

١

تاريخ ملا جامي
ومن دخله كان آمنا
٨٩٨

1434

بيت

صبح صادق گبی ای غافل اول صفلک
بر نفس بودن سنی بندایله وفادار ارباب

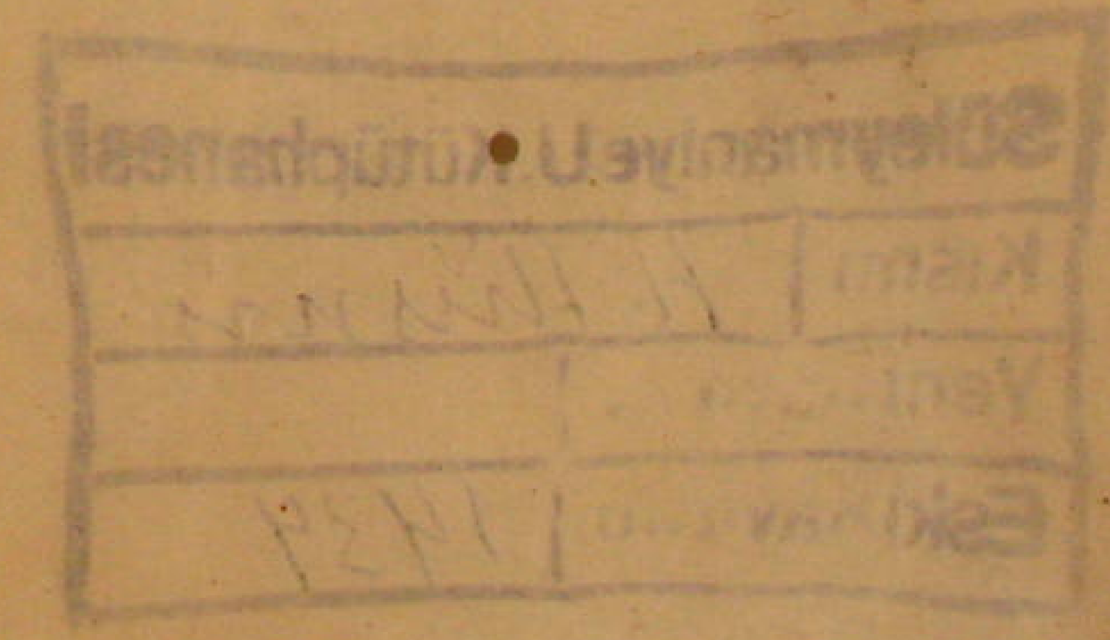
اما بعد كلمة اما شرطية واصلها مهما يكن من شيء فحذف فعل الشرط مع اداته واقيم اما مقامها وتضمنت معناهما
على الراى الاصح فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لكون مهما
مبتدا لزمتها لصوق الاسم اللازم للمبتدا اقضاء لحق ما كان وابقاءا له بقدر الامكان وهى فى هذا المقام
لمجرد التاكيد فانها تكون له كما يكون للتاكيد والتفصيل صرح بذلك الرضى فلا حاجة الى تكلف تقدير التفصيل
والاجمال وبعد من الظروف المنقطعة عن الاضافة اى بعد التحميد والصلاة حذف المضاف اليه فبنيت على
الضمة التى هى اقوى الحركات ليكون عوضا عنه وهى ظرف للشرط المقدر عند المبرد اى مهما يكن من شيء
بعد التحميد والصلاة ولما بعد الفاء عند سيبويه اى فاقول بعد التحميد والصلاة قدمت على الفاء
كراهة لاجتماع اما مع الفاء ثم ان هذه الشرطية اما لزومية ادعائية او اتفاقية عامة كما ذكره الفاضل
العصام لان معنى الشرطية مهما يكن من شيء من الاسباب والموانع بعد التحميد والصلاة فاقول ولا شك
ان ليس بينهما لزوم حتى يصدق لزومية حقيقية وليسا بمتصادقين فى الواقع بمجرد الاتفاق
كما فى قولنا ان كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا حتى تصدق اتفاقية خاصة فاما ان تحمل على
اللزومية الادعائية التى يحكم فيها بلزوم الجزاء للشرط بطريق الادعاء او الاتفاقية العامة التى
يحكم فيها بصدق التالى سواء صدق المقدم او كذب وفصلت عما سبق من جملة الحمد والصلاة لعدم
الجامع بينهما لا لما ذكره ذلك الفاضل من انهما مختلفان خبرا وانشاء بناء على ان ما سبق اخبار والمقصود
من هذه الجملة انشاء مدح الكتاب او الفن وذلك لان جملة الحمد وان كانت اخبارية لكن جملة
الصلاة انشائية كما عرفت على انه يجوز ان يكون من قبيل عطف القصة على القصة كما فى جملتى الحمد
والصلاة على تقدير

حاشية عبد الغفور

2

ثم قرا بعد الرحمن بعد الاشتياق فى طول الزمان
تمنى عبد الفقير فيض الله بن قول محمد غفر الله لهما
وعفا عنهما وعن اسلافهما
بحرمة سيدنا محمد عليه افضل الصلوات
واكمل التحيات ما دامت
الارض والسموات

من كتب الفقير احقر العباد
محمد اسعد
عفى له





بسم الله الرحمن الرحيم

قوله مصدر المعلوم وهو الاظهر لكونه معدو لا من حمدت الحمد لله لله
على العموم والدوام ولكثرة استعماله قوله اى كل حمد الخ تفسير على كلا
الوجهين واشارة الى انه لا فرق بين الجنس والاستغراق فى افادة اختصاص
جميع المحامد له تعالى انما الفرق بان الجنس لا يحتاج الى معونة المقام
بخلاف الاستغراق وعموم كل حمد اى قول يشعر بالتعظيم او فعل كذلك
مستفاد من اللام وعموم الاوقات من اسمية الجملة وعموم كل حامد
من ترك الفاعل قصدا للعموم وفيه اشارة الى ان اختلاف الاعراض
باعتبار محالها لا يعتبر فى العرف والا لكان هذا العموم داخلا فى عموم
كل حمد قوله او القدر المشترك فى الرضى ان المصدر موضوع للحدث
من غير اعتبار نسبته الى الفاعل والى متعلق اخر والفعل ماخوذ فى مفهومه
النسبة وضعا فان اعتبر من حيث انه منسوب الى الفاعل فهو مبنى للفاعل
وان اعتبر نسبته الى متعلق اخر فهو مبنى للمفعول واذا لم يعتبر شىء منهما
فهو القدر المشترك وقيل القدر المشترك ما يطلق عليه لفظ الحمد
قوله الحاصل بالمصدر المعنى المصدرى من مقولة الفعل والانفعال
فهو امر غير قار الذات والحاصل بالمصدر الهيئة القارة المترتبة عليه اى على المصدر
فالحمد بالمعنى المصدرى ستودن والحاصل بالمصدر سپاس وليس المراد
الاثر الذى يترتب على المعنى المصدرى كالالم على الضرب قوله اى الحرى
لجنس الحمد اى فالضمير راجع الى الجنس سواء كان اللام للجنس او للاستغراق
وعموم المرجع لا يقتضى عموم الراجع كما صرح به فى الكشاف فى قوله تعالى
وبعولتهن احق بردهن وذلك ليفيد ان غيره تعالى ليس جديرا بالحمد
اصلا ثم ان الولى بمعنى الحرى ليس من اسمائه تعالى وانما هو بمعنى النصير
او المتولى للامر القائم به بل لم يوجد هذا المعنى فى الكتب المتداولة
نعم ذكر فى الصحاح هو اولى به واحرى وفى شمس العلوم ولى الشيء وغيره
اذا مار اولى به فتفسيره بالحرى مبنى على قصد المعنى الوصفى دون

دفع لما يتوهم من الاستدراك فى الكلام

3

ذاته تعالى بخصوصه وعلى ان استعمال مبدا الاشتقاق كاف فى
الاشتقاق فان تم والا فلا وتفسيره بالمحب والنصير والمتولى مما لا
يساعده الذوق السليم كما ترى قوله وانا الوهم عطف تفسيرى للتعيين
قوله صريحا بخلاف الحمد لله فانه تعليق بما يشعر بالعلية ضمنا لكونه
علما للذات المستحق لجميع المحامد فكان التعليق بالمشتق تعليق قوله من النبوة
على وزن المروة فى شمس العلوم النبوة الارتفاع وفى الصحاح والقاموس
النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض فان جعلت النبى ماخوذا منه اى
شرف على سائر الخلق فاصله غير الهمز فعيل بمعنى مفعول وتصغيره نبى
والجمع انبياء وان جعلت ماخوذا من النبا بمعنى الخبر لانه انباء عنه سبحانه
فاصله الهمز وتصغيره نبيء وجمعه نباء على ما قال سيبويه ليس احد من العرب
الا ويقول تنبا مسيلمة بالهمز غير انهم تركوا الهمزة فى النبى كما تركوه فى الذرية
والبرية والخابية الا اهل مكة فانهم يهمزون هذه الاحرف ولا يهمزون غيرها
وانما جمع انبياء لان الهمز لما ابدل والزم الابدال جمع جمع ما اصل لامه حرف
العلة كعيد واعياد لعدم احتياج الاول الى ارتكاب تكلف اختاره وقيل انه
منقول من النبى بمعنى الطريق لانه طريق الى الله تعالى قوله انسان
انما قال انسان ليشمل مريم ام عيسى عليه السلام فانه قال بعضهم بنبوتها
قوله اهل بيته اولاده وازواجه وخدمه كما جاء فى الحديث سلمان
من اهل البيت قوله كطاهر واطهار تنظير لا استشهاد لانه يحتمل
التاويل المذكور ايضا قال فى شرح الكشاف انه جمع طهر بمعنى طاهر
كعدل وعادل وفى المطول الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب
قوله او جمع صحب بمعنى صاحب او جمع صاحب على ما فى الصحاح
فيكون الاصحاب جمع الجمع قوله مخفف صاحب بحذف الالف ويجوز
ان يتعلق بكليهما قوله بناء على ما قيل يتعلق بكلا الوجهين بيان
فاعلا اسما كان او صفة قوله اى الذين ثبت لهم الخ لما كان ظاهر الفقرة يقتضى
ان يكون كل صحابى متادبا بجميع آدابه صلى الله عليه وسلم بناء على ان

على وزن علماء

الوهم

الجمع المعرف والمضاف للاستغراق اذا لم يكن للعهد الخارجي وذلك باطل في نفسه ومستدعي لاستواء جميع الصحابة في الفضل اولهما بحمل الال في الجمع الاول على التجوز مع ابقائه على عمومه كما في قولهم بنو فلان قتلوا واليه اشار بقوله اي الذين ثبت فيما بينهم التادب بادابه ويجعل الجمع الثاني مجازا عن الجنس واعتبار الاختصاص المستفاد من الاضافة فيه اي جنس الادب من حيث انه مختص بذاته صلى الله عليه وسلم وقائم به واليه اشار بقوله والانصباغ بصبغته حيث اورده بصيغة المفرد ولما كان الاتصاف بصفة الغير محالا علل بقوله للفناء في ذاته عليه الصلوة والسلام ومعنى الفناء في اصطلاح الصوفية تبديل الصفات البشرية بالصفات الالهية دون الذات فكانه كلما ارتفع صفة منها قامت صفة الهية مقامها فيكون الحق سمعه وبصره كما نطق به الحديث كذلك حال الفناء في النبي صلى الله عليه وسلم و الشيخ سمعه منه والا فالظاهر المناسب للمقام ان المعنى الساعين غاية السعي في التادب بادابه بحمل صيغة التفعل على المبالغة والاضافة لمجرد الارتباط قوله اي ماسيتلى عليك وهو المعاني المدونة الموجودة بالوجود اللفظي ان كانت الخطبة الحاقية والاستقبال بالنظر الى المخاطب والحاضرة في الذهن ان كانت ابتدائية اولا لالفاظ الدالة عليها وعلى اي تقدير جعلها مشارا اليها بتنزيلها منزلة المبصر لكمال امتيازها وصيرورتها نصب العين كالمشاهد وفي هذا التفسير اشارة الى ان المشار اليه المعاني من حيث التدوين والترتيب الخاص لان المقصود مدح الكتاب ولكن ان خصوصية المحل غير معتبرة في التسمية فالمسمى المعاني المدونة باي محل قامت كيلا يلزم الاشتراك او القول بالوضع العام قوله من الفيد في التاج الفيد زيادة شدن ومنه الفائدة وفي القاموس فادت له فائدة اي حصلت وفي الصراح الفائدة انچه داده وكرفته شود از مال ودانش فلعله معنى نقل اليه من الوصفية قوله من الاشكال

وهذا مبني على وحدة الوجود كما هو مذاق الشارح رحمه الله ولعل المحشي صح

وهو فيما اذا كان لفظا مخصوصا والموضوع له الجزئيات الملحوظة بوجه شامل لها

بمعنى

4

بمعنى الاشتباه اشكل الامر دخل في اشكاله وامثاله ثم استعمل بمعنى الاشتباه قوله للمبالغة يعني في الاصل صفة جعل علما فان اعتبر زيادة التاء حين النقل فهي اما للمبالغة في كفايته للمبتدي في علم النحو او للنقل من الوصفية الى الاسمية وان اعتبر سابقا عليه فهي لتانيث الموصوف ولما كان هذا الوجه محتاجا الى زيادة اعتبار اخر وان كان فيه بقاء على اصله قوله لتوهم اي لمانع هو توهم التانيث قوله كناية اي المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض والاشتهار فيهما كناية عن الاشتهار فيه قوله من اول السرطان اه وهو من غاية القرب من القطب الشمالي الى غاية القرب من القطب الجنوبي قوله يعني ستر الله الخ حاصله اذا كان التغمد بمعنى الستر المطلق فنسبته الى الضمير اما على سبيل التوسع للمبالغة او على حذف المضاف اي تقصيراته واضافة الغفران الى ذاته تعالى للاختصاص كيلا يلزم كون الشيء الة لنفسه اذ يصير المعنى ستر الله ذنوبه بستر ذنوبه قوله من غير سابقة عمل يقال له سبقه وسابقه في هذا الامر اذا سبق الناس اليه فالمعنى من غير سبق في العمل قوله ويجوز الخ اي يجوز ان يكون الستر كناية عن الاحاطة فحينئذ لا حاجة الى التوسع والحذف ولا الى جعل الاضافة للاختصاص قوله قال في التاج التغمد كناه پوشيدن الخ يعني ان التغمد اذا كان بمعنى الاول من غير احتياج الى مؤنة التوسع او الحذف وان لم يقصد لا يمكن حمل التغمد على المعنى الحقيقي لاستلزام الية الشيء لنفسه فلا بد من تجريده عن بعض المعنى وهو الذنب وجعله بمعنى الستر مطلقا ليصح جعله كناية عن الاحاطة فان ستر ذاته بالغفران يلزم ان يكون محاطا به لاستر ذنوبه بخلاف ما اذا جعله بمعنى الستر مطلقا فانه حينئذ لا يحتاج في جعله كناية الى مؤنة التجريد فالحاصل انه ان جعل التغمد بمعنى الستر مطلقا احتاج استخراج المعنى الاول اعني الاحاطة الى مؤنة التوسع او الحذف وان جعل بمعنى ستر الذنوب احتاج استخراج المعنى الثاني الى التجريد قوله التلهف في التلهف الحسرة والحزن على فوات المطلوب والتاسف

قوله لتضمنه الاشارة الى ان جواز هذا العطف لتضمنه معنى الفعل ولا يجوز بدونه نص عليه في التسهيل والرضي حيث قال لا يجوز عطف الجملة على المفرد بشرط ان يتجانسا بالتاويل لمحمد اسعد

الحسرة والحزن على نزول المكروه قوله بجعل الاسباب الخ ويشترط ان يكون المط خيرا فانه اذا كان شرا يقال له الخذلان قوله الحسب الخ يعني انه في الاصل مصدر استعمل بمعنى اسم الفاعل قوله عطف على جملة وهو حسبي وكلاهما انشائيتان وكذا قوله وما توفيقي الا بالله والواو فيه اعتراضية وهو تذييل لرفع توهم العجب الناشي من الكلام السابق قوله لتضمنه معنى الفعل فانه بمعنى يحسبني قوله والمخصوص الخ ويجوز تقدم المخصوص نص عليه في المفتاح قوله اي ترك التصدير فسر النفي بالترك ليكون فاعل الفعل والمفعول له متحدا فانه شرط نصبه عند الجمهور اذ لا يصح جعله علة للتصدير ولو جعل علة النفي بتاويل انتفى التصدير كان فاعله وفاعل الهضم المصنف رحمه الله قوله بتخييل ذرخيال اذا اخترعته بتخييله لنفسه دفعا للعجب لتصنيفه الانيق فان النفس اطوع للمخيلات من المعقولات قوله من حيث انه صنفه اشار بذلك الى ان الحيثية في عبارته للتقييد وان كان الشايع في تقييد الشي بنفسه افادة الاطلاق وذلك بحمل الاضافة في الحيثية على الاختصاص بكونه مصنوعا له قوله فانهم انما يستحسنون الخ بدليل تركهم فيما يحسنونه كالكتابات والامور الخسيسة ولان المامور به في الحديث افتتاح امر ذي بال وشرف قوله لكي يتوهم الخ انما قال توهما لانه قد اندفع بقوله بان جعله جزء واما لانه مبني على جعل الباء في الحديث صلة الابتداء فيفيد كون الحمد جزءا للمبدأ به وهو توهم اذ لا يصح ذلك الا فيما هو من قبيل الالفاظ مع ان المامور به الابتداء في كل امر ذي بال والباء للملابسة اي كل امر يبدأ ذلك الامر متلبسا بحمد الله فيكون المامور به التلفظ في اول الامر لا الجزئية وهذا حاصل جواب الشيخ قدس سره قوله اي عن احوال المنسوبة اليهما من حيث الخ قيد الحيثية مستفاد من جعل محط الفائدة الاختصاص المستفاد من الاضافة او ما تقرر من ان الامور المختلفة بالاعتبار يجب اعتبار قيد الحيثية فيها وفائدة الحيثية الاحتراز عن الاحوال المنسوبة اليهما باعتبار امر اعم

ككونهما عرضا او مسموعا او قارا الذات او باعتبار امر اخص ككونهما فصيحا وانما لم يقل عن احوال عارضة لهما من حيث انها كذلك كما يشعر به تعريف الموضوع بما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اشارة الى ان هذه الاحوال امور اعتبارية اعتبرها النحاة لمعرفة كيفية التركيب العربي صحة وسقاما قوله سواء اثبتت الخ البحث اثبات المحمول للموضوع والبحث عن العوارض الذاتية لموضوع العلم باثباتها لنفسه او لنوعه او لعرضه الذاتي او لنوع عرضه الذاتي ولما كان القسمان الاخيران راجعين الى القسم الثاني لان الموضوع المقيد بالعرض الذاتي قسم من الموضوع اكتفى المحشي على القسمين وفائدة قيد الحيثية ان الشي الواحد قد يكون قسما لموضوعين فمن حيثية يبحث في علم ومن اخرى في اخر قوله وفيه اشارة وليس بيانا للموضوع قصدا حتى يرد التصريف والمعاني والبيان والبديع والنحو بل جميع العلوم الادبية يشترك في ان موضوعه الكلمة والكلام فلا بد من اعتبار الحيثية حتى يتميز موضوعه عما عداه بان يقال موضوعه الكلمة والكلام من حيث يعرف بهما كيفية التركيب العربي صحة وسقاما قوله من قال ان موضوعه الكلمة هربا من لزوم تعدد الموضوع لكن تعدد الموضوع جائز اذا تحقق جهة الوحدة قوله تكلف لان كلا منهما مبحوث عنه في العلم وبكل منهما يعرف كيفية التركيب فجعل البحث عن احدهما تبعا للاخر تكلف بقي انه يبحث فيه عن احوال المركب الغير الاسنادي ايضا فيجب ان يجعل موضوعه الامور الثلثة اللهم الا ان يقال انه لقلة مباحثه لم يعتد به وجعله راجعا الى احدهما والصواب ان موضوعه اللفظ الموضوع باعتبار صدقه على كل واحد من الاقسام الثلثة قوله اي لم يتصور اشارة الى ان لم يعرفا من المعرفة لا من التعريف اذ البحث عن احوالهما موقوف على معرفتهما لا على التعريف قوله ولما ثبت وجوب تصورهما الخ دفع لما يرد من ان توقف البحث على معرفته لا يستلزم توقفه على التعريف خصوصا على هذا التعريف فلا يتم التقريب وحاصل الدفع انه لما ثبت وجوب تصورهما عرفا بهذين التعريفين لتحصيل ما هو

بقي ان المرجح هو الارادة

في قوله لم يصح البحث عن احوالهما الخ فالاولى اسقاط الحيثية

الواجب لا لوجوبهما بخصوصهما والفاعل المختار انما ظهر له طريقات
في تحصيل المقصود يختار ايهما شاء بارادته كما هو طريقة اهل الحق قوله
ان قيل الواجب حاصل الخ لا يخفى ان البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما
من حيث انها كذلك موقوف على تصورهما بوجه مساو لهما ليتمكن من اثبات
الاحوال المخصوصة والتعريف انما يتوقف على تصورهما مطلقا فلا ورود
لهذا البحث بعد اعتبار قيد الحيثية او اسقاط هذا البحث الذي تكلف في
دفعه اعتبار حال المتعلم الغير المخاطب وهو الحق قوله وجد جهة التقدم
للمفهوم فلانه اخذ في تعريف الكلمة الكلام باعتبار ما صدق عليه حيث جعل
عنوانا للملاحظة ومن لم يفهم وقع في حيص بيص قوله توافقت الخ لان
التصور يتبع التلفظ والتلفظ يتبع الكتابة يستلزم التقدم في الوجودين
اللفظي والذهني والتقدم في الوجود الخارجي متحقق فتوافقت الكل في
التقدم قوله الاشتقاق الخ تعريفا للاشتقاق باعتبار العلم وحذف قوم
فرد احدهما الى الاخر اشارة الى انه ليس داخلا في التعريف بل هو بيان
لتعيين المشتق والمشتق منه فالمردود مشتق والمردود اليه مشتق
منه قوله تناسبا اشار به الى انه لا بد من التغاير بين المعنيين بوجه
فلا يجعل المقتل مصدرا مشتقا من القتل وكلمة او للتعميم ولبيان
انواع المحدود من الصغير والكبير والاكبر لا للابهام والتشكيك
قوله وقد اشار الخ حاصل ما ذكره الشارح في بيان التناسب المعنوي هو
ان المدلول الالتزامي للكلمة والكلام وهو تاثير معانيهما في النفس شبيه
بالمعنى المطابقي للكلم في كون كل منهما فردا للتاثير وحاصل وجه البعد ان
تشبيه تاثير المعنى مطلقا بالجرح غير مناسب لانتفاء مرجح اعتبار الجرح
بخصوصه مشبها به وان اريد تشبيه تاثير يصحبه الالم به كان التشبيه
مناسبا لكن هذه مناسبة بعيدة عن الفهم لخفائها فانها مناسبة
باعتبار ما يترتب على معاني بعض افرادهما غير لازمة لشيء من معانيهما فان
تاثير المعاني بالالم يختلف بحسب الاشخاص والاوقات والاحوال

وحاصل

6

وحاصل ما ذكره المحشي رحمه الله ان التناسب المعنوي اشتراكهما من حيث
انفسهما اي مع قطع النظر عن المعنى في المدلول الالتزامي وهو التاثير
التابع للقوة التي هي المدلول الالتزامي لجوهر الحروف قوله مع ان المناسب
الخ ظرف لا يخفى اي لا يخفى بعد هذه المناسبة مع وجود المناسبة قوله
تاثير انفسها اي نفس الكلمة والكلام والكلم من غير نظر الى معانيها قوله
ونقش الصور في الاذهان اي صور ذواتها قوله وما يترتب عليهما اي على
القرع ونقش الصور قوله من الافعال والانفعالات فانه يترتب عليهما جذب
الملايمات ودفع المنافرات والاقدام والاحجام والتالم والتلذذ والانقباض
والانبساط والفرح والغم وغير ذلك قوله من مستتبعات خبر ان قوله
مدلول الكاف واللام والميم اي المدلول الالتزامي لها لكون الكاف من الحروف
الشديدة واللام والميم من المجهورة قوله فان تقاليبها الخ يقال لكمت
العجين اذا اشتد عجنه ويقال كمل الشيء اذا تم ففي التمام قوة ذلك الشيء
ويقال لمكت البئر اذا قل ماؤها فانها لقوتها وعدم رخاوتها يقل ماؤها
والملك حلاء يكتحل به العين فان الاكتحال يوجب القوة قوله فالكلمة
فذلكة لما تقدم اي فيحصل من ذلك التفصيل ان الالفاظ الثلثة
متساوية الاقدام في المدلول الالتزامي لها وهو تاثيرها في الاسماع و
الاذهان لاجل القوة المفهومة التزاما من جوهر تلك الحروف فيكون
بينهما تناسب معنوي من حيث اتحاد مدلولها الالتزامي واما كون الكلمة
والكلام فرعين للكلم فلكونهما مشتملين على الزيادة من حيث الحروف
والحركات قوله لوجب التانيث لكونه مسندا الى ضمير يرجع غير
العقلاء قوله واليه ذهب صاحب الصحاح فانه قال الكلم لا يكون
اقل من ثلث كلمات لانه جمع كلمة قوله فان الصاعد الخ يعني ان تانيث
الضمير وان كان ظاهرا بالنسبة الى لفظ الكلم الا ان الصاعد في الواقع
ليس الا بعضها فيجوز تذكيره باعتبار تاويله بالشخص على ما تقرر من ان
المرجع اذا كان مذكرا باعتبار ومؤنثا باعتبار اخر يجوز تذكير ضميره وتانيثه

وليس مراد الشيخ هو ان لفظ البعض ههنا مقدر على ما فهم **قوله**
يقتضي تعريف المصطلح لانه المبحوث عنه في العلم **قوله** لا تعريف
الفرد النوعي انما لا يقتضي المقام تعريفه بهذا العنوان وان كان متحدا
بالمصطلح عليه **قوله** ولا بيان الطرد اي لا يقتضي المقام بيان اطراد
تعريف الكلمة وكونه شاملا لجميع افراده كما قيل ان المقصود معرفة
ما يبحث عن احواله فالزائد عليها زائد على مقتضى المقام **قوله** والتعريف
الى آخره عطف على ان المقام يقتضي تعريف المصطلح اي التعريف ليس
الا لتصور حقيقة المعرف اما بالكنه او بالوجه من حيث هي مع قطع النظر
عن تحققه فاللام للجنس والطبيعة اي الماهية من حيث هي وفي عطف
الطبيعة عليه اشارة الى انه ليس الجنس ههنا بالمعنى الاعم الشامل للطبيعة
والاستغراق والذهني **قوله** ولقائل الخ يعني انه كان في اللغة فيه معنى
الوحدة الفردية ثم لما نقل الى المعنى الجنسي المصطلح عليه لم يعتبر فيه
معنى الوحدة فالتاء ح لمجرد التانيث اللفظي **قوله** على تقدير الخ احترا
عن القول بوضعها للمفهوم من حيث هو والوحدة مدلول تنوين التنكير
قوله وليس التاء الخ رد على الفاضل الهندي حيث منع التجريد مستندا
بان التاء نص فيها **قوله** بدليل كلمتين الخ فيه ان الوحدة المعتبرة في كل منهما
في نفسه لا ينافي التعدد الذي هو مدلول التثنية من حيث اجتماعهما نعم
لو كان مدلول التاء الوحدة بمعنى الانفراد وعدم الاجتماع مع آخر لوجب
التجريد كيف وقد عرفت التثنية بما الحق باخره الف او ياء مفتوح ما قبلها
ونون مكسورة ليدل على ان معه آخر من جنسه ولك ان تقول لو كان التاء
نصا في الوحدة لما جاز كماة للجنس وكماء للوحدة **قوله** وتسليم ما منعناه بقوله
ولقائل ان يمنع **قوله** طبيعية كانت اي خلقية كانت كالانسان او اعتبارية
كما فيما نحن فيه فالمراد بالصناعية ما يتعلق به الاعتبار والاصطلاح سواء
حصلت بالصناعة او لا **قوله** ويمكن ان يجاب عنه الخ يعني نقلت الكلمة
من المعنى اللغوي اعني اللفظ الموصوف بالوحدة الشخصية الى المعنى

اشارة الى دفع الاشتباه

والعهد

الجنسي

٤

7

الجنسي الموصوف بالوحدة الجنسية **قوله** فيجوز الخ فيقال فيما نحن فيه
جنس الكلمة الذي هو واحد بان يعتبر اللام مقدما في المعنى على التاء
كما في التلفظ رعاية لجزالة المعنى او يقال الكلمة الواحدة التي هي جنس
كما هو الظاهر من دخول اللام بعد التاء وفيه اشارة الى دفع ما يتوهم
من استدراك قوله والواحد بالجنسية لانه يكفي لدفع المنافاة اتصاف
الجنس بالوحدة **قوله** ورمي الشيء من الفم يعني ان اللفظ في اللغة يقال
لمطلق الرمي سواء كان من الفم او من غيره ورمي الشيء من الفم حرفا
او غيره والتكلم والشم اختار انه لمطلق الرمي اذ لو كان موضوعا للواحد
من المعنيين الآخرين يكون استعماله في المطلق على سبيل الاشتراك او المجاز
والاصل نفيهما بخلاف ما اذا كان موضوعا للمطلق فان استعماله فيهما
على سبيل الحقيقة من قبيل استعمال المطلق في المقيد **قوله** خروج المنوى
الى آخره لعدم كونه ملفوظا بالمعنى اللغوي **قوله** المراد باللفظ الخ لا يخفى
ان هذا التعميم اما بطريق التجوز او بطريق النقل والاول ينفيه مقام
التعريف فتعين الثاني **قوله** لم يريدوا باللفظ الا المعنى الخ فصار المعنى
اللغوي اعني الملفوظ حقيقة متروكا في استعمالاتهم وهذا معنى النقل
قوله من قبيل تسمية المسبب باسم السبب او من قبيل تسمية الخ فان
التلفظ سبب لحصول اللفظ ومتعلق به فيجوز اعتبار كل واحدة من العلاقتين
قوله وليس فيه مؤنة تعدد النقل بخلاف الوجه الثاني فان فيه نقلا
من المعنى المصدري الى الملفوظ بطريق المجاز لا بالنقل الا ان يراد بالنقل
المعنى اللغوي **قوله** وهذا اقرب لقرب وجه المناسبة الى الفهم **قوله**
ابتداء او بواسطة كما ذكره على تقدير كونه من الرمي مطلقا **قوله** والباء
للتعدية لا للسببية حتى ينتقض باللسان ونحوه او الآلة **قوله** وليس فيه دور
الخ تصريح لما علم ضمنا من تفسيره التلفظ بكفتي **قوله** اختلفوا الخ فانها
دالة على الفاعلية والمفعولية والاضافة فذهب الشارح الرضي الى
انها موضوعة لهذه المعاني فتكون كلمة وبعضهم الى ان الموضوع هو اللفظ

ثم الى ما يتلفظ به الانسان ولا يخفى
ان استعماله بمعنى الملفوظ صحيح

الحركة كلمة في مذهب الرضي

الموضوع الموصوف بها بالوضع النوعي فلا تكون كلمة قوله من تحقيق معنى
اللفظ حيث اعتبر ان يكون متعلقه الكلام او الحرف والحركة ليست شيئا
منهما قوله وفيه بحث الخ يعني انه وان خرجت عن ما يتلفظ به على
التحقيق المذكور لكن تعميم المتلفظ بقوله لفظا او حكما يدخلها لكونها
متشاركا للملفوظ اعني الواو والالف والياء في الدلالة على المعاني الثلثة
قوله انما قيد به تقريبا الخ يعني كان الظاهر ما يتلفظ به مطلقا لكن لما
لم يكن تلفظ غير الانسان من الملك والجن معلوما قيد بذلك تقريبا
لتصوير اللفظ من الفهم فالقيد المذكور للتصوير لا للتقييد قوله اي
تلفظا الخ اشارة الى ان قوله حقيقة او حكما صفة لمصدر محذوف اي
تلفظا ثابتا له في حد ذاته بان يكون من قبيل الحرف والصوت او تلفظا ثابتا
له بالنظر الى الاحوال بان يشارك الملفوظ في الاحوال قوله فالمستعمل
الخ بيان لكيفية ارادة الموضوع من المستعمل بانه مجاز مرسل باعتبار المشارفة
فان ما يصح استعماله مشارف للاستعمال او باعتبار ذكر الخاص وارادة العام
قوله لانه في الاصل مصدر والمصدر يستوي فيه الواحد والكثير لانه
موضوع على الحدث المطلق ولذا لا يثنى ولا يجمع قوله اي الملفوظ به الحقيقي
فسر بذلك ليصح مقابلته بالحكمي والا فكلاهما لفظ حقيقي لكونهما فردين
له قوله الذي هو الاعم من الحرف صدق ان فسر الحرف بصوت يعتمد على
المخارج وجودا ان فسر بالكيفية العارضة للصوت فذكر نفي الصوت مبالغة
في نفي كونه ملفوظا فلا يتوهم الاستدراك في شرح التسهيل المستكن
ما لا صورة له في اللفظ والبارز ما له صورة في اللفظ قوله ولا ادري
من اي مقولة هو تحقيق المقام يقتضي بسط في الكلام وهو انه لا شك ان
ضرب في زيد ضرب يدل على الفاعل وكذا يفيد التقوي بسبب تكرر الاسناد
بخلاف ضرب زيد فلا يقال ان فاعله هو المقدم كما ذهب اليه البعض
ومنعوا وجوب تاخير الفاعل فاما ان يقال ان الدال على الفاعل الفعل
بنفسه من غير اعتبار امر اخر معه وهو ظاهر البطلان والا لكان الفعل

لم لو كان الدال على الفاعل الفعل بنفسه الخ
لكان الفعل جند العزيز
فقط

لان السببين يوجبان منع الصرف فاذا انضم اليهما ثالث توجب البناء صح

8.

فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم كونه منقولا عن فعل
الجنسي فالتنافي بين ما قاله الرضي وبين ما قاله الش ثابت قوله على زعم
النحاة دفع لما قيل انه كيف يصح انه بني تميم وهو من العرب الفصح اعتبروا
العدل الذي هو من مصطلحات النحاة وحاصل الدفع ان بعض النحاة
زعموا انهم اعتبروه في لغتهم ومحاوراتهم قوله اي لينضم الخ وقول صاحب
العباب لينضم سبب ثالث الى السببين فيحصل موجب البناء اذ لا
واسطة بين منع الصرف والبناء وما ذكره المحشي اولى لانه يوجب البناء
على الكسر بخلاف ما ذكره صاحب العباب فانه يوجب البناء مطلقا
لا على الكسر قوله اذ لا كسر الخ دليل المقدمة مطوية اي انما عنوا حصول
الكسر اللازم للبناء لان كسر الراء مصححة للامالة المطلوبة لبني تميم لكونها
لغتهم المستحسنة فيما فيه الراء لثقله وتكرره قوله ولان الراء الخ عطف
على قوله ليحصل الكسر قوله والبناء اخف من الاعراب لكون الكلمة في
البناء على حالة واحدة فيعتادها المتكلم بخلاف الاعراب قوله لخفائه لان
الوصف يقال بمعنى النعت وبمعنى الامر القائم بالغير وبما يقابل الاسم
وهو المراد ههنا قوله لم يتعين الا ببعض الصفات الخ اعتبر هذا القيد
ليخرج اسماء الزمان والمكان والالة عن الوصف لدلالتها على تعين الذات
باعتبار كونها مكانا وزمانا والة وهو زائد على التعيين الحاصل بسبب الصفات
الماخوذة في مفهوماتها ثم لا يخفى ان الوصف بمعنى الدال على ذات مبهمة
الخ من المشتقات ووضع المشتقات نوعي كما تقرر في محله فمعنى التعريف
كون الاسم دالا الا باعتبار هيئته على ذات مبهمة لم يتعين تلك الذات باعتبار
تلك الدلالة الا بالصفة التي اخذت معها ولا يخفى ان ذلك الاستفادة ولا ينافي
تعيين تلك الذات باعتبار خصوص مادته او بوجه اخر فاندفع النقض
الذي ذكره المحشي لان الفياض لا يدل باعتبار هيئته الا على ذات مبهمة
غير متعينة باعتبار اتصافه بالفيض كسائر ما يوازنه لكن الفيض لما كان
عبارة عن كثرة الماء استفيد منه كونها ماء وكذا المصغر باعتبار هيئته

بمعنى الوصف

لا يدل الا على ذات مبهمة موصوفة بالتقليل واستفادة كونها جلا
او حمارا او دارا باعتبار خصوص المادة قوله لان الاوصاف المراد
بالاوصاف هيهنا الدوال على الصفات المعانى القائمة بالغير ويكون
مقيسة الى ذوات معينة لها النسبة الى تلك الذوات ماخوذة
عنها والمراد بكون الاوصاف ماخوذة من تلك الصفات انها مما يدل على
تلك الصفات وبالجملة العبارة لا يخلو عن غلاق والاظهر ان يقال
للاوصاف المشتقة من المصادر التى اخذت فى مفهومها النسبة الى
الذوات المعينة قوله فانه بعيد لعدم سبق الذهن اليه قوله لا يخل
بالوزن فيما اوله الخ قال الرضى يخل بالتصغير وزن الفعل ان لم يكن فى
اوله زيادة كزيادة الفعل كخصيصم فى خصم واما ان كان فى قوله زيادة
كزيادة الفعل فان التصغير لا يزيله كاحيمد ويريحيس وتغيلب و
لانه على وزن مضارع فعل قوله فكيف يصح الخ فان الوصفية ينافى
العلمية فهى طارية على يعمل لان يعمل للمذكر ويعملة للمؤنث فالتا طارية
على يعمل انه قابل للتاء قوله والمذكر الخ فيكون اربعة مقدما على اربع فصدق على
اربع انه غير قابل للتاء ولانه حصل من اسقاط التاء قوله لانه اذا جاز
يعنى ان وزن الفعل فى يعمل كان فى الاصل بسبب لحوق التاء خرج عنه
ولم يكن ذلك الوزن حاصلا فى الاصل لكونه بالتاء ابتداء ثم بعد اسقاط
التاء حصل الوزن فيه فالوزن حاصل فيهما فى الحال والمخرج وهو
التاء سابق فى اربع فى يعمل لاحق فاذا لم يعتد بالوزن العارض الحاصل
فى اربع بسبب سقوط التاء ويمكن ان يقال ان قبوله للتاء التى من خواص
الاسم يضعف مشابهته بالفعل بخلاف سقوط التاء عنه فانه
يقوى المشابهة فلذا لم يعتد بالوزن فى يعمل واعتد فى اربع قوله فان قوله
الخ تعليل للنفى يعنى ان التاء فى اربعة ايضا للتانيث وتوصيف الجمع المذكر
سواء كان مكسرا وصحاسا لما بتاويل الجماعة قوله والتذكير مفهوم
الخ جواب دخل مقدر وهو انه لو كان اجراء اربعة على الجمع المذكر بتاويل

الجماعة

9

جماعة المذكور

الجماعة لما فهم منها مفهوم الخ جواب دخل مقدر وعدم الانصراف
اربعة الخ فى شرح الرضى قال ابن جنى فى سر الصناعة وكذا فى بعض
النسخ المفصل معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود
كانت اعلاما فلا ينصرف فان اذا انضم الى العلمية سبب اخر كقولك ستة
ضعف ثلثة غير منصرف ومائة ضعف خمسين ايضا انتهى والظاهر
كونها علم شخص لان كل مرتبة من مراتب الاعداد شخص معين بما لا يتعدد
فى المعدودات ولذا صح وقوعها مبتدأ وما قيل ان المراد به كل ستة فيكون
علم جنس وهم قوله لتفرع الدلالات الثلثة اى المطابقة والتضمن
والالتزام وفى توصيفها بالمعتبرة احترازا بالدلالة العقلية والطبيعية
فانهما لعدم انضباطهما غير معتبرة فى باب الافادة والاستفادة قوله يتوهم ان
اشتمال الخ بجامع عدم الخروج قوله لان تقدر الخ فيكون كلمة فى حينئذ
مستعملا فى الظرفية الحقيقية قوله اى معنى غلبة الاسمية فعلى الاول
اللام فى الغلبة للعهد وعلى الثانى للجنس قوله عن كونه وصفا لفظا اى لا يتبع
الموصوف لفظا قوله وهو ظاهر لان خصوصية الموصوف صارت
بالغلبة داخلة فى مفهومه فلا يصح اجراؤه على غيره قوله ولا غلبة
اى لعدم صحة اجرائه على ما غلب فيه لكونه معتبرا فى مفهومه فلا يقال
قيد ادهم قوله يقتضى عدم الاشتراط اى عدم اشتراط بقاء المعنى الوصفى
فى الغلبة قوله لعدم تقييد الحيثية اى لعدم تقييد الحية بالسواد وعما فيه
سواد وبياض والقيد بما فيه دهمة وفيه ان الحمل على الاطلاق اى حمل
كلام المص على ان اسود وارقم اسم للحية مطلقا وادهم للقيد مطلقا
يخالف اللغة قوله فالاولى ان يقال انه يصدد الخ اى الاولى ان يقال ان المص
الخ اى الاولى ان يقال ان المص بصدد تعيين الذات التى غلبت فيها هذه
الاسماء ولا مدخل فى ذلك التعيين للتقييد بالصفة ولذا ترك تقييد الحية
والقيد وفيه بحث لان المص استدل بمنع صرف هذه الاسماء على صحة
مذهب سيبويه لا لما ثبت مقدما اعتبار الوصفية الاصلية وان

فى نزهة قوله وخالف
امر مذهب سيبويه الاخفش حيث قال

اى يكون العلم صح

زال تحققها معنى انتهى فان عبارته هذه ينادى بان هذه الاسماء زال
منه معنى الوصف بالكلية قوله الفاء للنتيجة الخ دفع لما يتوهم من
استدراك الفاء واللام قوله فيفيد ترتب العلم بالاول سببا للعلم
بالثانى سواء كان المرتب عليه علة او معلولا او غيرهما قوله فيفيد
ترتب المعلوم اى كون الاول علة للثانى فى نفسه استفيد العلم بالثانى
منه اولا قوله ليصح الخ يعنى ان عطف امتنع على صرف يقتضى تفرعه على
ما تفرع عليه صرفه فلو جعل ذلك اشارة الى الاصل الاول لم يصح العطف
المذكور فلا بد ان يجعل اشارة الى مجموع الاصلين ليصح العطف المذكور بان
يجعل مجموع المعطوفين متفرعا على مجموع الاصلين ويحال رد الاول الى
الاول ورد الثانى الى الثانى على ذهن المتعلم لكونه ظاهرا غاية الظهور وقوله
فهو عطف على صرف فهو فرع الاول وليس داخلا فى المجموع المتفرع على
المجموع قوله الى الكل اى كل المثال لانه صفة لجزئه الذى هو اربع قوله اى
صرف فاحتاج الى احد التقديرين اذ لا معنى لامتناع نفس اسود قوله
هو الشقراق بكسر الشين المعجمة وفتحها وكسر القاف وبشد الراء المهملة
والقاف قوله وهى تاء زائدة الخ احتراز بقوله زائدة من التاء التى هى جزء
الكلمة قوله وبقوله فى اخر الاسم عما يكون فى الوسط كتاء افتعال وعما
يكون فى اخر الفعل كضربت وبقوله مفتوحا ما قبلها عن تاء اخت وبنت
وهنت وقوله تنقلب فى الوقف هاء ليتميز كمال التميز وفيه رد على الكوفية
حيث قالوا الهاء اصل التاء ولو قال زائدة فى اخر الكلمة لكان اولى
لانها قد تدخل الحرف نحو ربة وثمة ولعله ولات قوله فلو سمى
بها مذكر صرف لعدم وجود سبب فيها سوى العلمية قوله كانت هند
فى جواز الصرف وعدمه لكون تانيثه معنويا وانتفاء شرط تحتم تاثيره
قوله ليست متمحضة للتانيث فلا يكون تانيثها لفظيا قوله ولا
يمكن تقدير تاء اخرى معها حتى يكون تانيثها مقدرا وهو الذى سماه
المص رحمه الله معنويا قوله للزوم الالف لكونها جزء الكلمة قوله

الاصلين

قطعة من حاشية سيالكوتي على عبد الغفور مستصحبة الصرا

١٥

يكون لازمة للكلمة اى قد يكون لازمة للكلمة وقد فصل الش الرضى
معا فى التاء وبين ما يكون لازمة وما لا يكون لازمة قوله كحجارة
فان دخول التاء فيها لا لمعنى من المعانى بل هو تانيث لفظى وهى لازمة
كذا فى الرضى قوله لم يعتبروا هذا اللزوم لكونه عارضا بخلاف اللزوم
بواسطة العلمية فان العلمية وضع ثان قوله تصرف على صيغة المضارع
المعلوم بحذف احدى التائين قوله فالمراد بالاعلام اى فى قول الش
لان الاعلام محفوظة عن التصرف الخ وحينئذ يكون قيد بقدر
الامكان احترازا عن التصرف الواقع فى الاعلام العربية بالترخيم وغيره
فقط قوله اى ما يكون تاء مقدرة اى ليس المراد بالتانيث المعنوى
ما يكون اسماء المونث حقيقى بل ~~ما يكون اسما المونث حقيقى~~ بل ما يكون
التاء فيه مقدرة سواء كان اسما لمونث حقيقى كهند وزينب او لمونث غير
حقيقى كقدم اذا سمى به مذكرا ولا هذا ولا ذاك كحلب ومصر قوله
ولا مجال لتقديره بيان لوجه كون التاء فقط مقدرة فى التانيث
المعنوى قوله وشرطا لظاهر العلمية فما يكون تانيثه مقدرا اولى
بهذا الشرط قوله مستلزم له اندفع بهذا القيد ما يقال من انه لا يحصل
الفرق بما ذكره الش لان العلمية كما انها شرط لوجوب تاثير التانيث
اللفظى شرط لوجوب تاثير التانيث المعنوى ايضا وحاصل الدفع
ان المراد بكونها شرطا للوجوب الشرط المستلزم بمعنى انه كلما تحقق تحقق
الوجوب ولا شك انها ليست كذلك فى التانيث المعنوى وان كانت
شرطا له بمعنى انه يتوقف عليها قوله فدار كهند فى جواز الصرف
وعدمه بحسب الاصل لان اصلها دور قوله هذا الثقل فوجب الخ زوال
الخفة التى تعارض احد السببين لا على التعيين فيكون شرطا للتا
عند اجتماعهما وليس المراد انه كونه شرطا للعلمية مطلقا حتى يرد ان
العلمية مؤثرة من غير هذا الاشتراط اذا كانت مجامعا لسبب اخر
قوله قلنا لانا الكلام الخ يعنى ان الامر كما قلنا الا ان المص انما خص

ای باعتبار البلده او باعتبار الموضع

لان هذا الثقل توجب صح

يلزم

التانيث المعنوى بالاشتراط المذكور لان الكلام مسبوق لبيان شرطه
ولا يلزم من التخصيص الذكرى التخصيص الثبوتى حتى يرد ماذكر قوله
لان الكلام مسبوق للتانيث ولهذا لم يشترط ذلك فى التانيث اللفظى
قوله دون العلمية فانها قوية ولذا كان سببا براسها وشرطا لتاثير
سبب اخر موجبا للقوة قوله او لان الخ اى لانه لم يحتم تاثير كل منهما
بل المعنوى فقط لانه المحتاج الى التقوية وكان الظاهر تقديم هذا
الجواب على الاول اذ لا وجه للمنع بعد التسليم الا انه قدمه لكونه موافقا
لبيان الشارح قدس سره قوله لا يلايم البيان الخ حيث جعل الخفة
معارضا لاحد السببين مطلقا من غير تعيين وانما قال لا يلايم اذ
يمكن ان يقال المراد باحد السببين التانيث قوله ممتنع صرفها الخ يعنى
ان اسناد ممتنع على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وكان
الظاهر ممتنعة بتاويل الجماعة لان الضمير الراجع الى المعطوفات بالواو
لا يجوز افراده واليه اشار الشارح رحمه الله بتانيث ضمير صرفها
الا ان المص رحمه الله قال ممتنع باعتبار كل واحد منها وما قيل انه
اشار بقوله صرفها الى انه يحتاج تذكيره العائد الى هذه المؤنثات
الى التاويل ولم يشير الى وجه التاويل لظهور امره وهو انه عومل
معها معاملة اللفظ والاسم ففيه ان المراد من هذه الاسماء انفسها
والاسم فيه اذا اريد به نفسه يستوى فيه الامران التذكير والتانيث
لا رجحان احدهما على الاخر ولذا قال الرضى ان اسماء الكلم المبنية نحو
ان تنصب وضرب ماض والاكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف
بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة واللفظة قوله او ممتنع كل منها
يعنى ان الاسناد على حقيقته والمتعلق محذوف قوله والاول اوفق
الخ فان الجواز فيه مسندا الى الصرف فيكون الامتناع ايضا مسندا اليه
قوله وهيهنا شرط تركها يعنى ان بيان المص رحمه الله لشروط
تحتم تاثير التانيث المعنوى قاصر لان هيهنا ايضا شرطا اخر

ترکها

المحشم

تركها فما قيل المراد ان شرطه حين تسميته المذكر به من بين الثلثة ولا المذكور
ينفع الشرطان الاخران لا يدفع القصور فى البيان نعم لو قرر الاعتراض
بان شرط التحتم غير منحصر فيما ذكر بل هنا شروط اخر لكان هذا
الجواب نافعا قوله ان لا يكون ذلك المؤنث الخ كرباب اسم امراة فانه
قيل التسمية كان مذكرا بمعنى السحاب قوله كحائض اى مما كان نعتا
بغير التاء المؤنث قوله لان الاصل الخ فكل نعت بغير التاء فهو صفة للمؤنث
موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث قوله كرجال اى كل جمع مكسر
بغير التاء كرجال ونساء دون نسوة قوله لجواز تاويله بالجمع فيكون
مذكرا قوله وان لا يغلب استعماله اى قبل تسمية المذكر تساوى
الصرف ومنعه بعد تسمية المذكر به وكذا الحال فى الشرطين الباقيين
قوله فى الاول اى فيما كان ذلك المؤنث مذكرا فى الاصل قوله بتسميته
اى بتسمية الاسم او الصفة قوله طارية على الوضع الاصلى قوله وفى
الثانى اى فيما تانيثه بتاويل غير لازم قوله وقد زال بالعلمية اى
بالعلمية المذكر ما طرأ فى الاول وما عرض فى الثانى قوله انما الحكم للغالب
يعنى ان المعتبر فى القسم الثالث الحال السابق على التسمية اذ لا تانيث
حال التسمية والحكم للغالب فاى الحالين كان غالبا يعتبر حكمه
وان تساويا تعارضا فيعتبر حكمهما قوله يظهر وجه ترك الشروط
وهو ان قوله فان سمى به مذكر بيان لحكم التانيث بعد تسمية المذكر
به وهو يقتضى بقاء التانيث وفى الاقسام الثلثة لم يبق التانيث
قوله وثبة وكذا شاة وعدة فان اصلهما شاهة ووعدة قوله
يجوز ايضا الخ يعنى ان الش رحمه الله جعل المعرفة بمعنى التعريف اما
بالاشتراك او المجاز كما فى الوصف المعجمة ويجوز ان يكون المعرفة
بمعنى الاسم المشتمل على التعريف حملا على ما هو الشايع ويقدر
المضاف اى الحيثية ولا يخفى اولوية ماذكره الش لموافقته لساير
الاسباب قوله لان المراد بالمعرفة التعريف لانه المسبب للمنع

بقوله ان صح

اى قبل التسمية بلفظ المذكر

بمعنى المعرفة

الصرف فيصير المعنى التعريف شرطه كونه علما او التعريف ليس
بعلم بل يوجد فى العلم قوله يجوز ان يراد الخ يعنى ان ماذكرانما يتجه
لوكان المراد شرطها عليته له لا يجوز ان يكون المراد عليته مافيه التعريف
قوله هناك لام ابدل الخ يعنى ان فى قوله التانيث شرط العلية
لام التعريف وهى يؤدى مودى المضاف اليه اى علية المونث
لانه يدل على ان المراد هيهنا عليته معينة وهى علية مافيه التانيث و
ليس المراد انه حذف المضاف اليه وعوض عنه اللام لان حذف
المضاف اليه وعوض عنه اللام لان حذف المضاف اليه مشروط
بالبناء على الضم او بالاضافة مثلها او بالتنوين والقول بان المراد
هناك لام ابدل عن الضمير المضاف اليه فان البصريين والكوفيين
اتفقوا على جواز حذف الضمير اذا لم يكن عائدا وتعويض اللام عنه ١ القول
يحتاج فى ارجاعه الى المونث الى تكلف قوله وليس هناك لام اى ليس
فى قوله ان يكون عليته لام حتى يعتبر بدلا عن المضاف اليه ومؤديا
معناه فلو قيل شرطها علية لازم حتى يعتبر كان معناه شرطها ان يكون
علما والمتبادر منه كون التعريف علما وهو غير صحيح قوله قلنا للزوم
التكرار لفظا اى يفوت التفنن فى الكلام الذى هو طريق البلغا
وانما قال لفظا لعدم التكرار معنى قوله فيلزم التكرار اى يلزم التكرار
لفظا فى اشتراط العجمة شرطها ان يكون علية قوله قلنا لا لزيادة قوله
فى العجمة يعنى ان التفنن انما يراعى فى الجملة التامة دون المفردات وما
فى حكمها اذ لا يمكن التجرد عن تكرار المفردات ومافى حكمها وليس
فى اشتراط العجمة التامة السابقة فى المعرفة لزيادة القيد هيهنا
قوله لا الاظهر الخ ليتضح الفرق بين التوجيهين وضوحا تاما
اذ على تقدير المصدرية حصول الكلى فى الجزئى وعلى تقدير النسبة
حصول الصفة فى الموصوف فان قلت العلم عبارة عن ذات موصوفة
بالعلمية فالحصول فيه حصول الجزء فى الكل لا حصول الصفة

اى لا يلزم التكرار لفظا لوجود زيادة فى اشتراط العجمة وهو قيد العجمة صح

تكرار الجملة صح

12

فى الموصوف قلت العلمية جزء من مفهوم العلم والكلام فيما صدق
عليه العلم ولا شك فى كونها صفة له قوله ولا يخفى الخ بيان للفرق
بين اشتراط المعرفة بالعلمية واشتراط سائر الاسباب بها حتى
لا يتوهم كونهما على نسق واحد قوله الا بتحقق العلمية لان الجنس
لا يتحقق له سوى تحقق النوع قوله فان تحققها مغاير لتحقق
العلمية للتباين بينهما وبين العلمية قوله اى فى حكم المنصرف
اى على تعريف المص رحمه الله قوله الصفة الاصلية كما ذهب
اليه المص قوله او العلمية اى العلمية الجنسية كما ذهب اليه
البعض قائلا انه يجئ لتاكيد المعرفة ولا يكون تاكيد المعرفة الا نادرا
فيكون معرفة ولا يمكن اعتبار غير العلمية فيه فيكون علما قوله لا
التعريف بالاضافة واللام فانه ح لا يكون التعريف الذى هو سبب
منع الصرف منحصرا فى العلمية بل التعريف بالاضافة او اللام ايضا
يمنع الصرف اذا كان المضاف اليه او اللام مقدرا قوله كما ذهب اليه
جمع قالوا ان اصل قولنا جاء القوم كلهم اجمع اجمعهم او الاجمع
قوله جرى فى قولنا الخ حيث وصف العلمية بالموثر مع ان الموثر
عنده التعريف قوله اى بارادة العام اعنى التعريف من الخاص اعنى
العلمية كانه قيل وما فيه تعريف موثر بتحققه فى ضمن العلمية على
تقدير المصدرية قوله او بثبوته فى العلم على تقدير النسبة راجع الى
ان الموثر الخ اذ لا يتحقق له الا فى ضمن العلمية فموثريته موثريتها ولا يخفى
ففرعيتها انما هو باعتبار كونها من التعريف الذى هو فرع التنكير قوله هو فرع
لا غير اى لا غير العرب احترز به عن الالفاظ المشتركة من العرب وغيرهم
فانها تصدق عليها من حيث انها عربية انها مما وضعها غير العرب مع
انها ليست عجمية من هذه الحيثية والاظهر اعتبار الحيثية بان يقال
اللفظ مما وضعه غير العرب من حيث انه كذلك قوله سمى به نافع
راوية عيسى سمى على البناء للفاعل فاعله نافع ومفعوله راوية

الاعرف صح

عيسى بن مينا

وعيسى بدل منه اوعطف بيان قوله ان العجمية فى الاعجمى اى
وصفا للعجمية فى لفظ الاعجمى فى الصحاح الاعجم الذى فى
لسانه عجمة ثم ينسب اليه فيقال لسان اعجمى وكتاب اعجمى فالحاصل
ان اللفظ الاعجمى المستعمل فى كلام العرب فيه وصفان العجمة
ووقوعه فى كلام العرب وبينهما تناف فى الاقتضاء فاذا وجد
فيه مايرجح جانب العجمة وهو العلمية رجحناها فمنعنا الجر والتنوين
واذا لم يوجد فيه ذلك رجحنا جانب الوقوع فى كلامهم قوله ان
يتصرف فيها هذا الضمير وسائر الضمائر الموافق لها فى المرجع وقعت
فى نسخة الرضى التى عندنا بالتذكير وهو الظاهر لكونها راجعة
الى الاعجمى وفى النسخ التى رايناها من الحاشية وقعت بالتانيث
ولعل وجهه تاويل الاعجمى بالكلمة وارجاعها الى العجمة بان يراد
منه اللفظ العجمية اللسان الاعجمى بعيد لاستماله على التجوز
باطلاق العجمة على اللفظ واستلزامه اسناد ذلك قوله فى الاعجمى
والاسناد المجازى فى يقتضى وعدم موافقته لقوله واما لم يقع
الاعجمى قوله اذا وقعت فيه اولا الخ مع العلمية اى فى اول الاستعمال
مقارنة مع العلمية سواء كانت علما فى العجمية او جعلت علما فى العربية
او الاستعمال قوله وهى ان العلمية منافية للام والاضافة لان
التعريف الذى حصل بجوهره لايمكن تعريفه باللام او الاضافة قوله
فامتنعنا معها اى امتنعت اللام والاضافة مع العلمية ودخول
اللام فى بعض الاعلام التى فيها معنى الوصف باعتبار الاصل جائز
ان يمنع الخ جواب اذا وقعت اى جاز ان يمنع مع العلمية مايعاقب
اللام والاضافة قوله رعاية مفعول له لجاز وضميرا مكنت
راجع اليها قوله ولا اعتبار لتحرك الاوسط فى تاثير العجمية قوله
لان اختلاف سواء كان تحرك الاوسط او ساكنه قوله ووضع
كلام الخ اى اكثر كلامهم على الطول قوله الحان نوحا كهند اى يجوز

صرفه

صرفه وعدم صرفه قوله كانه قاس الخ فكما ان التانيث المعنوى تؤثر وان لم
يوجد معه الزيادة او تحرك الاوسط فكذا العجمة قوله وغيره اى غير
الزمخشرى وجوب صرف منع صرف نحو ماه وجور فاذا كانت العجمية
فيهما موجبة لوجوب منع الصرف مع سكون الاوسط فليكن مؤثرة
فى جواز الصرف فى نحو نوح قوله ولا يخفى انه فاعه اى انه فاع كل واحد
من القياس وماغيره مما يذكر الشارح رحمه الله من الفرق بين التانيث
والعجمية بين العجمية شرطا وسببا قوله فى شئ من كلامهم اى لا فى كلام
فصيح ولا فى غير فصيح لتاويلها بالبقعة فيكون عدم صرفها للتانيث
والعلمية فلابد لعلى ان العجمة مؤثرة ومع تحرك الاوسط قوله و
للمناقشة فيه مجال اذا المتقن لايعتبر فيما لايمكن ضبطه قوله
يلمك بتقديم اللام على الجيم بتحركه قوله لكان سلم لو ثبت امتناع
صرفه وقد نوقش فيه قوله بما وقع النزاع فيه من نوح وشتر الخ
حيث جوز الزمخشرى عدم صرف نوح واكثر النحاة قالوا بعدم
اعتبار بتحرك الاوسط فى العجمية وشتر امتناعه لاجل التانيث
قوله وتقديم الخ مع تفرعه على انتفاء الشرط قوله بما لاينبغى ان
ينازع فيه لما مر من انه لم يسمع فى شئ من كلامهم عدم انصراف نحو نوح
قوله فانه ليس هذا المثابة بفتح الميم التاء المثلثة وبالباء الموحدة
مجتمع الناس بعد تفريقهم اى ليس امتناع صرف نحو شتر ليس هذا
المجتمع من الناس فان اكثر النحاة ذهبوا الى عدم اعتبار تحرك الاوسط
فى العجمية وامتناع صرف شتر للتانيث المعنوى قوله للعهد لتقدم
ذكره بهذا الوصف فى قوله ومايقوم مقامها الجمع والفا التانيث
قوله جمع التكسير المراد من المجموع فوق الواحد قوله من حيث انها هى اى من حيث
انها صيغة مخصوصة من غير اعتبار خصوصيته المادة قوله
بناء على انه الخ تعليل للنفى قوله فان وزن [illegible] تعليل للمنفى
قوله على حمير فى بعض النسخ على وزن شريف وفى بعضها

لانها جمعت اه وحاصل الدفع ان تعتبر س ... صح

على فعل وكلاهما جمع حمار **قوله** كالات والمقول ان المراد بالجمع التكسير فقما لات خارجة بدون هذا القيد تكلف لعدم سبق ما يدل على ان المعتبر فى منع الصرف جمع التكسير دون السالم **قوله** اى لانها صيغة جمع جمع باضافة جمع الى جمع لا بالوصف على ما وهم اى المراد بقوله لانها جمعت فى بعض الصورة مرتين انها صيغة جمع الجمع لا ما يفهم من ظاهر العبارة من كون تلك الصيغة مجموعة فى بعض الصورة مرتين فانه باطل وذلك بان يقال التقدير لانها جمعت مفردها فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كما فى واسأل القرية او يقال المعنى جمعت حصلت بالجمع مرتين على التجوز **قوله** وهو تعليل للتعليل الخ دفع لما يترااى من ان قوله وهذا يدل على ان علة التسمية المذكورة يعنى انما كان عدم جمعيتها جمع التكسير مرة اخرى علة لهذا التسمية لانها فى بعض الصور صيغة الجمع انتهى تكسيرها جمع فصدق انه انتهى بها الجموع اعنى ما فوق الواحد **قوله** والغير بمعنى النفى وليس المعنى تلبسه بامر مغاير للهاء **قوله** والمعنى بلا هاء بل لانها اذ ليس المعنى على المعدول بل على السلب اى لا يكون معه هاء **قوله** او صفة لقوله صيغة الخ ومتعلقه يقدر معرفة بمعونة المقام كما قدر فى قول صاحب التلخيص فالفصاحة فى المنفرد اى الكائنة فى المفرد **قوله** فعلى الاول يكون الخ يعنى على تقدير ان يكون الهاء بمعناه الحقيقى يكون قوله بغير هاء مقيد بحالة الوصف على تقدير ان يكون المراد منها التاء يكون الحكم مقيدا بحال الوصل وذلك لان مفاد قوله بغير هاء سواء كان خبرا او صفة حكم ايجابى متعلق محموله سلب فيكون المعنى شرطه ان يكون محمول بلا هاء فى وقتما لانه المتبادر من القضية المطلقة فلو لم يقيد على الاول بحالة الوقف انتقض بفرازنة حالة الوصل ولو لم يقيد على الثانى بحال الوصل انتقض بفرازنة حال الوقف وليس مفاده الحكم السلبى حتى يقال ان المراد لا يكون بها اصلا فلا حاجة الى التقييد فتدبر **قوله** ويقال للبغل الخ اورد الواو اشارة

جمع

اونبك روح

14

الى انه معنى اخر للفارة فى تاج البيهقى الفراهية والفروهية سخت برك شدن يعنى بهود والنعت هنا فاعل ولا يقال للفرس فارة ولكن رابع وجواد **قوله** فينبغى ان لا يتغير الخ لان العارض فى معرض الزوال كما فى وزن الفعل فان عروض التاء يخرجه عن وزن الفعل الى وزن الاسم **قوله** على ان التاء فلا يكون التاء فى هذا الوزن غير لازمة **قوله** لان التاء انما يكون الخ كل جمع لمفتى واحد كجواب ومنسوب كاشعثى فانهم يلحقون باخره التاء اما فى الاول فعلى الاغلب لان الاعجمى فرع العربى فزيد فيه امارة الفرعية كجوارية وقد جاء جوارب تشبيها بالجمع العربى كمساجد واما فى الثانى فوجوبا كاشاعثة لان ياء النسبة كالتاء من حيث انهما يجيئان للفرق بين المفرد والجنس كتمرة وتمر وزنجى وزنج فناسب ان يقوم التاء مقام الياء فى الجمع **قوله** فى جمع اشعثى منسوب الى اشعث اسم رجل واما فى جمع اشعث فيقال اشاعث **قوله** وايضا عدم الاستعمال الخ يعنى ان التقريب غير تام ويود انهم قالوا فى اخره التاء **قوله** بزيادة ولا بياء النسبة اى بزيادة هذا القيد معطوفا على قوله بغير هاء فان قلت مدائنى ليس صيغة منتهى الجموع على ما مر من تفسيره بكونه بعد الف التكسير فيه اربعة احرف قلت المقصود اخراج مدائن فى مدائنى لما تقرر من ان ما ذا ثبت لما دخل عليه ياء النسبة او تاء التانيث حكم يجرى الاعراب على ياء النسبة وتاء التانيث لشدة الامتزاج وصيرورتها كلمة واحدة فلو اعتبر جمعية مدائن لكان مدائنى غير منصرف **قوله** يخرج نحو كراسى فيه بحث اما اولا فلان التاء فيه ليست للنسبة فى شرح الرضى للشافية فان الياء التى لحقت لا لمعنى كبدوى وكرسى لا يقال لهذه الاسماء انها منسوبة ولا لياتها انها ياء النسبة واما ثانيا فلان معنى قوله ولا بياء النسبة ان يكون صيغة الجمع بياء النسبة والياء فى كراسى لم يلحق الجمع بل مفرده **قوله** لا يصح الا مقابلة المفردية تفسير كونه مفردا خالصا

يلحقون

معز محض كلمة براسها اذلو كان جمعا لعومل مع مدائني صح

يعني ان مدائن في مدائني مقابلة الجمع لما علمت سابقا من ان ياء النسبة
وتاء التانيث كالجزء لما دخلتا عليه فلا حاجة الى اخراجه بخلاف
فرازن في فرازنة فانه جمع محض فلابد من اخراجه فما قيل ان المقصود
اخراج مدائن في مدائني من الحكم ومدائن جمع في الحال وفي الاصل فلو
اعتبر جمعيته لكان مدائني غير منصرف لان الاعراب الذي يظهر في
ياء النسبة اعراب مدائن توهم محض منشاءه توهم اتحاد مدائن جمع
مدينة ومدائن في مدائني قوله الا ان يقال الاستيناف الخ نقل الفاضل
الهندي من بعض الشراح انه يكفي لاما الاستينافية عدم سبق الاجماع
ولا يلزم عدم سبقا الكلام مطلقا قوله وانما يقل فتصرفه مع ان
الخبر مشتق يجب مطابقته بالمبتداء قوله لان المنصرف الخ اي
المنصرف في اصطلاح النحاة صار اسما لما فيه علتان فلم يبق فيه معنى
الوصفية وصار اسما محضا فلا يلزم مطابقته قوله وان المراد الخ يعني ان
الكلام على حذف المضاف واشار اليه الشارح رحمه الله بقوله وانثاله
قوله وان المراد الخ يعني ان المراد من فرازنة في اما فرازنة هذا اللفظ
فيكون المبتدا مذكرا معنى ومؤنثا لفظا فيجوز تذكير الضمير العائد
اليه قوله وهذا هو الظاهر لان الكلام في بيان انصراف هذا
اللفظ وعدم انصرافه قوله بالعلمية لما تقرر من ان الالفاظ
موضوعة لانفسها وضعا شخصيا تبعيا وان خالف فيه السيد
قدس سره كما مر قوله تنوينه للمناسبة قد يدخل غير المنصرف مع عدم
ذكر المناسب معه قوله مع انه يجوز الخ جواب ثان يعني يجوز ان لا
يكون فرازنة في عبارة المتن منونا وما قيل انه يكون اختلال في
احضارها مستعملا في معناه مع ان المقصود ذلك ففيه ان اختلاف
الكلمة بالتنوين وعدمه لا يوجب الاختلاف في ذاتها حتى تكون
اختلال في احضارها مستعملا في معناه قوله جاز ان يتقدم ما
اضيف اليه وان كان لا يجوز تقديم معمول المضاف اليه على المضاف
اعتبر صح

كالحجر صح

15

قوله اذا كان بمعنى النفي وههنا كذلك اذ ليس المعنى انه مغاير للمنصرف
بل انه ليس منصرفا قوله من تقديم معمول الخ بيان لما فالمراد من
المدخول في الموضعين مدخول لا قوله وزيادة لا الخ كما في لا زيد لا زيد
في الدار ولا عمرو قوله من ايهام ان امتناع صرفه الخ لان الحال قيد
لعامله وانما قال الايهام لانه اذا ثبت امتناع صرفه حال العلمية المنافية
للجمعية كان ثبوت امتناع صرفه في حال التنكير بطريق الاولى لتحقق
الجمعية ح بلا معارض فالتقييد لافادة ان ورود الاشكال على ذلك
التقدير قوله على انه خبر مبتدا محذوف اي هو علم ولم يجعله خبر العدم
كون هذا الحكم مقصودا للنحوي قوله اعتراضية فائدتها بيان منشأ
الاشكال قوله ذلك الايهام اذ ايهام تقييد الحكم بامتناع صرفه
بحال العلمية قوله وان كانت منافية للعلمية لان الجمعية تقتضي
الاطلاق على جماعة غير معينة والعلمية تقتضي الاطلاق على معين
قوله كالوصفية فان الوصف يقتضي ابهام الذات والعلم
يقتضي خصوصية الذات قوله لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية
اي اعتبار الجمعية في منع صرف حضاجر ليس مع اعتبار العلمية
وان كان مع وجودها لان المعتبر فيه الجمعية في حال العلمية
اعتبار المتضادين في حكم كما يلزم في منع صرف حاتم كما على ما سيجيء قوله
ومن قال الخ قائله الشيخ الرضي حيث قال يصح اعتبار حقيقة الجمعية
مع العلمية كما سمي جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا وان لم يثبت
مثله في الواقع فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذه اللفظ
فيكون الجمعية باقية مع العلمية كما سمي بابانين جبلان فرعي
مع العلمية معنى التثنية فيهما وان جعلا كشيء واحد سمي بلفظ المثنى
لكن يفهم من لفظ ابانين معنى التثنية ومعناه هذان الجبلان
المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية قوله لان
نوع ابهام الخ يعني ان عدم تعيين الجماعة التي هو مدلول الجمع

لحضاجر صح

ففضاجر فلا يلزم من اعتبار الجمعية صح

لازم لمعنى الجمعية كما ان عدم تعين الذات لازم لمعنى الوصفية فكلاهما
منافيان للعلمية قوله نعم يجوز الخ بيان لمنشاء غلط القائل يعني يجوز
ان يبقى بساسه معنى الجمع في العلم بان يعتبر معنى التعدد فيه كما يجوز ان
يبقى شائبه مع الوصف فيه باعتبار معنى الاتصاف فيه فتوهم من بقاء
شائبة الجمعية والوصفية قوله فعلى هذا اندفع السؤال اي على ما نقل
الصراح من كون حضاجر بمعنى الجنس الشامل للمذكر والانثى اندفع
السؤال المذكور في الشرح بقوله فان قلت لا حاجة لان مبناه على كون
حضاجر بمعنى لانثى قوله الملازمة ممنوعة اي لا نسلم انه لو كانت العلمية
في حضاجر موثرة لكان بعد التنكير منصرفا لجواز عود الجمعية بعد
التنكير لزوال ما ينافيها اعني العلمية كما في نحو احمر علما ان انكر حيث
قيل بعود الوصفية فيه بعد زوال العلمية وعلى هذا اي على تقدير
كونه علم الجنس الضبع مذكرا كان او مونثا قوله وقد عرفت ما فيه
من ان الضبع شامل للمذكر والانثى قوله ولا امكان اعتبار الجمعية
المطلقة اي الاصلية والحالية فلو قال شرطه ان يكون في الاصل
لافاد عدم اعتبار الجمعية الحالية قوله او مذهب الاكثر يعني ان قول
المص رحمه الله في الاكثر اما على حذف الجار والمجرور كما ذكره الشارح
او على حذف المضاف قوله خبر محذوف اي هو اعجمي قوله والدخيل
يميل الى المجانس بخلاف ما اذا كان عربيا فانه لا يمكن ان يقال
منع صرفه للحمل على موازنه لان الاصيل لا يتبع الاصيل قوله آجر المعرب
مخففا اجرد فارسي معرب قد يشدد راؤه وقد يخفف كذا
في الصحاح قوله حملا على موازنه كاذرح اسم بلدة قوله لان جميع
ما يوازنه الخ بخلاف ما يوازن سراويل فان جميعه اعم من المنصرف
فحمل عليه سراويل طردا للباب وان لم يكن فيه شيء من اسباب
منع الصرف قوله لانه سبب على سبيل الاحتمال لانه على تقدير
كون سراويل عجميا سبب وعلى تقدير كونه عربيا ليس سبب

بتقابل الجمعية والوصفية صح

16

فقط مفيد المعنى الجملة فلا يرتفع الفاعل في نحو ضرب زيد فلابد ان يقال
ان الواضع اعتبر مع الفعل حين عدم ذكر الظاهر امرا اخر عبارة عما تقدم
كالجزء والتتمة واكتفى بذكر الفعل عن ذكره كما في الترخيم بجعل ما بقي دليلا
على ما القي نص عليه الرضي فيكون كالملفوظ ولذا قال بعض النحاة ان
المقدر في نحو زيد ضرب ينبغي ان يكون اقل من الف ضربا بنصفه او
ثلثه ليكون ضمير المفرد اخف من ضمير التثنية ولما لم يتعلق غرض الواضع
في افادة ما قصده باعتباره بعينه لم يعتبر بخصوصية كونه حرفا او حركة
او هيئة من هيئات الكلمة بل اعتبر من حيث انه عبارة عما تقدم وكالجزء
له فلم يكن داخلا في شيء من المقولات ولا يكون من قبيل المحذوف اللازم حذفه لانه
معتبر بخصوصه وبما ذكرنا ظهر دخوله في تعريف الضمير المتصل لكونه لفظا
حكميا موضوعا للغائب تقدم ذكره وكالجزء مما قبله بحيث لا يصح التلفظ الحكمي
الا بما قبله وظهر فساد ما قيل من انه الفاعل المعقول واعتبر جزءا من الكلام الملفوظ
بجعله جزءا من الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة ممكنا جسما
وعرضا وتارة من مقولة الصوت والحرف فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت
اصلا ليس على ما ينبغي لانه حينئذ كيف يصح جعله قسما من الضمير لان الوضع
معتبر فيه وقد نبهته لهذه الدقيقة في شرح الرسالة الوضعية فالتجاء الى
اعتبار الوضع الحكمي وهذا اعجب من الاول لانه لابد من المغايرة بين الموضوع
والموضوع له وان كان حكميا وانه اي حاجة الى اعتبار الوضع وما الدليل
عليه وكذا فساد ما قيل انه معدوم فلا يكون داخلا في شيء من المقولات لانه ان
اراد بانه معدوم مطلقا فباطل لتعلق الوضع واعتبار اتصاله وان اراد انه
معدوم عن اللفظ وان كان موجودا في نفسه فلا يفيد قوله قال المصنف
في الايضاح لما كان باب المفعول باعتبار مفعوليته حكمه الحذف من غير
تقدير قيل عند عدم التلفظ به محذوف في كل موضع ولما كان الفاعل باعتبار
فاعليته حكمه الوجود عند عدم التلفظ به حكم بانه موجود والا فالضمير في قولك
زيد ضرب في الاحتياج اليه كالضمير في قوله ولكم فيها ما تشتهي الانفس

وان كان احدهما فاعلا والاخر مفعولا انتهى فنفهم منه المحشى ان الفرق بين المنوى
والمحذوف بمجرد اصطلاح والا فهما متساويان فى كونهما محذوفين من اللفظ
معتبرين فى المعنى وليس كذلك بل مراده ان عند عدم التلفظ بالفاعل يحكم
بوجوده ويجعل فى حكم الملفوظ لدلالة الفعل عليه عند تقدم المرجع فهو معتبر
فى الكلام دال على الفاعل فيكون منويا بخلاف المحذوف فانه حذف من الكلام
استغناء بالقرينة من غير جعله فى حكم الملفوظ واعتبار اتصاله بما قبله فيكون
محذوفا غير منوى وان كانا مشتركين فى احتياج صحة المعنى الى اعتبارهما فعلى
هذا يكون كلامه موافقا لما قاله القوم **قوله** كناية عنه لكونهما مرفوعين مثل
ذلك المقدر **قوله** هو عارية لان المقدر هو هذا المصرح به كيف ذا ويجوز الفصل
بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلنا المفصول المصرح به
عين المتصل فهو تحكم كذا فى الرضى **قوله** عطف على قوله ليس الخ والجامع ان
المعطوف عليه لاثبات انه ليس لفظا حقيقيا والمعطوف لاثبات انه لفظ
حكمى **قوله** لانه على تقدير وجوده الخ انما قال ذلك ليشمل المحذوف الواجب الحذف
قوله يتلفظ به الانسان لكونه من مقوله الحرف **قوله** وكلمات الله داخلة فيه
الخ اعلم ان هذا الكلام اشارة الى سؤال وجواب اوردهما السيد قدس سره فى
حواشيه على شرح الرضى ومنشاه ما وقع فيه من ان اللفظ خاص بما يخرج
من الفم فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله تعالى حيث قال قيل فيكون اللفظ
اخص من الكلمة لانه لا يطلق على مفردات كلام الله تعالى فلا يجوز اخذه فى
حدها واجيب بان المراد ما هو لفظ حقيقة او حكما ليتناول الضمائر المنوية
ولا شك ان تلك الكلمات من شانها ان يتلفظ بها قطعا بل هى ملفوظة بالفعل
وان لم يكن ملفوظة بالقياس الى الله تعالى فلا اعتراض بهذه الكلمات الالهية
التى وصلت الينا ونقرؤها وانه لا شبهة فى دخول كلمات الملائكة والجن
كيف وقد قال المحشى سابقا ان قيد الانسان لتقريب تصوير اللفظ من الفم
والا فالمراد مطلق التلفظ وحاصل الجواب الذى اختاره وهو الاخير فى كلام
السيد قدس سره ان كلامه تعالى انما لا يقال له لفظ بالقياس الى ذاته تعالى

فلا يكون كلماته الفاظا من هذه الحيثية وهو الالفاظ فى نفسها لانه يتلفظ
به الانسان فى بعض الاحيان اى حين القراءة وحاصل الجوابين الباقيين ان كلماته
تعالى ليست الفاظا باعتبار المعنى اللغوى وهو ما يخرج من الفم بل بالمعنى
الاصطلاحى اعنى ما يتلفظ به حقيقة او حكما او من شانه ان يتلفظ به
فعلى هذين الجوابين يكون كلماته تعالى الفاظا بالقياس الى ذاته تعالى ايضا وانما
تركهما الشارح رحمه الله لان جعلها الفاظا حكمية او للتاويل بما من شانه
انما يناسب ان يصار اليه اذا لم يكن الفاظا حقيقة واذا عرفت ما ذكرنا
لك ظهر ان ما ذكره المحشى بقوله لا يقال الخ لا موقع له اصلا لان الكلام فى
الكلمات الالهية التى وصلت الينا لا فيما هو قائمة بذاته تعالى وكذا لقوله
رحمه الله ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار الخ كيف وخروج الكلمات القائمة
بذاته تعالى والمعلومة له او بما يظهر فى امر اخر سوى الانسان لا يضرنا
حتى يحتال لادخالها اذ تدوين النحو انما هو لمعرفة احوال الالفاظ التى يتلفظ
بها **قوله** اذا ثبت ان كلمات الله تعالى الخ كما ذهب اليه الحنابلة من ان كلامه
تعالى هو هذه الالفاظ المتلوة بهذا الترتيب وان القراءة حادثة والمقروء
قديم والكرامية من جواز قيام الحوادث بذاته تعالى **قوله** جمع نصيبة على
وزن فعيله كصحف وصحيفه فى شمس العلوم النصب بضمتين وبالتخفيف
العلم ويقال جمع نصيبة **قوله** الذى هو اول اجزاء التعريف قيد بذلك
لانه لو كان غير داخل فى الجزء الثانى مثلا مع دخوله فى الجزء الاول احتيج
فى تصحيح التعريف الى اعتبار قيد هو الجزء الثانى كالمهملات فانه غير داخل
فى الوضع وداخلة فى اللفظ فلا بد فى تصحيح التعريف من اعتبار قيد الوضع
قوله لم يحتج الخ معنى هذا النفى وكذا ما فى قول الشارح انه لا قيد ههنا
ولا احتياج من قبيل لا يهتدى لمنارها اى لا اهتداء ولا منار وفيه
اشارة الى من قال انه احتراز عن الدوال الاربع غلط وجه الغلط لاشتماله
على انه لا بد من اخراجها من التعريف وان هذا القيد مخرج لها فاندفع
ما قيل من ان الظاهر ان يقول فلا معنى لاخراجها به ردا على من قال انه

احتراز عنها ولا وجه لنفي الاحتياج الى اعتبار قيد قوله حتى يلزم علينا
الخ هذا الاحتراز وقع من المصنف في شرحه فلذا تعسفوا في تصحيحه ولعل
مراده انه زيد لفظ ولم يكتف بالموضوع لمعنى مفرد مع كونه اخصر الاحتراز
عن دخول الدوال الاربع لما بينهما من العموم والخصوص من وجه قوله واما
لما سيأتي في قوله فانه لا يقال له لفظ واحد وهو الذي ذكره المصنف
في الايضاح وقد انتفت هيهنا الخ لانه مصدر لا يحتمل الضمير ويستوي قوله
فيه المذكر والمؤنث قوله يجعل المعنى حيزا للفظ كانه بذلك اللفظ يستقر
في ذلك المعنى ولا يتجاوز عنه الا بقرينة كاستقرار الشيء في الحيز قوله
ملحوظا بخصوصه بان يلاحظ بخصوص جوهره وهيئته او بعمومه
بان يلاحظ بامر عام يشمله وغيره وكذا الحال في جانب الموضوع له ففيهما
احتمالات اربعة ان يلاحظهما بخصوصهما كما في الاعلام واسماء الاجناس
او يلاحظ الموضوع بخصوصه والموضوع له بعمومه كما في المضمرات
والمبهمات او عكس ذلك كما في المشتقات والمركبات واما الاحتمال الرابع
وهو ان يلاحظهما بعمومهما فغير متحقق قول ولعل من هذا القبيل المنوي
على ما عرفت من تحقيقه قوله يتوهم ان مجعول له لمشابهة الحرف
الموضوع لذلك المعنى فلا حاجة الى التصريح بعد التواطؤ لاخراج الحرف
كما في الرضي قوله ان كانت الباء الخ ذكر السيد قدس سره في شرح المفتاح
وحواشي الكشاف الاصل في لفظ التخصيص والاختصاص والخصوص
ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد
اي صار مقصورا على زيد الا ان الاكثر في الاستعمال ادخال الباء على
المقصور كقولك خص زيد بالمال بناء على تضمين معنى التميز والافراد
انتهى فلذا قدم المحشي هذا الاحتمال قوله لا يوجد في كل وضع للمزدوج
وضع المرادف على تقدير والمشترك على تقدير اخر قوله بتجريد الخ فيؤول
الى التعريف المختار وهو تعيين شيء بازاء شيء قوله بحسب الجعل بان
يكون احدهما مقصورا على الاخر غير مشارك معه اخر وقت الجعل

قوله

مطلب دخول الباء بعد مادة الاختصاص

لا بحسب الحكم اي الاثر المرتب على الجعل من كونه موضوعا وموضوعا له
وما لا وبكذلولا قوله ولما كانت الاوضاع الخ بناء على ان الواضع واحد هو
الله تعالى على مختار الشيخ الاشعري والحكمة في اوضاع هذه الموضوعات
اللغوية تعليم طريق افادة ما في الضمير فالاصل ان يكون لمعنى واحد لفظ واحد
فان وضع اللفظين لمعنى واحد سواء كانا من لغة واحدة او من لغتين زائد
على المقصود ووضع لفظ واحد لمعنيين مخل بالتفاهم فالاشتراك والترادف
خلاف الاصل ووقع من الواضع بعد ذلك لعارض كتقليل الالفاظ تسهيلا
للحفظ وافادة طريق الاخفاء في الاشتراك والتوسعة في التلفظ وتحصيل
وجوه المحسنات في الترادف قوله وبان التخصيص اضافي اي بالنسبة الى
بعض الالفاظ وبالنسبة الى بعض المعاني قوله وبان معنى كل من المترادفين
الخ يعني ان معنى تخصيص شيء بشيء جعل شيء خاصا بشيء اخر من حيث ذلك
الجعل فقيد ذلك الحيثية مراد الا انه ترك في اللفظ كما ترك في تعريفات
الكليات بناء على ما تقرر من ان قيد الحيثية في تعريفات الامور الاضافية
ماخوذة ثم لا يخفى ان الاجوبة المذكورة انما تفيد صحة استعمال لفظ
التخصيص لا اختياره على لفظ التعيين والاوجه ان يقال ان التخصيص
لكونه بمعنى جعل الشيء حال كونه خاصا تضمن معنى الجعل والخصوص فالباء
متعلق به باعتبار معنى الجعل لا الخصوص كما في قولهم تعيين شيء بازاء شيء
فالمعنى جعل الشيء حال كونه خاصا بمقابلة شيء سواء اعتبر خصوصيته
من حيث المادة والصورة معا كما في وضع الجوامد او من حيث الصورة
فقط كما في وضع المشتقات وبهذا القيد يخرج وضع المجاز من التعريف
اذ لا يعتبر فيه خصوصية الموضوع اصلا بل مداره على وجود العلاقة
وهذا على طبق ما قاله المحقق التفتازاني من ان قيد الحيثية في قولهم
موضوع العلم كذا من حيث كذا يجوز ان يتعلق بالبحث وان يتعلق
بالعروض بتنصيص لفظ الموضوع كليهما قوله ومما ذكرنا يعلم الجواب عن
الشبهة الخ اما اذا كان الباء داخلا على المقصور عليه فورود الشبهة

مطلب الحكمة في احداث الموضوعات

صح

في التلويح

ظاهر لعدم قصر اللفظ على معنى واحد واما اذا كانت الباء داخلا على المقصود
فلوجود لفظ اخر في بعض منها كالمبهمات والمضمرات فان ما يعبر بواحد منها
وضع له لفظ اخر بخصوصه ايضا قوله اي حال كونه الخ اشارة الى ان الباء
للملابسة والجار والمجرور ظرف مستقر وقع حالا من الشيء الاول قوله
متى اطلق وسمع الخ يعني ان المعطوف محذوف بقرينة الجزاء لان الفهم
من اللفظ انما يترتب على السماع لا على مجرد الاطلاق ومقابلة احس
به باعتبار تقييد بغير السمع لما تقرر من ان العام اذا قوبل بالخاص
يراد به ماسوى الخاص وفائدة هذا التنويع التنبيه على قسمي الموضوع قوله
لا يبعد كل البعد وان كان بعيدا في الجملة في مقام التعريف قوله ظاهره
في ان التخصيص ملابس الله لا له دائرة معه قوله فلا يرد شبهة تحصيل
الحاصل الخ بان يقال ان متى لعموم الاوقات مع انه اذا اطلق الشيء الاول
او احس مرة ثانية لا يمكن فهم الشيء الثاني لامتناع تحصيل الحاصل قوله
وكذا وضع الفعل الخ لعدم فهم النسبة الجزئية الا بعد ذكر الفاعل قوله
كاسماء الاشارة لعدم انفهام المشار اليه منها الا بعد ضم الاشارة قوله
فهم المعنى بوجه لوحظ حال وضعه يعني الوجه الكلي ولا شك في كونه
مفهوما قبل انضمام الضميمة قوله وهذا الفهم ليس غاية له لان المقصود
فهم المعاني الجزئية قوله لا حاجة الى التقييد الخ كما يشعر به عبارة المجيب
قوله كما انا سعلت من السعال بمعنى سرفه كردن من حد نصر قوله ما يصح ان يقصد
بشيء سواء تعلق به القصد من شيء او لا من شيء او لم يتعلق به القصد اصلا قوله
مع بعده لفظا للزوم التخفيف الغير القياسي قوله الميل الى جانب المعنى لصحته
من غير اعتبار النقل والتجوز قوله حتى يكون المراد الخ فالمراد بقوله لما كان المعنى
مدلولا للشيء الثاني مع الشرطية لا الشيء الثاني فقط قوله لانها قيد الخ
لان قوله متى اطلق ظرف لفهم فالقيد في الحقيقة هو الجزاء وهو قيد للشيء
الثاني فاذا جرد الوضع عنه كان تركه مستلزما لترك الشرطية ايضا فعلى
هذا يكون المعنى في قول الشارح لما كان المعنى ماخوذا عبارة عن الشيء الثاني

بلغ

للتخصيص

كلا

19

سماه معنى باعتبار ما يؤل اليه والاظهر ان يقال معناه لما كان مدلول المعنى
ماخوذا وهو الشيء الثاني مع الشرطية فذكر لفظ المعنى بعده مبني على التجريد
ولذا وضع المظهر موضع المضمر واليه يشير قول المحشي وبذكر المعنى يعود
معنى الوضع فانه يدل على ان مودى لفظ المعنى والشيء الثاني مع الشرطية
واحد قوله اي بما يقصد بذلك الشيء اي بسبب ذلك التخصيص قوله
لاشتماله عليه من غير ان يفيد امرا زائدا عليه بخلاف ذكر الضمير الراجع
الى اللفظ بعد الوضع فانه مفيد لتعيين الشيء الاول المفهوم من الوضع
ضمنا كانه قيل تخصيص شيء هو اللفظ كذكر الفاعل والمفعول بعد الفعل
فكما ان ذكرهما بعده معين لما يفهم منه مبهما وليس من التجريد كذلك
ذكر اللفظ ههنا فما قيل قائله ان ذكر اللفظ بعده ايضا مبني على التجريد تركه
الشارح على المقايسة كلام ظاهري قوله لا لانه لا حاجة لان عدم الاحتياج
انما نشا من ذكر الثاني فلا يصح ان يقال ان ذكر المعنى بعده مبني على التجريد لعدم
الاحتياج الى اعتباره قوله من جعل الوضع بمعنى الصوغ على ما في الرضي
وفي التاج الصوغ زركري كردن واكزيدن قوله لقربه من الحقيقة لكون
المدلول المجازي جزء المعنى الحقيقي ولذا سماه الشيخ فخر الاسلام حقيقة قاصرة
قوله وفيه كشف الاحتراز حيث خرج بالاول المهملات والدال بالطبع والعقل
وبالثاني حروف الهجاء ولاجل التنصيص على القيود الاحترازية في تعريف الكلمة
ارتكب المص التجريد قوله كما يدل الخ يعني ترك ذكره بقرينة عموم الدليل رواما
للاختصار قوله ان يجعل الخ بذكر الخاص وارادة العام فان الدلالة الطبيعية
لكون العلاقة امرا عقليا الا انه لاعتبار خصوصية زائدة فيها جعل قسما على
حدة ولذا قال بعض الفضلاء لم يظهر لي فرق بينهما قوله اي حروف الخ
هكذا ذكر الفاضل المحشي للطيبي وفي الاساس تعداد الحروف مطلقا وفي
القاموس الهجاء ككساء تقطيع اللفظ بحروفه وفي التاج الهجو والهجاء
هجا كردن حرف قوله فيه اغماض الخ مقصوده رفع ما قيل ان الجواب ليس
الا اعادة للعموم المستفاد من التعريف فان سلم المعترض العموم فلا اعتراض

عصام

عقلية صح

والا فلا يتم الجواب وحاصل الدفع ان الاعتراض مبني على الاغماض عن العموم
بحمله على ما عدا اللفظ بناء على شيوع استعمال المعنى في مقابلته فانه
عن ما من عام الا وقد خص منه البعض والجواب اختيار لذلك العموم
ودفع لتوهم التخصيص قوله اى متشخصه من حيث انها متشخصه دفع لما
يقال كان الظاهر ان يقول الى الفاظ مفردة او مركبة اذ لا تقابل بين الالفاظ
المخصوصة والمركبة وحاصل الدفع ان النقض الاول لما كان بالنظر الى
قيد المعنى كان مادة النقض الالفاظ من حيث انها الفاظ متشخصة
من غير نظر الى افرادها وتركيبها فلذا قال الفاظ مخصوصة بخلاف النقض
الثاني فانه بالنظر الى قيد الافراد فالمعتبر في مادة النقض كونها الفاظا
مركبة فلذا جعل المركبة في مقابلة المخصوصة فما وقع في بعض نسخ الشرح
الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة من تصحيف الناسخ قوله وذلك
لانك كما اذا عبرت الخ ذهب بعض الناظرين في الشرح الى ان الفاعل
ان التعليق المذكور يفهم منه الاتصاف بمفهوم الصفة قبل تعلق الفعل
به ومفاد كلام المحشي هو انه يفهم منه الاتصاف بمفهوم الصفة قبل تعلق
تعلق الفعل ومفاد كلام المحشي هو انه يفهم منه ان الاتصاف به حاصل
حال التعلق وانه ليس بسبب هذا التعلق بل يستفاد منه كون الاتصاف
سببا للتعلق كما اذا كان الوصف صالحا للعلية وهو الظاهر المتساق
الى الفهم واما القبلية فباطلة لان قولنا جاءني الرجل الراكب يفهم منه انه
متصف بالركوب حال المجيء واما ان الركوب مقدم عليه زمانا او ذاتا
فلا فحاصل كلام الشارح رحمه الله عليه انه لو جعل مفرد صفة للمعنى لفهم منه
ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب زمان تعلق الوضع
لا بسببه وليس الامر كذلك فان اتصافه بهما بسبب الوضع فالمراد بقوله
بعد الوضع البعدية الذاتية فما وقع في بعض نسخ الشرح من لفظة قبل
الوضع بعد قوله اتصاف المعنى بالافراد سهو من الناسخ ولعل هذا منشاء
توهم القبلية قوله لظهور المراد ههنا يعني ان وجود الصارف عما

فقوله

وههنا

اقتضته القاعدة فيما نحن فيه ظاهر بحيث جعل مفادها امرا لا يتسابق
اليه الذهن كالمجاز المشهور بالقياس الى الحقيقة المتروكة في لا اكل من
هذه النخلة وكما في قوله عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه
قوله بطريق المشارقة المشارقة برچيزى ديداره ربودن قوله المفهوم
من كلام الرضي الخ كلامه ان المشهور بين المنطقيين جعل الافراد والتركيب
صفة اللفظ يقال اللفظ المفرد والمركب ولا ينبغي ان يخترع في الحدود
الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف لان الحد للتبيين انتهى وحاصله
الاعتراض على المصنف بان جعل الافراد صفة المعنى وهو خلاف المتعارف
مخل بالغرض من الحد ولا دلالة على ان الافراد صفة للمعنى عند النحاة
قوله وكانها النكتة في تقديم الوضع على الافراد في الذكر مع ان كون الاصل
في الصفة الافراد يقتضي تقديم مفرد قوله فاستغير الخ لا بد من ضم مقدمة
وهي ان صيغة الماضي ههنا ليس للمضي عن زمان التكلم كما هو الشائع
بل للمضي عما يقارنه وهو قيد الافراد ومعلوم انه لا سبق للوضع على الافراد
زمانا فعلم انه مستعار لسبقه عنه رتبة قوله لكان بجنبه وان تاخر
عن المفعول تعين كونه حالا من المفعول كما في ضربت زيدا قائما قوله
فان بعضهم يراعون الخ ويقولون ان في صورة التاخر عن المفعول يجوز
ان يكون حالا عن الفاعل وعن المفعول والتعيين مفوض الى القرينة
قوله ولئن سلم اى لزوم ذلك عند الكل بان جعل خلاف البعض غير
معتد به قوله فكذلك اى لزوم كون الحال عن الفاعل بجنبه فيما اذا لم
يكن قرينة دالة على تعيين ذي الحال واما اذا قامت قرينة كما فيما نحن فيه
فيجوز تاخير حال الفاعل عن المفعول لعدم الالتباس كما في قوله تعالى
شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط فان قائما
حال من الله اخر عن المفعول والمعطوف على الفاعل قوله واذا تغير المعنى
عطف اذا لم يكن وهذا مما لم يوجد في الكتب المشهورة ولعله تخصيص
بالنظر الى العلة فانه لدفع الالتباس ودفع الالتباس عند عدم تغير المعنى

فانه يقع على ما يتخذ منه مجازا لتعذر الحقيقة لمحوه

واتبع الشارحين لخ بناء على قول من جوز ذلك قوله من غير اشتراط قال الكتاب ٢ صح
ابو حيان في النهر في تفسير قوله تعالى قل تعالوا الى كلمة سواء بيننا و
بينكم قرئ سواءٍ بالنصب على انه حال عن كلمة ووقوع الحال عن النكرة
جائز نص سيبويه على ذلك قوله سيذكره وهو كونها مخصصة بالصفة
او الاضافة او بوقوعها بعد النفي او النهي او الاستفهام او كون المعرفة
مشاركا لها في الحال قوله لان صاحب الحال نكرة والقاعدة ان صاحبها
اذا كان نكرة وجب تقديمها قوله مطلقا اي سواء كان مجرورا بالاضافة
نحو قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا او مجرورا بحرف الجر كما فيما نحن فيه
قوله عند اكثر البصريين خلافا لابن كيسان وابن علي وابن برهان فانهم
جوزوا التقديم في المجرور بحرف الجر واستدلوا بقوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس قوله واللام واسطة لخ فان حروف الجر لا تفضي معنى الفعل
الى مدخولها قوله فاتحد لخ فلا يرد ان عامل ذي الحال حرف الجر وعامل
الحال الفعل فلا يتحد عاملهما والجمهور على اشتراط الاتحاد قوله موضوعة
بالوضع النوعي بيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية فهو
الوضع الشخصي ويحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا
يعرف منه الالفاظ مفردة ومركبة فهو الوضع النوعي وتلك الالفاظ
قياسية يحتاج في معرفتها الى علم التصريف والنحو قوله كما اشرنا اليه
في تعريف الوضع قوله ومثل رجل فانه يعد كلمة واحدة لكونه نكرة
والنكرة من اقسام الاسم الذي هو قسم الكلمة قوله تاء التانيث المتحركة
احترازا عن تاء التانيث الساكنة التي تلحق فعل الماضي فانهم عدوها
من حروف المعاني وذكروا احوالها في الحروف قوله وجماعة الى انها لخ وجه
الفرق ان هذه الحروف مغيرة للبناء فيكون من حروف المباني بخلاف
اللام والتنوين قوله كان المراد بالاعراب لخ دفع لما يرد من انه يفهم من سياق
كلام الشارح رحمه الله انه كان اللائق بمثل الرجل وقائمة ان يعرب باعرابين
الا انه بواسطة شدة الامتزاج اعرب باعراب واحد وليس كذلك لان

الوضع يسمى بالشخصي

21

احد الجزئين لم يستحق الاعراب بل البناء لانتفاء التركيب الموجب للاعراب
قوله لا يخفى ان هذا ظاهر لخ وذلك لانه اجرى الاعراب فيهما على الجزء
الثاني وزال عنه البناء الذي كان يستحقه فصار آخر الجزء الاول وسط
الكلمة سالما عن الاعراب الذي كان يستحقه فصح انه اعرب المجموع
باعراب كلمة واحدة قوله فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني و
الجزء الاول باق على حاله السابق من السكون فمن اين يعلم انه اعرب المجموع
باعراب كلمة واحدة وكذا الحال في الثاني قوله فان علامة التثنية والجمع
فيهما لخ فلا يصح انه اعرب المجموع باعراب واحد بل جعل احد الكلمتين
اعراب الاخرى قوله وفيه تامل وهو انه اذا كان الاعراب بالحركات والحركات
لا بد لها من حروف تتبعها يكون الاعراب مغايرا للكلمتين واما اذا كان
بالحروف والحرف لا يحتاج الى حرف آخر لا يكون الاعراب مغايرا للكلمتين
بل احدى الكلمتين نفس الاعراب فتدبر قوله ولا تعدد للمقتضى لخ لامتناع
توارد العاملين كتوارد العلتين المستقلتين قوله الوضع السابق على
الوضع العلمي قوله وهو اي عبد الله باعتبار الوضع السابق على الوضع العلمي
كلمتان مضاف ومضاف اليه والمضاف اليه معرب بالاضافة المقتضية
له والمضاف معرب على حسب ما يقتضيه العامل قوله والاول فارغا
لخ بخلاف تابط شرا فان الجزء الاول منه مشغول بالحركة البنائية فلا
يكون شيء من جزئيه قابلا للاعراب تقديرا على مذهب صاحب اللباب
وجعل مبنيا على مذهب الجمهور لجعله الاعراب قوله فليس لعبد الله
الاعراب واحد فعلى هذا المراد بقوله معرب باعرابين مكيف بحركتين
على طبق قوله اعرب باعراب واحد قوله اعرب باعراب الكلمة الواحدة
بخلاف ما بعد لشدة الامتزاج كلمة واحدة وبقي احد الجزئين على حاله
السابق مثل الرجل ورجل فانه ليس فيه اهمال جانب اللفظ اصلا مع
تحقق رعاية جانب المعنى باخراجه عن حد الكلمة وفيه اشارة الى انه
يمكن ان يجعل قوله واحد مضافا اليه لاعراب لا صفة وان كان حسن

فائدة

صح

التقابل بقوله مع انه معرب باعرابين بياعثه وما قيل انه يندفع بهذا
التقدير ماسبق من انه يستفاد من العبارة ان حق قائمة مثلا ان يعرب
باعرابين لانه لشدة الامتزاج اعرب باعراب واحد وليس كذلك لان
تاء التانيث مبنى الاصل من غير حاجة الى تاويل الاعراب بما يشمل الحركة
الاعرابية والبنائية فليس بشئ لانه يرد عليه انه يفهم من العبارة ح
ان حق قائمة ان يعرب باعراب لفظين لانه لشدة الامتزاج اعرب
باعراب لفظ واحد وليس كذلك لان تاء التانيث لم يستحق الاعراب
قوله ادنى ما يطلق عليه اللفظ اى اريدت الوحدة بالحقيقة **قوله**
نزر بالنون المفتوحة وسكون الزاء المعجمة القليل **قوله** ولم يخرج عنه
مثل عبد الله لوجود العلمية فيه **قوله** وان اريد خصوص وحدة بان
يكون واحدة من حيث الاعراب **قوله** اللهم الخ اشارة الى ضعفه
اذ صيغة المرة لا تدل على ذلك فليس اخذه فى التعريف لا تقييدا لما خوذا
من الخارج لاخراج مادة النقض **قوله** مسامحة ومجاز لان البقاء يقتضى
سبقية الدخول ولا دخول سابقا عن اللفظة فالمعنى ودخل على التحوز
ولو جعل تقدير الكلام وبقى من الامرين اللذين انتقض بهما تعريف المص
مثل قائمة وبصرى حال كونه داخلا فيه لم يحتج الى التسامح لعدم اقتضائه
ح بقاء الدخول **قوله** ان كانت الخ بهذا يمتاز عن العقلية فان المدلول
فى العقلية هو المؤثر وفى الطبيعية الحالة العارضة للمؤثر والمراد بالطبيعة
ههنا مبداء الاثار واندفع ما قيل ان العلاقة فى الطبيعية ايضا عقلية
فلا وجه لاخراجها منها وابقاء الباقى على حاله **قوله** لم يظهر دلالته
لاجتماعه مع سبب اخر للعلم وهو المشاهدة **قوله** لامن اللفظ لان العلم
اذا حصل بطريق المشاهدة كان بديهيا والبديهى لا يمكن استفادته
بطريق النظر اعنى الاستدلال من الاثر على المؤثر **قوله** السر فى تثليث
القسمة الخ دفع لما يرد على التقسيم من انه ان اريد الاقسام الاولية فهى
اثنان كما يرشدك اليه الدليل وان اريد اعم من الاولية والثانوية

وحده صح

فلا

فلا وجه للحصر فى الثلثة وحاصل الدفع ان المقصود من التقسيم ضبط
اقسام الكلمة ليبحث عن احوالها المختلفة اعرابا وبناء من حيث وقوعها
فى لغة العرب بالتتبع فالملحوظ فى القسمة تباين الاحوال واختلافها
دون الاولية والثانوية **قوله** تباين احوال الاقسام اى تباين خواصها
منصرفا وغير منصرف وتثنية وجمعا مكسرا وسالما وكونه متعديا ولازما
ولازما وامرا ونهيا ومضارعا وجارة وعاطفة ومشبهة الى غير ذلك
من الاحوال المختصة التى يبحث عنها فى مبحث كل منها **قوله** واختلافها
اى تخالفها باعتبار كون تلك الاقسام مادة وصورة للكلام فان الاسم
مادة تامة للكلام باعتبار جزئيه احد جزئيه كقولنا الانسان حجر
ولا حجر انسان وكذا باعتبار الصورة فان اسمية الجزء الاول يوجب
كون الجملة اسمية وفعلية يوجب فعليتها وفى جعلها عين صورة
الكلام اشارة الى ان اسمية الجملة وفعليتها ليس امرا زائدا على فعلية
الجزء الاول واسميته **قوله** يفهم الخ فقوله وهى اسم وفعل وحرف بسبب
ملاحظة العطف مقدما على الاخبار يفهم منه منقسم لان حمل
مجموع الاقسام على الكلمة ليس باعتبارها فى نفسها بل باعتبار صدقها
على افرادها وهو معنى الانقسام وبسبب السكوت عن ذكر قسم اخر
فى محل بيان الاقسام يفهم منه الانحصار فقول الشارح اى منقسمة
ومنحصرة ليس تقديرا للخبر فى العبارة بل بيان للمعنى اللازم الكنائى
الذى وقع قوله اسم وفعل وحرف خبرا باعتباره وانما اختاره المص
الواو العاطفة مع ان الشايع فى التقسيمات كلمة او الدالة على الانفصال
الحقيقى او منع الخلو تنبيها على تحقق الاقسام الثلثة وعدم كون التقسيم
بمجرد الاحتمال العقلى ويتعلق به الخ يعنى ان الدليل المذكور دليل الانحصار
لا دليل القسمة فانها عبارة عن ضم قيود متباينة او متخالفة الى امر
مشترك فهى تصور محض لا يحتاج الى الدليل ولذا جعل من تتمة تعريف
المقسم **قوله** هذا الحصر عقلى اذ كان الجزم بالانحصار حاصلا بمجرد

والفعل مادة له باعتبار صح

والحرف مادة باعتبار جزئية احد جزئيه صح

قوله

نافذ

ملاحظة مفهوم الاقسام من غير استعانة بامر اخر بان يكون دائرًا
بين النفي والاثبات عـ وان كان مستفادا من دليل يدل على امتناع قسم
آخر فقطعي اي يقيني وان كان مستفادا من تتبع فاستقرائي وان حصل
من ملاحظة تمائز وتخالف عتبرها القاسم فجعلي قوله انه في قوة تقسيمين
لما كان الحصر العقلي دائرا بين النفي والاثبات لا يمكن ان يكون الاقسام
الحاصلة به الا قسمين والاقسام المذكورة ثلثة فلذا وجهه بانه في المعنى
تقسيمان كانه قيل اما اسم او ليس باسم وما ليس باسم اما فعل او ليس
بفعل قوله وانا بيت الخ لان القسم الثالث الحاصل من التقسيم الثاني
الدائر بين النفي والاثبات مفهوم سلبي يجوز ان يكون اعم من الحرف قوله
اذ ليس لتلك الخ اي ليس لتلك الاقسام مفهومات معينة عند النحاة
وضع هذه الالفاظ بازائها سوى المفهومات التي حصلها التقسيمان
المذكوران في وجه الحصر والحصر في التقسيمين المذكورين عقلي لكونه دائرًا
بين النفي والاثبات فيكون الحصر في الاقسام الثلثة بعد ملاحظة وجه
الحصر قطعيا لتوقفه على ملاحظة وجه الحصر بخلاف ما اذا كان للاقسام
المذكورة مفهومات سوى ما اخرجه التقسيمان وان كانت متساوية
له في الصدق فانه لا يكون الحصر المذكور قطعيا لتجويز العقل قسما آخر
بالنظر الى تلك المفهومات قوله قيل التقدير هكذا يعني ان الكلام
على حذف المضاف اما من اسم ان او من خبرها قوله تقدير الخ وهو
تقدير الجار والمجرور خبرا لان تدل او عاملا فيه والمجموع خبرا لان و
انما لم يقدر صفتها بدون الجار بان يكون مبتدا وان تدل خبرها
رعاية لجانب المعنى فان الدلالة بعض صفاتها وليكون نصا في عدم
تقدير المضاف قوله فلا يناسب الخ لانه يكون التقسيم للحال والدلالة
قصدا وللكلمة تبعا قوله ولا القول بان الثاني حرف الخ لان الظاهر ان
المراد بالثاني القسم الثاني وهو ليس بحرف بل حال الحرف وارادة الكلمة
المذكورة في القسم الثاني ركيك غير مناسب قوله لان حال الكلمة

عـ بحيث لا يحتمل النفي وراء ذلك القسم فلا يرد
الحصر المستقرائي الدائر بين النفي والاثبات
لضبط الانتشار لكون النفي فيه مرسلا
بحيث فيجوز عند العقل امر آخر وراء القسم
لمحمد اسعد

الخ دليل لقوله ويستدعي عدم صحة الحصر على الاول قوله ود لالتها
الخ لقوله وعدم صحة الحمل على الثاني قوله مع انه الخ متعلق بقوله فلا يناسب
الخ علاوة لعدم كون تقدير الحال والدلالة مما يقبله الطبع السليم قوله
الضرورة وهي عدم صحة حمل الحدث على الذات قوله من الثاني اي من
قوله اما ان تدل لا من الاول اي من قوله لانها قوله فالاليق الخ كيلا يكون
كنزع الخف قبل الوصول الى الماء قوله واما تقدير الذات عطف على قوله
واما تقدير الحال قوله فيخالف ما اقتضاه زيادة ان لان زيادة ان مع
الفعل يجعله نصا في المعنى الحدثي المتجدد والكلمة موصوفة بالدلالة
بالمعنى الحاصل بالمصدر الثابت في ذاتها قوله وكذا الخ اي يخالف مقتضى
زيادة انّ تاويل باسم الفاعل لاجل صحة الحمل لانه نص في الامر المتجدد
واسم الفاعل يدل على الثبوت قوله قال السيد في حواشيه على شرح
الرضي قوله التقدير اي تقدير المضاف او الخبر قوله اذ ليس في
معنى المصدر حقيقة لان معنى المصدر الحدث والنسبة خارجة
من مفهومه وقد تعتبر معه على التقييد والفعل مع انْ مشتمل على
النسبة التامة الى الفاعل وبهذا الاعتبار يصح اسناده الى الذات
نعم انه مؤول به وليس كل مؤول حكمه حكم ما اول به قوله ولا يخلو من جدته
لعل ذلك ان الفعل بعد دخول انْ يصح ان يصير مسندا اليه فلا تكون النسبة
المعتبرة فيه حينئذ تامة بل تقييدية فاشكال الحمل باق قوله او مركب اليها
زاده ليخرج عن الاسم الحروف التي تحتاج الى المركب كحروف الشرط والحروف
المشبهة بالفعل فانها تدل على معنى من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى
بل الى انضمام مركب قوله معطوف على الجملة الاستينافية فيكون اعتبارها
استينافا مقدما على العطف وحينئذ يكون الجامع مجرد كونهما جوابين
لسؤالين من غير اعتبار ارتباط بينهما في انفسهما كان الجامع حينئذ
في السؤالين كونهما ناشيين عما سبق قوله فلك ان تعطف او لا
فتعتبر المناسبة بين المعطوفين قبل ملاحظة الاستينافية وهو

قوله

اشتمالهما على بيان حال المتقابلين كما ان الجامع بين السؤالين كون كل
منهما سؤال عن حال المتقابلين ثم تجعل المجموع جوابا لمجموع السؤالين
و هذا ابلغ لاشتماله على المناسبة بين المعطوفين من حيث الذات
والاول اظهر لتقدم الاستيناف على العطف ذكرا لم يقل في جانب
من الكلام مع انه انسب بنقله من حرفا لشئ بمعنى ظرفه قوله لما اعتبر
الخ فبا المقارنة المظروفة للفهم خرج الثانى وبالفهم الذى هو ظرف
المقارنة خرج الاول وبتقييد الفهم بكونه عنها خرج الثالث ولو
اخر الاول عن الثانى لكان اظهر ليكون النشر على ترتيب اللف قوله
من السمو بضمتين و تشديد الواو مصدر سما يسمو كعلا يعلو علوا قوله
اى يسمى اسما الخ اراد ان قوله ماخوذ حال من فاعل يسمى المستفاد من جعل
الاسم على الثانى قوله بحركات السين و لا يجوز ان يكون اصل اسم سموا
بفتح السين لان فعلا بفتح الفاء اذا كان صحيح العين على افعل و فعول
كفلس وفلوس و فعلا بكسر الفاء وضمها يجمع على افعال كاجمال و اقفال
في جمع حمل و قفل قوله حذفت الواو لمجرد التخفيف من غير علة قياسية
ولذا دار الاعراب على اخر ما بقي قوله ليصح الوقف فان الوقف بالاسكان
او الاشمام او الروم وشئ منها لا يصح بدون الحركة قوله ولانه يرفع المسمى
اذ به يتميز في الذهن والخارج قوله ويد فعه اشتقاق سمى الماضى فان امثلة
اشتقاقه من التصغير والتكسير والفعل المجرد والمزيد كلها منقوصا
كسمي واسماء واسامى وسميت وسميت ولو كان مشتقا من الوسم لكان
امثلة اشتقاقه مثالا واويا كوسيم واوسام واسم ووسم ووسمت و
توسمت قوله وارتكاب القلب بعيد رد لما يقال على الاستشهاد من انه
لم لا يجوز ان يكون اصله وسم جعل الفاء في موضع اللام لما قصد تخفيفه
بالحذف اذ موضوع الحذف اللام ثم حذفت فيتوارد في تصرفاته في
موضع اللام اذا صدفه من ذلك المكان يعنى ان القول بالقلب بعيد
لانه مع كونه خلاف الاصل لا يكون مطردا كما عرفت قوله باسم

المدلول

24

المدلول اى التضمنى قوله الواو للاعتراض لعدم ذكر المعطوف عليه صريحا
وهذا على مختار صاحب الكشاف من انه لا يشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء
كلام او بين كلامين متصلين معنى بل يجوز ان يكون في اخر الكلام نحو قوله عليه
الصلاة والسلام انا سيد ولد ادم ولا فخر قوله لتنبيه من لا يجد به الاشارة
لا يخفى ان هذه نكتة لذكر هذه الجملة غير مختصة بحال الاعتراض مذكورة
في الشرح فالاولى تركها وايراد نكتة مختصة به الا ان يقال انه تعرض بها
الاعتراض للاشارة الى ان الاشتمال على النكتة معتبر في مفهوم الاعتراض
قوله او للعطف على انحصرت لانها وهى جملة مستانفة جواب سؤال
نشاء من القسمة كانه قيل لم كانت الكلمة منحصرة فيها فاجاب انحصرت
لانها الخ قوله اى علم انحصار الكلمة فهذه الجملة نتيجة لما قبله فصل عنه
لكونه بمنزلة بدل الاشتمال قوله وعلى هذا التقدير الخ لكون المقارنة
بين العلمين متحققة بخلاف الوجه الاول اذ لا مقارنة بين الانحصار
والعلم بحد كل واحد منها قوله الباء للاستعانة لان المبادى التى
آلات لحصول العلم بالمطالب على ما تقرر في محله قوله اشارة الى
استحقاقه التعظيم باستعارة الصيغة الموضوعة للبعد المكانى الى الرتبى للبعد
وكلما بعد رتبة يستحق التعظيم قوله لجودته فانه حصر قطعى مشتمل
على بيان المعانى التى وضعت كل منها لها مع الاشتمال على لمية صلاحية
الاسم والفعل لكونهما عمدتين في الكلام وعدم صلاحية الحرف لكونه
عمدة في الكلام قوله بل يكفى افادة الاختصاص الخ وهو كون المجرور مرتبطا
بما قبله سوى الظرفية والجنسية قوله للتبعيض لان كل واحد جزء من
مجموع الاقسام الثلثة قوله فان الحد عند الادباء الخ اذ ليس غرضهم من الحد
الا التميز التام واما التميز بين الذاتيات والعرضيات فوظيفة الفلاسفة
الباحثين عن احوال الموجودات على ما هى عليه قوله لا يستلزم الخ لجواز
كون المشترك عرضا عاما والمميز خاصة فلا يكون حدا لوجوب اشتماله
على الذاتيات قوله في اللغة اللبن الخ هكذا في الصحاح وفي الرضى الدر مايه

من المضرع من اللبن اومن السحاب من المطر قوله وفيه خيراه اذ به معا شهم
قوله فاريد به الخير اما مجازا لغويا او منقولا لغويا فيكون لغة طارية
قوله اى الاكثر خيره فدر مشتق من الدر بمعنى الخير الكثير جرد عن الخير واستعمل
بمعنى الكثرة قوله وذلك اى كونه مفيدا للمدح ثابت قوله وقد يقال
اللام للتعجب وهو لام الاختصاص افاد التعجب لان الله تعالى منشئ
العجائب فى القاموس اللام يجئ للقسم والتعجب معا ويختص باسم الله
تعالى وللتعجب المجرد عن القسم ويستعمل فى لله دره وفى النداء نحو يا
للماء ولا يخفى ان كونه للتعجب لا اختصاص له بكون الدر بمعنى اللبن
فالمعنى ان اللام للتعجب فحسب بخلاف التقدير الاول فانه يجوز ان يكون
لمجرد الاختصاص وان يكون له مع التعجب فالاظهر ان يقول وقد يقال
الدر اللبن واللام للتعجب الخ قوله الى غير ذلك الخ مما جعل تميزا عن نسبة
فى الدر الى الضمير نحو لله دره فارسا قوله فصل اخر الخ لكونه كلاما متعلقا
ببيان امر هو موضع العلم براسه ولو عطف لتوهم التبعية او التطفل
قوله فى اللغة ما يتكلم به اما المعنى اللغوى للكلمة فقد علم من بيان الاشتقاق
من الكلم وكون التاء فيها للوحدة قوله ثم استعمل بمعنى التكلم كالسلام
بمعنى التسليم قوله تضمن الكل لجزئه لا الكلى لعدم الجزئى صدق الكلام على
كل واحد من الكلمتين قوله فكانه قال كلمة وكلمة فكما ان فى العطف بالواو
حكم على كل واحد مع قطع النظر عن الاخر كذلك فى صيغة التثنية لانه
حكم عليهما بشرط الاجتماع كما سبق الى الوهم من استفادتهما بلفظ واحد
وفيه اشارة الى ان منشاء توهم اتحاد المتضمن والمتضمن صيغة التثنية
مع كون الكلام لفظا لا الكلية والجزئية والا لتوهم فى قولنا ما تضمن
كلمة وكلمة قوله قيل لو جعلت الباء الخ قائله السيد قدس سره فى
حواشيه على الرضى والمقصود من النقل تحقيق المقام والاعتراض
على الشيخ بانه بعد ما حمل الباء على الاستعانة حيث حمل على السببية
التى هى فرع الاستعانة ولذا قال الرضى الباء للاستعانة اى تركب

اى اسم استعمل

25

من كلمتين بسبب هذا الربط ارتكب التاويل مع انه لا احتياج اليه
ولو بنى التاويل على حمل الباء بمعنى مع اى على جعله للمصاحبة كان
الواجب ان يقول المتضمن كل واحد من الاجزاء الثلثة لا كل واحد
من الكلمتين قوله على جعل الهيئة الخ اشار بلفظ الهيئة الى ان
الاسناد عند القائل بجزئيته من الكلام عبارة عن ضم احدى الكلمتين
الى الاخرى بمعنى الحاصل بالمصدر وكونه قائما بالطرفين لا ينافى
جزئيته للكلام على ما وهم كالهيئة السريرية للسرير قوله لفظا حقيقة
اذ الهيئة ليست بملفوظة والتركيب من اللفظ وغير اللفظ لا يكون
لفظا الا على التسامح وجعل الكل ملفوظا باعتبار اجزائه المادية
وعدم الاعتداد بالهيئة قوله ولو لم يجعل جزء له بل شرطا لحصول
الكلام خارجا عنه لكن الحق ما ذكره السيد قدس سره لاعتبار
هيئة المركبات فى الوضع واختلاف المعانى بسببها كاختلافها
باختلاف الكلمات نفسها فجعل احدهما داخلا والاخر خارجا
تحكم كيف وقد حكموا بجزئية الهيئة فى المفردات واعتبروا فى تعريف
المفرد والمركب الاجزاء المرتبة فى السمع كيلا ينتقض تعريفهما با
لمشتقات قوله فقط بخلاف المركب من اكثر من كلمتين نحو ضربت
زيدا قائما فالمتضمن مجموع الكلمات والمتضمن مجموع الكلمتين قوله اى
تضمنا الخ يعنى ان الباء للسببية والجار والمجرور ظرف مستقر
صفة لمصدر محذوف او ظرف لغو فيكون زيادة حاصل البيان
المعنى لا لتقدير المتعلق وسببية الاسناد للتضمن ان كان عبارة
عن الهيئة فباعتبار انه شرط اخر لحصول المجموع الذى هو المتضمن
او جزء له وان كان عبارة عن مدلولها فباعتبار انه باعث على اعتبار
الهيئة الاجتماعية قوله ويجوز ان يكون الخ فينتقض تعريف الكلام
ح بغلام زيد فى غلام زيد قائم لانه يصدق عليه انه ما تضمن كلمتين
حال كونه ملاصقا للاسناد قائما اليه مع انه مركب اضافى فلذلك

الاسناد جزء من الكلام

ترك الش هنا الوجه بخلاف ما اذا حمل على السببية فان تضمنه لغلام
وزيد ليس بسبب الاسناد بل بسبب الاضافة قوله اعظم احدى
الكلمتين الخ لما كان الشايع فى عرفهم ان النسبة عبارة عن الثبوت
والانتفاء وهى صفة المدلول فلا يصح اضافتها الى الكلمة اوله
بحمل النسبة على المعنى اللغوى او بحذف المضاف وعلى الاول
يكون اطلاق المسند اليه والمسند على الالفاظ حقيقة وعلى
الثانى مجازا تسمية للدال بوصف المدلول واعلم ان المصادر الثلثة
اعنى الاسناد والنسبة والضم عبارة عن الحاصل بالمصدر المبنى للمفعول
وهى الحالة التى بين الكلمتين قوله يخرج عنه الخ لكونه اسنادا بين
الجملتين دالا على تعليق حصول مضمون احدى الجملتين بالاخرى
قوله لان الشرط الخ دليل للنفى يعنى لا نسلم ان الاسناد فيها بين الجملتين
بل الاسناد انما هو فى الجزاء والشرط قيد للحكم الذى فى الجزاء بمنزلة
الظرف فمعنى قولك ان جئتنى اكرمتك فى وقت مجيئك فالاسناد
فيها بين الكلمتين اللتين هما المسند اليه والمسند فى الجزاء قوله
ولذا قالوا الخ اى لاجل ان الشرط قيد للجزاء بمنزلة الظرف قالوا ان الاسناد
اليه من خواص الاسم وقال المص رحمه الله ان الكلام لا يحصل الا من
الاسم والفعل ولو كان الحكم فى الجملة الشرطية بين الشرط والجزاء لم يصح
القولان لتحقق الاسناد بين الجملتين وحصول الكلام منهما قوله ولو
جعل الرابط الخ بان يكون مدلول الشرطية تعليق حصول الجزاء بحصول
الشرط لا الاخبار بوقوع الجزاء وقت وقوع الشرط قوله كما حققه
السيد قدس سره فى حواشيه على شرح التلخيص قوله يخرج منه
قطعا اذ ليس المسند اليه والمسند فيها كلمة حقيقة وهو ظاهر
ولا حكما اذ لا يصح التعبير عن طرفيها اى الشرط والجزاء بمفرد اذ المقصود
ح تعليق الحكم بالحكم فتكون النسبة فى كل واحد منهما ملحوظا تفصيلا
لابد فيهما من ملاحظة المسند اليه والمسند قصدا لا اجمالا فلا

او بحذف المضاف صح

اكرمتك صح

26

يصح التعبير بالمفرد ومن هنا ظهر ان التعبير عن الشرطية بهذا ملزوم
ذلك ليس تعبيرا عن معناها بل عما يلزم معناها قوله والدليل الخ هذا
خلاصة ما ذكره السيد قدس سره فى بيان ان الحكم فى الشرطية بين
الشرط والجزاء ردا على المحقق التفتازانى حيث قال ان الحكم فى الجزاء
والشرط قيد له وحاصله ان الجملة الشرطية صادقة اذا كان قصد المتكلم
تعليق مضمون الجزاء بالشرط سواء تحقق الجزاء والشرط اولا ولو كان
الشرط قيدا للجزاء كالظرف كان صدقها موقوفا على تحقق الجزاء فى
وقت تحقق الشرط كقولك اكرمت وقت مجيئك وذلك لان
الاخبار عن نسبة واقعة فى وقت انما يصدق اذا وقعت تلك النسبة
فى ذلك الوقت وليس الامر كذلك فان قولك ان ضربتنى ضربتك
صادق اذا كان المقصود التعليق وان لم يوجد منك ضرب للمخاطب
اصلا الا ترى الى قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا شرطية
صادقة مع امتناع تحقق الجزاء فى وقت تحقق الشرط لامتناعه قوله
اى من شانه الخ اى ليس المراد تلبس النسبة بحيثية الافادة بالفعل
اذ لا يجب فى الاسناد وجود المخاطب فضلا عن افادته بل المراد كونها
بحالة يمكن ان يقصد به افادة المخاطب قوله اى لو سكت المتكلم الخ
فالمراد بالسكوت سكوت المتكلم وبالصحة عدم نسبة القصور اليه
فى المحاورات وان كان محتاجا بعد الى ذكر شئ اخر وقد يقال المراد
سكوت المخاطب بان لا يبقى منتظر انتظاره للمسند والمسند اليه
ولا يخفى ان تعبير السكوت بعدم الانتظار ركيك وان السكوت
يقتضى سبق التكلم وان تخصيص الانتظار بما ذكره مع استلزامه
العدور تخصيص من غير مخصص قوله فدخل فيه الخ فان هذه الجمل وان
كانت غير مفيدة لفائدة تامة لكونها واقعة موقع المفردات او معلومة
للمخاطب لكن من شانها ان يقصد بها الافادة كما اذا لم تكن واقعة موقعها
اومعلومة قوله فلم يخرج ولا ضير لانه كلام الا انه مشتمل على حشو

قوله اى محكية بها عن الواقع لله در المحشى حيث فسر الخبرية والانشائية
بعبارة فارقة بينهما قريبة عن ذهن المبتدى فارغة عن الشكوك التى
وردت فى هذا المقام كما لا يخفى على الواقف عليها قوله لان النسبة
فى هذه المركبات مجملة لا يخفى ان النسبة ليست مشتملة على امور
متعددة حتى يتصور فيها الاجمال والتفصيل فى ذاتها فمعنى كون النسبة
فى المركبات الواقعة خبرا مجملة انها ملحوظة فى ضمن المجموع المركب من
حيث انه مجموع وليست مفصلة اى ملحوظة قصدا اذ لو كانت كذلك
لما امكن حمل المركب المشتمل عليها على شئ كما يشهد به الوجدان قوله
فيجوز التعبير عنها الخ بخلاف ما اذا كانت ملحوظة قصدا فانه لا
بد لملاحظتها كذلك من ملاحظة المنسوب والمنسوب اليه مفصلا
متمايزا كل منهما عن الاخر فلا يمكن التعبير عنها بالمفرد قوله ولا يصح القول
الخ توهم البعض وضع الالفاظ مطلقا لانفسها لانفهامها عنها عند
اطلاقها فهى دالة على نفسها وليست دلالتها عقلية لانحصارها
فى دلالة الاثر على المؤثر وبالعكس ولا تاثير هيهنا ولا طبيعية لعدم
مدخلية الطبع هيهنا فهى وضعية قوله حتى لا يحتاج الى هذا التاويل
اى تاويل المهمل الواقع طرفا للكلام بهذا اللفظ وجعله كلمة حكية لاندراجه
فى الكلمة الحقيقية قوله غير دالة على نفسها اذ لا تغاير بين الشئ ونفسه
حتى يتصور بينهما دلالة قوله بل هى الخ بيان لمنشاء غلط من توهم الوضع
يعنى ان انفهامها بنفسها عند الاطلاق انما هو بواسطة حضورها
عند اللفظ فى ذهن السامع لا بسبب حضور الدوال عليها وانفهام
الشئ بحضوره بنفسه ليست بدلالة قوله فيحكم عليها عطف على
يحضر اى يحضر بانفسها فى ذهن السامع فيحكم السامع على تلك الالفاظ
باحوال عارضة لها بالنظر الى ذاتها مثل زيد ثلاثى وباحوال عارضة
لها من حيث دلالتها على المعانى نحو ضرب فعل ماض قوله ولئن
سلمت اى دلالتها بناء على التغاير الاعتبارى بينهما فليست تلك

وضع الالفاظ لانفسها

مطلب

الدلالة

27

الدلالة بالوضع بل هى بالعقل فانها فى الحقيقة دلالة اللفظ على الايجاد
الذى بسببه التغاير وهو حال من احواله واثر من اثاره قوله ودعوى
الخ دفع لما قال ذلك المتوهم من ان وضع المهملات لانفسها لا ينافى
كونها مهملة لان اهمالها بمعنى انها ليست موضوعة لمعان سوى
انفسها قوله بما لا يقدم عليه الخ فانهم فى جميع مباحث الالفاظ اعتبروا
حال الالفاظ بالقياس الى معانيها كبحث الدلالة والمفرد والمركب والمشترك
وغير المشترك والكلى والجزئى ولو كانت المهملات موضوعة لانفسها
لما اخرجوها عن تلك التقسيمات ولان الحكمة فى اصطلاحات الموضوعات
اللغوية اعلام ما فى الضمائر واستعلامها للتمدن المعاش فان الانسان
مدنى بالطبع وذلك مفقود فى وضع الالفاظ المهملة قوله اذ لم تكن الخ
ا المهملات قوله فكيف يصح الاخبار عنها الخ فى قولنا مهمل وديز
مقلوب زيد قوله فى تاويل الاسم المفرد لوقوعها فى موقعه قوله
من الخواص الاضافية الخاصة الاضافية ما يكون خاصة للشئ
بالنسبة الى بعض ما عداه قوله اذا كان ذلك الغير موضوعا الخ فانهما
خاصتان بالقياس الى الفعل والحرف اذا كانا مستعملين فى المحاورات
واعتبر قيد الاستعمال لانهما لا يوجدان فى الاسم ايضا بدون الاستعمال
قوله والالفاظ كلها مهملة كانت او موضوعة فعلا او حرفا او اسما
قوله فى ذلك اى جواز الاخبار ولحوق التنوين قوله لا يخفى عليك اه يعنى يلزم
على الظاهر او على المصنف بناء على ما هو الظاهر من كلامه ارتكاب تحقق ثلثة
افراد من الكلام وهى ضربت وضربت زيدا قائما فى هذا التركيب مع وحدة الاسناد
وضربت زيدا
فيه والتزامه تكلف بخلاف تعريف صاحب المفصل فانه يلزم عليه تحقق
افراد من الكلام فى نحو ضرب ابا قوم رجلا وهو قائم مع تعدد الاسناد قوله وجملة
قسمية الخ اشارة الى ان ما يصدق عليه الجملة لا ينحصر فى التى لها محل من الاعراب
كما يتراءى من اقتصار الشارح فى الامثلة عليها قوله فليس شئ من الشرط والجزاء لانهما
بدخول ادات الشرط انسلخا من الاسناد الذى بين طرفيهما وصار الاسناد

لانفسها او لمسك بالفم العقل الوارم

لفاظا اى الفاظ

التعليق بينهما فيكون الكلام هو المجموع وح لا يتاتى ان يزاد فى تعريف الكلام
او جملتين قوله لان الكلام مسوق للكلام اى فالاشارة بالسوق اولى
قوله ولبعده اى ولبعد الكلام فى الذكر من الامور الثلثة فالاشارة بذلك
الموضع للبعيد اولى قوله ولان قوله لا يتاتى الخ يعنى رعاية الاسلوب السابق
فى الكلمة يقتضى ان يكون ذلك اشارة الى الكلام ليكون هنا تقسيما بعد
التعريف كالسابق قوله لان التركيب الخ العقلى يرتقى الى ستة والمحقق منها
بالاستقراء قسمان فلدفع تلك الاحتمالات الاربعة كان العناية ببيان الحصر
اكثر فلذا صرح بخلاف انحصار الكلمة فى الاقسام الثلثة فانه حصر قطعى
لا مجال لقسم اخر فترك التصريح به تعويلا على حكم العقل بذلك قوله المنقول
الى الانشاء الخ وزاد هذا الوصف لدفع ما يتوهم من انه كيف يكون بتقدير
ادعوا والحال ان يا زيد انشاء وادعو اخبار قوله والا الخ بيان للعلة اى الباعثة
اى وان لم يفسرها بالكلمة بل ابقى على عمومه قوله والقرينة بيان للنكتة
المصححة للتفسير يعنى انه جعله من اقسام الكلمة والمقسم معتبر فى الاقسام
الا انه عبر بما اختصارا قوله ما دل بنفسه او فى حد ذاته على ان فى بمعنى
الباء على ما هو المشهور والثانى على ان يكون للظرفية المجازية بان يشبه
تمكن الشئ فى مرتبة ذاته من غير ملاحظة امر اخر بتمكن المظروف فى الظرف
فى عدم مخالطته امر اخر معه على ما هو المختار من ان فى للظرفية اما حقيقة
او مجازا وان ما قالوا من انه يكون بمعنى الباء او على واللام كلها راجعة الى
الظرفية المجازية على ما حققه الشيخ الرضى قوله لان جعل الخ تعليل للنفى
اى جعل كلمة فى بمعنى الباء كما فى الوجه الاول خلاف المختار ان اريد ان فى بمعنى
الباء حقيقة ومجاز غير مشهور فى التعريف ان فى بمعنى الباء مجازا وهو حينئذ
مخل بالفهم لا يجوز عليه لان حمله قولا بالاشتراك من غير ضرورة داعية اليه
اذا اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز والاشتراك يحمل على المجاز كما حقق فى
موضعه والحمل على الظرفية المجازية كما فى الوجه الثانى مجاز غير مشهور فى
التعريف وهو مخل بالفهم لا يجوز الحمل عليه وفيه اشارة الى ان فى جعله

المعنى الاولى صح

الحرام نسخ

.28

صفة للمعنى ايضا مجازا الا انه مشهور فى التعريف ولذا استشهد عليه بقولهم
الدار فى نفسها كذا قوله وان الدلالة الخ رد للوجه الثانى والثالث يعنى
انه لا يصح جعله ظرفا لغوا او حالا من ضمير دل لانه حينئذ يكون قيدا للدلالة
والدلالة غير ثابتة للفظ فى مرتبة ذاته بل انما هى بالقياس الى كونه
موضوعا للمعنى لا يقال ان الوضع معتبر فى مفهوم الكلمة لا فيما صدق عليه
والتعريف انما هو للماهية بالقياس الى تحققها فى افرادها لا للماهية من
حيث طبيعتها قوله مع ان صحة الخ متعلق بقوله لان جعل الخ دليل ثان
على عدم جعله ظرفا لغوا او حالا يعنى ان قوله فى نفسه على التقديرين يكون
قيدا للدلالة وتقييد الدلالة وتقييدا الدلالة فى تعريف الاسم بذلك
يدل على قصور فى دلالة الحرف على معناه وانه لا يدل عليه والحال انه ليس الامر
كذلك اذ لا قصور فى دلالة الحرف فانها تابعة للوضع والاسم والحرف و
الفعل متساوية الاقدام فى ذلك انما القصور فى معناه لاحتياجه فى التعقل
الى الغير لكونه مراة لملاحظة الغير ملحوظا بتبعيته وذلك الاحتياج حاصل
للمعنى قبل وضع الحرف له السابق على الدلالة فلا يكون قصورا فى دلالة
الحرف قوله وبالوضع لم يثبت الخ يعنى بسبب وضع الحرف لذلك المعنى لم
يتحقق حاجة اخرى للحرف بالذات تكون ذلك سببا لقصور الدلالة و
انما قيد بالذات لان ذلك الاحتياج الثابت للمعنى ثابت بالتبع ولا يلزم
من ذلك اى من الاحتياج الذى ثبت للمعنى الحرفى قبل الوضع قصور فى دلالة
الحرف قوله وبالجملة الخ اى خلاصة ما ذكر من عدم القصور فى دلالة الحرف
ان توقف فهم المعنى فى نفسه على شرط لفظا كان ذلك المتقدم كالمرجع
المتقدم فى ضمير الغائب والضميمة فى الحروف او غيره كالخطاب فى المضمر
المخاطب والتكلم فى ضمير المتكلم والاشارة فى اسماء الاشارة لا يستلزم قصورا
فى دلالة اللفظ على ذلك المسمى كما ان توقف فهم المسمى على تحقق الفاعل بل
والفاعل لا يستلزم القصور فى دلالته عليه قوله اى ملحوظ فى حد ذاته
يعنى ان كينونة المعنى فى نفسه معناه كينونته فى نفسه فى اعتبار العقل لا فى

فتكون الكلمة دالة على معنى فى حد ذاتها
لانا نقول الوضع معتبر فى مفهوم الكلمة
صح

للحرف

الخارج والمراد منه ان يكون ملحوظا بذاته لا بتبعية الغير كما فى الحرف فان
معناه آلة لملاحظة متعلقه وملحوظ بتبعيته قوله اى الدار الملحوظة
الخ يعنى ان فى نفسها اما صفة للدار فيكون المقدر معرفا باللام على ان
يكون اللام للتعريف بناء على ان صيغة اسم المفعول للثبوت لا للحدوث
لا للموصول كيلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته او يكون حالا عن
المبتدا عند من جوز الحال عنه او يكون حالا من مفعول الفعل المستفاد
من نسبة الخبر الى المبتدا عند من لم يجوزه قوله لا باعتبار امر خارج عنها
متعلق بالوجوه الثلثة قوله واعترض عليه الشيخ الرضى الخ حاصل الاعتراض
انه لا يصح ان يكون فى نفسه فى التعريف من قبيل قولهم الدار فى نفسها
لانه فى مقابلة فى غيره ولا يقال الدار فى غيرها حكمها كذا بل يقال الدار
لا فى نفسها او مع غيرها حكمها كذا قوله بان ليس مقصودة الخ اى ليس مقصود
المصنف من التشبيه ان المعنى الذى هو مودى كلمة فى فى الموضعين اعنى
معنى فى نفسه وفى الدار فى نفسها واحد بل لا يتصور اتحاد مودآها فضلا
عن ان يقصد ذلك لان كون المعنى ملحوظا فى ذاته بان يكون مقصودا
حصوله بنفسه وكونه ملحوظا فى غيره بان يكون ملحوظا فى ضمن غيره آلة
لتعرف حاله امر معقول بخلاف الدار فانها غير قابلة لان ينسب الى الغير
بفى لا فى الخارج ولا فى الذهن مع كون ذلك الغير منشأ لحكمها كما فى خلاف
القيمة وكذا حكم الدار غير قابل لان ينسب الى الغير بفى قوله بل مقصوده
الخ اضراب عن قوله ليس مقصوده وكلمة بل الاولى للترقى اى المقصود
التشبيه بين المعنى والدار باعتبار الامر الخارج منهما تارة وعدم اعتبار
الخارج معهما تارة اخرى وان امتاز المعنى والدار فى اعتبار الخارج فان
اعتبار الخارج فى المعنى بكون المعنى تابعا وآلة لتعرف حاله واعتبار الخارج
فى الدار بكون ذلك الخارج تابعا ووصفا لها قوله اى كما ان الموجود الخارجى
الخ افاد بهذا التفسير تحقيق معنى القيام بالغير وهو كونه وصفا لامر تابعا
له فى التحقق ومعنى القيام بالذات وهو كون القيام بالغير والتبعية
عدم م

مطلب دفع لزوم حذف الموصول مع بعض صلته

ملحوظا

مطلب معنى القيام بالغير

29

اذ لا تغاير بين الشئ وذاته حتى يتصور قيامه به والشارح قدمه فى الذكر
لشرافته واصالته فى الوجود قوله فى الملاحظة اى بان يكون ملاحظة العقل
اياه والتفاته اليه بتبعيته امر آخر وهو ملتفت اليه بذاته كالابتداء
الذى هو آلة لملاحظة السير وليس المراد التبعية فى الوجود الذهنى
على ما وهم اذ ليس الصورة العقلية للابتداء الجزئى حاصلة فى الصورة
العقلية للسير فان لكل واحد منهما فى العقل صورة على حدة الا ان حصول
احدى الصورتين فى العقل يتبع الاخرى قوله وفيه تشبيه المعقول
بالمحسوس فالمراد بالموجود القائم بذاته الجسم مثلا وبالموجود القائم
بغيره الاعراض المحسوسة تنويرا للمقصود قوله ويظهر منه وجه آخر سوى
ما اشار اليه الشارح بقوله وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم معنى الحاء كما
سيجئ بيانه وبعض الناظرين توهم ان مراده بوجه آخر سوى ما مر فى قوله
الدار فى نفسها فاعترض ان فى قولهم السواد فى زيد بمعنى الاعتبار و
الدلالة على ان وجود السواد باعتبار المحل كما ان معنى الموجود فى نفسه انه موجود
من غير اعتبار غيره فقولنا السواد فى زيد وقولنا الدار لا فى نفسها من
متوارد ولعمرى من قال يظهر من هذا التشبيه وجه آخر لاستعماله لفظة
فى لم يتدبر والعجب ان ما مر بيان لمعنى قولنا فى نفسه لا بيان وجه
استعمال كلمة فى على ان معنى قولنا السواد فى زيد انه حاصل فى زيد كما
ان الماء حاصل فى الكوز الا ان الاول بطريق الوصفية والثانى بطريق
الظرفية قوله وهو انه لما شابه المعنى الحرفى الخ يعنى ان مشابهة المعنى
الحرفى للعرض والمعنى الاسمى للجوهر مصحح لاستعمال كلمة فى فى الموضعين بمعنى
التبعية فى الملاحظة وعدم التبعية فيها كما استعملوها فى العرض والجوهر
بمعنى التبعية فى الحصول وعدم التبعية فيه كما يقال شابه لا بليس فعل عمله
وليس المشابهة المذكورة مقصودة بالذات كما يكون فى التشبيهات الا
والاستعارات قوله بهذا المعنى اى بالمعنى الذى ذكر سابقا وهو ان يكون
تابعا لامر آخر فى الملاحظة ويكون التفات النفس اليه لاجله كالعرض

بحصولهم

التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات والاخر بالتبع لا بمعنى ان يكون مرآتا لمشاهدة غيره كالصورة العقلية لمعلومها اذ المعاني الحرفية ليست صورا لمتعلقاتها وبهذا ظهر ان ما قيل ان مفهوم كل رجل ملحوظ ابدا تبعا للملاحظة افرادها لرجل واله لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة الملاحظة معه لفهم معناه فما قالوا ان المعقول تبعا لا يصلح لكونه محكوما عليه وبه ولا بد من ذكر الغير لاجل فهم معناه وكلا الامرين باطلات منشاؤه عدم الفرق بين كون المعنى الحرفي آلة لملاحظة غيره وبين كون الوصف العنواني آلة لملاحظة افراده على انا لا نسلم ان مفهوم كل رجل محكوم عليه بل الحكم على الافراد والوصف العنواني مرآة للملاحظة عند من يقول ان العلم بالوجه مغاير للعلم من ذلك الوجه ولا نسلم ان مفهوم كل رجل ملحوظ تبعا لملاحظة افراده بل الملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان الحكم عليه باعتبار صدقه عند من يقول باتحاد العلم بالوجه والعلم بالشيء من ذلك الوجه وتفصيله لا يليق بهذا الموضع **قوله** والمراد بالغير هو المتعلق اي وليس المراد بالغير ما يغايره مطلقا بل ما يكون له تعلق ويكون حالا من احواله فلا يرد ان الشيء كيف يكون آلة لملاحظة امر مغاير **قوله** آلة صالحة لها فان النفس مجبولة على انها ما لم تلتفت الى الشيء قصدا لا يتمكن من الحكم الا ترى انه حين رؤية الوجه في المرآة تتمكن من الحكم على الوجه لكونه مرئيا قصدا ولا تتمكن من الحكم على المرآة لكونها مرئية تبعا فكذا حال البصيرة **قوله** مفهوم من لفظ الابتداء بطريق الالتزام **قوله** فانه لا بد حينئذ من ذكر متعلقه لا لفهم معنى الابتداء بل لفهم ذلك المتعلق **قوله** من دله على كذا اي من دلالة المتعدي وقوله لتدل نزه لـ اللازم فلا يلزم تعليل الشيء بنفسه **قوله** حتى يخلو الكلام الخ لم يقل حتى يلزم الاستدراك لقوله في نفسه اشارة الى انه حينئذ يخلو تمام التعريف عن الفائدة اذ كون المعنى مدلولا للاسم يفهم من كونه كلمة

قوله بل معناه الخ فيكون معنى التعريف كلمة تدل على معنى ينتقل الذهن اليه عند انتقالها اليه وحدها وهذا المعنى وان كان معنى مجازيا الا انه لما شاع قولهم الالفاظ قوالب المعاني باعتبار انفهامها منها صار كلمة في مجازا متعارفا فيه يجوز استعماله في التعريف **قوله** فلذا قيل ان المعنى الخ اي اذا شابه الكلمة بالظرف باعتبار انتقال ما فيها بنقلها صح نسبة المعنى الى الكلمة وقيل ان المعنى ثابت في نفس الكلمة اذا كان مفهوما منها من غير كلمة اخرى **قوله** وما يقال الخ اي وليس معناه ان المعنى الحرفي مدلول الغير بل انه لما لم ينتقل اليه الذهن عند انتقال الحرف وحده كان الحرف كالظرف الخالي عن المظروف فلا يصح ان ينسب اليه بكلمة في وصح نسبته الى الغير بكلمة في لظهور ذلك المعنى عند حصوله فكانه حاصل فيه ولا يخفى عليك انه لو جعل كلمة في بمعنى الباء صح التعريف من غير احتياج لتصحيح الظرفية الى امثال هذه التكلفات البعيدة عن الفهم الغير اللائق بمقام التعريف خصوصا بالنسبة الى المبتدي وانه ليس في عبارة الشارح قدس سره ما يحوجنا الى اعتبارها فتدبر **قوله** من حيث انه حالة بين السير والبصرة اي رابطة بينهما ملحوظة تبعا لهما موجب لانكشاف احدهما بالقياس الى الاخر **قوله** وهو بهذا معنى قائم الخ عطف تفسيري لقوله هو هو اي لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة ملحوظة تبعا لهما على قياس النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به فانها من حيث انها قائمة بالطرفين ملحوظة بتبعيتهما لا يمكن حصولها في الذهن بدونهما مدلولة للرابطة بخلاف ما اذا لوحظت في حد ذاتها وجعلت قيامها بالطرفين آلة لملاحظتهما فانه يكون مدلولا اسميا يدل عليها وبها **قوله** لتعرف نفسه الخ لما كان ظاهر العبارة يشعر بمغايرة الابتداء للحال الذي جعل آلة لتعرفه وليس الامر كذلك اذ ليس الابتداء آلة لمعرفة حال آخر للسير بالقياس الى البصرة مثلا اول لعدم المغايرة بينهما اعتباري فالابتداء من حيث ملاحظة العقل اياه وحصوله فيه آلة لمعرفة نفسه من حيث كونه حالا لهما ونسبة بينهما موجب لانكشاف

بتبعية معنى آخر وان المقصود بالذات انكشاف ذلك المعنى وانما التفت صح

احدهما بالقياس الى الاخر قوله اى معنى ملتفتا بالتبع اى ليس المراد بكونه غير
مستقل بالمفهومية انه حاصل فى الذهن فى ضمن معنى اخر كالمدلول التضمنى
بالقياس الى المطابقى بل انه ملتفت اليه الذهن لكونه حالا من احواله قوله
اى لا يمكن ان يتعقله السامع الخ لما لم يكن توقف تعقل الابتداء المخصوص على
ذكره فضلا عن ذكر متعلقه بينه بان المراد تعقل السامع وهو موقوف على
تعقل الطرفين الموقوف على ذكر المتعلق صريحا ولا يكون قولا للشارح رحمه الله
ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على تعلقه تكرارا لان قوله لا يمكن ان يتعقل
الخ يفيد امتناع انفهامه بدون ذكر متعلقه وقوله ولا ان يدل الخ يفيد امتناع
انفهامه بدون ضمه والاوجه ان يقال المراد الذكر القلبى فيفيد ان تعقله
لا يمكن بدون تعقل متعلقه قوله لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا يعنى ان الكلام
فى تعقل الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة وذا لا يمكن الا بتعقل
الطرفين قصدا وذا لا يمكن الا بذكر الطرفين صريحا قوله ولعموم وضع من
عطف على قوله لكونه ملتفتا اليه يعنى ان الحرف وضعه عام والموضوع له
خاص فلا يفهم الموضوع له من حيث خصوصه بدون ضم ما يدل على خصوصه
وهذا الوجه يدل على ان التوقف على ذكر المتعلق لاجل اللفظ الدال عليه والاول
يفيد توقفه عليه لاجل ذاته قوله والقول الخ دفع سؤال مقدر وهو انه يجوز
ان يكون موضوعا للابتداء المطلق الا ان الواضع شرط استعماله فى جزئياته
فلا يثبت وضع من لها وحاصل الجواب انه يلزم ان يكون كلمة من مستعملة فى
المعانى المجازية مع ترك استعماله فى المعنى الموضوع له فيلزم ان يكون مجازا لا
حقيقة له والقول بذلك مما لا ضرورة تدعوا اليه ولو كان الامر كذلك لما تردد فى
لزوم الحقيقة للمجاز قوله ثم الظاهر ان تلك الجزئيات الخ دفع لما يتراءى من
مخالفة الحاصل للمحصول فان المحصول يدل على ان الابتداء امر واحد اذا لاحظه
العقل قصدا كان مدلولا اسميا فاذا لاحظه من حيث انه حالة بين السير والبصرة
كان مدلولا حرفيا والحاصل يفيد ان الابتداء الكلى مدلول اسمى وجزئياته مدلول
حرفى ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكلى وحاصل الدفع ان جزئيات الابتداء

31

اضافية لكونها اخص من مفهوم الابتداء لان المراد الابتداء من حيث
انه عرض له خصوصية كونه حالة بين السير والبصرة مثلا وبتلك الخصوصية
والتقييد لا يصير جزئيا حقيقيا لاحتماله الوقوع على انحاء شتى والحصة
هى الكلى باعتبار تقييده بخصوصية فصح ان الابتداء المطلق مدلول اسمى
وان الابتداء من حيث انه بين السير والبصرة مدلول حرفى مع كونه جزئيا
اضافيا له ايضا قوله واثبات الافراد الخ اى اثبات الافراد الحقيقية لمفهوم
الابتداء وهى ما يمتنع فرض اشتراكه بين كثيرين بحيث تكون مدلول كلمة
من مما لا شاهد عليه اذ لا يفهم منه الا ابتداء شئ من شئ وهذه الخصوصية
لا تعطى الجزئية الحقيقية قوله والظاهر ايضا الخ لان كل مفهوم يلاحظه
العقل تبعا يمكن ان يلاحظه قصدا لكن ح لا يكون معنا حرفيا لان الحروف
موضوعة للمعانى النسبية من حيث انها هى روابط وآلة للمعانى الملحوظة
بالذات قوله قيل ان معنى من الخ يعنى ان الحروف لما كانت روابط بين الاسماء
والافعال لمعانيها تعلقات مخصوصة بين المعانى المستقلة ابية عن
الالتفات اليها قصدا لان النسب والتعلقات من حيث انها تعلقات
بين الاطراف لا يمكن ملاحظتها قصدا وما يعبر بها من الابتداء والانتهاء
والظرفية والتعليل والتوكيد والتقرير والاستفهام فهى من لوازم
تلك المعانى فمن والى موضوعة للتعلق الخاص بين السير والبصرة بطريق
الابتدائية منها او الانتهائية اليها وفى للتعلق بين الشيئين بطريق
الظرفية وان موضوعة للربط الخاص بين المسند والمسند اليه بطريق
يفيد تاكيد الحكم وعلى هذا القياس قوله من المعانى بيان للغير على تقدير
ارجاع الضمير فى غيره الى المعنى قوله او فى كلمة اخرى بيان له على تقدير ارجاع
الضمير اليهما ولا يظهر وجه لايراد كلمة فى ههنا وتنكيرها وايراد من
فى الاول وتعريفه قوله ورد العبارة الى ما هو المشهور فانهم اذا حكموا على
شئ باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجية عنه قالوا الشئ
فى نفسه كذا كما فى قولهم الدار فى نفسها كذا قوله وحملها على ما هو

بيان لعدم المانع للصرف والمقتضى ما مر آنفا تركه الشارح لظهوره فلا يرد ان عدم مسبوقيتها صح

لخ فان مدار امتياز الحرف عن اخويه انما هو على كون المعنى الحرفي ملحوظا بالتبع والمعنى الاسمي والفعلي ملحوظا بالذات والامتياز باحتياجه الى الضميمة وعدم احتياج اخويه متفرع على ذلك قوله اى لم يصرف الخ اشارة الى ان قوله لعدم مسبوقيتها بما يدل على خلافه لابد له على ظهوره ولا يخفى ان المناسب ان يكون مناط هذه الحاشية قوله لعدم مسبوقيتها لكن الموجود في النسخ التي رايتها على قوله وهو ارجاع الضمير الى المعنى فتدبر قوله لا يقال لو كان كذلك اى مستقلة بالمفهومية كما يدل عليه الجواب اذ لا دخل للكلية في صحة الاخبار عنه وبه وانما ذكرها استطرادا قوله مع انها لازمة للظرفية اى لا يستعمل الا ظروفا قوله المفهوم المستقل الخ اى لكونه ملتفتا اليه قصدا يصح الحكم عليه وبه نظرا الى ذاته ولا يقدح في ذلك امتناعه لاجل امر خارج عن ذاته سواء كان الخارج معتبرا في اصل الوضع او طاريا في الاستعمال قوله داخلا في الاول فان تحت موضوع للزمان الذي هو ظرف بخلاف قدام فانه موضوع لما تقدم الشيء الا انه لا يستعمل الا في المكان المتقدم وكذا حال اخواته قوله وفيه تامل اذ يجوز ان يكون عدم صحة الاخبار عنه بعارض كما في تلك الظروف فلا يكون دليلا على عدم استقلاله في المطلق ولو قال بدل قوله والا لصح الخ والا لفهم منه المطلق عند الاستعمال والخصوصية من الضميمة كما في تلك الظروف لتم من غير مناقشة وتيسير خلاصة الفرق ان معاني تلك الظروف كلية ملحوظة بالذات لانفهامها عند الاطلاق والخصوصية المستفادة من الاضافة خارجة عنها كما في سائر الاسماء المضافة ولزوم اضافتها في الاستعمال لاجل تحصيل الغرض من وضعها لا لتوقف فهم معانيها عليها بخلاف الحرف فانه لا يفهم منه بدون الضميمة فهي لفهم اصل معناه قوله انه اراد بالمعنى اى المذكور في حد الاسم ما يشمل المعنى التضمني على سبيل البدل كما هو شان النكرة اى ما دل على معنى من المعاني في نفسه فيدخل في حد الاسم الفعل ويحتاج الحد الى خروج الفعل بقوله غير مقترن بارجاع الضمير الى المعنى

الحضور

الموصوف بقوله في نفسه اى غير مقترن ذلك المعنى المدلول عليه في نفسه بزمان من الازمنة الثلثة وفائدة تعميم المعنى وزيادة قيد عدم الاقتران ما اشار اليه الشارح رحمه الله بقوله فبالصفة الاولى الخ من حصول الامتياز بين الاقسام الثلثة فان قيل لو كان الفعل دالا في نفسه على معناه التضمني اعني الحدث والزمان مع عدم دلالته على معناه المطابقي بدون ذكر الفاعل اعني الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين يلزم تحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة وذلك خلاف ما تقرر عندهم من استلزام التضمنية المطابقة قلنا دلالة الفعل على الحدث باعتبار مادته وعلى الزمان باعتبار هيئته فهي دلالة مطابقية وان كان المدلول مدلولا تضمنيا للفعل لكونه موضوعا بازاء المجموع من الحدث والزمان والنسبة والدليل على ذلك انه يفهم كل واحد من الحدث والزمان من لفظ الفعل تفصيلا مع ان المفرد ان المفرد لا يدل على جزء مدلوله تفصيلا او نقول الماخوذ في مدلول الفعل النسبة الى الفاعل المعين اجمالا وهي مفهومة منه مع الحدث والزمان وانما المحتاج الى ذكر الفاعل تفصيلها وهي غير داخلة في مدلوله وقد قيل في الجواب ان الدلالة ليست مجرد انفهام المعنى من اللفظ بل انفهامه منه من حيث انه مراد المتكلم بدليل ان فهم المعنى من اللفظ عند سماعه متاخر عن تذكر الوضع المتاخر عن فهم المعنى واللفظ لكونه نسبة بينهما فليس العلم بالمعنى عند تذكر الوضع دلالة اللفظ لانها متاخرة عنه بمرتبتين فهي التفات النفس اليه من حيث انه مراد المتكلم فحضور الحدث والزمان عند سماع لفظ الفعل ليس من دلالة اللفظ فانه في ضمن تذكر الوضع على الوجه العام انما الدلالة حضور معناه من حيث انه مراده فهو لا يحضر ما لم يعلم خصوص معناه المطابقي بالضميمة ومشاهدة الحدث والزمان في ضمن هذا المعنى هو الدلالة التضمنية وفيه بحث اما اولا فلان القول بانه يتحقق عند سماع اللفظ الالتفات الى المعنى مرتين احدهما في ضمن تذكر الوضع والثاني من حيث انه مراد خلاف الوجدان

واما ثانيا فلان القول بان فهم المعنى متاخر عن تذكر الوضع مسبب له
فاسد بل تذكر الوضع طريق فهم المعنى وكيفية حضوره نعم انه متاخر
عن العلم بالوضع المتاخر عن فهم المعنى مطلقا الا من اللفظ واما ثالثا
فلانه انما كان حضور المعنى من حيث انه مراد متاخرا عن حضوره في ضمن
تذكر الوضع فلا يمكن حضور المعنى المطابقي للفعل من حيث هو مراد الا بعد
تذكر الحدث والزمان والنسبة في ضمن تذكر الوضع وذلك لتذكير
بعد ذكر الضميمة وحضور الحدث والزمان مجردا عن النسبة لا يكون تذكرا
لوضع الفعل قوله باعتبار اشتماله على النسبة اي النسبة التامة
الى فاعل معين غير مستقل بالمفهومية اذ ما لم يذكر الفاعل المعين لا يفهم
النسبة اليه والدليل على ذلك الاشتمال انه لم يستعمل في اطلاقاتهم
الا مسندا الى الفاعل المعين فلولا اعتبار النسبة في وضعه لم يستعمل
غير مسند ايضا كالمصدر وما قيل ان النسبة المذكورة مدلول للهيئة
التركيبية كما في الجملة الاسمية فان الفعل يدل على مفهومه تفصيلا مع
المقرر ان المفرد لا يدل على مفهومه ففيه انه ان اراد ان للهيئة التركيبية
مدخلا في الدلالة على النسبة فمسلم اذ هو مقتضى عدم استقلالها
بالمفهومية وان اراد ان الهيئة مستقلة في الدلالة عليها فيخدشه
ان لزوم تلك الهيئة التركيبية للفعل دون سائر التركيبات مما لا وجه
له والقول بان الحدث المعتبر في مفهومه معتبر من حيث انه مستعد للاسناد
الى شيء تكلف صريح اذ لا دلالة لصيغة الفعل على الاستعداد اصلا
واما دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة تفصيلا فلتعدد داله
فانه من حيث جوهره يدل على الحدث ومن حيث الصيغة يدل على الزمان
ومن حيث تركيبه بالفاعل على النسبة ولعمري ان الخروج عن طريقة القوم
والجسارة على الاعتراض عليهم بمجرد الشكوك الذي يعتري لعدم التعمق في
كلامهم مما لا ينبغي ان يقدم عليه قوله وشهرة امرها الخ يعني كان على الشارح
تفسير الازمنة الثلاثة لكن لشهرة امرها تركه قوله وهو بعيد لانه

في ضمن تذكيره

بلغ

ح يكون قيد الدلالة وتقييد الدلالة بعدم الاقتران ركيك قوله ان المراد بعدم
اقتران المعنى المستقل الخ يشير الى ان ضمير غير مقترن راجع الى المعنى الموصوف
بالصفة الاولى فيفيد ان المعتبر في الاسم عدم اقتران المعنى المستقل بالزمان
لا الى المعنى مطلقا والا لم يخرج الفعل عن حده لانه يصدق عليه ايضا انه
يدل على معنى في نفسه وهو الحدث وعلى معنى غير مقترن بالزمان وهو المعنى
المطابقي اذ لا معنى لاقتران الشيء بجزئه قوله اي الوضع الغير المسبوق
يعني ان الاول مستعمل في جزء معناه فان مدلوله المطابقي الغير المسبوق
انما فسره بذلك اذ لا يلزم في كل اسم تعدد الوضع وسبق احد الوضعين
على الاخر قوله لان معناها العلمي الخ لان الاقتران فرع وجود ذلك المعنى
ولم يكن في الوضع الفعلي هذا المعنى موجودا وكذا الحال في اسماء الافعال قوله
وخرج عنه الافعال المنسلخة اي ما يدل على انشاء معنى من غير دلالة على
الزمان اما لازما كما في عسى ونعم او غير لازم كما في اشتريت وبعت لاقتران
معانيها اي المعاني الحدثية مع الزمان في الوضع الاول وهو الوضع الخبري
واعلم ان تفسير هذا القيد اعني عدم الاقتران في حد الاسم مبني على تفسير
قيد الاقتران في حد الفعل لان السلب انما يتعقل بتعقل الايجاب وهو
في حد الفعل هذا القيد محمول على ما هو المتبادر وهو ان يكون ذلك المعنى
والزمان المعين مدلول اللفظ بالوضع الاصلي الغير المسبوق فيخرج عنه المصدر
لعدم الدلالة على الزمان واسماء الفاعل والمفعول عند العمل لكون د
لالتهما بحسب الاستعمال دون الوضع واسماء الافعال لدلالتها بالوضع
الثاني العارض ويدخل الافعال المنسلخة لاقترانها بالوضع الاصلي فيكون
معناه في حد الاسم عدم اقتران المعنى المستقل بحسب الوضع الاصلي الغير
المسبوق فيشمل ما لا اقتران لمعناه اصلا وما له اقتران بحسب الاستعمال
دون الوضع وما له اقتران بحسب الوضع العارضي دون الاصلي ويخرج
ما له اقتران بحسب الوضع الاصلي دون العارضي فاندفع ما قيل ان تقييد
عدم الاقتران بكونه بحسب الوضع الاول مما لا دليل عليه سوى تصحيح

الحد ولو جاز ذلك لجاز كل تعريف بالاعم باعتبار تقييد بما يجعله
مساويًا وان نحو يزيد ويشكر علمين واسماء الافعال اسميتها انما هو باعتبار
الوضع الثاني فالايقان يعتبر عدم الاقتران ايضا بحسب هذا الوضع دون
الاول فان فيه اعتبار كل واحد من الوضعين من وجه والغاؤه من وجه
اخر قوله لان معانيها الخ يعني ان الافعال المنسلخة موضوعة بالوضع الثاني
لانشاء المعاني الحدثية وهي غير مقترن بالزمان بحسب الوضع الاول
بل المعاني الحدثية وحاصل الجواب ان المعتبر اقتران المستقل وهي المعاني
الحدثية نفسها مع قطع النظر عن وصف كونها انشائية او خبرية وهي
معتبرة في الوضعين فصح كونها مقترنة بالزمان بحسب الوضع الاول قوله
ولك ان تقول في بيان قوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة بحيث
يطرد الحد وينعكس قوله بحسب اصل الوضع اي الاصل الذي هو الوضع
زاده احتياطا فان الاستعمال الشايع يقال له الوضع ايضا لكنه وضع طار
قوله اذ لا وضع لها بازاء المعاني الفعلية بل استعملت فيها استعمالا تبعا
بحيث صار المعاني الوضعية متروكة قوله على التغليب فان اكثرها اسماء و
ان كان بعضها ظروفا وبعضها جارا ومجرورا قوله لا وضع لها بازاء المعاني
الانشائية بل استعملت فيها استعمالا شايعا قوله بعيدا في نفسه لان التبادر
الى الفهم والاستعمال بلا قرينة دليل الوضع قوله كما يقتضيه ظاهر عبارة
المص رحمه الله في تعريفاتها حيث قال افعال المدح والذم ما وضع لانشاء
مدح او ذم وافعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا
فيه واسماء الافعال ما كان بمعنى الامر والماضي وانما قال ظاهر لامكان ان
تصرف عن الظاهر بان اللام ليست صلة للوضع بل لام الغرض وان
كان المراد بما في الاستعمال قوله لم يسلك اي الش هذا الطريق اي اعتبار الوضع
بل قيد الوضع بالاول قوله ولهذا اي لاجل البعد وعدم رضاء المص لم يجب
الشارح ايضا قوله انها بمعنى المصادر التي لوحظت معها الافعال يعني
انها موضوعة للمعاني المصدرية ومستعملة فيها الا انه لما لوحظت معها

المخبرية ح

كانها ح

الافعال

34

الافعال العاملة فيها اطلق عليها اسماء الافعال بادنى الملابسة و
ليست بمعنى الافعال حتى ينتقض التعريفان بها طردا وعكسا قوله ولا
بانها الخ اي لم يجب الش ايضا بانها موضوعة للصيغ المخصوصة فرويد
موضوع للفظ امهل وهيهات لصيغة بعد لا لمعانيها قوله قال الشيخ
الخ تاييد لضعف الجواب الاخير قوله لم يخطر بباله لفظ اسكت فعلم
انه ليس موضوعا للفظ قوله الذي حمله مع تاديتها معاني الافعال قوله
فانه قد يستعمل مصدرا في الصحاح وله اربعة اوجه اسم لفعل وصفة
وحال ومصدر فالاول نحو رويد عمروا اي سيرا رويدا والحال نحو
سار القوم رويدا لما اتصل بالمعرفة صار حالا لها والمصدر نحو قولك
رويد عمرو بالاضافة كقوله تعالى فضرب الرقاب قوله تصغير ترخيم اي
بحذف الزوائد قوله لانه قام دليل وهو مخالفتها لها صيغة ونصر فا
قوله قدم للاهتمام لكون افادة الاختصاص الذي افاده لفظ الخواص
نصب العين فلا يرد ان لا اهمية المستفاد من لفظ الخواص ازالة للتردد
الحاصل من توهم وجود هذه الخواص سوى الاضافة في الفعل والحرف على
ما بين في محله قوله او مبتدا بتاويل من بلفظ البعض ولما كان وقوع الحرف
مبتدا بالتاويل غير شايع ايده بقول صاحب الكشاف لكن عبارة
الكشاف ليس نصا في ذلك فانه قال ومن في ومن الناس من يقول موصوفة
كانه قيل ومن الناس ناس يقولون كذا كقوله تعالى من المؤمنين رجال
قوله ولا يبعد ان يقال يفهم ح اي حين جعله مبتدا ان الخواص المذكورة
اقل من المتروكة وذلك لان كل كلمة من يكون مولا بلفظ البعض المضاف
الى الخواص والشايع في لفظ البعض المضاف الى الكل استعماله في
القليل من المتروك بخلاف ما اذا جعل خبرا فانه ح يكون مفاده كون
المذكور كائنا من الخواص على وجه البعضية فتدبر قوله يبلغ قريبا
من ثلاثين من جملتها تاء التانيث المتحركة وياء النسبة وكونها
فاعلا ومفعولا وموصوفا وذا حال ومميزا ومثنى ومجموعا ومنادى

لا يصير سببا ما لم يبين وجهه قوله
او للقصر تاكيد للاختصاص ح

لا انفصالية كما في قولك سرت من البصرة ابتدائية

ومصغرا ومكبرا ومستثنى منه ومرجعا للضمير بلا تاويل ومنصرفا وغير منصرف وابدال الاسم صريح منه والاخبار به مع مباشرة الفعل نحو كيف كنت والقيام اذا خرجت والتنكير والتعريف والتذكير والتانيث **قوله** لكانت ابتدائية اتصالية وهي ما يكون المجرور بها مبتدأ للشيء باعتبار اتصاله به سميت اتصالية لانبائها عن الاتصال نحو قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هرون من موسى اى انت متصل بي ونازل مني منزلة هرون متصلا ونازلا من موسى **قوله** هذا من الناس او من الانسان فان الاولى تبعيضية لكونه بعضا من الجماعة والثانية ابتدائية اذ ليس الشخص بعضا من الطبيعة بل جزئيا لها والجزئي متصل بالكلي خارج عنه **قوله** لان مرتبة اقل الخ على ما هو المشهور من ان جمع القلة للثلاثة الى العشرة وجمع الكثرة فى للعشرة الى ما لا يتناهى **قوله** لا نسلم لزوم ذلك لان التنبيه على فائدة لا ينافي ان يكون له مدخل في افادة اصل المعنى **قوله** اذ لا فرق الخ على ما هو راى المحققين من ان الاختلاف بينهما انما هو في جانب الكثرة دون القلة فان اصل كل منهما ثلاثة **قوله** تفسير لما يتضمنه به يختص الخ وفائدته دفع احتمال ان يكون الباء داخلا على المقصور كما هو الشايع في الاستعمال **قوله** وانما قيل الخ حتى لا يتوهم الاستدراك ولا يحتاج الى التفسير **قوله** باخذ فيه اى باخذ المعنى اللغوي في المعنى العرفي فانها في اللغة ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره والعرف اعتبر فيه قيدا زائدا وهو كونه خارجا محمولا **قوله** ولم يحاش الخ دفع لما يرد من انه اذا كان المعرف الخاصة بالمعنى العرفي لما يكون خارجا غير محمول وحاصل الدفع ان التعريف بالاعم جائز عند المحققين اذا كان المقصود امتياز المعرف عن بعض ما عداه وههنا كذلك اذ المقصود تمييز الخاصة عن الجنس والعرض العام فيشموله للفصل والعرض الغير المحمول المختص لا يضر اذ المقصود معرفة ما به يتميز الاسم عن الفعل والحرف وكونه خارجا محمولا لا مدخل له في ذلك **قوله** كما هو الظاهر لان الاصل في الاطلاق الحقيقة وللمعاني اللغوية معان مجازية عنده

بل لزم عموم التعريف لشموله الفصل بالمعنى العرفي ولزم [illegible] التعريف لشموله [illegible]

اهل

اهل العرف لكن انما يتم هذا لو كان ما ذكر من معنى الخاصة عرف النحاة ايضا كما يشير فرق المص رحمه الله في الايضاح بين الحد والخاصة بان الحد مطرد ومنعكس دون الخاصة فانه لا يلزم انعكاسها لجواز عدم شمولها **قوله** ويؤيده لفظ الحد فان ذكرها مع الحد قرينة لكونها بمعنى العرفي كلفظ الحد **قوله** لكان عد المذكورات الخ لعدم كونها محمولات على الاسم **قوله** وهو ذكر المبدأ اى المشتق منه وارادة المشتق فالمراد بدخول اللام والجر والتنوين والمضاف والمسند اليه **قوله** اى اللام باعتبار دخولها فسر بذلك لان المتبادر من عبارة المصنف رحمه الله ان يكون الدخول المضاف الى اللام خاصة للاسم دون اللام لان المضاف اليه خارج من المضاف مع ان اللام والتنوين والجر من خواصه **قوله** وانما قال دخول اللام ولم يكتف على قوله اللام مع انه اخصر واظهر لان المتبادر من الحكم باختصاص شيء بشيء ان يكون المختص وصفا للمختص به ناعتا له وليس اللام والتنوين والجر مما يتصف به الاسم وان كانت حاصلة فيه **قوله** وكان اللام فيها اى لام التعريف في قوله اللام بدل من المضاف اليه كما هو راى الكوفيين او للعهد الخارجي اشارة الى اللام التي شاع في العرف استعمال اللام مطلقا فيه وهو لام التعريف بخلاف ما عداه فانه يستعمل فيه بالاضافة فيقال لام الابتداء ولام الامر ولام جواب القسم او العهد الذهني اى فرد مبهم من جنس اللام فح تفسير الشارح رحمه الله بلام التعريف بيان اللام الذي هو مختص بالاسم في الواقع لا بيان لما استعمل لفظ اللام فيه فانه مستعمل في الفرد المبهم **قوله** لكنه لم يتعرض له اى لم يتعرض الش رحمه الله لشمول حرف التعريف لحرف النداء لظهور اختصاص حرف النداء بالاسم عقلا فلا حاجة الى بيان اختصاصه بالاسم فشموله لا يصير داعيا الى اختياره على اللام **قوله** اى في ضمن اختياره الخ فتكون نكتة اخرى لاختيار اللام على الالف وعلى حرف التعريف مرجحة له وعلى الثاني

كلاما مبتدأ للبيان نكتة اختيار اللام على الاداة قوله ان اللام داخلة بكسر الهمزة
لكونه مفعول نا قلا والنقل بمعنى القول على سبيل الحكاية ولذا دخل
الفاء في خبره ومفعول سمعت محذوف لدلالته عليه قوله وتحصرة
في الجنس والعهد لانه ان اريد به معناه من حيث هي او من حيث التحقق
في ضمن كل الافراد او فرد منه فهي للجنس وان اريد به حصة معينة
فهي للعهد ببنية اللفظ وقد حضرها التلفظ من غير احتمال الاشتراك فيه فلا
تعين وما قيل ان اللفظ اذا اطلق يحتمل ان يراد به نفسه وان يراد به
معناه فاللام الداخل على المعرف بالتعريف اللفظي لتعين ان المراد به
اللفظ دون معناه ففيه ان ذلك مستفاد من خارج لا دلالة
للام عليه ولو كان للتعيين لكان للجنس او للعهد وقد انتفى الامران
هيهنا قوله معناه الحقيقي وهو دلالة اللفظ على تمام ما وضع
له لزم ان لا يدخل لام التعريف على الاسم حال كونه مستعملا في معناه
المجازي لكونه خلاف وضعه فان المعنى المجازي غير ما وضع له واللام
موضوع لتعيين ما وضع له قوله ولو اريد الخ اي لو اريد بالمطابقة
ما يكون قصدية لا في ضمن دلالة اخرى سواء كانت على ما وضع له
او غير ما وضع له وقالوا دلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة لكون
اللفظ مستعملا فيه مقصودا منه والتضمن والالتزام فهم الجزء
واللازم في ضمن الكل والملزوم قوله لزم جواز دخول الخ اي لزم جواز
دخول لام التعريف على الفعل اذا استعمل في مجرد الحدث لكونه بمعنى
مستقلا مدلوله مطابقة لهذا المعنى قوله لكن ابى عن دخولها
الخ يعني ان الاستعمال المجازي فرع للاستعمال الحقيقي والاستعمال
الحقيقي للفعل يابى عن دخول اللام عليه لكون معناه الحقيقي غير
مستقل فكذا الاستعمال المجازي بخلاف الاسم فان كلتا حالتيه
على السواء لكون معناه الحقيقي والمجازي مستقلا قوله او يقال
الخ يعني ان فرض تجريد الفعل عن النسبة مجرد فرض عقلي غير صحيح

في

36

في الاستعمال ومادة النقض يجب ان تكون متحققة قوله ليس
اكثرها الخ انما قال ذلك لان الاضافة بمعنى كونه مضافا يتحقق بحرف
الجر خاصة حقيقة قوله اذا لم يرد به معناه سواء اريد به مجرد
اللفظ فقط نحو الام على لو واشقا الليل او اللفظ من حيث دلالته
على معناه نحو قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا اي هذا القول من
حيث دلالته على معناه قوله ولذلك اي لعدم كونها حقيقية
طوى بيان اطرادها بان يقول كلما وجد تلك الخواص وجد الاسم
ولعدم كونها شاملة طوى بيان انعكاسها بان يقول كلما انتفى تلك
الخواص انتفى الاسم ففي كلامه نشر على غير ترتيب اللف قوله
لاختصاص كونه موصوفا الخ فان الموصوف وذا الحال في الحقيقة
يكون مسندا اليه للصفة والحال والمفعول مسند اليه للفعل
المبني للمفعول والتمييز عن النسبة نزل عن الفاعل والمفعول فلا
يصلح لشيء منها الا ما يصلح ان يكون مسندا اليه قوله وايضا لتلك
الخواص الخ اي لاكثرها وهي ما عدا الجر فان للتعريف باللام والاضافة
والتنكير الذي هو مدلول التنوين دواعي يقتضي ايرادها وكذا الاسناد
من كونه فاعلا ومبتدأ مذكورا ومتروكا مقدما ومؤخرا الى غير ذلك
والمزايا جمع مزية كفنية الفضيلة قوله اراد بالجر الخ اي الجر اما اسم بمعنى
للحركة والحرف الدال على كون الشيء مضافا اليه فيكون معطوفا على
اللام اما مجرورا حملا على لفظه او مرفوعا حملا على محله لكونه فاعلا
للدخول واما مصدر من الفعل المبني للمفعول اي كون الشيء مجرورا فيكون
مرفوعا معطوفا على الدخول قوله وقس عليه التنوين يعني هو اما اسم
بمعنى النون الساكنة التي تتبع حركة الاخر فيكون معطوفا على
اللام واما مصدر بمعنى كون الشيء منونا فهو عطف على الدخول
قوله اي حرفا اثره الجزم الخ يعني ان الجزم اما بالمعنى الاسمي او بالمعنى
المصدري قوله بحرف الجزم فانه حرف اثره الجزم واما الجزم بالمعنى

المصدرى فهو بمعنى القطع قوله اى الجر الذى الخ فترد ذلك لان قوله
واما الاضافة اللفظية اه جواب سؤال يرد على قوله لانه اثر حرف
الجر من انه انما يدل على اختصاص الجر الذى هو اثر حرف الجر لا اختصاص
الجر مطلقا ولا شك انه لا يتم بدون ذلك التقييد وحاصله ان
الجر الذى ليس اثر حرف الجر لا يكون الا فى الاضافة اللفظية وهى
فرع المعنوية واختصاص الاصل يوجب اختصاص الفرع كيلا يخالف
الفرع الاصل قوله بيان المخالفة لا لنفى المخالفة قوله ان يختص
الخ فالمراد بما يخالف ما يقابل وبما يختص به اصل الاسم لانه الذى يختص
به الاضافة المعنوية وذلك المقابل منحصر فى الفعل لان الحرف لعدم
كون معناه ملحوظا بذاته غير صالح ان لا يكون مضافا اليه فضلا
عن ان يختص به نوع من الاضافة فلذا فسره بالفعل قوله كما يقتضيه
سياق الكلام فان سوق الكلام فى بيان الاسم وضمير خواصه راجع الى
الاسم بخصوصه قوله والا لخلا الكلام اى وان لا يكون المراد كون
الشئ مسندا اليه بل كون الاسم مسندا اليه لخلا الحكم عليه بكونه
من الخواص عن الفائدة ضرورة ان كون الاسم موصوفا بصفة يختص به
قوله وتوجيه ذلك اى كون المراد به كون الشئ مسندا اليه مع ان الضمير راجع
الى الاسم وجهان حاصل الاول ان الحكم على الشئ الواحد يختلف بحسب اختلاف
العنوان فان حكم على زيد باعتبار انه انسان بالحيوانية كان لغوا وان كان
حكم عليه باعتبار انه جسم كان مفيدا فكذا الحكم بالاختصاص على الاسناد
اليه ليس باعتبار ملاحظة الاسم بخصوصه بل باعتبار ملاحظته بما
هو اعم منه كالكلمة والشئ مثلا وحاصل الثانى ملاحظة الحكم با
لاختصاص قبل الاختصاص المستفاد من نسبة الاسناد الى ضمير الاسم
وحينئذ يكون اعتبار هذه النسبة لتاكيد الحكم بالاختصاص كما فى
القول المشهور علامة الرجل لحيته قوله وبالجملة اى مجمل الوجهين وخلاصته
انه يجب ان ينظر حالة الحكم بالاختصاص الى مطلق الاسم ونوعه الى

مطلب يختلف الحكم على الشئ باختلاف العنوان

خصوصه

37

خصوصه حتى يكون مفيدا سواء ذلك النظر والملاحظة قبل
ملاحظة الاضافة فيكون الحكم مقدما على الحكم فى ملاحظة كما
فى الوجه الثانى او بعد ملاحظة الاضافة اليه كما فى الوجه الاول
قوله بعيد لانه خروج عن السوق قوله يعنى ان العرب لا تخلط الخ
بدليل انهم لم يستعملوا الا كذلك قوله المراد بالتخصيص الخ الا التقييد
حتى يرد ان الفعل ايضا قابل للتخصيص بالمفعول والظرف والحال
وغيرها قوله الا الطبيعية الخ اى المفهوم من حيث هو او المفهوم
من حيث هو بمنزلة الجزئى الحقيقى لا يلاحظ معه الافراد لانه
فرع اعتبار التحقق ولذا قال الفقهاء ان لا اكل لا يقبل التخصيص
بطعام دون طعام بخلاف لا اكل اكلا وقال المنطقيون ان القضية
الطبيعية بمنزلة الشخصية قوله فلا يقبل التخصيص اى بالمعنى المذكور
قوله وفيه تامل اى فى كون المراد من التخصيص هيهنا ما ذكر
تامل لانه يجوز اضافة المصدر الدال على مجرد الحدث الى النكرة فلو كان
المراد بالتخصيص ما ذكر لزم ان لا يكون هذه الاضافة مفيدة للتخصيص
لعدم افادته تخصيص الاشتراك اذ لا اشتراك فى الطبيعة مع انه لا شبهة
فى ان هذه الاضافة للتخصيص لكونه اضافة معنوية الى النكرة وقد
صرحوا بانها يفيد التخصيص نعم ان المراد من التخصيص الذى هو فائدة
الاضافة اعم من تقليل الاشتراك والتقييد ولا خفاء فى وجود هذا
النوع من التخصيص فى الفعل فلم يصح ان فائدة الاضافة مختصة بالاسم
مطلقا قوله ان قلت جريانه فيه الخ اثبات لاختصاص مطلق
التخصيص بالاسم بان جريان التخصيص بمعنى التقييد فى الفعل
انما هو باعتبار معناه المصدرى لانه القابل للتقييد بالظرف
والحال دون معناه المطابقى وهو معنى اسمى لكونه مسندا لا مطابقيا
للمصدر تضمنيا للفعل لم يوجد هذا النوع الا فى الاسم فصح اختصاص
التخصيص مطلقا بالاسم وحاصل الجواب انا لا نسلم انه لم يوجد

تعليل بدر

الا فى الاسم انما يتم ذلك لو لم يقبل ذلك المعنى المصدرى التقييد
بالظرف والحال الا فى قالب المصدرى وليس كذلك فانه قابل له
فى قالب الفعل ايضا كيف لا اى كيف لا يكون قابلا له فى الفعل
والحال انه حال كونه مدلولا للفعل مقيد بالزمان الذى هو
مدلوله قوله ليس الا بين المرود وزيدا المرور بمعنى اسمى فلم يوجد
الاضافة بواسطة حرف الجر لفظا الا فى الاسم فلا حاجة الى التقييد
بتقدير حرف الجر قوله واما الحسن الوجه الخ فان الاضافة فيه
متحققة مع عدم افادته التخفيف بحذف التنوين او ما يقوم مقامه
لان سقوط التنوين فيه بواسطة اللام قوله لا بمعنى المناسبة
الخ اى لا بمعنى يصح ان يوخذ منه النعت لكليهما وهو النسبة بتقدير
حرف الجر سواء كان منسوبا او منسوبا اليه قوله وانما نجعله الخ على صيغة
المتكلم اى انما جعلنا كون الشئ مضافا فى عبارة الشارح رحمه الله فى مقابلة
المعنى العام ولم نجعله فى مقابلة كونه مضافا اليه اذ عبارة المص لا يساعد
هذا المعنى حتى يحتاج الى الاعتذار عنه لانه محتاج الى تقدير اليه ولا دليل
على تقديره قوله والعطف الخ جواب ما يتوهم من انه يجوز ان يكون قوله
والاضافة معطوفا على قوله والاسناد فيكون لفظة اليه متعلقا بهما
وانما كان بعيدا لان الظاهر حينئذ تاخير اليه عنهما ولقوله قدس
سره حيث جعل الاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا اعم من كونه مضافا
ومضافا اليه من خواص الاسم قوله ولان المصنف رحمه الله دليل ثان
على جعله فى مقابلة المعنى العام يعنى انه مرضى للمص رحمه الله حيث
فسر عبارة المفصل على وجه الترديد بهذين الاحتمالين فقال وانما
اراد المضاف واراد الجميع ولم يقل او اراد كونه مضافا اليه قوله ان
قلت كيف يصح ارادة الجميع اى كونه مضافا ومضافا اليه من لفظ
الاضافة فانه لا يجوز استعمال لفظ واحد فى معنيين سواء كانا
حقيقيين او مجازيين او مختلفين وحاصل الجواب ان ارادة الجميع منه

مبنى على استعماله فى معنى يشتملهما اما على سبيل الحقيقة بان يكون
لفظ الاضافة موضوعا لمطلق النسبة مجردة عن خصوصية
الطرفين واما على سبيل عموم المجاز بان يراد منه ما يطلق عليه لفظ
الاضافة قوله لا شبهة فى انا نجد الخ اذ لا شك ان بين غلام وزيد
حالة مخصوصة اى ارتباط بواسطة حرف الجر مقيسة تارة الى
غلام ويعبر عنه بكونه مضافا ومقيسة تارة الى زيد ويعبر عنه
بكونه مضافا اليه قوله فلعله يدعى الخ اى فلعل المص يدعى ان
تلك الحالة يمكن تصورها مجردة عن خصوصية الطرفين بان
يلاحظ من حيث انه ارتباط بين الطرفين بواسطة حرف الجر من غير
نظر الى خصوصية كونه منسوبا ومنسوبا اليه وانما قال يدعى
لان تصورها مجردة فرع ان يكون الحالة المقيسة الى طرف متحدة
بالماهية بالحالة المقيسة الى طرف اخر وهو ممنوع لجواز اختلافهما
بحيث لا يكون بينهما اشتراك الا فى مجرد لفظ الاضافة قوله
وان لفظ الخ عطف على انها اى يدعى ان لفظ الاضافة موضوعة
لتلك الحالة المجردة عن الخصوصية وهذا ايضا مجرد دعوى اذ
المتبادر من لفظ الاضافة من غير لفظ اليه الحالة المقيسة الى
احد الطرفين اعنى المضاف لا ما يشتملهما والتبادر علامة الحقيقة
قوله او يدعى الخ هذا ايضا مجرد دعوى لانه استعمال اللفظ فى المعنى
المجازى من غير قرينة له قوله وحمل الجميع اى حمل الجميع فى عبارة المص
على ارادة كلا المعنيين للاضافة على سبيل البدل فكانه قال اراد ‫ وانما ح‬
المضاف فقط او اراد كلا من المضاف والمضاف اليه على سبيل البدل
فبعيد اذ لفظ الجميع لا يساعده وايضا المقابلة بين ارادة المضاف
وبين ارادتهما على سبيل البدل ركيكة كما نقلنا اى من الايضاح فيما
سبق من قوله فان اسماء الزمان تضاف الى الفعل قوله لان الاسمية
الخ فان المضاف اليه مجموع المبتداء والخبر لا المبتدا وهذا مبنى

على ان المعرب لا يكون له اعراب محلي وفي قولنا ان زيدا قائم في محل
المبتدا مجموع ان مع اسمه قوله ينبغي ان يكون الخ ولمن ينصر القول
الاول ان يقول ان المختص بالاسم الجر لفظا او تقديرا لا محلا والمراد
من المضاف اليه فيما سياتي المضاف اليه الذي هو من اقسام
المعرب بدليل انه في بيان المجرورات التي من اقسام المعرب قوله ولان
معنى الفعل اعني الحدث فقط يابى عن كونه مضافا اليه لاعتبار
في الفعل من حيث كونه منسوبا واما الحدث بعد اعتبار نسبته الى
الفاعل فلا نم اباءه عنه كيف وهو يقع مسندا اليه ايضا في
قولك تسمع بالمعيدي قوله نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار والبارد فان
الحار والبارد وقعا صفة ليوم فلو لم يتعرف بالاضافة لما جاز
توصيفه بهما قوله من الاعراب بمعنى الاظهار يقال اعرب الرجل
اذا بين وافصح فالهمزة للتعدية قوله وازالة الفساد من عربت معدته
اذا فسدت وعربت الجرح اذا عفن وفسد فالهمزة للازالة كما في
اشكيته قوله وهو محل اظهار المعاني الخ فانه بصلاحيته للاعراب
صار محلا لاظهار المعاني المعتورة عليه من الفاعلية والمفعولية
والاضافة وازالة التباس بعضها مع بعض بخلاف المبني فعلى
هذا صيغة المعرب اسم المكان قوله او من اعربت الكلمة ومنه
اعراب الحروف وهو تبيين حركاتها وسكونها قوله لا من الاعراب
العرفي اي ما اختلف اخره على راي المص واختلاف الاخر كما اختاره
الزمخشري قوله باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه يعني الاعراب بالمعنى
العرفي سواء فسر بما به الاختلاف او باختلاف الاخر اسم جامد
اما على الاول فظاهر لانه عبارة عن الحركة او الحرف واما على الثاني
فلان الاختلاف وان كان بمعنى مصدريا الا ان اختلاف الاخر ليس معنى
حدثيا حتى يكون الاعراب مصدرا فلا يجوز ان الاشتقاق منه اصلا
الا باعتبار النسبة اليه باعتبار تحققه فيه كما في قولهم

ليل منقري اي ذاقر باعتبار تحققه فيه وحينئذ يكون القياس كسر الراء
لا فتحه لا يقال جاء الظرف من الجامد ايضا نحو مسبعة ومضيقة
ومضعاة لانه مختص بالثلاثي كما نص عليه في المفصل وبما حررنا لك
ظهر اندفاع بحث المحشي كما لا يخفى قوله وفيه انه لو جاز الخ يعني انا
لا نسلم ان القياس في الاشتقاق باعتبار تحققه فيه المعرب بالكسر
بل القياس الفتح على ان يكون اسم مكان لان صيغة الصفة موضوعة
لمن قام به الفعل لا لما تحقق فيه قيل في جوابه ان كلام المص رحمه الله
مبني على ما اختاره الزمخشري من ان الاعراب عبارة عن اختلاف الاخر
وحينئذ يكون القياس معرب بكسر الراء لان الاسم المعرب مختلف
الاخر لا محل الاختلاف اذ لا يجعل الفاعل مكانا للحدث فلا يسمى
باسم المكان وفيه بحث اما اولا فلان قوله باعتبار تحقق الاعراب
فيه يابى عن هذا التوجيه فان المعرب اذا كان متصفا باختلاف الاخر
كما اعترف به لا حاجة الى اعتبار الظرفية واما ثانيا فلان الاختلاف
صفة الاخر لا الاسم المعرب وبعد التقييد بالاخر لا يصير صفة للاسم
كما حققه السيد الشريف في تعريف الدلالة نعم انه يستلزم وصفا
اعتباريا للاسم وهو كونه بحيث يختلف اخره الا انه ليس بمعنى
الاعراب العرفي واما ثالثا فلما عرفت من انه لا يلزم من كون اختلاف
الاخر معنى مصدريا ان يكون اختلاف الاخر معنى مصدريا حتى
يكون الاعراب مصدرا ويصح الاشتقاق منه قوله من البناء اي المبني
ماخوذ من البناء بالمعنى المصدري بعد نقله من البناء من معناه
الحقيقي الى صوغ الكلمة في قالب هيئة لا تتغير لمناسبة اشتماله
على ما هو الغرض من معناه الحقيقي اعني القرار وعدم التغير فلا يتاتى
قوله لانه شبه الخ حيث يدل على انه ماخوذ من البناء بمعنى الصوغ
المذكور قوله والمصحح الخ يعني ان الفاء موضوعة لكون مضمون ما
بعدها عقيب ما قبلها في الزمان لكنه يستعمل في كون المذكور

بعد ها مرتبا فى الذكر على ما قبلها ومن هنا الباب عطف تفصيل
المجمل على المجمل والمفسر على المبهم لان موضع ذكر التفصيل بعد
الاجمال والتفسير بعد الابهام ثم انه وقع فى النسخ التى ما بيا كون
ذكر ذلك المفسر ولا يظهر فائدة زيادة اسم الاشارة قوله الدا خلة
على قيد القسم الخ يعنى ان المعرب وكذا المبنى ليس قسما من الاسم لان
القسم يكون اخص من المقسم مطلقا ولا شئ من المعرب والمبنى
كذلك لشمول المعرب للفعل المضارع والمبنى لمبنى الاصل بل هما قيدان
لقسمى الاسم وهما الاسم المعرب والاسم المبنى ولذا حمل اللام على العهد
اذ لو جعل للجنس يلزم التعريف بالاخص اذ المعرب مطلقا شامل
للمضارع مع ان التعريف لا يصدق عليه لكونه معربا حال الرفع
بدون التركيب قوله وذلك الخ اى كونه للعهد والاشارة الى الاسم
المعرب ثابت لانه ذكر احوال الاسم فالمعرب الاسم المعرب وذكر اقسا
فالقسم الاسم المعرب قوله بقرينة المقام وهو كون المقام مقام
بيان احوال الاسم واقسامه قوله اذ لا عامل اه وان ركب مع غيره قوله
فذكر الاسم ح اى حين انتفاع النقض بقوله تركيبا يتحقق معه عامله
لتحقيق التعريف وتنبيه بتصريح ذكر الجنس قوله يشبه بعضها بعضا
فى كون كل منهما مبنى الاصل فلم يصدق عليه انه لم يشبه مبنى الاصل
قوله وفيه بحث الخ يعنى المنفى فى تعريف المعرب ليس مطلق المشابهة
المشابهة انما هى كلمة الا ولها مناسبة بوجه ما المبنى الاصل ولا
اقل فى كونه كلمة ولفظا بل المشابهة المؤثرة فى البناء وهذه المشابهة
~~منتفية عن مبنى الاصل ولا اقل فى كونه كلمة ولفظا بل المشابهة المؤثرة~~
~~فى البناء وهذه المشابهة مبنى الاصل~~ فيصدق عليه انه لم يشبه
مبنى الاصل قوله والا لزم الدور لانه حينئذ يكون بناء كل من اقسامه
لاجل بناء الاخر فيلزم توقف كل منهما فى البناء على الاخر قوله ومجموع
المضمومين هنا مركب فى نفسه والاول مركب مع غيره قوله كا

هلا

.40

يقال لاحد الخفين زوج هذا زوج للاخر والمجموع زوج فى نفسه قوله فالظاهر
الخ يعنى ان الظاهر بناء على المعنى المتبادر صدق التعريف على ما يكون
مركبا من كلمتين فصاعدا كبعلبك فقط وعدم صدقه على مثل زيد
مع ان الامر بالعكس فان الاول ليس بمعرب عند المص والثانى معرب
قوله لم يقل تركيبا مع عامله بل مع عامله فقط مع انه اقل تقديرا لئلا
يخرج عن تعريف المعرب الاسم المركب الذى عامله معنوى نحو زيد
فى زيد قائم فانه معرب مع انه غير مركب مع عامله اذ لا تركيب من اللفظ
والمعنى قوله ويبعد ان يراد الخ اذ اطلاق التركيب مع الشئ على مجرد مقارنته
فى التحقق بعيد قوله لا خصوصية الاول فان المناسبة المؤثرة
فى البناء اما بتضمن معنى مبنى الاصل نحو اين زيد او مشابهته اياه كالمبهمات
او وقوعه موقعه كنزال او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه
موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم او اضافته اليه نحو من عذاب
يومئذ ولا شك ان المشابهة من احد وجوهه قوله فلا يلزم فى التعريف
الخ نعم يلزم توقف معرفة حد المعرب على معرفة المناسبة المعتبرة
فى البناء ولا محذور فى ذلك لان الاعدام انما يتصور بملكاتها و
لاجل هذا قدم بعضهم المبنى على المعرب والمص اخره لكثرة مباحث
المعرب قوله كما يلزم فيه اى الجهالة فى التعريف قوله ولم يتبين اى
تلك القوة قوله ولم يفسر بما اصله البناء اى جعل الاضافة بيانية
ولم يجعلها بمعنى مبنى اصله بان يكون اضافة اسم المفعول الى مفعوله
او مبنى فى اصله او مبنى لاصله قوله لان الاصل جميع فى الاعراب كالاسم
لتوارد المعانى عليه قوله لان المتبادر من مبنى الاصل الخ بناء على ما تقرر
من ان اطلاق المشتق على ما اتصف بمبدأ الاشتقاق حقيقة وبما من
شانه ان يتصف به مجازا فالمتبادر من مبنى الاصل ان يكون البناء حاصلا
له بالفعل بحسب الاصالة لا ان يكون من شانه البناء سواء حصل
له او لا من حيث هى جملة لا من حيث وقوعها موقع المفرد فانها
قوله

بعد فى الاحتياج الى الضميمة

الا فعال البناء الا عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم قالوا المضارع اصل صح

بهذا الاعتبار معربة محلا فضلا عن ان يكون مبنى الاصل قوله اكتفى
فى تحقق المعرب الخ اقام المحشى بهذا العناية فوائد الاولى انه ليس
المراد من قوله اعتبر العلامة انه اعتبر الصلاحية المذكورة فى مفهوم
المعرب فانه عرف المعرب بما اختلف اخره باختلاف العوامل بل اعتبر
فى تحقق المعرب فى الاسم اى فى كونه معربا الثانية انه ليس المراد من
اعتبار مجرد الصلاحية المذكورة انه اعتبرها بشرط كونها مجردا كما يترا
من ظاهر العبارة فانه باطل للزوم ان لا يكون الاسماء حال اتصافها
بالاعراب معربة بل المراد انه اعتبرها من غير اعتبار امر اخر فيرجع الى انه
اكتفى بالصلاحية الثالثة ان الصلاحية بمعنى القابلية فيجوز
ان يجتمع مع الاستحقاق دون الاستعداد الذى لا يجامع حصول
الشئ بالفعل الرابعة ان الاستحقاق فى اللغة بمعنى سزاوار بودن
وهو معنى الصلاحية فيرجع الى انه اعتبر استحقاق الاعراب ومعناه فى
غير ظاهر ان الخفائه باقامة وجود اسباب الاعراب مقام الاستحقاق
فيرجع المعنى الى انه اعتبر الصلاحية لوجود الاسباب التى بها يستحق
الاعراب فاتضح المقصود غاية الاتضاح والمراد بكونه قابلا لوجود
جميع الاسباب قابليته لوجود جميع الاسباب على ان الاضافة للاستغراق
كما هو الاصل فى الجمع المضاف وهذه القابلية بان لا يكون مبنى
الاصل ولا مناسبا له لان مبنى الاصل لعدم كونه محلا للمعانى
المعتورة لا يقبل التركيب الذى يتحقق معه عامله والمناسب له
لكونه متصفا بالمناسبة لا يقبل عدم المناسبة سواء وجدت
اى جميع الاسباب بالفعل كزيد فى زيد قائم حيث تحقق التركيب
والعامل وعدم المناسبة او لم يوجد الجميع بالفعل بل بعضه كزيد
حين التعداد حيث انتفى فيه التركيب وتحقق العامل وان وجد
فيه عدم المناسبة قوله بل زاد مع القابلية وجود الاسباب
الخ فان قلت بعد اعتبار وجود اسباب الاعراب فى تحقق المعرب

ما الحاجة

41

ما الحاجة الى اعتبار القابلية اذ لا يمكن وجودها بدون القابلية قلت
فائدته التصريح بان مقابله منقسم بقسمين ما انتفى فيه القابلية
كهؤلاء وما انتفى فيه الاسباب مع وجود القابلية كالاسماء المعدودة
واخراج كل منهما عن المعرب قصدا قوله كانهم وقعوا فى ذلك اى فى ذلك
التعريف لامرين احدهما لفظ المعرب فان المعرب يستلزم الاعراب
والاعراب ما يختلف الاخر والثانى ان افراد المعرب يوجد فى اكثر
منها الاعراب فان الاسماء المعدودة وما اعرابه مقدر قليلة و
توهموا ان الحقيقة الاصطلاحية ذلك واقاموا العارض مقام
الحقيقة ولم يعرفوا ان الاعراب بالفعل من عوارضه المفارقة بدليل
صحة قولهم لم تعرب الكلمة وهى معربة فيمن قال ضرب خالد
جعفر باسكانهما وبالعكس فى هؤلاء قوله على اختلاف فيه فان
من قال العلم عبارة عن العلم بالمسائل المدللة جعل العلم بالمسائل
المجردة حكاية لمسائل العلم ومن قال انه عبارة عن العلم بالمسائل جعله
علما قوله اشار به الى ان ليس اه لانه تعريف بالخارج المحمول ولا يتوقف
معرفة مفهوم اختلاف الاخر على معرفة مفهوم المعرب حتى يلزم
الدور وتوقف معرفة تحقق الاختلاف فى افراده على معرفة انها
معربة بالنظر الى غير المتتبع لا يقدح فى التعريف وبهذا ظهر فساد
ما قيل فى تقرير وجه العدول انه لو جعل ذلك حدا لزم الدور لان
معرفة اختلاف الاخر يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب
به لزم الدور وما اجيب به عنه من ان الا نم معرفة الاختلاف يتوقف
على معرفة المعرب اذ يجوز ان يعلم ذلك من استعمالات العرب قبل
ان يعلم المعرب وفساد ما قيل ان معرفة الاختلاف وان لم يتوقف
على معرفة المعرب بالنظر الى المتتبع لكنه موقوفة عليها بالنظر
الى غير المتتبع للعرب لا يمكن ان يعرف اختلاف الاواخر بالتتبع لان
العارف بالتتبع لا يتعلم المعرب بهذا التعريف لانه يكون عبثا

وهم الذى دون الغير له فالدور لازم وكذا فساد ما قيل ان المتعلم للمعرب

فتعين ان يكون معرفة اختلاف الاواخر بالتعلم فى هذا الفن وتعلمه فى
هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم توقف
معرفة المعرب على معرفة المعرب فيلزم تقدم الشئ على نفسه اما اولا
فلانا لا نسلم لزوم العبث لجواز ان يكون مقصود المتعلم من معرفة
المعرب بهذا التعريف ان يجعلها واسطة لاحكام اخر سوى الاختلاف
واما ثانيا فلانه ان اراد بقوله وتعلمه فى هذا الفن يتوقف على معرفة
المعرب ان معرفة مفهوم الاختلاف موقوفة على معرفة معرب او
معرفة ان هذا معرب على ان هذا معرب فذلك الفساد وان اراد انها موقوفة
عليها باعتبار انها مقصودة من تعريف المعرب فى هذا الفن فهذا
بعينه ما ذكره المحشى رحمه الله قوله بل الفساد فى المقصود من التعريف
اى فى حصول المقصود من التعريف وخلاصة بيانه ان المقصود من
تعريفات موضوعات بوجه ليتعدى به احكامها الى جزئياتها بمعرفة
صدق تلك المفهومات على تلك الجزئيات مثلا المقصود من تعريف
الفاعل ان يعلم الفاعل بمفهوم يصلح ان يصير وسطا يتعدى به احكامه
الى جزئياته بان يصدق تعريفه عليه بان يقال هذا فاعل وكل فاعل
مرفوع فهذا مرفوع واختلاف الاخر من جملة احكام المعرب المطلوبة فى
النحو فلا بد من معرفة المعرب بوجه اخر يصير وسطا لتعدية ذلك
الحكم الى جزئياته فلا يصح تعريف المعرب للزوم تقدم الشئ على نفسه
وبما ذكرنا لك ظهر ان الفساد لازم من التعريف فى ترتب المقصود
منه عليه وليس مقصودا بالنسبة الى غير المتتبع على ما وهم من قوله
ان الغرض تدوين علم النحو الخ قوله فلا يلزم ان يكون الصغرى عين النتيجة
لا يقال ويلزم انه لا يكون الحكم فى الكبرى مفيدا لكون مفهوم الاوسط
عين نفس مفهوم الاكبر لانا نقول يكفى لافادة الحكم الفرق بالاجمال
والتفصيل كما فى حمل الحد على المحدود بخلاف التوقف كما سيجئ
قوله والنتيجة متاخرة عنها ابتداء او بواسطة ولا شك ان الموقوف

مسائل العلم ان تعلم تلك الموضوعات

على الموقوف على الشئ موقوف على ذلك الشئ فان قلنا انه توقف اخر
مسبب عن توقف الواسطة ابتداء ولما توقف عليه بتوسطها
كانا لتاخر المذكور بواسطة الدليل قوله فيلزم تقدم الشئ على نفسه
لا فى ضمن الدور على تقدير تاخر النتيجة عن الصغرى ابتداء وفى ضمن
الدور على تقدير تاخرها بواسطة الدليل قوله وقد اشار الى قوله اخر
تطبيق لعبارة الشرح على ما ذكر من البيان قوله اى معرفتان هذا و
ذاك معرب الخ اشارة الى دفع ما يرد على عبارة الشارح رحمه الله من انه
ان اراد ما صدق عليه المعرب لا يتم التقريب لان الكلام فى مفهوم
المعرب وحاصل الدفع اختيار الشق الثانى لكن قيد الحيثية ملحوظ
فالمعنى المقصود من معرفة ما صدق عليه المعرب من حيث انه معرب
اى من ان هذا وذاك معرب قوله فان التصديق الخ بيان لكون
المعرفة المتقدمة اعنى التصديق بانه معرب مسببة عن معرفة مفهوم
الاختلاف قوله فلا يلزم تقدم الشئ على نفسه لان المتقدم معرفة
مفهوم الاختلاف بطريق الاجمال فى ضمن لفظ المعرب والمتاخر معرفة
بطريق التفصيل فى ضمن ما اختلف اخره به قوله لانا نقول لا مدخل
اه حاصله ان الفرق الاعتبارى بين الموقوف عليه والموقوف انما
ينفع فى دفع لزوم تقدم الشئ على نفسه اذا كان للاعتبارين مدخل
فى التوقف فانه حينئذ لا يكون الموقوف والموقوف عليه فى الحقيقة
ذينك الاعتبارين اما اذا لم يكن لهما مدخل فى التوقف فالموقوف
والموقوف عليه شئ واحد لا تغاير فيه يؤثر فى التوقف فالامر
ههنا كذلك اذ الحكم بنفس مفهوم الاختلاف على هذا او ذاك
الذى هو النتيجة متوقف على تصور مفهوم المعرب الذى هو
محمول فى الصغرى قوله وهى اى نفس مفهوم الاختلاف واحد
فى صورتى الاجمال والتفصيل اى فى الصغرى والنتيجة وليس ملاحظته
تفصيلا متوقفا على ملاحظته اجمالا حتى ينفع فى عدم لزوم تقدم

الشيء على نفسه ولقد بالغ المحشي رحمه الله في تحقيق هذا المقام
بما لا مزيد عليه والعجب ممن نظر في كلامه ولم يتعمق فيه شنع عليه
مجيبا بفضله قوله تبدل ذاتا الدال اي الدال على الفاعلية والمفعولية
والاضافة بالضرورة واذا تبدل ذات الدال تبدل دلالته ايضا
قوله تبدل دلالته المقصود الخ اي دلالته على الفاعلية والمفعولية
والاضافة مع بقاء ذات الدال مثلا الفتحة في رايت احمد ومررت
باحمد باق على حاله وفي الاول دالة على المفعولية وفي الثاني على
الاضافة قوله لان الحركة لا تقوم بالحرف لكونها متاخرة عنه
في التلفظ ولذا يتلفظ بالحرف حالة الوقف من غير الحركة قوله
مما يقوم به الحرف وهو المتكلم في تفاهم الحرف والهواء المتموج في
الخارج في التحقيق قوله لكنها تابعة اي لا يمكن التلفظ بالحركة
الا بعد تلفظ الحرف كما ان الصفة تابعة للموصوف في التحقيق
قوله ان قيل ان فاعلا الخ اذا كان اسما مذكرا كان او مؤنثا يجمع على
فواعل نحو كواهل وكواثب فاذا كان صفة فلا يجمع على فواعل وقد
شذ نحو فوارس وهوالك ولمؤنثه سواء كان بالتاء او بدونه مثالان
فواعل وفعل نحو ضوارب وخواص ونوم وحيض ومن ههنا قيل
في الجواب بجواز ان يكون عوامل جمع عاملة كما في قوله عليه السلام
ليس في العوامل والحوامل صدقة لان العامل قلما يكون غير كلمة
لكن عدم مجيء عاملة في كلام النحاة يرفع هذا الاحتمال قوله صار
اسما اي صار في عرف النحاة اسما لما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب
قوله به خرج الحرف قيل انه خرج بقوله اخر اي اخر المعرب لان من في استفهامية
مبنية والجواب ان المراد من المضمر المعرب لا بخصوصه بل باعتبار
نوعه كما في قوله والاسناد اليه على ما مر لا يقال تقييد العوامل
بالدخول يخرج عامل المبتدا والخبر لان الدخول اما اللحوق بالاخر
او الاول وذلك لا يتصور في الامور المعنوية لانا نقول ذلك التقييد

بالنظر

بالنظر الى المعنوي بطريق التغليب لان الاختلاف لا يتحقق
بالعامل المعنوي وحده قوله اختلاف من ومنا الخ في الرضي اذا
استفهمت بمن عن ذكر منكور عاقل ووقفت عليه جاز لك
حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية علامة تثنيته وجمعه في لفظه
من فعلى هذا كان الاولى ان يقول رجل بدل زيدا الا انه لما كان غرضه
مجرد مثال لاختلاف العوامل الداخلة على المستفهم منه ولم يكن
في صدد بيان ضابطة اختلاف من باختلاف المستفهم عنه
اكتفى على المثال الفرضي قوله كما ينبئ عنه العنوان اي التعبير عنهم
بلفظ العوامل فانه وان صار اسما لكن فيه لمح الوصفية الا
فهو باعتبارها منبئ عن الحيثية كانه قيل باختلاف العوامل من حيث
انها عوامل قوله اي صورة اخرى في الرضي اذا قصدنا ان نرد التمييز
والمنتصب عنه الى مركزهما الاصلي جعلنا المنتصب عنه ان
كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول في
كفى زيد رجلا كفى رجل زيد وفي طاب زيد ابا طاب ابو زيد هذا
زيد وان كان التمييز متعلقا للمنتصب عنه اما وصفا له او غير
وصف اضفنا التمييز الى المنتصب عنه فنقول في طاب زيد
علما او دارا او طاب علم زيد ودار زيد فعلى هذا لما عبر الشارح
رحمه الله عن التمييز المزال بالاضافة وجب ان يكون للفظ
المخالف متعلقا للاخر المعرب اما وصفا او غير وصف وليس الامر
كذلك ففسر المحشي رحمه الله اللفظ بالصورة بالتجريد عن
بعض المعنى فان اللفظ عبارة عن مجموع المادة والصورة ليكون
متعلق الاخر المعرب وصفا له وانما لم يحمل اللفظ مصدرا بمعنى
التلفظ مع عدم الاحتياج الى التجريد لان التلفظ ليس من صفات
المعرب حتى يجعل اختلافه حكما من احكامه ولانه لا يتصف بالاختلاف
في نفسه بل باعتبار الملفوظ قوله اي يختلف اخره بحسب

التقدير اشارة الى ان التقدير مصدر وليس بمعنى المقدر على ما وهم اذ لا
مقدر في نحو حبلى مع كون اعرابه تقديريا **قوله** كما في مسلمي حالة
الرفع فانه قدر ان الياء بدل على الواو **قوله** كما في عصى وقاضي فانه
قدر ان اصلهما عصو وقاضي مع الحرف والحركة **قوله** كما في حبلى
وغلامي فانه قدر تلبسهما بالحركة من غير تقدير الحرف اما في غلامي
فظ واما في حبلى فلكون الالف المقصورة زائدة غير منقلبة
عن الواو والياء **قوله** فان الخ يريد ان فرض اعراب اخرهما غير
ممتنع لعدم المانع منه انما الممتنع المفروض وهو وجود الاعراب
فيهما في التلفظ لاشتغال محل الاعراب بالحركة في غلامي وبالسكون
اللازم في حبلى بخلاف هؤلاء في جاءني هؤلاء فان فرض اعراب
اخره ممتنع كالمفروض لوجود المانع وهو مشابهته بمبني الاصل
وان كان واقعا في محل المعرب وبهذا تبين الفرق بين الاعراب التقديري
في نحو حبلى والاعراب المحلي في نحو هؤلاء فتدبر **قوله** لان الاختلاف
الخ يعني يحتاج في جعل قوله لفظا او تقديرا منصوبا على المصدر
بحذف الموصوف الى ارتكاب التجوز في كون الاختلاف ملفوظا
لان الاختلاف امر معنوي ليس من مقولة الحرف والصوت حتى
يكون ملفوظا حقيقة بخلاف القول بكونه منصوبا على حذف
المضاف اما التجوز في قوله لفظا فمشترك بينهما بجعله مجازا
عن الصورة في الوجه الاول وبمعنى الملفوظ على الوجه الثاني
قوله لو جعلت الخ متعلق بقوله مجازا اختلفوا في ان الحركة لفظ
اولا فمن فسر اللفظ بما يتلفظ به جعله لفظا بل كلمة ومن فسره
بصوت يعتمد على المخارج من حرف فصاعدا قال انها ليست ملفوظة
لانها ابعاض من حروف المد وكونها مسموعة لا يستلزم كونها
ملفوظة لانها كالوقف والامالة والغنة **قوله** لان العامل الخ
فيكون التفصيل قاصرا مع عدم احتياج بيان الحكم اليه هذا على

تقدير

وهو الحركة لفظا اولا

44

تقدير ان يكون المقدر بمعنى المحذوف كما هو الشايع في استعماله
في مقابلة الملفوظ اما لو كان بمعنى المفروض سواء كان محذوفا
او لا فيشمل المعنوي ايضا لكنه خلاف الظاهر **قوله** لان اللفظ
اى الظاهر بناء على ان الاصل في اللام ان يكون للعهد **قوله** انه اى قوله
الاتي الخ قوله الى ما يشير وانما لم يقل اشارة الى لفظا او تقديرا لان
قوله الاتي بيان الاقسام الاعراب فهو عبارة عن قوله تقديرا لاعراب
والاعراب اللفظي وقوله لفظا او تقديرا ههنا بمعنى الصورة
والفرض لكنه يشير الى تنوع الاعراب فيكون قوله الاتي اشارة
الى ما فهم من قوله لفظا او تقديرا ههنا ولا يكون اشارة الى
نفسه **قوله** ورايت حبلى ومررت بحبلى اشارة الى ان بيان الشارح
قاصر حيث لم يورد المثال للاختلاف التقديري حكما مع انه
لخفائه احق بالبيان **قوله** اى مدلول هاتين الصورتين اشارة
الى دفع ما يتراءى من انه لا يصح جعل قوله مثنى او مجموعا حالا من قولنا
رايت مسلمين لانه ان قرئ بصيغة التثنية لا يكون مجموعا وان
قرئ بصيغة الجمع لا يكون تثنية وحاصله ان المراد مدلول هاتين
الصورتين المكتوبتين فيراى هذان النقشان لينتقل الى الذهن
مدلولهما ولا يقرآن وهذا الطريق شايع في كتب اللغة في بيان
وجوه الحركات يقال مثلا الزعم مثلثة الفاء اى مدلول هذه
الصورة مثلثة الفاء واما ما قيل من ان قوله قولنا معطوف
على قولنا فهو تقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت مسلمين
ومررت بمسلمين فقوله مثنى او مجموعا متعلق بالمثل لا بهذا القول
ففي كونه تكلفا محتاجا الى اعتبار الحال عن المحذوف لان مسلمين
وبمسلمين ان قرئ مثنى كان المراد من المثل على ما هو المشهور
الشايع سائر الفاظ المثنى وان قرئ جمعا كان المراد فيه سائر
الالفاظ الجمع فلا يكون شاملا لهما وحمل المثل على ما هو

رد بدفع المحذور

المشهور الشايع سائر الفاظ المثنى وان قرى جمعا كان المراد فيه سائر الفاظ
الجمع فلا يكون شاملا لهما وحمل المثل على ماهو مماثل لهما فى الاعراب بالحرفين
سواء قرى بصيغة التثنية او الجمع خلاف الظاهر المتبادر حقيق بان يتعجب
منه العجب قوله اى علامة هى النصب اى الاضافة بيانية لا لامية
فان فتحه غير المنصرف نصب وجر لا علامة لهما قوله ان قلت التركيب مع
العامل اه لما كان السائل بقوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف تافيا
لشمول الحكم المذكور بجميع افراد المعرب مستدلا عليه بصورة التركيب
مع العامل ابتداء كفى للمجيب ان يمنع عدم شمول الحكم المذكور للمادة المذكورة
مستندا بالجواز فلذا قال فيجوز ان يكون التركيب اه قوله الا اذا كان
العامل لفظيا اذ لا يمكن التركيب بين اللفظ والعامل المعنوى قوله
بالتركيب الذى يتحقق معه الخ اى بجنس التركيب فلا يرد انه كيف
يمكن تحقق عاملين معنويين فى تركيب واحد قوله عاملان معنويان
يخالفان فى العمل العامل اللفظى قوله فيتحقق الاختلاف فى اخر
المعرب اى المعرب الذى جعل مادة النقض قوله اجيب الخ اثبات
للنقض بالصورة المذكورة بانه وان تحقق ههنا اختلاف اخر المعرب
واختلاف العوامل حيث توارد عليه عاملان معنويان وعامل لفظى
لكن لم يتحقق اختلاف العوامل فى العمل وهو المراد ههنا قوله لان
عمل العامل المعنوى الخ لان العامل المعنوى منحصر فى عامل المبتدأ
وفى عامل المضارع حال التجرد عن الناصب والجازم وعمل كل منهما
الرفع فان قلت قد ذكر فى الباب العامل المعنوى معنى الفعل المأخوذ
من غيره وهو قد يعمل النصب ايضا كما فى هذا بعلى شيخا فكيف صح
قوله حصر عمل العامل المعنوى فى الرفع قلت هذا اصطلاح مختص
بصاحب اللباب والقول المشهور وما عليه الجمهور ان عامل المعنوى
عامل المبتدأ والفعل المضارع فحسب ولو سلم فالمراد عمل العامل المعنوى
الذى لا يمكن التركيب معه ليكون التركيب فيما فرض مع العامل

ابتداء

45

ابتداء ومعنى الفعل المستنبط من الجامد مما يمكن التركيب معه بالتركيب
بما يستنبط منه قوله لا يلزم ان يكون لازما له اى يمتنع مفارقته عنه
فليكن الاختلاف المذكور كذلك يفارق المعرب حين التركيب مع
العامل ابتداء ويعرضه بعد التركيب ثانيا وثالثا قوله ان قلت يجوز
ان يقيد الخ اى يمكن ان يوجه الحكم المذكور بحيث يكون لازما للمعرب
بان يقيد الاختلاف المدلول عليه بقوله ان يختلف اخره باحد الازمنة
ولا شك انه لازم للمعرب حال الابتداء والتركيب اذ يصدق عليه انه
يختلف اخره فى وقت ما اعنى وقت التركيب ثانيا وثالثا قوله
وان لم يمكن الخ والسر فيه ان لزوم الاختلاف المطلق يقتضى عدم
انفكاكه عنه فى شئ من الازمنة وهو مفارق عنه فى زمان
التركيب ابتداء بخلاف الاختلاف المقيد باحد الازمنة فانه
يقتضى عدم انفكاكه عنه فى جميع الازمنة وهذا كالتنفس المطلق
فانه غير لازم للانسان بخلاف التنفس فى وقت ما قوله فيه صرف
الكلام عن الظاهر الخ اى فى هذا التوجيه صرف للكلام اعنى قوله ان
يختلف عن الظاهر وهو الاطلاق بلا ضرورة اذ لا داعى الى جعل الحكم
لازما لا يقال المتبادر من القضية الخالية عن الجهات اطلاق
النسبة وكونها ثابتة فى وقت ما على ما قالوا فى بيان وجه تسمية
المطلقة العامة وسيجئ فى كلام المحشى ايضا لانا نقول ذلك الاطلاق
بمعنى فعلية النسبة المقابل للامكان الشامل للدوام والمقصود
ههنا التقييد باحد الازمنة المقابل للدوام ولذا اختار المحشى
رحمه الله لفظ احد الازمنة دون وقت ما فمن بدله به بذلك
روما للاختصار ذهل عن هذه الفائدة قوله مع انه بعد الخ اى
مع ان الحكم المذكور بعد التقييد بالظرف ايضا غير لازم لان
اللزوم معناه امتناع الانفكاك والاختلاف فى احد الازمنة
مما يجوز انفكاكه عن المعرب لجواز تحقق معرب لم يتحقق معه

والوقوع فى احد الازمنة

ثم لا يكون مختلف الا باختلاف العوامل في شيء من الازمنة

الاعامل واحدا واثنان ولم يتحقق عوامل في شيء من الازمنة ثم ما قيل
ان الاحتمال الصرف لا يكفي لنقض الاحكام الادبية بعيد عن المقصود
بمراحل لما عرفت من ان الاحتمال ينافي اللزوم قوله نعم قابلية الاختلاف
الخ تقرير لما تقدم وبيان لمنشا اشتباه السائل وهو انه لم يفرق بين
قابلية الاختلاف اللازم للمعرب والاختلاف في احد الازمنة
الذي هو مفارق قوله ولما كان الخ يعني لما كان المتبادر من قوله ان
يختلف ان يكون الاختلاف واقعا في وقت ما وحمله على الامكان
صرف عن الظاهر المتبادر لم يتعرض الشارح رحمه لهذا التوجيه وما قيل عصام
ان المقصود بيان الحكم الكلي لينتفع به المتعلم وحين الحمل على فعلية لا يبقى
الحكم كليا ففيه ان الحمل على فعلية النسبة انما يخل بلزوم الحكم المذكور
للمعرب دون كليته نعم لو تحقق معرب لم يتحقق معه عوامل في شيء من
الازمنة لاخل بكليته الحكم ودونه خرط القتاد قوله قيل الخ اي قيل
في توجيه الحكم المذكور بحيث يصير لازما ان المراد بالاختلاف المدلول
عليه بقوله ان يختلف معنى يشمل الاختلاف الذي حصل بعد الحال
البنائي كما في الاسماء المعدودة المركبة مع العامل ابتداء والاختلاف الذي
حصل بعد الحال الاعرابي كما في المعربات المركبة مع العوامل ثانيا وثالثا
والمراد بالاختلاف المذكور ثانيا بقوله باختلاف العوامل معنى الوجود
بالتجريد عن بعض المعنى لان الاختلاف هو الوجود مع التغيير لسابق
وعبر عن الوجود بالاختلاف للمشاكلة قوله والمراد بالعوامل الجنس
فيكون المعنى ان يتبدل اخره بان يزول حالة البنائي وهو الوقف و
يزول حالة الاعراب لوجود جنس العامل وحينئذ يكون الحكم لازما
للمعرب بلا شبهة فان اللام الداخلة على الجمع للعهد فان لم يكن معهود
فللاستغراق فان تعذر الاستغراق نحو لا اتزوج النساء فهو مجاز
عن الجنس قوله ولا يخفى بعد ذلك كله اما الاول فلان المتبادر من
قوله ان يختلف اخره اي اخر المعرب اتصافه به بعد صيرورته

معربا

46

معربا واما الثاني فظاهر واما الثالث فلان نسبة الاختلاف
الى العوامل ينادي على ارادة الجمعية فكيف يحكم ببطلانه ولا يخفى ٧ قوله
الخ يعني ان الظاهر ان يكون الخاصة الشاملة هيهنا محمولة على المعنى
العرفي اي ما يكون شاملا لجميع الافراد وحينئذ يرد ان الحكم بعدم
كونه من خواصه الشاملة انما يصح لو لم يتحقق في الصورة المفروضة
وهو ما اذا تركب الاسماء المعدودة مع عامله ابتداء عوامل في شيء
من الازمنة فانه لو تحقق فيها عوامل في الازمنة المتعددة كانت
تلك الاسماء متصفة بالاختلاف وان لم يكن متصفة به في وقت
ابتداء التركيب قوله لكنها ليست شاملة الخ استدراك لدفع توهم
ناش من قوله شاملة لكل معرب واشارة الى توجيه عبارة الشارح
رحمه بان يراد بالشامل وقت قوله كان القرينة الخ لما كان ذكر العام الشاملة لكل معرب
وارادة الخاص مجازا لا بد له من قرينة اما حالية او مقالية بان
النون فيهما الخ حيث يدل كل منهما على تمامية الكلمة ويسقط عند
الاضافة قوله ولعلهم الخ اي ليس مرادهم تشبيهه بالتنوين
في جميع الاحكام فانه باطل لان التنوين كلمة برأسها بخلاف النون فانه
جزء لها بل مرادهم ان حيثية المشابهة بالتنوين لما وجدت في النون حين
خلوها عن اللام جاز ان يجعل الحرف السابق على النون وهو الواو والياء
في حكم الاخر بالنظر الى مشابهته النون بالتنوين الذي كلمة برأسها
جعل النون في حكم كلمة برأسها من هذه الحيثية وان كان جزء لهما
بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع قوله لامتناع اجتماع اللام الخ
يعني لو كان النون حين كونهما معرفين باللام بمنزلة التنوين لزم اجتماع
اللام والتنوين وهو ممتنع قوله اي بتحوله الخ فسر الاختلاف
بالتحول لان الاختلاف لا يكون ناشئا الا من متعدد فيلزم ان لا
يكون حركة زيد في ابتداء التركيب اعرابا ولو اعتبر بالنسبة الى
السكون السابق كان زيد في حال عدم التركيب ايضا معربا لان

صحب الاعراب

نسبة الاختلاف الى الطرفين على السواء فاذا كان الاسم فى احد طرفيه
معربا لزم ان يكون فى الطرف الاخر كذلك دفعا للتحكم بخلاف التحول
فانه ناش من الحركة الثانية او الحرف الثانى وان كان تقدم حركة
او حرف شرط له لان التحول ان يتصف له بشئ لم يكن له قبل فتدبر
قوله وكذا وصف كونه معربا فان عدم المشابهة والتركيب ايضا سبب
للاختلاف قوله لكنه يشكل الخ الوجه الاول اعنى تخصيص كلمة ما اختاره
الفاضل الهندى والوجه الثانى اعنى الحمل على السببية القريبة نقله
بقيل اشارة الى ضعفه فما فى الشرح نقل لكلام الغير وما فى الحاشية
مختاره فلا يرد ان الحاشية مخالف الشرح وما قيل فى جواب هذا الاشكال
بان المراد من الحرف حرف علة ساكنة او حرف من المبانى بقرينة ذكره
مع الحركة فلا يخفى ركاكته لان تخصيص الحرف بما ذكر تخصيص ومجاز بعد تخصيصه
فى مجاز يحترز عنه فى المحاورات فكيف ترتكب فى التعريفات ولو جاز
مثل هذه التخصيصات لانسد باب نقض التعريفات جمعا ومنعا
على انه يخرج من التعريف حروف الاعراب لانه من حروف المعانى ولذا
جعلها بعضهم كلمة قوله والاولى الخ انما قال والاولى ولم يقل والصواب
الخ اما تادبا كما هو طريق الشارح قدس سره من هضم النفس وعدم
الاعجاب واما للمناقشات التى ذكرها المحشى فى الحاشية الاتية او
لانها لا يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة السببية القريبة المفهومة
ولا يرتكب مزيد تكلف قوله ولك ان يجعل الباء للالة الخ اى للالة
التى دخولها فى الالة اكثر منه فى الوجد كذا فى الرضى قوله فلان الالة
الشئ الخ يعنى ان المقتضى سبب بعيد لتوسط الاعراب بينه وبين
الاختلاف والالة لا يكون الا سببا قريبا فلا يكون المقتضى الة
قوله حتى يخرجا اى العامل والمقتضى قوله لكن المص رحمه الله الخ اعتذر
من عدم جعله من تمام الحد بانه مخالف لمرضى المص قوله فانها سبب
قريب له اذ السبب القريب ما لا يتوسط بينه وبين المسبب سبب

والسبب القريب

نخ

47

اخر وهو السبب التام كذلك قوله قلنا ليس الخ اى لا نسلم الانتقاض
المذكور لان العلة التامة ليس لها المركبة من سببيته سبب
قريب وبعيد والسببية المركبة من القريبة والبعيدة ليست
سببية قريبة اذ لو كانت قريبة كان سببية اجزائها باسرها
سببية بعيدة فلم يكن مركبة من القريبة والبعيدة وليست بعيدة
ايضا لعدم تخلل سبب اخر بين العلة التامة والمعلول فهى كالمركب
من الداخل والخارج ليس بداخل ولا خارج وهذا الجواب مبنى على
تسليم ان لها سببية سوى سببية الاجزاء والا فيمكن ان يقال
ان العلة التامة ليست لها سببية اصلا بناء على ما قاله من
ان العلة التامة بمعنى مجموع ما يتوقف عليه وليس لها تقدم
على المعلول والا لزم تقدم الشئ على نفسه فيما اذا كان العلة التامة
مشتملة على المادة والصورة لتقدم مجموع المادة والصورة الذى هو
نفس المعلول على العلة التامة المتقدمة على المعلول حينئذ ولذا
قالوا فى تعريفها مجموع ما يتوقف عليه المعلول لا المجموع الذى يتوقف
عليه المعلول ووصفها بالعلية والسببية وصف لها بحال
متعلقها كما فى زيد العالم ابوه قوله متركبة من قريب او بعيد وفى
بعض النسخ المتركبة من القريبة والبعيدة فعلى الاولى حال من
سببيته وعلى الثانى صفة لها وهو ظاهر قوله نعم لو ثبت تقرر
لما سبق فاورد كلمة لو اشارة الى انتفائه واما المتكلم فالظاهر انه
يتوسط الاعراب بينه وبين الاختلاف لكونه آلة فى وصول
اثر المتكلم الى المعرب قوله لا يقال لو كان الخ ابطال لان يراد بالباء
السببية القريبة باستلزامه عدم جامعية تعريف الاعراب
بناء على ان السبب القريب يستلزم المسبب فلو كان الاعراب سببا
قريبا للاختلاف لزم عدم تحقق الاعراب فى المركب ابتداء لعدم
تحقق الاختلاف فيه قوله لانا نقول الخ حاصل الجواب منع استلزام

تسببية الاسببية اجزائها

مطلب
العلة التامة ليست بسبب قريب
ولا بعيد

تعريف العلة التامة

بلغ

السبب القريب للمسبب لان السبب القريب عبارة عما يكون علاقة
العلية بينه وبين ذلك الشئ لا بينه وبين سببيته اى لا يتخلل
بينهما واسطة و هذا المعنى لا يقتضى استلزامه للمسبب لجواز كونه
مع عدم تخلل الواسطة غير موجب لحصول المسبب قوله لا يقال
فالعبارة الصحيحة الخ اورد الفاء بان منشاء هذا السؤال ما تقدم
من جواز عدم استلزام السبب القريب للمسبب فيجوز ان لا يتحقق
الاختلاف مع وجود الاعراب كما فى المركب ابتداء يعنى فعلى هذا العبارة
الصحيحة ان يقال ما يختلف ليشعر بتاخر الاختلاف عن الاعراب
وجواز تخلفه عنه لا ما اختلف الدالة على تحقق الاختلاف
بسببه **قوله** ان قيل يمكن ان يجاب ايضا الخ اى عن السؤال المذكور بقوله
لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الخ بمنع الملازمة
لان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة او الحرف حتى يقتضى
سابقية احدهما فلا يتحقق فى المركب ابتداء بل اعم منه قوله او من التحول
الخ بيان لجميع اقسام الاختلاف استطرادا اذ لا دخل له فى الجواب
قوله كلام الاسماء الستة فانه قبل التركيب مع العامل كان حروفها
غير دالة على معنى وبعد التركيب صار دالا على الفاعلية والمفعولية
والاضافة **قوله** ومن علامة الى علامة كياءى التثنية والجمع
فان الياء فيهما حال النصب علامة للمفعولية وحالة الجر علامة
الاضافة فيهما كضمتين فى فلك مفردا وجمعا ولا يمكن ذلك فى
الالف والواو بان يقال ان الالف فى التثنية قبل الاعراب مغايرة
لها بعده وكذا الواو لادائه الى تقدير حذف علامة التثنية
والجمع والعلامة لا تحذف كذا فى الرضى **قوله** غير مرضى عند المص
رحمه الله لا سيما فيما نقله المحشى عن المص رحمه الله فى وجه
اختيار هذا التعريف قوله لان المتبادر من نسبة الفعل الى
المشتق وما فى حكمه ان يكون اتصافه بمبدا الاشتقاق

قوله فان المتبادر الخ
صح

سابقا

ابدا نا صح

48

سابقا على حصول هذا الفعل فيقتضى رجع ضمير قوله اخره الى المعرب
ان يكون حصول الاختلاف فيه بعد صيرورته معربا فلا بد فى هذا
الجواب من ارتكاب تجوز كما فى قولهم ارضعت هذه المراة هذا
الشاب **قوله** وان تحول اخره من الاعراب الى الكسرة اعلم ان نحو غلامى
اى الاسم المضاف الى ياء المتكلم فيه تحول من السكون الى الكسرة قبل التركيب
بهذا الاعتبار لا كلام فيه لانه تحول اخر المبنى وبعد التركيب مع العامل
فيه تحول من السكون الى الاعراب التقديرى وهو بهذا الاعتبار داخل
فى المعرب وكل حركاته التقديرية فى الاعراب لانه ما اختلف اخره به من حيث
انه معرب تقديرا وتحول من الاعراب اللفظى الى الكسرة لانه لما لم يشابه
مبنى الاصل كان حقه ان يعرب لفظا الا انه لاشتغال محله بالكسرة
تحول اعرابه الذى استحقه بسبب التركيب الى الكسرة بعد التركيب بان ابقى الكسرة
كما كان قبل التركيب ولم يعرب لفظه واعتبر الاعراب تقديريا وهذا هو
المقصود فان كسرة غلامى بعد التركيب بالعامل ما نه تحول اخر المعرب من الاعراب
اللفظى الذى استحقه بالتركيب لكن لا من حيث انه معرب بل من حيث انه
ما قبل الياء ولذا كان هذه الكسرة قبل التركيب موجودا وفى تفسيرنا التحول
بقولنا بان بقى الخ اشارة الى دفع ما قيل من ان الكسرة كانت موجودة قبل
التركيب فلا معنى لتحول الاعراب اليها وقد تحير الناظرون فى هذا المقام
ولم يحوموا حول المرام قيل لو قال الش رحمه الله نحو حركة غلامى لكان ارجح
لشموله ما قبل ياء المتكلم فى نحو مسلمى فى جاءنى مسلمى **قوله** وكذا جر الجوارى
اى جر حصل بسبب الجوار كجر ارجلكم بسبب رؤسكم فانه تحول من النصب
الذى استحقه بسبب اغسلوا لكونه معطوفا على وجوهكم الى الجر فاختلف
به اخر المعرب لكن لا من حيث انه جار رؤسكم وليس هذا الجر من الاعراب على
ما وهم والا لزم تحقق الاعراب بدون العامل والمقتضى وكذا اورده الشيخ
السيوطى فى الغنية فى الخاتمة وقال اثبت الجمهور من البصريين والكوفيين
الجر بالمجاورة فى النعت نحو جحر ضب خرب وفى التوكيد كقوله يا صاح

قبل التركيب

بعد التركيب
صح

انه معرب بل من حيث صح

جر الجوار

بجر كلهم

بلغ ذوى الزوجات كلهم على المجاورة وزاد قوم وقوعه في عطف النسق
وخرجوا عليه قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم قال ابو حيان وذلك
ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم وزاد ابن هشام وقوعه في عطف البيان
اما البدل فقال ابو حيان لا يحفظ من كلامهم ولم يخرج عليه احد شيئا
قوله واما حركات ما قبل هذه الادوات الخ هنا خلاصة ما ذكره الشيخ الرضي
بقوله ولا يعترض على الحد بكسر الاخر لاجل ياء الاضافة وياء النسبة انتهى
وفتحه لاجل تاء التانيث بان يقال الاعراب الذى كان على الاخر لاجل
ياء الاضافة من غير انتقال الى شئ اخر وانتفى لاجل ياء النسبة
وتاء التانيث وانتقل الى الياء والتاء بتركبهما مع الاسم وهذا تغير
في الاخر فكذا الالف المثنى وياء وواو الجمع وبائه وذلك لانه
قال الاعراب ما اختلف اخر المعرب والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع
عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمونث
بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد الحاق الاحرف المذكورة لها لانك
اخبرت مثلا في قولك جاءني مسلمات عن المثنى ولم تخبر عن مفرد
ثم تثنية وكذا البواقي فقبل الحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا بعد
التركيب فلم يختلف اخر المعرب بهذه الاحرف قوله وان ابيت
عن ذلك اى عن خروجها برجع الضمير الى المعرب بناء على انها
وان لم يكن معربة قبل لحوق هذه الادوات معربة بعد لحوقها
فصدق على تلك الحركات انها اختلف بها اخر المعرب في الجملة
فخرجت بقيد الحيثية لان الاختلاف الحاصل بتلك الحركات
ليس من حيث انها معربة بل من حيث انها قبل هذه الادوات قوله
لوجوده قبل عامل الجر تعرض ولا بعامل الجر اهتماما بشانه ردا
لما ذهب اليه البعض من ان اعراب نحو غلامى حال الجر لفظى
فيكون كسرته مما اختلف اخر المعرب من حيث انه معرب يعنى
ان تلك الكسرة موجودة قبل دخول عامل الجر فلا يكون مما اختلف

به اخر المعرب من حيث انه معرب فلا يكون اعرابا ثم اضرب عنه
بقوله بل قبل مطلق العامل لانه المقصود يعنى ان كسرة غلامى
ليست من الاعراب في شئ من الاحوال الثلث لوجوده قبل
مطلق العامل لانه بسبب الاضافة المتقدمة على التركيب
كما عرفت قوله وكذا الحال في الصور الخ اذا اخرجت بقيد الحيثية
قوله جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشئ هذا المعنى ايضا مستعمل
فيما بينهم حيث قالوا الصفة ما يدل على ذات باعتبار معنى
قائم وانما حمله على هذا المعنى وان كان استعماله بمعنى ما يقصد
عن الشئ اكثر ليكون بقوله ليدل على المعاني المعتورة مشيرا الى
الدليل الانى بقوله وانما جعل الاعراب في اخر المعرب كما هو
انه متضمن لوجه كونه مختلفا باعتبار توصيف المعاني بالمعتورة
قوله معطوف على اسم ان الخ يعنى انه داخل تحت النفى بفعول
لارادة المعتقد بعد لا وليس جملة براسها معطوفة على النفى
ثم العطف على اسم ان اعنى الضمير اما على محله القريب فيكون
اللام منصوبا واما على محله البعيد فيكون مرفوعا وعلى هذا
يحتمل ان يكون عطف مفرد على مفرد واما ان يكون عطف جملة
على جملة قوله في الاسماء قيد بذلك لان وضع الاعراب في المضارع
ليس للدلالة على المعاني قوله من غير استعانة الى العامل
عدى الاستعانة بالى بتضمن معنى الاحتياج قوله وذلك للاعتناء
بشانها اى بشان المعاني لانه متعلق بافادتها واستفادتها نظام
المعاش والمعاد او بشان الاسماء لكونها عمدة في المحاورات التى
يتعلق بها النظام لحصول الكلام بها بخلاف الحروف والافعال
قوله اذ لا نظر الخ فان المنظور هنا بيان المعنى العرفى للاعراب
ولا تعلق له بالوضع اصلا وفي التصريح بالتعميم بقوله لا اقتضاء
ولا ابتغاء اشارة الى وجه كونه في غاية البعد قوله لكان الاعراب

هو الاختلاف لاتفاقهم على ان الدال على المعانى هو الاعراب قوله
ووجه ذلك الخ يعنى ان محط الفائدة والمقصود بالافادة فى الكلام
مثبتا كان او منفيا هو القيد الاخير كيلا يكون ذكره لغوا فالمقصود
بالافادة هنا الاختلاف المدلول عليه بقوله المعتورة عليه
ولما كان اختلاف المعانى مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه
لا من حيث ذاته نسبت الدلالة على المعانى المختلفة الى اختلاف
الاعراب اشارة الى مدخلية الاعراب فى اختلاف المعانى وبما
ذكره المحشى رحمه الله ظهر وجه تقديم ارجاع الضمير الى
الاختلاف على ارجاعه الى ما مع كونه المرجع حينئذ متقدم
الذكر صريحا وحينئذ يكون محط الفائدة القيد الاخير كما هو
استعمال الفصحاء وعلى الوجه الثانى يكون القيد الاخير لمجرد بيان
الواقع ولا يكون مقصودا بالافادة قوله اولى بان يجعل علامة لكونه
ظاهر الوجود فى الدلالة قوله هو التحول من حرف او حركة لان الاختلاف
من خواص المعرب وما يختص به هو التحول من حرف او حركة دون التحول
مطلقا فانه يتحقق فى المبنى ايضا حيث يتحول نحو غلامى قبل التركيب من
السكون الى الكسرة قوله يلزم ان لا يتحقق الاعراب الخ اذ لا تحول فيه
من الحرف او الحركة بل من السكون الى الحركة او الحرف قوله مما يوضح المعانى ان
كان منقولا من الاعراب من الاظهار قوله وما يزيل فساد الالتباس
ان كان منقولا من الاعراب بمعنى ازالة الفساد قوله لا يناسب اى على
الوجه الاول بل لا يصح اى على الوجه الثانى قوله اذ لا حاجة فيه الى
سبب يقتضيه الخ لان عدم الشئ يكفيه عدم سبب وجوده
ولا يحتاج الى سبب اخر لما تقرر من ان عدم العلة علة لعدم
المعلول قوله وليس الحركة والسكون الخ جواب عن قوله ولا يطلق
البناء على الحركات والتقابل جواب عن قوله ان البناء ضده الخ يعنى
ان التقابل بين الاعراب والبناء لا يقتضى ان يكون احدهما سلب

الاخر بل يكفى فى ذلك ان لا يجتمعا فى شئ واحد وهو حاصل ههنا
لان سبب الاختلاف لاستلزامه الاختلاف مناف لعدم الاختلاف
باعتبار لازمه لا يجتمع معه اصلا قوله هو كون الاسم عمدة الى اخره و
حينئذ لا حاجة الى تعميم على الفاعلية والمفعولية بما يكون علما له
حقيقة كما سيجئ قوله حتى يكون المعنى الخ يعنى الاعتوار ليس ههنا
بالمعنى الحقيقى بل مستعار لتعلق المعانى للاسماء على سبيل البدلية
فان يعتبر ان المعانى اخذة للاسماء لعروضها وورودها عليها وهو
الظاهر لما سيجئ فتقرا على صيغة الفاعل واما ان يعتبر ان الاسماء اتصفت
بتلك المعانى اخذة لها فتقرأ على صيغة المفعول لكن الاول راجح و
الثانى بالنسبة اليه مرجوح متوهم اما معنى فلما ذكره المحشى
واما لفظا فلان فاعل الاعتوار يكون متعددا ومفعوله واحد فى
الصحاح اعتوروا الشئ اى تداولوه فيما بينهم وكذلك تعوروه و
تعاوروه وانما ظهرت الواو فى اعتوروا لانه فى معنى تعاوروا الشئ عليه
انتهى فاذا قرأ على صيغة الفاعل كان العبارة على ظاهره واذا قرأ على
صيغة المفعول يجب صرفها عن الظاهر بان يقال المعتورة كل واحد
منها على المعرب اى على الاسماء المعربة وبما ذكرنا ظهر ان ما قاله الفاضل
الهندى ان المعتورة على صيغة اسم المفعول لان المعانى متداولة وان
ثبت الرواية بكسر الواو يحمل على المجاز العقلى نحو عيشة راضية فيكون
المعنى على المعانى المعتورة مظهرا اياها العامل محل بحث لان الاعتوار
بالمعنى الحقيقى لا يصح اسناده حقيقة لا الى المعانى ولا الى مظهرها
وبالمعنى المجازى اعنى التناوب يصح اسناده حقيقة الى كل منهما فالقول
بان الاسناد على صيغة المفعول حقيقة وعلى صيغة الفاعل مجاز
عقلى تحكم قوله لان توصيف المعانى الخ يعنى جعله العلة الغائية
لاختلاف اخر المعرب الدلالة على المعانى المعتورة فيفيد ان
المعانى لاجل وصف الاعتوار يقتضى الاعراب الدال عليها والا

لم يكن لذكر الوصف فائدة ولا شك ان ذلك الوصف انما هو طريان
احد المعانى مطروا عليه ابدا فتعين ان يكون لفظ المعتور بكسر الواو الدال
على طرو المعانى لا بالفتح الدال على كونها مطروا قوله يرشدك الى ما ذكرنا
من كون الوصف المقتضى للاعراب كون احد المعانى طارية عليه ابدا
التفصيل الذى ذكره الشارح الرضى رحمه الله فان ذلك التفصيل يتضمن
بيان ان تلك المعانى احدها طارية عليه ابدا يقتضى الاعراب ولو انتفى
احد هذه القيود بان لم يكن المعانى المتعددة طارية او كانت طارية
غير لازمة او كانت واحد منها على التعيين طارية لازمة لم يقتضى الاعراب
قوله وهو ان المعانى قد يطرء بعضها على بعض انما قال قد لانه قد يكون
فى كلمة معينان او اكثر غير طار احدهما على الاخر كمعانى الكلمة المشتركة
ولا يلزمها العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعانى من الاخر لان جاعله
واضعا كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الاخر حتى يخاف اللبس فيضع
العلامة لاحدهما قوله ولا بد للطارى من علامة الخ دون المطرود
عليه لكونه اصلا بخلاف الطارى فانه لطريانه لا يسبق الذهن اليه
فلا بد له من علامة مميزة ولذا احتاج المجاز الى القرينة دون الحقيقة
قوله لا يلزم ان يطلب له اخف العلامة لكونه غير لازم للكلمة ليستعمل
له فى بعض الاحيان فلا يطلب كثير خفة قوله والتكسير والفعل
المسند الى المفعول قوله وقد يجتلب له حرف اى وقد يجلب لذلك
المعنى الطارى الغير اللازم حرف دال عليه صار كاحد حروف
تلك الكلمة فى المثنى والجمع السالم والمؤنث والمنسوب والمعرفة
قوله كالمضاف اليه وكالوصف الدال على معنى فى موصوف قوله
للتلبس بغيره ولا التباس فيما اذا كان الطارى واحدا فالحكمة ان يطلب
اخف علامة يمكن لازمة على صيغة التانيث صفة بعد صفة
لعلامة اى اتقان العلم والاطلاع على الاشياء على ما هو عليه يقتضى ان
لا اخف علامة لان طرو احدهما غير معين يقتضى نصب العلامة

عليه ابدا الا كون احد المعانى صح

الكون صح

يطلب صح

قوله

51

د فعا للالتباس ولزومه له يقتضى ان يكون تلك العلامة فى الكلمة
الدالة عليه ولم يكتف بدلالة العامل والقرينة وان يكون فى غاية
الخفة لئلا يثقل الكلمة قوله ومثل هذا المعنى الخ لان الاسم عند التركيب
لا يخلو عن احد المعانى اعنى الفاعلية والاضافة والمفعولية قوله
وجعلت فى بعض الاسماء كما فى الاسماء الستة والمثنى والمجموع فان اعرابها
وان كانت بالحروف التى هى اثقل من الحركات لكن جبر ذلك الثقل بجعل
تلك الحروف هى الحروف التى كانت قبل التركيب جزأ منها قوله ومن هذا التقرير يظهر
وجه ما يقال وهو ان الاسم يلزم طريان احد المعانى وهو يقتضى اخف
علامة ولا اخف علامة تمكن من الاعراب التى هى الحركات او الحروف
التى اجزاء الكلمات بخلاف الفعل فانه وان طرأ عليه كونه مسندا ابدا
الا ان الطارى واحد لازم فلا يطلب له علامة فيه بل علامة ذكر
الفاعل بعده قوله وبخلاف الحرف فانه لا طريان فيه لبعض المعانى على
بعض لعدم التصرف فى الحرف فيكون الاصل فيهما البناء وعدم العلامة
الدالة على المعانى الطارية ابدا قوله مستعار التعلق المعانى بالاسم
على سبيل المناوبة استعارة تبعية بان شبه ذلك التعلق بالاخذ
المذكور ثم اشتق من الاعتوار المستعمل فى ذلك التعلق المعتورة
قوله او مجازا مرسلا باستعمال اللفظ الموضوع للاخذ على المناوبة
داخلة فى مفهوم الاعتوار والمجاوزة ان كانت خارجة عنه قوله
وانما جعل الاعراب الخ لما لم يكن الاعراب مطلقا فى الاخر بل قد يكون نفس
الاخر صرف العبارة عن ظاهره باحد وجوه ثلاثة اما الاول تخصيص
الاعراب بالحركات وابقاء الظرفية على ظاهرها وهو الحلول والا
والثانى ابقاء الاعراب على عمومه وتعميم الظرفية بحيث يشتمل ظرفية
المحل للحال وظرفية الجزئى للكلى فان الجزئى لاشتماله على الكلى كانه
ظرف له والثالث حذف المضاف اى جعل الاعراب فى جانب الاخر
سواء كان نفس الاخر او وصفا له قوله حالا فى الاخر لما مر من ان

بالاعراب صح

فى المناوبة فالعلاقة الكلية والجزئية ان كانت المناوبة صح

الاعراب مشبه بالصفة فى كونه تبع الاخر لا صفة له لتاخره عنه
قوله وهو جانب السفل وهو بعد نصف الكلمة قوله وذلك
اى كون الاعراب دالا على صفة المدلول مبنى على ان الفاعلية والمفعولية
والاضافة فى الاصل صفات للمدلول ثم اطلق على اللفظ الدال عليه
تسمية للدال باسم المدلول قوله وقد جعلها اى الفاعلية ومقابليها
صفات للدال فى نفسها لانه جعلها عبارة عن كون اللفظ عمدة و
فضلة بدون توسط حرف الجر وبتوسطه وما ذكره الشارح الرضى انسب
بالنظر الى الاصطلاح وما ذكره الشارح قدس سره انسب بالنظر
الى التحقيق لان المعانى المعتورة مدلول الاعراب ومفادها ولا
شك ان المفاد فى المحاورات هو الفاعلية والمفعولية القائمة
بالمدلول لا القائمة باللفظ قوله لان الدال على الموصوف بعد الدال على الوصف
لان ذات الوصف بعد الموصوف فكذا الدال عليها قوله مع الاواخر
حيث يتلفظان معا قوله لانا نقول تاخرها الذاتى لا يتم التقريب
لان التاخر الذاتى للاعراب انما هو عن الحرف الذى يتبعه و
هو لا يقتضى ان يوضع الاعراب فى اخر الاسم فانه ان وضعت
فى الوسط والاول يكون متاخرا بالذات عن الحرف الذى يتبعه
قوله وهى متاخرة بحسب الزمان عن الحرف فلا يصح قول السائل
ان الحركات مع الاواخر قوله لكن من فرط اتصالها الخ بيان لمنشاء
غلط السائل قوله واذا اشبعها صارت حرف مد فظهر تاخرها
عن الحرف بحسب الزمان بلا شبهة مع ان الاشباع ليس الا تلفظ
الحركة بمقدار تلفظها مرتين قوله ويمكن ان يجاب الاخر مبنى الجواب
الاول تخصيص التاخر بقيد قدر الامكان وابقاء الدال على ظاهره
ومبنى الجواب الثانى ابقاء التاخر على اطلاقه وتخصيص الدال
بما سوى الحرف الاخير فتحا وحركة الاعراب نصبا قوله الجر الفك
الاسفل الى الاسفل قوله وهو ككسر الشراى الجر ككسر الشئ فسمى

حركة الاعراب جرا او خفضا وحركة البناء كسرا لان الاولين
اوضح واظهر فى المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث
قوله ولذلك سمى الجازم جازما لانه كالشئ القاطع للحركة
او الحرف فسمى الاعرابى جزما والبنائى سكونا ووقفا قوله لكل اى كل
واحد من الالقاب المذكورة يستعمل فى كل واحد من الحركات
البنائية والاعرابية وغير الاعرابية قوله بل فى الحركات الخ الا اعرابية
بنائية كانت او غير بنائية كضمة قفل وذلك ان كان اذا كان
الاسم عمدة وانما كانت سائر المرفوعات فى حكم الفاعل قوله اشتراك
الكل فى كونها عمدة لكون الفاعل عمدة من كل وجه حتى لا يجوز
حذفه اصلا بخلاف سائر المرفوعات لكنه قد يتخلف الخ لان
وجود المقتضى لا يكفى فى وجود الشئ بل لا بد من انتفاء المانع
ايضا لعلة المشابهة بالفضلة كما فى اسم ان وخبر كان وما ولا
المشبهتين بليس واسم لا التى لنفى الجنس قوله ولا يخفى ان هذا
التعميم اى تعميم الفاعل المدلول عليه بالفاعلية للفاعل الحقيقى
والحكمى هو الحق لانه حينئذ يكون الرفع علامة لهما على الاصالة كما هو الظاهر
بخلاف ما اذا لم يعم وبقى الرفع علامة كون الشئ فاعلا حقيقة
والنصب علامة كون الشئ مفعولا حقيقة فانه يحتاج الى
القول بان الرفع والنصب فى الفاعل والمفعول بطريق الاصالة
وفيما سواهما من الملحقات بطريق الاستعارة قوله نعم الرفع
والنصب الخ بيان لمنشاء غلط القائل يعنى ان الرفع والنصب
بالفاعل والمفعول الحق لكونهما عمدة وفضلة من كل وجه لكن هذا
لا يقتضى ان يكون الرفع والنصب فيما سواهما لاجل المشابهة وهذه
العبارة موجودة فى اصل النسخ وقد رايت فى نسخة مصححة
بنسخة المصنف انه خط عليها قوله ومن جعل الياء فيهما اى الفاعلية
والمفعولية للنسبة وتاء التانيث للموصوف المقدر اى

اى الحصلة فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى الشرح لان مؤداهما تعميم
الفاعلية فان مودى قولنا علم كون الشئ فاعلا حقيقة ومؤدى
قولنا الحصلة المنسوبة الى الفاعل انه علم كون الشئ عمدة وكذا الحال
فى المفعولية قوله وتوجيه الشرح اقرب لان المعنى المصدرى
ينساق الى الفهم من غير تكلف لكون مجموع الياء والتاء مفيداله
بخلاف معنى النبى فانه يحتاج الى تقدير المؤنث قوله لا كون الشئ
مضافا فان المضاف يكون فاعلا ومفعولا قوله واما نحو بحسبك الخ
اى اما الجر الذى يوجد فى المبتدا نحو بحسبك زيد فى الفاعل
نحو كفى بالله مع انه ليس بمضاف اليه فلما كان الجار زائدا فى نحو
هذا التركيب لم يعتد وابهذا الجر فكانه ليس بموجود او يقال ان
الجر وان كان موجودا فيه الا انه لما كان اثر الحرف الزائد كان زائدا
فلا يكون علامة لشئ فلا ينافى قولنا الجر علم الاضافة اذ معناه
انه علم مختص بالاضافة ليس علما لمعنى اخر قوله مبنى على اصالة
الرفع الخ هذا التعليل مبنى على ان الرفع الحقيقى للفاعل بالاصالة
ولما يشبهه اعنى المبتدا والخبر بالفرعية والمشابهة لان الواحد
فى كل كلام انما هو الفاعل الحقيقى[2] والحكمى وكون كليهما مرفوعين
بالاصالة قوله بحسب الاقسام لانحصارها فى الفاعل وفى المبتدا
والخبر قبل دخول النواسخ او بعده بخلاف المفعول فان اقسامه كثيرة
المفعول المطلق والمفعول به وله ومعه والحال والتمييز والمستثنى
واسم ان وخبر كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمنصوب بلا
التى لنفى الجنس قوله لم يكن مبنيا عليها اى على اصالة الرفع
فى الفاعل لكن يخدشه ان قلة اقسام الفاعل لا يقتضى قلة
افراده المستعملة فى المحاورات حتى يجبر الثقل بالقلة ويحصل
التعادل قوله وكذا الكلام فى قوله والنصب خفيف الخ فانه
ايضا مبنى على اصالة النصب فى المفاعيل وما يشبهها منصوب

بالفرعية

[2] فلا يناسب ما افاده سابقا من تعميم الفاعل الى الفاعل الحكمى فتامل

بالفرعية ولو ترك قوله لانها خمسة وقيل العمدة والمفاعيل
حقيقة او حكما كثيرة بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها قوله
فيناسب العمدة بكون الاقوى للاقوى للاقوى قوله او مجعولا
للتقليل يعنى جعل الاعطاء المتعدى بلا واسطة الى المفعول
الثانى متعديا باللام بتضمين معنى الجعل للدلالة على ان اعطاء
التقليل للقليل اعنى الفاعل الذى هو واحد بطريق الجعل والوضع
فلا ينافى حصوله فى غيره لاجل المناسبة قوله انما احتيج الخ مع
كونه منصوب المحل لكونه فضلة قوله اما كونه فضلة الخ يعنى ان الفضلة
ما يتعلق به الفعل ولا يكون مسندا اليه والمضاف اليه
كذلك لاقتضاء الفعل مع عدم كونه مسندا اليه ومسندا[2]
قوله ما عمل الحرف فى ظاهره اذ حصل بسببه كونه ذلك
الاسم مضافا اليه معنى الفعل فى محله لكون ظاهره مشغولا
بالجر قوله جاز العطف بالنصب على محله نحو مررت بزيد وعمرو
او يظهر نصبه اى يظهر اعرابه المحلى اذا حذف حرف الجر نحو قوله
تعالى واختار موسى قومه اى من قومه ونحو والله لافعلن كذا
قوله فان الفعل محذوف نسيا منسيا اى كان الاصل غلام
حصل لزيد فحذف الفعل مع الفاعل ثم الحرف الدال عليه اذ
الغرض التعريف والتخصيص وقام الاسم المضاف مقام اللام لفظا
فلا يفصل بينهما كما لا يفصل بين الجار والمجرور ومعنى لافادة الاختصاص
الذى هو معنى اللام قوله كمر بزيد على صيغة البناء للمجهول فان الفضلة
صار عمدة بقيامها مقام الفاعل قوله لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف
مطلقا لا اختصاص له بالفضلات قوله لم يروا اعمالها لان الاعمال
يقتضى العامل بالمعمول فبقى ما بعدها منصوبا اى بقى ما بعد الواو
التى بمعنى مع والا منصوبا بالفعل قوله مرادا فى تعريفه فان المراد
من المركب الذى ركب تركيبا يتحقق معه عامله قوله وانما اخرج

[2] ومسنداه

الخ يعني كان اللائق حينئذ ان يذكر عقيب تعريف المعرب وحكمه
مقدما على تعريف الاعراب لا انه لاحظ ان الاعراب سبب قريب
للاختلاف والعامل سبب بعيد فاللائق تاخير السبب البعيد
عن السبب القريب في الذكر فيكون الوضع مخالفا للطبع موافقا قوله
واما الاستقصاء فذكر العلل الاربع لهيئات لازمة للكلم بعد التركيب
مع العامل مقصود معرفتها من تدوين علم النحو قوله كما قالوا الخ في
في اللباب اعتناء النحوي برعاية هيئات لازمة للكلم بعد التركيب
بالعامل على تفاوتها بحسب المواضع حاصلها يرجع الى انها اختلاف
اواخر كلم دون كلم لاختلاف اشياء معهودة من العوامل والمعاني
المقتضية فعليه البحث عن علل الاختلاف الاربع عن صورة الاختلاف
وهو الاعراب وعن ما فيه الاختلاف وهو المعرب وعن ما به الاختلاف
وهو العامل وعن ما لاجله الاختلاف وهو المقتضي وانا اسوق
اليك الاربعة بعون الله مبنية في اربعة اقسام قوله وتاخيره
عن المادة والصورة ظاهر لانهما علل الماهية والفاعل من علل الوجود
والماهية مقدمة على الوجود طبعا لكونه من عوارضها قوله واما
تاخيره عن الغاية مع انها معلولة لمعلول الفاعل فلان الغاية مذكورة
في المتن بطريق التبعية لبيان الاعراب حيث قال الاعراب ما اختلف
اخره به ليدل على المعاني المعتورة فتقديمها لزم تبعا من تقديم
بيان الصورة قوله او لانها مقصودة بالذات يعني ان الغاية
وان كانت متاخرة عن الفاعل معلولة لمعلوله فلها جهة تقدم
باعتبار كونها مقصودة بالذات وان المعلول انما قصد لاجل
ترتبها عليه فلكونها مقصودة بالذات وكان الاعتناء بشانها
اكثر والاهتمام بذكرها اوفر فلذا قدمت على الفاعل قوله كما ذهب
اليه البصرية فعل المضارع معرب للمشابهة بالاسم عند البصرية
لا لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفية

اعراب

54

زائد
اعراب المضارع لانه لا يتوارد عليه المعاني المختلفة عليه كما في الاسم
وقال الكوفية اعراب المضارع لانه يتوارد عليه المعاني المختلفة بسبب
اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه لتبيين تلك الحروف
المشتركة وتعيين لاحد المحتملات فتعين المضارع تبعا لتعيينه وذلك
نحو قولك لا يضرب رفعه مختص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه
دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن نصب
تشرب دليل على كون الواو للصرف ورفعه على كونها للعطف ونحو لتضرب
جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام كي او لام الجحود فتعيين
المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه
معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب زيد ولم يضرب كاطراد الاعراب
في الاسم فيما لا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل زيد الخبز سواء كان
المواضع الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل
او مساوية لها فانه قد يطرد في الاكثر الحكم الذي ثبت في الاقل كحذفهم
الواو في تعد واعد ونعد لحذفهم في يعد قوله مما اقتضاه الخ اي من الوجوه المخصوصة
التي اقتضاها المقتضي كما في الاسم او اقتضاها الشبه التام بالاسم
كما في الفعل المضارع قوله للاهتمام الخ معنى الاهتمام هنا كونه نصب
عين المتكلم لكونه مقصودا بالبيان لان مطلق الاهتمام اعني الاعتناء
بالشان لا يصير سببا للتقديم ما لم تبين وجهه ولانه شامل للحقه
ايضا قوله اي لا مدخل له في التعريف يعني ان الحصر وان كان صحيحا
في نفسه لان تقوم المعنى الحقيقي للاعراب منحصر في العامل لكن
لا مدخل له في التعريف لان المقصود من التعريف تصوير المفهوم
وتفتيشه في ذهن السامع فلا حكم فيه والحصر منوط بافادة الحكم
حقيقة كان او اضافيا وبهذا ظهر ركاكة ما قيل اي به يحصل دون
غيره فبينه على ان سببيته للتقوم ليس كسببية الاعراب للاختلاف في
فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل قوله لصدقه على كل

بحث العامل

فلا يرد النقض بالامور المذكورة نسخ

من الاسناد الخ اذ لكل من هذه الامور مدخل فى حصول المعانى المذكورة
فى الاسم فيكون لها سببية فى الجملة قوله الباء للالة اى بناء النقض
المذكور على جعل الباء للسببية وليس كذلك بل هو للالة اى للاستعانة
لان استعمال الباء للاستعانة اكثر ولهذا جعل صاحبه معنى حقيقيا
مقابلا للالصاق بخلاف المعانى الاخر على ما فى كتب الاصول وليس
المراد الالة الحقيقية لظهور انتفائها ههنا بل الاصطلاحية
اى ما اعتبروه واسطة لاحداث المتكلم المعانى المذكورة فى الاسم
واعتبارها فيه وليس ذلك الا العامل لما ان المتكلم انما اعتبرها
المذكورة لاقتضاء العامل اياها فلا يرد النقوض المذكورة قوله وان
لم يسموه الة الخ دفع لما يقال كيف يقال انهم عدوه الة وقد سموه
عاملا ومؤثرا وحاصل الدفع ان عدم التسمية بالالة لا ينافى اعتقادهم
الالية فانهم للتنبيه على كونه الة نسبوا التاثير اليه وسموه مؤثرا
له عما عداه مما له مدخل فى اعتبار تلك المعانى وذلك لان الالة
اليه الفعل فى العرف لمباشرتها بالفعل كالفاعل بخلاف الشروط
يقال قطع السكين فلذا سموا القوى التى هى الات الادراك والتحريك
مدركة ومحركة قوله ويبطل ما قيل الخ اى يبطل ما قيل فى وجه العدول
من ان الغرض من التعريف معرفة المعرب بوجه صالح بان يكون وسطا
للاحكام الجارية عليه لمن لم يتبع لغة العرب وما عرف به المصنف رحمه
الله صالح له بخلاف تعريف الجمهور وذلك لان تعريف المصنف رحمه
الله متوقف على معرفة العامل لكونه ماخوذا فى المركب الماخوذ فى تعريفه
ومعرفة العامل يتوقف على تتبع ما يعدونه الة فلا يكون الوجه المذكور
صالحا لان يصير وسطا لمن لم يتبع لغة العرب وليس المراد انه يلزم
تقدم الشىء على نفسه حينئذ كما يلزم من تعريف الجمهور كما لا يخفى قوله
لانه نص فى الالة لما عرفت ان الفعل ينسب فى العرف الى الفاعل
والالة لمباشرتهما الفعل ولا شك ان العامل ليس بفاعل فيكون الة

قوله

55

واعلم انه افاد رحمه الله بهذا البيان احكاما ثلثة للعامل احدها ان حقه
التقديم وثانيها ان حقه ان يكون لفظيا وثالثها انه لا يجوز انعقاد
العاملية والمعمولية بين شيئين من جهة واحدة قوله لا يتصور بدون
تقدمه على المعرب لان الاعراب بمنزلة الصفة القائمة فلا يمكن الانفصال
بينهما قوله كما فى كلمة الشرط والشرط الظاهر كما اسم الشرط وفعل
الشرط قوله وافادته التعليق اى تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول
مضمون الشرط قوله فى الفعل اى فعل الشرط قوله كان عاملا فيه ولذا
سقط عنه النون الاعرابى قوله ومن حيث وقوع الفعل اى المدعو
واقعة على اى واحد من الاسماء كان مفعولا لتدعوا فكان لاى تقدم وتاخر
من جهتين جهة تضمنه معنى الحرف وجهة كونه اسما قوله فسر التقوم
بان جعل الباء فى به للالة والتقوم مشتقا من قام بمعنى ثبت كما فى شمس
العلوم ومجموع الجار ولم يفسره بالقيام بالغير اى الحصول فيه بان يكون
الباء صلة للتقوم لان المعنى المقتضى ليس حاصلا فى العامل مختصا به
اختصاص النعت بالمنعوت قوله كما يقتضيه اصل اللغة الظاهر
ان يقول كما هو الظاهر على ما فى الرضى لان القيام الموصول بالباء
شاع استعماله فى العرف فى الحصول فى الغير بان يكون ناعتا له
واما كونه اصل اللغة فمحل بحث لانه معنى عرفى منقول من القيام بمعنى
الانتصاب فان العرض لما كان وجوده وتحيزه تابعا لتحيز كان شبيها
بالامر المنتصب بالغير قوله انما قيد المعنى الخ الظاهر ان يقول انما فسر
المعنى به بان جعل اللام فى قوله المعنى للعهد واراد به معنى من المعانى
المعتورة الا انه لما كان التفسير المذكور مستلزما لتقييد المعنى وصرفه
عن المعنى الجنسى الظاهر قال قيده به قوله كما ذكرناه فى التفصيل الذى
نقله عن الشارح الرضى فى تحقيق كون صيغة المعتورة على بناء اسم
الفاعل قوله استدعاء للاسناد اليه لان النسبة ماخوذ فى
مفهوم الفعل لان له استدعاء التعليق قالوا ان الفعل المتعدى

قوله

قوله

يستدعي التعليق بالمفعول كاستدعا الاسناد الى الفاعل لانه
صار فضلة لمجموعهما الخ يعني ان العامل ما به يتقوم المقتضي للنصب كونه
فضلة وهو انما يتقوم بمجموع الفاعل فيكون المجموع عاملا قوله اى
في لفظه اى جعل البادى عاملا في لفظه لانه يوصل الفعل اليه فهو
اقدم في استحقاق العمل قوله فالعامل هو الفعل اذا الفعل يتوسط الحرف
تعلق به ووصل اليه قوله لوقوع المضاف موقعه اى ليس حرف الجر
محذوفا منسيا لقيام المضاف مقامه ودلالته عليه فيجوز
ان يعتبر عاملا وهذا كما ان نصب ان المقدرة في نحو احضر الوغى ضعيف
فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع جاز نصبها مطردا قوله ولذا
يكتسب الاخر ولو كان الحرف مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد
لان المقدر كالمذكور قوله لما ذكر الاعراب اى تعريف الاعراب وانواعه
من الرفع والنصب والجر وكان لتلك الانواع اقسام فللرفع ثلثة اقسام
الضمة والواو والالف وللنصب اربعة الفتحة والكسرة والالف و
الياء وللجر ثلثة الكسرة والفتحة والياء قوله بالفاء لبيانها يعني
ان الفاء فصيحة والجزاء محذوف اقيم تفصيله مقامه اى اذا عرفت
الاعراب وانواعه فاعلم اقسامه ومحالها قوله فالمفرد المنصرف
الخ وترك العاطف ليشعر بكون كل منها قسما ومحلا باستقلاله ولم
يرد ان الفاء لتفصيل ما اجمل سابقا اذ المجمل غير مذكور فيما سبق ولا
مدلول عليه بالكلام السابق المفرد قوله في المشهور الخ وقد استعمله المصنف
في المعاني الاربعة فبالمعنى الاول في تعريف الكلمة وبالمعنى الثاني في
قوله والثاني عن مفرد مقدار غالبا وبالمعنى الثالث في قوله وبني
على ما يرفع به لان المراد به ما لم يكن مفردا ما يقابل المثنى والمجموع ومعرفة وبالمعنى الرابع هيهنا
قوله داخلة في المفرد لان المراد به ما لم يكن مثنى ولا مجموعا قوله
خارجة عن الحكم لان اعرابها بالحرف والحكم هيهنا يجب ان يكون
مساويا للمحكوم عليه ليحصل التميز بين اقسام الاعراب ومحالها

بحث المفرد والمنصرف والجمع المكسر

اذا كان مفردا صحيح

عند من لم يتتبع لغة العرب قوله فلا يجاب الخ اى لا يجاب بمنع
دخولها في المفرد بناء على ان قولنا فالمفرد المنصرف بالضمة دفعا الى الجزء
قضية مهملة بان يكون اللام للعهد الذهني والمهملة في قوة الجزئية
فكانه قيل بعض المفرد المنصرف حكمه كذا وكذا لا يجاب بمنع خروجها
عن الحكم لان القضية الكلية ما حكم فيها على جميع افراد الموضوع
فيقتضي القضية المذكورة على تقدير كون اللام للاستغراق شمول
الحكم بجميع افراد المنصرف وذلك ثابت لان الاسماء الستة يكون
اعرابها بالحركات الثلث في الجملة وهو عند عدم الاضافة وكذا بعض
ما الحق بالمثنى اعني كلا عند اضافته الى المظهر يكون اعرابه بالحركات
الثلث تقديرا ولا يقتضي شمول الحكم لجميع الافراد في جميع الاحوال
حتى يرد النقض بها قوله لان مقام الضبط الخ تعليل للنفي اى لا يجاب
لان مقام ضبط اقسام انواع الاعراب ومحالها يابى عن كون القضية
مهملة او كون الحكم غير شامل لجميع الافراد في جميع الاحوال حتى يرد
النقض بها قوله لان مقام الضبط الخ تعليل للنفي اى لا يجاب
لان مقام ضبط اقسام انواع الاعراب ومحالها يابى عن كون القضية
مهملة او كون الحكم غير شامل لجميع الافراد في جميع الاحوال قوله
مع ان ذكر المنصرف ح اى حين اذا جعل الحكم غير شامل لجميع الاحوال
يكون قيد المنصرف لاخراج غير المنصرف المخصوص اعني ما لم يضف
ولم يعرف باللام لانه الذى لا يكون اعرابه بالحركات الثلث لا لاخراج
غير المنصرف مطلقا لان غير المنصرف المضاف والمعرف باللام يكون
معربا بالحركات الثلث في الجملة فلا معنى لاخراجه عن الحكم مع ان
الظاهر ان القيد المذكور لاخراج غير المنصرف مطلقا قوله بل يجاب
الخ اى هذا الحكم وان كان شاملا للاسماء الستة وما الحق بالمثنى
والمجموع الا انه مخصوص لما عداها بقرينة ذكر حكمها فيما بعد فهو
عام مخصوص البعض بكلام مستقل كقولك اكرم العلماء ولا تكرم

زيبا قوله فكان ينبغي الخ فان التصريح ببعض القيود والاكتفاء في بعضها بما ذكر فيما بعد تحكم قوله اجيب الخ اى لا تحكم في التصريح بالبعض و
الاكتفاء بذكرها فيما بعد في البعض بناء على الفرق بينهما بالحصر
وعدمه والاعتبار بغير المحصور اكثر كيلا يقع الغفلة عن خروجها
فيقع الغلط في امور كثيرة فيجب التصريح باخراجه بخلاف المحصور
قوله مع ان الاختصار الخ ولولا ذلك لكان اللائق التصريح
باخراجها قوله لانه قصد نوع تلقيب اى قصدان يجعل كل واحد
من المحلين للاعراب بالحركات الثلث ملقبا ومعبرا باسم يختص
به قوله ولانه يلزم الفصل اى يلزم على هذا التعبير الفصل بين
الصفة اعنى المنصرفان قوله وبين موصوفها اعنى مجموع المفرد
والجمع بما ليس صفة لذلك وهو المكسر الذى هو صفة الجمع
قوله ولتوهم التغليب بان عبر عن المنصرف وغير المنصرف بالمنصرفين لاشتراكه
معه في الحكم قوله لان مقام اى مقام الفرق بينهما في حكم الاعراب
يابى عن توهم التغليب على ان توهم التغليب المذكور بان يقال
عبر عن المفرد المنقسم الى المنصرف وغير المنصرف بالمنصرف تغليبا
وكذا في قوله والجمع المكسر المنصرف قوله عن توهم المشاكلة في المذكور
اى لو لم يأب مقام الفرق عن توهم التغليب في التعبير الاول لم
يأب عن توهم المشاكلة في التعبير المذكور اذ بعد ملاحظة ذكر
غير المنصرف فيما بعد كلا التوهمين مضمحلان وعند عدم الملاحظة
يجوز الوهم كليهما والمشاكلة ان يعبر عن شيء بلفظ غيره لوقوعه
في صحبته قوله فيكون من قبيل قوله تعالى وساءت مرتفقا الخ فان
معناه موضع الارتفاق ولا ارتفاق في النار لانه عبارة عن نصب
المرفق تحت الخد للاستراحة ولا استراحة في النار عبر عن مقام
الكفار بالمرتفق لوقوعه في مقابلة قوله تعالى وحسنت مرتفقا
قوله ليظهر خروج الخ فيه اشارة الى ان مثل سنون وارضون خارج

وغير المنصرف
يأب ايضا
توهم
المشاكلة

ع

عن تعريف الشارح رحمه الله وان مثل فلك داخل فيه لكنه ليس بظاهر
اما خروج مثل سنون فلان المراد ان لا يكون سالما فيه اذا جمع كما سيصرح
به المحشي قال الشيخ الرضى بعد ما عرف جمع التكسير بما يغير فيه مفرده
واما التغيير في نحو تمرات بفتح العين وفي خطوات وسدرات بفتحها
فيقدر حصول هذه التغيرات بعد سكون عينها لتوارد الغرض وان لم يثبت
نحو تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف
التاء في المجموع بالالف والتاء بعد الحاقهما لاجتماع التائين فجمعها
من باب جمع السلامة انتهى فعلى هذا يقدر ان تغيير السين في سنون
جمع سنة من الفتحة الى الكسرة والضمة بعد جمعها للتنبيه على
انها ليست جمع سلامة في الحقيقة لكونه على خلاف القياس لفقدان
شرط جمع السلامة وكذا الحال في ثبون وقلون جمع ثبة وقلة على ما
صرح به في الرضى واما دخول فلك بان يقال المراد ان لا يكون الواحد فيه
سالما اما حقيقة او تقديرا وعدم السلامة التقديرى متحقق في مثل
فلك لما تقرر ان ضمة المفرد ضمة قفل وضمة الجمع ضمة اسد قوله
وفيه انها ليست ابعاضها الا توهما يعني ان البعضية انما تقتضي
الاصالة اذا كانت حقيقة لكون البعض مقوما للكل والمقوم اصل
المتقوم لكن بعضية الحركات للحروف ليست الا توهما بناء على
حصولها من اشباع الحركات واما في الحقيقة فالحركات كيفيات
متباينة للحروف يحصل من تموج الهواء على نحو مخصوص في المخارج
قوله ولو سلم الخ اى ولو سلم كون الحركات ابعاضا لها حقيقة فالبعضية
تقتضي الاصالة بحسب الذات لا لذات الجزء مقوم لذات الكل ولا
تقتضي اصالتها باعتبار كونها علامة اذ لا بعضية لها بهذا
الاعتبار قوله ولك ان لا تقدر الاعراب في نظم الكلام هنا على تقدير
جعل قوله رفعا ظرفا او حالا دون كونه مصدرا لان عاملهما يجوز ان
يكون معنويا بخلاف المصدر قوله قد اشار بقوله على معنى الخ لانه

الحركات كيفيات

اى تلبس كان وكون تلك الحركات الثلث مما يصدق عليه الرفع والنصب والجر صح

يشعر بان الحالية والمصدرية مبنيان على افادة عبارة المتن هذا
المعنى محل ملاحظته قوله اولم يقدر هذا اذا لم يجعل مصدرا لكلام قوله
لا المصدرية فانه على هذا التقدير يفيد ان الاعراب بالضمة نفس اعراب
الرفع بناء على ان المصدر يكون بمعنى الفعل قوله فان الاعراب الخ يعنى
ان مفاد العبارة على تقدير الظرفية والحالية الاعراب ملتبس بالضمة
والفتحة والكسرة حالة الرفع والنصب والجر موقوف على كون الملابسة
الملابسة الخاص فصح ان مجرد العبارة لا يفيده قوله وهو بصدد بيان
اقسام المعرب واعرابها فلا نخطاطه كان مستحقا للتاخير عن جميع الا
الا انه قدم على ما هو معرب بالحروف لكون اعرابه بالحركات الذى هو
اشرف قوله للاصل اى لما هو الاصل فى الاعراب من جميع الوجوه وهو
المفرد المنصرف قوله بخلاف جمع المونث فان لم يتركب فيه التنوين
وان لم يكن تنوين التمكن الذى هو خاصة الاصل قوله اكثر ارتباطا الخ
بخلاف غير المنصرف فانه اقل ارتباطا له بالقسمين الاولين الا باعتبار
المقابلة قوله باعتبار الجزء الاول متعلق بقوله مقابل ومناسب
على سبيل التنازع اى مقابل للمفرد المنصرف باعتبار الجزء الاول اعنى
الجمع ومناسب سماه ثانيا تسامحا باعتبار كون المضاف اليه تتمة المضاف
فكان مجموع جمع المونث جزء اولا قوله وليكون ذكرهما عطف على قوله
لانحطاطه اى ليكون ذكر الجمع المونث السالم وذكر غير المنصرف على
ترتيب ذكر مقابلهما فان مقابل الجمع اعنى المفرد مقدم فى الذكر على المنصرف
المقابل لغير المنصرف قوله لا مجرور على انها صفة للمونث مع ظهور
لان السلامة صفة له حقيقة وصف للجمع به لانه وصف بحال متعلقه
اى سالم مفرده رعاية للاصطلاح فانهم قسموا الجمع السالم والمكسر و
جعلوهما نعوتا له قوله اذا جمع اعتبر هذا القيد ليدخل فيه سنوت
وقاصنون وارضون فان التغيرات الواقعة فيها بعد الجمع قوله جمع سجل
على وزن قمطر وهو الشئ الضخم قوله فدخل فيه عرفات فيه فان

اذ لا ارتباط خ

58

فى الاصل جمع عرفة ثم صار علما للجبل قوله سواء كان بجنس المعرف
بان يقال الجمع المونث السالم موضوع فى عرف النحاة لما يكون بالالف
والتاء قوله او بعموم المجاز بان يراد باللفظ معنى مجازى يكون المعنى
الحقيقى من افراده فالمعنى الحقيقى لجمع المونث السالم ما يكون
جمعا لمونث سالم عن التغير والمعنى المجازى ما يكون على هيئته
ولم يكن جمعا لمونث سلم على التغير واريد ههنا المعنى الاعم
الشامل لهما اعنى ما يكون بالالف قوله يخرج مثل ثبين لعدم كونه
بالالف والتاء وان كان داخلا باعتبار المعنى اللغوى لانه جمع المونث
السالم عن التغير اذ جمع قوله فكما لا حاجة الخ على ما قيل من ان فى
الكلام حذف مضاف اى صيغة جمع المونث السالم او حذف معطوف
اى جمع المونث السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالالف والتا
من جموع المذكر لان صيغته صيغة جمع المونث السالم فى عرف
النحاة وان كان بالحقيقة جمع المذكر قوله لم يحتج فى اخراج الثانى
الى تقدير المضاف بالذكر لاخراج الثانى لان حذف المعطوف لا
يخرجه لانه داخل فى جموع المونث السالم بالمعنى اللغوى قوله اذا خلى
وطبعه اذا خلى عن جميع العوارض متروكا بطبعيته كان بالضمة
والفتحة فقيد بذلك لانه اذا دخله اللام والاضافة ينجر بالكسرة
قوله الى بخصوصها الخ يعنى وصف اسم الاشارة بوصف عام
ولم يكتف على قوله فاعراب الخ اشارة الى ان المراد هذه الاسماء المذكورة
لا بخصوصها الا بل بعمومها اى باعتبار كونها اسماء ستة لان المقصود
الحكم على الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم سواء كانت
مضافة الى الاسم الظاهر او المضمر الغائب او المخاطب واما قيل
من انه يلزم على تقدير ارادتها بخصوصها ان يكون الحكم بالواو لغوا
وبالالف والياء ممتنعا فمحل بحث تدبر قوله اذ كثير الخ تقليل لصحة
الارادة بعمومها قوله ويراد الحكم على نوعه بناء على ان ذكر الشخص

حصر تقدير المضاف صح

بتقصى ذكر النوع ايضا وانما لم يقل الاسماء الستة المكبرة الموحدة المضافة
الى غير ياء المتكلم بالواو والياء ليكون الاسماء الستة مذكورة صريحا
والحكم ضمنا للمثال ومبنيا بطريق كون اعرابه بالحروف وان ذوا
لا يستعمل الا مضافا الى مظهر **قوله** يكون علما لصدق تعريفا لعلم عليه
وهو ما وضع لشئ بعينه ومن هذا ظهر كون هذا التوجيه مبنيا على
كون اللفظ موضوعا لنفسه **قوله** وفيه ما مر الخ فقد عرفت ذلك فى تحقيق
الوضع بما لا مزيد عليه **قوله** لا بالحركة التقديرية فى الرضى عن سيبويه ان
هذه الاسماء معربة بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور
لكن اتبعت فى هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرا
كانى امرئ ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقى الواو ساكنة وحذفت
الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها و
قلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واعترض عليه
انه كيف خالفت الاربعة منها اعنى محذوفة اللام اخواتها من يد ودم
فى رد اللام فى الاضافة **ولعل** الغرض من ردها انما لم يكن لاجل الاعراب
بالحرف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل وايضا
يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات فى الظاهر فهلا تجعلها
مثلها فى كونها اعلاما للمعانى **قوله** واللفظية فى الرضى قال الكوفيون
انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف **قوله** للزوم الاعراب فى الوسط
على تقدير كون اعرابها بالحركات اللفظية **قوله** والعدول الخ على تقدير
كون اعرابها بالحركات التقديرية **قوله** لتشابه الحركة فى كونها متولدة
من اشباع الحركات **قوله** وحينئذ يكون العبارة محمولة على التقديم
وقدم فى الذكر ليكون شرط الاضافة مقرونا بالشرطين المذكورين
ضمنا لا يتقدم على العامل المعنوى على ما ذهب اليه الجمهور واختاره
المص فى شرحه **قوله** ولذا قدم ما اخر اى لاجل التنبيه على ان العبارة
محمولة على التقديم والتاخير قدم الشارح رحمه الله ما اخره المص مبنى على كون الظرف من العامل المعنوى

المص **قوله** او لان الشارح غير النظم يعنى ان الشارح مزج عبارة المتن
بعبارته واعتبرها من كلام نفسه حيث نادا الواو العاطفة قبل
قوله مضافة وعطفه على عبارة نفسه اعنى موحدة فى المتمازج
يغير نظم الممزوج لانه اعتبر كلام نفسه **قوله** كالعناية كما فى نحن
فيه فانه لما كان المقام مقام بيان اقسام انواع الاعراب ومحالها
كان العناية بذكر المحال والاقسام اكثر من العناية ببيان شروطها
قوله احسن الموقع فان حسن الموقع يقتضى ان يكون شروط الاعراب
مذكورة معا **قوله** او موافقة الاسلوب السابق فان موافقة
الاسلوب هيهنا يقتضى ان يكون الخبر هيهنا مذكورا بعد المبتدا
بلا فصل **قوله** يجوز ان يكون حالا الخ وحينئذ لا يكون الحال تقدم
على العامل **قوله** تفصيله اى تفصيل الفرق بين الشرط والشرطين
السابقين حيث اكتفى فيهما بالمثال ولم يكتف فى هذا ان خصوصية
المضاف اليه اعنى كونه ضمير المخاطب المذكور الواحد غير معتبرة
والمقصد من ذكر ذلك المضاف اليه نفى الاضافة الى ياء المتكلم
فقط اى دون ما عداه من المظهر والمضمر الغائبة فى غاية الخفاء
اذ الانتقال عن الاضافة المخصوصة الى نفى اضافة اخرى مخصوصة
بعيد غاية البعد **قوله** وليس الاحتراز الخ اذ الاحتراز من ذكر المضاف الى
نفى المضاف الاخر ظاهر غاية الظهور **قوله** كحركتين او اكثر لما كانت المدة
حاصلة من اشباع الحركات الثلث والاشباع يحتمل ان يكون مقدار
حركة او اكثر ردد بين كونها كحركتين او اكثر **قوله** فكرهوا الخ لئلا
يلزم مزية الفرع على الاصل **قوله** فكون معانيها الخ اى لا الفاظها
والا لكانت ملحقة بالمثنى وانما كانت معانيها منبئة عن التعدد
فان كل واحد منها يدل على معنى واحد وذلك المعنى ينبئ عن امر اخر
كالاخ ينبئ عن الاخ والاب عن الابن والحم عن المراة والفم والهن
عن صاحبه وذو عن الصاحب عما يصاحبه وانما لم يقل يستلزم

ردّ على المحشى عصام الملة والدين حيث قال ... بالتعريف المظهر لكونه اخصر والاختصار مطلوب ... احمد

للتعدد لان المتبادر منه امتناع الانفكاك فى العقل وذلك غير متحقق
فى الفم والهن لعدم كونهما من مقولة المضاف وبما ذكرنا ظهر انه
لا حاجة الى ما قيل فى ابناء الفم عن التعدد بان الفم عبارة عن الشفتين
على الهيئة المخصوصة اذا كانتا على الوجه واما اذا ابين عنه فلا
يقال له الفم فالاضافة الى وجه ماخوذ فى مفهومه والى ما قيل
فى الهن ان المستكره انما يكون بالنسبة الى المستكره **قوله** دون
غد فانه وان كان فى اخره حرف صالح للاعراب سماعا اذ جاء غدو
بالواو لكن معناه لا ينبى عن التعدد فى الصحاح الغد اصله غدو
وحذفوا الواو بلا عوض قال لبيد وما الناس الا كالديار واهلها
بها يوم حلوها وغدو بلاقع فجاء به على اصله **قوله** فاستراحوا
الخ وحصل المشابهة بينهما وبين المثنى والمجموع لفظا فى وجود حرف
صالح للاعراب فى كل واحد منها **قوله** لانها كانت سبب لقمتهما
الميم الخ فى الصحاح وانما افردوه لم يحتمل الواو والتنوين فحذفوها و
عوضوا من الهاء ميما فقالوا فم وفمان وفموان ولو كان الميم عوضا
من الواو لما اجتمعا انتهى فالاولى ان يقال لانها محذوفة فى الافراد
فلم يرد الا للاعراب **قوله** قال الشيخ الرضى الخ خلاصته ان هذه
الحروف مع كونها اجزاء الكلمة جعلت اعرابا **قوله** مع كونها اى الالف
والياء بدلا من لام الكلمة فى الاربعة الاولى وعين الكلمة فى الباقيين
قوله وجعل الخ يعنى لما كان ما قبل اللام والعين فى الاصل مفتوحا ثم
جعل مضموما ومكسورا لمناسبة الواو والياء للتخفيف وليكون
حرف مدّ مشابه للحركة الاعرابية **قوله** لان دليل الاعراب الخ اى
دليل كون الكلمة معربة لا يكون من اصل الكلمة لان دليل وصف
الشيء يكون متاخرا عن ذات الشيء وسنخ الكلمة لا يكون متاخرا
عنه والسنخ بكسر السين المهملة والنون والخاء المعجمة الاصل واسناخ
الاسنان اصلها كذا فى الصحاح **قوله** فهى بدل اى هذه

الحروف

الحروف بدل من الواو الذى هو سنخ الكلمة **قوله** يفيد ما لم يفده الخ
اى يفيد هذه الحروف شيئا لم يفده لام الكلمة وعينها وهى الاعراب
اعنى كون هذه الاسماء مرفوعة ومنصوبة ومجرورة كالتاء فى بنت
فانها مبدلة من الواو يفيد ما لم يفده الواو وهى التانيث ولذا يجب
طويله **قوله** ولا يبقى الخ دفع لما يختلج من ان دليل الاعراب اذا لم
يكن من سنخ الكلمة يلزم ان يبقى فو وذو على حرف واحد مع انه لا
اسم فى كلام العرب على حرف واحد **قوله** واعترض عليه الخ بصيغة
المعلوم اى الشارح الرضى **قوله** لغرض التخفيف فيه اى التخفيف
حاصل على تقدير الابدال ايضا **قوله** بل من حروف المعانى ملحقة بالمفرد
لتحصيل معنى التثنية والجمع فيجوزان يجعل دليل الاعراب بخلاف اللام
والعين فيهما فانهما من حروف المبانى لا يحصل بناء الكلمة بدونهما
فهما متقدمان على الاعراب فكيف يكونان دليله **قوله** وهو ليس
بمبنى على ما قال الكوفيون فى كلا وكلتا للتثنية ولزوم حذف
نونيهما للزومها الاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف
بحذف احد اللامين وزيدا لفا للتثنية حتى يعرفا ان المقصود
الاحاطة فى المثنى لا فى الجمع **قوله** او للزوم الالف الخ ولو كان علامة
التثنية لانقلب بالياء حالتى النصب والجر **قوله** فان المثنى لا يمال
لان العلامة لا يتغير **قوله** ولم يبدل التاء من الياء الخ بخلاف ابدال
التاء من الواو اذا كان لاما فانه كثير نحو اخت وبنت وهنت و سنة
فان الحمل على الكثير الشايع اولى **قوله** ولم يبدل التاء من الياء الا
فى اثنين فان قلت ذكر فى المطولات ابدال التاء من الياء فى نحو ثنتين
لا فى نحو اثنتين وثنتا وكيت وذيت قلت مراد المحشى ابدال التاء
من الياء اذا كان لاما لان الكلام فيه فلا يرد نحو ثنتين واما
استنتت وكيت وذيت فقد اختلف فيها ومراد المحشى الابدال
المتفق عليه فى الصحاح يقال اسنتوا لقوم يسنتون اسنتاتا اذا

لبثوا فی موضع سنة واستتوا اذا اصابتهم الجدبة تقلب الواو
تاء للفرق بینهما ویقال کان من الامر کیت وکیت اصل التاء فیها
هاء وانما صارت تاء للوصل حکی ابو عبیدة کان من الامر کیه وکیه
بالهاء وقولهم کانت ذیت وذیت اصله ذیو وزن فعل ساکنة
العین فحذفت الواو فبقی علی حرفین فشدد کما شدد کی اذا جعلته
اسما ثم عوض من التشدید انتهی فالابدال المتفق علیه لیس الا
فی اثنتین فانه من قولک ثنیت ولامه یاء والتاء بدل منها ولیست
التاء متمحضة للتانیث اذ لا یکون التانیث فی وسط الکلمة
قوله ولا یمیلون اسما ثلاثیا علی غیر الشذوذ قید بکونه اسما لانهم
یمیلون الالف الاخیرة فی فعل مطلقا وبکونه ثلاثیا لانهم یمیلون
الالف الاخیرة من الاسم الرباعی کیف کانت وبکونه علی غیر الشذوذ
لانه امیلت العلی مع کونه اسما ثلاثیا والفه واوا لکنه شاذ قوله
الا من ذوات الیاء ای من الالفاظ التی ایضا منقلبة من الیاء لکونها قوله
بدلا من اللام لوقوعها موقع اللام ولو کانت متمحضة للتانیث
لجاءت بعدها دلیل لقوله لم یتمحض التانیث لا لقوله بل فیها
رائحة منه کما لا یخفی قوله دلیل لقوله لم یتمحض ولهذا لم ینفتح ما قبلها
ای لکونها بدلا من اللام او لعدم کونها متمحضة للتانیث لم ینفتح ما
قبلها مع ان تاء التانیث یجب انفتاح ما قبلها قوله ولم تقلب
الاخرای ولاجل البدلیة او عدم التمحض لم تقلب تاء اخت وبنت
هاء لکونها بدلا من الواو مع ان تاء التانیث ینقلب هاء عند الوقف
قوله ولانها لیس لمحض التانیث علة لقوله جاز الجمع بینهما قدم
للاهتمام فکان التانیث حصل بمجموعها قوله وفی قوله فلذا جاز
توسطها رد علی المصنف رحمه الله ای فی قول الرضی فان ماذکر
منقول عن الشارح الرضی لکن فی کونه ردا للمصنف نظر لانه رد ح
بعدم التوسط علی التقابل بانه محض التانیث حیث قال فی الایضاح

واما کلتا ومنهم من یقول هی من الواو ومنهم من یقول هی من الیاء
ومنهم من یقول لیست بدلا فمن قال انها من الواو فلان ابدال التاء
من الواو اکثر فحملها علی الاکثر اولی ومن قال انها من الیاء فلان
الاعلال بالیاء اکثر وهنا معتل فیحمل علی الاکثر واما من قال انها لیست
بدلا فقد زعم انها لمجرد التانیث والالف بعدها هی اللام فیکون
وزنه فعتل ولیس بمستقیم لان تاء التانیث لا یکون وسطا ولا
یکون ما قبلها ساکنا وفعتل ایضا لیس من ابنیتهم قوله ولا یجوز تفریق
المثنی بان یعبر عنه بمفردین قوله معرفة لان وضعهما للتاکید
ولا یؤکد بالتاکید المعنوی الا المعارف قوله قیل انه الخ ای قیل فی
الفرق بین اضافة کلا وکلتا الی المظهر وبین حال اضافتهما الی
المضمر قوله فالاغلب کونه جاریا علی المثنی تاکیدا له نحو جاء فی
الرجلان کلاهما وجئتهما کلاهما وان جاز ان یقول کلاهما جاءنی
بعد ذکر شخصین فلا یکون تاکیدا قوله معنی ولفظا فلکونه مثنی المعنی ٢ اما معنی
واما لفظا فلکون اخره الفا ولا ینفک عن الاضافة حتی یتمیز عنه بالتجرد
عن النون قوله واصل المثنی ان یکون معربا لان الاصل فی الاسماء الاعراب
کما عرفت قوله فالاولی جعله الخ فلذا جعل اعرابه بالحروف الثلثة
التی اعراب المثنی به قوله فانه لا یجری علی المثنی لانه لا یکون تاکیدا
فهو مفرد منصرف فیکون اعرابه بالحرکات الثلث الا انه لما کان
منقوصا جعل اعرابه تقدیریا قوله اذ لم یستعمل مفرده فلا یکون
مثنی مع ان اعرابه اعراب المثنی فی شمس العلوم المذروان بکسر المیم
والذال المعجمة والراء المهملة طرفا الالیتین ولیس لهما واحد وفی
الصحاح ولا واحد لهما لانه لو کان واحدهما مذری علی زعم ابو عبیدة
لقالوا فی التثنیة مذریان لان المقصور اذا کان علی اربعة احرف
یثنی بالیاء علی کل حال قوله فان زعم الخ ای ان زعم المصـ رحمه الله انه
داخل فی المثنی لان مفرده وان لم یکن مستعملا لکنه ثابت فی التقدیر

اذ كانه كان مذدى معناه طرفا الالية ثم ثنى لطرفا الاليتين
قوله لم يمكنه يعنى ان ثنايا بكسر الثاء المثلثة والنون والياء
التحتانية معناها طرفا الحبل قوله المثنى اى المعطوف احد طرفيه
بالاخر فلم يستعمل له مفرد مع انه معرب باعراب التثنية فكان على
المصنف ان يذكره فيما الحق بالمثنى ولا يمكن للمص ان يقدر مفرده
ثناء كما قدر فى مذروان لانه لو فرض استعمال ثناء كان معناه احد
طرفى الحبل قوله وليس فى الطرف الواحد معنى المثنى لانه فى اللغة
العطف يقال ثنيته اى عطفته ولا عطف فى احدهما فلا يمكن
اشتقاق ثناء منه وتقديره مفردا للثنايين وفيه بحث لان
الثناء عارض للطرف الواحد من الحبل وان لم يكن داخلا فيه وذلك
كاف لاعتبار الاشتقاق منه فى الصحاح الثناء بالمد عقال البعير
ونحوه من حبل مثنى وكل واحد من ثنييه فهو ثناء لو افرد تقول
عقلت البعير بثنايين اذا عقلت يديه جميعا بحبل او بطرفى
حبل وانما لم يهمز لانه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده فيقال ثناء
فيترك الياء على الاصل لانه من ثنيت ولو افرد واحده وقيل
ثناء لقيل ثناءان بالهمزة كما تقول كساءان ورداءان انتهى فان
قوله لا يفرد واحده فيقال ثناء الى اخره يشعر بان له واحدا
مقدرا لكنه لم يفرد فى الاستعمال قوله اذ ليس فى المفرد معنى
التثنى اى صيرورة الشئ ثانيا يقال ثناه اى صار له ثانيا وهذا
الكلام حق لا شبهة فيه قوله فالثنايان اذا لم يكن له مفرد والثنايا
لفظ مفرد معناه طرفا الحبل المثنى فيكون المثنى مجموع الحبل حيث
جعل المثنى صفة له لا فى كل واحد من طرفيه وفيه ما مر من انه
كما يجوز ان يقال للحبل انه مثنى باعتبار اشتماله على الشئ يقال لكل
واحد من طرفيه انه مثنى على الاخر اى معطوف به والمثنى على وزنه
مرمى من ثنيته اذا عطفته قوله لوجوب ان يكون مفرده من

لفظه

62

لفظه قال المص رحمه الله جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم
الحق بذلك المفرد واو او نون دالة على ما فوق الاثنين واما ذو وا
او ديه باسقاط النون اشارة الى انه لازم الاضافة كمفرده
قوله لانه جمع الخ بخلاف مشرين لانتفاء الامرين قوله كما هو مقتضى
الجمع تشبيه بالنفى لا بالمنفى قوله قال الشارح الرضى جعلت الالف
الخ فى هذا النقل بيان وجود ما يصلح للاعراب فيهما وتعيين ذلك
اى جعلت الالف قبل الاعراب ليحصل بناء التثنية والواو ليحصل
بناء الجمع لان الالف لكونه خفيفا يناسب قلة عدد المثنى فان
القلة يوجب الخفة وكذا الواو لكونه ثقيلا يناسب كثرة الجمع
لكون الكثرة موجب للثقل قوله وهذا الحكم اى جعل الالف علامة
التثنية والواو وعلامة الجمع مطرد فى جميع المثنى والمجموع متقدم
الخ لتقدم الموصوف على الصفة فيكون الالف والواو لكونهما علامة
التثنية والجمع المتقدمين على الاعراب قوله والجر اولى بهما اى الجر احق
بالياء لكونها حاصلة من اشباع الكسرة التى هى الاصل فى الجر
قوله فاتبع الجر على صيغة بناء المجهول ونصب الجر اى جعل النصب
تابعا للجر قوله قال الشيخ الرضى الخ اشارة الى وجه اخر للفرق بين
المثنى والمجموع بفتح ما قبل الياء وكسرها قوله ابقاء على الحركة
الثابتة الخ فان الالف لما جعلت علامة التثنية والالف
يقتضى فتحة ما قبلها كانت الفتحة ثابتة قبل اعراب المثنى فابقى المثنى
على ما كان عليه لعدم المغير قوله واما الضم الخ اى الضم الذى يقتضيه
الواو التى جعلت علامة للجمع فقلبت كسرا حين قلبت الواو ياء
لاستثقال الضم قبل الياء الساكنة لو ابقيت الياء على حالها ولزوم
الالتباس حال الرفع بحال النصب والجر اذا نقطع النظر عن العامل
وبطلان السعى فى قلب واو الجمع بالياء اولا لو قلبت الياء بالواو
قوله لضمة ما قبلها مع ان تغيير الحركة وهى الضمة الى الكسرة اولى

قوله صح

لسواء كانا مظهرين او مضمرين مستترين او بارزين مرفوعين او منصوبين او مجرورين قوله لان كلا من المثنى والمجموع صح

من تغير الحرف اى الياء الى الواو لابقاء الضم قوله اى حذف نونهما
بالاضافة فيه بذلك اشارة الى دفع ما يتوهم من ان دفع الالتباس
حاصل بكسر النون فى المثنى وفتحها فى الجمع فلا حاجة الى الفرق بفتح
ماقبل الاخر وكسره قوله وكسر النون الخ عطف على قوله ترك فتحه
الخ قوله لكونه تنوينا ساكنا فى الاصل يعنى انه لما الحق فى المفرد
المنصرف الذى هو الاصل فى الاسماء الالف التى هى علامة التثنية
او الواو التى هى علامة الجمع اجتمع الساكنان المدة والتنوين فحركت
التنوين بالكسر فى التثنية لانه الاصل فى تحريك الساكن على ما بين فى
التصريف وكون المثنى اسبق من الجمع وبالفتح فى الجمع للفرق وهذا
على مذهب الكوفيين حيث قالوا ان نون المثنى والمجموع تنوين حركة
للساكنين والمختار انه كالتنوين فى كونه علامة التمام قوله واما
الياء الخ دفع لما يتوهم من ان الياء مشترك بين المثنى والمجموع قوله فلم
يحصل الاعتدال بالفتح فى المثنى وبالكسر فى المجموع حالتى النصب
والجر وحاصل الدفع ان الياء طارية للاعراب والطارى لا يغير
بخلاف الالف والواو فانهما لتحصيل البناء قوله من تقسيم الاختلاف
اليهما قوله وانما قال ذلك اى قوله اللذين الخ مع ان الظاهر تركه
قوله ليصح ان الشارح رحمه اراد ان يفسر قوله التقدير واللفظى المعرف
بلام العهد الخارجى المستدعى لتقدم الذكر بتقدير الاعراب التقديرى والاعراب الملفوظ
كما بينه فيما سيأتى فزاد قوله اللذين اشير الى تقسيمه اليهما بيانا لتقدم
ذكرهما ليصح ذلك التفسير قوله كما بين فى بعض النسخ وفى بعضها
بصيغة المضارع فالماضى بالنظر الى تقدم تبيين الشارح على زمان
تحرير المحشى والمستقبل بالنظر الى ارادة الشارح رحمه الله وكلمة
ما مصدرية اى ارادة مماثلة للتبيين او موصولة اى حال كون ما اراد
مماثلا لما بينه وانما لم يقل ليصح تفسيره كما بينه لان الباعث
على زيادة قوله اللذين ارادة ذلك التفسير لا نفسه قوله

ولیتصل

الاعراب التقديرى

63

وليتصل لاحق الكلام بسابقه فان سابق الكلام اعنى قوله فالمفرد
المنصرف الى هنا كان لبيان محال الاعراب بالحركة والحرف وهذا
الكلام لبيان محال الاعراب التقديرى واللفظى فيتصل الكلامان
حق الاتصال ويكون مجموعهما تفصيلا للمجمل المفهوم من قوله وانواعه
رفع ونصب وجر قوله كما قيل وقع فى بعض الشروح ولما فرغ من
تقسيم الاعراب الى الحركات والحروف شرع فى تقسيم الاعراب
الى الحركات والحروف باعتبار ظهوره ولا ظهوره قوله اسهل
الضبط اشار الى ان القلة للتقديم باعتبار لازمه وهو سهولة
الضبط قوله لان من حق العلامة الظهور فاللفظى اصل فى الاعراب
حقيق بالتقديم نظرا الى ذاته قوله ان لم يقدر الوقت الخ وان
قدر الوقت او جعل المصدر حينئذ ليكون فى معناها وعلى التقادير
ضمير الفاعل راجع الى الاعراب لا الى المعرب حتى يحتاج الى تقدير
المضاف اى حين تقدر تلفظ اعرابه على ما فى الحواشى الهندية
قوله فى الامثلة اى فى قوله وغلامى وفى قوله كقاض ونحو مسلمى
قوله لما سبق من بيان محال الاعراب من قوله فالمفرد المنصرف الى
قوله التقدير قوله لا يخفى فساده اذ الاعراب اللفظى ليس لاجل
كل ما يغاير التعذر والاستثقال بل العامل وانتفاء التعذر والاستثقال
بل العامل وانتفاء التعذر والاستثقال قوله وللثان تقول واليه
ذهب الشيخ الرضى وتركه الشارح لان حذف الفضلة اهون من حذف
العمدة قوله اى موضع اخره الخ هذان الوجهان مصححان لذكر كلمة فى الظاهر
تركها قوله لانها ممنوعة من الحركة مطلقا بخلاف ياء القاضى فانها
ممنوعة من الحركتين ولذا سمى الكلمة المشتملة عليها منقوصا لانه نقص
حركتين قوله لتحققه فى ميم غلامى فانه متميز من الحركات الاعرابية هنا
مع انه لا يسمى مقصورا وانما قال الاولى اذ اطراد الالقاب مستحسن وليس
بواجب قوله ولخفاء مر هنا القسم اى لخفاء تقدير الاعراب

فيما حذف منه الالف لسقوط الالف الذى هو سبب التعذر و
ظهور التعذر فيما وجد فيه الالف المقصورة مثل المصنف بالاول
تعرضنا للخفى وترك الثانى رومًا للاختصار لكونه معلوما بطريق
الاولى قوله ان جعلت الكاف اسمية بخلاف ما اذا جعلته حرفية فانه
لا يجوز ابدال الحرف من اسم ولا بيانه به قوله والمعنى كتعذره فى زمان
مطلق اى غير مقيد بكونه زمان الرفع والنصب والجر على تقدير كونه
ظرفا قوله او تعذرا مطلقا غير مقيد بحال كونه مرفوعا او منصوبا
او مجرورا وعلى هذا تقدير كونه مصدرا للتعذر المحذوف قوله
حال من قوله كعصى وغلامى اى من الكاف الاسمية وهو مفعول
من حيث المعنى لعامل الظرف المستقر ليتحد عامل الحال وصاحبه
قوله او ظرف لذلك العامل عطف على قوله حال قوله ما دامت
الفاء قيد بذلك لان الالف اذا نقلب همزة تقبل الحركة كما فى قابل
وبايع قوله ليدخل فيه الجمع المكسر الخ نحو مسلماتى وعبادى فان
الاعراب فيهما متعذر لاشتغال ما قبل الياء بالكسرة قوله ولو
قيل الخ يعنى ان مثل عصاى داخل فيما ذكره الشم لانه اسم معرب بالحركة
مضاف الى ياء المتكلم مع ان تعذر اعرابه ليس لاجل الاضافة بل
لكونه مقصورا فلو قيد الحركة باللفظية ليخرج عنه لكان اولى
قوله فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة لا بعدها حتى يكون
من قبيل غلامى وانما كان التعذر فيه قبل الاضافة لان الاعلال
مقدم على الاضافة لما قالوا ان الواضع اعتبر فى الكلمات الحالات
التى يقتضى الاعلال فيها بحسب كل تركيب فاعلها قبل الوقوع فى
التركيب ليسهل على المتكلم تركيبه ولا يتوقف له مثلا علم ان عصوا
اذا وقع فى التركيب يتحرك واوه فينقلب الفاء ففرضها متحركا وقلبه
الفاء وكذا علم ان قاضيا اذا وقع فى التركيب يتحرك بالضم فى حال
الرفع وبالكسر فى حال الجر ويلزم الثقل فحركت بالضم والكسر

ثم حذفها كذا فى بعض الشروح وبما ذكرنا ظهر فساد ما قيل ان
اصل عصاى عصوى فالمنقلب بالالف ما تعذر اعرابه فيكون
القلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذر
الاعراب قبل الاضافة ويشهد على ذلك قول المصنف فى بحث الاضافة
الى ياء المتكلم فان كان اخره الفا ثبتت وكذا فساد ما قيل ان التقييد
باللفظية يخرج منه نحو قاضى مضافا الى ياء المتكلم مع انه داخل
فيه لان الاعراب فى الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان
المحذوف من اخره حركة الكسرة التى اقتضتها الياء لا حركة الاعراب
حتى يكون تقديرها للاشتغال لانا لا نسلم ان الاعراب فى الناقص
المضاف الى ياء المتكلم متعذر لانه عند الاضافة يعود الياء
الساكنة التى حذفت لالتقاء الساكنين ثم يدغم الياء فى الياء
فيكون الاعراب فيه مستثقلا لبقاء الساكنين نعم لو كان الحذف
بعد الاضافة الياء المتحركة لكان الاعراب فيه متعذرا لاشتغال
ما قبل الياء بالحركة التى لاجل الياء يدل على ذلك سيأتى فى بحث
الاضافة الى ياء المتكلم من قوله وان كان فى اخره ياء ادغمت وفتحت
الياء للساكنين على تقدير السكون قوله واعلم ان اكثر النحاة الخ
اى الاشهر بين النحاة ان المضاف الى ياء المتكلم مبنى على الكسرة
لاضافته الى ياء المتكلم المبنى كذا فى العباب قوله لان غلاماى
معرب لثبوت الالف فى حالة الرفع وقلبها ياء فى حالة النصب
والجر فالاضافة الى ياء المتكلم لو كانت سببا للبناء مطلقا لما
تخلف الحكم عنها كذا فى العباب لكن الخصم يقول ان علة البناء
هو المجموع المركب من ثلثة اجزاء الاضافة الى المبنى واتصال
الضمير وسكون حرف العلة فلا يرد غلام هند ولا غلاماى كذا
فى غاية التحقيق قوله الا بشرط سيذكره خلاصة ان ظهور
الاضافة ترجح جانب الاسمية لاختصاصها بالاسماء انما توجب

اى للزوم التقاء الساكنين ع

البناء اذا كانت كالاضافة ولم يبدل من المضاف اليه شئ كالاضافة
الى الجمل اذ الاضافة فى الحقيقة الى مصادرها فكان المضاف
اليه محذوفا فاشبه الحروف فى الاحتياج الى اعتبار ضميمة و
لما ابدل فى بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف
كانه ثابت بثبوت بدله قوله وهو ههنا مضاف الى الياء
اذ المقصود بالنسبة الغلام المضاف الى المتكلم لا مطلق الغلام
ثم نسبه الى المتكلم قوله تفريع على المقدمة الاستثنائية فان
كلمة لما لما كانت لوقوع امر لوقوع اخر كانت دالة على مقدمتين
الشرطية وهو تعليق وقوع امر بوقوع امر اخر والاستثنائية
اعنى استثناء المقدم فكانه قيل ان اشتغل ما قبل الياء بالكسر قبل
دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى فيكون اعرابه
تقديريا مطلقا وانا كان ما قبله مشغولا بالكسرة قبل العامل
فما ذهب اليه البعض عزمى لامتناع ان يكون المتقدم عين
المتاخر متفرع على تحقق الاشتغال بالحركة لا على الملازمة
بين الاشتغال بالحركة وبين امتناع دخول حركة اخرى كما لا يخفى
قوله توضيحه اى توضيح التفريع على المقدمة الاستثنائية
قوله ان قلت لم لا يجوز الخ يعنى ان ما ذكرتم انما يدل على امتناع
ان يكون الكسرة الملايمة كسرة الاعراب وهذا لا يدل على امتناع
كون الاعراب لفظيا حالة الجر لجواز زوال الكسرة الملايمة بعروض
الثانية بعد دخول العامل قوله لا وجه لزوالها يعنى ان سببه
وهو الياء باق فالقول بالزوال قول بلا دليل فلا يعتبر قوله
مع ان الاصل الخ يعنى مع انه لا دليل عليه الا خلاف الاصل قوله
وان العناية الخ اعم ان الغاية بالكسرة الملايمة اكثر من كسرة
الاعراب لكونها متعلقة بنفس الكلمة لان الياء لشدة اتصالها
صارت كالجزء مما قبله بخلاف كسرة الاعراب فانها عارضة لاجل

فالتفريع المذكور لكونه مبنيا على امتناع ان يكون المتقدم عين المتاخر صحيح

الفاعل

العامل قوله خصوصا اذا لم يفتح الخ بخلاف ما اذا قيل بزوال الكسرة
الملايمة فانه يفوت جانب رعاية الياء بالكلية قوله ان قلت لم
لا يجوز الخ اى ما ذكرتم يدل على انها ليست كسرة اعراب يعنى لم لا يجوز
ان يجعل كسرة ما قبل الياء قبل دخول العامل لمجرد الملايمة للياء وبعد
دخول العامل له للملايمة وحركة الاعراب ايضا كما جعل الالف والواو
والياء فى المثنى والجمع لمجرد الدلالة على التثنية والجمع لمجرده وبعد
دخول العامل حرف الاعراب ايضا قوله وكما يستحيل توارد الخ لاشتراك
العلة بينهما وهو لزوم الاحتياج والاستغناء بالنسبة الى شئ
فى زمان واحد من جهة واحدة ولكفاية كل واحد منهما فى وجود الاثر
الحقيقى او الاصطلاحى قوله ولا يخفى تحققهما فيما نحن فيه فان
الياء والعامل كل واحد منهما مؤثر مستقل فى الكسرة اصطلاحا
وان كان المؤثر حقيقة بلفظ المتكلم قوله دون صورة التثنية والجمع
لان المؤثر فى كون علامتهما للتثنية قصد المتكلم وهو موثر حقيقى
واجتماع المؤثرين المختلفين جائز لانه فى الحقيقة يفيد احدهما
للاثر وجودا اعتباريا اصطلاحيا والاخر وجودا حقيقيا مثلا
قصد المتكلم افاد وجود نفس العلامات الدالة على معنى التثنية
والجمع والحاقها بالمفرد والعامل افاد كونها دالة على الفاعلية و
المفعولية والاضافة قوله مستندا الى العامل اذ به يتقوم المعنى
الحقيقى للاعراب قوله الى قصد المتكلم فان المتكلم قصد بايرادها
الدلالة على المعنى المذكور قوله وقت مرفوعيته او مجروريته على
ان يكون رفعا وجرا مصدر المجهول قوله او وقت رفع العامل
الخ على تقدير كون رفعا وجرا مصدر المعلوم قوله وذلك ان يجعل
مصدرا اى مفعولا مطلقا للاشتغال المقدر اى كاشتغال
قاض اشتغال رفع او جر قوله او حالا اما اضيف الخ اعنى قاضى
لكونه فاعلا للاشتغال المقدر قوله الى غير ذلك من الاحتمالات

احدهما ان يكون حالا من مدخول الكاف والعامل فيه معنى التمثيل
والتقدير او الاستثقال المفهوم مما تقدم وذلك على تقدير كون
قوله كقاض خبر مبتدا محذوف وثانيهما ان يكون حالا من قوله كقاض
وذلك على تقدير ان يكون الكاف اسمية بدلا او بيانا لما في قوله
فيما استثقل والعامل فيه عامل الظرف المستقر وثالثها ان يكون ظرفا
لذلك العامل **قوله** مرفوعا او منصوبا يحتمل ان يكون المعنى حال كون
كقاض مرفوعا بان يكون خبرا لمبتدا محذوف وان يكون منصوبا بان يكون
صفة لمصدر محذوف ويحتمل ان يكون المعنى حال كونه كقاض مرفوعا
او منصوبا على وفق المعطوف عليه فان قلت فما فائدة زيادة لفظ نحو
وترك العطف على قاض بدونه كما في قوله كعصا وغلامى مطلقا مع انه
اخصر قلت فائدته ما اشار اليه الشارح رحمه الله بقوله يعنى تقدير الاعراب
للاستثقال قد يكون بالحركة الخ وهو انه نبه بعدم ادخالهما تحت حرف
واحد على كونهما نوعين متباينين اشتركا في مجرد الاستثقال بخلاف عصى
وغلامى فانهما مندرجان تحت نوع واحد فلذا جعلهما مدخولا لحرف واحد
قوله لم يحتج ايضا الى ذكره على التقدير الاول الا انه غير مستدرك لكونه
تصريحا لما علم ضمنا من ذكر التمثيلات بخلاف الاول **قوله** ونحوها اى
نحو الكاف وهو ما يفيد معناه من لفظ مثل ونحو وشبهه ونظير **قوله**
قال الفاضل الهندى الخ حاصله بيان الفرق بين عصا ومسلمى فى جعل
اعراب احدهما متعذرا واعراب الاخر مستثقلا **قوله** متعذر لامتناع
التلفظ بالواو موجود الا انه بسبب اجتماعه مع الياء صار التلفظ
به ثقيلا **قوله** كما فى عصا فانه بعد الاعلال متعذر لامتناع الالف عن قبول
الحركة وقبل الاعلال مستثقل لان الواو موجود لان التلفظ بالحركة
ثقيل **قوله** لكن المؤثر فى التقدير فالمعتبر فى عصا حاله بعد الاعلال وفى
مسلمى حاله قبل الاعلال **قوله** لان اعرابه بالواو اى لان اعراب مسلمى بالواو
وثقل ذلك الاعراب لاجتماعه مع ياء المتكلم يوجب قلب الواو ياء وهو

تقدير الواو فالاستثقال صار موجبا لتقدير الواو بخلاف عصا فان اعرابه
بالحركة وثقل الحركة على الواو لتحرك ما قبلها يوجب ابدال الواو بالالف
وذا ليس تقديرا للحركة بل قدر الحركة بعد الابدال لامتناع الالف عن
الحركة حتى لو فرضنا قبول الحركة جعلنا الاعراب لفظيا فيكون التعذر
موجبا للتقدير فى عصا **قوله** لا الاسكان الخ اى ليس ثقل الاعراب
فى عصا موجبا لاسكان الواو وتقدير الحركة حتى يكون اعرابه تقديريا
للاستثقال كما فى قاض فان استثقال الضمة والكسرة على الياء اوجب
اسكانها وهو تقديرا للحركتين فالاعراب فيه تقديرى للاستثقال
وبهذا تبين انه لا اشتباه بين عصا وقاض لانه بعد الاعلال محل
الاعراب فى عصا وهو الواو غير باق فاعرابه متعذر وفى قاض محل
الاعراب وهو الياء باق الا انه لضعفه يثقل التلفظ بالحركة انما
الاشتباه بين عصى ومسلمى لبقاء الواو فيهما وعدم بقائه قبل
الاعلال وبعد الاعلال فمن تعرض لبيان الفرق بين عصى وقاض لم
يات بشئ **قوله** فيما اذا كان اعرابه بالحرف الخ متعلق بيكون بعد تقييده
فى الاحوال الثلث او بعضها اى يكون الاعراب بالحرف تقديريا
فى اسم كان الخ سواء كان ذلك الاسم مفردا او مثنى او مجموعا فانه اذا
لاقى مدة اخره ساكنا بعدها تسقط تلك المدة لالتقاء الساكنين
ودلالة حركة ما قبلها عليها فيصير الاعراب تقديريا اما فى الاحوال
الثلث كما فى الاسماء الستة والجمع المذكر السالم او فى بعض الاحوال كما
فى المثنى حال الرفع بخلاف ما اذا لم يكن فى اخره مدة كالمثنى حالتى
النصب والجر فانه يحرك تلك المدة بحركة موافقة لها ولا تحذف
لعدم الدلالة عليها فيكون الاعراب لفظيا **قوله** لئلا ينتقض
الخ فانه معرب بالحرف ولاقى اخره ساكنا بعده مع ان اعرابه لفظى
فاذا زيد لفظ المدة خرج عن القاعدة لعدم كونه اخره مدة **قوله**
ولعله انما لم يعد المص هذا الموضع فى مواضع الاعراب التقديرى

واللفظي صح

مع انه في صدد ضبط مواضع الاعراب التقديري لا ليعرف به
من لم يتتبع كلام العرب اعراب الكلمات الواقعة في كلامهم ويتلفظ
بها على وفق محاوراتهم ولذا اورد الامثلة المتعددة والمستقل
اشارة الى كل نوع من انواع الكلمات التي يكون الاعراب فيها تقديريا
فمن قال ان ليس المقصود هنا الحصر بل مجرد التمثيل فلا ينافي
وجود موضع اخر للاعراب التقديري وان الضمير في قوله واللفظي
فيما عداه راجع الى ما الموصولة ويجوز افراد الضمير الراجع الى الاسمين
المعطوفين بجملة او اي اللفظي فيما عدا المتعدد والمستقل لم يات
بشئ لانه حينئذ لا ينضبط مواضع الاعراب التقديري ما لم
ينضبط مواضع المتعدد والمستقل فلو لم يكن المقصود من الامثلة
حصر المواضع يفوت غرض المصنف من هذا الكلام ولذا رجع
الشارح رحمه الله ضمير فيما عداه الى الامثلة بتاويل المذكور فتدبر والله
الموفق قوله لا باعتبار عارض وفيما نحن فيه تقدير الاعراب انما
هو باعتبار عارض التقاء الساكنين قوله وكان الياء في مثل غلامي
الخ اشارة الى دفع ما يرد من غلامي ومسلمي من ان تقدير الاعراب
بواسطة عارض وهو ملاقاة ياء المتكلم فلا يصح انه بصدد بيان
الاعراب التقديري للاسم في ذاته ووجه الدفع ظاهر قوله لشدة
الامتزاج لكونه ضميرا متصلا لا يتلفظ به استقلالا بخلاف ما نحن
فيه فان كلا منهما كلمة مستقلة قوله ان قلت فلم لم يعد الخ اي اذا كان
الياء لشدة الامتزاج كالجزء من الكلمة فلم لم يعد المص رحمه الله في
حالة الرفع في مواضع التقدير المستقل فانما صله قوى قلبت الواو
ياء وادغمت الياء في الياء فصار الاعراب حال الرفع بعد القلب
تقديريا كما في مسلمي بخلاف النصب والجر قوله يبطل قوله الخ لان
الضمير راجع الى الامثلة المذكورة بتاويل المذكور لما عرفت وفي
داخل فيما عدا الامثلة لانه ليس مقصورا ولا اسما معربا بالحركة

مضافا

مضافا الى ياء المتكلم ولا منقوصا ولا جمعا بالواو والنون مضافا
الى ياء المتكلم قوله اجيب عنه بانه جعله داخلا في باب غلامي
الخ يعني ان في الاضافة الى ياء المتكلم معرب بالحركات التقديرية
كما ان اخي وابي وحمي وهني وفمي كذلك فهو داخل في غلامي فكان اصله
فوي نقل كسرة الواو الى ما قبلها ثم ادغمت فلما اشتغل ما قبل الياء
بالكسرة جعل اعرابه في الاحوال الثلث تقديريا وليس اعرابه بالحروف
حتى يكون حال الرفع تقديريا وحالتي النصب والجر لفظيا قوله نعم
بقي الاشكال اه فان مذهبهم في العلم ان يحكيه المستفهم كما نطق
فيقولون في استعلام من يقول جاءني زيد ورايت زيدا ومررت
بزيد من زيدٌ ومن زيدًا ومن زيدٍ فهو معرب مقدر الاعراب
لاشتغال محله بالحركات المحكية قوله اذا جوز الحكاية فيه و منه
قول من قال دعني من تمرتان في جواب من قال هاتان تمرتان فان
الاعراب فيه مقدر لان الالف المحكية مانعة من ظهور الياء
لفظا محكمنا بانها في التقدير قوله وذلك اي العدول للاختصار
لمثل ما سبق ثابت قوله لاستلزامه اي تعريف النحاة قوله فيما
هو المقصود من التعريف فان المقصود من تعريف غير المنصرف
مثلا ان يعرف من لم يتتبع لغة العرب فيجري عليه حكمه من عدم
دخول الجر والتنوين ليطابق كلامه كلامهم فلو عرف غير المنصرف
به لزم ان يعرف اولا عدم دخول الجر والتنوين فيلزم تقدم الشئ
على نفسه قوله وعدم انحصار المعرب الخ عطف على قوله توقف
الشئ على نفسه اي لاستلزام تعريف النحاة عدم انحصار المعرب
في المنصرف وغير المنصرف لخروج ما اعرب بالحروف وهي
الاسماء الستة والمثنى وما الحق به والجمع السالم و ما الحق به عن القسمين
اما عن المنصرف فلعدم كونه معربا بالحركات الثلث واما عن غير
المنصرف فلعدم تحركه بالفتح وانما قال مثلا لانه يخرج من القسمين

ما اعرب بالضمة والكسرة ايضم **قوله** من الصرف وهو الفضل والزيادة

كتب المحشى رح فى الحاشية يقال ما بين الدرهمين صرف اى فضل

وفى الحديث من طلب صرف الحديث وهو ترتيبه بالزيادة انتهى

فى النهاية فى حديث ابى ادريس الخولانى منسوب الى من طلب صرف الحديث

يبتغى به اقبال وجوه الناس اليه اراد بصرف الحديث ما يتكلفه

الانسان من الزيادة فيه على قدر الحاجة وانما كره فى الذى لما يدخل فيه

من الريا والتصنع ولما يخالطه من الكذب وقيل من الانصراف

فى جهات الحركات وقيل من الصرف والصريف وهو اللبن الخالص

لانه خلص عن شبه الفعل وقيل من الانصراف وهو الرجوع لانه

انصرف عن شبه الفعل كذا فى شرح التسهيل **قوله** اعنى علامته

اى علامة المنصرف وهى تنوين التمكن **قوله** ولذا يقال له الامكن

لزيادة تمكنه وقوته فى الاسمية حيث لم يشبه الفعل ولم

يمنع منه خواصه من الجر والتنوين **قوله** لان غير الا يكتسب الخ

اذا كان المضاف اليه ضد واحد كما فى عليك بالحركة غير السكون

يتعرف بالاضافة وههنا كذلك وفيه انه ليس للمنصرف ضد

واحد مشتهر بمغايرته للمنصرف حتى يتعرف غير بالاضافة

قوله وهو مفهوم محصل اى معين لا ابهام فيه لم يلاحظ فيه

معنى الغيرية حتى يكون مبهما بابهام الغير **قوله** لانه اسم جنس واسم

الجنس لصدقه على كثيرين فى حكم النكرة وفيه انه انما يكون فى

حكم النكرة اذا اريد فرد من افراده واما اذا اريد به المفهوم فى ضمن

اى فرد كان فلا **قوله** لا علم جنس بان يقدر انه موضوع على المعنى

الكلى مما يجرى عليه احكام المعرف ولا تعريف فيها قدروه انه

علم لذلك المفهوم الكلى **قوله** والقول بانه خبر الخ اى القول بان

غير المنصرف خبر لما الموصولة مقدم عليه **قوله** عارض غير طبيعى

احترز بغير طبيعى عن العارض الطبيعى كالصحة للانسان بقوله

[Margin note: وقيل من الصرف وهو الصوت لان فى آخره التنوين وهو صوت صح]

[Margin note: لان ذلك المفهوم من حيث معلوميته للسامع قوله لانه اى علم الجنس ورد فى كلامهم وعومل معاملة بعض الالفاظ الدالة صح]

يستدعي

يستدعى حالة عما لا يستدعى حالة وتغيرا اصلا كصغر الرجل

وعما يستدعى حالة طبيعية كالكيفية الحادثة من دواء حفظه

للصحة **قوله** ليست بمعنى الموجب لان الموجب لتغير اخر

الكلمة ليس الا تلفظ المتكلم **قوله** بل بمعنى ما ينبغى الخ لم يقل ما

يختاره المتكلم لان المتكلم قد ترك الحكم عند حصول العلة

لمعارض كالصرف للضرورة والتناسب **قوله** فعلى هذا يكون

الخ لان كل منهما ليس مما ينبغى ان يختار المتكلم عند حصول الحكم

اعنى عدم دخول الكسرة والتنوين بل عند حصولهما فلذا قال

الشارح تؤثران باجتماعهما **قوله** لكن صريح كلام المص رحمه الله

فالمراد بالسبب والعلة حينئذ ما له مدخل فى اختيار الحكم

قوله ومبنى ذلك اى كون الاطلاق على كل واحد حقيقة **قوله**

ثنى السبب فيكون كل واحد منهما سببا والاصل فى الاطلاق

الحقيقة **قوله** ولا يخفى ان هذا الوجه الذى ذكره فى السبب

جار فى العلة وهو انه ثنى العلة لا لاختصاص لهما اى اللام و

الاضافة بالاسم فبدخول احدهما قوى فى جانب الاسمية

وضعف مشابهته للفعل فى الفرعيتين **قوله** ان قلت يبقى

النقض الخ بقاء النقض بما ذكر مبنى على ان المراد بالشرائط فى قوله

باستجماع شرائطها الشرائط المذكورة فى بيان العلل والا فيمكن

ان يقال لا نم تحقق العلتين المستجمعين للشرائط فيما صرف

للضرورة والتناسب **قوله** لصدق التعريف لوجود العلتين

فيه العلمية والتانيث مع شرائطهما **قوله** لما سيجى فى تحقيق

قوله الخ من ان المراد بصرفه جعله فى حكم المنصرف او المعنى اللغوى

والضمير راجع الى الحكم والملوق بالصرف عليه بناء على تعريف

القدماء لغير المنصرف وهو ما لا يدخله الكسر والتنوين شرطها

وعن الثانى بان يمنع اى المص رحمه الله وجود السببين بشرا

[Margin note: قوله الزيادة]

[Margin note: لان من شرطها انتفاء التناسب والضرورة صح]

[Margin note: قوله]

[Margin note: بلغ]

في مسلمات . لان التانيث المؤثر في منع الصرف اما التانيث
اللفظي او التقديري ولا يوجد شئ منهما في مسلمات اما اللفظي فلان التاء
لدلالته على الجمعية ليست خالصة للتانيث واما التقديري
فلان وجود التاء فيه يمتنع عن تقدير تاء اخرى فهو كتاء بنت
واخت حال كونهما علمين فانهما منصرفان لان التاء لكونها عوضا
عن الواو وليست للتانيث ولوجودها في التلفظ يمتنع تقدير
اخرى وحاصل هذا الجواب منع صدق التعريف عليه وتسليم
انه منصرف وهذا اختيار الزمخشري **قوله** او يقول الخ عطف
على ان يمنع الخ بان يقول المص سلمنا صدق التعريف عليه
لكن لا نم انه منصرف قولكم لدخول الكسر والتنوين عليه قلنا
التنوين التي في مسلمات تنوين المقابلة بنون جمع المذكر السالم
والكسرة التي فيه غير مختصة بحال الجر بل يكون في حال النصب
ايضا وهما غير ممنوعين من غير المنصرف انما الممنوع منه تنوين
التمكن والكسرة المختصة بحال الجر وانما قلنا ان الكسرة الغير
المختصة غير ممنوع لانه لو منع منه الكسرة الغير المختصة
لكان اعرابه بالفتحة حال النصب والجر فيكون الجر فيه تابعا
للنصب وقد كان في الاصل اعني الجمع المذكر السالم النصب تابعا
للجر فلزم مخالفة الفرع للاصل **قوله** او ان يحذف الخ عطف على ان
يمنع اي اجيب بان يحذف المص رحمه الله الكسرة والتنوين
عن مسلمات ويقول لا نم دخول الكسر والتنوين على حال العلمية
كما ذهب اليه البعض واستشهد بما وقع في بعض الاشعار
بدون الكسر والتنوين **قوله** حتى يلزم الخ غاية المنفي لا للنفي **قوله**
والحصر استقرائي يعني تتبعنا الاسماء الغير المنصرفة فلم نجد فيها
غير العلل التسع المذكورة **قوله** او يمنع علم على حذف الصفة
على ما قاله الرضي اعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون

كون مميز العدد في اي درجة كان صفة لان المقصود من التمييز التنصيص
وهو معدوم في اكثر الاوصاف بل ان كانت الصفة مختصة ببعض
الاجناس لم يقبح نحو ثلثة علماء ومائة فاضل وقال في بحث
النعت او ربما يونث الصفة ولم تذكر للعلم به انتهى لا على حذف
المضاف اليه على ما وهم حتى يرد عليه ان حذف المضاف اليه
وتعويض التنوين منه مختص بلفظ كل وبعض واذ واذا على ما
صرح به في الرضي **قوله** والاول اوفق اه لتعين حذف الموصوف
فيه **قوله** وبما في اول البيت الخ لان الاخبار بعد العلم بها اوصاف
فيكون تسع صفة لعلل **قوله** ثم للصرف تصويب كلمة ما نافية
في التاج التصويب بنشيب فرود اوردن وكسي را در كاري
بصواب نسبت كردن وكلا المعنيين يناسب المقام وما قيل
قيل التصويب النزول فوهم **قوله** لان ثبوت العلة الخ وما
قيل ان كلمة ثم يستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعده اعلى
مرتبة مما قبله او ادنى ولا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله ومما
بعده فكلمة ثم في العلتين لهذه النكتة الجليلة توهم لانه
انما يصح ذلك لو كان الجمع اعلى مرتبة باعتبار الحكم المنسوب اليهما
اعني كونه واحدا من التسع وليس كذلك **قوله** فيه مساهلة بجعل
جزء العلة شرطا لها **قوله** او صفة موصوف محذوف الخ والتقدير
والنون اعني نونا زائدة **قوله** لان اللام للعهد الذهني وهو في حكم
النكرة لاشتراكهما في الدلالة على فرد بعينه فيجوز اجراءه مجرى النكرة
وتوصيفه بها **قوله** نبه بقوله الخ اللام للعهد الذهني زائدة عند
النحاة لعدم افادتها سوى تحسين الكلام واما عند علماء المعاني
فهي لام الجنس ومع قرينة البعضية في حكم النكرة **قوله** والجملة معترضة
بين الجزء اعني النون وبين متعلقها اعني من قبلها لبيان حالها
اعتناء بشان صفة الزيادة فانها مدار منع الصرف **قوله**

عصام

عصام

ما العامل هو المنع الخ فيكون عامل الحال معنويا ولذا قال الشارح
اذ المعنى ولم يقل اذ التقدير قوله وقيل يجعل ان يكون عاملها
الخ اى اعرف النون من موانع الصرف حال كونها زائدة وفيه
ان تقييد التعريف بحال الزيادة غير مقصود انما المقصود تقييد
النون بها وكذلك قوله تعالى والارض جميعا قبضته ولذا
قال المحشى فتأمل الفرق بين الخ المقصود من هذا الفرق بيان
فائدة التقييد بقوله والظرف متعلقا بالزيادة يعنى انه
بعد حمل قوله الف فاعل زائدة الفرق بين ما اذا حمل قوله
من قبلها ظرفا لغوا متعلقا بالزيادة وبين جعله ظرفا مستقرا
متعلقا بالزائد اعنى الفا لاستتر فيه فانه على الاول يصير
المعنى والنون حال كونها لالف موصوفا بالزيادة كائنا قبلها
فيفيد كون الالف الزائد متحققا قبل النون فلا يفيد زيادة
النون والمقصود زيادتهما فلذا جعل الشارح رحمه الله الظرف لغوا
قوله او لنفس الزائد اى ظرفا مستقرا حالا من الزائد اعنى
الالف قوله من جنس التقريب اه لما كان تفسير التقريب اى
جعل الشئ قريبا بالاقرب اى الموصوف بزيادة القرب غير
صحيح بحسب الظاهر وجهه المحشى بان معنى الاقربية
اما مفهوم من المبالغة المفهومة من حمل المشتق على ذات الصف
به نحو رجل عدل فانه يدل على كماله فيه حتى انه صار عين
الذات فيفيد ان هذا القول كامل فى القرب وهو معنى الاقرب
فحينئذ صيغة التفعيل بمعنى اصل الفعل واما مفهوم من
التكثير المستفاد من صيغة التفعيل فان كثرة القرب هو
الاقربية قوله وفيه انه اذا كان متعديا الخ نحو غلقت الابواب
قيد بذلك لانه اذا كان لازما يجئ لتكثير نفس الفعل نحو
حولت وطوفت ولتكثير الفاعل نحو موتت المال واما جرحته

وقطعت

٧ قبلها فيفيد اشتراكهما بالزيادة فقط مع تقدم الالف عليها بالذكر وعلى الثانى حال كون الالف موصوفا بالزيادة صح

70

وقطعت الثوب فهو بمعنى اكثرت جراحاته وقطعاته فهو ايضا
لتكثير المفعول قوله لعله اراد الخ فيه انه لو اراد ضم الشرح
لادرج وزن الفعل ايضا فى التركيب وليس اعتبارا لتركيب
فيه اكثر تكلفا من اعتباره فى البواقى قوله كما علم الخ فان امتناع
الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعلية يعنى كما لم يدخل عليهما
الكسر والتنوين قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية لم يدخل
عليهما بعد النقل ايضا كذا فى بعض الشروح قوله ولا يخفى
انه لا يتناول افكل فى الصحاح الافكل على وزن الافعل الرعدة
ولا يبنى منه فعل يقال اخذه افكل اذا ارتعد من برد او خوف
وهو منصرف وان سميت رجلا لم تصرفه فى المعرفة فى
للتعريف ووزن الفعل وصرفته فى النكرة انتهى فانه لا يمكن
القول فيه بالنقل من وزن الفعل لعدم بناء الفعل قوله
بل نحو اعلم ايضا اى ما هو على صيغة لا براسه ولما اريد من
الحكاية فى وزن الفعل ان هذا الوزن لما كان فى الفعل لم
يكن معه كسر ولا تنوين فاذا وجد فى الاسم حكى ذلك الوزن
على ما كان عليه فى حال كونه فى الفعل لم يرد الاشكال بنحو
اعلم لكنه يرد عليه انه يلزم ان يكون افكل قبل العلمية غير
منصرف وكنا فسر انه انما يلزم ذلك لو لم يشترط فى تاثيره اجتماع
مع الوصف والعلمية قوله وقد تكلف الخ فى بعض الشروح
واما التركيب ففى البواقى كتركيب التانيث بالتاء ظاهرة او
مقدرة او بالالف وهو اما تركيب التانيث مع العلمية او
تركيب حرف التانيث مع الاسم وتركيب العدل فى عمر فانه
بمنزلة علمين تقديرا لان الواضع قصد التسمية بعامر فعدله
منه خوفا اللبس الى عمرو وفى نحو ثلث فانه بمنزلة ثلثة ثلثة
وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين وتركيب الاسمين فى بعلبك

٤ اسم التفضيل فانه وان وجد الفعل على وزنه لكنه غير منقول منه لكونه صيغة صح

والعربي

الالف والنون اما مع الاسم او مع العلمية نحو عمران او مع الوصفية
كسكران وتركيب العجمة وهو اما تكريرها في العجمي او تركيبها مع
العلمية انتهى وآثار التكليف فيه ظاهر لا يحتاج الى البيان
قوله سواء كانت للالحاق في الايضاح معنى الالحاق ان يوجد
حروف ناقصة عن حروف بنية اخرى وليس في الاصول مما مثلها
فيزاد على الناقص حرف ليصير مثله في الزنة عند ارادتهم مثل تلك
البنية المخصوصة قوله كارطى شجر من اشجار الرمل يدبغ به
والفه للالحاق بجعفر في الاكثر لان الواحدة ارطاة ولقولهم اديم
ماروط فلما حذف الالف من مفعوله دل على زيادتها واصالة
الهمزة في الايضاح ويجوز ان يكون الفه اصلية ويكون وزنه
افعل ويدل عليه قولهم اديم مرطى فحذف الهمزة من المفعول
يدل على زيادتها واثبات الياء يدل على اصالتها قوله او لا كقبعثرى
اذ ليس في الاصول سداسي حتى يلحق به في الصحاح قال المبرد
كقبعثرى العظيم الشديد والالف ليس للتانيث وانما زيدت
لتلحق بنات الخمسة ببنات الستة والالف ليس للتانيث وانما
زيدت لانك تقول كقبعثرات فلو كانت الالف للتانيث لما
لحقه تانيث اخر انتهى وقد خطأ الجوهري في هذا الحكم بالالحاق
كذا قال السيد في حواشيه قوله لانها بالعلمية تمتنع من التاء
الخ فيه ان امتناعه من التاء لاجل العلمية لا للالف وجميع الاعلام
متشاركة في هذا الوصف فكيف يصير سببا لمشابهتها بالف
التانيث قوله واما الف الالحاق الممدودة كعلياء فانه يلحق بسرداح
العلياء عصب العنق وهما علياوان والسرداح بكسر العين
والحاء المهملة الناقة الكثيرة اللحم وقال الفرا العظيمة قوله
فلم يلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة في الرضي لاجتماع
شيئين احدهما ضعف ما يشبه الف الالحاق الممدودة اعني الهمزة

في نحو حمراء في باب التانيث دون الالف في نحو سكرى لكون الهمزة
في الاصل الفاء والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي
ولذا للثالث الالف والنون نحو سكران بمشابهته الف التانيث
الممدودة لان النون ليست في مقام حرف اصلي والف الالحاق
المقصورة وان كانت في مقابلة الحرف الاصلي لكنها يشبه
علامة التانيث اى الف التانيث الممدودة قوله اشبه الخ
لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التاء قوله يعني ان التانيث الخ
اى ليس مراد الشيخ الاشارة الى انقسام التانيث الى قسمين بل مراده
الاشارة الى اعتبار القسمين في منع الصرف قوله وان كان مع
التذكير او التانيث الحقيقي فاعتباره اولى قوله وكذا المعنوى
الذى خفي فيه علامة التانيث اشار بالوصف الى ان ليس
المراد بالمعنوى ما يكون تانيثه من حيث المعنى بان يكون مؤنثا
حقيقيا بل ما يكون فيه علامة التانيث مقدرا غير ملفوظ
قوله انما قال ذلك الخ قيد الحيثية يجيء للاطلاق وانه لا قيد
هناك وللتقييد وللتعليل وههنا ليس من قبيل الاول لان ذلك انما
يستفاد اذا كان القيد في الحيثية نفس المقيد كما في قولك
الانسان من حيث هو انسان والموجود من حيث هو موجود
ولا من قبيل الثاني اذ الاشتمال على العلتين معتبر في مفهوم غير
المنصرف عند المص رحمه الله فلا فائدة في تقييده فتعين كونه
من قبيل الثالث فيكون المعنى حكم غير المنصرف لاجل اشتماله
على العلتين كذا ففائدة التقييد ح الاشارة الى ان نسبة
هذا الحكم الى غير المنصرف على سبيل المسامحة باعتبار اشتماله
على علته لان الحكم انما ينسب الى علته لان معناه الاثر المرتب
على الشيء وعلة عدم دخول الجر والتنوين انما هي الاشتمال على
العلتين لا ذات غير المنصرف وما قيل ان فائدة التقييد الاشارة

الى ان لغير المنصرف احكاما اُخَر لا من هذه الحيثية ففيه انه انما يتم لو كان
الحيثية للتقييد وليس كذلك لان وجود هذا الحكم لغير المنصرف
لا ينافى وجود احكام اُخَر له حتى يقيد بالحيثية نعم ان دخول الجر والتنوين
عند الضرورة والتناسب يحوج الى ذلك التقييد لكن ذلك فى حكم
المستثنى عن هذا الحكم بقوله ويجوز صرفه للضرورة والتناسب
كانه قيل وحكمه ان لا كسرة فيه ولا تنوين الا عند الضرورة والتناسب
واما قيد الحيثية فى قوله وحكمه ان يختلف الخ حيث قال اى حكم
المعرب من انه معرب حيث فهو لبيان الاطلاق وانه لا مدخل لقيد من القيود
فى هذا الحكم فانه باعتبار قيد اخر معه من كونه منصرفا او غير
منصرف او فاعلا او مفعولا الى غير ذلك احكام اُخَر **قوله** ورجع
الضمير اى ارجاع ضمير حكمه الى وجود احد الامرين المذكورين ليكون
نسبة الحكم الى علته صرفا لعبارة عن الظاهر المتبادر فان المنساق
الى الفهم بعد تعريف غير المنصرف بيان حكمه كما فى تعريف المعرب
وبيان حكمه **قوله** ولا يخفى ان ذلك الحكم الخ فى الرضى انما لم يظهر
اثر منع الصرف فى المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع سببين نحو
احمران ومسلمون علمين لان النون فيهما ليس للتمكن حتى يحذف
فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع فلم يتبع الجر النصب
قوله الا اذا اعربا اعراب المفرد اى جعل النون مستعقب
الاعراب فح وجب منع صرفهما للعلتين لانه اذن فيهما تنوين
التمكن ولا يتبع نصبهما الجر كذا فى الرضى **قوله** بل يحتاج فى اثباتها
اى تكلف وهو ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا فلكونه
مشتقا من المصدر **قوله** خفى كما يشهد به بيان الفرعية فلم
فلم تكتف بواحدة اعادة لمضمون قوله ولم يقتنع بفرعية واحدة
لان ما سبق مذكور بطريق المدعى وهو مذكور بطريق النتيجة
وليتصل به الاستثناء **قوله** اعلم ان اصل الاسم الاعراب لاعتوار

اما الافادة فلاحتياج الفعل فى كونه جزء الكلام الى الاسم واستغناء الاسم عنه واما اشتقاقا

المعانى

المعانى عليه فيحتاج الى علامات بتميز بعض المعانى عن بعض
واما الفعل فلا يطرأ عليها الا معنى واحد طارد وهو كونه بحيث
فيما تركب منه ومن غيره **قوله** يشابه الاسم نظرا الى ما شمل الفعل
الذى هو البناء **قوله** فيعطى عمله لاشتماله على معناه الذى
يقتضى الفاعل والفضلات **قوله** ولهذا يعرب الخ ولو كان امره
قويا فى البناء لما خرج عنه بسبب مشابهته بالاسم **قوله**
بل ينزع عنه علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة
الاعراب **قوله** او منع التنوين ولا لانها علامة التمكن اى
علامة اعرابه هى التنوين **قوله** وعدم ضرورة عودها كما فى
قوله اعد ذكر نعمان لنا اذا الوزن يستقيم بالتنوين وحذف
فلو كان الكسرة حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد
بلا ضرورة اليه اذ مع التقدير لما تبين تركيبها الا قدر الحاجة **قوله**
صورة الكسر التى لا يدخل الفعل ولذا يؤتى بنون العماد فى نحو
ضربنى ويضربنى وانما قال صورة الكسر لان معنى الكسر هو الجر
فى صورة الفتحة يدخله **قوله** لان الاصل الخ اشارة الى فرعية العدل
للمعدول عنه ليس بمعنى التوقف عليه بل بمعنى كونه خلاف الاصل
اى الراجح المطابق للقياس **قوله** ولما غلب المذكر على المؤنث كان
فرعا له فى المعنى بمعنى كونه راجحا بالنسبة اليه كما قال الله تعالى
الرجال قوامون على النساء **قوله** لا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء
والا لزم اجتماع التجرد وعدم التجرد عليهما **قوله** والمذكر هو هذا الخ
اى المذكر هو المجرد عن التاء القائمة مطلقا لا يخفى ان هذا الفرق
تدقيق فلسفى واما اهل العربية فلا يفرقون بين المطلق والمجرد
ويقولون ان التعريف فرع التنكير والتانيث فرع التذكير والجمع
والتثنية فرع الواحد ان هذا البحث مطرد فى جميع ذلك **قوله**

عن التاء

مطلب بيان مدخول علامة التانيث

لتضارعتهما بالفي التانيث المراد بالفي التانيث الهمزة المنقلبة
عن الف التانيث في نحو صحراء والالف المزيد قبلها والهمزة هي
التي للتانيث دون الالف قبلها لانها في الاصل صحراء فزيد من
من قبل هذا الالف الف للمد والبناء وقلبت الف التانيث
همزة الا انها لما زيدتا معًا ولم يفارق احد بهما صاحبتهما سميتا
معا الفي التانيث على طريق التغليب كذا في العباب والموصوف
بالممدودة بتاويل العلامة قوله والتانيث نحو فالخ فان الهمزة
والنون لكونهما من حروف الزوائد يقبلان الحذف والاعلال
لحروف العلة قوله ولا يخفى انه حينئذ لابد من اثبات الفرعية لا ان
يقال المشبه به اصل للمشبه فيما قصد من التشبيه قوله
لا القسم الاخر لعدم اختصاصه بالفعل وقد قيل في بيان الفرعية
في القسم الاخر ان الحرف الزائد في الفعل لما كان لمعنى كان وزنه
اصلا للاسم الذي فيه الزيادة لا لمعنى لان الاصل في الالفاظ
ان يكون لافادة المعنى قوله ولذا جاز قصر الممدود لان المقصور
اصل الممدود كما عرفت قوله بشرط العلمية دون غيرها من الاسباب
لقوتها بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهدوا
بقوله فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع قوله وهو سلب
الضرورة عن الجانب المقابل اي للحكم فان كان الحكم ايجابيا فسلب
ضرورة العدم وان كان سلبا فسلب ضرورة الوجود قوله ويقيد
بجانب الوجود اي يقيد الجواز بجانب الوجود اي يجوز وجود صرفه
فيكون معناه اي عدم صرفه ليس بضروري وضرورة السلب
امتناع فيكون سلبها عبارة عن سلب الامتناع فلهذا فسر بلا
يمتنع قوله فان ما لا يترتب الخ دليل لحكم مطوي اي عبر عن جعله
في حكم المنصرف بالصرف لان ما لا يترتب الخ قوله والتوجيه الاولى اي

فتأمل

73

في الشرح وهو رجوع الضمير الى الحكم وحمل الصرف على المعنى اللغوي
قوله من عدم ما نفيه التعريف اي تعريف غير المنصرف عنده بدليل قوله و
يجوز صرفه مع صدق التعريف عليه لوجود العلتين فيه وانما
اندفع لانه غير منصرف عنده الا انه سلب عنه حكمه للضرورة
فهو من افراد المحدود قوله والقول الخ اي القول في دفع عدم المانعية
بان المص رحمه الله واقوى القدماء في حكمه بانصراف ما دخله
الجر والتنوين للضرورة وخالفهم في التعريف حيث عرفه القوم
بما لا يدخله الجر والتنوين ويكون جره بالفتحة وعرف المص رحمه الله
بما فيه علتان قوله بعيد جدا اذ المحاجة باعتبار ما هو تعريف عنده
قوله والمعنى ما الذي واي شيء الخ يعني كلمة ما استفهامية وذا
اما موصولة او زائدة والفعل الذي يتعلق به الجار محذوف وان شم
منصوب بنزع الخافض او مجرور بحذفه وخلاصة المعنى انه
لا حرج على من شم تربة احمد صلى الله عليه وسلم في ترك شم الغوالي
لعدم احتياجه اليه قوله والجملة استينافية جواب سؤال نشا
من الجملة السابقة اي لم اعيد ذكر نعمان قوله هناني بالشيء ومراني
بالحركات الثلث في العين قوله عند من لم يثبت مراني قال الاخفش
يقال امراني الطعام وقال بعضهم امراني الطعام وقال الفراء يقال
هناني ومراني اذا اتبعوها هناني قالوا بغير الف واذا افردوها
قالوا امراني كذا في الصحاح قوله ثم قال يسر الاصل يسري اسقطت
الياء واكتفى بالكسر لتناسب الفواصل فانها على الراء المكسورة
قوله لموافقته قلى فان امالته قياسي لكون الفه منقلبة
عن الياء واميل الف سجى مع كونه منقلبة عن الواو لموافقته
قوله افصح لما سيجيء من ان بقاء المنادى المرخم على ما كان قبل
الترخيم افصح من جعله منادى براسه قوله لانه بيان لما ابهمه
الخ يعني انه ابهم في حد غير المنصرف فيدين من تسع وما يقوم مقامهما

احدهما من جمع والتانيث
ما يقوم

وقد بين الاول بقوله وهى عدل الخ فكان المناسب ان يبين
الثانى ايضا فى جنبه ويقدمه على الحكم واما قوله فالعدل
الخ بيان الاسباب فهو بيان لما ابهم فى تفسير ما ابهم فى الحد
فاندفع ما قيل ان بيان الاسباب كلها من تتمة التعريف فهذه
جملة معترضة لا مشاحة فى وقوعها اينما وقعت ولشدة
الاهتمام ببيان انها لا تتطرق للتعريف قدمت الى هنا **قوله** لتكرار
الجمعية وتكرار الشئ يوجب قوته واما لكونه لا نظير له الخ فانه اذا
لم يكن له نظير فى الاحاد كان غير مشبه بالاحاد فيكون قويا فى جمعيته
قوله واما نحو ثمانى الخ لما كان بعض الاحاد واردا على صيغة منتهى
المجموع فلا يصح انه لا نظير له فى الاحاد اعتذر من ذلك والمراد بنحو ثمانى
وامثاله من نحو رباع لمن القى رباعية وسناح بمعنى طويل وحزاب
اى غليظ قصير ومعنى قوله شاذ انه قليل فى حكم العدم **قوله**
واما نحو التراضى اى المصادر المنقوصة من باب التفاعل **قوله**
واما نحو هوازن اى شراحيل اسم رجل وبراقيس اسم كلب ومعافر
اسم حى من اليمن **قوله** فالالف فيهما الخ والاصل يمنى وشامى **قوله**
وكذا تهامى الخ اصله تهمى او تهامى عوض الالف عن احدى ياء النسبة
فصار تهامى ثم سقط الياء للتنوين **قوله** وانما لم يعد اه حيث جعل
غير منصرف وارد بنحو عوارى وتمارى وبخاتى وكراسى ودبابى فى
جمع قمرى وكرسى ودلسى **قوله** جمع عارية بالتشديد منسوبة
الى العار لان طلبها عار وعيب **قوله** لانها ثبت الخ لان تلك الياء
تثبت فى واحده فصارت اصلية وبالقياس الى الجمع وان كانت
عارضة فى الواحد **قوله** وقيل ان ثمانيا الخ اى قيل فى الاعتذار عن مجئ
ثمان انه مثل غلان والاصل ثمنى عوض الالف عن احدى اليائين فصار
ثمانى **قوله** الذى هو الثمن وابدال الضم الذى كان فى المنسوب اليه
بالفتحة من تغيرات النسبة كما قيل فى تهامى فى النسبة الى التهامى

كالاربع والخمس بالنسبة الى الربع والخمس

74

قلت ولا يخفى بعده اذ لا معنى فى ثمان فانه بالاضافة الى
ثمن كالربع والخمس الى الخمس ولا معنى لنسبة هذين العددين
الى جزئيهما كذا فى الرضى **قوله** فى الاصل عدد اى لا معدود **قوله**
والثانى هو المعدود اى الثمان لا يستعمل الا فى المعدود ولا العدد
قوله فاذن اى اذا كان ثمانى منسوبا الى ثمانية فالالف التى فى ثمان
غير الالف التى فى ثمانية وكذا الياء التى فى ثمان غير الياء
التى فى ثمانيه ليصح كونه منسوبا اليه وان الفه عوض عن احدى
اليائين وهذا كما قيل فى هيجان وفلك **قوله** واما نحو اكالب الخ جواب
عما يقال انه لو كان قوة هذا الجمع لانه لا نظير له فى الاحاد فكذلك
اكلب واجمال لا نظير له فى الاحاد فلم لم يعد هذا الوزن ايضا
قوله بدليل تصغيره على لفظه ويقال اكيلب واجيمال ولو لا يصح
الاعتذار الخ اى لا يصح الاعتذار بان له نظير فى الاحاد لمجئ اذرع
واجوانك واشد لان الاول منقول والاخران عجميان والاجر
قد يشدد راه ق لــــ فى الصحاح الانك الاسرب وهو افعل من
صيغ الجمع ولم يجئ عليه الواحد الا انك واشد **قوله** بدليل تانيث
الفعل المنسوب اليه قال بلغتها اشدى **قوله** السوارذشت
بالياء المثناة التحتية والراى لفظ فارسى معناه دست برنجن
قوله التكثير فقط دون الضروب المختلفة **قوله** وقد اشار
الخ بقوله كالمجموع الموافقة لها فى عدد الحروف والحركات والسكنات وانما لم يقل فى الوزن كيلا يسبق الفهم ان المراد الموافقة
فى الوزن الصرفى **قوله** الهمزة فى الممدودة الخ الالف الممدودة عند سيبويه
فى الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد وذلك لان الالف
للزومه صار كلام فلو حذفت احديهما لصار الاسم مقصورا كما
كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى
ليبقى على مدها واما الخاصهما لا احتيج الى قلبها الفا كما فى كساء

تقدير

عن نحو اكلب

واجمعة

الفعل فجاز زيادة الالف للمد قبلها كما
فى حمار وكتاب فاجتمع الفان صح

واما

انما قلبت همزة لا واوا ولا ياء
مع ان مناسبة حروف العلة
بعضها لبعض اكثر اذ لو قلبت صح

مطلب معنى بناء الكلمة

ورداء لكون ما قبلها الفا كما فيهما **قوله** تنبيا اى الالفين الى
التانيث حيث قيل الممدودة للتانيث فان الممدودة مجموعهما
قوله تغليبا لا لنفى التانيث على الالف الزائدة **قوله** اى لبنائها
المراد من بناء الكلمة وزنها وصيغتها وهيئتها التى تمكن ان
يشاركها فيها غيرها وهى عدد حروفها المرتبة وحركاتها
المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الاصلية والزائدة كل فى
موضعه وانما لم يكن التاء لازمة لبناء الكلمة لانها وضعت فارقة
بين المذكر والمونث **قوله** وان اتى الخ بان صارت داخلة فى ما قور
اوشرط تانيثه كلمة اولمنع الخلو **قوله** وهو فى اللغة الصرف فى الرضى
ولو قال اخراجه لكان اوفق بمعنى العدل وهو الصرف يقال اسم
معدول الخ والظاهر انه مقصوده بيان المعنى العرفى للعدول كما وقع
فى شرح التسهيل العدل صرفك اللفظ يعنى ان العدل فى عرفهم بمعنى
الصرف يقال اسم معدول الخ فالاوفق ان يفسر بالاخراج ليكون
التعريف باللازم المحمول وانما قال اوفق لان الخروج ايضا لازم للصرف
الا انه غير محمول واللازم المحمول اولى لان الادباء جوزوا التعريف
باللازم الغير المحمول وليس مقصوده بيان المعنى اللغوى والا لم
يتوجه الاعتراض اذ اللازم وجود العلاقة بين المعنى اللغوى و
العرفى لا توافقهما فى التعدية واللزوم ولا شك فى تحققها هيهنا
فان الصرف يستلزم الخروج فالصواب اسقاط فى اللغة اوان
يقال وهو فى اللغة الصرف يقال عدل عنه اى صرفه وفى الاصطلاح
صرف الاسم عن بنيته يقال اسم معدول الخ فما قيل لو كان العدل
بمعنى الاخراج فالاعتراض وارد لكن العدل جاء فى اللغة بمعنى الميل
يقال عدل عنه اى مال عنه وعدل اليه اى مال اليه وجاء بمعنى
التبعيد يقال عدل الجمال الفحل اى نحاه كذا فى القاموس ولا
داعى الى كون العدل النحوى بمعنى التبعيد دون الميل الا اشتقاق

المعدول وتسميته الاسم معدولا وليس بقوى لانه بمعنى المعدول
اليه بعيد عن المقصود بمراحل لما عرفت ان مبنى الاعتراض المعنى العرفى
لا المعنى اللغوى فكونه فى اللغة بمعنى الميل لا يدفع الاعتراض **قوله** اللغوى
على ان المذكور فى القاموس ان العدل الموصول بمن معناه الميل على ان
المذكور فى القاموس عدل عنه يعدل عدلا وعدولا حاد والية
عدولا رجع وهو يدل على ان الموصول بعن معناه الرجوع فلا يصح ان
يكون اطلاق المعدول على الاسم بمعنى المعدول اليه **قوله** فيصح تفسيره
بالخروج الخ يعنى ان مفهوم الخروج اعم من ان يكون بالاخراج او بنفسه
وان كان المتبادر عنه عند اطلاق الخروج بنفسه فان العام قد يصير
اطلاقه فى فرد منه شايعا فلشيوعه يتبادر الى الذهن كالوجود فانه
اعم من الخارجى والذهنى وان المتبادر منه الخارجى واذا كان كذلك
فالمراد من الخروج هيهنا الخروج المستند الى الاخراج وهو المخرجية
فيصح تفسير العدل المبنى للمفعول اعنى المعدولية بمعنى المصروفية
لكونه لازما محمولا عليه فاندفع اعتراض المحقق الرضى وبما ذكرنا ظهر
وجه صحة تفسير الشارح الخروج بكونه مخرجا ثم انه ذكر الشيخ الرضى فى
بحث المصدر اسم المصدر موضوع للحدث الساذج والفعل المبنى للفاعل
موضوع للحدث المنسوب الى ما قام به ~~والفعل المبنى للمفعول موضوع~~
~~للحدث المنسوب الى ما قام به~~ والفعل المبنى للمفعول موضوع للحدث
المنسوب الى غير ما قام به من الزمان والمكان وما وقع عليه والالة
والسبب فالنسبة الى ما قام به او الى ما عداه مما يتعلق به ماخوذ فى
مفهوم الفعل خارج عن المصدر لازم له فى الوجود فان اضيف الى
الفاعل كان مبنيا للفاعل وان اضيف الى المفعول كان مبنيا للمفعول
وان لم يذكر شىء منهما كان محتملا للمعنيين كما فيما نحن فيه فقد ظهر لك
بما ذكرنا ان ما قيل ان صيغ المصدر لم يوضع الا لما قام به وكونها موضوعة
للمعنيين ما هو صفة للفاعل وما هو صفة للمفعول لا بد له من دليله

معناه الميل والموصول بالى صح

كلام لاطائل تحته قوله الا ضمنا اى تبعا فان الاخراج يستلزم المخرجية
قوله اى خروج مادته اما على حذف المضاف او على التجوز بذكر الكل
وارادة الجزء قوله اذ لا يتصور الخ تعليل لمقدر اى انما فسرنا بالمادة اذ
لا يتصور خروج الكل اى الاسم الذى عبارة عن المادة والصيغة عن
جزئه الذى هو الصيغة قوله فان خروج سحر الخ يعنى انه لو اريد بالصورة
ما يشتمل الصورة الحكمية يلزم ان لا يكون سحر اذا اريد به سحر معين
لا معدولا بل السحر المعرف باللام لعدم خروجه عن صورته الحقيقى
لان اللام لكونها كلمة براسها لا دخل له فى الصورة مع انهم صرحوا
بانه معدول فلا بد من تعميم الصورة قوله لانها غير متناولة الخ
لان من والمضاف اليه ليس داخلا فى الصورة الحقيقية لاسم التفضيل
وهو ظاهر ولا فى الصورة الحكمية لعدم صيرورته بمنزلة الجزء لشدة
الاتصال لجواز الفصل بين اسم التفضيل وبين من نحو هو احسن
لو انصفت من الشمس وكذا بين المضاف والمضاف اليه بالظرف
ونحوه فى الشعر قوله ولهذا اى لعدم تناول قوله صيغته للصورة
الحاصلة لاسم التفضيل بمن او الاضافة بغير تفسير العدل ليدخل
فيه نحو اخر على جميع التقادير قوله وفيه اى فى هذا التفسير انه يلزم
ان يكون يوم الجمعة منصوبا بتقدير فى معدولا عن المجرور بلفظة
لانه يصدق عليه انه خرج عما هو حقه من استلزام فى ويمكن ان يجاب
بانه لا نسلم خروجه عما هو حقه فان حق المفعول فيه كلا الامرين
ان يستعمل منصوبا او مجرورا قوله لجواز الفصل بينهما الخ لم اجد له مثالا
فى الكتب المتداولة قوله ان ذلك الخروج اى خروج يوم الجمعة منصوبا
عن فى يوم الجمعة خروج ناقص لان فى مقدر حالة النصب فى المقدر
كالملفوظ فكانه لم يخرج قوله قيل لم يدخل قائله السيد الشريف
فى حواشى الرضى واما نحو مقام ومقول ففيه علة تخرجه عن صيغته
الاصلية والمتبادر من الخروج اذا اطلق ما لا يستند الى اخراج

كما فى قوله خرج زيد الى بلد وحاصله ان خروج الاسم عن صيغته لا
يكون الا باخراج المتكلم وتلفظه وهنا امر بديهى فالمراد من خروجه
ان لا يكون مستندا الى اخراج العلة فخرجت المغيرات القياسية
لان لها عللا تخرجها عن هيئاتها بخلاف المعدولات فان خروجها
غير مستند الى علة وان كان مستندا الى اخراج المتكلم وحينئذ اندفع
اعتراض المحشى كما لا يخفى قوله فانه امر اعتبارى فلو كان له دخل فى
الصورة ان تكون الامر الاعتبارى داخلا فى الكلمة فلا يكون موجودا
فضلا عن ان يكون لزم ملفوظا او مسموعا قوله واللفظ الخ فالمراد
بالخروج التام قوله على تقدير كون تغيره غير قياسى واما على تقدير
قياسيا فهما خارجان بما خرج به المغيرات القياسية قوله كان وجه
اى وجه الترتيب المستفاد من بيان الشارح بين الامور الثلثة
اعنى وجدان هذه الامثلة غير منصرفة واعتبار العدل فيها و التفتيش
عن حال اصولها قوله والمشهور الخ نقل بعض الشارحين ان المصنف رحمه الله
قال فى شرح المنظومة واعنى بالتحقيقى ما ثبتت معرفته صرف او لم
ينصرف ونعنى بالتقديرى ما يتوقف معرفته على منع الصرف
قوله ولعل وجهه الخ خلاصته ان الدليل المثبت للاصل سوى
منع الصرف مثبت للعدل ايضا لكن بالواسطة لان مثبت
الاصل من حيث انه اصل مثبت للفرع من حيث انه فرع ليس فرعيته
الا باعتبار العدل فيكون مثبتا للعدل وانما لم يلتفت اليه الشارح
لان اعتبار العدل فى نظر النحوى مقدم على اعتبار الاصل وتفتيش
حاله فلا يكون الدليل المثبت للاصل مثبتا للعدل فى نظره وقصده
وان كان يستلزمه ضمنا قوله فكيف يصح الخ اى اذا كان الدليل
المثبت للاصل مثبتا للعدل فكيف يصح الحصر المستفاد من
عبارة الشارح وحاصل الجواب تخصيص الدليل بالدليل المثبت للعدل
اولا وبالذات فى نظر النحاة فلا ينافى وجود دليل اخر يكون مثبتا

له ثانيا وبالعرض او ضرورة مثله كالبناء في نحو امس وحضارِ وقطامِ
قوله واما ثبوت العدل الخ جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ان
العدل قد يثبت من غير منع الصرف او ضرورة مثله كما في نحو قطام
وحاصل الجواب ان ثبوت العدل في نحو قطام انما هو بالعرض طردًا
للباب والكلام في ثبوت العدل قصدًا وذا لا يكون الا لمنع الصرف
او الضرورة مثله قوله وهذا اخصر الخ كلام الشارح رحمه الله و
كلام الرضي متحدان في ان معنى ثلث ومثلث مكررًا والفرق ان الشـ
رحمه الله اثبت كون القياس في ثلث التكرار لفظا بان الاصل
ان المعنى اذا كان مكررًا ان يكون اللفظ مكررًا والشارح الرضي بان فـا
ذكره في الكلام تقسيم ذي اجزاء على هذا العدد والمطرد في غير العدد اذا
اريد هذا المعنى تكرار اللفظ فكان القياس في ثلث ايضا التكرار
ولا شك ان طريقة الشارح اخصر من طريقته لكن طريقة الرضي
ليشمل على فوائد بيان فائدة ذكره في الكلام وبيان اشتماله على الوصفية
وبيان وجه اعرابه وهو انه منصوب على الحالية كانه قيل منقسمة
على هذا العدد كما في قولك قرات الكتاب جزءًا جزءًا الا انه لجري الاعراب
فيه على الجزئين لتعدد اللفظ وبيان فائدة كون الاصل فيه التكرار
بوجه لا يجري في غير اسماء العدد المعدولة بخلاف ما ذكر الشارح
فانه يقتضي ان كل لفظ يدل على معنى مكرر ان يكون الاصل فيه تكرار
اللفظ فيلزم ان يكون اسماء العدد كلها معدولة مثل اثنين لكونه
دالا على معنى واحد يكون معدولا عن واحد واحد وكذا ثلثة
واربعة فان حقيقة كل عدد وحدات مبلغها ذلك العدد والتحقيق
ان المعنى المكرر اذا قصد به افادة المعنيين معا كما في نحو فيه
لا يجب تكرار اللفظ اذا قصد به تقرير المعنى الاول وتاكيده فالاصل
فيه تكرار اللفظ قوله مكررًا اي على الاطراد على ما نص عليه الرضي
ليتم التقريب فالاولى التقسيم عليه قوله كذلك اي يكون اللفظ

مكررًا

مكررًا على الاطراد ولا يجوز ان يقال ذلك المعنى في باب العدد مكرر
كما جاء في القوم ثلثة ثلثة ولغير مكرر كما في جاء القوم ثلث قوله
الحاقا للفرد المتنازع فيه اعني لفظ ثلث حيث يوزع فيه بانه
مكرر الاصل قوله بالاعم الاغلب اعني المكرر لتشاركهما في المعنى
المفاد لهما قوله اراد بالي كلمة الى لمجرد الانتهاء لا لانتهاء الغاية
فالاظهر الواو لعدم الواسطة بين ثلث ورباع قوله قال الشارح
الرضي الخ اشارة الى ان ما ذكره الشارح مخالف لما ذكره الرضي وفي
شرح التسهيل لابن قاسم المصري والصحيح ان البناءين مسموعان
من واحد الى عشرة حكى البنائين الشيباني وحكى ابو حاتم وابن
السكيت أحادا الى عشار ومن حفظ حجة من لم يحفظ قوله
من عشرة اي من لفظ عشرة قوله في قول الكميت ولم يستريثوك
حتى رميت فوق الرجال خصالا عُشارا قوله وعن مكرر الى لفظ
غير مكرر اي عن لفظ مكرر الى لفظ غير مكرر وفي الصحاح ما حاصله
انه عدل فيه عن معنى غير مكرر حيث قال ثُلاث ومَثلث غير مصروف
للعدل والصفة لانه عُدل من ثلثة الى ثلث ومثلث وهو صفة
لانك تقول مررت بقومٍ مثنى وثُلث وهذا قول سيبويه وقال غيره
انما لم ينصرف لتكرار العدل فيه في اللفظ والمعنى لانه عدل عن
لفظ اثنين الى لفظ مثنى وثُناء وعن معنى اثنين الى معنى اثنين اثنين
لانك اذا قلت جاءت الخيل مثنى فالمعنى اثنين اثنين اي جاؤوا مزدوجين
وكذلك جميع معدول العدد قوله وهي موضوعة للواحدات الخ فمعنى
اسماء العدد الوحدات المنكررة التي مبلغها [illegible] مرتبة مخصوصة
لا الموحدات المكررة قوله حتى يكون اوصافا فان الوصف ما دل
على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها قوله صارت الوصفية
اصلية وان كانت عارضية بالقياس الى وضع ثلثة قوله
والقائل الخ يعني لم لا يجوز ان يكون ثلثة ثلثة باعتبار الوضع

لان المراد من مثنى وثلث
الذوات اعني الرجال لا
الوحدات التي ما وضع
على الذوات حتى تصدق
عليها انها اعداد
نذ هي اي مثنى وثلث
صفات جعلت في عبارته
حرر

مطلب الجنس العرفي

التركيبي موضوعة للمعنى الوصفي وان كان باعتبار الوضع الافرادي
موضوعة للمعنى الاسمي اعني الوحدات الثلث قوله الا فيما هو من
جنس المذكور الخ المراد الجنس العرفي وهو باعتبار الاشتراك في
المنافع وعدمه فالرجل والمراة في الانسان جنسان مختلفان
قوله ان قلت ان اريد الخ يعني ان حاصل الكلام راجع الى قياس
على هيئة الشكل الاول بان يقال اخر اسم التفضيل وكل اسم تفضيل
قياسه ان يستعمل باحد الامور الثلثة ويرد انه ان اريد باسم التفضيل
ما وضع للزيادة فالصغرى مسلم لان اخر موضوع للزيادة لكن لا نسلم
الكبرى لان اسم التفضيل انما لم يكن مستعملا في معنى الزيادة لا حاجة
فيه الى ذكر الامور الثلثة لعدم احتياجه الى المفضل عليه وان
اريد به ما استعمل في معنى الزيادة فالكبرى مسلم لكن الصغرى
ممنوع لان اخر مستعمل بمعنى الاغيار قوله قلنا الخ حاصل الجواب اختيار
الشق الاول واثبات الكبرى بان المراد بقولنا قياسه ان يستعمل
باحد الامور الثلثة ان القياس بحسب الاصل اي بالنظر الى الوضع
لا القياس بحسب الاستعمال فاندفع المنع المذكور ولكن يجب
ان لا يتعرض بكون اخر معدولا عن واحد بعينه اذ الوضع لا
يقتضي الا احد الامور الثلثة مطلقا لا واحدا بعينه ويجب ان
يغير تفسير العدل عما ذكره المص الى ما ذكره سابقا من انه خروج
الاسم عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى ليظهر صدق
تعريف العدل على اخر على جميع التقادير اما على تقدير كونه معدولا
عن المعرف باللام فلخروجه عن صورته الحكمية لما مر من ان اللام
بمنزلة الجزء واما على التقديرين الاخرين فلكونه معدولا عن استلزام
الاضافة او من قوله يؤيده لزوم المطابقة الخ يقال جاءني
زيد ورجل اخر وامراة اخرى ورجلان اخران وانما قال يؤيده اذ يمكن
ان يقال على تقدير كونه معدولا عن اخر من انه لما غير صيغته و

وبعلا اخرون

خروج

وخروج عن معنى التفضيل وجب مطابقته لموصوفه كسائر الصفات
الجارية على موصوفاتها قوله لزوم تخالف المعدول عنه معرفة
والمعدول نكرة لوقوعه صفة للنكرة قال الله تعالى فعدة من
ايام اخر قوله لجواز عدوله الخ بان تغير عن صيغته الاصلية ومن
معناه الاصلي ايضا كما مر منقلا عن الجوهري في ثلث ومثلث
قوله اذا اردت به سحرا بعينه الخ اي قصدت الظرفية مع التعيين
كما في قولك جئت حينئذ يوم الجمعة سحر فلو قصدت الظرفية دون
التعيين انصرف نحو قوله تعالى ونجيناهم بسحر او التعيين دون
الظرفية عرف باللام والاضافة نحو طاب السحر او سحر ليلتنا قوله
لفظا الخ ومعنى خلاصة بيان العدل فيه بالاعتبارين ان طريق
تعريف النكرات انما هو اللام او ما يجري مجراه اعني الاضافة فعدل
عن ذلك الطريق الى طريق اخرى وهو تعريفه بالعلمية ففيه العدل
من حيث اللفظ باعتبار ترك اللام ومن حيث المعنى باعتبار تجرده
عن التعريف اللامي واعتبار التعريف العلمي قوله فلا بد من اللام
او الاضافة على ما صرح به في الرضي في بحث العلم من ان اسم الجنس انما
يطلق على بعض افراده المعين باداتي التعريف وهما اللام والاضافة
قوله سواء صار بالعلمية فان اللام في الاصل في الاعلام الغالبة
لتعريف العهد قوله في المشهور فان الجمهور على ان فتحه اعرابية
ولازمة للزوم ظرفية قوله وليس تعريف سحر عندهم لكونه معدولا
عن اللام بل لكونه علما وزعم صدر الافاضل انه مبني لتضمنه معنى حرف
التعريف كامس ورد بثلثة اوجه الاول منع الصرف خروج عن
الاصل من وجه دون وجه والبناء خروج عن الاصل بكل وجه
الثاني انه لو كان مبنيا لكان غير الفتحة بانه اولى لئلا يوهم الاعراب
الثالث انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب من جواز اعراب حين
في قوله على حين عاتبت المشيب على الصبا لتساويهما في ضعف

سببا لبناء بكونه عارضا وفى الثالث نظر لان تضمن معنى الحرف
سبب موجب للبناء فلا يضر كونه عارضا وفى الثالث نظر كذا فى
شرح التسهيل للفاضل المصرى وحاصل الكلام انه لا يجب توافق
المعدول والمعدول عنه فى التعريف والتنكير فالمعدول عن المعرف
باللام اذا لم يقصد به تلك المعرفة كان نكرة كاخر وان قصد به تلك
المعرفة باعتبار معنى اللام فيه كان مبنيا لتضمنه معنى الحرف كامس
وان قصد به تلك المعرفة بتقديره علما بعد العدل كان غير منصرف
للعدل والعلمية المقدرة كسحر **قوله** والعلمية المقدرة اى علمية
الجنس كما صرح به فى المنهل **قوله** كامس الخ عطف على قوله كما فى سحر **قوله**
حالة الرفع عند بنى تميم الخ اى فى لغتهم فانهم يقولون مضى امس
بالضم وقمت امس وخرجت اول من امس بالكسر على ما نقل سيبويه
واللغة العليا بناء على الكسر فى الاحوال كلها وهو مذهب الحجازيين
ونقل الزمخشرى وجماعة من النحاة ان امس معرب عند بنى تميم فى جميع
الاحوال ووجه الفرق انه جاز ان يعتبر فى امس علة البناء كما ذهب
اليه اهل الحجاز وان يعتبر فيه علة منع الصرف فابتدوا باعتبار
الاعراب اذ هو اشرف واولى بالاسماء واختيار سبق الاعراب و اشرفه
وهو الرفع فصار فى حال الرفع غير منصرف والحالتان الباقيتان
ان سوى بينهما فى الرفع بحيث لم يتبين اعرابها فلم يبق الا الكسر
فسوى بينهما فيهما **قوله** وكضحى الخ عطف على كما فى سحر **قوله** عند
الجوهرى فانه حكم بان ضحى اذا اردت به ضحى يومك لم تنونه
كسحر ويفهم منه انه معرب غير منصرف **قوله** والقياس الخ اى القياس
الذى سبق من ان كل اسم جنس اطلق واريد به فرد غير معين
الخ يقتضى ان يكون صباح ومساء اذا اردت به صباح يومك
ومساء يومك كامس وسحر مبنيان او غير منصرفين مع انهما منصرفان
والجواب عنه انهما وان كانا معدولين عن المعرف باللام الا انهما

لم يوجدا مبنيين او غير منصرفين فلا حاجة فيهما الى اعتبار تضمنهما
معنى اللام وتقدير العلمية واليه يشير كلام الرضى فى بعض الظروف
حيث قال ولم يبن صباحا ومساء واخواتها المعينة مع كونها
ايضا معدولة عن اللام لان التعريف الذى هو معنى اللام غير ظاهر
فيها من دون قرينة ظهوره **قوله** والمعدول ظواهر المثنى الخ عطف على
المطابقة اى بين انواع القول بكونه معدولا عن اخر من لزوم عدول
ظواهر الخ وانما ادرج لفظ الظاهر فى الموضعين لانه لا عدل فى
معنى المثنى والجمع والمؤنث عن معنى الواحد المذكر لاتحادهما
فى المعنى لما ان ذلك الواحد يستوى فيه الجميع **قوله** ولا يخلو عن بعد
اى لا يخلو القول بكون المثنى والجمع والمؤنث معدولا عن الواحد
عن بعد لانها مغيرات قياسية وان كان العدل فيها باعتبار
استلزام كلمة من **قوله** وعلى هذا يتحقق الخ اى على تقدير كون اخر
معدولا عن اخر من يتحقق العدل فى جميع تصاريفه الا صيغة
الواحد المذكر اذ لا فرق حينئذ بين المعدول عنه الا باعتبار تقييد
من فى الاول وذلك يوجب العدول عن تغيير المصنف رحمه الله
لما ذكرنا من عدم دخول من فى الصورة الحقيقية ولا فى الصورة
الحكمية **قوله** وعلى كلا التقديرين اى تقدير العدل عن المعرف
باللام او من المستعمل بمن لا يظهر اثر العدل وهو منع الصرف
الا فى اخر لعدم احتياج اخرى واواخرى الى اعتبار العدل لوجود
سبب منع الصرف فيهما اعنى الف التانيث والجمع المنتهى وعدم
اعراب منع الصرف ~~فيهما اعنى الف التانيث والجمع المنتهى~~
~~اعراب منع الصرف~~ وهو الفتح فى البواقى اعنى اخران اخرون و
اخريان اما فى المثنى والجمع المذكر السالم فلكون اعرابهما بالحروف
واما فى الجمع المؤنث السالم فلان اعرابه فى الحالتين بالجر لان
النصب فيه تابع للجر كما فى الجمع المذكر السالم كيلا يلزم مخالفة

ء في الفتح بنيت بنا بالكسر باعتبار غير المنصرف وان سوى بينهما ع

الفرع للاصل سواء كان منصرفا او غير منصرف كما عرفت في مسلمات
حال كونه علما للمؤنث قوله بما ذهب اليه الخليل من كونها معرفات
بتعريف الاضافة مع عريها عن تلك الوجوه فان الاصل في جاءني
القوم اجمعون اجمعهم وقراءت الكتابات اجمع اجمعه قوله سواء كان
المضاف الثاني تكرارا للاول كما في تيم تيم عدي او لا كما في بين ذراعي
وجبهة الاسد والبيت الاتي نعم يشترط الخ اي يشترط ان
يكون المضاف الثاني تابعا للمضاف الاول قوله ولذا اي لاجل الاشتراط
المذكور قوله او دلالتها اضيف تابع ذلك المضاف عليه تابع
مفعول ما لم يسم فاعله لاضيف وعليه متعلق بدلالة اي
بدلالة اللفظ التي اضيف اليه تابع ذلك المضاف على المضاف
اليه المحذوف قوله نحو الا علالة او بداهة سابح من قول الاعشى
تمامه نهد الجزارة ولا نتقاتل بالعصي ولا نترامى بالحجارة الا حرف
استثناء من السابق والعلالة بالضم بقية جري الفرس والبداهة
بضم اليا اول جري الفرس والسابح الفرس السريع السير والنهد
بفتح النون وسكون الهاء العظيم صفة سابح مضاف الى الجزارة
اضافة الصفة الى فاعلها وهي بضم الجيم والزاء المعجمة والراء
المهملة المفتوحة القوايم الاربع والتقدير الا علالة سابح او
بداهة سابح يعني كنا في حرب قد انقطع فيها جميع الافراس
عن السير ولم يبق لها جرى قوله اذا كان مجموعا نحو احمر وحمراء وحمر
واصفر[1] قوله لا على جمع فلا يكون قياس ان يجمع على جمع قوله
انه علم جنس فانه وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف
ولم يستعمل في شخص معين فيكون علم جنس فعلى هذا منع صرف
اجمع لوزن الفعل والعلمية وقال الخليل ان تعريفه تعريف
الاضافة كما مر ومنع الصرف فيه لوزن الفعل والتعريف و
الاضافة وهو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في

[1] وصفراء وصفر

تخ

منع الصرف وله ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان
حكم الصرف لا يتبين فيه كما يجيء واما مع حذفه فما المانع من اعتباره كذا
في الرضي قوله واليه ذهب المص فهو عنده كاسود وارقم قوله فان كان الاول
الخ يعني لا جمع حالا من الوصفية والاسمية الغالبة ولا يصح جمعه على
اجمعون على كلا الحالتين قوله انه اتم جمعا الخ اي الكتاب اتم من حيث جمعه
للالفاظ والحركات والسكنات والتجويد في قراءتي من كل شيء فحذف
المفضل عليه ذهابا الى التعميم كما في الله اكبر قوله ثم جرد من معنى الزيادة
واستعمل بمعنى جميعه قوله عن لوازم اسم التفضيل من الاضافة واللام
وكلمة من لانتفاء معنى الزيادة فهو كاخر في حق التجريد عن
معنى الزيادة والعدول من اللوازم الا انه معرفة واخر نكرة كما بعضهم خشنا و الخ
يعني اذا صح ان يكون مونث حسن وخشن على وزن فعل المجرد تشابههما
لاحمر في الاشتمال على المعنى الوصفي فكان صحته في اجمع بعد تجريده من معنى
الزيادة او لمشابهته لاحمر لفظا ومعنى قوله وفيه بحث الخ حاصله انه
اذا كان اسما بمعنى جميعه لم يبق فيه معنى الوصفية فكيف يكون في حكم حمر
معنى والجواب عنه ما ذكره المحققون من علماء الحنفية في تفسير قوله
تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان سجودهم كان على سبيل الاجتماع و
لفظ اجمعون وان صار بالغلبة بمعنى كلهم الا ان فيه لمح الوصفية باعتبار
اصل الوضع ولم يتجرد عنها بالكلية كما صرح به في التلويح قوله من تفسير
الخروج الخ جعل بيان الموصول مجموع الامرين تفسير الخروج الخ جعل بيان
الموصول مجموع الامرين تفسير الخروج عن الصيغة الاصلية بان يعتبر خروجه
عنها وتبيينه بالامثلة اشارة الى دفع التكرار يعني ان ما ذكر سابقا[2] اما
المغيرات الشاذة الخ كان جوابا بمنع كون المغيرات الشاذة خارجة عن صيغة
الاصلية وهنا استدلال على عدم دخولها في تفسير العدل بناء على تفسير
الخروج وتبيينه بالامثلة فانه قد اتضح بالامرين المذكورين غاية الاتضاح
فانه ان اعتبر الخروج عن الصورة الاصلية يتحقق العدل كما اعتبر في الامثلة

[2] بقوله

انظر الى حواشي السيد على المطول في قوله واما توكيده

المراد من الخروج اعتبار الخروج وثانيا بالاستدلال بعد ان وضح ان صح

يكون عدلا

المذكورة والا فلا او في المغيرات الشاذة لم يعتبر الخروج والا لم يكن شاذة فلم يكن
معدولة وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل انه كان على الشارح رحمه الله ان يترك
قوله كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على ايناب الخ عقيب قوله واما المغيرات
الشاذة حتى لم يحتاج الى التكرار مندفع لانه لم يتضح قبل ذكر الامثلة ان المراد
من الخروج عن الصيغة الاصلية باعتبار الخروج عنها فالشارح رحمه الله
سلك طريق التدرج في الجواب اولا بالمنع بناء على انه لم لا يجوز ان يكون
المراد منه ذلك قوله اذ الجمع ليس الا مغيرا للواحد ابتداء فعلى تقدير كونهما
مغيرين عن اقوس واينب لا يكون فيهما الجمعية لعدم كونهما مغيرين الواحد
ابتداء فضلا عن ان جمعيتهما على خلاف قاعدة الجمع ثم لا يخفى ان بيان
المحشي مخالف لبيان الشارح رحمه الله فان الظاهر ان المشار اليه بقوله فلا شذوذ
في هذه الجمعية جمعية اقوس واينب وحينئذ يكون مؤدى كلامه
اذ لو اعتبر جمعهما اولا على اقوس واينب فلا شذوذ في هذه الجمعية
حتى يقال بشذوذهما باعتبار شذوذ اصلهما وعدم جمعيتهما حينئذ
لما كان ظاهرا لم يتعرض لشذوذهما باعتبار عدم جمعيتهما في نفسهما ولك
ان تجعل المشار اليه جمعية اقوس واينب ويكون معنى الكلام
ولو اعتبر جمعيتهما اولا على اقواس واينب فلا شذوذ في جمعية اقوس
واينب لعدم الجمعية حينئذ فيتحد البيانان قوله اسم جنس المراد من اسم
الجنس ما يقابل العلم وهو ما دل على معنى كلي سواء كان اسم عين كصرد
او معنى كهدى واراد بالصفة ما دل على ذات مبهم ماخوذة مع بعض المعاني
قوله فلا عدل فيه حتى لو سمي به مذكر كان منصرفا قوله الا آخره وجمع
واتباعه وهي قوله وهي في المذكر كفعال في المؤنث قال الرضي في بحث
المنادى ومن ذلك اي مما لا يستعمل في غير النداء الا كما هو على وزن فعل
في سب المذكر وعلى فعال في سب المؤنث نحو خبث ولكع وجناث
ولكاع وفعال هذه قياسية عند سيبويه كالتي بمعنى الامر من الثلاثي
وكذا فعل في مذكرها قوله حتى لو سمي بهما مذكر الخ اي ثم اعتبار العدل

للنزال صح

فيهما انه لو سمي بهما مذكر امتنع صرفهما للعلمية والعدل والا فهما حال
النداء مبنيان اما فسق فلكونه منادى معربا معرفة واما فساق
فلمشابهته وانما قيد بقوله مذكر لانه لو سمي بهما مؤنث كان منع صرفهما
للتانيث والعلمية فلا عبرة لاعتبار العدل حينئذ قوله وتمسكوا اي
على اعتبار العدل فيهما بان الاصل فيهما ان يكونا متساويين لما الى الصيغ
الذي هما المبالغتهما عن فاسق وفاسقة مثلا في الاستعمال وعدم الاختصاص
بباب دون باب كما هو الشايع في صيغ المبالغة فلما اختصا بباب النداء
علم انهما معدولان عما هما المبالغته قوله اذ لا دليل الخ فان نقصان استعمال
الكلمة واختصاصه بباب لا يدل على ان صورتها الاصلية ما هو شايع
الاستعمال قوله ثبوت فاعل في شرح التسهيل ان ثقل معدول عن انقل
ولعل هذا شرط اكثري والمراد ثبوت صيغة يمكن اعتباره معدولا عنه
قوله وعدم فعل قبل العلمية اي لا يكون فعل اسم جنس مستعملا لانه
حينئذ يكون علما منقولا عن اسم الجنس كما هو الشايع في الاعلام
قوله لا اذا ثبت الخ فانه حينئذ مع جمعه للشرطين ليس فيه العدل
لعدم الاحتياج الى اعتباره قوله كادد الخ في الصحاح ادت الناقة تؤد اذا رجعت
الحنين في جوفها والاولاد والداهية والامر الفظيع وكذلك الاد على الآد
مثال فاعل واد ابو قبيلة تصرفه العرب جعلوه كنغب ولم يجعلوه
كعمر قوله بالعدل فيه اي في فعل الجامع للشرطين قوله لكثرة كون فعل
الخ الظاهر لكثرة كونه وضع الظاهر موضع المضمرات اعتناء بشان الحكم
عليه بعدم الصرف قوله واضطرب اي حين كثرة عدم الصرف فيه
لان القول بمنع صرفه للعلمية فقط يهدم القاعدة الممهدة وغير العدل
لا يمكن اعتباره قوله لانه ثبت قاثم وعدم قثم الاول مسلم والثاني ممنوع
في الاساس يقال قثم له من ماله شيئا اذا اعطاه فاكثر له ورجل قثم
اي معطي وقيل لقثم بن عباس رضي الله عنه ما قيل لك قثم الا لانك
قثم وملح وفي الصحاح القثم المجوع للخير ويقال للشر ايضا وغاية ما يقال

من انه ذكر في النهاية في الحديث اتاني ملك فقال انت قثم القثم المجتمع الخلق
وقيل الجامع الكامل وقيل الجموع للخير وبه سمي الرجل قثم وقيل قثم معدول من
قاثم وهو الكثير العطاء انتهى فانه يدل على اختلاف في ثبوت قثم اسم جنس
فمن قال بالجنسية قال انه حال العلمية منقول عنه ومن لم يقل بالجنسية قال انه معدول
عن قاثم وكلام الشارح الرضي مبني على الثاني على انه مثال والمناقشة
في المثال ليس من اداب المحصلين قوله وان اختل احد الشرطين اما بانتفاء الاول
فقط بان لا يجيء له فاعل ولا فعل قبل العلمية ولم يوجد له مثال او بانتفاء
الثاني فقط بان وجد له فعل او فاعل قبلها كجمع وخطم علمين او بانتفاء
كليهما بان لم يوجد له فاعل ووجد له فعل قبلها ولم يعهد له مثال ايضا
قوله انصرف لعدم تحقق الاول ما في الاول فلا انتفاء المعدول عنه
واما في الثاني والثالث فلجواز كونه منقولا عن فعل جنسا قوله ينبغي هذا
اي على ما ذكر من ضابط عدم صرف فعل العلمي قوله قلنا لما سمعنا الخ حاصل
الجواب ان الضابط المذكور وان كان يقتضي كونهما منقولين لا معدولين
فيكونان منصرفين الا انهما سمعا غير منصرفين اضطررنا على اعتبارهما
معدولين لا منقولين فهما في حكم المستثنى قوله قلنا قوله هنا الخ
اي قول السائل الشرط الاول ينافي ما قاله الشارح قدس سره انما يصح اذا
كان المعدول عنه في العدل التقديري فاعلا اسم جنس يخالف ما هو المشهور من ان المعدول
عنه فاعل علما قوله والظاهر ان الحق هذا اي هذا القول المشهور لكون
المعدول والمعدول عنه متحدين معنى كما هو الشايع فحينئذ لا يكون
المعدول عنه ثابتا في العدل التقديري بل يماثله في الصورة فلا صحة
الجواب ان ما ذكره الرضي يدل على ثبوت نفس فاعل اسم جنس ولا يقتضي
ثبوت اصالته حتى ينافي ما ذكره الشارح هذا لكن عبارة الرضي ناطق
على ان الشرط الاول ثبوت فاعل اسم جنس لكون معدولا عنه حيث قال
واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير
منصرف كقثم وجحي لثبوت قاثم وحاجي وعدم قثم وجحي قبل العلمية

وجحي بر

فخن

في العدل التقديري فاعلا اسم جنس وهو اي كون المعدول عنه صح

[illegible]

يلتحق بالتاء قوله وقضية لاختلافه جعله الاول كذلك الاول
المنصرف والجرجاني ولو تعبير
ذكره المحشي وما ذكره صاحب الحاجب فانه يوجب البناء مطلقا عنه
الكسر بمجاز وما ذكره صاحب المقدمة الطعنة اي لما
لا على الكسر قوله اذ لا كسر او دليل اصحية اللامالة فيه
حصول الكسر اللازم للبناء لان كسر الراء فيما قبل الراء المتكلم
لبني تميم لكونها لغتهم المستحسنة عطف على قوله ليحصل الكسر قوله
ويكره قوله ولان الراء الخ الكلمة في البنا على حالة واحدة
البناء اخف من الاعراب لكونه الكلمة قوله لخفائه لان الوصف
يعني انها النكلم بخلاف الاعراب بمعنى الاسم القائم بالغير وبما يقابل الاسم
يقال بمعنى النعت وبمعنى الاسم بعض الصفات الخ
وهو المراد هيهنا قوله لمستعين الابعض الصفات والالة عن الوصف
هذا القيد ليخرج اسماء الزمان والمكان والالة المأخوذة في
لدلالتها على تعين الحاصل بسبب الصفات لانها تدل على ذات
مفهوماتها ثم لا يخفى ان الوصف بمعنى الدال كما تقرر في
مبهمة الخ من المشتقات وضع المشتقات نوعي
بحاله يعني التعريف كهذا الاسم دال الا باعتبار جهته الصفة التي
على ذات مبهمة لم يتعين بتلك الجهة استفاده نعتين علا الذات
اخذت معها ولا ينافي ذلك او بوجه اخر فاندفع النقض
باعتبار خصوص مادته من الابدال باعتبار حيث
الذي ذكره المحشي لان الفيا باعتبار اتصافه الغيض
الا على ذات مبهمة غاير متعينه لما كان عبارة عن كثيرة
كسا ئر ما يوازنه لكن الغيض المصغر باعتبار
الما استفيد منه كونهما وكذا التعليل واستفادة
لابد لها الا على ذات مبهمة موصوفة باعتبار خصوص المادة
كونها رجلا او حمارا او دارا باعتبار فيها الدوال
قوله لان الاوصاف المراد بالاوصاف ويكونها مقيسة
وبالصفات المعاني القائمة بالغير الى تلك الذوات المأخوذة من
الى ذوات معينة ان النسبة يكون الاوصاف الصفات وتجعلن
خارجة عنها والمراد انها بما يدل على تلك الاوصاف
تلك الصفات لا يخفى عن اغلاق والاظهران يقال للاوصاف
العبارة التي اخذت في مفهومها اذ
المشتقة من المصادر قوله فانه بعيد
الى الذوات المعينة صح

قوله فانه بعيد لعدم سبقه الذهن اليه قوله لا يخل بالوزن فيما اوله الخ في الرضي
يخل بالتصغير وزن الفعل ان لم يكن في اوله زيادة كزيادة الفعل
كخضيضم في خضم واما ان كان في اوله زيادة كزيادة الفعل فان
التصغير لا يزيله كاحيمد ونريجس ويشيكر وتغيلب لانه على وزن
مضارع فعل قوله فكيف يصح الخ فان الوصفية تنافي العلمية قوله
كما هي طارية على يعمل لان يعمل للمذكر ويعملة للمؤنث فالتاء طارية
فصدق على يعمل انه قابل للتاء قوله والمذكر الخ فيكون اربعة مقدما
على اربع فصدق على اربع انه غير قابل للتاء لانه حصل من اسقاط
التاء قوله لانه اذا جاز ادعاء ان وزن الفعل في يعمل كان في الاصل
وبسبب لحوق التاء خرج عنه ولم يكن ذلك الوزن حاصلا في اربع في
الاصل لكونه بالتاء ابتداء ثم بعد اسقاط التاء حصل الوزن فيه
فالوزن حاصل فيهما في الحال والمخرج من عروض التاء سابق في
اربع وفي يعمل لاحق فاذا لم يعتد بالوزن الاصلي في يعمل بسبب
عروض المخرج اللاحق فكيف يعتد بالوزن العارض الحاصل في اربع
بسبب سقوط التاء ويمكن ان يقال ان قبوله للتاء التي من خواص
الاسم يضعف مشابهته بالفعل بخلاف سقوط التاء عنه فانه يقوي
المشابهة فلذا لم يعتد بالوزن في يعمل واعتد به في اربع قوله لان
قولك الخ تعليل للنفي يعني ان التاء في اربعة ايضا للتانيث وتوصيف
الجمع المذكر سواء كان مكسرا او سالما بتاويل الجماعة قوله
والتذكير مفهوم الخ جواب دخل مقدر وهو انه لو كان اجراء اربعة
على الجمع المذكر بتاويل الجماعة لما فهم منها جماعة الذكور قوله
وعدم انصراف اربعة الخ في شرح الرضي قال ابن جني في سر
الصناعة وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا
قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا ينصرف
اذا انضم الى العلمية سبب اخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير

منصرف ومائة ضعف خمسين ايضا انتهى والظاهر كونها علم شخص لان
كل مرتبة من مراتب الاعداد شخص معين انما التعدد في المعدودات ولهذا
صح وقوعها مبتدأ وما قيل ان المراد به كل ستة فيكون علم جنس
وهم **قوله** لتفرع الدلالة الثلاثة اي المطابقة والتضمن والالتزام
وفي توصيفها بالمعتبرة احترازا عن الدلالة العقلية والطبيعية فانهما
لعدم انضباطها غير معتبرين في باب الافادة والاستفادة **قوله**
يتوهم ان استعمال آه مجاز مع عدم الخروج **قوله** ولكن ان تقدر آه فتكون
كائنة حينئذ مستعملة في الظرفية الحقيقية **قوله** اي بمعنى غلبة الاسمية
آه فعلى الاول اللام في الغلبة للعهد وعلى الثاني للجنس **قوله** عن كونه
وصفا لفظا اي لا يتبع الموصوف لفظا **قوله** وهذا ظاهر لان خصوصية
الموصوف صارت بالغلبة داخلة في مفهومه فلا يصح اجراؤه على
غيره **قوله** ولا عليه اي ولعدم صحة اجرائه على ما غلب فيه لكونه معتبرا
في مفهومه فلا يقال قيد ادهم **قوله** يقتضي عدم الاشتراط اي عدم
اشتراط بقاء المعنى الوصفي في الغلبة **قوله** لعدم تقييد الحية اي
لعدم تقييد الحية بالسواد وبما فيه سواد وبياض والقيد بما فيه
دهمة **قوله** وفيه ان الحمل على الاطلاق اي حمل كلام المص على
ان اسود وارقم اسم للحية مطلقا وادهم للقيد مخالف اللغة **قوله**
فالاولى ان يقال انه بصدد آه اي الاولى ان يقال ان المص بصدد
تبيين الذات التي غلبت فيها هذه الاسماء ولا مدخل في ذلك التبيين
للتقييد ولذا ترك تقييد الحية والقيد وفيه بحث لان المص استدل
بمنع صرف هذه الاسماء على صحة مذهب سيبويه في شرح قوله
وخالف سيبويه الاخفش حيث قال ومذهب سيبويه اولى لما ثبت
مقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحققها بمعنى انتهى فان
عبارته هذه تنادي بان هذه الاسماء زال عنها معنى الوصف
بالكلية **قوله** الفاء للنتيجة آه دفع لما يتوهم من استدلال الفاء والامر

بالصفة ص

قوله فيفيد ترتب العلم اي كون العلم بالاول سببا للعلم بالثاني سواء
كان المرتب عليه علة او معلولا او غيرهما **قوله** فيفيد ترتب المعلوم اي كون
الاول علة للثاني في نفسه استفيد العلم بالثاني منه او لا **قوله**
ليصح آه يعني ان عطف امتنع على صرف يقتضي تفرعه على ما تفرع عليه
صرف فلو جعل ذلك اشارة الى الاصل الاول لم يصح ذلك العطف
فلا بد ان يجعل اشارة الى مجموع الاصليين ليصح العطف المذكور بان يجعل
مجموع المعطوفين متفرعا على مجموع الاصليين ويحال رد الاول الى
الاول والثاني الى الثاني على ذهن المتعلم لكونه ظاهرا غاية
الظهور **قوله** فهو عطف على صرف فهو فرع الاصل الاول وليس داخلا
في المجموع المتفرع على المجموع **قوله** الى المحل اي كل المثال لانه صفة
لجزئه الذي هو اربع **قوله** اي صرف فاز آه احتاج الى احد التقديرين اذ
لا معنى لامتناع نفس اسود **قوله** هو الشقراق بكسر الشين المعجمة وفتحها
وكسر القاف وتشديد الراء المهملة والقاف **قوله** وهي تاء زائدة
آه احترز بقوله زائدة عن التاء التي هي جزء الكلمة كتحت وبقوله
في آخر الاسم عما يكون في الوسط كتاء افتعال وعما يكون في آخر
الفعل كضربت وبقوله مفتوحا ما قبلها عن تاء اخت وبنت وهنت
وقوله تنقلب في الوقف هاء نصب علامة اخرى لتمييز كمال التمييز
وفيه رد على الكوفية حيث قالوا الهاء اصل التاء ولو قال زائدة
في آخر الكلمة لكان اولى لانها قد تدخل الحرف نحو ربة وثمة ولعلة
ولات **قوله** فلو سمي بها مذكر صرف لعدم وجود سبب فيها سوى
العلمية **قوله** كانت كهند في جواز الصرف وعدمه لكون تانيثه معنويا
وانتفاء شرط تحتم تاثيره **قوله** ليست متمحضة للتانيث فلا يكون تانيثها
لفظيا **قوله** ولا يمكن تقدير تاء اخرى منها حتى يكون تانيثها معنويا وهو
الذي سماه المص رحمه الله تعالى معنويا **قوله** للزومها الالف لكونها
جزء الكلمة **قوله** وقد تكون لازمة للكلمة اي قد تكون لازمة

مبحث التانيث

مبحث التانيث

للكلمة وقد فصّل الشّ الرضيّ معاني التاء وبيّن ما يكون لازمة وما لا
يكون لازمة **قوله** بحجرة فانّ دخول التاء فيها لا لمعنى من المعاني بل هو
تانيث لفظي وهي لازمة كذا في الرضيّ **قوله** لم يعتبر واهذا اللزوم لكونه
عارضا بخلاف اللزوم بواسطة العلمية فانّ العلمية وضع ثان **قوله** تصرف
على صيغة المضارع المعلوم بحذف احدى التائين **قوله** فالمراد بالاعلام
اي في قول الشّ لان الاعلام محفوظة عن التصرف الخ وحينئذ يكون قيد
يقدر لا امكان احترازا عن التصرف الواقع في الاعلام العربية بالترخيم
وغيره فقط **قوله** اي مما يكون تاؤه مقدرة اي ليس المراد بالتانيث المعنوي
ما يكون اسما لمونث حقيقي بل ما يكون التاء فيه مقدرة سواء كان اسما
لمونث حقيقي كهند وزينب ولمذكر حقيقي كقدم اذا سمي به مذكرا ولا هذا
ولا ذاك كحلب ومصر **قوله** ولا مجال لتقديرها بيان لوجه كون التاء
فقط مقدرة في التانيث المعنوي **قوله** وشرط الظاهر العلمية فما يكون
تانيثه مقدرة اولى بهذا الشرط **قوله** مستلزم له اندفع بهذا التقييد ما
يقال من انه لا يحصل الفرق بما ذكره الشّ لان العلمية كما انها شرط لوجوب
تاثير التانيث اللفظي شرط لوجوب تاثير التانيث المعنوي ايضا لان
كل ما هو شرط للجواز شرط للوجوب ايضا وحاصل الدفع ان المراد بكونها
شرطا للوجوب الشرط المستلزم له بمعنى انه يتحقق تحقق الوجوب ولا شك
انها ليست كذلك في التانيث المعنوي وان كانت شرطا له بمعنى انه
يتوقف عليها **قوله** فدار كهند في جواز الصرف وعدمه **قوله** بحسب الاصل
لان اصلها دور **قوله** هذا الثقل يوجب الخ فان هذا الثقل يوجب
زوال الخفة التي تعارض احد السببين لا على التعيين فيكون شرطا لتاثيرهما
عند اجتماعهما وليس المراد انه يلزم كونه شرطا للعلمية مطلقا حتى يرد ان
العلمية موثرة من غير هذا الاشتراط اذا كانت مجامعة لسبب آخر
قوله قلنا لان الكلام الخ يعني ان الامر كما قلت الا ان المص انما خص
التانيث المعنوي بالاشتراط المذكور لان الكلام مسوق لبيان شرطه

منه ردّ على العصام

ولا يلزم من التخصيص الذكري التخصيص الوجودي حتى يرد ما ذكر **قوله** لكونه معنويا
اي التانيث ولهذا لم يشترط ذلك في التانيث اللفظي **قوله** دون العلمية
فانها قوية ولذا كانت سببا برأسها وشرطا لتاثير سبب آخر موجبا لقوته
قوله او لان الخ اي لا نم انه شرط لتحتم تاثير كل منهما بل للمعنوي فقط
لانه المحتاج الى التقوية وكان الظاهر تقديم هذا الجواب على الاول
اذ لا وجه للمنع بعد التسليم الا انه قدمه لكونه موافقا لبيان الشّ
قدس سره **قوله** لا يلايم البيان الخ حيث جعل الخفة معارضة لاحد
السببين مطلقا من غير تعيين وانما قال لا يلايم اذ يمكن ان يقال
المراد باحد السببين التانيث **قوله** تمتنع صرفه الخ يعني ان اسناد تمتنع
على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وكان الظاهر ممتنعة
بتاويل الجماعة لان الضمير الراجع الى المعطوفات بالواو لا يجوز
افراده واليه اشار الشّ رحمه الله تعالى بتانيث ضمير صرفها الا ان
المص رحمه الله تعالى قال تمتنع باعتبار كل واحد منها وما قيل انه
اشار بقوله صرفها الى انه يحتاج تذكير العائد الى هذه المونثات
الى التاويل ولم يشر الى وجه التاويل لظهوره ففيه انه عومل
معها معاملة اللفظ والاسم ففيه ان المراد من هذه الاسماء انفسها
والاسم اذا اريد به نفسه يستوي فيه الامران التذكير والتانيث لا رجحان
لاحدهما على الآخر ولذا قال الرضيّ ان اسماء الكلم المبنية نحو من نصب
وترفع وضرب فعل ماض فالاكثر الحكاية وان اعربتها فلك
الصرف بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة واللفظة **قوله**
او تمتنع كل منها يعني ان الاسناد على حقيقته والمتعلق محذوف **قوله**
والاول اوفق الخ فان الجواز فيه مسند الى الصرف فيكون الامتناع
ايضا مسندا اليه **قوله** وههنا شروط تركها يعني ان بيان المص رحمه
الله تعالى لشروط تحتم تاثير التانيث المعنوي قاصر لان ههنا
ايضا شروطا آخر تركها المص فاقيل المراد ان شرطه حين تسمية

عصام

المذكر به من بين الثلاثة المذكورة ولا ينفع الشرطان الآخران لا يدفع
المقصود في البيان ثم لو قرر الاعتراض بان شرط العجمة غير منحصر
فيما ذكر بل ههنا شرط آخر لكان هذا الجواب نافيا قوله ان لا يكون
ذلك المونث الخ كربا باسم المرة فانه قبل التسمية كان مذكرا بمعنى
السحاب قوله حائض اي مما كان نعتا بغير التاء للمونث قوله كرجال
اي كل جمع مكسر بغير التاء كرجال ونساء دون نسوة قوله لجواز تاويله
بالجمع فيكون مذكرا قوله وان لا يغلب استعماله مذكرا قبل تسميته المذكرا
به قوله ثم ان تساوى استعماله اي قبل التسمية للمذكر تساوى الصرف
ومنعه بعد تسمية المذكر به وكذا الحال في الشرطين الباقيين قوله
في الاول اي فيما ذلك المونث كان مذكرا في الاصل قوله بتسميته اي تسمية
الاسم او الصفة قوله طارية على الوضع الاصلي قوله وفي الثاني
اي فيما تانيثه بتاويل غير لازم قوله وقد زال بالعلمية اي
بالعلمية للمذكر ما طرئ في الاول وما عرض في الثاني قوله ان الحكم
للغالب يعني ان المعتبر في القسم الثالث الحال السابق على التسمية
اذ لا تانيث حال التسمية والحكم للغالب فاي الحالين كان غالبا
يعتبر حكمه وان تساويا تعارضا فيعتبر حكمها قوله يظهر وجه
ترك الشروط وهو ان قوله فان سيجئ تذكر بيان لحكم التانيث
بعد تسمية المذكر به وهو يقتضي بقاء التانيث وفي الاقسام
الثلاثة لم يبق التانيث قوله وبنت وكذا شاة وعدة فان اصلهما
شاهة ووعدة قوله يجوز ايضا الخ يعني ان الشيخ رحمه الله تعالى
جعل المعرفة بمعنى التعريف اما بالاشتراك او المجاز كما في الوصف
والعجمة ويجوز ان تكون المعرفة بمعنى الاسم المشتمل على التعريف
حملا على ما هو الشائع ويقدر المضاف والجنسية ولا يخفى اولوية
ما ذكره الشارح لموافقته لسائر الاسباب قوله لان المراد بالمعرفة
التعريف لانه السبب لمنع الصرف فيصير المعنى التعريف شرطه كونه

كونه علما والتعريف ليس بعلم بل يوجد في العلم قوله يجوز ان يراد الخ يعني
ان ما ذكرنا انما يتجه لو كان المراد شرط علميته لم لا يجوز ان يكون المراد
علمية ما فيه التعريف قوله هناك لام ابدل الخ يعني ان في قوله التانيث
شرطه العلمية لام التعريف وهي تودي مودى المضاف اليه اي علمية
المونث لانه يدل على ان المراد ههنا علمية معينة وهي علمية ما فيه التانيث
وليس المراد انه حذف المضاف اليه وعوض عنه اللام لان حذف المضاف
اليه مشروط بالبناء على الضم او باضافة مثلها او بالتنوين والقول
بان المراد هناك لام ابدل عن الضمير المضاف اليه فان البصريين
والكوفيين اتفقوا على جواز حذف الضمير اذا لم يكن عائدا الى
مذكور وتعويض اللام عنه يحتاج في ارجاعه الى المونث الى تكلف
قوله وليس هناك لام اي ليس في قوله ان تكون علمية لام حتى
يعتبر بدلا عن المضاف اليه او سود يا سفاه فلو قيل شرطها علمية كان
معناه شرطها ان تكون علما والمتبادر منه كون التعريف علما وهو
غير صحيح قوله قلنا للزوم التكرار لفظا اي يفوت التفنن في الكلام
الذي هو طريق البلغاء وانما قال لفظا لعدم التكرار معنى قوله
فيلزم التكرار اي يلزم التكرار لفظا في شرط العجمة حيث قال
العجمة شرطها ان تكون علمية قوله قلنا لا لزيادة قوله في العجمية
اي لا يلزم التكرار لفظا لوجود زيادة في شرط العجمة وهو
قوله في العجمية يعني ان التفنن انما يراعى في الجملة التامة دون
المفردات وما في حكمها اذ لا يمكن التحرز عن تكرار المفردات
وما في حكمها وليس في شرط العجمة تكرار الجملة التامة السابقة
في المعرفة لزيادة القيد ههنا قوله الاظهر الخ ليتضح الفرق بين
التوجيهين وضوحا تاما اذ على تقدير المصدرية حصول الكلي في
الجزئي وعلى تقدير النسبة حصول الصفة في الموصوف فان قلت
العلم عبارة عن ذات موصوفة بالعلمية فحصول العلمية فيه حصول

وكذا

مبحث المعرفة

مطلب

مطلب التفنن

الجزء في الكل لا حصول الصفة في الموصوف قلت العلمية جزء من مفهوم العلم والكلام فيما صدق عليه العلم ولا شك في كونها صفة له قوله ولا يخفى الخ بيان للفرق بين اشتراط المعرفة بالعلمية واشتراط سائر الاسباب بها حتى لا يتوهم كونها على نسق واحد قوله لا تحقق العلمية لان الجنس لا يتحقق له سوى تحقق النوع قوله فان تحققها سائر التحقق العلمية للتباين بينها وبين العلمية قوله او في حكم المعرفة اي على تعريف المص رحمه الله تعالى قوله الصفة الاصلية كما ذهب اليه المص قوله او العلمية اي العلمية الجنسية كما ذهب اليه البعض فان قيل انه يجيء لتأكيد المعرفة ولا يكون تأكيد المعرفة الا معرفة الا نادرا فيكون معرفة ولا يمكن اعتبار غير العلمية فيه فيكون علما قوله لا التعريف بالاضافة او اللام المقدرة فانه ح لا يكون التعريف الذي هو سبب منع الصرف منحصرا في العلمية بل التعريف بالاضافة او اللام ايضا يمنع الصرف اذا كان المضاف اليه او اللام مقدرا قوله كما ذهب اليه جمع قالوا ان الاصل قولنا جاء القوم كلهم اجمع اجمعهم والجمع الاجمع قوله جرى في قوله الخ حيث وصف العلمية بالمؤثر مع ان المؤثر عنده التعريف قوله اي بارادة الخاص اعني التعريف من الخاص اعني العلمية كانه قيل وما فيه تعريف مؤثر تحقق في ضمن العلمية على المصدرية قوله او شرطه في العلم على تقديرا لنسبة قوله راجع الى ان المؤثر الخ اذ لا تحقق له الا في ضمن العلمية فمؤثريته مؤثريتها قوله لا العلمية ففرعيتها انما هو باعتبار كونها من التعريف الذي هو فرع التنكير قوله لا غير اي لا غير غير العرب احترز به عن الالفاظ المشتركة بين العرب وغيرهم فانها يصدق عليها من حيث انها مما وضعها غير العرب مع انها ليست عجمية من هذه الحيثية والاظهر اعتبار الحيثية بان يقال كون اللفظ مما وضعه غير العرب من حيث انه كذلك قوله سمي به نافع راويه عيسى مبني على البناء للفاعل

مطلب تأكيد العلمية ممنوعة

تقديره

بحث العجمه

مبحث العجمه

فاعله نافع ومفعوله راويه وعيسى بدل منه او عطف بيان قوله ان العجمة في الاعجمي العجمة في اللفظ الاعجمي في الصحاح الاعجم الذي في لسانه عجمة ثم ينسب اليه فيقال لسان اعجمي وكتاب اعجمي فالحاصل ان اللفظ الاعجمي المستعمل في كلام العرب فيه وصفان العجمة ووقوعه في كلام العرب وبينهما تناف في الاقتضاء فاذا وجدنا فيه ما يرجح جانب العجمة وهو العلمية رجحناها فمنعنا الجر والتنوين واذا لم يوجد فيه ذلك رجحنا جانب الوقوع في كلامهم قوله ان يتصرف فيها هذا الضمير وسائر الضمائر الموافق له في المرجع وقعت في نسخة الرضي التي عندنا بالتذكير وهو الظاهر لكونها راجعة الى الاعجمي وفي النسخ التي رأيناها من الحاشية وقعت بالتانيث ولعل وجهه تأويل الاعجمي بالكلمة وارجاعها الى العجمة بان يراد منها اللفظة العجمية ومن الاعجمي اللسان الاعجمي نعسف لاشتماله على التجوز باطلاق العجمة على اللفظ واستلزامه استدراك قوله في الاعجمي والاسناد المجازي في تقتضي وعدم موافقته لقوله واما اذا لم يقع الاعجمي قوله فاذا وقعت فيه اولا مع العلمية اي في اول الاستعمال مقارنة مع العلمية سواء كانت في العجمية او جعلت علما في العربية او الاستعمال قوله وهي اي العلمية منافية للام والاضافة لان التعريف اذا حصل بجوهر الكلمة لا يمكن تعريفه باللام او الاضافة قوله فامتنعتا معها اي امتنعت اللام والاضافة مع العلمية ودخول اللام في بعض الاعلام التي فيها معنى الوصف باعتبار الاصل قوله لجاز ان يمتنع الخ جواب اذا وقعت اي جاز ان يمتنع مع العلمية ما يصاحب اللام والاضافة قوله رعاية مفعول له لجاز وضمير امكنت راجع اليها قوله ولا اعتبار لتحرك الاوسط في تأثير العجمة قوله لان الثلاثي سواء كان متحرك الاوسط او ساكنه قوله ووضع كلامه الخ اي كلامهم على الطول قوله الى ان نوحا كهند اي يجوز صرفه وعدمه قوله وكانه

كاسن الخ فكما ان التانيث المعنوي يوثر وان لم يوجد معه الزيادة او تحرك
الاوسط فكذا العجمة قوله او غيره اي غير الزمخشري وجوب منع
صرف ماه وجور فاذا كانت العجمة فيهما موجبة لوجوب منع
مع سكون الاوسط فلتكن موثرة في جواز عدم الصرف في نوح قوله ولا
يخفى انه فاعله اي انه فاعل كل واحد من القياس وما غيره بما يذكره
الشيخ رحمه الله تعالى من الفرق بين التانيث والعجمة وبين كون
العجمة شرطا او سببا قوله في شي من كلامهم اي لا في كلام
فصيح ولا في غير فصيح قوله التاويل بالبقعة فيكون عدم صرفها
للتانيث والعلمية فلا يدل على ان العجمة موثرة مع تحرك الاوسط
قوله وللمناقشة فيه مجال اذ شهادة النفي لا تعتبر فيما لا يمكن
ضبطه قوله بلك بتقديم اللام على الميم متحركة قوله لكان اسلم
لو ثبت امتناع صرفه وقد نوقش فيه قوله ما وقع النزاع فيه
من نوح وشتر الخ حيث جوز الزمخشري عدم صرف نوح واكثر
النحاة قالوا بعدم اعتبار تحرك الاوسط في العجمة وشتر
امتناعه لاجل التانيث قوله وتقديم الجمع تفرعه على انتفاء
الشرط قوله ما لا ينبغي ان يتنازع فيه لما مر من انه لم يسمع في شي
من كلامهم عدم انصراف نحو نوح قوله فانه ليس بهذه المثابة
بفتح الميم والثاء المثلثة والباء الموحدة مجتمع الناس بعد
تفرقهم اي ليس امتناع صرف نحو شتر بهذا المجتمع من الناس
فان اكثر النحاة ذهبوا الى عدم اعتبار تحرك الاوسط
في العجمة وامتناع صرف شتر للتانيث المعنوي قوله للعهد لتقدم
ذكره بهذا الوصف في قوله وما يقوم مقامها الجمع والفا
التانيث قوله جموع التكسير المراد من الجموع ما فوق الواحد
قوله من حيث انها اي من حيث انها صيغة مخصوصة من غير اعتبار
خصوصية المادة قوله بناء على انه الخ تعليل للنفي قوله فان وزنه

قال

فعال تعليل للنفي قوله على صيغ في بعض النسخ على وزن شريف وفي بعضها
على فعل وكلاهما جمع خماد قوله وكلالات والقول بان المراد بالجمع جمع
التكسير فكلالات خارجة بدون هذا القيد تكلف لعدم سبق ما يدل
على ان المعتبر في منع الصرف جمع التكسير دون السالم قوله اي لانها صيغة
جمع جمع باضافة جمع الى جمع لا بالوصف على ما وهم اي المراد بقوله
لانها جمعت في بعض الصور مرتين انها صيغة جمع الجمع لا ما يفهم من ظاهر
العبارة من كون تلك الصيغة مجموعة في بعض الصور مرتين فانه
باطل وذلك بان يقال التقدير لانها جمع مفردها فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه كما في واسال القرية او يقال معنى جمعت
حصلت بالجمع مرتين على التجوز قوله وهو تعليل للعلية الخ دفع لما يتراءى
من قوله ولهذا يدل على ان علة التسمية بصيغة منتهى الجموع ما هو
المشار اليه بهذا وهي انها لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى فلا معنى
للتعليل بقوله لانها جمعت الخ وحاصل الدفع انه تعليل لكون المشار
اليه بقوله لهذا علة التسمية المذكورة يعني انما كان عدم جمعها جمع
التكسير مرة اخرى علة لهذه التسمية في بعض الصور صيغة جمع الجمع انتهى
تكسيرها فصدق انه انتهى بها الجموع اعني ما فوق الواحد قوله
والغير بمعنى المنفي اذ ليس المعنى تلبسه بامر مغاير للهاء قوله والمعنى
بلا هاء بل لا هاء اذ ليس المعنى على المعدول بل على السلب اي لا يكون
معه هاء قوله او صفة لقوله صيغة الخ ومتعلقه يقدر معرفة بمعونة
المقام كما قدر في قول صاحب التلخيص فالفصاحة في المفرد اي
الكائنة في المفرد قوله فعلى الاول يكون الخ يعني على تقدير ان يكون
الهاء بمعناه الحقيقي يكون قوله بغير هاء مقيدا بحالة الوقف وعلى
تقدير ان يكون المراد منها التاء يكون الحكم مقيدا بحالة الوصل
وذلك لان قوله بغير هاء سواء كان خبرا او صفة حكم ايجابي
متعلق محمول سلبي فيكون المعنى شرطه ان يكون بلا هاء في وقت ما

مفاد صح

مطلب تعليل العلية استفادة

مبحث الجمع

نحوه

لأنّ المتبادر من القضية المطلقة فلو لم يقيد على الاوّل بحالة الوقف انتقض
بقرائة حالة الوصل ولو لم يقيد على الثاني بحال الوصل انتقض
بقرائة حال الوقف وليس مفاده الحكم السلبي حتى يقال ان المراد
ان لا يكون هاء اصلا فلا حاجة الى التقييد فتدبّر قوله ويقال للفعل
الخ او رد الواو اشارة الى انه معنى آخر للفارة في تاج البيهقي الفروهة
والفراهة والفروهية سخت بزرك شدن وبيكر وشدن ستور
والنعت منها فاعل ولا يقال للفرس فاره ولكن رائع وجواد قوله
فينبغي ان لا يعتبر الخ لان العارض في معرض الزوال قوله كما في وزن
الفعل فان عروض التاء يخرجه عن وزن الفعل الى وزن الاسم
قوله على ان التاء الخ فلا يكون التاء في هذا الوزن غير لازمة
قوله لان التاء انما يكون الخ كل جمع اقصى واحده معرب كجورب وسنوب آخره م ـ
كاشعثي فانهم يلحقون التاء اما في الاوّل فلان الاغلب ان الاعجمي
فرع العربي فزيد فيه امارة الفرعية كجواربة وقد جاء جوارب
تشبيها بالجمع العربي كمساجد واما في الثاني فرجوبا كاشاعثة
لان ياء النسبة كالتاء من حيث انهما يجيئان للفرق بين المفرد والجنس
كتمرة وتمر وزنجي وزنج فناسب ان يقوم التاء مقام الياء في الجمع
قوله في جمع اشعثي منسوب الى اشعث اسم رجل واما في جمع اشعث
فيقال اشاعث قوله وايضا عدم الاستعمال الخ يعني ان التقريب
غير تام ويؤيده انهم قالوا يلحقون في آخره التاء قوله بزيادة
ولا بياء النسبة اي بزيادة هذا القيد معطوفا على قوله بغير هاء
فان قلت مدائني ليس صيغة منتهى الجموع على ما مرّ من تفسيره بكون
ما بعد الف التكسير فيه اربعة احرف قلت المقصود اخراج مدائن
في مدائني لما تقرر من انه اذا ثبت لما دخل عليه ياء النسبة وتاء
التانيث حكم جرى الاعراب على ياء النسبة وتاء التانيث لشدة
الامتزاج وصيرورتهما كلمة واحدة فلو اعتبر جمعية مدائن لكان مدائني

ملز

88

غير منصرف قوله تخرج نحو كراسي فيه بحث لانّا اوّلا فلانّ الياء فيه ليست للنسبة
في شرح الرضي للشافية ان الياء التي لحقت للمعنى كبدوي وكرسي لا يقال
لهذه الاسماء انها منسوبة ولا لياءها انها ياء النسبة واما ثانيا فلانّ معنى
قوله ولا بياء النسبة ان لا تكون صيغة الجمع بياء النسبة والياء في كراسي
لم يلحق الجمع بل مفرده قوله لا يصح الاسامة المفرد تفسير لكونه كالمفرد كما
خاصا يعني انّ مدائن في مدائني مفرد محض كالكلمة برأسها اذ لو كان
جمعا لعومل مع مدائني معاملة الجمع لما علمت سابقا من ان ياء النسبة
وتاء التانيث كالجزء لما دخلتا عليه فلا حاجة الى اخراجه بخلاف
فرازن في فرازنة فانه جمع محض فلا بدّ من اخراجه ثمّ قيل انّ
المقصود اخراج مدائن في مدائني من الحكم ومدائن جمع في الحال
وفي الاصل فلو اعتبر جمعيته لكان مدائن غير منصرف لان الاعراب
الذي يظهر في ياء النسبة اعراب مدائن فوهم محض منشاؤه توهم
اتحاد مدائن جمع مدينة ومدائن في مدائني قوله الا ان يقال الاستيناف
الخ نقل الفاضل الهندي عن بعض الشراح انه يكفي لانّا الاستينافية
عدم سبق الاجمال ولا يلزم عدم سبق الكلام مطلقا قوله وانما المقبل
لمنصرفة مع ان الخبر مشتق يجب مطابقته بالمبتدا قوله لانّ المنصرف
الخ اي المنصرف في اصطلاح النحاة صار اسما لما فيه علتان فلم يبق
فيه معنى الوصفية وصار اسما محضا فلا يلزم مطابقته قوله او المراد الخ
يعني ان الكلام على حذف المضاف واليه اشار الشارح رحمه الله تعالى
بقوله وامثاله قوله وان المراد الخ يعني ان المراد من فرازنة في وامّا
فرازنة هذا اللفظ فيكون المبتدأ مذكرا معنى ومؤنثا لفظا كطلحة فيجوز
تذكير الضمير العائد اليه قوله وهذا هو الظاهر لان الكلام في بيان
انصراف هذا اللفظ وعدم انصرافه قوله بالعلمية لما تقرر من ان
الالفاظ موضوعة لانفسها وضعا شخصيا تبعيا وان خالف فيه
السيد قدس سره كما مرّ قوله تنوينه المناسبة الخ كتنوين سلاسلا

مدن بالمكان اقام به ومنه المدينة وجمعها
مدائن والنسبة الى المدينة مدينة رسول الله صلى الله عليه
وسلم مدني والى مدينة منصور ومدينة ... والى المدائن
مدائني للفرق بينهما كيلا يختلط ومدين
قرية شعيب صح

لمناسبة اغلالا ومن هذا يتبين ان تنوين التناسب قد يدخل غير
المنصرف مع عدم ذكر المناسب معه قوله مع انه يجوز الخ جواب ثان
يعني يجوز ان لا يكون فرازنة في عبارة المتن منونا ولما قيل انه
الخ يكون اختلال في احضارها مستعملة في معناها مع ان المقصود ذلك
تغير ان اختلاف الكلمة بالتنوين وعدمه لا يوجب الاختلاف في
ذاتها حتى يكون اختلال في احضارها مستعملة في معناها قوله جاز ان
يتقدم ما اضيف اليه غير وان كان لا يجوز تقديم معمول المضاف اليه على
المضاف قوله اذا كان بمعنى النفي وههنا كذلك اذ ليس المعنى انه مغاير
للمنصرف بل انه ليس منصرفا قوله من تقديم معمول الخ بيان لما فالمراد
من المدخول في الموضعين مدخول لا قوله وزيادة لا الخ كما في لا زيد
في الدار ولا عمرو قوله من ايهام ان امتناع صرفه الخ لان الحال قيد
لعامله وانما قال الايهام لانه اذا ثبت امتناع صرفه حال العلمية
المنافية للجمعية كان ثبوت امتناع صرفه في حال التنكير بطريق الاولى
لتحقق الجمعية الخ بلا معارض فالتقييد لافادة ان ورود الاشكال
على ذلك التقدير قوله على انه خبر محذوف اي هو علم ولم يجعله خبر الحضاجر
لعدم كون هذا الحكم مقصودا للنحوي قوله اعتراضية فائدتها بيان
منشا الاشكال قوله ذلك الايهام اي ايهام تقييد الحكم بامتناع صرفه
بحال العلمية قوله وان كانت منافية للعلمية لان الجمعية تقتضي الاطلاق
على جماعة غير معينة والعلمية تقتضي الاطلاق على معين قوله كالوصفية
فان الوصف يقتضي ابهام الذات والعلم يقتضي خصوصية الذات قوله
لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية اي اعتبار الجمعية في منع صرف
حضاجر ليس مع اعتبار العلمية وان كان مع وجودها لان المعتبر
فيه الجمعية فقط فلا يلزم من اعتبار الجمعية فيه حال العلمية اعتبار
المتنافيين في حكم واحد كما يلزم في منع صرف حاتم على ما سيجيء قوله
ومن قال الخ قائله الشيخ الرضي حيث قال يصح اعتبار حقيقة الجمعية

مع العلمية كما سمي جماعة معينة من الرجال بكلاب مثلا وان لم يثبت مثله
في الواقع فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون الجمعية
باقية مع العلمية كما سمي بابانين جبلان فروع مع العلمية معنى التثنية
فهما جبلان كيف واحد سمي بلفظ المثنى لكن يفهم من لفظ ابانين معنى
التثنية اذ معناه هذان الجبلان المسميان فلا تنافي بين العلمية والجمعية
والتثنية قوله لان نوع الابهام الخ يعني ان عدم تعين الجماعة التي
هي مدلول الجمع لازم لمعنى الجمعية كما ان عدم تعين الذات لازم لمعنى
الوصفية فكلاهما منافيان للعلمية قوله نعم يجوز الخ بيان لمنشا غلط
القائل يعني يجوز ان يبقى شائبة معنى الجمع في العلم بان يعتبر معنى
التعدد فيه كما يجوز ان يبقى شائبة معنى الوصف باعتبار معنى الحدثاني
فيه فتوهم من بقاء شائبة الجمعية والوصفية بقاء الجمعية والوصفية قوله
فعلى هذا اندفع السؤال اي على ما نقل من الصحاح من كون حضاجر
بمعنى الجنس الشامل للذكر والانثى اندفع السؤال المذكور في الشرح
بقوله فان قلت لا حاجة الخ لان مبناه على كون حضاجر بمعنى الانثى
قوله الملازمة اي لا نسلم انه لو كانت العلمية في حضاجر مؤثرة
لكان بعد التنكير منصرفا لجواز عود الجمعية بعد التنكير لزوال المنافي
اعني العلمية كما في نحو احمر علما اذا نكر حيث قيل بعود الوصفية فيه
بعد زوال العلمية قوله فعلى هذا اي على تقدير كونه علما للجنس لضبع
مذكرا كان او مؤنثا قوله وقد عرفت ما فيه من ان الضبع شامل للذكر
والانثى قوله ولا مكان اعتبار الجمعية المطلقة اي الاصلية والحالية
فلو قال شرطه ان يكون في الاصل لافاد عدم اعتبار الجمعية الحالية
قوله او مذهب الاكثر يعني ان قول المصنف رحمه الله تعالى في الاكثر
اما على حذف الجار والمجرور كما ذكره الشارح او على حذف المضاف قوله
خبر محذوف اي هو عجمي قوله والدخيل يميل الى التجانس بخلاف ما اذا
كان عربيا فانه لا يمكن ان يقال منع صرفه للحمل على موازنه لان الاصل

لعدم اجتماع الجمع والتصغير مع العلمية

لا يتبع لا عيل قوله آجر المعرب مخففا آجر فارسي معرب قد يشدد راءه وقد
يخفف كذا في الصحاح قوله حال على موازنة كادرج اسم بلاد قوله
لان جميع ما يوازنه الخ بخلاف ما يوازن سراويل فان جميعه ممنوع
من الصرف فحمل عليه سراويل طردا للباب وان لم يكن فيه شيء من اسباب
منع الصرف قوله بانه سبب على سبيل الاحتمال لانه على تقدير كون
سراويل عجميا سبب وعلى تقدير كونه عربيا ليس بسبب قوله قال المص
رحمه الله تعالى تأييد لكونه سببا لمنع الصرف على هذا التقدير حيث
صرح المص رحمه الله تعالى بلزوم ذكره في قران الجمع وانه قد قرنه
البعض به قوله قدر تقديرا والجملة صفة لسراولة قوله وانما لم يجعل
جمعا لها اي لم يجعل جمعا لسروالة بمعنى قطعة الخرقة كما نقله الرضي
حيث قال قال المبرد عربي هو جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة
قال الشاعر عليه من اللؤم سروالة قوله فلا يصح ان يكون الخ
اذ لا يصح اطلاق السراويل بمعنى قطاع الخرقة على الازار قوله
ولقائل ان يقول الخ يعني انما لا يصح اطلاق سراويل بمعنى قطاع
الخرقة على الازار ابتداء لكن السراويل منقول من المعنى الجمعي الدال على
التعدد الى هذا الجنس اعني الازار ولم يلاحظ فيه اي في السراويل
معنى الاقطاع لا اقطاع الازار ولا اقطاع الخرقة اي لم يلاحظ
فيه معنى الجمع اصلا حيث لا يعامل معه الا معاملة المفرد فحينئذ جاز ان
يكون منقولا الى ذلك الجنس من معنى اقطاع الخرقة لوجود المناسبة
المصححة للنقل فيكون مفردا محققا لا من اقطاع الازار قوله انه قيل
الخ اي ان قيل فهو جواب لقائل ان يقول ان القول بكونه منقولا
من المعنى الجمعي الى الجنس باطل لان نقل الجمع الى الواحد في الاجناس
لم يجئ في كلامهم فلا يقال لرجل رجال نعم جاء ذلك في الاشخاص
كمدائن لمدينة معينة واعلم ان الصواب ان يقال في الاعلام
بدل الاشخاص كما وقع في شرح الرضي اذ نقل الجمع الى الواحد

جا

90

جاء في الاعلام الجنسية كحضاجر والقول بان المراد بالاجناس اسماء الاجناس
او بان المراد بالاشخاص الاعلام سواء كان شخصيا او جنسيا او بان المعاني
الجنسية اذا اخذت من حيث قطع النظر عن التعدد فهي اشخاص تكلف
قوله اجيب بان ذلك الخ اي عدم نقل الجمع الى الواحد انما هو في الجمع
الذي ثبت جمعيته بان استعمل في اطلاقاتهم بمعنى الجمع لا في مطلق الجمع الشامل
للمحقق والمقدر وجمعية سراويل مقدرة كعدل عمر وذلك لان قاعدة
ممهدة ان ما على هذا الوزن لا يمنع الا للجمعية ولم يتحقق فيه كونه اسما لاله
مفردة فقدرناها لئلا تنخرم القاعدة الممهدة قوله وبان المفرد الخ جواب
ثان بالتغيير يعني لا نقول ان سراويل منقول من المعنى الجمعي الى الجنس حتى
يلزم نقل الجمع الى الواحد في الاجناس بل نقول ان السراويل بمعنى الاقطاع
يطلق على الازار بناء على ان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق
اسم تلك الاقطاع عليه وفيه بحث لان هذا انما يصح اذا كان معنى السروالة
مطلق القطعة لا قطعة خرقة قوله ان ذلك اي ذلك القول من قبيل
الاجزاء بجعله صفة للواحد او خبرا له لا من قبيل الاطلاق بان يذكر
الجمع ويراد به الواحد والكلام فيه قوله اذ صح الاجزاء الخ لانه اذا صح
التوصيف صح التعبير قوله كان لفظ اذا واقعا موقعه الخ فان اذا
يستعمل فيما هو قطعي الوقوع والغالب قطعي الوقوع قوله والثاني الخ
اي لفظ اذا الثاني واقعا موقع ان لان كلمة ان تستعمل في المشكوك
والمغلوب لندرته مشكوك الوقوع للمشاكلة وهو التعبير عن الشيء بلفظ غيره
لوقوعه في صحبته وداعي المشاكلة مع انه خلاف اسلوب قوله تعالى
فاذا جاءتهم الحسنة الخ لانه صرح بمغلوبيته بقوله وهو الاكثر اهتماما
بشانه فايراد كلمة ان يكون تكرارا قوله بهذا المعنى اي بالنقض
بسراويل على قاعدة الجمع قوله مفردا وهو سراويل قوله ولا
اعتبار الخ انما الاعتبار بموازنة العربي فانه يحصل بها التقدير في الجمعية
قوله او بالتدوير الخ اي يمكن ان يدفع بان سراويل على تقدير

لنائب

قوله

موقع المشاكلة

عربيته نادر ولم يجئ غيره اصلا والنادر كالمعدوم فكانه لا نظير
مفردا لمصابيح في العربية **قوله** فمن نظر الخ دفع لما يتوهم
من انه على تقدير الجمية فيه كيف يتصور الاختلاف في صرفه وعدم
صرفه **قوله** وكذا كل الخ اي مثل كل جمع منقوص حالة الرفع والجر
كل مفرد غير منصرف واويا او يائيا حالتي الرفع والجر في حذف
الياء وتعويض التنوين كقاض اذا سمي به امراة في قولنا جاءتني
قاض فانه غير منصرف للعلمية والتانيث واصله قاضي بالرفع والتنوين بلغ
بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فحذفت الضمة للاستثقال ثم حذف
الياء لالتقاء الساكنين فصار قاض فلما اسقطت عنه تنوين الصرف لكونه
غير منصرف عوض عن الياء المحذوفة او حركتها التنوين لاستثقال
الياء المكسور ما قبلها لفظا مع كونه مستثقلا معنى للفرعيتين فصار
قاض وكذا الحال في حالة الجر وكذا اعيل اصله اعيلى فانه غير
منصرف لوزن الفعل والوصفية فعمل به ما عمل بقاض وجوار
قوله لا مقصور بالجر عطف على منقوص فانه لا يحذف عنه الالف
ولا يدخل التنوين كاعلى فان اصله اعلى ابدلوا الياء بالالف
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم اسقطت عنه تنوين الصرف وابقي
الالف على حالها لخفتها بخلاف قاض واعيل فانه بعد حذف
تنوين الصرف عنه عوض عن الياء او الحركة التنوين سدا لباب
عود الياء بعد حذف تنوين الصرف عنه كيلا يثقل اللفظ بعودها
قوله منصوبان الخ فكان الاصل حالة الرفع والجر حذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه **قوله** والعامل الخ والمعنى
يشبه جوار في حالتي الرفع والجر بقاض اي بخصوص هذا الملفوظ
فلا حاجة فيه الى التقييد بحالة الرفع والجر **قوله** لان الاعلال
المتعلق الخ يعني تعلقه بجوهر الكلمة ان الاعلال سواء كان
بالحذف او القلب او التسكين يحصل به التغير في جوهر الكلمة وليس

معناه

91

معناه ان الاعلال يتعلق بالكلمة في حد ذاتها حتى يرد ان اعلال
جوار ليس كذلك لكونه بسبب ثقل الحركة الحاصلة بالعامل **قوله** سببه
قوي فالاعتبار بشانه اهم **قوله** يفهم منه الخ حيث صرح بانه بعد
الاعلال غير منصرف وبان المحذوف بمنزلة المقدر **قوله** سواء كان عوضا عن
التنوين كما هو المشهور من ان سيبويه والخليل قالا ان التنوين عوض عن
الياء **قوله** او عن الحركة كما هو الاولى والانسب بالقياس لانه اذا كان
حذف الياء لاجل التنوين بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف يكون
التنوين كالمنافي للياء والعوض عن الشيء يجب ان يكون مناسبا له كذا
في بعض الشروح **قوله** ان يكون كذلك اي يكون الاعلال مقدما على
منع الصرف على التقديرين **قوله** لوجب الفتح في حالة الجر لان منع
الصرف يقتضي سقوط التنوين والكسرة كما في حالة النصب **قوله**
والقول اي القول في دفع هذا الاعتراض بان الفتح في جواري في
حالة الجر في حكم الكسر لانه في غير المنصرف بمعناه فيكون ثقيلا على
الياء كالكسر فحذف التنوين للتخفيف فصار بجواري ثم عوض عن الكسرة
المحذوفة التنوين ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين فان الياء
المكسور ما قبلها في الثقل الجموع ثقيل جدا **قوله** بعيد جدا لان الثقل
انما هو في الكسرة الحقيقية لا في الفتحة التي في حكمها **قوله** لكن الخ
استدراك عن التعميم المذكور بقوله سواء كان عوضا عن الياء
او عن الحركة اي هذا التعميم غير صحيح لان القائل بتعويض الحركة
هو المبرد وهو يقول بتقدم منع الصرف على الاعلال كما ذكره
الشيخ الرضي والجواب ان حصر القول بالتعويض عن الحركة على المبرد
لا ينفي كونه احتمالا عقليا على القول بتقدم الاعلال على منع الصرف
قوله ثم جواري باثبات الياء الساكنة من غير التنوين **قوله** ليخف
الخ اي عوض التنوين عن الحركة ليجتمع الساكنان الياء والتنوين
ويخف الثقل بحذف الياء لالتقاء الساكنين **قوله** موالي بتشديد

الاعتراض

الياء كان الأصل موالي فلما اضيف الى ياء المتكلم سقط التنوين وعاد الياء
المحذوفة واجتمع الياءات فادغمت احديهما في الاخرى فصار موالي بالتشديد
قوله حذف الياء الاولى في الرضي وربما ورد في الندرة الحذف اي
حذف الياء والقلب اي قلبها الفا في غير الندآء لكن الحذف في الفواصل والقوافي
ليس بنادر طلبا للازدواج وانه هنا يجوز ان يقال حذف الياء الاولى
اكتفاء بالكسرة ونحوه يقال قلبت الياء الثانية الفا لكن لما كان
الحذف اكثر اختاره المحشي قوله ما فيه من المبالغة في الهجو حيث جعله موالي
نفسه قوله لا مطلق التركيب اي ليس المعرف مطلق التركيب حتى يرد انه
غير جامع لخروج التراكيب الاسنادية والاضافية والتوصيفية مما لم
تصر فيها الكلمتان كلمة واحدة بل المعرف التركيب الذي يوجد في الاسماء
فلا يضر خروجها عن التعريف لعدم كونها من افراد المعرف قوله فاذن
الخ اي اذا كان المعرف التركيب الذي يوجد في الاسماء قوله ولو
سلم الحصر اي لو سلم الحصر فقول العلمية شرط لتحقق التركيب وثبوته
فلا يقتضي وجود فرد آخر سوى العلم قوله لا اشتراطا اي ليس العلمية
تقييدا له بالشرط حتى يقتضي وجوده بدونها قوله فان قلت اعتبار
الخ يعني ان هذه القيود الثلاثة العدمية متساوية الاقدام في ان
التركيب لا يؤثر في منع الصرف بدونها فاعتبار احدها اعني حرفية جزء
في مفهوم التركيب وعدم اعتبار الآخرين في مفهومه وجعلهما شرط تاثيره
في منع الصرف تحكم اي حكم من غير دليل فارق بينها قوله قلنا الخ
حاصله ابداء الفرق وهو انه لما لم يظهر للتركيب الذي احد جزئيه
حرف اثر في اللفظ حتى اعرب المجموع باعراب جزء واحد لم يعد ذلك التركيب
من جنس التركيب الذي كلامنا فيه واخرج من مفهومه لعدم مناسبته
اياه لكون ما نحن فيه سببا ولا سببية في هذا التركيب لشيء بخلاف
التركيب الاسنادي والاضافي فان لهما تاثيرا في اللفظ من البناء
واخراج المضاف الى الصرف فعد من جنس التركيب الذي كلامنا فيه لمناسبته

البناء

92
اياه في التاثير واخرج بالاشتراط قوله ولما لم يوجد الخ دفع توهم ان يقال
كان على الشارح ان يقول وهو غير خلية الجزئين لان هذا التركيب ايضا غير
مؤثر في منع الصرف قوله اوليتحقق الخ اذ لا يجتمع التركيب مع سبب آخر غير
مشروط بالعلمية ثم الظاهر الواو لعدم المنافاة بين التعليلين لانه
اورد او بينهما على استقلال كل منهما في العلية قوله اي القوة اي ليس
المراد بالقوة معناه المتبادر اعني مقابل الضعف اذ التركيب لا يقبلها قوله
الباء للالة لم يجعل الباء للسببية اذ الاضافة والاسناد ليس سببا لصيرورة
الكلمتين كلمة واحدة بل الوضع الثاني نعم انه ملابس لهما حيث وضع المركب
على هذه الهيئة قوله وذلك لان الخ اي الاشتراط المذكور ثابت لان
الخ وفيه اشارة الى ان دليل الشارح رح قاصر لانه انما يدل على ان
المركب الاضافي والاسنادي لا يمكن منع صرفه نظرا الى حالة الاضافة
والاسناد وهو لا يجوز اعتبار عدم صرفه نظرا الى الوضع العلمي الطاري
قوله نقلت عن مركب الخ بخلاف ما نحن فيه فانه غير منقول فاثبت له
حكم العلمية كالمفردات لان مدلوله مفرد قوله اعرابها المبين كما في
المضاف اليه في عبد الله او اعرابها المطلق كما في المضاف منه وفي الجزئين
كما في حسن وجهه وسيضرب زيد وفي احدهما كما في ضرب زيد قوله
باعتبار المنقول عنه لشعر بكونه منقولا قوله ومثالها الخ اعتبارا للوضع
الطاري بالنقل قوله لما عرفت في الشرح من ان الاضافة تجعل المضاف
منصرفا او في حكمه فلا اثر في منع صرفه يلزم اجتماع المتضادين قوله
لانه مشغول بالاعراب الحكائي بخلاف بعلبك لعدم سبق حال التركيب
على العلمية قوله اي اذا كان الخ اندفع بذلك ما يختلج في الوهم
من انه يجوز ان يكون مؤثرا في المضاف للصرف وفي المضاف اليه
لعدمه قوله في حكم كلمة واحدة ولذا يكتسب المضاف التعريف من المضاف
اليه ولا يجوز الفصل بينهما في السعة قوله عند جماعة منهم المص ان
كانت هذه الحاشية مربوطة على قوله من قبيل المبنيات المتقدم على

السؤال المتعلق ببيان المركب الاسنادي فيرد عليه انه يخالف لما نقل الشيخ
الرضي عن المص في بحث المركبات من ان المركب الاسنادي ليس بمعرب ولا
مبني اما قبل العلمية فلان الاعراب والبناء من عوارض الكلمة لا الكلام
واما بعد العلمية فلانه محكي اللفظ فلا يطلق عليه انه معرب في الظاهر او مبني
لاشتغال الحرف الاخر بالحركة التي كانت عليه اعرابية او بنائية او بالسكون
الذي كان كذلك **فان قلت** فلا يصح قول الشارح رحمه الله تعالى فانها
من قبيل المبنيات على راي المص فلا يتم التعليل **قلت** يمكن ان يكون مراده
انه من اعداد المبنيات وفي حكمها من حيث عدم التغير فيه كما يرشد اليه
الدليل الذي ذكره ولا يمكن بناء كلام المحشي عليه لانه جعله مقابلا
لقوله ومن المعربات المحكية عند جمع لانه يعدهم ايضا في عداد المبنيات
من جهة عدم التغير لكونه محكيا وان كانت منوطة على قوله من قبيل المبنيات
المذكور في الجواب المتعلق بخمسة عشر وسيبويه ويكون تقديمه على قوله
وكانه من سهو الكاتب فالحكم لكونه من قبيل المبنيات عند جماعة
منهم المص يكون صحيحا اما الجزء الاول فلصيرورته وسط الكلمة
بالتركيب واما الجزء الثاني فلتضمنه الحرف او لمراعات الاصل لكونه
مبنيا قبل التركيب وح يكون قول المص فيما بعد فان تضمن الثاني
حرفا اعم من ان يكون بالفعل او بحسب الاصل وقوله على
الاصح في قوله والا اعرب الجزء الثاني وبني الاول على
الاصح متعلقا بكلا الجملتين كما هو الظاهر ويكون الشرط اعني
والا مقيدا بما اذا لم يكن الجزء الثاني مبنيا قبل التركيب احترازا
عن نحو سيبويه فانه مبني على الاصح مع عدم تضمنه الحرف كما قيد
الشارح رحمه الله تعالى وبهذا ظهر ان بناء نحو سيبويه مذكور
فيما سيأتي بطريق الاشارة فلا حاجة في دفع ما قيل ان بناء
نحو سيبويه غير مذكور فيما سيأتي الى ان بناءه لكون الجزء الثاني
منه من قبيل الاصوات فذكر الاصوات ذكره واما قوله ومن

قبيل صح

قبيل

93

قبيل المعربات المحكية عند جمع فلا يصح على شيء من التقديرين لان المركب الاسنادي
يجب ان يحكى على ما كان حاله قبل العلمية نص عليه في التسهيل والرضي
والاقليد كيف وانه لا يكون معربا لفظا ولا تقديرا وهو ظاهر ولا محلا
اذ معناه انه لو وقع معرب في محله يظهر الاعراب فيه وقد قال انه معرب
في نفسه والمركب الذي الجزء الثاني منه صوتا وتضمن للحرف يعرب اعراب
غير المنصرف او باضافة المصدر الى العجز في شرح التسهيل وذو المزج قسمان
احدهما مختوم بغير ويه نحو معدكرب فهذا فيه ثلاث لغات اعرابه اعراب
ما لا ينصرف وهذه الفصحى والثانية اضافة صدره الى عجزه والثالثة
ان يبنى تشبيها له بخمسة عشر والقسم الثاني ما ختم بويه ففيه لغتان الفصحى
بناؤه على الكسر ولم يذكر سيبويه غيرها والثانية ان يعرب غير منصرف
فتقول قام سيبويه ورايت سيبويه ومررت بسيبويه قيل هذا وجه
اجازه الجرمي فان كان سماعا قبل وان كان قياسا فالقياس منعه
لانه اسم صوت والقياس بناؤه وفي الرضي ما يكون تركيبه للعلمية
ضربان اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء او لا فان
كان فالاشهر والاولى ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز
اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا لكن على قلة اضافة صدر
المركب الى الاخر تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاز
في معدكرب فيجيء في المضاف اليه الصرف والمنع وفيه ايضا وان حذف حرف
العطف قبل العلمية فبناؤهما اولى بعدها ويجوز اعراب الثاني
اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز فيه ايضا اضافة الاول
الى الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذا كل ما يتضمن الثاني
حرفا يجوز فيه الاوجه الثلاثة بعد العلمية وفي التسهيل المتضمن
للحرف نحو خمسة عشر بعضهم يقول انه يحكى وبعضهم يقول معرب غير
منصرف وكذا في لا يضاح والاقليد **قوله** ولا يبعد ان يحكم
بعدم انصراف مسميات حال العلمية مع عدم ظهور اثره **قوله** وان لم

يظهر اثره لفظا لكون آخره مشغولا بالحركة الحكية قوله مع بعده اي في الذكر فالقرينة على الاكتفاء خفية قوله حكم لما يتضمنه اي يجوز ان يكون المذكور فيما بعد بقوله فان تضمن الثاني حرفا بنيا حكما لما يتضمن الحرف بالفعل كما هو المتبادر ولا يكون شاملا لما يتضمن الحرف بحسب الاصل كخمسة عشر علما فلا يكون حكمه مذكورا فيما بعد حتى يكون قرينة على الاكتفاء وكذا يجوز ان يجري قوله والا اعرب الثاني على اطلاقه اي سواء كان قبل التركيب معربا او مبنيا ولا يكون مقيدا بما قيد به الشارح رحمه الله تعالى فيما سيأتي اعني قوله ان لم يكن سبب البناء قبل التركيب ويكون قوله المضرح على الاصح قيدا لقوله وبني الاول فقط فيكون شاملا لمثل سيبويه كما ذهب اليه البعض من انه معرب غير منصرف قوله ومن الجائز الخ اي من الجائز التخالف في الحكم بين المتضمن في الحال والمتضمن في الاصل وكذا بين حال الافراد وحال التركيب قال الرضي وانما جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى انمحى بالعلمية قوله ولذا ذهب الخ اي لاجل جواز التخالف ذهب بعضهم الى ان خمسة عشر علما وكذا سيبويه غير منصرف للعلمية والتركيب وبما قررنا لك ظهر ان ما بيناه المحشي قاصر فلا تكن من القاصرين قوله جواب آخر لاعتراض الشارح رحمه الله تعالى بقوله فان قلت كان على المصنف وهو ان المصنف وافق البعض في عدم صرف خمسة عشر وسيبويه فلذا لم يخرجهما والحق ما يشير كلامه في شرح المفصل حيث قال التركيب الذي يعتبر في منع الصرف ما ليس باضافي ولا اسنادي كقولك بعلبك ولا يكون الا مع العلمية لان المركب من هذا الباب لا يجامع الا العلمية وانما جاء في خمسة عشر وياسين اذا سمي بهما البناء ايضا بناء على حكاية حالها قوله بل من غير نقل الخ لما كان عبارة الشارح رحمه الله موهما لحصول التركيب قبل العلمية بناء على توجه النفي الى القيد اضرب المحشي عنه بقوله بل من غير نقل عن مركب مستعمل في معنى لان

الاولى

المركب فيه لاجل العلمية فلا يكون له حالة قبل العلمية فاثبت له حكم عند العلمية كالمفردات لانه مفرد قوله على الارتجال اي من غير نقل من ارتجل الخطبة والشعر ابتداء من غير تهيئة قبل ذلك واصله القيام على الرجل قوله قبل الواو بمعنى مع لما كان الواو لمطلق الجمع فلا يفيد قوله الالف والنون ان كانا في اسم اجتماعهما فيه قبل الواو بمعنى مع او العطف مقدم على الحكم ليكون الحكم على المجموع وقيل لتوجيه ان المذكور ان لاجل تصحيح ارجاع ضمير التثنية وفيه ان الاصل في المعطوف بالواو تثنية الضمير وجمعه لا افراده تقول زيد وعمرو جاءا قوله بالفعل لا دائما فانها قد تكون اصلية ايضا قوله فلو احتمل لفظ نونه الاصالة الخ اكتفى بدلالة الاحتمال عن ذكر الزيادة صريحا وكذا عن ذكر منع الصرف بدلالة الجواز قوله من الحس بفتح الحاء المهملة وتشديد السين المهملة مصدر حسّ الجراد البرد قتله كذا في الصحاح قوله دائرا عليه اي على منع دخول التاء وجودا وعدما اي كلما وجد منع الدخول وجد منعها للصرف وكلما انتفى انتفى قوله جعل وجه الشبه لان الدوران امارة العلية قوله ولا يدور عليها الخ في بعض النسخ بلا واو فهو خبر وقوله تساوي الوزنين صدرا مع ما عطف عليه عطف بيان لوجوه آخر او بدل منه وفي بعضها بالواو فيكون عطفا على قوله تساوي الوزنين خبر بعد خبر قوله مع تحقق تلك الوجوه سوى الوجه الثالث قوله مع عدمها اي تلك الوجوه لاختلاف حركة الفاء وعدم المؤنث لهما قوله ان المجرد عن التاء الخ فاذا كان ما فيه الالف والنون قابلا للتاء يتحقق منها جهة الاصالة بالقياس الى التاء فيضعف فيها جهة الفرعية التي تؤثران بسببها وما قيل انه لو ضعف الفرعية بزيادة شيء عليه لضعفت بزيادة في التثنية فان اراد به انه لضعف الفرعية فيما فيه الالف والنون بزيادة في تثنية كعثمانان وعمرانان ففيه انه لا معنى لتحقق الفرعية في التثنية لعدم منع صرفها وان اراد انه لضعف الفرعية التي في التثنية

التثنية

مطلب معنى الارتجال

بحثنا الالف والنون

وفيه ان الاصل في المعطوف بالواو تثنية الضمير وجمعه

من حس البرد الجراد بدر

عصام

بالقياس الى المفرد بسبب زيادة علامة التثنية ففيه ان الضعف والقوة انما تعتبر
بعد تحقق الفرعية ولا فرعية قبل زيادة علامة التثنية حتى يتصف بالشدة
والضعف بعدها وان اراد معنى آخر فليبين حتى يتصور ثم يتكلم عليه وفي بعض
الشروح لا شك ان الالف والنون فرعية لفظية وليست لعلة مجرد انهما
زايدتان في آخر الاسم اذ يلزم ح منع صرف حمدون وجبروت اذا سمي
بهما بل هما مع انهما علامة التذكير علة وذلك انما يتحقق اذا لم يجامعهما تاء
التانيث واليه ذهب الكوفيون حيث قالوا الالف والنون للتذكير علة
اذا كانا مع العلم او الصفة قوله وهو ظاهر لان النسبة فرع الطرفين
وجودا وتعقلا قوله لتوقفه على المشابهة فالمشابهة لا تنفي شرط والسبب الالف
والنون اللتان هما فرع المزيد عليه قوله فلا حاجة الى اثبات آه
بل فرعية المشبه به اعني نفي التانيث للتذكير فرعية المشبه اعني الالف والنون
قوله والاسم المقابل آه قيل لا حاجة الى نفيها اذ لا يذهب الشارح في
هذا المقام الى غير المقابل للفعل والحرف اقول ان اراد انه لا يذهب
نفس الشارح بالنظر الى لفظ الاسم فبالحضرورة شيوع استعماله
في جميع تلك المعاني وان اراد بالنظر الى المقام ووقوعه في مقابلة
الصفة فكما لا يذهب الى تلك المعاني لا يذهب الى مقابل الفعل والحرف
ايضا بل عدم الذهاب اليه اقوى ضرورة ان الالف والنون المعدودين
من اسباب منع الصرف من خواص الاسم المقابل للفعل والحرف
فتقييدهما بالحصول فيه يصير لغوا بخلاف ما اذا اريد به واحد من تلك
المعاني فانها اخص منه فيفيد تقييدهما بالحصول فيه بقي ههنا كلام وهو
ان كون مراد المص بالاسم ما يقابل الصفة ظ لوقوعه في مقابلتها فلا
حاجة الى اثباته بقوله فان الاسم المقابل للفعل والحرف آه ولو
سلم ذلك فقوله والمراد ههنا هو هذا المعنى تكرار والجواب ان
وقوعه في مقابلتها قرينة على تلك الارادة ومقصود الشارح البيان
اللمي لتلك الارادة ومعنى قوله والمراد ههنا ان المراد في مقام

بيان

بيان شرائط الالف والنون في كلام النحاة هو هذا المعنى المقابل
للصفة فلذا اراد المص ذلك قوله ولا الاسم المقابل للقب والكنية
كما يقال العلم اما اسم او لقب او كنية قوله والمقابل للمهمل كما في
قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها اي الالفاظ الموضوعة قوله
والمقابل للظرف اللازم الظرفية اي الذي لا يستعمل الا ظرفا
في الرضي قال ابو علي حيث يضاف ظرفا لا اسما كما في قوله تعالى
الله اعلم حيث يجعل رسالته فان ما بعده صفة والمعنى حيث يجعله
اي مكانا يجعل فيه قوله باعتبار تعددهما في انفسهما وان كان
الاولى افراد الضمير ليشعر بكون المراد حصولهما بطريق الاجتماع
قوله بخلاف الشروط السابقة لانها شروط للاسباب قوله
عن لزوم تنافيه آه اعتبار الوحدة والتعدد في شيء واحد في جملة
واحدة موجب لتحير المبتدي وان تضمن نكتة ايهام الجمع بين المتنافيين
قوله يقومان مقام علتين والاول اولى لضعفها اذ ليس المشبه في
مرتبة المشبه به قوله لكن المونث حينئذ اي حين لضم قوله مع التاء
نحو عريان وعريانة بخلاف المفتوح فان مونثه يجيء مع التاء كندمان
وندمانة كسكران قوله فيه انه عطف بالواو آه فانه عطف في صفة على
معمول كان وعطف انتفاء فعلانة على معمول ان الشرطية بتقدير المبتدا
قوله وليس على شرط وهو تقدير الجر ودلالة الجار والجر ومعطوف
على مجموعهما ولا يجوز ان يكون العطف باعادة الجار فيكون الشرط
محققا اذ ليس وجود الجار الثاني كالعدم من حيث المعنى حتى يقال
انه مجرور بالجار الاول وان الجار الثاني لا لفظي كما في المال بيني
وبينك ثم ان الشارح دفع هذا المحذور حيث قدر كان اشارة الى انه
بتقدير فصل الشرط والمبتدا عطف على ما قبله عطف شرطية على شرطية
فالواجب على المحشي ان يقول فلذا قدر الشارح رحمه الله تعالى فعل
الشرط قوله نفس الطبيعة اي الالف والنون التي هي مفهوم كلي قوله

بل باعتبار فردها اي الالف والنون المخصوصان وذلك لان الحصول والتحقيق
صفة الافراد حقيقة والطبيعة انما يتصف به في ضمنها قوله للتنويع اي
للاشارة ان الالف والنون نوعان احدهما ما يكون في الاسم والثاني
ما يكون في الصفة ولاختلافهما بالنوع اختلف شرطهما بالتاثير وكان
شرط احدهما منافيا للثاني فان العلمية لا تجامع الصفة قوله عند
الاكثرين من اهل اللغة قوله وجوز بعضهم وهو بعض بني اسد فانهم
يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو سكرانة وغضبانة
فيصرفون اذن فعلان فعلى ومن هذا تبين ان وجود فعلى ليس له تاثير
في منع الصرف وانما المدار انتفاء فعلانة قوله بغير وجود فعلى كما في
رحمن قوله قلنا لعل الخ لا يخفى ضعف هذا الجواب لان المشابهة بالفي
التانيث تتحقق بمجرد انتفاء دخول التاء فالحاجة الى الانتفاء المؤكد
ولو سلم فالحاجة الى تاكيده بدليل لفظي فان الدليل العقلي قد يكون
اقوى من اللفظي كما في رحمن ولو سلم فحصر الدليل اللفظي في وجود فعلى
ممنوع قوله الا ان يقال الخ اي وجود التانيث بالتاء قياسا لا يضر في منع
الصرف ووجود التانيث بالالف قياسا لا يكفي في منع الصرف انما الضار
والكافي التانيث الاستعمالي اذ به تتحقق المشابهة بينه وبين الفي التانيث
وتنتفي قوله كان علما غير منصرف لوجود الالف والنون في الاسم مع
العلمية قوله الا انما كان الممتنع وهو ندمان صفة قوله بعد من اوزان
الفعل لا يخفى ان اضافة الاوزان الى الفعل لمجرد النسبة بمعنى الحصول
له لا لزيادة النسبة والا لكفى ان يقول كون الاسم على وزن الفعل
فالمعنى كون الاسم على وزن يعد من الاوزان الحاصلة للفعل فاندفع
ما قيل ان عد الوزن المشترك من اوزان الفعل يشعر بزيادة اختصاص له
بالفعل فالاولى كون الاسم على وزن يثبت للفعل وانما فسر وزن الفعل
بهذا المعنى لان وزن الفعل بالمعنى الاضافي صفة الفعل فلا بد من القول
بانه منقول في الاصطلاح عن ذلك المعنى الى كون الاسم على وزن الفعل

يحسب وزن الفعل

96

ليصير صفة للاسم قوله محمولة على النسبة مجازا سائغا كما في قولهم زيد اخو
عمرو قوله لا على زيادة النسبة اما بالاختصاص او بالاستحقاق او غيرهما
كما هو مدلول الاضافة وضعا قوله والا لم يصح الخ اي يكون لفظة
شرطه مستدركا اذ يكفي ان يقال وزن الفعل ما يختص به او يكون في اوله
زيادة الخ فان زيادة النسبة لما كان ماخوذة في مفهوم وزن الفعل
كان مؤثرا في نفسه محتاجا الى البيان دون الاشتراط قوله ولك ان
تحمل الخ اي تحمل الاضافة على زيادة النسبة قوله على شرط التحقق
اي لانه لا يتحقق الوزن الذي له زيادة نسبة الى الفعل الا في هذين
القسمين قوله لا على الاشتراط اي جعله شروطا في تاثيره باحد الامرين
حتى يستدعي عدم كونه مؤثرا بنفسه وهذا الكلام مبني على تسليم ان لا يكون
لوزن الفعل بهذا المعنى فرد سوى القسمين المذكورين واما على
تقدير تحقق اخر بان يكون زيادة النسبة بطريق الغلبة كما سيجي في كلامه
فيجوز الحمل على الاشتراط ايضا كما في قوله المعرفة شرطها ان تكون
علمية قوله لان السببية الخ اي ولك ان تحمل عليها بدليل ان
سببية اسباب منع الصرف ليست الا للفرعية كما عرفت ولا فرعية الا
في الوزن الذي له زيادة اختصاص اي ارتباط ونسبة بالفعل فلا
سببية الا له قوله والضمير راجع الخ اي ضمير به تطبيقا بين النسختين
وحينئذ تكون الباء داخلة على المقصور عليه كما هو الاستعمال القليل
قوله او بالعكس اي الضمير المجرور راجع الى الوزن وضمير يختص الى
الفعل فتكون الباء داخلة على المقصور كما هو الشائع الكثير المشهور
قوله وذا اعرب بالراء المهملة وافصح اي ابين واوضح في النهاية
الجزرية ومنه الاعراب بمعنى الابانة والايضاح حديث السقيفة اعربهم
احسابا اي ~~ابينهم~~ واوضحهم قوله من بذر المال اي منقول منه قوله
من خضم الشيء بالخاء والضاد المعجمتين قوله الكلم بجميع فقد نقل في الصحاح
عن الاصمعي هذا المعنى للثلاثي المجرد ثم قال خضم على وزن بقم

القضية

اسم العنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة يزعمون انهم انما سموا بذلك لكثرة الخضم وهو المضغ لانه من ابنية الافعال دون الاسماء وخضم ايضا اسم لماء وفي شمر العلوم الخضم الاكل بجميع الاسنان قوله فهي آه في النهاية وفي الحديث انه نهى عن قيل وقال اي نهى عن فضول ما يحدث به المجالسون من قولهم قال كذا وقال فلان كذا وبناؤهما على كونهما فعلين ماضيين متضمنين للضمير والاعراب على اجرائهما مجرى الاسماء خاليين عن الضمير وادخال حرف التعريف عليهما في قولهم لا تعرف القيل من القال قوله منقول منه اي من فعل المجهول بمعنى اسرع قوله والمتنبر بضم الفاء وكسر العين قوله للدلالة على العلمية وانه انسلخ عنه معنى الفعل قوله في الوعل بفتح الواو وسكون العين بزكوهي قوله والرئم بضم الراء المهملة والهمزة المكسورة والميم قوله الاست بكسر الهمزة وسكون السين المهملة المقعد قوله ذهب يونس آه لمنع صرف نحو جبل وعضد وكتف وجعفر وخاتم اعلاما قوله اذا كان منقولا اي الوزن المشترك بين الاسم والفعل انما يؤثر في منع الصرف فاذا ثبت كونه منقولا في الاسم من الفعل ولم يستعمل انه وزن الاسم قوله ولولا ذلك اي لولا كون وزن جلا منقولا عن الفعل لنون جلا قوله ويرد آه اي لا نسلم الملازمة المذكورة بقوله ولولا ذلك اذ يجوز ان يكون عدم تنوينه لكونه جملة محكية او غير محكية لا لعدم الصرف بسبب وزن الفعل والعلمية حتى يرتكب كونه منقولا قوله فحكى مع الضمير بناء على ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي ولا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه قوله اي انكشف امره آه اشارة الى ان جلا يستعمل لازما ومتعديا والثنايا جمع ثنية وهي العقبة وطلاع الثنايا اي ركاب صعاب الامور عطف على ابن جلا وتمامه متى اضع العمامة تعرفوني قوله او يغلب اي يغلب هذا الوزن في الفعل بمعنى ان يكون في الفعل اكثر منه في الاسم قوله مع انه غالب في الافعال

خبر وعام

اي اذا ابها بمعنى علامة

97

لان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى قوله ولم يجئ في الاسماء آه الصواب ولم يجئ في الاسماء الا كلمات معدودة كما في العباب ليدخل فيه نحو طابع وقالب وغيرهما قال الراغب الفاعل كثيرا ما يجئ في الاسم للالة التي يفعل بها الشيء كالطابع والخاتم والقالب قوله شاسم بالشينين المهملتين قوله زيادة مؤنة بالنسبة الى ما قاله المص رحمه الله تعالى فانه آه مؤنة تتبع لفظ واحد هل هو قابل للتاء ام لا بخلاف ما قالوا فان فيه مؤنة تتبع جميع الاسماء والافعال ولو بوجه كلي ليعلم هل هو غالب في الافعال او في الاسماء قوله لا يقال آه يعني زيادة المؤنة وان لم يلزم في هذا القسم من وزن الفعل لكنه يلزم في القسم الاول فان العلم بالاختصاص موقوف على تتبع اوزان الافعال والاسماء كلها قوله لعله لم يجد آه يعني لعل المص رحمه الله تعالى لم يجد في الاختصاص امرا آخر يحترز بذكره عن لزوم ذلك المحذور اعني زيادة المؤنة فبالضرورة التزمها ولا ضرورة في القسم الثاني لوجدان ما يؤدي مؤداه من غير لزوم المحذور قوله ان قلت هذا الوزن آه استدلال على ترجيح قول النحاة بان اعتبار الغلبة لازم لتحقق الفرعية قوله زيادة اختصاص اي ارتباط بقرينة اضافة الزيادة وجعله منقسما الى الاختصاص والغلبة قوله حتى تظهر فرعية اي فرعية ذلك الوزن في الاسم فان الوزن المشترك لا فرعية له ولذا لا يمنع الصرف قوله زيادة آه اي سلمنا انه لا بد من زيادة الارتباط لكنه غير منحصر في الاختصاص والغلبة لجواز ان تكون بوجه آخر ككون زيادة تلك الحروف مطردة في الافعال دون الاسماء وكون زيادتها في الافعال لمعنى بخلاف الاسماء فانها قد تكون لمعنى كما في احمر وقد تكون لا لمعنى كارنب وافكل قوله الافعال المتصرفة احترازا عن افعال المدح والذم قوله واجتماعهما في يزيد ويشكر فمن حيث اختصاصهما لا يحتاجان الى اشتراط عدم قبول التاء فما قيل ان المختص مما في اوله زيادة كزيادة الفعل لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء فالذاهم

ومن خص ان في اولها زيادة
الفعل عكس ... الاشتراط ... التاء

لم يجعل الشارح قدس سره اولمنع الخلو يرد عليه انه ان اراد المخصص من حيث
ذاته لا يحتاج الى الاشتراط المذكور ممنوع وان اراد من حيث انه مخصص
لا يحتاج فغير مضر قوله واستبرق المجى جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف
عليه وجواب لسؤال مقدر وهو ان وزن استخرج غير مختص بالفعل
لمجى استبرق قوله لما كان المراد الخ اي ليس المراد من وزن الفعل
معناه الاضافي حتى كان في قوله زيادة كزيادة تنبيه لشي بنفسه فان
ما في اول وزن الفعل زيادة الفعل لا زيادة تنبيه بزيادته
قوله الى الوزن اجراء للضمير على الظاهر وحمل الظرفية على التوسع فان
الزيادة وصف زائد في اول الموزون جعل حاصلا في اول الوزن تجوزا
قوله والى الموزون اجراء للظرفية على الحقيقة وصرفا للضمير عن الظاهر
قوله لان الصفة الخ اي الزيادة صفة للحرف الاول والصفة تنسب
الى موصوفها يقال السواد في الجسم قوله ويصح نسبة العام الى الخاص
يعني نسبتها لاشتمال مفهوم الخاص على مفهوم العام باشتمال الظرف على
المظروف قوله وبالعكس اي يصح نسبة الخاص الى العام يعني نسبتها لشمول
العام للخاص صدقا بشمول الظرف للمظروف قوله اولان المراد الخ
يعني ان الكلام على حذف المضاف قوله لم يضر في كونه سببا لمنع الصرف
لعدم لزوم ذلك الابدال فان الاكثر في الاستعمال اداق وارق قوله
وكذا لو تصرف في الوزن اي كذا لا يضر لو تصرف مع بقاء الحروف
الزائدة لانه يحفظ وزن الفعل ويدل عليه قوله جاء يقول واختنق
غير منصرفين للوزن والعلمية بخلاف المسمى بقل وبع وخف فانك
تقول جاء قول وبيع وخاف منصرفات لعدم بقاء الزيادة المعتبرة
قوله خال عن ضميراوله والخالي عن المضاف اليه جائز اذا امكن اقامة
المضاف اليه مقام المضاف كما في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا
قوله كانه اراد الخ بناء على ان المطلق ينصرف الى الكامل قوله
فلا يرد النقض باسود واما النقض باربع فباق لانه قابل للتاء بحسب

بردم

مطلب بتوجيه الظرفية

الوضع

بحسب الوضع اذ وضع الاعداد على ان يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء ثم
اعلم ان قوله بالاعتبار الذي امتنع من الصرف كاف في عدم ورود
النقض باربع لان قبوله للتاء باعتبار الوضع الجنسي وعدم انصرافه
باعتبار الوضع العلمي وهو بهذا الاعتبار غير قابل للتاء الا ان الشيخ
قدس سره زاد قوله قياسا واسند دفع النقض باربع اليه لما قالوا
ان وزن الفعل في اربع في قولنا مررت بنسوة اربع متحقق لان
المعتبر عدم القبول قياسا وانصرافه لانتفاء الوصف الاصلي فاندفع
ما قيل ان اربع اذا سمي به لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى
تقييد عدم قبول التاء بقولنا قياسا لانه ان اراد انه لا يقبل التاء
اصلا فممنوع وان اراد انه لا يقبل التاء بالاعتبار الذي امتنع صرفه
فمسلم لكن اللازم منه ان يكون القيد الثاني مغنيا عن الاول وعدم
الاحتياج اليه مع الثاني لا عدم الاحتياج اليه مطلقا قوله
في جعل وجود الشرط الخ يعني قوله ومن ثم امتنع احمر منكرا لاجل
تحقق شرط تاثير وزن الفعل في منع الصرف امتنع احمر وفي ذلك
جعل وجود الشرط علة لوجود المشروط لان ما هو شرط تاثير
السبب في منع الصرف في الحقيقة شرط لامتناع صرفه بذلك السبب
قوله لا بالشرط لان الشرط ما يتوقف عليه المشروط من غير ان يكون
مؤثرا فيه كالمس للاحراق وما قيل ان الشرط النحوي يستلزم الحكم
لانه امارة لثبوت الحكم ويذكر ليعرف بمعرفته ثبوت الحكم ففيه ان
المعنى المتعارف للشرط النحوي ما يذكر بعد حروف الشرط وهو
ههنا مفقود وان اراد معنى آخر فلا بد من بيانه لننظر في صحته وفساده
قوله جعل اشتراط هذا الشرط اي جعل المص اشتراط هذا الشرط
لا وجود الشرط علة للحكم بامتناع احمر وانصراف فعل اي للحكم
باختلافهما في الامتناع وعدمه مع اتحادهما في السببين ولا خفاء
في ان الحكم فيهما بالاختلاف المذكور مع الاتحاد في السببين ناش

الاعتبارم

من الاشتراط المذكور دائر معه وجودا وعدما قوله عند الجمهور الخ
اي انحصار تاثير العلمية بالسببية المحضة والسببية مع الشرطية مذهب
الجمهور خلافا لجماعة فانهم ذهبوا الى تاثيرها بالشرطية المحضة
حيث قالوا ان تاثير علمية الاسم الذي فيه الالف والنون المزيدتان
ليس الا لتحقق المشابهة بالالف الممدودة القائمة مقام السببين
المؤثرة بالاستقلال قوله اي عموم صالح الخ هذا رعاية الموافقة
بقوله فانه اريد به المسمى بزيد والا فالتنكير يحصل بالتاويل
بواحد منهم من الجماعة المسماة ايضا قوله بدليل ظهر بالالتزام فانه
ظهر من قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث ان العلمية
غير مؤثرة معهما ومن قوله فلا تضره العلمية انها لا تجامع الوصف
ومن اشتراط التانيث والمعرفة والعجمة والتركيب والالف والنون
اذا كانا في اسم انها تجامع ما هي شرط فيه ومن امثلة العدل
ووزن الفعل انها تجامعهما من غير اشتراط ومن مخالفة اوزان
امثلة العدل لاوزان الفعل انهما متضادان فقد ظهر مما تقدم
انها لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل
وانهما متضادان قوله اي استثناء بعد تقييد الخ اي استثناء من المستثنى
منه المقدر بعد تقييده بالاستثناء الاول والمستثنى منه المقدر لفظة
سببا مطلقا استثنى منه لفظ ما هي شرط فيه ثم استثنى من لفظ سببا المقيد
بقوله الا ما هي شرط فيه المؤول بقولنا سببا غير ما هي شرط فيه
العدل ووزن الفعل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر الا ان الاول
من المطلق والثاني من المقيد قوله ما يقال في توجيه ظرفين الخ
قالوا لا يجوز تعلق ظرفين اي جارين مع مجروريهما من جنس
واحد بفعل واحد بدون العطف فلا يقال مررت بزيد بعمرو
الا ان يعتبر تعلق الثاني بالفعل بعد تقييد الفعل بالاول نحو
رايت زيدا في المسجد في الطاق قوله ولو جعل الخ بان قال

التاويل صح

بحث ما فيه علمية ووزن

لا يجامع

المستثنى ب

99

لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل فيدخل كلا
المستثنيين تحت حرف استثناء واحد قوله في الفصل اي في فصل العدل
ووزن الفعل على المستثنى الاول بحرف مستقل قوله اختلاف تاثير
العلمية الخ فان تاثيرها في المعطوف عليه اعني ما هي شرط فيه بالسببية مع
الشرطية وفي المعطوف اعني وزن الفعل والعدل بالسببية المحضة قوله
وغرابة الاسلوب اراد سوق الكلام على وجه لا يكون مبتذلا ينفر
عنه السامع وليس فيه تعقيد لفظي ولا معنوي حتى يخل بالبلاغة قوله
اتفق النحاة الخ المقصود منه تحقيق المقام مع الاشارة الى وجه
اختيار خصوص نحو عمر فيما يجامع فيه العدل مع العلمية المؤثرة بانه
مما اتفق على منع صرفه بخلاف ما اذا كان المعدول علما منقولا
فانه مختلف فيه والى وجه اختيار نحو احمد بانه اذا كان غير
منصرف قبل العلمية يكون تاثيرها فيه نوع خفاء بخلاف ما اذا
كان منصرفا قبلها فان التاثير للعلمية فيه ظاهر قوله فذهب
اكثر النحاة الخ فان قلت هذا اختلاف في تاثير العدل بانه
هل يؤثر بعد زواله بالعلمية ام لا لا في تاثير العلمية قلت لا بل
اختلاف في ان العلمية هل توجب زوال العدل بناء على ايجابه
لزوال متبوعه الذي هو الوصف فلا تكون مؤثرة معه ولا توجب
زواله بناء على ان المعتبر العدل الاصلي اي الثابت بحسب الوضع
ابتداء وهو لا يزول وان زال المعنى الوصفي لعارض العلمية فتجامعه
فتكون مؤثرة معه كما تشير اليه عبارة الرضي حيث قال وهو باق فهو
لو كان الاختلاف في انصراف ذلك الاسم وعدمه بعد الاتفاق على
زوال العدل بالعلمية لكان الامر كما ذكرت قوله واما اخر وجمع
واخوات فصلها عما تقدم مع اندراجه فيما تقدم لكونها غير منصرفة
قبل العلمية بالعدل والوصف الاصلي لخفاء في وصفيتها لكونها مستعملة استعمال
الاسماء ولذا اختلف في جمع واخوات فقال بعضهم ان عدم انصرافها للعدل

والتعريف للاَّتي او الاضافي وقال بعضهم العدل وشبه العلمية **قوله** دفع لما يتوهم الخ يعني ان قوله وهما متضادان فلا يكون الا احدهما جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه لدفع التوهم الناشي من المعطوف عليه **قوله** لعدم صحة الحكم اذ ليس مطلق السبب منحصرا في احدهما **قوله** للزوم استثناء الشيء من نفسه لاتحاد المستثنى منه والمستثنى من حيث المفهوم حينئذ **قوله** بل مفهوما مرددا يستفاد ذلك المفهوم من الحكم بالتضاد بينهما فان يقتضي ان لا يوجد مجموعهما في اسم وعلى تقدير الوجود يقتضي ان يوجد احدهما فقط فالمقصود فلا يوجد مجموع السببين او احدهما فقط الا احدهما الا انه عبر بالمفهوم المردد والامر الداير ليكون المستثنى منه صادقا على المستثنى شاملا له شمول العام لافراده **قوله** او مفهوما الخ عطف على قوله مفهوما مرددا والمغايرة بالنظر الى الصفة وفيه اشارة الى ان مقصود الشارح من قوله من الامر الداير التمثيل لا التخصيص **قوله** وان كان منحصرا في احدهما بحسب الاستقراء **قوله** بحسب التصور اذ العقل يجوز وجود ما يجامع العلمية المؤثرة ولم يكن منهما وانما بهما سوى احدهما وهو مجموعهما الا انه ثبت بالاستقراء انهما متضادان **قوله** وهذا القدر اي العموم من حيث التصور كاف كما صرحوا به في الاصول في مباحث الاستثناء **قوله** كما قالوا في كلمة التوحيد في دفع ما قيل ان اريد بلفظ اله المعبود مطلقا لم يصح الحكم بالنفي وان اريد المعبود بالحق لزم استثناء الشيء من نفسه انا نختار الشق الثاني ولا نم لزوم استثناء الشيء من نفسه لان المعبود بالحق اعم مفهوما من الله تعالى وان كان مساويا له في الصدق **قوله** كما في اذربيجان فان فيه التانيث بتاويل البلدة والعلمية والعجمة والالف والنون المزيدتين بناء على ان المعرب ملحق بالعربي في زيادة الحروف وعدمها **قوله** به يندفع اي بهذا الجواب لا بالجواب الاول يندفع النقض بآخر بانه اجتمع فيه العدل

مطلب

ووزن الفعل والعلمية اذا سمي به **قوله** بعد انه يجعل الخ رد على من قرأ الاخفش [مرفوعا] فاعل خالف كيلا يلزم مخالفة الظاهر **قوله** من جعل قول التلميذ اصلا وقول الاستاذ فرعا **قوله** اذ يلزم الخ اذ المخالفة انما تتحقق بعد تقرر الاصل **قوله** للقاعدة الحقة عنده اي عند المصنف وهي انما كلما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف **قوله** وامتناع الخ عطف على جعل اي يلزم الخ امتناع نصب اعتبارا لان شرط نصب المفعول له عند الجمهور ان يكون فاعله وفاعل الفعل المعلل به واحدا **قوله** والقول الخ اي القول في دفع لزوم امتناع نصب اعتبارا بانه يجوز ان يكون منصوبا على الظرفية اي وقت اعتبار الصفة الاصلية وعلى الحالية اي حال كونه معتبرا للصفة الاصلية او على كونه بدل اشتمال من سيبويه اي خالف الاخفش اعتبار سيبويه الصفة الاصلية بعيد اذ المعنى على تعليل حكم المخالفة وشيء من الوجوه المذكورة ليس نصا في افادته **قوله** لانه مفعول للمماثلة كانه قيل فيما يماثل احمر علما **قوله** وكذلك هذا يشعر بانه منصرف بالاتفاق لكن في الرضي خلافه حيث قال ان اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه السبب الاصلي الذي الغيناه لاجل العلمية قلنا في نكرة وسكت ويابهما انهما لا ينصرف لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب وباب احمر بان قال ان الوصف هنا لا يثبت من دون العدد وقد زال العدد بالتسمية — بالتسمية به ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب نكرة رب مسمى هذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا مانع من ان يكون معنى رب احمر رب مسمى هذا اللفظ فيه الحمرة **قوله** بخلاف افضل فلان فان الوصفية فيه ظاهرة **قوله** دون افعل فعلاء فانه يعمل في الظاهر وثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية واستعماله لفظ بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي في بيان كونه موضوعا صفة **قوله** اى صار ملحقا به يعني بتجرده من من التفضيلية صار ملحقا بالافعل

الاسمي ولا يظهر فيه معنى الوصف قوله بمعنى انه لم يبق فيه الا العلمية كالثابت
اي ليس معنى لاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية اذ ليس معنى
رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل رب شخص مسمى بهذا اللفظ
سواء كان احمرا واسودا وابيض بل معنى اعتباره انه يجعل مع زواله كالثابت
لكونه اصليا وزوال ما يضاده حتى لو اريد منه المعنى الوصفي جاز نظرا
الى زوال المانع الاصلي قوله ولذلك تراها اي ترى الاعلام
في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو فان زيدا وعمروا
مصدران من زاد يزيد زيدا وزيادة وعمر بالكسر عمرا
اي عاش زمانا طويلا ولم يعتبر معناهما الاصلي في حال العلمية
وانما قلنا في الاغلب لانه في بعض الاعلام يلمح ذلك قوله واما
السماع فهو على منع الصرف فلا خلاف بينهما في الحكم وبذلك يظهر
اعتبار الوصف الاصلي لكنه على خلاف القياس عند الاخفش وعلى
القياس عند سيبويه قوله لا يؤثر بمجرد كونه موجودا في وقت
من الاوقات قوله علة للنفي اي لنفي اللزوم فان علة اللزوم
اعتباره الوصف الاصلي في احمر قوله يعني انه اراد الخ اي في تعليل
الشارح التضاد بقوله فان العلم الخ اشارة الى امرين احدهما انه
اراد المصنف رحمه الله تعالى بالتضاد مطلق التقابل لان الخصوص
والعموم ههنا بمعنى النقيض وعدمه وهما ليسا وجوديين حتى يتصور
التضاد بينهما وثانيهما انه لم يرد التقابل بالذات لانه اثبت
التضاد بين العلمية والوصفية باعتبار كون موصوفيهما اعني العلم
والوصف مستلزمين لتعين المدلول وعدم تعينه اللذين هما من صفات
مدلوليهما قوله اي في شأن الخ يعني الكلام على حذف المضاف اذ
ليس الحكم حاصلا في خاتم قوله منعا شخصيا فالمراد بقوله
واحد في حكم واحد بالشخص كما هو المتبادر قوله فلا يرد اعتبار
المتضادين في منع الخ اي اذا قيد الشارح منع الصرف بقوله لفظ

زيد وعمر معناهما الاصلي

واحد

واحد ولم يقيد وهو منع الصرف مطلقا لا يرد اعتبار المتضادين في منع
صرف الالفاظ قوله وهو واحد اي بالنوع جملة معترضة لدفع توهم
ان منع صرف الالفاظ ليس حكما واحدا فلا حاجة الى التقييد بلفظ
واحد قوله ولا في منع صرف احمر فيما لتي الوصفية والعلمية المنع اي
اذا قلنا منعا شخصيا لا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف احمر
لما لتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع لان المنع الذي لاجل وزن
الفعل والوصف غير المنع الذي بسبب وزن الفعل والعلمية لامتناع
توارد العلتين على معلول واحد بالشخص ولو على سبيل التعاقب
ومما قيل انه ليس في شيء مما ذكر اعتبار المتضادين معا بل حين
اعتبار ضد لم يعتبر ضد آخر فليس بشيء لانه ان لم يقيد منع الصرف بشيء
من القيدين وفسر الحكم الواحد بمنع الصرف المطلق ففي كلتا الصورتين
اعتبار المتضادين معا في حكم واحد متحقق بلا شبهة قوله بل نقول
الخ اضراب عما يستفاد من الجواب من تسليم ما قاله المعترض من
تحقق المتضادين الوصفية المحققة والعلمية وليس اضرابا عن جواب الشارح
الى جواب آخر اذ حاصله اثبات توهم اجتماع المتقابلين في الوصفية
المحققة والعلمية ولا يخفى انه لا يدفع السؤال بل يحققه قوله في هذا
المقام اي مقام اجتماع الوصفية والعلمية قوله وهذا ظاهر
لاجتماع الدلالات المتعددة في كلمة واحدة بالنظر الى المدلول
المطابقي والتضمني والالتزامي ولو تدافعت في نفسها لما اجتمعت قوله
ولا بين العموم والخصوص الخ يعني ان العموم والخصوص وان كانا متنافيين
لكن لا تدافع بينهما فيما اذا اريد باحمر المعنى الوصفي والعلمي لعدم
ورودهما على محل واحد لان محل العموم المعنى الوصفي اي ذات
له الحمرة ومحل الخصوص اعني العلمي وهو الذات المعينة قوله ولا بين
ارادة الخ اي لا تدافع بين ارادة المعنى الوصفي العام وبين ارادة
المعنى العلمي الخاص قوله ان جوز الخ فان من جوز استعمال

المشترك في المعنيين لا يفرق بين ان يكون ذلك المشترك من الاضداد كالجون والبيع وبين ان لا يكون كذلك قوله وان لم يجوّز آه اي ان لم يجوز استعمال المشترك فذلك اي عدم التجويز ليس لاجل تقابل المعنيين فانه لو كان المعنيان متلازمين لا يجوز استعمال المشترك بينهما ايضا كالشمس المشترك بين الجرم المخصوص وضوءه بل لاجل عدم وروده في الاستعمال قوله ولكن ان تقرر الكلام اي كلام المتن قوله للشبهة اي الشبهة المذكورة بقوله فان قلت آه قوله الوجود اللفظي بازاء الوجود العيني بناء على ان الالفاظ موضوعة للامور الخارجية دون الصور الذهنية على ما هو المشهور قوله في بادي النظر اي ظاهر النظر اول النظر قوله سواء كان آه اشار بهذا التعميم الى انه لا مجال لورود تلك الشبهة حينئذ لان مدارها على لزوم اجتماع المتضادين قوله كالكيفيات آه اي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة الحاصلة في العناصر الاربعة التي يتركب منها المواليد الثلاث اي المعادن والنبات والحيوان قوله المؤثرة في المزاج فيه بحث لانهم قالوا ان العناصر الاربع اذا تفاعلت وكسر بعضها سورة بعض استعدت لان تفيض عليها من المبدأ كيفية متوسطة بين الكيفيات الاربع متشابهة في جميع الاجزاء فالمؤثر في المزاج هو المبدأ والكيفيات الاربع شروط والآت والمزاج مصدر مازج بمازج اي خالط اطلق على تلك الكيفية المخصوصة لكونها حاصلة بسبب المخالطة قوله وذلك تدقيق فلسفي في التاج الدقيق باريك كردن وبنك بكوفتن اي هذا تدقيق منسوب الى الفلاسفة اي الحكماء واما العلماء المليون فينكرون ذلك ويقولون الاجسام كلها مركبة من الاجزاء التي لا تتجزى المتماثلة واختلاف الانواع باختلاف الكيفيات الفائضة من الفاعل المختار الحاذق لما يشاء على ما يشاء قوله يعني ان للام

المستعمل في الابيض والاسود

في المعنيين

والاول مرضي لسعد الدين التفتازاني نص عليه هذا المحشي في حاشية الحاشية

مطلب بادي النظر

الحاصلة

مطلب مزاج

للعهد اي مراد الشارح من هذا التفسير بيان ان اللام في الباب للعهد قوله بطريق الاستعارة اي استعمال لفظ المشبه به في المشبه ووجه الشبه اتحادها في الصورة والهيئة قوله فالظاهر آه كيلا يحتاج الى مؤنة ارتكاب المجاز لكن التسامح في العبارات من دأب الفصحاء قوله دون سائر الخواص فانها لا توجب ضعف المشابهة بالفعل قوله متغيرتان لمدلول الاسم من الجهالة والنكارة الى التعيين والمعرفة قوله كالثابت فاذا كان المتبوع ثابتا يكون التابع ايضا ثابتا قوله لوجود خلفه اي ما هو كالخلف من حيث ان بينهما وبين التنوين تعاقبا قوله او انه محذوف آه اي التنوين حين دخول اللام او الاضافة محذوف لا لمنع الصرف والكسر انما يتبع التنوين في السقوط اذا كان ساقطا لمنع الصرف قوله بل للاضافة آه لانها لا تجامعها اذ التنوين دليل تمام الاسم والاضافة مشعرة بعدم تمامه واللام لكونه حرف التعريف يستكره ان يجتمع مع حرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير قوله وفيه انهم آه اي في الوجه الاخير بحث فان جعلهم الاضافة معاقبة للتنوين المقدر يدل على ان سقوط التنوين في جواح لاجل منع الصرف والا كانت الاضافة معاقبة للتنوين المحقق قوله فيه ان اللام آه وذلك المعنى الاصلي وما قيل ان المراد انها تزول بحقيقة اللام لا بمجرد صورتها كما في الحسن والفضل مما لا تزول العلمية عنه باللام فهو غير منصرف ففيه انه يقتضي ان يقول وان لم يكن هناك علمية او كان علمية ولكن لا تزول باللام بقيت علتان على حالهما قوله دلالة الجمع على الجنس فان الجمع يدل على الجنس مع التعدد فكان المرجع مذكورا معنى قوله لا على فرده كيلا يلزم الوقوع فيما فرعه وهو التعرض للفرد في التعريف قوله هذا التفسير اي تفسير هو بالمرفوع وانما حمل تفسيره بالمرفوعات والتذكير باعتبار كل واحد او لرعاية الخبر فتكون جملة هو ما اشتمل خبرا عن المرفوعات قوله مذكور للفصل بين المباحث السابقة واللاحقة كالباب والفصل قوله واللام

قوله م

ارهود عنه حي

مطلب اللام لاستغراق الانواع

وانما قال بمعونة المقام لانه جعل الاستغراق للانواع مما لم يعهد عند اهل العربية حقيقة وانما هو باعتبار ان معنى الاستغراق هو استيفاء الافراد وافراد الجنس اولا هي الانواع لمحرره

الخ اي على جميع التقادير للاستغراق اذ لا عهد واما الحمل على استغراق الانواع فبمعونة المقام اذ المبين فيما بعد انواع المرفوع لا اشخاصه **قوله** ويحتمل على التقدير الاول اي يحتمل اللام على تقدير ان يكون السابق موقوفا كونها للعهد والاشارة الى ما يفهم من قوله وانواعه رفع ونصب وجر فانه يفهم من كونها انواعا للاعراب الذي هو صفة الاسم انه مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوعات اشارة اليها وفيه ان المفهوم مما سبق المرفوع لا الحصص المعينة منها حتى تكون المرفوعات اشارة اليها ولئن قيل ببطلان الجمعية بكون اللام للجنس فانه المبطل للجمعية الا ان يقال على مذهب السكاكي ان كونه للجنس لا ينافي كونه للعهد فانه للجنس نظرا الى كونه مفهوما كليا وللعهد باعتبار تقدم ذكره والى ما ذكرنا اشار المحشي بقوله وفيه تامل وبما ذكرنا ظهر انه لا يجوز ان يكون اللام للعهد على التقدير الثاني لان المراد من المرفوعات مع الحصص المتعددة ولم يسبق العلم بها **قوله** نحو جعل الخ اي في ايراد كلمة انما المفيدة للقصر اشارة الى الرد على هذا الجاعل **قوله** فيجوز مطابقته له بل رعاية مطابقته اولى لانه المقصود بالاثبات **قوله** لم يأت بشيء لانه يستلزم ان يكون التعريف للافراد **قوله** الا ان يقال ان اللام اي يقال على تقدير كون الضمير راجعا الى المرفوعات ان اللام ابطلت معنى الجمعية بناء على عدم صحة العهد والاستغراق لان مقام التعريف يابى عنها فيكون التعريف لجنس المرفوع لا انه اخبر بصيغة الجمع للاشارة الى تعدد ذكر الجنس **قوله** او يقال الخ اي يقال على تقدير كون الضمير راجعا الى كل واحد ان ادخال اللام على المعرف للاشارة الى كون التعريف جامعا لجميع افراده والتعريف للجنس دون الافراد **قوله** لان الخفاء الخ بناء على ان كل نوع من المشتقات باعتبار صيغته موضوع بالوضع النوعي لمعنى متحد في جميع افراده ولا خفاء فيه باعتبار ذلك

المعنى

المعنى في شيء من افراده بعد العلم بوضعه فالخفاء في المرفوع انما هو باعتبار المادة دون الهيئة فلو اخذ الرفع في تعريفه صار كانه اخذ الرفع في تعريف الرفع فيلزم تعريف الشيء بنفسه **قوله** ولئن تنزل الخ وجه التنزل ان المرفوع كما انه معلوم باعتبار الهيئة معلوم باعتبار المادة ايضا مما سبق حيث قال فالرفع علم الفاعلية فالخفاء ليس فيه باعتبار شيء من اجزائه بل باعتبار المجموع من حيث المجموع **قوله** فايهام الدور الخ اي تعريف الشيء بنفسه لا بمعنى توقف الشيء على ما يتوقف عليه لعدم ايهام توقف الرفع على المرفوع والايهام المذكور بناء على ما هو الشائع من ان خفاء المشتق لا يكون الا باعتبار ماخذه **قوله** الى اصالة الرفع في الفاعل المشيرة الى كون الفاعل اصل المرفوعات لكن الشيخ الرضي ينكر ذلك حيث قال الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما ليس بمحمول على رفع الفاعل بل هو اصل في جميع العمد **قوله** وعن زيادة الايضاح فان علم الفاعلية لكونه مفصلا اوضح من لفظ الرفع لاجماله وفيه انه بعد ما علم الرفع بانه علم الفاعلية لا حاجة الى هذا الايضاح **قوله** وان لم تكن اوصافا لعدم قيامها بالاسماء لكونها متلفظة برأسها كسائر الحروف والاسماء **قوله** لعدم استقلالها بالتلفظ اما الحروف فلكونها متولدة من اشباع حركة ما قبلها واما الحركات فلكونها ابعاض تلك الحروف **قوله** ملابسة الكل لجزئه ان كانت تلك العلامة حرفا **قوله** او ملابسة المطروء عليه للطارئ ان كانت تلك العلامة حركة **قوله** الظاهر من العبارة اي من عبارة الشرح حيث حمل الحيثية المذكورة على معنى الرفع وانما قال الظاهر اذ يمكن ان يقال ان هذه الحيثية لما كانت سببا للرفع المحلى حملها عليه اتساعا **قوله** ليست علما للفاعلية لان علم الفاعلية الضمة والالف والواو على ما مر سابقا **قوله** لتوهم رفعه بالحركات والحروف بسبب وقوعه موقع المرفوع **قوله** او لا اعتبار

يطلع

آخ لان هذه الحيثية انما يتحقق بعد اعتبار رفع لما هو في محله قوله وان
الاشتمال اعم آه الوجهان ناظران الى الوجهين السابقين على
اللف والنشر المرتب قوله لما كان الامر ظاهرا اي امر كون الرفع
المحلي علم الفاعلية قوله على التخصيص اي تخصيص المرفوعات بما عدى
الرفع المحلي قوله عدم ظهوره اسم اي الاسم المرفوع محلا على علم
الفاعلية قوله او جعل اللام في المرفوعات للعهد والمذكور فيما سبق
ليس الا الرفع اللفظي والتقديري حيث قسم الاعراب اليهما وبين محلهما
قوله فان الكلام مسوق له فان المقصود تعريف المرفوع واقسامه
واحوال اقسامه قوله ومن ابتدائية اتصالية اي قصد بها مجرد كون
المجرور بها موضعا انفصل عنه الشيء وخرج عنه لا كونه مبدأ لشيء
ممتد وههنا كذلك فان الفاعل لكونه خاصا انفصل عن المرفوع بسبب
خصوصية اعتبرت فيه وليست تبعيضية لان الفاعل ليس جزء المرفوع بل
جزئي له قوله ويابى عنه قوله ومنها المبتدأ لان الضمير فيه راجع الى
المرفوعات ومن تبعيضية قوله لقربه مع ان تقسيم تقسيم المرفوع لاتحا
دهما قوله بضرب من التأويل كالمذكور والقسم الاول والحج والقبيل
قوله بدون المسند في بعض النسخ بصيغة المفعول من الاسناد وفي
بعضها بلفظ المصدر الميمي من السد اي بدون سد شيء مسده قوله
غير مطرد اشارة الى ان المراد بكونه زائدا في الفاعل انه غير
مطرد اي ليس قياسا جاريا في كل فاعل بل سماعي بخلاف نسخ
المبتدأ فانه قياسي فلا يرد عليه منع عدم الاطراد لوجود كثير
مطرد نحو ما جاءني من احد قوله والحرف زائد بالخفض عطف على اسم
ان اي يدفع بان الحرف في الفاعل زائد لم يتغير به الفاعل
عن فاعليته وان زال اعرابه بخلاف المبتدأ فانه بعد النسخ
تزول عنه الابتدائية قوله على ما هو موضوع للاسناد وهو
الفعل لانه وضع مسندا لا باعتبار النسبة الى الفاعل في مفهومه قوله

اي جعل اللام

مطلب ابتدائية اتصالية

عن

عن اي مسموع قوله فانه عدمي لان عامله التجرد عن العوامل اللفظية
قوله ولان ما عداه يصلح ان يرد اليه اي ما عدا المبتدأ من المرفوعات
بل الفضلات ايضا يصلح ان يرد اليه قال السيد الشريف في شرح
المفتاح في بحث تعريف المسند المسمى كل جزء من اجزاء الجملة عمدة
كانت او فضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند قد حكم عليه بانه
ثابت للمسند اليه والمفعول بانه واقع عليه الفعل وقس على ذلك
قوله فهو ام المرفوعات اي اصل المرفوعات بناء على ان كل شيء
راجع الى اصله قوله لقيامها مقام كلمات فيكون الكل راجعا
اليها بخلاف ما عدا الهمزة فان بعضها لا يقوم مقام بعض آخر
قوله ولانه يحكم عليه بتعدد اي يجوز تعدد الخبر لمبتدأ واحد
بخلاف الفعل فانه لا يجوز تعدده لفاعل واحد قوله فله استيعاب
اي للمبتدأ استيعاب الاخبار وشمولها قوله حقيقة وحكما هذا
التعميم انما يحتاج اليه بناء على ان المراد بالحكم الاسناد بالمعنى
المأخوذ في تعريف الفاعل عبر عنه بالحكم لمشاكلة قوله فانه
يحكم عليه اذ فاعل المصدر يحكم عليه بهذا المعنى بالمصدر وهو غير
مشتق فلا يصح الحصر الا بالتعميم المذكور ولو اريد بالحكم الاسناد
التام اي الذي يصح السكوت عليه كما اريد في قوله يحكم عليه بكل
حكم فلا حاجة الى هذا التعميم لعدم كون اسناد المصدر حكما
بهذا المعنى لكن الظاهر مما ذكره المحشي اذ الفاعل لا يحكم عليه
بهذا المعنى بكل مشتق بل بالبعض وهو الفعل والصفة الواقعة
بعد حرف الاستفهام والنفي والمبتدأ ومن قوله لا يحكم عليه الا بالمشتق
العموم قوله ناقصة كانت او تامة ليدخل في التعريف فاعل المصدر
والصفة اذا لم تكن واقعة بعد حرف النفي والاستفهام زائدة
الظاهر قوله او مفروضة ليدخل فاعل فعل الشرط والجزاء قوله
او للتنويع بعض الحدود نوعان احدهما ما اسند اليه الفعل

والثاني ما اسند اليه شبهه قوله لا للشك اه اي لا لشك المتكلم
او تشكيك السامع يعني ليس معناه ان الفاعل احدهما من غير تعيين
حتى ينافي مقام التعريف قوله لانه فاعل لتأمله حقيقة اعني محصل
وحاصل وهو دال على الحدث قوله الجملة حالية بناء على ان قوله
على جهة قيامه به متعلق باسند فلو جعل قدم عطفا عليه يلزم الفصل
بين العامل والمعمول بما ليس معمولا له واما جعل الجار والمجرور متعلقا
بقدم بان يكون المعنى وقدم الفعل مشتملا على طريقة قيامه به ففيه
ما سيجيء من ان الفعل لا يكون على طريقة القيام وانه يستلزم
انقسام التقدير الى ما يكون على طريقة القيام والى ما يكون على
طريقة الوقوع عليه وما قيل ان جعلها حالا لا يخلو عن الاستقامة
فلعل وجهه ما ذكره السيد قدس سره في شرح المفتاح من ان
الجمل الفعلية الواقعة قيودا يعتبر زمانها مضيها واستقبالها وحاليتها
بالنسبة الى ما جعلت قيدا له لا بالنظر الى زمان التكلم ولذا وجب
في الماضي المثبت الواقع حالا ايراد قد ليقرب الماضي بزمان الحال
الذي وقع فيه عامله وهو يدل على انضمام فتحصل المقارنة بينهما
فلو جعل قدم حالا افاد ان التقديم حاصل في الزمان السابق
على الاسناد المتصل به وليس كذلك والجواب عنه ان الافعال الواقعة
في التعريفات لا يعتبر في مفهومها الزمان فالمعنى ما هو مسند اليه
للفعل او شبهه مقدما عليه وتقديره قد لمجرد رعاية الضابط قوله
لانه مقرر الاسناد فلولا ان الاسناد الى الضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة
ونحو دلالة لما كان مقررا له ولذا افاد زيد قام تقوي الحكم
دون قام زيد قوله ولو اريد الاسناد اه قال المصنف
في شرحه هذا القيد لدفع توهم زيد من زيد قام في حد الفاعل
ولا حاجة اليه حقيقة لان قام مسند الى ضمير مستتر والمجموع مسند الى
زيد لا انه اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم انه وارد وليس بوارد

الافعال الواقعة في التعريفات

لان

٢ البنية الحقيقية

105

لانّ هذه دلالة عقلية وحدنا باعتبار الدلالة اللغوية انتهى
اي العقل دلنا على ان الاسناد الى الضمير شيء اسناد اليه لكونه عبارة عنه
وليس هذه دلالة مستفادة من اللغة بل المستفاد منها ان الفعل مسند
الى الضمير والمجموع مسند الى زيد ولا لزوم ان يكون زيد معمولا للفعل وان
لا يكون معمولا له قوله لانه الفرد الكامل والمطلق ينصرف الى الكامل
على تقرر في الاصول قوله من لوازم المعرف اي من توابعه وروادفه
فلا يتحقق بدونه ولو اجري وجوب التقديم على اطلاقه كان اعم
من المعرف فلا يكون من روادفه وبما ذكرنا من حمل اللزوم
على المعنى اللغوي اندفع محذوران احدهما منع وجوب كون المعرف
من لوازم المعرف لانه يجوز التعريف بالخاصة المفارقة وانما الواجب
المساواة والثاني انه اذا كان وجوب تقديم نوعه لازما للفاعل
كان وجوب مطلق التقديم ايضا لازما لان لزوم الاخص يستلزم
لزوم الاعم فلو اريد مطلق وجوب التقديم كان المعرف واجزائه ايضا
من لوازم المعرف فلا يتم التقريب قوله لم يحتج الى الاضمار بخلاف
ما اذا جعل خبرا عنه فانه لا بد من اعتبار الضمير في قام ليكون فاعلا
له قوله وتعتبر محل الموجود بان اعتبر زيدا المقدم مؤخرا هو دون
من اثبات الضمير المعدوم لفظا قوله الا ان النصب لاحتياج الرفع الى
اثبات الضمير المعدوم بخلاف النصب فان فيه تغيير محل الموجود قوله
ولا يلزم عليهم اه جواب سؤال مقدر وهو ان يقال فحينئذ يجب نصب
كله في قول ابي النجم، قد اصبحت ام الخيار تدعي، علي ذنبا
كله لم اصنع، مع ان الرواية عنه بالرفع وحاصل الجواب ان الفعل
اعني لم اصنع لم يقع على كله حتى ينتصب به على المفعولية بل وقع على ما
اضيف اليه كل فلذا تعين رفعه وذلك لان المعنى لم اصنع ذلك الذنب
لا لم اصنع كل الذنب فانه يفيد انه صنع بعضه بناء على ان الظاهر توجه النفي
الى القيد قوله وكذا حكم اخواته مما لزم فيها الرفع وتقدير الضمير فان

الفعل لا يقع عليه بل على ما اضيف اليه قوله اشارة الخ يعني ان قوله اسنادا
ذاتيا الخ بيان لحاصل المعنى واما من حيث اللفظ فيحتمل ان يكون الجار
والمجرور ظرفا لغوا متعلقا بالاسناد ويحتمل ان يكون مستقرا صفة لمصدر
محذوف وليس نصا في الاحتمال الثاني وان كان ظاهرا فيه قوله
لان الفعل لا يكون الخ لان القيام وطريقة امر نسبي بين الفعل والفاعل
ليس حالا من احوال الفعل اللهم الا ان يحمل على التجوز قوله اي قيام
مدلوله اما على حذف المضاف او ارادته من ضمير الفعل على الاستخدام
او جعل نسبة الاسناد الى الفعل باعتبار لفظه ونسبة القيام باعتبار
مدلوله وبهذا اندفع ما في بعض الشروح من انه لو اريد بالفعل
المعنى الحدثي لزم استدراك قوله او شبهه وان اريد الفعل الاصطلاحي
لا يمكن ارجاع ضمير قيامه اليه لان القيام المعنى الحدثي لا الفعل
الاصطلاحي قوله اي على طرزه الخ الطرز الهيئة والطريقة
الحالة يقال فلان على طريقة واحدة اي على حالة واحدة والشكل
المثل يقال هذا اشكل بفلان اي اشبه به فعطف بعضها على بعض قريب
من التفسير قوله اي ذلك علامتها ومن لوازمها لما كان طريقة
القيام نسبة بين الفاعل والفعل وكون الفعل على صيغة المعلوم وصفا
للفعل ولم يصح الحكم باتحادهما اوله بان الحمل على سبيل المبالغة
والمراد ان ذلك من علاماتها ومن لوازمها وكلمة او للتخيير في
التعبير قوله وذلك اي كونه علامة للقيام ثابت قوله لان القيام
ثبوت موجود اي يعتبر في مفهوم القيام كون القائم امرا موجودا
في الخارج وبالضرورة يكون ما يقوم به ايضا موجودا لامتناع
قيام الموجود بالمعدوم قوله والاتصاف الخ اشارة الى ان القيام
نسبة بين الطرفين قد يعتبر صفة للقائم فيعبر بثبوت موجود لامر
وقد يعتبر صفة لما يقوم به فيعبر باتصاف الامر بالموجود قوله
والتعبير عنه اي عن ثبوت الموجود لامر ليس الا بصيغة المعلوم فلا يكون

فيفسر بذ

علامة

106

علامة طريقة القيام الا كونه على صيغة المعلوم قوله لان مصدر المجهول
الخ اي مصدر المجهول لا يوجد مدلوله في الخارج اصلا بل هو امر اعتباري
مطلقا لانه لم يصدر من الفاعل الا الحدث القائم به لكن لتعلقه بالمفعول
بوقوعه عليه حصل له وصف اعتباري وهو كونه متعلقا لذلك الحدث
الذي يعبر عنه بالمصدر المجهول فلا يمكن التعبير عن القيام بخلاف مصدر
المعلوم فان مدلوله قد يكون امرا موجودا كالضرب والعلم وقد
يكون امرا اعتباريا كالموت والبعد والقرب فيمكن التعبير به عن القيام
ولما لم يكن كل مصدر معلوم موجودا كان التعبير به علامة طريقة
القيام لا علامة القيام قوله لكن فيه تامل اي في كون القيام
عبارة عن ثبوت الموجود تامل وهو ان القيام قد يكون حقيقيا
كاتصاف الجسم بالبياض وح يكون القائم موجودا وقد يكون
انتزاعيا بان يكون الموصوف في الخارج بحالة يمكن ان ينتزع
العقل من هذا الوصف نحو زيد اعمى وح لا يكون الوصف موجودا
والجواب ان هذا مصطلح ارباب المعقول واما ارباب العربية واهل
العرف فلا يفهمون من القيام الا الاتصاف الحقيقي ونحو زيد اعمى
عندهم معناه سلب الاتصاف بالبصر ففيه سلب القيام لا قيام السلب
قوله في المعنى بان يكون ثبوت امر اعتباري لآخر بصيغة المعلوم
قوله فتعبيره تعبير القيام الفاء للتفسير يعني المماثلة في التعبير معناه
ان يكون تعبيره تعبير القيام لا ان يكون شبيها به بوجه ما قوله
على هذا اي على ان يكون المراد ان يكون الثبوت مماثلا للقيام
يخرج الاسناد الذي هو نفس القيام عن المراد لامتناع مماثلة
الشيء لنفسه فيكون الفاعل الذي اسناده نفس القيام كضرب زيد
خارجا عن التعريف قوله قلنا للقيام الخ اي لا نم خروجه لان
للقيام افرادا متعددة فكل فرد تحقق في تعبير من التعبيرات
يماثل فردا آخر تحقق في تعبير آخر فيكون كل اسناد بصيغة المعلوم

مطلب مهم في بيان عدم وجود مصدر المجهول

مطلب التحقيق القيام والانتزاعي

اسنادا على طريقة القيام وشبهما به قوله لانه في قوة ان يبنى الفعل المجهول فلا يكون على صيغة المعلوم ولا على ما في حكمها قوله كلما كان نصا فيما قصد وهو ايراد مثال الفاعل شبه الفعل لان ابوه لا يمكن ان يكون مبتدأ وقائم خبره لكونه مفردا بخلاف ابوه فانه يحتمل ان يكون مبتدأ قدم عليه خبره قوله وفيه انه لو كان الخ يعني لا يلتبس بالفاعل لاعتماد اسم الفاعل على موصوفه كما اذا كان الخبر مسندا الى المبتدأ يجب تقديم المبتدأ لئلا يلتبس بالفاعل نحو زيد قائم اقول في مواضع عديدة من مغني اللبيب ان زيد قائم ابوه يحتمل ان يقدر ابوه مبتدأ وان يقدر فاعل القائم وما ذكره المحشي من لزوم الالتباس مندفع بما ذكر في شرح التلخيص في خاتمة باب المسائل المتفرقة ان المانع من تقديم الخبر الفعلي نحو زيد قام هو حصول الالتباس على تقدير جواز التقديم بين الفعلية والاسمية ولا شك ان مفاد الجملتين مختلف ففيه ارتكاب الالتباس المخل بالمقصود انتهى بخلاف زيد قائم ابوه اذ مفاده على التقديرين واحد لعدم افادته التقوي فتدبر قوله لا في زيد قائم الصواب زيد قام لان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد فلا التباس في زيد قائم عند التأخر بالفاعل الا ان يحمل على مذهب من لم يشترط الاعتماد في عمله قوله ما يبتنى عليه شيء سواء كان حسيا كابتناء الجدار على اساسه او عقليا كابتناء الحكم على دليله قوله وفي العرف اي عرف اهل العرف قوله القاعدة اي الحكم الكلي الذي يستخرج منه احكام جزئياته مع انه اوضح بخلاف الاصل فان فيه خفاء لكونه مستعملا لمعان كثيرة اعني المبني عليه شيء والقاعدة والمقيس عليه وما يثبت للشيء نظرا الى ذاته قوله لمراعاة الاشتقاق بين اولى ويلي لكونهما مشتقين من الولي قوله كالمفعول الاول فان المفعول الاول آخذ والثاني مأخوذ قوله وكذا الحال في المفعول الخ فان مرتبته مقدمة على مرتبة المفعول بواسطة شدة اقتضاء الفعل

وهو مذهب الاخفش ومن وافقه ١٢

يستخرج

قصد معاني الفاظ الاصل

اياه قوله الحاصل الخ يعني ان اقتضاء الفاعل القرب ليس اقتضاء تاما واصلا حد الوجوب حتى لا يزول بعارض يوجب تاخيره او ترجيحه ولا يحتاج الى امر آخر لوجوب التقديم بل اقتضاء رجحان يصير واجبا لعروض امر ويمتنع لعروض امر آخر فالمراد بالابتغاء في عبارة الشارح الاولوية الغير الواصلة حد الوجوب ليكون بيان مواقع الوجوب والامتناع كلاهما على طريقة واحدة وهي بيان امر عارض على الاصل قوله لشموله شبه الفعل الخ لكون الضمير راجعا الى احدهما المدلول عليه باو كما مر في قدم عليه قوله فوضع الخ عطف على لم يفعل فالمراد بالفعل هو الفعل المذكور سابقا بناء على ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كان الثاني عين الاول وفي تقييد الشارح رحمه الله تعالى الفعل بالمسند اليه اشارة الى ذلك مع افادة ان ليس معنى قول المصنف رح والاصل فيه ان يلي الفعل ان يليه بغير الفعل خلاف الاصل كما في قولهم الاصل في الحال ان يكون نكرة بل معناه ان الاصل ان يلي الفعل المسند اليه لملاحظة الغاية تفضيل الولي دون الجزء الاخير اعني الفعل قوله لزيادة التمكن لان اعادة الاسم الظاهر الدال عليه بخصوصه يدل على كمال اعتناء المتكلم بشأنه قوله الى ان الفعل اصل الخ كما يدل عليه المسند اليه بكونه كالجزء وباسكان اللام قوله لان النسبة الى الفاعل مقوم الى آخره فان النسبة الى الفاعل المعين داخل في مفهوم الفعل بخلاف نسبة الفعل المتعدي الى المفعول به فانه لازم له خارج عن مدلوله وتوقف فهمه على فهم المتعلق باعتبار توقف فهم لازمه اعني النسبة يدل على ذلك جعله تنزيله منزلة اللازم وعدم جواز ذلك بالنسبة الى الفاعل قوله داخل في قوام النسبة القوام بكسر القاف نظام الشيء على ما في الصحاح والتقويم في اللغة راست كردن يعني ان طرف النسبة مقوم للنسبة في الوجود والتعقل اذ لا يمكن وجودها وتعقلها بدون

اعادة الاسم الظاهر بخصوص

الطرفين وان كان خارجا عن حقيقتها قوله ومفهوم المقوم الخ فيكون الفاعل مقوما لمدلول الفعل في العقل والوجود فيكون احتياج الفعل اليه اشد من المفعول به وساير المفاعيل لاحتياجه اليها في الوجود فقط قوله كان في عداد جزئه وان لم يكن جزء له لكونه كلمة براسها قوله يدل على ذلك دلالة انية اي دلالة برهان انّ وهو ما يدل على التصديق بالحكم فقط من غير دلالة على علة وجوده في نفس الامر وههنا كذلك فان اسكان اللام يفيد التصديق بكونه الفاعل كالجزء من غير دلالة على علية في الخارج فما قيل ان معنى قوله يدل عليه انه يدل على كونه كالجزء لشدة الاحتياج اسكان اللام فهو تعليل المحتمل ليس بشيء قوله كما ان السابق دل عليه دلالة لمية اي دلالة برهان لمّ وهو ما يدل على علة وجود الحكم في نفس الامر والتصديق به معا وههنا كذلك كما لا يخفى قوله تلك الدلالة اي دلالة انية فان وضع الاعراب الذي محله آخر الكلمة بعد ضمير الفاعل في صيغة التثنية والجمع والمخاطبة يفيد التصديق بكونه كالجزء من الفعل قوله اللام للتعليل اي لبيان كون مدخول اللام علة لما يتعلق به قوله فيفيد ترتب العلم لان التفريع استخراج الفرع عن الاصل اعني تحصيل العلم به من العلم بالاصل فكانه قيل فهم لاجل العلم بالعلة التي هي الاصل المذكور الجواز والامتناع المذكوران قوله او للتعليل الخ فيفيد كون مدخول الفاء اعني الجواز والامتناع علة لما قبله والاول باعتبار الاستدلال اي الاستدلال بالجواز والامتناع على الاصل المذكور والثاني باعتبار الوجود في نفس الامر قوله وان كان يترتب على الاصل المذكور لانه اذا كان الاصل تقدم الفاعل على ساير المعمولات امتنع لحوق ضمير المفعول بالفاعل المتقدم للزوم الاضمار قبل الذكر قوله لكنه لا يتوقف اي ليس الحال انه لولا الاصل المذكور لانتفى الامتناع المذكور

مطلب برهان الاني واللمي

مطلب التفريع

قوله لثبوته على تقدير تساويهما فيه بحث لانه على تقدير التساوي يكون المفعول في مرتبة الفاعل والفاعل متقدم على الضمير المضاف اليه فيكون المفعول ايضا متقدما عليه رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر فيصح المثال المذكور على تقدير التساوي وما قيل ان المضاف اليه كالجزء من المضاف فيكون في مرتبته فعلى تقدير التساوي يكون الضمير والفاعل والمفعول في مرتبة واحدة فلا يتحقق تقدم المرجع على الضمير ففيه ان معنى كونه كجزء منه انه لا يجوز الفصل بينهما بامر آخر لا انه في مرتبته لتاخره عنه لفظا ورتبة لكونه قيدا له قوله كونه الشيء الخ اي ليس المراد بالتقدم الرتبي ههنا ما هو المذكور في كتب المعقولات وهو كون الشيء في الترتيب الحسي او العقلي سابقا على آخر اذ لا ترتيب بين الفاعل والمفعول حسا ولا عقلا بل المراد التقدم بالشرف اعني وجود حالة تقتضي التقدم في الذكر سواء قدم ولم يقدم في العرف يقال له التقدم بالرتبة يقال العالم مقدم على الجاهل بالرتبة قوله لشدة اقتضاء الفعل يعني ان الفاعل والمفعول به في مرتبة واحدة في شدة اقتضاء الفعل المتعدي اياهما فكما انه يجوز اتصال ضمير الفاعل بالمفعول المقدم يجوز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المتقدم والفرق تحكم وفي هذا الاستدلال اشارة الى ان خلافهما انما هو اذا كان الضمير متصلا بفاعل مقدم ومرجعه مفعول مؤخر واما اذا كان الضمير متصلا بغير الفاعل نحو صاحبها في الدار وكان الضمير متصلا بالفاعل راجعا الى غير المفعول نحو ضرب غلامها عند هند فيمتنع بالاجماع نص عليه في المغني قوله وفيه انه لا يقتضي الخ اي على تقدير تسليم تساويهما في شدة اقتضاء الفعل والا فالفعل لكون النسبة الى الفاعل مأخوذا في مفهومه اشد اقتضاء له من المفعول به قوله انه لا يقتضي تقدمه الخ فيه بحث لان ما هو الواجب تقدمه على الضمير وهو

مطلب في التقدم بالرتبة

فاصل على تقديرنا وبهما في المرتبة لا تقدمه على الفاعل **قوله**
بتجويز ذلك أي الاضمار قبل الذكر مطلقا في الصورة المذكورة **قوله**
مع توهمهم في باب التنازع فانهم يضمرون الفاعل في نحو
ضربني واكرمني زيد ويلزمون الاضمار قبل الذكر **قوله** بتجويز
الخ فان العمدة لشدة الاحتياج اليه وكون الفعل مشعرا به
يعينا في الذهن ليس يحتمل فيه الاضمار قبل الذكر بخلاف الفضلة
قوله وقد يقال الخ أي في الفرق ههنا وباب التنازع
او في بيان الضرورة في باب التنازع **قوله** لم يظهر كونه ملغى
فلا بد من الاضمار بخلاف الاظهار في المثال المذكور بان يقال
ضرب غلامه زيد زيدا فانه لا مانع منه فلا يحتمل الاضمار
فيه من غير ضرورة **قوله** عوى الكلاب الخ في التاج العواء
بضم العين بانك كردن سك وكرك وشغال من حد ضرب
قوله أي اذا انتفى لفظ الاعراب أي تلفظه دون تقديره
قوله مع ان التعميم الخ فيجوز ان يكون ذكر القرينة بعد الاعراب
من هذا القبيل فانه للاهتمام بشأن الاعراب لكونه
قرينة شايعة ذكرا ولا ثم عمم **قوله** اتصال العلامة بالفاعل
الخ يعني اتصال التاء التي هي علامة لتأنيث الفاعل
بالوضع قرينة على ان حبلى فاعل في المثال المذكور فلا يرد
ان الحاق التاء بالفعل كيف يكون قرينة وهي دالة على
تأنيث الفاعل بالوضع **قوله** واتصال ضمير الثاني الخ فانه
قرينة على ان الثاني فاعل ولا يلزم الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة **قوله** أي بعد الا الواقعة اشار بتوصيف
الا بالواقعة الى ان الجار والمجرور واقع بشرط قيد للفظة
الا بان يكون حالا منها او صفة لها وليس قيدا لقوله
مفعولا ويعني توسط الا بينهما من احوال الا لا من احوال

المفعول

109

المفعول **قوله** يعني ان التقديم الخ لما كان دليل اشتراط التوسط
في صورة التقديم غير مذكور في الشرح لظهوره تعرض له المحشي
اي التقديم الثابت في الاستعمال مشروط ثبوته بشرط توسط
الا اذ لو قدم الا مع تقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين
الا والمستثنى اعني المفعول بالفاعل وذلك غير جائز فيمتنع التقديم
فضلا عن ثبوته **قوله** لما سيذكره الشارح من جواز تأخير الفاعل
اذا قدم المفعول مع الا لعدم انقلاب الحصر المطلوب بحسب الظاهر
قوله المخل بالمقصود وقيد الالتباس بذلك اذ لو لم يخل بالمقصود
لا يجب التحرز عنه بل يجوز الوجهان كما يجوز الوجهان في نحو
أقائم زيد **قوله** مع رعاية النظم الطبيعي اي مع رعاية الترتيب
بين الفاعل والمفعول على وجه يقتضي طبيعة الفاعل وهو تقديمه
عليه **قوله** ولقائل ان يقول الخ لك ان تلتزم امتناع التقدير
في نحو هذه الصورة واما الدليل على جوازه وان تدخل في ضابطة
المضمر فان معنى قوله وجب تقديمه انه لا يجوز تقديم المفعول عليه
ولا على عامله ولذا لم يقيد الشارح ههنا بشرط كون المفعول متأخرا
عن الفصل كما قيد به في قوله او كان مضمرا متصلا قال الرضي
ويجب تأخير منصوب الفعل عنه لو اشبه المنصوب بغيره كما في ضرب
موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدر
مبتدأ انتهى **قوله** لا التباسه بالاسمية التي تخل بالمقصود فانه
يجوز ان يكون ضرب مسندا الى ضمير موسى وعيسى مفعولا له
فيختل المقصود وفي تقييد الاسمية بالصفة احتراز عن التباسه
بالاسمية التي لا تخل بالمقصود بان يكون ضرب مسندا الى عيسى
وضمير المفعول العائد الى موسى محذوفا فانه لا يقتضي امتناع
التقديم بل ح تكون الجملة ذات وجهين الفعلية والاسمية **قوله**
اي للزوم خلاف المفروض يعني ان الدليل لوجوب التقديم

في الصورة الثانية هو لزوم خلاف المفروض على تقدير التأخير
لا المنافاة الا ان الشيخ اقام دليل الدليل مقامه اختصارا
قوله هذا ظاهر آه هذا الكلام ذكره الشيخ الرضي حيث قال
وانما قلت في اول بيان المسئلة اذا ذكرت قبل الا مستثنى
معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احدا الا
زيدا فلا يقال ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه
لم يبق بعد احد يحتمل ان يضرب زيدا كما كان فيما ضرب
زيدا الا عمروا امكن ان يضرب عمرو اخر زيد وقد اورد على
دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا انه لا يصح قطعا في
نحو ما خلق الله على احسن الصورة الا يوسف فانه لا يصح فيه ان
يقال المقصود حصر خالقيته تعالى وتقدس في يوسف مع جواز
ان يكون يوسف مخلوقا لغيره وعلى عدم صحته فيما اذا كان عاما
بانه لا يكاد يوجد مثال صادق فيما اذا كان الفاعل عاما
لبداهة كذب حصر ضاربية كل احد في زيد فلا ينتهض نقضا على
القواعد الادبية فان مدارها على ما يقع في المحاورات
وكلا الايرادين خبط اما الاول فلان المثال المفروض
ليس معناه حصر خالقيته تعالى مطلقا على يوسف حتى يجوز ان يكون
يوسف مخلوقا لغيره بل خالقيته تعالى على احسن الصورة فاللازم
ح جواز ان يكون يوسف على غير مخلوقيته تعالى وهو حق
فان له صفات غير احسنية الصورة الا ترى ان معنى قولنا
ما ضرب زيد بالسوط الا عمروا قصر ضاربيته بالسوط عليه مع
جواز مضروبيته لشيء آخر وبالجملة الاصل ان محط الفائدة
في الاثبات والنفي هو القيد كما تقرر في محله واما الثاني فلان
معنى قولنا ما ضرب احدا الا زيد نفي الضاربية لغير زيد على سبيل العموم
بناء على عموم النكرة في سياق النفي واثبات ضاربية واحد مبهم

عصام الدين

فان نقض النفي بالاثبات يقتضي ثبوت الحكم لواحد على سبيل البدل اذ لا عموم للنكرة في الاثبات واذا انحصرت ضاربية واحد مبهم صح

في زيد

في زيد يكون المضروبية ايضا مقصورا عليه اذ لم يبق شيء بعد واحد
منها الا افاد يمكن ان يكون زيد مضروبا له وليس معناه حصر
ضاربية كل احد في زيد حتى يكون كاذبا قوله الا ان يكون تابعا
له لكونه في حكم المتبوع قوله او معمولا لغير عامله نحو رايتك اذا
لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا معمول رايتك كما ان اذا
لم يبق معمول له فليس ضاحكا في حيز الا بمعنى عن عامله قوله
او مستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد قوله فكانه حمل كلامه
على المتفق عليه اي اذا لم يكن تقديم المفعول مع الا جائزا عند
الاكثرين فتقييده لمنع وجوب التقديم بقوله بشرط توسط الا بينهما
انما يحمل كلام المص رحمه الله تعالى على وجوب التقديم المتفق
بين النحاة او ليلا نه الى ما ذهب اليه جماعة من جواز تقديم
المفعول مع الا قوله واما عند اكثرهم بعضهم جوزه مطلقا
وبعضهم منعه مطلقا وبعضهم فصل فقال ان كان المستثنى منهما
مذكورين والمستثنيات بدلين جاز والا فلا قوله اي ما تركك
آه فالذي وبادي الراي مستثنيان مفرغان استثنيا من الفاعل
والظرف المحذوف بأداة واحدة قوله او بان الظرف آه
يعني ان بادي الراي ليس مستثنى من الظرف العامل المقدر بل هو
معمول لا يتبعك ويجوز عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها اذا
كان ظرفا لانه يكفيه رائحة من الفعل قوله عند من لم يجوز آه ولو
قيل بجواز اكرم رجل هندا ضرب غلامها لجاز تقديم الفاعل
على المفعول لان الفصل بين الصفة والموصوف بغير ممتنع بخلاف الصلة
اذ الاتصال بين الاولين اقل مما بين الاخرين قوله مقام
الفصل في الدلالة على ما هو المراد قيد بذلك لان القرينة في المثال
الذي ياتي مذكورة في السؤال والفصل مقدر في الجواب فلا تكون
القرينة قائمة مقام الفصل في اللفظ ولا يخفى ان المراد من الفصل

بالاجنبي ح

معناه والقرينة انما تدلّ عليه بواسطة دلالتها على لفظ الفعل المحذوف
ولعلّ الباعث على ذلك حمل القيام على معناه الحقيقي اعني الاسناد
والصواب جعله مجازا عن الحصول لئلا يحتاج الى هذا التقدير الركيك
قوله لا باعث فان الباعث على الحذف النكات التي ذكرها علماء
المعاني من ضيق المقام والاختصار وعدم التصريح بالذكر والتنبيه
على فطانة السامع والاحتراز عن العبث في الظاهر الى غير ذلك
قوله فالجواب المطابق لا يخفى ان كون المقصود تعيين الفاعل
بمعنى من صدر عنه الفعل يقتضي تقدير المبتدا بان يقال هو زيد
لا تقدير الفعل فانه يدلّ على صدور الفعل ايضا وهو زائد على
المقصود قوله لانّ المقصود في الجملة الاسمية اي المقصود في الجملة
الاسمية مقصود على حمل شيء على المبتدا لا يتجاوز الى ان يكون تعيين
المبتدا فلا يفيد الجملة الاسمية تعيين الفاعل وفيه انّ اسناد الحدث
الى شيء هو المقصود من الجملة الفعلية وضعا وتعيين الفاعل مستفاد
من ذكره فكلتا الجملتين مستوية الاقدام في عدم كون تعيين الفاعل
مقصودا منهما وضعا وانفهامه من ذكره فيهما قوله ولان الفعل موضوع
في الكلام ومذكور فيه ان اراد ان صيغة الفعل مذكور فيه فمسلم
لكن لا يفيد لانه على تقدير الخبر ايضا مذكور وان اراد انه موضوع
بطريق الاسناد الى شيء فممنوع لانه مذكور بطريق الحمل قوله
ولان السائل غير متردد الخ كما ان السائل غير متردد في الحكم
غير خالي الذهن عنه بل عالم به وتقدير الفعل يفيد نفس الحكم
بواسطة الاسناد فلا يطابق السؤال معنى لانه سؤال عن تعيين
الفاعل قوله فانه جملة اسمية قال السيد قدس سره الصواب
ان قولك من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة لان الاستفهام
بالفعل اولى لكنه لما اريد الاختصار ودلّ بكلمة واحدة على ذات
الفاعل وصفة الاستفهام انقلب الجملة اسمية في الجواب روعي التنبيه

وانما قال الفاعل

على اصل السؤال وقد بيّنا هذا المعنى كما ينبغي في حاشية شرح التلخيص
فارجع اليها وفيه بحث لانّ الاستفهام انما يكون بالفعل اولى
اذا كان المسؤول عنه الفعل امّا اذا كان المسؤول عنه تعيين الفاعل
فالاستفهام بالاسم اولى لما تقرّر ان المسؤول عنه يلي الهمزة فاصل
من قام ازيد قام ام عمرو ام خالد لكونه سؤالا عن تعيين الفاعل
لا اقام زيد ام عمرو ام خالد قوله يحذف لكثرة الاستعمال اي
ليس بقياس قوله والجملة الندائية معترضة بين الفعل ومفعول ما لم يسم
فاعله فائدتها بيان طريق البكاء قوله فانه منشا الالتباس اي منشا
التباس الفاعل والتردد فيه قوله فنزل المسبب اي نزل سبب السؤال
وهو لفظ المبني للمفعول منزلة المسبّب وهو السؤال في جعله قرينة
على الفعل المقدّر قوله وحينئذ يراد بالخصومة خصومة غيره اي
خصومة الغير موجبة للضراعة لا خصومته قوله لانّ هذا البكاء بكاء
ضده الخ اي هذا البكاء المامور ببكاء على فوت يزيد لا بكاء الخصومة
فلا يصح تعليله بها قوله مع انها اي الخصومة ليست سببا قريبا للبكاء
بل سببا للضراعة بخلاف الضراعة فانها سبب قريب له قوله
حكاية حال ماضية لان الاطاحة متقدمة على الاختباط في الحصول فكان
مقتضى الظاهر مما اطاح الطوائح واورد صيغة المضارع الدال على
الحال على سبيل الحكاية لتلك الحال الماضية اما بفرضها في زمان
التكلم او بفرض المتكلم نفسه في ذلك الزمان الماضي قوله قد يورد
الخ مستانفة لبيان نكتة الحكاية قوله اذا كان الامر بالاستبعاد
فانه اذا كان غريبا قد يورد ايضا بصورة الحال نحو الله الذي
ارسل الرياح فتثير سحابا قوله لاستقراره الخ فكانه حاضر واقع
في الحال قوله بغير علقة اه بضم العين المهملة وسكون اللام شجر
يبقى في الشتاء يتعلق به الابل فتستغني به حتى يدركها الربيع ويقال
له سابقة في هذا الامر اي سبق كذا في شمس العلوم قوله يقال

٢ للضراعة بدل

حكاية حال ماضية



اختبطني فلان اذا جاءك يطلب معروفك من غير اصرة رحم او قرابة او صرة
او معروف كذا في الصحاح قوله على حذف الزوائد اي حذف زوائد
المزيد من اسم الفاعل وبنائه على صيغة المجرد ثم جمعه جمعه قوله كما
يقال اعشبت فهو عاشب في الصحاح العشب الكلاء الرطب تقول فيه
بلد عاشب ولا يقال في ماضيه الا اعشبت الارض اذا انبتت العشب وبعير
عاشب يرعى العشب واعشب القوم اصابوا عشبا وارض معشبة انتهى
والتمثيل في مجرد بناء صيغة اسم الفاعل المجرد عن المزيد لا في عدم
مجيء اسم الفاعل المزيد منه قوله مثل ماء دافق اي ذي دفق فان
الدافق الرجل دون الماء قوله يقال رياح لواقح الخ فيه اشارة
الى وجه تانيث مفرده وهو انه صفة الرياح والريح مونث واما
الملقح الذي هو صفة الفحل من قولهم لقح الفحل الناقة فيقال
في جمعه ملاقح في الصحاح الملاقح الفحول الواحد ملقح قوله ولا
يقال ملقحات في الصحاح رياح لواقح ولا يقال ملاقح وهو من
النوادر وقد قيل الاصل فيه ملقحة ولكنها ما تلقح الا وهي في نفسها
لاقح كان الرياح لقحت بخير فاذا انشأت السحاب وفيها خير وصل
ذلك اليه قوله لانها اسكن الخ في التاج المكانة والمكين كالبرد والكبير
يجريان من حد كرم اي اسكن في الذهن لان سبب الاغتباط الاهلاك
وسببية الاموال انما هي بواسطة اهلاكها الحوادث قوله وتعلقه
ببكيت المقدر الخ بان يكون مفعولا لضمير المحذوف الراجع الى يزيد
واما على تقدير ان يكون مفعوله الاموال فقد علم وجه عدم
صحته مما تقدم في خصومة وهو ان هذا البكاء بكاء فوته لا بكاء
الاهلاك قوله سليقة الشعر في الصحاح السليقة اثر النسع في جنب
البعير والسليقة الطبيعة يقال فلان يتكلم بالسليقة اي بالطبيعة لا عن تعلم
قوله فايدة ذلك الخ لما كان الحذف قد يكون لا ظاهر عبثا بحسب بادي
الراي تعرض لبيان فايدته رفعا لذلك الايهام قوله ووقع من الوقوع

يعني قد ونستعين على ما في التاج قوله فانها مع خبرها الخ لانها مشعرة بمعنى
الثبوت وخبرها بهيئة الماضي فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر قوله
وذلك اي كون ان مع خبرها الماضي مفسرا لثبت المحذوف مخصص في
الاستعمال بما بعد كلمة لو فكلمة قرينة على حذف الفعل مطلقا وان
مع خبرها قرينة على تعيين المحذوف قوله لو ان ذات سوار لطمني
في المهذب السوار دست برنجن الجمع اسورة وذات سوار كناية عن
الحرة لانها قلما تلبس الاماء السوار في التاج اللطم الضرب
على الوجه بباطن الراحة قوله ويحتمل ان تكون للتمني فلا حاجة
لها الى الجواب قوله واصله ان رجلا الخ يحكى ان حاتما صار
في بلاد عنزة فامرته ام المنزلة ان يفصد ناقة لها وكان من
عادة الجاهلية اكل الفصدة في المخمصة فنحرها فقيل له في ذلك
فقال هكذا فزدي انه فلطمته جارية بما فعل فقال لو ان ذات
سوار لطمتني يعني لو لطمني من كان كفاء لي لهان ذلك علي قوله
لانا نفهم الخ اي نفهم حين الجواب نسبة يصح السكوت عليها وكلمة
نعم غير صالحة لافادة تلك النسبة لانها حرف ايجاب غير مستقل
بالمفهومية كساير الحروف على ما مر فمعنى نعم ايجاب حكم مخصوص
لا يفهم ذلك الا عند ذكر ما يدل عليه وهو الجملة المقدرة بعد
فيما نحن فيه قوله من قبيل تجاذبنا الثوب في ان بناء فاعل
من كل واحد منهما كان متعديا الى مفعولين تقول نازعته الثوب
وجاذبته الثوب فاذا بني منه تفاعل صار متعديا الى مفعول
واحد على ما تقرر في الصرف ان فاعل اذا كان متعديا الى
مفعول واحد يكون تفاعل منه لازما نحو تضارب زيد وعمرو
وان كان متعديا الى مفعولين يكون تفاعل متعديا الى مفعول
واحد قوله يكون للاخير كالثاني اي الاخير من الاكثر يكون
كالثاني من الاثنين في ان العمل له والباقي من الاكثر كالاول

من الاثنين في اضمار الفاعل وحذف المفعول او اظهاره قوله والاول
كالاول اي الاول من الاكثر كالاول من الاثنين في الاعمال
والباقي كالثاني في الاضمار والحذف والاظهار قوله فلا يجري
فيه التنازع باختيار اعمال الاول او الثاني قوله سواء اعتبر
التنازع الخ شرط بعضهم في التنازع ان يكون الفعلان متفاوتين
احترازا عن ضرب ضرب زيدا اذ التاكيد لا يقاوم المؤكد لكونه
تابعا فليس هذا من باب التنازع وكذا اذا كان الاسم الظاهر
متقدما او متوسطا لان الفعل المؤخر لا يقاوم المتقدم في العمل
وبعضهم اكتفى بمجرد صحة كونه في موقعه معمولا لكل منهما على البدل فاعتبر
التنازع في صورتي التقدم والتوسط واما التاكيد فلكونه عين المؤكد
خرج بقوله الفعلان قوله اذ هو طالب الخ بخلاف صورة تاخر الاسم
عنهما فانه حين تحقق الاول المطلوب مفقود وحين تحقق المطلوب
المزاحم موجود وكذا الحال في التعليل الثاني قوله والمراد هذا
على تقدير تنزيل التاثير الاصطلاحي بمنزلة التاثير الحقيقي قوله
لوقوعه الخ اي لوقوع مدلوله ملتبسا بخصوص من الافراد والتثنية
او بعمومه مع قطع النظر عنهما كما في حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا فان منطلقين او منطلقا يتوجه اليه حسبني كلا الفعلين من غير
ملاحظة خصوصية الافراد والتثنية وعند اعتبار الخصوصية لا يتوجه
اليه الا احدهما قوله اما بحسب الاصل والطبع الاصل ما يبتنى عليه
الشيء والطبع السجية التي جبل عليها الانسان والمراد الحالة التي وقع
عليها الفعلان كما في قولهم ليوافق الوضع الطبع فالمعنى ان توجه
الفعلين الى مدلول الاسم اما بحسب ما يبتنى عليه تحققهما اي تلفظهما
وهو الحالة التي وقعا عليها فانهما لما وقعا على شيء واحد صار ذلك
الشيء طالبا فانتبهنا وهذا بناء على ان الالفاظ موضوعة للاعيان
الخارجية على ما هو المشهور قوله او بحسب التصور السابق اي توجه

الفعلين

الفعلين بحسب المعنى الى مدلول الاسم اما بحسب تصور معنى الفعلين السابق على
تحققهما بتركيب وهذا بناء على ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية
وتحقيقه انه لا شك في ان تركيب الكلمات وتحققها على وفق ترتيب المعاني
في الذهن فلا بد من تصورها وحضورها في الذهن ثم ان تصور
تلك المعاني على نوعين تصور متعلق بتلك المعاني على ما هي عليه
في حد ذاتها مع قطع النظر عن تعبيرها بالالفاظ وهو الذي
لا يختلف باختلاف العبارات وتصور متعلق بها من حيث التعبير
عنها بالالفاظ وتدل عليها دلالة اولية وهو يختلف باختلاف
العبارات والتصور الاول مقدم على التصور الثاني مبدأ له كما ان
التصور الثاني مبدأ للتكلم والتنازع بين الفعلين بحسب المعنى
انما هو في التصور الاول لعدم تعدد متعلقها فيه لا في التصور
الثاني ولا في التعبير لتعدد متعلقها في الحالين قوله ليتصور
التنازع لان تنازع الفعلين بحسب العمل فرع كون الاسم بخصوصه قابلا
للمعمولية لكل منهما في ذلك الموقع فاتضح انه لا حاجة الى اعتبار
قيد الحيثية لادخال المثال المذكور في حد التنازع لان منطلقا
ومنطلقين يصح وقوعه معمولا لكل منهما على البدل لان افراده
وتثنيته لا يلزمانه حتى يمنع شيء منهما صحة وقوعه معمولا لما
ينافيه فخروج عن قانون التحقيق لان المعمولية صفة الكلمة المخصوصة
من حيث تركيبها مع عامله فلا يصح كونه معمولا لكل منهما مع قطع
النظر عن الافراد والتثنية قوله ان منطلقا الخ هذا على
تقدير ان يكون التنازع في منطلقا واعمل فيه حسبني على رأي
الكوفية واظهر منطلقين مفعول حسبتهما واما على تقدير ان يكون
التنازع في منطلقين فنقول ان منطلقين لا يابى عن وقوعه
معمولا للفعل الاول بل يابى عنه افراد معموله والتخالف بمعموليته
قوله يابى عن وقوعه معمولا لغير ذلك الفعل لان المتصل لا يكون

معمولا الا لما يتصل به قوله فظهر الفرق بينها اي بين منفصلا وبين الضمير المتصل
حيث يتصور التنازع في الاول دون الثاني قوله اي استتاره آلخ لما
كان الاضمار يطلق في الاصطلاح على ايراد الضمير بارزا كان او مستترا
ولا يصح ارادته هنا لان ايراده بارزا الا يمكن ولا يتوقف ذلك
على ان يصح اضمارا لا ارض حمله على المعنى اللغوي اعني الاستتار قوله
وفيه ان الفاعل آلخ فلا يصح قوله كاستتار الضمير وفيه ايضا ان المدعى
نفي الاضمار بالمعنى الاصطلاحي لانه طريق القطع عندهم وهو اعم
من الاستتار فلا يتم التقريب فقوله لو كان بدل انا هو بان يقال
ما ضرب واكرم الا هو قوله او كان الواجب آلخ اي كان الواجب عند
اضمار اضمار الفاعل في احد الفعلين الاتيان بالضمير الغائب قوله
لكان الامر كذلك اي يصح قوله استتاره كاستتار الضمير لان الضمير
الغائب يستتر في الماضي قوله فالانسب اي في بيان امتناع اضمار
مع الا انما قال فالانسب لان المناقشة في المثال لا يجدي كثير نفع
فانه لو ابدل بالضمير الغائب او بالاسم الظاهر اندفعت المناقشة
ولانه لو حمل عبارة الشرح على ان المراد بالاضمار التعبير عنه بالضمير
الغائب عن انا لا هو طريق القطع عند النزاع في الفاعلية حيث
يورد الضمير نائبا عن الاسم الظاهر نحو ضربني واكرمني الزيدان
ولا يورد ذلك الاسم بعينه والمعنى لا يمكن التعبير عن الفاعل الذي هو
انا بالضمير مع الا لانه حرف لا يصح التعبير عنه بالضمير فانه مختص
بالاسماء ولا بد ولا بان يعبر عن المنفصل بالمتصل لفساد المعنى
لتم البيان بلا كلفة قوله الا بما ما لم كضربت او بما هو جزء له نحو
ضربتك قوله والا ليس عاملا له ولا جزء له فلا يمكن اتصال الضمير
مع وجوده قوله فلانه في صورة التنازع فيه اي فلان الضمير المنفصل
الذي يؤتى به في احد الفعلين للفاعل المتكلم مع الا كائن في صورة
الفاعل المتنازع فيه متحد معه صيغة اذ الضمير المرفوع المنفصل للمتكلم

لعل الطلبين نائبين عن الاستنابة صح

منحصر في انا نحو ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا وكل من الفريقين التزموا في
قطع التنازع الغاء احد العاملين عن المتنازع فيه الا عند الضرورة
ولا يظهر الالغاء الا بالقول بحذف معمول احدهما نحو ضربت واكرم زيد
وبايراد ضمير مخالف في الصورة المتنازع فيه نائبا عنه كما في ضربا في
واكرمني الزيدان اذ لو ذكر المعمول المظهر لكل منهما نحو ضربت زيدا واكرمت
زيدا او اورد الضمير في صورة المتنازع فيه كان لكل منهما معمول مثل معمول
الاخر على السواء فلا يظهر كون احدهما ملغى والاخر معملا ولا شك ان
كلا طريقي الالغاء منتف فيما نحن فيه فلا يمكن القطع بطريق الانفصال منطقيين صح
ايضا قوله الا في المفعول آلخ كما في حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا قوله
هذا اذا كان الفعلان آلخ اي عدم امكان ظهور قطع التنازع في الضمير
المنفصل الواقع بعدهما اذا كانا متوافقين في اقتضاء الرفع لامتناع
الحذف والاضمار المخالف للتنازع فيه اما اذا كانا متخالفين فيتعين
القطع بالاضمار المخالف للتنازع فيه وكذا اذا كانا متوافقين في
اقتضاء النصب فانه يتعين الحذف ولظهوره لم يتعرض له المحشي قوله
ولا يخفى ان عدم آلخ دفع لما يتوهم ظاهرا من ان في بعض صور التنازع
في الضمير المنفصل يمكن قطع التنازع بالحذف او بالاضمار كما عرفت فلا يصح
اخراج التنازع في الضمير مطلقا عن قاعدة التنازع بالتقييد بقوله
ظاهر قوله في بعض الصور وهو الضمير المتصل والمنفصل المرفوع قوله
في عدم صحة التعميم اي تعميم الاسم وعدم تخصيصه بالظاهر بان يقال
اذا تنازع الفعلان اسما بعدهما قوله لانه المناسب الاظهر ان يقال
لان المص رحمه الله تعالى بصدد بيان احكام الفاعل والتنازع الذي
يكون في الفاعلية ويكون طريق قطعه اضمار الفاعل من احكامه بخلاف
مطلق التنازع فانه من احكام الفعلين واما ما ذكره المحشي فبعيد لان
بحث التنازع مسئلة برأسها ليس من تتمة الاصل السابق والا لذكره
عقيبه قوله لانه يخالف آلخ اي ما يكون قطعه بطريق اضمار الفاعل يخالف

ما يقتضيه الاصل السابق المذكور بقوله والاصل ان يلي الفعل من تنازع نحو ضرب غلامه
زيدا على رأي البصرية حيث جوزوا الاضمار قبل الذكر في الفاعل **قوله** ويوافقه
على رأي الكوفية فان اضمار الفاعل في الفعل الثاني مع تأخر مرجعه
لفظا لكونه مقدما رتبة بناء على الاصل المذكور **قوله** حكم الاسم الظاهر
الواقع بعد الا نحو ما ضرب واكرم الا زيد حكم الضمير المنفصل الواقع
بعد الا في امتناع قطع التنازع بحيث يظهر الفاء احد العاملين اذ الحذف
والاضمار كلاهما غير جائز كما مر في الضمير المنفصل وفي الاظهار لا يظهر
الالغاء فلا بد من تخصيص الاسم الظاهر بان لا يكون واقعا بعد الا
لاخراجه **قوله** لعل المراد الخ اي مراد الشيخ بقوله لما يكون طريق
قطع اضمار الفاعل ان يكون طريق قطع ذلك قياسا وذلك ممكن في
الاسم الظاهر الواقع بعد الا بايراد الضمير المنفصل الراجع الى المتنازع
فيه مع الا في احد العاملين نحو ما ضرب الا هو وما اكرم الا زيد فلا
حاجة الى التخصيص المذكور لاخراجه **قوله** بانا ندعي القضية المهملة
الخ اي لا يجاب عن الاعتراض المذكور بانا ندعي ان الاسم الظاهر
اذا وقع فيه التنازع يكون طريق قطع اضمار الفاعل ويكفي في
صدقها تحقق ذلك الطريق في بعض صور التنازع في الاسم الظاهر
فلا حاجة الى التخصيص لان كل اسم ظاهر يقع فيه التنازع في الفاعلية
يكون طريق قطعه الاضمار حتى يرد النقض بالاسم الظاهر الواقع بعد
الا فيحتاج الى التخصيص **قوله** لصحة المهملة الخ تعليل للنفي اي لا يجاب
لان المهملة يصح على تقدير اطلاق الاسم عن قيد الظاهر بان يقال
اذا تنازع الفعلان اسما ويكون المراد تنازعا يكون طريق قطعه
الاضمار ويكفي في صدقها وجود ذلك الطريق في بعض الاسماء الظاهرة
فلا حاجة الى تقييد الظاهر لاخراج التنازع الواقع في الضمير **قوله**
قال الشيخ رحمه الله تعالى تأييد لما ذكره الشارح من امتناع القطع
على طريق غيرهما **قوله** اي في مقام الخ اي في مقام التنازع في

المرفوع

115

في المرفوع الواقع بعد الا **قوله** في مذهبه وهو اعمال الثاني وحذف الفاعل
في الاول تحرزا عن لزوم الاضمار قبل الذكر **قوله** من باب الحذف
اي حذف الفاعل عن الاول **قوله** اذ لا يستعمل الا كذلك اي بالحذف
قوله الظاهر الخ لقربه من الشرط والترتب تماما باعتبار العلم وبتأويل
فلا يخلو عن هذه الاقسام اذ لا ترتب لتحقق اقسام الشيء على تحققه اذ
تحققها واحد وحينئذ قوله ويختار عطف على الجزاء وقوله فان اعملت
عطف على قوله واذا تنازع عطف الشرطية على الشرطية **قوله** وقد يكون
الخ اي اذا جعل بيانا لاقسام التنازع ويكون قوله فقد يكون
مع ما عطف عليه معترضة بالفاء كما في قوله فاعلم فعلم المرء ينفعه **قوله**
هو جواز اعمال كل منهما المدلول عليه بيختار البصريون اعمال الثاني
والكوفيون الاول فيقدر قبله ويكون يختار معطوفا عليه **قوله**
في بعض النسخ الخ بالفاء لا يخفى ركاكة اجتماع الفاءات الثلاثة
قوله لانه تنازع اي التنازع المذكور في المتن تنازع في ظاهر
واحد وهذا تنازع في ظاهرين فهو خارج عن المقسم ولم يقل لان
وحدة المقسم معتبرة في كل قسمة كما تقرر في محله وهذه الصورة من اجتماع
القسمين لان القيد المخرج اذا كان مذكورا في الكلام لا حاجة الى
اعتبار قيد مستفاد من خارج على ان اعتبار قيد الوحدة في كل قسمة مما
يناقش فيه في محله **قوله** كما يدل عليه الظاهر اسقاط لفظة كما **قوله**
والعامل فيه معنى ظل يستفاد الخ وقال الشارح الرضي ان قوله
فقد يكون في الفاعلية في قوة فقد يتنازعان في الفاعلية وما
ذكره المحشي اظهر لعدم الاحتياج الى التأويل **قوله** لان الفاعل
نفس الضمير لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر **قوله** فيكون الخ
متفرع على قوله والعامل فيه معنى ظل وليس داخلا تحت النفي **قوله**
ظل توهمي اي لا ظل محقق بل متوهم من اسم جامد **قوله** لان القسم
اقوى الخ ليس معناه ان القسم في نفسه اقوى في اقتضاء التصدير لما صرح

لا ترتب لتحقق اقسام الشيء على تحققه

يقوله ويختاره بدل

ودن

بالرضى ان القسم ضعيف فى نفسه لان تاثيره فى معنى الجواب اقل من تاثير الشرط فى جوابه لان القسم موكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزايد الذى يتم الكلام بدونه والشرط مورد فى جوابه معنى لم يكن فيه وهو التوقيت بل معناه ان القسم فى المثال المذكور لتقدمه على الشرط وصيرورة الشرط متوسطا اقوى فى اقتضاء الجواب فلا يكون القسم فى المثال المذكور فى مرتبة الشرط فى اقتضاء الجواب ولذلك يوتى بجواب القسم دون الشرط مع قربه منه الا ان الشرط لما كان اقوى فى نفسه يجوز ان يوتى بجوابه ايضا كما نص عليه فى الرضى بخلاف الفعلين فانهما فى مرتبة فى اقتضاء المعمول لتاخر المعمول عنهما وترجح الثانى لقربه **قوله** اعلم انه اشار ببيان الضابطة الى ان قيد فى العمدة والى ان المراد بالتفسير ما يكون مفسرا فى الجملة **قوله** فى جواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة والفضلة نحو قوله تعالى فقضيهن سبع سموات **قوله** لان المفسر نص قاطع للالتباس والحيرة فى المرجع **قوله** لانه جاء بعده اه يعنى فى صورة حذف الفاعل منتف فى اللفظ وفى صورة الاضمار الفاعل موجود لكنه مبهم ازيل ابهامه بما يفسره فى الجملة ولا شك ان انتفاء الفاعل فى نفسه اشنع من انتفاء تفسيره بحيث لا يحتمل غيره **قوله** ظرف اى باعتبار الاصل فان معنى دون المكان القريب من الشئ نحو جلست دونك وان كان ههنا مستعملا بمعنى التجاوز لان فاعل اضمرت اى متجاوزا عن الحذف **قوله** قد ينزل منزلة الجوامد لان المصدر موضوع للحدث الساذج عن النسبة الى الفاعل فيمكن تخليته عن الفاعل لعدم اعتبار النسبة الى الفاعل فى مفهومه وان كان لازما له فى الخارج يمكن ذكره بدونه بخلاف الفعل فان النسبة الى الفاعل معتبرة فى مفهومه **قوله** فليس انه قال المص فى بحث المصدر ولا يلزم ذكر فاعله **قوله** فانه من باب تقديرا لف على فنحو ما ضرب واكرم الا انا ليس من باب التنازع **قوله** لا من باب حذفه نسيا والمراد بقولنا الفاعل لا يحذف عدم الحذف نسيا

١٦

116

قوله والمحذوف من باب التنازع الخ واذا كان مقدرا والمقدر كالمذكور لم يتحقق التنازع لوجدان كل منها معمولا مثل معمول الاخر **قوله** لو كان كذلك اى محذوفا نسيا **قوله** لزم ان يكون الخ لما ذكر المفصل ان المحذوف على نوعين احدهما ان يحذف لفظا ويراد معنى وتقديرا والثانى ان يجعل نسيا منسيا وكان فعله من جنس الافعال الغير المتعدية كما ينبغى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول واعلم انه لو اريد بالمحذوف ما جعل منسيا فى اللفظ ولا يصرح به اصلا اندفع هذا البحث فان المحذوف فى التنازع لا يظهر اصلا بخلاف الامثلة المذكورة فانه يجوز الاظهار اما فى المثالين الاولين فقط واما فى المثالين الاخرين فاذا كان ما قبل الواو والياء مفتوحا **قوله** فى مثل ما ضرب واكرم الا زيد اى فى صورة يكون بعد الا اسم ظاهر فانه من باب التنازع الذى يحكى قطعا على طريقة البصريين والكوفيين قياسا على ما مر الا ان الاستعمال على الحذف فلو كان المحذوف فيه نسيا لزم وجود الفعل الاول او الثانى بلا فاعل واعلم ان هذا البحث انما يتجه لو سلم المجيب كونه من باب التنازع اما لو جعله من قبيل ما ضرب واكرم الا انا فى ان كلا منهما من باب تقديرا لفاعل على ما قال الرضى من ان المنفصل والظاهر المرفوعين الواقعين بعد الا لا يجوز ان يكونا من باب التنازع على الوجه الذى لزم احد الفريقين قطعا كما لا يخفى ولعل فى قوله ولا قرب اشارة الى ما ذكرنا من وجه اندفاع البحثين المذكورين **قوله** فانه فى عداد المستثنى اه خلاصة الاعتذار عن الاولين ان المراد بقولنا والفاعل لا يجوز حذفه ان الفاعل اذا كان باقيا على صرافته ولا يكون فيه شائبة الفضلة لا يجوز حذفه وفى المثالين مشابهة للفضلة اما فى الاول فلكونه فى حيز المستثنى وبكلمه واما فى الثانى فلكونه مدخول الجار لزوما وكونه فضلة على صورة

المحذوف على نوعين

الفعل الذي كان الفاعل مستترا فيه وخلاصة الاعتذار من المثالين الاخيرين
انهما اذا خلا ان في سد شيء مسده قوله اصله يخالف قول الاضمار
آخر برفع الاول ونصب الثاني اذ لا وجه لتقديم المفعول على الفاعل
فكي هذا اللام الجارة الداخلة لتقوية العمل في لعا في داخلة على
المفعول وهو الظاهر لتكون هذه الجملة من احوال الاضمار الذي
فيه الكلام صريحا واللام داخلة على الفضلة كما هو الاصل فحذف الفعل
مع الفاعل ايجازا واقيم المصدر مقامه وزيدت اللام في المفعول
لتقوية العمل فصار رغيا في القول الكسائي ثم حذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه والجملة المقدرة اعتراضية قوله يجوز ان يقال اصله
تخالف الكسائي على صيغة الخطاب خلافا على ان تكون الجملة حالا لا
من فاعل اضمرت ولم يرض المحشي وان كان اقل تقديرا لان المخالفة
صفة القولين بالذات والقائل موصوف بها تبعا قوله بمنزلة المؤثرات
الحقيقية عندهم في دوران وجود الاعراب معها كدوران وجود
الاثر مع المؤثر الحقيقي وانما امتنع توارد المؤثرين الحقيقيين للزوم
احتياج الاثر الى كل واحد منها واستغنائه عنه في حالة واحدة قوله
اضماره بقرينة قوله في الاول فانه ظاهر في ان الاضمار بمعنى
الاستتار وليس كذلك لانه قد يكون بطريق الابراز نحو اكرماني
وضربني الزيدان فيراد منه الاتصال الذي هو قريب منه قوله بل
يقول بما نقل عنه من التشريك وبانفصال الضمير محل الاول وبايراده
بعد الظاهر قوله او تقول جاز اعمال الثاني فقط قيد فقط
مستفاد من ترتب الجزاء اعني اضمرت الفاعل على الشرط كما لا يخفى وعموم
الحكم لجميع المراد مستفاد من اطلاقه قوله شرط استغنى آخر على رأي
البصريين واما عند الكوفيين فالمقدم هو الجزاء قوله بالبناء اي على
ان يكون الفاعل الذين يبخلون اذ على تقدير ان يكون فيه ضمير
راجع الى الرسول صلى الله عليه وسلم يكون المفعول الاول الذين

توقف اعراب خلافا

امتناع توارد المؤثرين

يبخلون

117

يبخلون على حذف المضاف اي بخل الذين يبخلون كما في تقرير القراءة بالخطاب
وقد يجاب عن الاستدلال بالاية بانه يجوز ان يكون المفعول
الاول ضميرا هو الراجع الى البخل باقامة صيغة المرفوع مقام المنصوب
ولا خفاء انه تكلف لا ينافي الاستدلال بظاهر الاية قوله هي
امتناع حذفه ليس علة المجوزة مجرد امتناع الحذف بل مع كونه
عمدة فانه حينئذ ينساق الذهن الى كونه مفسرا بما ذكر بعده لا لمحض
التفسير كما ينساق في ضمير الشأن وضمير ربه بسبب كون ما بعدهما لمحض
التفسير قوله لجواز الاضمار بعد الذكر نحو حسبني وحسبت زيدا منطلقا
اياه قوله وهو قبيح ولا سيما اذا صار في تقدير اسم مفرد بسبب كون
مضمونها مفعولا في الحقيقة كباب علمت قوله على الوجه المختار ولا
يجوز ان يقال على الاستعمال المختار لان اعمال الثاني اذا كان
مختارا كثير الاستعمال كيف يصح ان يقال فان اعملت الاول اضمرت
المفعول في الثاني على الاستعمال المختار قوله على اتفاق الطائفتين
اي البصريون والكوفيون متفقون على كون اضمار المفعول على
تقدير اعمال الاول مختارا لان الثاني اقرب الطالبين فاذا لم
يحظ بمطلوبه مع الامكان كان الاولى ان يشتغل بما يقوم مقامه
حتى لا يظن انه ليس بمطلوبه وانه موجه الى غيره قوله والا لزم الخ
اي ان لم يحمل على اضمار الثاني بان يكون كتابيه مفعوله هاؤم
لزم حذف المفعول في الثاني اعني اقرأوا فيلزم الحمل على الوجه
المرجوح اتفاقا فهذه الاية دليل البصرية على اختيار اعمال
الثاني وكذلك قوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا قوله اي
اضمرت الخ يعني ان قوله الا ان يمنع مستثنى مفرغ بحذف المضاف
او بجعل المصدر حينا كما في آتيك خفوق النجم قوله اذا لم يلبس
من التلبيس قوله والضمير للاولاد اي في كن وكانت للاولاد ففي
كانت اسناد جماع ضمير المفرد الى الجمع قوله للفرق البين بين الاصل

مصدر حينا

والفرع فانه في الاصل اعني الآية ارجاع الضمير المفرد الى الجمع ولا
شك في جوازه لتضمن الجمع للمفرد وفي الفرع اعني ما نحن فيه ارجاع
ضمير التثنية الى المفرد والمفرد لا يتضمن التثنية قوله لا يقال لقائل
ان يقول الخ نقض كدليل الكوفيين يعني ان استدلالكم بالبيت
على اختيار اعمال الاول انما يصح اذا جاز اعمال الاول فيه
لكنه غير جائز لاستلزام حمل البيت على حذف المفعول الثاني وهو
وجه مرجوح باتفاق الفريقين كما مر ولذا استدل البصريون
بقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه على اختيار اعمال الثاني حيث
لم يقل اقرؤه فان قيل ان اعمال الاول مختار عندكم يدعيه
سواء حذف المفعول من الثاني او اضمر ليس بشيء اذ معارضة
في المقدمة اعني قوله واما القيس اعمل الاول يعني دليلك وان
دل على اعمال الاول اعني دفع قليل لكن عندنا ما ينفيه وهو
لزوم الحمل على الوجه المرجوح بالاتفاق قوله لانا نقول
الخ حاصله منع الملازمة المستفادة من قوله ولانه لزم حمل كلام الخ
يعني على تقدير اعمال الاول لا نم لزوم الحمل على الوجه المرجوح
لان الحذف انما يكون مرجوحا اذا لم تكن الضرورة داعية اليه
وههنا ضرورة وهي انكسار الوزن عند الاضمار في الثاني داع الى
الحذف فان قيل انه اذا جاز حمل البيت على غير التنازع لا تكون الضرورة
داعية الى حذف المفعول ليس بشيء لان منعه على تقدير توجه الفعلين
واعمال الاول كما يدل عليه قضية الملازمة قوله هذا اي لزوم
الفساد قوله حالية من فاعل كفاني او معترضة بين كفاني وفاعله
لبيان حال الشاعر قوله او معطوفة على الشرطية اي مجموع
الشرط والجزاء كما في قوله تعالى اذا جاء اجلهم لا يستأخرون
ساعة ولا يستقدمون قوله فلا يلزم هذا الفساد لعدم دخوله
تحت لو حتى يصير منفيا فيلزم ثبوت طلبه المنافي لعدم السعي وفيه انه على

منتفيا صح

التقدير

التقدير بين الآخرين لا يكون بين الفعلين المتنازعين ارتباط وقد قال
في المغني انه لا بد من ارتباطهما بعاطف او عمل او لهما في ثانيهما نحو انه كان
يقول سفيهنا او كون ثانيهما جوابا للاول ونحو ذلك ولا يجوز قام
قعد زيد قوله لزوم الخ وهو يستلزم تقييد الجزء بنقيضين بناء على
ان الشرط ايضا قيد كالحال قوله ينبو عن ذلك ان يؤتى في اثناء
كلام او كلامين متصلين بجملة سوى دفع الايهام فيه نبوه بحث لانه
صرح في المطول بان قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا اعتراض
لا محل لها من الاعراب فائدتها تأكيد وجوب اتباع ملته لمدلول
بقوله قبله واتبع ملة ابراهيم حنيفا الا ان يقال ان الاكثر
في الاعتراض ان يجيء بغير التأكيد قوله وذلك لان لزوم حمل الكلام
على التأكيد قوله لان نفي السعي يستلزم لنفي الطلب لم يقل انه عينه
كما يدل عليه آخر كلامه لان الاستلزام كاف في اثبات المقصود
فالزيادة عليه زيادة قوله لان الكفاية الخ اي كفاية قليل
من المال موقوف على ان يكون الطلب لادنى وجه المعيشة ولا يتوقف
على الطلب البليغ له كما لا يخفى قوله وجعل نقيض الخ اي جعل نقيض بناء
على ان المعطوف على الجزاء جزاء فيكون التقدير لو انما اسعى لادنى
معيشة لم اطلب قليلا من المال قوله فما يدل عليه صريح الشرطية فان
مفادها لزوم الكفاية للسعي الذي هو عبارة عن الطلب قوله يلزم
حينئذ اي اذا قدر مفعول لم اطلب المجد يلزم عدم صحة استدراك
لانه عبارة عن حفظ الحكم السابق نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل
فيما بعد لكن وهو يقتضي مغايرة الكلامين اثباتا ونفيا وعلى هذا
التقدير يكون مضمون لم اطلب بعينه مضمون لكن انما اسعى عن ثبوت طلب
المجد قوله قلنا لا نم الخ يعني عدم صحة الاستدراك انما يلزم اذا
كان لم اطلب معطوفا على الجزاء داخلا تحت لو فيكون معناه ثبوت
طلب المجد وهو لم لا يجوز ان تكون جملة حالية من فاعل كفاني

مطلب الاعتراض

اما واو العطف فلانه يقتضي مغايرة المعطوف للمعطوف عليه واما الاعتراض وهو [illegible]

معنى

ابراهيم

واو الاعتراض لا محل لها من الاعراب لنكتة صح

مفيدا لتقييد الكفاية بحال عدم طلب المجد او معترضة بين المعطوف والمعطوف
عليه او معطوفة على مجموع الشرطية وعلى التقادير تكون باقية على معنى
السلب مفيدة لعدم طلب المجد في الزمان الماضي ويكون قوله ولكنما
استدراكا وحفظا لدخول الطلب في الزمان الحال والاستقبال في ذلك
الحكم المنفي قوله ولو سلم الخ اي لو سلم كونه معطوفا على الجزاء
مفيدا لثبوت طلب المجد فنقول ان الاستدراك ليس باعتبار اصل الفعل
اعني طلب المجد بل بالنظر الى الوصف بالمؤثل او الاستمرار المستفاد من
صيغة المضارع اعني ولكنما اسعى هذا ولا يخفى ما في الوجهين من التكلف
وكذا فيما قيل انه لما ذكر في البيت السابق انه لو كان يسعى في تحصيل
المال لادنى معيشة بل له وللمجد لكفاه قليل من المال ولم يطلب المجد
فربما توهم متوهم ان سعيه ليس لمجرد ادنى معيشة بل له وللمجد فاستدرك
بجعله لمجرد المجد والاظهر ان يقال ان لكن هنا لمجرد التاكيد كما
في قوله لو جاءني زيد اكرمته لكنه لم يجئ فاكدت ما افاده لو من الامتناع
كذا في المغني للبيب والاتقان قوله الى المنظور الخ لانه بيان لماهية
الشيء وكشفه من غير ملاحظة الافراد قوله الخ للاشعار بالطرد
اي يكون الحد شاملا لجميع افراد المحدود وهو تصريح بما علم ضمنا احتياطا
بناء على انه قد يكون التعريف بالاعم والاخص اذا كان المقصود التمييز
في الجملة الا تجامد داود دون جميز دجرى يعني قوله اراد بالعلم
اشهر اوصافه يعني ان المراد بفعل لفظ فان قلنا بوضع الالفاظ
لانفسها وضعا ضمنيا يكون علما لنفسه والمراد منه اشهر اوصافه اي ما هو
موصوف بزيادة الشهرة في الجملة من بين اوصافه فافعل التفضيل هنا
للزيادة مطلقا كما في قولك الناقص والاشج اعدلا بني مروان فلا
يرد ان الوصف المشتهر به فعل الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي
المجهول مطلقا قوله واراد الخ اي على تقدير عدم القول بالوضع الضمني
قوله فالاولى الخ وهذا لما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى

فائدة الكلام الواقع في الفرق

مخصوص ... اسم فاعل

شيئين قوله مع اختصاره لعدم الاحتياج الى قوله كذلك قوله للتنبيه
على صحة الخ بناء على ان المشبه به في الاغلب يكون اقوى من المشبه في وجه
الشبه قوله وان اتفق الكل فيه اي كل النحاة في امتناع وقوع المفعول
له والمفعول معه مقام الفاعل وكل المفاعيل الاربعة المذكورة في
الامتناع قوله ليس من ضروريات الفعل اذ رب فعل يكون بلا
غرض لكونه عبثا كذا في الرضي وفيه بحث حكمي قوله وكذا المفعول معه
اي ليس من ضروريات الفعل اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا
مصاحب قوله ولا يصح السؤال الخ يعني لو اقيم المفعول له مقام
الفاعل يكون الحكم تاما به وكونه جواب لم يقتضي تقدير السؤال
قبله فيلزم السؤال قبل تمام الحكم وذا لا يصح قوله انه ليس جوابا
الخ حتى يقدر السؤال قبله فيلزم المحذور قوله بالنصب اي بنصب
القرآن واقامة عليه مقام الفاعل قوله وقراءة ابي حفص بنصب
قوما واقامة بما كانوا يكسبون مقام الفاعل قوله على اضمار المصدر
اي نجي المؤمنين نجية قوله لبناء الفعل المجهول له بحث لما ذكره الشيخ
الرضي في بحث المصدر ان صيغة المعلوم مختصة بما قام به الحدث
وصيغة المجهول صيغة مشتركة بين ما في اللوازم من الزمان المعين
والمكان المعين وما وقع عليه والالة وغير ذلك وكون اسناده
الى غيره مجازا انما هو على تقدير قصد النسبة الايقاعية الى غيره كما
صرح به في المطول من ان ايقاع الفعل على غير ما حقه ان يوقع عليه
مجاز وفي اقامة غير المفعول به مقام الفاعل لا يلزم قصد ايقاع
الفعل عليه بل قد تكون النسبة باقية بعد الاقامة كما كانت قبلها كما
في اقامة المفعول به مقام الفاعل فيكون الاسناد حقيقيا وقد
لا يكون باقية على حالها فيكون الاسناد مجازيا وبما ذكرنا تبين
عدم ظهور الاظهر ايضا وان ما سماه تحقيقا ليس له حقيقة قوله
اذا ارادوا بين الحقيقة والمجاز اي يمكن حمله على المعنى الحقيقي والمجازي

صيغة المجهول مشتركة

قوله فانه الخ لان المجاز خلف عن الحقيقة والرجوع الى الخلف انما هو عند
تعذر الاصل قوله لان المتكلم الخ حتى يفيد في اثبات تعين اقامة
المفعول به مقام الفاعل عند وجود غيره قوله والاظهر الخ انما قال
ذلك لانه يحتمل قوله ولا يرد ما رده على هذا بان يقال مراده انه لا يمكن
الصيرورة الى المجاز العقلي عند امكان الحقيقة العقلية لوجود ما هو
له قوله ولا يمكن المجاز العقلي مع وجود ما هو له منتقض بقوله
تعالى فهو في عيشة راضية فانه مجاز عقلي مع وجود ما هو له والجواب
ان المراد وجود ما هو له من حيث هو كذلك كما فيما نحن فيه فان المفروض
انه لا يجوز اقامة غير المفعول به عند وجود المفعول به مع كونه
مفعولا به قوله قلنا النسبة الخ لا يخفى ان المعتبر في المجاز العقلي مشابهة
الغير لما هو له في ملابسة الفعل حيث فسروه باسناد الفعل الى غير
ما هو له للملابسة اي لاجل ان ذلك الغير يشابه بما هو له في ملابسة
الفعل واما مشابهته اياه في نوع الملابسة كما يشعر به بيان المحشي
فغير معتبر فيه ولذا لم يتعرضوا لبيان العلاقة في بحث المجاز العقلي
قوله فلانه الخ اي نسبة الفعل الى الزمان والمكان كان لاجل
هذه العلاقة وهي كونهما مشبهين بالمفعول به في المحلية وتاثير الفعل
وان اختلف جهة المحلية والتاثير فان محلية المفعول به باعتبار القبول
ومحليتهما باعتبار الظرفية وتاثير الفعل في المفعول به باعتبار الوقوع
عليه وتاثيره فيهما باعتبار الوقوع فيهما وهو ايضا نوع تاثير حتى يجوز ان
يقال لا فعال فيقال زمان الضرب ومكان الضرب قوله لا ان اثر
الفعل اي يتعلق به الفعل المطلق فيكون مفعولا به المطلق الفعل قوله
هذا التحقيق اي تحقيق العلاقة بين المفعول به وبين الزمان والمكان
قوله والمصدر يقتضي نقل النسبة الايقاعية الخ فيه بحث لان اللازم من
التحقيق المذكور ان نسبة الفعل المجهول الى سائر المفاعيل لعلاقة كونها
شبيهة بالمفعول به لا كون النسبة اليها ايقاعية فان ذلك انما هو على تقدير

قصد

قصد التجوز في الاسناد قوله هذا النقل الخ اي نقل النسبة الايقاعية الى
سائر المفاعيل فيما اذا كان مفعولا بلا واسطة حرف الجر واما في المفعول
بالواسطة فلا نقل لان حرف الجر مانع من اعتبار الوقوع عليه تجوزا
فالربط ههنا حقيقي كما كان قبل الاقامة لا مجازي لا يخفى ان المحشي
اعترف ههنا بان اسناد الفعل الى غير المفعول به قد يكون حقيقيا فهذا
انهدم ما سبق من ان اسناده الى غيره مطلقا مجاز عقلي وبان نسبة
الفعل اليه لا تقتضي تشبيهه بالمفعول به بجعل الفعل واقعا عليه
تجوزا بل كونه من ملابساته كاف في النسبة فهذا انهدم التحقيق المذكور
والقول بان نسبة الفعل الى غير المفعول به اذا كان مفعولا بلا
واسطة يقتضي نقل النسبة الايقاعية وجعله مفعولا به تجوزا
بخلاف ما اذا كان مفعولا بواسطة تحكم قوله ما ذكرنا من نقل
النسبة الايقاعية في المفعول بلا واسطة وعدم النقل في المفعول
بواسطة قوله ينبغي ان يتعين الخ لكون النسبة اليه نسبة الى ما
هو له والى غيره مجازا ولا يمكن التكلم بالمجاز مع وجود ما هو
له وفيه بحث لان مدار الاقامة في مقام الفاعل على اعتناء
المتكلم بتعلق الفعل به ويكون تعلقه به مقصودا كتعلقه بالفاعل
ولا دخل في ذلك لكون النسبة اليه حقيقية او مجازية قال
الشيخ الرضي كلما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره
وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك مفوض الى اختيار
قوله مع ان الخ صرح بخلافه فان الاكثرون على انه اذا فقد المفعول
به تساوى البواقي في النيابة كما في المتن وبعضهم رجح الجار
والمجرور لانه مفعول به لكن بالواسطة وبعضهم الظرفين والمصدر
لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لكون دلالة
الفعل عليه اكثر وبالجملة لم يقل احد بتعين المفعول بالواسطة
قوله وجب في قيامها الخ كيلا يحتاج الى اعتبار شبهه بالمفعول به

بجوز

الفعل

ونقلا لنسبة الايقاعية وفيه انه اذا كان المقصود ان تعلقه بها كتعلق المفعول به للمبالغة في التعلق لا يمكن دخول الواسطة عليها قوله في ذلك اي في دخول الواسطة عليها عندا لا قامة قوله ولذا لا يقع الخ في شرح الرضي يشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شيء ولا جلس مكان او زمان او في موضع او في آن لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها قوله بما سنذكره من قوله وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة والمقصود تقييده به او بما يؤدي مؤداه كان يقال فالجميع سواء اذا كان الاشياء المذكورة مفيدا لفائدة متجددة او اذا صح نيابته قوله بلا واسطة الخ هذا على تقدير ان يكون القائم مقام الفاعل المجرور وعلى ما حققه السيد الشريف في حاشية الكشاف في تفسير قوله تعالى غير المغضوب عليهم وايده بان القائم مقام الفاعل اسم ومجموع الجار والمجرور ليس باسم لمعنى قوله شبيه بالمفاعيل مجرور وشبيه بها وكذا قوله اقيم واما على القول بان القائم مقامه هو المجموع على ما هو ظاهر الكشاف حيث قال عليهم في محل الرفع وعبارة الشيخ وكلام ابن مالك في التسهيل ويؤيده ما قال ابو علي في الحجة ان الاعراب المحلي مشروط بان لا يكون لذلك المعرب اعراب لفظي فلا يجوز ان يقال في نحو مررت بزيد وعمرو ان عمروا معطوف على محل زيد على محل بزيد صح فلا حاجة الى هذا القيد لان مقصود الشيخ ان مجموع الجار والمجرور شبيه بالمفاعيل لفظا في كل واحد منهما لانه من متعلقات الفعل ومعنى في اداء معناها لان المجرور اما مفعول به او فيه اوله ثم المحشي لم يتعرض لبيان غرض الشارح من هذا الكلام مع انه اهم بالذكر ولعل غرضه دفع ما اورده الفاضل الهندي من ان قوله في الدار مفعول به بالواسطة عند القوم

ومفعول

121

ومفعول فيه عند المص رحمه الله تعالى فقد وقع التكرار في مثال المفعول فيه وترك مثال المفعول به بالواسطة وخلاصة الدفع ان التمثيل به باعتبار انه جار ومجرور وشبيه بالمفاعيل لا باعتبار انه مفعول فيه ومعنى قوله اقيم مقام الفاعل مثلها انه اقيم في الاستعمال الفصحاء مقامه مثل المفاعيل والتخصيص به لكون اقامته مختلفا فيه ويحتمل ان يكون معنى قوله مثلها انه اذا وجد المفعول به بواسطة مع سائر المفاعيل بواسطة تعين للاقامة وان لم يكن فالجميع سواء لكونه مفعول به في الحقيقة واقتضاء الفعل اياه اشد اقتضاء تقول مر بزيد في يوم الجمعة في امام الامير ومر بزيد هذا على طريق القياس ولم اجد فيه نقلا قوله فلا يظهر الخ لانه يلزم تشبيه الشيء بنفسه ولا فائدة فيه وانما قال لا يظهر لامكان ان يقال ان التشبيه المذكور مبني على مذهب الجمهور قوله لكان اخصر لعدم ذكر الشرط واظهر لعدم الاحتياج الى تفسير الجمع بما سوى المفعول به مما صح نيابته قوله وفيه ان الخ هذا الاستدراك انما يلزم اذا قيد البواقي بما يصح نيابته وفسر قوله سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل بجواز وقوعها موقعه اذا لم يوجد المفعول به وبامتناع وقوعها موقعه اذا وجد المفعول به اما اذا اجرى البواقي والجواز والامتناع على اطلاقه كما هو الظاهر ويكون المعنى وما سوى المفعول به سواء في جواز النيابة وامتناعها فما يجوز نيابته لا رجحان لشيء منها في النيابة وما يمتنع نيابته لا رجحان لشيء منها في الامتناع فلا استدراك كما لا يخفى قوله مع انه اراد التصريح الخ فلذلك صرح بالشرط كما في قوله واذا وجد المفعول به الخ والا فالاخصر والمفعول به متعين والبواقي سواء قوله صورة الجر الى آخره لان المفعول بالواسطة اكثر مشابهة بالفاعل من حيث المعنى لكونه مفعولا به والمفعول بلا

واسطة انه مشابهة بالفاعل من حيث اللفظ لقبوله الرفع فاستويا في
النيابة عنه قوله حتى لا يلزم ان لا يكون الخ لان استواء ما يصح منا رعته
في الصحة وما لا يصح نيابته في الامتناع ثابت في جميع الاوقات سواء
وجد المفعول به في الكلام ولم يوجد قوله يجوز بان يقال اعطي زيد
عمرو فلا يتعين اقامة الاول مقام الفاعل قوله اي كي وقوع
الحيرة الخ بسبب معارضة الصلاحية مع الاولوية للتاخير قوله عطف
على قوله الخ المناسب بين الجملتين في المسند اليه والمسند لا على قوله
مفعول ما لم يسم فاعله الخ هو اعتراض بين المعطوف بين لشدة اتصاله
بالمعطوف عليه قوله بيان لحاصل المعنى اي من الجملة التي يصدق
عليها المرفوع هذا في ابتدائه لجرد كونه الجر ودفعا موضعا الفصل
عند الشيخ وخرج عنه قوله لان من للتبعيض لانه يستلزم ان يكون
المبتدا والخبر جزئين للمرفوع وليس كذلك قوله اي في المبتدا
والخبر دفع لما يرد من ان كونه مسندا اليه اصل في المبتداء ولا دخل
للخبر في ذلك فالجواب فراد الضمير وحاصل الدفع ان الكلام
على حذف المضاف اي الاصل في هذا النوع من الكلام ان يكون
المبتداء مسندا اليه وكونه مسندا ومسندا اليه ضرورة وانما لم يجعل
على ان الاصل فيهما ان يكونا مذكورين مع ظهوره لان التلازم
محقق على تقدير حذف احدهما ايضا لكونه مقدرا في الكلام قوله
لا احتمال بمعنى المحل والجواز المقابل للامتناع الجامع للوجوب قوله
ههنا انما قال ههنا لان العامل المعنوي في المضارع تجرده عن
الناصب والجازم او وقوعه موقع الاسم قوله مع ان الخبر اي حصر
الحد في المحدود والمحدود في الحد قوله للزوم اطراده وانعكاسه
الاطراد التلازم في الوجود اي كلما وجد الحد وجد المحدود
والانعكاس التلازم في الانتفاء اي كلما انتفى الحد انتفى المحدود
ومجموعهما يتحقق المساواة المستلزم لحصر كل منهما في الاخر قوله لانه

مطلب معنى الاطراد والانعكاس

الكوفي الخ واما تخصيص هذه الصورة بالتصريح فمجرد الارادة على ما هو مذهب
اهل السنة من تخصيص الارادة بنفسها من غير حاجة الى داع قوله بدلالة
صورة التصريح اي التصريح بالحصر ففيه اشارة الى الجواب عن قوله
مع ان الحصر مستفاد الخ وهو ان الحصر وان كان مستفادا من مقام
التعريف بناء على اشتراط المساواة لكنه ليس صريحا فيه لجواز التعريف
بالاعم والاخص اذا اريد التميز عن بعض ما عدا المعرف فاورد
ضميرا لفصل للتصريح به قوله لان صيغة الخ كما نص عليه في المطول
فما نحن فيه يفيد حصر القسمين على المبتدا لا حصر المبتدا على القسمين
حتى يكون ردا على من جوز قسما آخر اعني اسم الفعل قوله ولو
سلم اي كونها لحصر المسند اليه قوله فهي للتاكيد اي هي ههنا للتاكيد
الحصر بناء على ما قالوا من ان الحصر اذا كان مستفادا من شيء
آخر يكون الفصل لمجرد التاكيد وههنا كذلك لان المسند اليه
اعني المبتداء معرف باللام فيفيد حصره على القسمين نحو الحسب هو المال
اي لا حسب الا المال قوله ولو سلم انها لاصل الحصر اي فيما نحن
فيه قوله فنقول الخ نقول لكون هذا البحث من نتائج افكاره
بخلاف الوجهين السابقين فانهما من الفاضل الهندي قوله
سندا عند المص قال المص رحمه الله تعالى في الايضاح وهذه
الاسماء كلها اعني اسماء الافعال اختلف فيها هل لها محل من الاعراب
او لا فقال قوم لا موضع لها من الاعراب وقال لان معناها
معنى ما لا موضع له من الاعراب فلذلك بنيت فوجب ان لا يكون
لها موضع من الاعراب وقال غيره بل لها موضع من الاعراب لانها
اسماء مركبة وكل اسم مركب فلا بد له من اعراب اذ علة الاعراب
التركيب وقد وجد وما ذكر من علة البناء لا يوجب ان لا يكون
له موضع من الاعراب لجميع الاسماء المبنية فانا نحكم بان لها
موضعا من الاعراب وان كانت مبنية على اختلاف وجوه الاعراب

اعراب اسماء الافعال وبناؤها

وموضعها عند هؤلاء رفع بالابتداء لانه وما بعده اسمان جردا من
العوامل اللفظية اسند احدهما الى الآخر كقولك اقائم الزيدان وكونه
واقعا موقع الفعل لا يمنع الاعراب الا ترى الى اقائم فانه وان
كان واقعا موقع الفعل كيف حكم برفعه على الابتداء نعم ينبغي ان توجه
موقع المبني وهذا هو التوجيه انتهى قوله فكيف يصح الحصر اي حصر المبتدأ
في القسمين قوله ليصح التعريف اي لا يكون التعريف بالاخص قوله
ولا يخفى اي اذا كان المراد حصر المبتدأ المتفق عليه لا يكون الحصر
المستفاد من ضمير الفصل او التعريف للرد على من زعم ان اسم الفعل مبتدأ
لان المحصور المبتدأ المتفق عليه واسم الفعل ليس كذلك قوله لم يرد
الخ بل اراد به ما يقابل الفعل والحرف ومقابلته بالصفة باعتبار
تقييده بكونه مسندا اليه والصفة بكونها رافعة لظاهر قوله مثل
ضارب الخ فانه لم يرد لفظ ضارب كما في ضرب فعل ماض حتى
يقال انه اسم لكونه علما لنفسه اذ المحمول على زيد ضارب من حيث
دلالته على معناه الوصفي فهو صفة مجردة عن العوامل اللفظية مسند اليه
وانما وقع المبتدأ نكرة لتخصصه بالصفة قوله وتأويلا اي ليس
التقدير بمعنى التقدير في الكلام بان يكون محذوفا قوله وسواء
عليهم الخ فانه بتأويل انذارك وعدمه سيان قوله يعني ان
العبارة الخ اي قوله المجرد عن العوامل اللفظية وان كانت
ظاهرة في سلب العموم اي السلب الداخل على الايجاب الكلي بناء
على ان التجريد عدم الوجود والجمع المعرف اذا لم يكن هناك
عهد للاستغراق بمعنى كل فرد فرد فالمعنى الذي لم يوجد فيه كل
عامل لفظي قوله لكن المراد عموم السلب اي لا يوجد فيه شيء من
العوامل اللفظية قوله ان اللام ابطلت معنى الجمعية الخ بناء على ان
الجمع المعرف اذا لم يمكن حمله على الاستغراق يجعل مجازا عن الجنس
كما في قوله تعالى لا يحل لك النساء وههنا كذلك اذ لا فائدة

في

في نفي دخول كل عامل لفظي لعدم امكانه قوله وان كان اعم لانه قد
يتحقق في ضمن السلب الكلي وفي ضمن الايجاب البعض والسلب عن البعض
قوله بقرينة المقام فان المبتدأ ما لا يوجد فيه عامل لفظي اصلا
قوله واما القول الخ اي القول في بيان ارادة عموم السلب من قوله
المجرد عن العوامل الخ بان عبارة المتن ان حملت على العدول
بان جعل النفي المستفاد من قوله المجرد جزءا من المحمول ويكون الحكم
بطريق الايجاب افادت عموم السلب لعدم دخول العموم تحت
النفي وكون كل فرد فرد من العوامل اللفظية محكوما عليه بالمحمول
العدولي كما في قولنا كل انسان لم يقم بخلاف ما اذا حملت على
السلب فانه الخ يكون العموم داخلا تحت النفي فيفيد سلب العموم
كما في قولنا لم يقم كل انسان قوله فغير ظاهر لان الحمل على
العدول في صورة تقديم النفي على المسور بكل وما يؤدي معناه
بعيد ولذا فرق ابن مالك في كل انسان لم يقم ولم يقم كل
انسان بان الاول لعموم السلب والثاني لسلب العموم قوله
لان الذهن الخ فالحمل عليه تخصيص بلا مخصص فلا يجوز الحمل
عليه سيما في مقام التعريف قوله لان الظاهر الخ لان المطلق
ينصرف الى الكامل قوله كالمعدوم لعدم افادته معنى زائد
قوله اعم من ان يكون الخ فنحو بحسبك مجرد حكما وان لم يكن
مجردا حقيقة قوله ان قلت ينبغي الخ اي ينبغي على هذا التعريف
ان لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم ان نحو ان زيدا
منطلق وعمرو مع ان المص رحمه الله تعالى جوزه وذلك
لان الجواز المذكور مبني على كون اسم ان مرفوع المحل
بالابتداء وهو وحده ليس بمبتدأ بالمعنى المذكور لعدم تجرده
عن العوامل اللفظية نعم يصح ذلك على رأي من قال ان
معطوف على محل ان مع اسمها قوله لعل ذلك الخ يعني انه

مبني على توهم رفع اسم انّ باعتبار انه كان مبتداء قبل دخول انّ
ولا يخفى انه تكلف ولو كان مجرّد توهم انه كان مبتداء كافيا
لجاز العطف على محل اسم انّ المفتوحة ايضا قوله ولا يجاب الخ
هذا الجواب منا للشارح الرضيّ وحاصله أنّ انّ لعدم تغييرها
معنى الجملة كان كالحرف الزايد فدخول انّ كلا دخولها فيبقى
مرفوعا كما كان لكن محلاً لاشتغال اللفظ بالنصب قوله فلدخول
اسمها الخ فيه بحث لانه ان اراد دخولها فيه باعتبار المحل فمسلّم
وان اراد دخولها فيه باعتبار اللفظ فمم لعدم تجرده عن العوامل
لفظا قوله مع انها مغيرة لمعنى الجملة بالنفي فلا يكون اسمها مجردا
عن العوامل اللفظية لا حقيقة ولا حكما فلا يكون اسمها مرفوعا
بالابتداء محلاً قوله لان القضية سالبة اي القضية المركبة من اسم
لا وخبرها نحو لا غلام رجل في الدار قضية سالبة معناها سلب
نسبة الخبر عن اسمها وليست كلمة لا جزءا مع مدخولها مخبرا عنه حتى
يكون المجموع في محل الابتداء وايضا يخرج هذا المركب عن التعريف
بقيد الاسم لعدم كون المجموع اسما قوله اشار بالخ اي
بالتقسيم بالقسم فان القسم يقتضي وجود المقسم المشترك بين القسمين بالتعبير
قوله مشترك معنويّ يدلك على هذا جعلهم الابتداء عاملا في كلا
النوعين وتفسيره بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية لاسناد شيء
اليه او لاسناده الى شيء فان قلت فلم لم يفسر المصنف المبتدأ بالمعنى
المشترك بينهما قلت بيّنا القسمين بخصوصهما لاختصاص كل منهما
باحكام مختلفة قوله كما ذهب اليه حيث قال المبتداء اما اسم
مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حدّ واحد قوله والا لزم
استعمال اللفظ المشترك وهو لفظ المبتدأ في قوله فالمبتداء هو
الاسم المجرد قوله ومن قال انها لمنع الخلو الخ قال الفاضل
الهندي في حواشيه كلمة او لتقسيم المحدود دون الحدّ حيث يتناول

صدر الحدّ وهو قوله الاسم كلا القسمين او لمانعة الخلوّ دون الجمع فليست
للشك او التشكيك فلا ينافي التعريف انتهى ومقصوده دفع سؤال مقدّر
وهو انه اذا كان الاسم متنا ولا للقسمين كيف يصحّ العطف عليه بكلمة
أوْ فاجاب بانه لمنع الخلوّ دون الجمع يعني انّ كلمة او بالنظر الى
نفس مفهومي المعطوف والمعطوف عليه من غير اعتبار القيود الباقية
منها لمنع الخلو فيجوز اجتماع الصفة بالاسم واندراجها تحته وهذا
لا ينافي كونها للانفصال الحقيقي بعد اعتبار القيود منهما فاندفع
اعتراض المحشي رحمه الله تعالى قوله لان استحالة الخ لان القسم
الاول يكون ابدا مسندا اليه الثاني يكون مسندا والشيء الواحد
بالنسبة الى الشيء الواحد يمتنع ان يكون مسندا او مسندا اليه قوله
فلو ثبت اسناد بكلمة لو الى عدم ثبوته قطعا لما ذهب اليه المصنف
من كون اسم الفضل الفعل مبتداء قوله كان بالاستقراء اي
تتبعنا فما وجدنا في كلام العرب مبتدأ سوى هذين القسمين قوله
لصدق التعريف عليه فانه صفة واقعة بعد الف الاستفهام رافعة
لظاهر قوله كما ذكرنا من ان هذا القسم من المبتداء يثبت ضرورة ولا
ضرورة في هذا المثال قوله على ذلك اي التقييد المذكور قوله
فيدخل انما وغير نحو انما قائم الزيدان وغير قائم الزيدان
بالنظر الى حذف الحرف وهل وغيرها بالنظر الى حذف الالف
من كلمات الاستفهام نحو اي جالس زيد وايان ذاهب عمرو
قوله للاصالة اي لكونها اصلا في الاستفهام قوله لا يناسب
مقام التعريف لانّ المقصود منه كشف الماهية وايضاحها يجب لا يوهم
خلاف المقصود نعم ذلك الاكتفاء صحيح في الخطابيات والمحاورات
قوله على انه مفعول ضارب وح لا يصح كونه مبتداء فيكون ضارب
مبتداء وزيد فاعله سادّ مسدّ الخبر ومن مفعوله قدّم لتضمنه معنى
الاستفهام قوله او من باب عموم المجاز وهو ان يراد باللفظ معنى

ا فهو كرهنا ذاهب زيد وكيف انت وكم مالك ع

مجازي يكون المعنى الحقيقي داخلا فيه فالمراد بالظاهر هنا الملفوظ سواء
كان مظهرا او مضمرا قوله ولكن ان زيد لا يخفى ان المعنى اللغوي معنى
مجازي بالنسبة الى اهل الاصطلاح فهو ايضا ارادة المعنى المجازي
الشامل للمعنى الحقيقي الا ان طريقة الارادة مختلفة فان عموم
المجاز مبني على اعتبار العلاقة بين المعنى الاصطلاحي والمجازي
الشامل له سواء كان معنى لغويا اولا والثاني موقوف على تحقق
الوضع اللغوي سواء وجد المعنى الاصطلاحي اولا قوله قيل لم
لم يجيبوا الخ تجوزوا كون زيد مبتدأ مع تاخيره ولم يمنعوا كونه
فاعلا وبما ذكرنا ظهر ضعف ما قيل انه لا ضرورة في تقديم
الخبر في زيد قام حتى تركيب الالتباس لاجلها وفي قائم زيد
يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به اذ المشتمل على
الاستفهام يجب تقديمه لان كون تقديم قائم ضروريا لا يقتضي
تجويز كون زيد مبتدأ لم لا يتعين كونه فاعلا قوله لبس لا فيما
اذا كان الخ فانه حينئذ لا يلتبس احد الوجهين بالاخر ولا يخفى
به قوله لبس الا فيما اذا كان الخ فان احد الوجهين المتبادر
الى الذهن يوجب التباس الوجه الاخر واختفاءه المخل بفهمه
اقول لما ذكره المجيب من ضابطة الالتباس وجواز الامرين منقوض
بنحو امرا ونفسه فانه يجوز فيه الامران مع ان الاصل في الواو
العطف وبالوجوه المذكورة في التفاسير فانهم يجوزون الوجوه
المتعددة في نظم القرآن وبعضها راجحة وبعضها مرجوحة على ما
لا يخفى على الناظر فيها فالوجه ان جواز الامرين فيما اذا كان مؤدي
الوجهين واحدا والالتباس فيما اذا كان مؤدي الوجهين مختلفا قوله
لانه ليس فوقها الخ فان المضارع مرفوع لكن لا بمعنى ما اشتمل على
علم الفاعلية بل بمعنى اشتماله على حركة الرفع وفيه ان المرفوع صفة
مبهمة يحتاج الى اعتبار الموصوف ليكون الجنس مذكورا ولذا قدم الشارح

فسر بدر

لفظة ما في قوله ما اشتمل بالاسم وما قيل ان المرفوع من احكام الخبر
وانما يعرف الخبر بعد تعريفه د وقد دفع بان هذا الحكم معلوم
من قوله فيها المبتدأ والخبر قبل التعريف فليس هذا الحكم مما يعرف
من التعريف قوله وهذا الوجه اسلم اي تقدير المرفوع اسلم من تقدير
الاسم لعدم ورود البحث المذكور عليه لكن تقدير الاسم اظهر لاطراده
قال الرضي في قوله فالمعرب المركب الذي الخ هذا حد معرب الاسم
لا مطلق المعرب لانه في تقسيم الاسماء فلا يذكر فيه الا اقسامها
فكانه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود
التي يذكرها في صنف الاسم قوله وهو ما اذا كان مركبا امتزاجيا
اما من حرف واسم نحو زيد لا عادل ولا جائرا ومن فعل
وحرف نحو زيد ما اكل ولا شرب ومن اسمين نحو هذا خمسة عشر
لان المركب الاضافي نحو هذا غلام زيد والتوصيفي نحو زيد
رجل فاضل الخبر فيه هو الجزء الاول وهو اسم والمركب الاسنادي
خارج عن هذا التعريف عند المصنف كما سيصرح به قوله او لفظا الخ
فانه ليس اسما لعدم اعتبار الوضع فيه لمعنى ولذا اورد المثال
بالمهمل قوله او حكما بان يصح وضع الاسم موضعه قوله المثال
المذكور اي يضرب في يضرب زيد مع ان المص اخرجه بقيد الاسم
قوله والجملة ايضا فان قولنا زيد يضرب في قوة زيد ضارب
قوله مع انه مصرح بخلافه اي الشارح مصرح بعدم دخول الجملة
في التعريف كما سيجيء في شرح قوله والخبر قد يكون جملة قوله
ليس بمعنى هو هو بل هو بمعنى القيام والاتصاف قوله وربط الاسم
الذي اقيم مقامه نحو ضارب زيد على ان يكون ضارب خبر زيد
وربطه الى زيد بمعنى هو هو فان الضارب وزيدا متحدان في
الوجود قوله نعم يبقى امر الجملة فان اسناد الجملة الى المبتدأ في
نحو زيد يضرب ليس كاسناد الفعل الى الفاعل لعدم قيام

مضمون الجملة بالمبتدأ فهو بمعنى هو هو بنا وبل ضارب اذ الاسناد منحصر
في الشيئين قوله لفظ بعد واحد والجملة لا تعد لفظا واحدا وان صح
التعبير عنه بالاسم قوله متعلقة بالايقاع المضمن الخ التضمين في الاصطلاح التضمين في الاصطلاح
ان نقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي وتلاحظ معه معنى فعل آخر يدل
عليه بذكر شيء من متعلقات الآخر او بحذف متعلقات الاول ولا
يخفى عدم صحته ههنا اذ لم يعتبر مع الاسناد معنى الايقاع بل جعل
الايقاع مسندا الى الاسناد ولانه لم يدل على الايقاع بذكر
شيء من متعلقاته فان الايقاع المتعدي الى المفعول الثاني
بالباء معناه الحمل في شمس العلوم يقال اوقع فلان بفلان
ما يكره اي حمل عليه وفي التاج الايقاع افكندن وشي خون
كردن وهذا لا يعدى بالباء فالمراد بالتضمين معناه اللغوي يعني
ان الضمير المستتر في قوله المسند راجع الى مصدره بنا وبه بما وقع
كما في قولهم لقد حيل بين العير والنزوان والباء متعلقة بالايقاع
المفهوم ضمنا على انها للسببية وكون الخبر سببا لايقاع الاسناد بناء
على انه المقصود بالذات من الجملة وهو محط الفائدة قوله لانه
بنفسه يتعلق بالمسند اي الاسناد لكونه متعديا يتعلق بلا واسطة
حرف الجر بالمفعول به اعني المسند فلا حاجة في تعلقه الى الباء بل
الواجب المسند باسناد الضمير الراجع الى الموصول قوله ان لا يشتبه
الخ اي بحسب اللفظ وان كان المعنى مختلفا فان المذكور في تعريف
المبتدأ ليس فيه ضمير بل الجار والمجرور قائم مقام الفاعل اي
الذي اسند اليه والمذكور في تعريف الخبر فيه ضمير راجع الى الالف
واللام الموصول اي الذي اسند الى المبتدأ قوله وحينئذ يظهر اي
حين جعلت الباء بمعنى الى يظهر لا يراد به فائدة وهو اخراج يضرب
في يضرب زيد وفي زيد يضرب قوله قد بينا وجه عدم الاحتياج
اليه وهو ان المراد المرفوع المجرد ويضرب ليس مرفوعا بالمعنى المذكور

126

قوله لكن فيه الخ يعني باعتبار الاسناد الى المبتدأ وان صار التعريف مانعا
لكنه صار غير جامع قوله لا الى المبتدأ اذ الشيء الواحد لا يسند الى
شيئين قوله مع انه خبر ولذا اعرب بالرفع على الخبرية قوله اللهم
الا ان يقال الخ اي لا نم ان ضارب خبر حتى يخل بالجمع بل الخبر
المجموع كما في زيد قائم قوله لكن لما لم يكن الخ دفع للتوهم الناشئ
من السابق اي اذا كان الخبر هو المجموع فلم اعرب ضارب بالرفع
وانما لم يكن المجموع قابلا للاعراب لكون الجزء الاول وسط المجموع
والجزء الثاني هو آخر المجموع مشغولا باعراب الفاعلية قوله
اجري الاعراب على الجزء القابل للاعراب بخلاف ما اذا كان
الخبر جملة فانه لا يمكن اجراء الاعراب على شيء من جزئيه لاشتغالها
بالحركة الاعرابية او البنائية فبالضرورة جعل المجموع في محل
الرفع مع ان فاعل الصفة في حكم العدم لشبهها بالخالي عن الضمير
لعدم تغيرها في حال التكلم والخطاب والغيبة نحو انا ضارب
وانت ضارب وزيد ضارب قوله لا يقال المراد الخ منع لقوله
لا الى المبتدأ يعني لا نسلم ان ضارب ليس مسندا الى المبتدأ
لان المراد بالاسناد في قولنا المسند الى المبتدأ المعنى الاعم
الشامل للاقسام الثلاثة فيكون الاسناد الى الفاعل الذي
هو ضمير المبتدأ ومتعلقه اسنادا الى المبتدأ قوله وفيه نظر الخ
ليس المقصود من النظر ايراد النقض على التعريف بضارب بعد
تعميم الاسناد بان يقال ضارب خبر مع انه ليس مسندا الى
شيء اصلا اما الى المبتدأ فظاهر لانتفاء النسبة اليه واما الى
فاعله فلعدم كون النسبة تامة لانه حينئذ لا اختصاص للنقض
بارادة الاسناد الى المبتدأ بل هو وارد على قيد المسند في التعريف
بل مقصوده تزييف الجواب الثاني بان فيه اعترافا بان ضاربا
مسندا الى المبتدأ باعتبار الاسناد الى فاعله وذلك فاسد

اذ ضارب لم يسند الى شيء اصلا فالجواب منع كونه خبرا لا تسليم اسناده الى الفاعل وجعل اسناده اسنادا الى المبتدا **قوله** لان الاسناد هو النسبة التامة قيل جعل الاسناد في تعريف الفاعل بمعنى النسبة مطلقا وفي تعريف الخبر بمعنى النسبة التامة تكلف والجواب ان الاسناد حقيقة في النسبة التامة فالحمل عليه واجب ما لم يصرف صارف وفي تعريف الفاعل يحتمل او شبهه صارف عنه فالذاحل على المعنى المجازي **قوله** عدمي اي معدوم لدخول السلب في مفهومه **قوله** فلا يؤثر لان التاثير صفة ثبوتية فلا يتصف به العدمي اذ لا يؤثر في الوجودي الذي هو الاعراب اذ الوجودي لا يكون اثر العدمي **قوله** او تقديرا كما في صورة تأخر المبتدا لفظا **قوله** علامات لتأثير المتكلم فالمؤثر في الاعراب هو المتكلم والعوامل علامات يفهم منها تأثيره بالاعراب المخصوص **قوله** يجوز ان يكون علامة لخصوصيته **قوله** امر اعتباري اي غير موجود في الخارج **قوله** كما في القسم الثاني من المبتدا الظاهر ترك كما في الموضعين لا يحتاج اليها **فان قيل** تعريف الابتداء يوجد في الخبر ايضا **قلت** لا لان قولنا تجريد الاسم ليسند الى شيء او يسند اليه شيء مشعر بتقدم ذلك الاسم على الشيء المسند او المسند اليه حيث جعل اسناده الى شيء واسناد شيء اليه غاية التجريد ولذلك قال ابو علي الفارسي في دفع لزوم كون العدمي مؤثرا ان المراد من التجريد كون المبتدا اولا لثاني وذلك الثاني يحدث عنه كما في اللباب والاظهر تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى فاعل او ليسند الخبر اليه كما في اللباب **قوله** ليخرج عنه التجريد للعد فان الاسماء المعدودة مجردة عن العوامل اللفظية لكن لا للاسناد **قوله** لطلبهما على السوية فان التجريد للاسناد يقتضي المسند اليه والمسند وفيه انه لو كان اقتضاؤه لهما على السوية لزم ان يكون الجزء الثاني في القسم

الثاني

اذالاح

127

الثاني مرفوعا بالعامل المعنوي على الخبرية مع انه مرفوع بالعامل اللفظي على الفاعلية ولذا قالوا انه مبتدا لا خبر له لقيام الفاعل مقامه **قوله** هذا الوجه قوي الخ وذلك لاقتضاء كل واحد منهما عاملا ومعمولا لا يكون احدهما بدون انضمام الاخر اليه قالوا ولا يمتنع ان يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا لكثرة نظائره نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى بنصب ايا بتدعوا وجزم تدعوا بايا **قوله** وهناك قولان آخران الخ في الرضي قال بعضهم المبتدا الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف فارتفاع الفاعل وقال بعض الكوفيين المبتدا الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا **قوله** غالبا متعلق بقوله والخبر حال من احوالها وقيد الحيثية معتبر في الحكمين اي المبتدا من حيث انه مبتدا ذات والخبر من حيث انه خبر حال من احوالها لان المبتدا في كلام يصير خبرا في كلام آخر واعلم انه ذكر السيد قدس سره في حاشية شرح التلخيص في بحث هل ان الذات قد يراد به الحقيقة وقد يراد به ما قام بذاته وقد يراد به المستقل بالمفهومية ولا شك في عدم صحة ارادة المعنيين الاخيرين ههنا فالمراد به المعنى الاول فان اريد بالحقيقة الماهية فلا خفاء في كون كل مبتدا ذاتا وان اريد به الماهية الموجودة في الخارج فباعتبار ان الغالب الحكم على الحقائق الخارجية **قوله** فلا يرد النقض الخ فان الخبر ههنا ذات متشخصة كما ان المبتدا كذلك اذ المقصود الحكم باتحاد المنطلق المعهود بالذات المتشخصة المسماة بزيد فان قيل ان الخبر ههنا مؤول بمسمى بزيد فيكون حالا لا نخرج عن المقصود من الكلام **قوله** اجيب بان تقدم الخ خلاصته ان الدليل المذكور وان كان مقتضيا اصالة التقديم في الفاعل لكن عارضه دليل آخر قوي

لان ظ

منه وهو كونه عاملا واحتياج الفصل الى الاسم اكثر **قوله** وانما اعتبر الامر
اللفظي وهو كونه عاملا دون الامر المعنوي اعني كونه ذاتا **قوله**
ولا اعتبار بالطاري اه والطارى عليه كالشريعة المنسوخة بالقياس الى
الطاري والطاري كالناسخ له **قوله** اشار بطريق الاستعارة اي
اشار بحلية ثمة الموضوعة للمكان المشار اليه الى الحكم السابق
وهو ان الاصل في المبتدا التقدم باعتبار تشبيهه بالمكان باعتبار
استخراج شيء منه كما يستخرج الشيء من المكان **قوله** لوجوب تأخيره
لكون تقديم الخبر مصححا للابتداء **قوله** اختلفوا اه في المعنى لم
يجوزه الكوفيون واجازه البصريون وما ذكره المحشي من تخصيص
الاخفش موافقا لما في التسهيل وظاهره ان بقية البصريين يمنعون ذلك **قوله** في جواز في داره قيام زيد اي في مثال يكون
الضمير في الخبر المقدم راجعا الى ما يضاف اليه المبتدا **قوله**
وقد جاء اه يعني ان السماع شاهد لما جوزه الاخفش ودرج
بدال مهملة مفتوحة وراء ساكنة وجيم **قوله** مع ان المناسب
اه يعني ان المناسب للنظم اذ يذكر مواضع لزوم التقدم في جنب
اصالة التقدم **قوله** لئلا يلزم الانتشار اي لرعاية المناسبة
بين الاصول الثلاثة قيل عدم لزوم التقدم بعده والجواب
ان اصالة التقدم لكونها متعلقة بالمبتدا والخبر مما احق ان
تذكر بعد تعريفها بخلاف تعريف المبتدا وافراد الخبر **قوله** ولئلا
يلزم تقديم اه يعني لو قدم مواضع لزوم التقدم على هذا الاصل
المبنى على المبتنى يلزم تقديم الشيء على المبني عليه لان من جملة مواضع لزوم تقديم
الخبر ان يكون مصححا له نحو في الدار رجل فانه مبني على ان المبتدا
لا يكون نكرة غير مخصصة **قوله** ابتناء تام هو ابتناء الحكم على الدليل
فانه لا ستفاده منه كانه مبني عليه **قوله** القول اه يعني ان الحصر
المستفاد من قوله انما هو الحكم على الامور المعينة يقتضي الفوك

بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس مطلوب دون الحكم عليها
اذا كانت مستفادة من النكرة مع ان الفرق غير ظاهر لان الفرق
بينهما ليس الا باعتبار الحضور في ذهن السامع في الاول دون الثاني
وذا لا يؤثر في الفرق المذكور **قوله** اذا كانت مستفادة من النكرة
ولو مجازا فلا يرد ان المنكر موضوع للفرد المنتشر فكيف تستفاد
الطبيعة منه على انه نص في المفتاح على ان المصدر لا يدل الا على
الحقيقة المحضة والفرق بين معرفتها ونكرتها باعتبار الدلالة
على الحضور وعدمها **قوله** لفظة ما زائدة اه اختلفوا في ما التي
تلي النكرة لافادة الابهام وتاكيد التنكير فقال بعضهم اسم
فمن قوله مثلا ما مثل اي مثل وقال بعضهم زائدة فيكون حرفا
لان زيادة الحروف اولى من زيادة الاسماء وايضا زيادتها
ثبتت في نحو فبما رحمة ووصفيتها لم تثبت فالحمل على ما ثبت في
موضع اولى كذا في الرضي وفائدة ما ههنا التنويع نحو اضرب
ضربا ما **قوله** لما كان التخصيص منحصرا اه كما يشعر به كلام المتن
حيث اورد من كل نوع من التخصيص مثالا ولو كان غرضه مجرد
التمثيل لاكتفى بمثال واحد اللهم الا ان يقال ذكر امثلة
الانواع الغالبة للوقوع **قوله** واحتمالاتها فسر اشتمال النكرة
بالاحتمال اذ لا اشتمال فيها لفظا ولا معنويا بل لكونها موضوعة
لفرد ما يحتمل على سبيل البدل كل واحد من الافراد **قوله**
او يرتفع فصوله يقل ذكر لما هو الواجب **قوله** التخصيص الفردي
اي ما يصير به النوع فردا مصحح للابتداء به لصيرورة النكرة بسببه
كالمعرفة في كون الحكم على معين **قوله** واما التخصيص النوعي اي ما
يصير به الجنس نوعا كالعبد صار بسبب صفة الايمان نوعا **قوله** الا
ان يفرق اه بان الاول مصحح لكون المخصص به حاضرا في ذهن
السامع على وجه يقل اشتراكه فيكون الحكم عليه مفيدا بخلاف

مطلب

بيان لفظة ما الداخلة على النكرة

التوزيع

تخصيص فردي

تخصيص نوعي

عندنا لسامع
الثاني فانه لا ينحصر في المخصص على وجه يقل الاشتراك به
وان كان ثابتا للمفهوم في نفسه **قوله** اذا لم يكن اي المثال المذكور
من باب التخصيص بالصفة بناء على ان التخصيص النوعي غير مصحح فمن
اي باب هذا المثال حيث وقع المبتدا فيه نكرة **قوله** اذ لا يسند
فرد الخ بناء على ان النكرة الموصوفة تعم على ما تبين في الاصول
قوله المودود منه على صيغة اسم المفعول بمعنى المودود ويذكر فيادن
انطعام **قوله** اذ قلت الخ اشارة لكون التخصيص المصحح في المثال
المذكور بالصفة لا بالعموم فانه لو لم تعتبر الصفة واعتبر العموم
لا يصح الابتداء لعدم صحة الحكم على مطلق العبد بالخيرية عن المشرك
قوله قلنا فرق الخ يعني لا يلزم من عدم صحة الحكم بدون الصفة
عدم صحة الابتداء بدونها لتحقق الافتراق بينهما في قولنا
الاربعة نصف الثمانية حيث يصح الابتداء لكونه معرفة دون الحكم
لان الاربعة ضعف الاثنين والسر ان صحة الابتداء مبني على الافادة
صادقا كان الكلام او كاذبا وصحة الحكم مبني على الصدق **قوله**
فيكون نظيرا الخ في ان مصحح الابتداء في كل من المثالين العموم
ومصحح الحكم الصفة **قوله** اذ قلت فرق بينهما اي لانه يكون لعبد
مؤمن نظير كل رجل كافر **قوله** انما جاء من قبل الصفة فهي المصححة
للحكم والابتداء فصح ان التخصيص بالصفة مصحح فيه **قوله** الصفة الخ
يعني ان العموم لما جاء من قبل الصفة كانت الصفة محققة اي
مثبتة للمصحح الذي هو العموم ولا تكون الصفة للتصحيح فانه اذا
كان التعليل في الاشتراك الحاصل من الصفة مصححا كانت الصفة
للتصحيح **قوله** فيه ان هذا التخصيص الخ هذا الاعتراض اورده المحشي
الرضي وانما يرد على عبارته حيث قال ان التخصيص حاصل عند المتكلم
بالعلم بكون احدهما في الدار والشارح قدس سره صرف الاستدلال
فزاد ان النكرة تخصص ههنا عند المخاطب بالصفة بحسب المعنى كانه قيل

اي

اي من هذين الامرين المعلوم للمتكلم كون احدهما في الدار كائن فيها
فلا وجه لايراده على عبارة الشارح رحمه الله تعالى **قوله** وفيه ان
هذا التخصيص في مثل ارجل في الدار ام امرأة فيما وقع نكرة بعد الاستفهام
بدون ام الدالة على حصول الخبر لاحدهما عند المتكلم **قوله** فينبغي
ان يمتنع الابتداء لعدم شيء آخر من المخصصات المذكورة فلا يرد ان
انتفاء هذا التخصيص لا يستلزم الامتناع لجواز تخصيص آخر فان كوكب
عظيم انقض الساعة جائز مع جواز كوكبا انقض الساعة والاوجه
ان يقال تخصيص النكرة ههنا بوقوعه بعد الاستفهام لانه يكون
المقصود منه اعلام الحالة الذهنية لا الحكم على النكرة فكانه قيل
استفهم منك هذا الحكم المجهول لي فليس المقصود افادة الحكم بل
استفادته **قوله** لان التخصيص ان يجعل آه وههنا ليس كذلك لشمول
الحكم لكل فرد فلا تخصيص **قوله** فيما اذا اريد بالنكرة الطبيعة ولو
مجازا **قوله** لان الطبيعة الخ حاصل الاول ان النكرة تدل على
الطبيعة مع الوحدة ولا شك في انه لا دخل للوحدة في التفضيل فيكون
الحكم على الطبيعة فيعم كل فرد وحاصل الثاني ان الحكم على فرد
ما لكن لا بخصوصه بل باعتبار اندراجه تحت الجنس فيعم كل فرد وحاصل
الثالث ان الحكم على فرد غير معين في مقام الخطابي يستلزم
عموم الحكم لان ارادة البعض ترجيح بلا مرجح **قوله** كما قالوا في
لام الاستغراق فانهم قالوا لام الجنس لانه لما كان الحكم على
الجنس من حيث التحقق افاد العموم لان ارادة فرد دون فرد
ترجيح بلا مرجح **قوله** يعني ان الكلام محمول على التقديم الخ يعني يريد
الشيخ رحمه الله تعالى بقوله ويحتمل الخ ان هذا القول يستعمل في
مقام الحصر وشيء من اداة الحصر غير موجود فيه فهو محمول على التقديم
والتاخير اي كان في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى ثم قدم للحصر
هذا على طريقة السكاكي حيث شرط في افادة تقديم المسند اليه للحصر

مطلب

تقدير كونه مؤخرا على انه فاعل معنى اي بدل او تاكيد كما قالوا في واسروا
النجوى الذين ظلموا واما على طريقة الشيخ عبد القاهر فتقديم المسند اليه
على المسند الفعلي يفيد الحصر من غير اعتبار التقديم والتاخير فالاظهر
ان يحمل عبارة الشرح على ما يشمل الطريقين ويقال ان هذا الكلام
مستعمل في مقام الحصر فيكون فاعلا في المعنى كانه قيل ما اهر ذا
ناب الا شر الخ انه لما كان شبيها بالفاعل اظهر على طريقة السكاكي
خص الحصر لبيان جهة قوله كما قالوا في انا عرفت اذ اصله عرفت
انا على انه تاكيد ثم قدم لافادة الحصر قوله فلا يخل النكرة
بالافهام انما يتم ذلك لو كان اخلال النكرة بالافهام لاجل
عدم اصغاء السامع الى الحكم عليه اما لو كان لاجل عدم الافادة
فالنكرة مخل قدمت او اخرت قوله لا بالنسبة الى الكلب اذ المراد
بالحبيب والعدو في عبارة الشرح حبيب غير الكلب وعدوه واليه يشير
قوله فيتشأم به فان المتشائم غير الكلب قوله اما بالنسبة اليه فشر
لانه لا ينبح الا عند التاذي كما هو المعتاد واما ما قيل انه ينبح عند عصام
مجيء حبيب له لما راه غير اجنبي مخالف للواقع انما الواقع تملقه به
واظهار المحبة له قوله فيجوز حينئذ ان يكون الخ اي اذا قدر الصفة
يجوز ان يقال ان النكرة تخصصت بالصفة المقدرة من غير اعتبار
كونه فاعلا في المعنى محمولا على التقديم والتاخير سواء قلنا بالحصر
فيكون موافقا لما قاله القوم من ان معناه ما اهر ذا ناب الا
شر الخ على ما قيل ان التخصيص بالصفة يفيد نفي الحكم عما عداها اولا
قوله فلا حاجة الى التقدير لو حمل التقدير في عبارة الشرح على الفرض
والا عينا ويشمل التقديرين حذف الصفة وكون التنوين للتعظيم قوله
قايم الخ قد سبق في كلام المحشي ان القسم الاول من المبتدا يجوز
ان يكون صفة فقبل ذكر رجل يجوز ان يكون قايم مبتدا قال
المص رحمه الله تعالى في شرح المنظومة ان المقدم اذا كان ظرفا

بحث

تبين للخبرية بخلاف قايم رجل فانه لا يتعين للخبرية عند قولك قايم
لجواز ان يقول القايل قايم في الدار فيكون مبتداء قوله
التخصيص الخ اي تخصيص كون الخبر مصحوبا بالظرف لسعته فما هو كثير
الاستعمال احق بان يتسع فيه قوله فانه لا يجري الخ يعني ان وقوع
النكرة مبتداء في الدعاء شايع نحو ويل لك وويح لك وخيبة
لك وهذا الوجه لا يجري فيها قوله لان الويل هو الهلاك ولا
يمكن ان يكون هلاك شخص لاخر قوله لعدم الفايدة في هذا
الدعاء لان هلاكه يكون له البتة قوله الهلاك لك فلا يكون
فيه نسبة الى المتكلم قوله والقول بان المراد بالويل الخ اي
القول في تصحيح النسبة الى المتكلم في ويل لك قوله اطلاقا الخ
دعاء الشر غاية مرتبة على ويل لك متأخر عنه في الخارج متقدم
عليه في الذهن فيصح ان يقال انه اطلاق لاسم السبب على المسبب
وبالعكس فلذلك اختلف النسخ ههنا ففي بعضها بتقديم المسبب بالميم
على السبب وفي بعضها بالعكس قوله تنكير سلام لرعاية اصله الخ النسخ ب
فهو في الرفع على ذلك المعنى وقد كان حين كونه مصدرا منصوبا
متخصصا بانه صادر عن فاعل الفعل المقدر فهو في الرفع ايضا
يخصص نسبته اليه ولا يخفى جريانه في باب سلام عليك اعني كل مصدر
نكرة وقع مبتداء في مقام الدعاء وانما قال فالاولى اذ يمكن ان
يقال ان ذكر المتكلم في عبارة الشارح بطريق التمثيل والمراد
نسبته الى فاعل الفعل المقدر لانه المقصود قوله وانما اخر الجار
والمجرور الخ يعني كان الظاهر تقديم الخبر لكونه ظرفا والمبتدا نكرة
كقولك في الدار رجل قوله لتقديم الاهم فانه لدلالته على معنى
السلام اهم من عليك وقد يكون احدى جزئي الجملة اهم من
آخر وان كان كل منهما ركنا قوله اذ لو قدم الخ اي لو ذكر
عليك قبل ذكر سلام لربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد

عليك اللعنة ولذا اتخذ ابو تمام وترك الانشاد على ما يحكى لما
ابتداء القصيدة وقال لعط منلها من ذبح وملاعب فعارضه شخص
كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين قوله
لا يجوز ان يكون الخ اي لا يجوز ان يكون سلام بمعنى التسليم الذي
هو مصدر سلمت قوله لانه سلمت الخ في شرح الرضي للشافية وقد
يجيء الفعل للدعاء على المفعول باصل الفعل نحو جدعته وعقرته
اي قلت له جدعا لك وعقرا لك والدعاء له نحو سقيته اي قلت
له سقيا لك قوله فاذن يكون الخ اي اذا كان معنى سلام سلام
عليك فبعد اعتبار نسبته الى الفاعل واعتبار الخبر معه يكون معناه
قولي سلام عليك عليك وانه هذر لتكرار عليك من غير فائدة
قوله بل بمعنى الخ عطف على قوله بمعنى مصدر سلمت اي سلام بمعنى
التسليم الذي هو مصدر سلمك الله بمعنى جعلك الله سالما قوله
بل بالغائب اي ذاته تعالى المعبر عنه بلفظ الجلالة قوله رد على
المختار وهو كونه مصدر سلمك الله انه يكون عليك مستدركا
لاستيفاء سلم مفعوله الذي هو كاف الخطاب قوله زيد لفظ
عليك ليصير جملة اسمية معدولة عن الفعلية فيفيد الدوام والثبوت
قوله وسلام عليك بيان او بدل الخ ان كان القول بمعنى
المقول فهو بدل او بيان وان كان بمعنى المصدر فهو مقول له قوله
وهذا المعنى مستقيم من غير لزوم تكرار عليك لكون الاول جزءا
من القول والثاني خبرا عنه قوله فيه تكرار الخطاب يعني وان
اندفع بما ذكر تكرار عليك لكن فيه تكرار الخطاب قوله الخطاب
الثاني الخ خلاصته ان الخطاب الاول عام والثاني مخصص
بالمخاطب المعين فلا تكرار في الخطاب ايضا قوله غير مراد لان
المقصود الدعاء بالسلامة على المخاطب لا الاخبار بان قولي
سلام عليك كائن عليك قوله لكن يمكن الخ اي فلا تزييف بلزوم

التكرار

التكرار لكن يمكن الخ قوله لزوم اخذ الخ حيث فسر سلام عليك بقولي سلام
عليك عليك قوله فيدور لتوقف كل واحد من المفسر والمفسر على آخر
قوله وهو في المفسر يحتاج الى التفسير بناء على كون المبتدأ نكرة
مخصصة بالنسبة الى المتكلم قوله وهكذا يحتاج كل مفسر الى تفسير فيتسلسل
اي يلزم تفسيرات ومفسرات غير متناهية قوله بان معنى سلمت الخ يعني
يصير المبتدأ في التفسير معرفة فلا دور ولا تسلسل قوله وبان
سلمت الخ اي اجيب بان سلمت الخ اي لانه ان سلمت المقدر قلت
سلام عليك بل معناه قلت سلمك الله اي بمعنى جعلك سالما فلا دور
ولا تسلسل ولا يخفى ان الاولى تاخير الجواب السابق عنه لكونه
مبنيا على تسليم ان سلمت بمعنى قلت سلام عليك قوله ان السلام
الماخوذ الخ يعني ان سلام عليك بمعنى مصدر سلمت بمعنى قلت
سلام عليك لكن السلام الماخوذ في التفسير مصدر سلمت بمعنى
سلمك الله فلا دور ولا يخفى ما في هذا الجواب وتطويل المسافة
قوله مصدر سبح الخ في الصحاح سبحان الله معناه تنزيها لله
نصب على المصدر كانه قيل ابرأ الله من السوء براءة قوله والفعل على
الحدوث لدلالته على الزمان المقتضي للحدوث بما يقارنه قوله
في التفسير تامل لانه اذا كان سلام مصدر سلمت بمعنى قلت سلام
عليك يكون التقدير قولي سلام عليك عليك فلا معنى لتقديره من قبلي
والجواب انه بيان لحاصل المعنى لا تقدير النظم فان معنى قولي
سلام عليك عليك ان هذا الدعاء من قبلي عليك قوله بالنسبة
اي نسبة الخبر الى المبتدأ قوله وهل من مزيد فانه من زائدة ومزيد
مصدر والتقدير هل زيادة لي قوله فيوم علينا ويوم لنا اخره
ويوم نساء ويوم نسر قوله تكلف بانه يقال في الاول التنوين
للتعظيم او يقدر الصفة بدلالة سياق الآية اي وجوه من الوجوه
الحاضرة في الموقف وفي الثاني بانه مزيد ليس بمصدر بل اسم

مفصول والموصوف محذوف وفاعل هل من شيء مزيدا والخبر المقدر مقدم اي هل لي من زيادة وفي المثال الثالث التقدير فيوم منا لا ايام الماضية علينا ويوم منها لنا قوله ان الخبر المعرف يجوز الخ بان يقصد والمرفوع دون الاسم قوله للاشارة الخ فان كلمة قد المفيدة للتقليل يشعر بوجود غير الجملة كثيرا والكثرة دليل الاصالة قوله ولو كانت قسمية انما تعرض للقسمية بخصوصها لما قال ثعلب انه لا يجوز ان تكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه قوله متمسكين بما لا طائل تحته قال ابن لا بنادي وبعض الكوفيين لا يصح ان تكون انشائية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اتوا به من ايهام لفظ الخبر وليس خبر المبتدأ بمعنى ما يحتمل الصدق والكذب قوله والانشاء ليس لها لان من احواله لان الانشاء اعلام عن حال غرض المتكلم من الاستفهام والتمني والترجي والطلب والنداء والتعجب وغير ذلك قوله بان الخبر يجب الخ اي مدلول الخبر يجب ان يكون حالا من احوال المبتدأ وفيه ان اراد انه يجب ان يكون مدلوله الصريح كذلك فيجب تاويل الجملة الخبرية الواقعة خبرا في نحو زيد قام ابوه لان قيام الاب ليس حالا من احوال زيد وقد اعترف السيد رحمه الله تعالى في بحث تعريفها بدلالة به وان اراد اعم من مدلوله الصريح والضمني فلا شك ان قولنا زيدا اضربه يدل على كون زيد بحيث يتعلق به طلب الضرب كما ان زيد قام ابوه يدل على كون زيد بحيث قام ابوه فتدبر قوله واستحقاق الخ عطف تفسيري لكونه مقولا في حقه لدفع ما يتوهم من ان التاويل بمقول في حقه يستدعي تقدم هذا القول في حقه فلا يصح زيد اضربه لا بعد تقدم اضربه قوله ولو بالاخرة اي بالتقدير كما في قوله تعالى ومن لم يجد فصيام ثلثة ايام اي فعليه صيام ثلاثة ايام او فيجب في الصحاح جاء فلان بآخرة بفتح الخاء اي اخيرا قوله

لاشتمالها

لعدم كونها حالا من احواله ولا باعتبار ما تضمنه الرابط لعدم التضمن قوله فانه وان لم يكن اه اي وان لم يكن المبتدأ محلا للفائدة التي اشتمل عليها الجملة صح

لاشتمالها على الفائدة اي المسند لانه المقصود بالافادة اي ما يقوم به وهو المسند اليه قوله اصلا لا باعتبار الفائدة التي اشتمل عليها الجملة ~~لكنه محل للفائدة من حواله ولا باعتبار ما تضمنها الرابطة لعدم التضمن قوله فانه وان لم يكن الخ المبتدأ محلا للفائدة التي اشتمل عليها الجملة~~ لكنه محل للفائدة التي تضمنها الجملة باعتبار الرابطة فان قولنا زيد ابوه منطلق يتضمن كون زيد بحيث منطلق ابوه وهذا اولى مما ذكره المحشي من تضمن المدح والذم وغير ذلك لظهور دلالة الجملة باعتبار الرابطة عليه واطراده في كل مسند سببي قوله وكذا لا بد الخ اما في المشتق المسند الى ضمير المبتدأ فلاجل ان يصير المبتدأ محلا للفائدة واما في المسند الى فلئلا يبقى بلا فاعل قوله العرفج بفتح العين المهملة وسكون الراء المهملة وفتح الفاء والجيم واحد عرفج السهل زهر بنيف ترم الغليظ ستر قوله تاكيد للضمير المستتر ولا لزم الفصل بين المؤكد والمؤكد قوله فصار بمنزلة الفضل لدلالته مع كان على معنى مقترن بالزمان الماضي فتقدير قولنا كان زيد اخاك زيد اخاك قوله والا لنصب الخ اي لو كان من عائد متعلقا بالاسم والخبر محذوف اي لا بد من عائد كان منصوبا منونا لكونه حينئذ مشابها بالمضاف في عدم تماميته بدون المتعلق واسم لا اذا كان مضافا او مشابها ينصب وفي لا كفاية على المانع المقطع اشارة الى انه لا تفاوت بين الوجهين بحسب المعنى فان البد في اللغة الفراق في الصحاح قولهم لا بد منه لا فراق منه ولا تفاوت بين ان يقال لا بد من العائد للجملة وبين لا فراق للجملة من العائد في افادة كل منهما اشتراطها بالعائد ولزومه اياها قوله لانه للعهد اختلف في الرجل هل هو بمعنى كل رجل يجعل الممدوح بمنزلة جميع افراد الرجل مبالغة او بمعنى الجنس يجعله بمنزلته

بيان اللام في نعم الرجل

بالغة او بغير رجل منهم بحيث لا يوجد والحاصل ان هذا لان الابهام يناسب
الكمال والتعظيم ويؤيد تثنيته وجمعه نحو نعم الرجلان ونعم الرجال وكون
اللام فيه عائدة قيل على الاول لشموله الخصوص وغيره وعلى الثاني
لمطابقته له وقد يقدح الثاني بانه لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان الرجل
مطابق لكل فرد وليس نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر
على ما توهم كيف وقد صرح الشارح في التلخيص بان من وضع المضمر
موضع المظهر قولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر
في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند
اليه وعدم قرينة تدل عليه قوله جاز قياسا في الخبر وغيره كقوله
تعالى الحاقة ما الحاقة اي ما هي قوله عند الاخفش يجوز مطلقا
اي في النثر وغيره وبلفظ الاول وغيره والاية مثالها قوله
لا حاجة الى العائد الخ يعني انه انما يحتاج الى العائد لتصير الجملة
بسببه متضمنا الفائدة التي يكون محلها المبتدا واذا كان الخبر
تفسيرا للمبتدا فالمبتدا محل للفائدة التي يتضمنها من غير حاجة
الى الرابط قوله عين المبتدا اي معنى قوله وهو صفة اي مجموع
الجار والمجرور صفة بتقدير مقدما على الخبر كيلا يلزم الفصل
بين الموصوف والصفة بالاجنبي قوله معرفا باللام اي لام
العهد الذهني لانه في المعنى كالنكرة قوله ولقد امر على اللئيم
يسبني آخره فمضيت ثمة قلت لا يعنيني فان يسبني صفة اللئيم وليس حالا لا
لعدم افادته المقصود وهو المدح في الحلم والمعنى استمر سبني
المرور على لئيم حاله وصفته السب لي فمضيت ثمة وما تعرضت له ثم
قلت انه لا يقصد بي بل غيري وكلمة ثم التي هي العاطفة قد تلحق
التاء في عطف الجمل قوله والعامل فيه الخبر اي البر الكر كائن
بستين كائنا منه قوله اذا كان ظرفا اي اذا كان الحال ظرفا
والعامل ظرفا قوله وشاع في غير ذلك اما في الجار فنحو

قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه
واما في المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا او بصفة نحو زيد
انا ضارب ولا يختص مع كونه شائعا بالشعر خلافا للكوفيين كذا
في الرضي قوله لا في المضمر المرفوع لكونه عمدة قوله الكر اثنى عشر
اي لما كان ما في الحاشية غير واف بتفسير الكر بينه المحشي فالوسق
بالواو وسكون السين المهملة والقاف على هذا حمل البعير على
ما في الصحاح نقلا عن الخليل قوله والمد بضم الميم وتشديد الدال
المهملة كيل يسع فيه المن والمن رطلان والرطل اثنى عشر اوقية
والاوقية اربعون درهما كذا في القاموس قوله قالوا ان ظرف
الزمان الخ في شرح الالفية للشيخ السيوطي رحمه الله تعالى
لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن اسم عين فلا يقال زيد
اليوم لعدم الفائدة هذا هو المشهور واجازه قوم ان كان
فيه معنى الشرط نحو الرطب اذا جاء الحر واجازه بعض المتاخرين
بشرط الفائدة وعليه ابن مالك وضبطه بان يشابه اسم
العين اسم المعنى في الحدوث وقتا دون وقت نحو الليلة
الهلال والرطب شهري ربيع او يضاف اليه اسم معنى عام
نحو اكل يوم ثوب اي لبسه او نعم والزمان خاص نحو نحن
في شهر كذا او مسؤول به عن خاص نحو في اي الفصول نحن
ويجوز الاخبار عن اسم المعنى مطلقا سواء وقع في جميعه نحو
حمله وفصاله ثلاثون شهرا او اكثره نحو الحج اشهر معلومات
او بعضه نحو الزيارة يوم الجمعة انتهى وفي شرح التسهيل
مذهب الجمهور انه لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن الجثة
سواء نصب وجر بفي من غير تفصيل وتاول ما ورد من ذلك
على حذف مضاف وفي اللباب ظرف الزمان لا يكون خبرا
الا عن حدث غير مستمر اي لا يكون خبرا عن اسم عين ونحو

حدث مستمر فلا يجوز زيد يوم الجمعة ولا يجوز طلوع الشمس يوم الجمعة
لعدم الفائدة وذلك لان زيدا لا ينقطع يوما لان زيدا يوم
الجمعة هو الذي كان يوم السبت وكذا طلوع الشمس حاصل على
الاستمرار لا يختص بيوم دون يوم انتهى فعلم ان ما نقله المحشي من
اطلاق الحكم المذهب المشهور والتفصيل الذي ذكره الشارح الرضي
موافقا لابن مالك مذهبه واعتراض المحشي على المشهور مما قيل ومن
العجائب ما وقع لبعض في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله
بان الاخبار عن الجثة بالزمان غير مفيد لعدم اختصاص الزمان
بجثة دون جثة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا
الزمان الخريف مفيد لا يعرف ان الزمان يحدث في الخريف ولا
يخفى ان الزمان الخريف من قبيل الهلال ليلة الجمعة فالاعتراض
على ما نقل لمحلي مما قاله ليس بشيء **قوله** لا يقع جاريا الخ اي لا
يقع خبرا ولا صفة ولا صلة ولا حالا **قوله** لان المعنى الخ وذلك
لان الزمان باعتبار تجدده ظرف للامور المتجددة **قوله**
وفيه ان الظرف مطلقا سواء كان زمانا او مكانا يتعلق بالحصول
ظرف له والحصول معنى فالظرف مطلقا لا يقع جاريا على اسم
العين فلا وجه للتخصيص بالزمان **قوله** وان المعنى الخ يعني ان اسم
المعنى له تعلق بالزمان باعتبار ذاته بل باعتبار حدوثه
ومقارنته اياه وهذا التعلق حاصل لاسم العين ايضا فلا وجه
لتخصيص اسم العين بانه لا يقع ظرف الزمان جاريا عليه **فان قيل**
مراد القائل ان اسم العين لا تعلق لحدوثه بالزمان المخصوص
حتى يفيد الاخبار به حصوله في جميع الاوقات **قلت** فلا يكون
الدليل مثبتا للحكم المطلق لعدم جريانه في الاعيان المتجددة وجريانه
في المعاني المستمرة **قوله** لان الازمنة الجزئية اي المعينة هذا
الوجه لو تم لدل على عدم جواز جريان ظرف الزمان على اسم

يقع يوما ما

عصم

ثم م

المعنى

134

المعنى ايضا لان المخلوقات مماثلة للمعاني ايضا والقول بان مقصوده
بيان وجه تخصيص ظرف الزمان بذلك الحكم واما ذكر اسم المعاني
فلاجل ان اختلاف حكم ظرف الزمان والمكان انما يجري فيه لعدم
المكان لاسم المعنى وليس للاحتراز عن اسم المعنى بعيد لانهم صرحوا
بان ظرف الزمان يقع جاريا على اسم المعنى **قوله** منها اشار بذلك
الى ان ظرفية الزمان لشيء معناه المقارنة بينهما في الحدوث **قوله**
بعضها بعضا اي بعض المخلوقات بالازمنة الجزئية **قوله** الا لبعضها لان
ظرفية المكان على الحقيقة وهو يستلزم اياه **قوله** خلافا للكوفيين
في شرح التسهيل منع الكوفيون النصب والجر بفي ومستندهم صون
اللفظ عما يوهم التبعيض فيما يقصد به الاستغراق وفي الرضي خلافا
للكوفيين لان عندهم يوجب التبعيض فلا يجوز صمت في يوم الجمعة وهذا
مشعر بان الخلاف في الجر بفي **قوله** وان لم يستغرق اي لم يستغرق
ذلك المعنى جميع الازمنة او اكثره بل وقع الفعل لا في اكثر الزمان
قوله فالاغلب نصبا وجره سواء كان الزمان معرفا او منكرا
نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة
وربما رفع **قوله** بالاتفاق بين البصريين والكوفيين **قوله** واما
قوله تعالى الحج اشهر معلومات حيث لم يستغرق افعال الحج جميع
ازمنة الاشهر الثلاثة اعني شوال وذا القعدة وعشر ذي الحجة
ولا اكثره **قوله** مستغرقة لجميع الاشهر وليس تلك الاشهر محلا لما
سوى افعال الحج **قوله** فان كان غير متصرف وهو ما لم يستعمل
الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن والمتصرف ما لا يلزم انتصابه
بمعنى في او انجراره بمن كذا في الرضي **قوله** فلا كلام الخ بل
يجب نصبه اجماعا نحو زيد عندك الا اذا كان خبرا عن المكان
نحو داري خلفك ومنزلي امامك فانهم جوزوا رفعه في السعة قوله
اي مكانك الخ يعني انه باق على الظرفية والمضاف محذوف

اما من المبتدأ او من الخبر وهذا عند البصريين وعند الكوفيين بمعنى اسم
الفاعل يجب رفعه وليس بظرف قوله فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك
وداري امامك وذلك لان الاصل في الخبر التنكير ومع ذلك
فرفع المعرفة لا يختص بالشعر قوله متصرفا احترازا عن غير المتصرف
نحو سحرة معينا نحو جئتك سحرة فانه يلزم النصب على الظرف قوله
موقتا محدودا الموقت المعين واحترز به عن المبهم والمحدود ما
ضرب له حد واحترز به عما اذا كان غير محدود اي مختصا فانه
لا يجوز الرفع ولا النصب نحو زيد دارك وبستانك الا فيما سمع
زيد جنبك ولا يقاس عليه زيد يديك ولا نحوه كذا في شرح التسهيل
قوله سرى على وزن هدى مصدر سرى يسري قوله واما انتصاب
نحو داري الخ اي انتصاب فرسخين وميلا ويوما وليلة مع كونها
محدودا اخبارها عن اسم العين لارادة تقدير المسافة ويجوز الخبرية
رفعها وخلف ظرف للجار اي ذات مسافة فرسخين خلف دارك
او هما خبران قوله فالفرسخان مبتدأان يعني ان التمييز في الاصل
فاعل اذا جعلته متعديا كان المآل فاعلا اسناد اذا جعلته
متعديا قوله وقيل الخ قال المبرد انه حال عن الضمير في الظرف
اي ذات مسافة فرسخين قوله لم يصح نسبة التقدير الخ لان الظرف
مذكور لا مقدر قوله وذكر المبرد في محله لان الجملة مقدار لا يعقل
بها قوله من حيث ان الجملة فيكون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه
قوله او من حيث انه جملة فالتمييز عن الجملة المنتصب عنه قوله اي مفروض
الخ اي كونه جملة باعتبار نيابته عن الجملة قوله ان الظرف
مفروض يتصف بالجملة والفرض راجع الى وصفا لا لتحاق بالجملة
باعتبار فرض الجملة ولا يخفى تكلفه قوله الحاق الجزئي بالكلي
يعني ان الظرف فرد من افراد الجملة لا الحاق الجزء بالكل اذ
ركني الجملة المسند اليه والمسند فقط قوله واحسن التوجيهات الخ لا يخفى

وكاكثر ما سواه قوله غالبا ولذا اشتهر بينهم ان الظرف المستقر ما يكون
عامله محذوفا من الافعال العامة والتحقيق ما حذف عامله وستقر
بمكان عامله قوله فنادرا لكونه غير متحرك لانه اصلا وكاينا فاعل
من الافعال الخاصة فلهذا جاز اظهاره قوله اتفق النحاة على
ذلك ذكر في شرح التسهيل قال بعض المتاخرين في الظرف والجار
والمجرور اذا وقعا خبرا اربعة مذاهب احدها انهما من قبيل
المفردات فيكون العامل فيهما اسم فاعل والثاني انهما
من قبيل الجمل فيكون العامل فيهما فعلا نحو كان واستقر وهذا
اختيار البصريين والثالث انه يجوز ان يكونا من قبيل المفردات
وان يكونا من قبيل الجمل وهو اختيار بعض المتاخرين والرابع
انهما قسم براسه واليه ذهب ابن السراج قوله ولا حاجة
الى اعتبار امر آخر لان ذات زيد مظروف للدار من غير
اعتبار امر آخر فما قيل الظرف يكون ظرفا للامر من امور زيد
من قيامه او حصوله فلا بد له من تقديره ليس بشيء قوله الا
بالتاويل بان يقال معنى زيد حصل في الدار زيد موصوف
بالحصول في الدار قوله وللقياس على نحو الخ فان المتعلق ههنا
فعل بالاتفاق لان الصلة لا تكون الا جملة وكذا المبتدأ
النكرة المصدرة بكل اذا دخل الفاء في خبره لا تكون صفته
الا جملة قوله المتبادر الى الذهن الخ المتبادر محل تردد فان
المتبادر من الظرف الواقع خبرا معنى المفرد لانه اسهل ارتباطا
بالمبتدأ قوله ولا يخفى الخ يعني ان عدم افادة الظرف الواقع
خبرا للزمان وعدم افادته تقوي الحكم يقوي عدم كون
متعلقه الفعل لافادة الزمان بسبب الصيغة ولافادة التقوي
باعتبار تكرار الاسناد الحاصل من اسناده الى الضمير المستتر
الراجع الى المبتدأ ولا يخفى ان هذا يقوي عدم تحمل الظرف

مطلب الظرف المستقر معنى وفي المعنى المشهور

مطلب في الجار والمجرور الواقع خبر اربعة مذاهب

بلغ

مطلب عجيب ولطيف

للضير ولا افاد التقوي **قوله** الاحكام الخمسة الخ اي الوجوب والندب
والحرمة والكراهة والاباحة كما تكون في الشرع باعتبار لزوم الفعل
والترك او رجحان احدهما او تساويهما تكون في النحو بالاعتبارات
الواقعة عن اصحاب تلك العلوم الا انهم يعبرون عن الحرمة
بالامتناع وعن الندب بالاولية وعن الكراهة بالضعف وعن الاباحة
بجواز الامرين **قوله** اشتمال الدال على المدلول بقرينة الحمل على المبتدا لفظ
وما له صدر الكلام معنى **قوله** نحو غلام من جاءك فان استفهام
المضاف اليه يسري الى المضاف ولذا يكتسب التعريف منه قال صاحب
الكشاف في منهياته في تفسير قوله تعالى وما علمتم من الجوارح ان
تقدير المضاف لا يبطل كونه شرطية لان المضاف الى الاسم الحامل

أثرنا حواشيه على تفسيره المسمى بالكشف م

لمعنى الشرط في حكم المضاف اليه تقول غلام من تضرب اضرب كما
من تضرب اضرب **قوله** مشابهة اجزاء صفة الدال على المدلول
قوله ولا بنوع تضمن اي ولو كان الشرط بنوع تضمن كما في المثال
المذكور فان تقديم المبتدا فيه واجب لتضمنه معنى الشرط باعتبار
مشابهته للشرط في السببية لما بعده **قوله** وبالجملة مما يغير اصل الكلام
الخ **فان قيل** هذا الدليل لا يجري في ضمير الشان ولام الابتداء
قلت معنى الخبر ان يحدث في الكلام معنى زائدا على اصله ولا شك
ان ضمير الشان يحدث فيما بعده كونه مفسرا له ولام الابتداء يحدث
معنى التاكيد فيما بعده **قوله** انه المختار اي كون من مبتدا وما بعده خبره
قوله بالمثال المتفق عليه اي على كون من فيه مبتدا وما بعده
خبره **قوله** نحو من جاءك فان الجملة الفعلية لعدم صلاحيتها للابتداء
تعين كون من مبتدا **قوله** بل غير سيبويه على ما صرح به في الرضي
ومن قال لم ينقل ومذهب غير سيبويه لكنه يدخل فيه تابعه لم يات
بشيء لان الكلام في اصحاب المذاهب دون التابعين **قوله**
لان من زيد معناه النجار الخ اي الذات المتشخصة بهذا الوصف

لان من سؤال عن العوارض المشخصة لذوي العلم فاذا قيل من جبريل يجاب
بما يفيد تعينه وتشخصه بانه ملك كذا وكذا **قوله** والمقدمة الاولى اي
ان من زيد معناه النجار ام الخياط غير مسلم لصحة الاخبار بالكنى
والالقاب في الجواب عن قولك من زيد بان يقال هو ابو عمرو
او بطة مع عدم كونها اوصافا لانها من اقسام العلم والجواب
انه انما يجاب في السؤال عنه بالالقاب والكنى لانها في معنى الذات
المعينة المسماة بهذا الاسم على ما ذكره الفاضل الكاشي في شرح
المفتاح من انه انما يجاب بزيد مثلا لان معنى زيد هو البشر
المتصف بصفات معينة **قوله** وكذا الثانية اي الوصف متعين
للخبرية ايضا لانه لما كان المراد به الذات المعينة الموصوفة بهذا
الوصف يصح الاخبار عنه بزيد سواء اريد بزيد الذات وحكم
بالاتحاد بينهما او يأول بما يسمى بزيد والجواب ان المراد الوصف
متعين للخبرية في جواب السؤال بمن لما مر من انها للسؤال عن
العارض المشخص وتاويل الوصف بالذات والذات بالوصف
بعيد **قوله** ونظرة الابهام اي نظر قيد الابهام في هذه المسميات
على المتكلم لا يوجب لا تنكير اسمائها وانما نشاء من قبل حمل
المتكلم للاستفهام لا من حيث الوضع **قوله** ولا يخفى ضعف لان كلمة
من دال على واحد مبهم من ذوي العلم صالح لكل واحد منها على
سبيل البدل كرجل وكون كل واحد من المسميات التي هي
مدلولها معرفة لا يقتضي كونها معرفة **قوله** الظاهر الخ فيه
اشارة الى ان كونهما معرفتين اي معلومين للسامع لا ينافي كون
الكلام المركب منهما مفيدا لجواز كون النسبة بينهما مجهولة بحيث يجوز
السامع كونهما متعددين في الخارج فيكون مفيدا للسامع الحكم
باتحادهما في الخارج **قوله** بكونه وصفا اي امرا قائما بالاخر
قوله يحتمل خبرا مثلا اذا عرف السامع زيدا بعينه وعلم انه كان

من شأنه الاطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت
ان تعرف ذلك قلت زيد المنطلق وان كان طالبا لتعيين ذلك المنطلق
و يقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق **قوله** ومنه
لعاب الافاعي القاتلات لعابه اي لعابه مثل لعاب الافاعي جمع افعى
آخره واري الجنا اشارته ايدي عواسل قاله في صفة القلم والمقصود تشبيه
مداد قلم الممدوح بالسم في حق الاعداء وبالعسل في حق الاولياء والخبر
مقدم لعدم الالتباس لوجود القرينة الاري العسل والجنا ما يجتنى
و يؤخذ اي اشارته اي جنته واخذته والعاسل من يأخذ العسل
من بيت النحل وصفه بالطيب واللطافة اذ لم تمسه الايدي من اجتناه
كذا في شرح المفتاح الشريفي **قوله** وفيه ان هذا الوهم لا يجري لان القائل
باعتبار الفاضل الهندي وهو شرط التساوي بكونهما متساويين في رتبة
التخصيص فلا يرد عليه ما ذكره المحشي ولعل مسئلة التساوي في التخصيص
مختلف فيها فجعل شرح التسهيل للفاضل البصري المعتبر التساوي في اصل
التخصيص لا في قدره كما اختاره الشارح وفي الحباب وكانا متساويين
نحو افضل منك افضل مني فانهما مخصوصان بنوع واحد من التخصيص
وهو التخصيص بالمعمول **قوله** لفوات التفصيل المطلوب في المقام **قوله**
فيه ان الخبر لا يكون فضلة اي المراد بالفضل الفضل الاصطلاحي
ومعنى قوله ان يكون مسندا اليه يتحد لضميره فيرد ان الخبر لا يكون فضلة
مفردا بل جملة وليس الفضل ههنا بالمعنى اللغوي لانه يحتاج الى التأويل
بكون مدلول الخبر فضلة وينتقض بمثل اقائم زيد فان الخبر فضل
للمبتدأ بهذا المعنى مع عدم وجوب تقديم المبتدأ على الخبر **قوله** بان
المراد فضل صورة والخبر وان كان جملة في الحقيقة فضل صورة لاستتار
الفاعل وكونه امرا معنويا **قوله** وفيه انه لا حاجة الى لفظة لا يعني اذا
كان المراد الفضل صورة خرج نحو زيد قام ابوه عن الفضل فلا حاجة
الى لفظة لم مع ان المص صرح في شرحه بانه احترازيه **قوله** ذلك

الجزء

ذلك المبتدأ مشتملا الخ هو داخل في قوله اذا كان المبتدأ مشتملا على
ما له صدر الكلام **قوله** لوجوب تقديم المبتدأ لانه ان قدم الخبر مع الا
انعكس المعنى كما مر في تقديم الفاعل وتأخيره وان قدم بدون الا
يلزم قصر الحكم قبل تمامه **قوله** لتكرار العلم في وجوب تقديم الفاعل
وتأخيره **قوله** من لم يقل الخ يعني ان بعضهم ذهب الى جواز تأخير
المبتدأ اذا كان الضمير بارزا حتى قيل ان قوله تعالى ثم عموا
وصموا كثير منهم وقوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ان
كثيرا والذين مبتدأ مقدم الخبرين ولم يلتفت الى الالتباس بالبدل
والفاعل لانه مندفع بادنى تأمل وهو لزوم عود الضمير قبل
ذكر المرجع على تقدير البدل ولزوم خلاف الاصل على تقدير
الفاعل لان الاصل ان يكون الالف والواو ضميرين لا مجرد
علامتين **قوله** نحو غلام زيد راكب اي على ما فان الجار والمجرور
متعلق براكب متضمن لمعنى الاستفهام واجب تقديمه على المبتدأ دون
تقديم الخبر **قوله** منحصر في الاستفهام سواء كان الخبر كلمة الاستفهام
نحو اي زيد او مضافا اليها نحو غلام من زيد **قوله** واثبا
جوازه الخ مع ان الموصول مع صلته ككلمة واحدة **قوله**
لا تؤثر في صلته معنى فلم يختل صدارته بوقوعه صلة **قوله** بسبب
الجر اي حرف الجر لكون الفعل قاصرا عن الوصول الى المجرور
قوله ليس لان في الظرف المستقر فان الظرف اللغو يجوز تقديمه
على عامل الخبر فلا يجب تقديم الخبر نحو على الله عبدك متوكل
قوله بان يتوسط الخ بان يقال زيد على التمرة مثلها **قوله**
لعدم طرده في مثل غلام رجل مثاله فان تقديم الخبر ههنا واجب
لكون المبتدأ متصلا لضمير راجع الى متعلق الخبر وهو رجل لكونه مضافا
اليه مع انه ليس تعلق رجل بغلام تعلق المعمول بالعامل بناء على ان
العامل في المضاف اليه هو حرف الجر المقدر اما على رأي من قال

ان العامل في المضاف اليه هو المضاف فطرده ظاهر قوله اذا جعلته مبتدأ
بان نصب قرينة على كونه مبتدأ والا فكلام رجل مشتمل للابتدآء لكونهما
متساويين في التخصيص بالاضافة قوله بشرط ان لا يكون ان بعد
اما قيل اذا لم يكن ان فيما يتعلق موقعا المبتدأ ليشمل نحو لولا انك
خارج وخرجت فاذا اذا ليس بخارج قوله لصدارتها اي صدارة ان
فلا يجوز تقديم ما في حيزها عليها قوله لا نها موصولة اي حرف موصولة
لانها لا تتم جزءا للكلام الا بصلتها اعني الجملة التي بعدها قوله
لانها جملة تامة اي ان المكسورة مع اسمها وخبرها جملة تامة
غير مؤولة بمفرد والمبتدأ يتعين ان يكون مفردا لفظا او تأويلا
قوله بجواز آه اي لا يرفع بجيء المبتدأ بعد خبر ان للتلبس اذ ربما
يظن انه خبر لان المكسورة او يظن في الظرف تعلقه بخبر ان قوله
وجواز آه اي بجواز حمل المخاطب على سبق لسان اذ المتكلم بناء على ان
صدرا لكلام موقع ان المكسورة لا المفتوحة قوله للتقليل اي مع
التحقيق لان التحقيق لا ينفك عن قد اصلا كما سيجيء بناء على انه الاغلب
اذا دخلت قد على المضارع والتقليل بالنسبة الى مواضع عدم
التعدد وان كان التعدد في نفسها او بدله التحقيق اي لمجرد التحقيق نظرا
الى كثرة موقع التعدد في نفسها كما في قوله تعالى قد نرى تقلب
وجهك في السماء قوله اما غير واجب بان يصح جعل كل واحد منهما
خبرا للمبتدأ بدون الآخر قوله او واجب آه لانه لا يصح الاخبار
عن ضميرا لتثنية بعالم بدون ضم جاهل قوله وقد يجب العطف
لان ترك العطف يوهم كون كل واحد خبرا برأسه قوله وتوجيهه
دفع لما يرد من ان العطف يقتضي مغايرة المعطوف بالمعطوف عليه
فيما يصح ويمتنع له بالنظر الى ما قبله فالحلو ويفيد شركة جاهل
بعالم في كون كل واحد خبرا لما قبله وهو فاسد اي توجيه العطف
ان يقدر العطف سابقا على الحمل ثم يجعل المجموع خبرا عن المبتدأ
بعينه

٢ خبرهم

قوله التحقيق والتقليل

138

على ارادة التفصيل بين خبري المبتدأ وتوزيع الجزئين عليهما بان يكون احد
الخبرين لاحدهما والآخر للآخر قوله اعتمادا على فهم السامع يعني ان
السامع يفهم ان الجزئين متضادان فلا يمكن الاخبار بهما عنهما
الا باعتبار التعدد والتفصيل بين اجزاء المبتدأ قوله وليس
في المعطوف الخ واكن لكان كل واحد منهما مرتبطا به برأسه قوله
لان المبتدأ اي هما مفكوك تقديرا اذ لا اتصال بين الشخصين
اللذين هما مرجع المبتدأ بخلاف ما اذا لم يكن المبتدأ مفكوكا
تقديرا بان يكون بين الجزئين اتصال كما في قولك للابلق هذا
اسود وابيض فان في كل من الجزئين ضميرا راجعا الى المبتدأ لانه
اذا جاز ارجاع الضمير اليه باعتبار امر خارج عنه متعلق به كما
في قولك زيد حسن الغلام فباعتبار اجزائه المتصلة بطريق الاولى
لا يقال النارنج اصفر اي قشره وحامض اي لحمه قوله جاز ان يكون
قوله الخ بان يراد من غير تعدد الخبر عنه حقيقة قوله ويؤيد
الخ فانه لو كان مثل هما عالم وجاهل داخلا في صور التعدد
لم يصح الحكم باستعمال الخبر المتعدد مطلقا بالوجهين اذ استعماله
بالعطف واجب وانما قال يؤيده اذ يمكن ان يقال مراده بقوله
يستعمل على وجهين اعم من جواز الوجهين او تعيين احدهما قوله
لان المقصود اي مقصود المتكلم بقوله هذا حلو حامض اثبات
الكيفية المتوسطة بين الطعمين في جميع اجزائه لان الطعم الظاهر
المدرك فيه لا اثبات كل واحد من الطعمين ويستفاد من اثبات
الطعمين ثبوت الكيفية المتوسطة بطريق اللزوم بناء على ان
الطعمين امتزجا واختلطا في جميع الاجزاء فانكسر احدهما بالآخر
وحصل الكيفية المتوسطة قوله فعلى هذا القول اي على القول
بكون المقصود باثبات الطعمين قوله وعلى ما قلنا من ان المقصود
اثبات الكيفية المتوسطة قوله قلنا جاز آه يعني انما يلزم الضمير

في الصفة اذا كانت مسندة الى شيء لم يربطه بها اما اذا لم تكن مسندة الى
شيء كما فيما نحن فيه فان المسند هو مجموع الصفتين وكل واحدة منهما جزء
المسند فيجوز خلوها عن الضمير لانها حينئذ تكون بمنزلة الضاد من ضارب
في زيد ضارب هذا لكن جواز استناد الصفة غير مسندة الى شيء
ثم لا بد من شاهد وقد نص الشارح الرضي في بحث الاضافة بانه
لا يجوز بقاء الصفة بلا مرفوع فالظاهر لقوة شبهها بالفعل ومن
هذا ظهر ان الانسب بالقواعد العربية ان في كل منهما ضميرا يعود
الى المبتدأ وان كان الانسب من حيث المعنى ما ذهبا اليه المحشي فتدبر
وقال ابن يعيش ان في كل منهما ضميرا من حيث انهما مشتقان من الفعل
وضمير واحد من حيث ان المجموع خبر ولا يخفى ما فيه من التعسف قوله
ان قلت فينبغي الخ اي اذا لم يكن ضمير المبتدأ في شيء من الجزئين
فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث عند تثنية المبتدأ وجمعه وتأنيثه
مع ان الاستعمال على خلاف ذلك يقال هما حلوان حامضان وهي
حلوات حامضات وهي حلوة حامضة قوله لكن لما لم يكن المجموع الخ
وذلك لان المجموع انما يقبل الاعراب اللفظي او المحلي اذا اعتبر
التركيب فيه ولا تركيب بين الجزئين هنا اما الاسنادي والا
ضافي والتوصيفي فظاهر واما الامتزاجي فلان المركب الامتزاجي
من الاثنين ما يتضمن حرف العطف نحو خمسة عشر او حرف الجر نحو
بيت بيت او لا يتضمن الحرف وهو لا يكون الا علما قوله اعلم
انك الخ لما بين احوال الجزئين فيما اذا اتصف مجموع المبتدأ
بكل واحد منهما انجر الكلام الى بيان احوال الجزئين فيما
اذا اتصف جزء من المبتدأ باحدهما وجزء آخر بآخر لانهما
متصلان لتشاركهما في الاحكام فقال واعلم الخ قوله فحكمه حكم
حلو حامض في جواز العطف وتركه وكون الترك اولى وخلو
الخبرين عن ضمير المبتدأ قوله قيل هذا التوجيه الخ قائله الشارح

الرضي

الرضي وهو الموافق للقواعد العربية قوله بشهادة مطابقتهما الخ يقال
هما ابيضان واسودان وهم سود وبيض قوله كالمطابقة في المثال
المذكور اي هذا حلو حامض فانه لما اجري الاعراب على كل
واحد من الجزئين قيس عليه سائر الاحوال قوله ولان الضمير الخ
هذا البحث مما اورده السيد السند قدس سره في حواشي الرضي
وحاصله ان الحكم في قولنا هذا اسود وابيض انما هو باعتبار
اتصاف بعض المبتدأ بالسواد وبعضه بالبياض فيجوز ان يكون
الضمير في كل من الجزئين راجعا الى الابعاض المستفادة من
الكل فاذا كان بعض من شيء واحد اسود وبعض آخر ابيض
يفرد الضمير فيهما واذا كان البعضان كذلك يثنى واذا كان
الابعاض كذلك يجمع واذا كان البعض مؤنثا يؤنث قوله
لا الى نفسه اي لا يكون راجعا الى الكل نفسه حتى يكون مطابقته
له دليلا على ان في كل منهما ضمير المبتدأ قوله فيكون من قبيل هما
عالم وجاهل فان المبتدأ متعدد في الحقيقة اعني الجزئين
الا ان الجزئين متصلان فيما نحن فيه مفترقان في هذا المثال قوله
ويدفع الاخير الخ اي يدفع البحث الاخير بانه لو كان الضمير
في كل منهما راجعا الى الابعاض لزم ان يجوز تثنية الضمير وجمعه
في الجزئين مع افراد المبتدأ بحسب تعدد ابعاضه بان يتصف البعضان
او الابعاض منه بالسواد والبعضان الاخران او الابعاض
منه بالبياض قوله المز الجامع بين الحلاوة والحموضة لا يخفى
ان المناسب لما اختاره من ان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة
ان يفسر المز بما بين الحلو والحامض على ما في الصحاح شراب مز
ورمان مز بين الحلو والحامض قوله لهذه الصورة اي لما يكون
التعدد فيه بحسب اللفظ فقط دون المعنى قوله لا يجوز العطف
فيها اصلا فكيف يصح اطلاق قوله في هذه الصورة ترك العطف اولى

قوله مثل هذا جائع نائع على ان يكون النائع اتباع الجائع واما على
ما زعم بعضهم من ان النوع العطش فهو من قبيل تعدد الخبر لفظا ومعنى
مثل زيد عالم وعاقل يجوز فيه الامران من غير اولوية قوله انه
من باب التاكيد حقيقة فان الشارح الرضي التاكيد اللفظي على
جزئين لانك اما ان تعيد اللفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد
او تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا في الحرف
الاخير قوله فليس من باب تعدد الخبر فهو خارج عن المقسم فلا اشكال
في صحة اطلاق قوله وفي هذه الصورة ترك العطف اولى قوله من امتناع
تعدد الفاعل فان المراد منه بغير العطف اذ لا شك في جوازه مع العطف
قوله الاضافة بيانية ان كان المراد بالشرط المعنى المصدري اعني
الاشتراط واللامية ان اريد به حرف الشرط قوله ليس معنى الشرط الخ
فان الشرط قد يكون سببا عن الجزاء نحو ان كان النهار موجودا
فالشمس طالعة وقد يكونان مسببين لامر ثالث نحو ان كان النهار
موجودا فالارض مضيئة قوله فلا يرد الخ لان الصدقة لغة بهم ملزوم
لصدودها من الله تعالى قوله ليوافق كلام المتن الخ حيث قال
وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني قوله
فان الجملة الخبرية الخ دفع لما يتوهم من ان مدخول الفاء بمنزلة
الجزاء فيجب ان يكون مضمون الجملة الخبرية مسببا عما قبلها وحاصله
ان الجمل الخبرية قد يقصد بها ما هو لازم لمعانيها كالاخبار بها
كما في قولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس اي ان اكرمتني اليوم
فقد اعلمك باني اكرمتك امس في المطول ان الجملة الخبرية كثيرا ما يورد
لاغراض اخر سوى فائدة الحكم ولازمها وفيما نحن فيه كذلك فان
المشركين لما جهلوا مكان النعم ولم يشكروا المنعم لها صار ذلك سببا
للاخبار بصدودها منه تعالى قوله وذلك ظاهر اذ الصدق متأخر
عن الصدور فكيف يكون سببا له قوله لان من المعلوم الخ اي من

لا الاخبار به صح

المعلوم

مطلب

المعلوم اسناد الصدق الى ما هو صفة تعالى اعني الايجاد والاعطاء واما
كونه مسندا الى الصدور والمعلولية التي هي صفة النعم فغير معلوم وهذا
البحث مبني على ما حققه السيد قدس سره في تعريف الدلالة بفهم المعنى
من اللفظ من ان الفهم صفة المعنى او السامع ولا يصير بالتقييد بقوله
من اللفظ صفة اللفظ فلا يرد ان الصدور وان كان صفة النعمة
لكنه بعد التقييد بقوله منه صفة له تعالى وهو بعينه معنى الايجاد والاعطاء
الا انه مركب فلا يشتق منه بخلاف الايجاد والاعطاء كما ذهب اليه
المحقق التفتازاني قوله دخيل في هذا المعنى اعني معنى السببية لانه
ليس من كلمات الشرط لكن وما قوله خالف الشرط الخ مع كونه جزاء
كالجزاء الذي يجب فيه الفاء اعني الجزاء الذي لا يمكن وقوعه موقع
الشرط فلا يرد ان الشرط ايضا قد يجوز فيه ترك الفاء في جزائه
بان كان الجزاء مضارعا مجردا عن لم او مصدرا بلا قوله ٧
في جواز ترك الفاء في خبره وان قصد السببية على ما نص عليه الشارح
الرضي فان قيل ان قصد السببية لازم للشرط اذ لا فائدة له سواها
بخلاف المبتدأ فانه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء الفائدة بدون
قصدها فلذا افترقا بصحة الدخول على الخبر ولزومه في الجزاء
ليس بشيء قوله وفي جواز كون الظرف الخ يعني انه لما لم يكن
المبتدأ المتضمن الشرط شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون ما بعده صريحا
في الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور
وكذا في جواز ان لا يكون مبهما وان لا يكون ما بعده مستقبل المعنى
كاسماء الشرط نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
الاية قوله تعريف الجزئين الخ لا دخل لتعريف الجزء الثاني في حصر
المسند اليه على المسند لان تعريف كل من الجزئين يقتضي حصره في الاخر
فكان الاولى ان يقول تعريف كل من الجزئين يقتضي حصره في الاخر
وكلا الحصرين غير مستقيم اما حصر المسند في المسند اليه فظاهر لان

الاسم الموصول بفعل او ظرف لا يحصر في المبتدأ المتضمن وانما حصر المسند
اليه في المسند فلان المبتدأ الداخل الخ وبما ذكرنا ظهر لك ان تعريف
الجزئين للحصر قوله من هذا الباب اي من باب المبتدأ المتضمن لمعنى
الشرط قوله لا التعريف باسم الاشارة فلا يكون ذلك مفيدا للحصر
قوله فنقول انه الخ اي التعريف بلام الجنس لا يقتضي الحصر مطلقا
في جميع المواد بل قد يكون للحصر وقد لا يكون نص عليه في المطول
قوله الكلام محمول على التمثيل والكاف محذوف كما في قولنا زيد
الاسد قوله والحق ان التعريف الخ اي التعريف باسم الاشارة
اذا اشير به الى الجنس بمعونة كونه في مقام ضبط المبتدأ المتضمن
يقتضي حصره في الاسم الموصول والموصوف المذكورين والا لم يحصل
الضبط قوله ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط بدليل
تخالفهما في الاحكام فان التضمن الذي بواسطة كلمات الشرط
يقتضي وجوب الفاء وقلب الماضي مضارعا وجزم الجزاء اذا
كان مضارعا وعدم جواز وقوع الظرف والجار والمجرور بعده
دون التضمن المذكور ههنا قوله او ان ذلك اشارة الى المبتدأ
اي لفظ ذلك اشارة الى المجموع مما يستفاد مما قبله من الشرط والجزاء
اعني المبتدأ المتضمن للشرط المتفرع على تضمنه صحة دخول الفاء
لا الى ما يستفاد من الشرط فقط اعني المبتدأ المتضمن قوله ولا يخفى
ان مواد النقض ليست مندرجة الخ اما على التوجيه الاول فلان التضمن
في المواد المذكورة بواسطة كلمات الشرط واما على التوجيه الثاني
فلانتفاء تفريع صحة دخول الفاء في الخبر في تلك المواد لان دخول
الفاء واجبة فيها قوله كاسمي الفاعل والمفعول فانهما في الحقيقة
فعل لان الصلة لا تكون الا جملة خبرية فجيء بالصيغة الاسم
لكون اللام الموصولة في صورة لام التعريف قوله لانهما في حكم
لفظ واحد لاتحادهما في الصدق قوله وكذا الحال في المضاف

والمضاف

141

والمضاف اليه اي المضاف الى الاسم الموصول المذكور في حكمه لكون
المضاف اليه من تتمة المضاف قوله ينبغي ان يقول الخ وانما قال
ينبغي لما في الرضي من انه لا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف
باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل
او كثيرا في الاباحة في الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او
ابن سيرين صارا كالواو فقول الشارح اي باحدهما بيان
للمراد لا تقدير لفظ للمضاف كما يتراءى قوله وهو غير نادر بخلاف
الماضي الباقي على مضيه فانه نادر قوله ليست لفظه او للترديد اي
لاحد الامرين منهما على ما هو الاصل وضعه لعدم التردد في
وقوعهما صلة او صفة قوله بل للتخيير فان قلت كلمة او انما تجيء
للتخيير اذا كان في الامر نص عليه في الرضي قلت او ههنا واقعة
في الامر تقديرا اي قل الذي يأتيني او في الدار اه كما في خصال
الكفارة قوله فالمراد الجنس وهو امر متعين لا عموم ولا ابهام
فيه قوله فيكون الفاء في فانه ملاقيكم زائدة كما ذهب اليه الاخفش
من جواز زيادتها في جميع خبر المبتدأ نحو زيد فوجد قوله او يكون
الموصول خبرا اي يكون الموصول المتضمن لمعنى الشرط مع صلته
وخبره خبرا لان الخ يكون الضميران في انه وانه للذي بخلاف
ما اذا كان صفة للموصوف والخبر فانه ملاقيكم فان الضمير
راجعان الى الموت قوله لما ذكرنا في وجه المخالفة وهو كونه
دخيلا في معنى الشرط قوله ومقتضاه امتناع الخ فبدخول النواسخ
يضعف مشابهته المبتدأ بكلمات الشرط فلا يصح دخول الفاء
في خبره قوله لانها لا تغير معنى الكلام بل تؤكده وتحققه فدخولها
كلا دخول فلم تضعف المشابهة قوله هذا مبني الخ اي المراد بقوله
والشرط والجزاء مجموعهما كما هو المناسب لما قبله من الامثلة ولعل
مجانبة الكلام وهو مبني على انعقاد الربط الاتصالي بين

فقد لا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه

جاز الخاطب توهم ان لا يجوز مجالستهما لا بينهما
ثم سوى الزاوج فابيح له المجالسة بهما

الشرط والجزاء على ما حققه السيد قدس سره في حواشي المطول وليس الحكم في الجزاء والشرط قيدا له بمنزلة الظرف كما اختاره المحقق التفتازاني ولا شك ان مجموع الشرط والجزاء باعتبار الحكم الاتصالي من قبيل الاخبار وان كان الجزاء في بعض الصور انشاء وليس مراده ان كل واحد من الشرط والجزاء من قبيل الاخبار حتى يرد ما قيل ان الجزاء قد يكون انشاء بخلاف جاءك زيد فاخبره وهذا الايراد مبني على ان الانشاء يقع جزاء من غير تأويل كما حققه المحقق التفتازاني وذهب اليه الشارح الرضي واما على ما حققه السيد السند قدس سره من انه لا بد من التأويل فلا ايراد **قوله** لا بد لها يدخل آه يجوز ان يكون تتميما لكلام الشارح ويجوز ان يكون ايرادا على الدليل الذي نقله من القوم **قوله** نقل عن المص رحمه الله تعالى نقله السيد السند قدس سره في حواشي الرضي **قوله** منع سيبويه اي ما نقل الزمخشري من منع سيبويه **قوله** فقد استشهد آه اي استشهد بصحة دخول الفاء بقوله تعالى ان الموت الذي آه فكيف يمنع صحة الدخول **قوله** في مخالفة الواضحات يعني مجيء الفاء في ان واضح لكثرة وقوعه في القرآن المجيد وكلام الشعراء وبعيد من وقوعه في مخالفة الواضحات **قوله** الفلاء بالفتح والمد آه في تاج البيهقي الفلاء والقليه والقلى كسمن فوامين وفي الصحاح والقاموس وسائر المعلوم ما معناه القلى بالكسر والقصر والقلاء بالفتح والمد البغض فتخصيصه بالمد والفتح وتفسيره بدشمن ليس بسديد **قوله** والدواعي مذكورة في علم البلاغة من تنبيه او ادعاء تعينه او تعظيمه او تحقيره او ما لتي الانكار لذي الحاجة وغير ذلك **قوله** لانه ركن بخلاف الفضلة فانه قد يجب حذفها **قوله** اصل اي مقصود لذاته بخلاف الخبر فانه مقصود لاجل المبتدأ فلذا قد يجب حذفه فرقا بين الاصيل والدخيل في الركنية **قوله** ما لا

يجتنب

يقدّر به في الرضي دخول نواسخ المبتدأ والخبر على المخصوص بالمدح المقدم نحو كنت نعم الرجل يدل على فساد كونه خبرا لمبتدأ **قوله** لان في الاتيان في القاموس افتن اخذ في فنون من القول والفن الضرب من الشيء والتزيين **قوله** وتنفيرا لما لوف اي الاعراب المالوف **قوله** زيادة تنبيه لتوجه الخواطر الى الحوادث **قوله** وايقاظ للاصغاء اليه متعلق بالاصغاء على تضمين معنى الحث والتحريض ويجوز ان يكون على حذف المضاف اي لصاحب الاصغاء **قوله** وذلك اي زيادة التنبيه **قوله** يعني به زيادة اعتناء انما قيد بذلك لان اصل المدح والذم والترحم حاصل على تقدير اجرائه على موصوفه **قوله** فكانه اراد اي القاطع للوصفان اي كالوصف متاز بين صفات الممدوح **قوله** فلم يتبين آه فلا يطلب نكتة التغيير ويمكن ان يقال ان في القطع دلالة على انه جعل التابع مطلوب الثبوت في نفسه غير تابع للحكم السابق فيدل على اعتناء المتكلم به فيفيد زيادة المدح والذم والترحم من اجرائه على الموصوف بخلاف ما اذا ذكر الموصوف فانه لا يفهم حينئذ كونها مقطوعا عن التابعية **قوله** وكلاهما مستقيم اي كلا المعنيين مستقيم لجمع المص رحمه الله تعالى بين المعنيين اشارة الى بيان ان المعنى اللغوي وان كل واحد منهما يصح ارادته لا لبيان ان المراد حتى يلزم استعمال المشترك في المعنيين **قوله** لا يتعين آه يعني قد عرفت فيما سبق ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فايهما كان مطلوب الثبوت يجعل خبرا وهنا المطلوب باثبات الهلالية لشيء يعين شيء بالهلالية لا تعيين الهلال بالاشارة واثبات كونه مشارا اليه **قوله** وذلك اي كالوقف عند عدم ذكر المقسم ثابت لان الاصل في المفردات اي الكلمات التي لا تركيب مع ما بعدها الوقف **قوله** الفاء للعطف في الرضي وهو قريب

الافغان

يحذف خطا

قوله حلا على المعنى فان في اذا معنى المفاجأة قوله ولعله اراد الخ وا لا
فلا شرط هنا ولا جواب قوله وفيه انه لا يجوز حذفها قال السيد قدس
سره في جواز الحذف نظر لانها من لوازم الزائد صرح به ابن هشام
في مغني اللبيب قوله خبر عن السبع اي فبالمكان السبع ولا يجوز على
هذا القول ان تكون اذا مضافة الى الجملة الاسمية المحذوفة
الخبر اذ لا يجوز اضافة شيء من الظروف المكان الى الجمل الا حيث
كذا في الرضي قوله وفيه انه لا يطرد الخ اذ لا معنى لقولك فبالمكان
السبع بالباب قوله وجعله بدلا تعسف اي جعل بالباب بدلا عن
اذا تعسف اما معنى فلعدم انسياق الذهن اليه واما لفظا فلانه
يكون بدلا باعادة الجار ولا جار في المبدل منه لفظا قوله لان
الزمان الخ قدس تحقيقه بما لا مزيد عليه قوله وفيه انه يلزم الخ
وفيه تكلف لان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح قوله ان
يقال فاجاءة الخ فالمعنى خرجت فحصل مفاجأتي وقوف السبع
في وقت خروجي قوله كما في الوجوه الاخر وهي الوجوه الثلثة
المذكورة واحد منها في الشرح واثنان منها في الحاشية قوله اي قبل
ملازمته فالمعنى فيما التزم اي قبل ملازمة ذكر غير الخبر في موضع
قوله الاظهر الخ انما قال بحسب اللفظ لان ما ذكره الشارح
رحمه الله تعالى اظهر من حيث المعنى اذ المعنى هو اي الخبر
المحذوف وجوبا في تركيب التزم غيره موضعه على طبق ما صرح به
في قوله جوازا في خرجت فاذا السبع فتكون الظرفية ظرفية
الكل لجزئه وهذا اظهر واشيع بخلاف ما اذا فسر بالخبر فانه
حينئذ يكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف وجوبا فتكون ظرفية
الموصوف للصفة فاندفع ما قيل لا معنى لظرفية الخبر لحذف
الجر قوله فيغني مختار الرضي بنفع كونه واقعا في التركيب
نفع الضمير وهو ربط الجملة الواقعة صفة لموصوفه يقال

والقول بانه خبر بعد خبر او من نسج العنكبوت
اما معنى فلعدم التعدد في الحكم واما لفظا فلانه
يعلق معمولين بعامل واحد بحرف واحد من غير
عطف

ينفعك

ما ينبغي عنك هذا من باب الافعال اي ما ينفعك والغناء بالفتح النفع كذا
في الصحاح قوله لان الذهن ينساق الخ فكانه قيل في تركيب التزم
في موضع الخبر لواقع فيه غير ذلك الخبر قوله ليس الا الظرف لان
المقصود ظرفية الدار لزيد لا ظرفيتها لحصوله قوله والمقدر الخ
وهو ان الظرف والجار والمجرور لا بد له من متعلق الفعل او شبهه
قوله الاذرآء هو ارسنديه نود ذلا يظهر لادخال الباء
فايدة ولا يظهر ما في التاج خود ودو خوادشدن وتعدى
بالباء وفي القاموس ازرى باخيه ادخل عليه عيبا قوله
كالبتراء اي البتاما مثل البتام بتراء ويظهر في بادي
النظر في الرضي ان الظاهر منها انها لو التي تفيد امتناع
الاول لامتناع الثاني دخلت على لا ومعناها مع لا باق
على ما كان كما يبقى مع غير لان حرف النفي في مثل قولك
لو لم تشتمني لما شتمتك قوله واليه ذهب لكنا نحن اي الى
كونها مركبة من لو الشرطية ولا النافية ولذا اوجب تقدير
الفعل بعدها قوله اي الواقعة في شرح التسهيل للفاضل
المصري قال الفراء لما استغنى الاسم بلولا ارتفع كما يرتفع
الفاعل بالفعل وبهذا ظهر ركاكة ما قيل لا يخفى انه لا بد
من القول بحذف المسند من الكلام وحينئذ ان كان خبرا
يلزم كون المسند اليه معمولا لعامل لفظي دون الخبر قوله
ولا يخفى وصول في شرح التسهيل يبطل قول الفراء انه
لو كانت لولا عاملة لكان الجر اولى بها من الرفع لان
القاعدة ان كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه
ان يعمل الجر قوله قال الرضي الخ وما ذكره الشارح
موافق لما في تسهيل ابن مالك حيث قال وقيل حال ان
كان المبتدأ او معموله مصدرا عاملا في مفسر صاحبها او مؤولا

بذلك فانه اعتبر مجرد كون المصدر عاملا وما قاله الرضي موافق لما في
شرحه حيث قال والمحفوظ ان يكون المبتدأ مصدرا او افعل التفضيل
مضافا الى المصدر او مأول بمصدر ثم اعلم انه لا اختلاف بين الا
عبارتين فقط الا باعتبار ان ضربي زيدا قائما داخل فيما نسب ليس م
الى كليهما عند الشارح وفيما اضيف الى احدهما عند الرضي وما قيل
ان ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى يدخل فيه ضرب زيد عمروا
قائما ليس بشيء لان المصدر المذكور لا بد ان يكون مضافا الى
احدهما ليصح وقوعه مبتدأ قوله نحو تضاربنا فان باب التفاعل
لكونه بناء نسبة كل منهما فاعل من وجه ومفعول من وجه فتكون
اضافة التضارب الى الضمير المتكلم مع الغير اضافة الى الفاعل
والمفعول معا ولا يخفى ان تضاربنا لازم لما تقرر ان تفاعل
اذا بني من متعد الى المفعول لم يتعد فهو مضاف الى معموله الذي
هو فاعل في الحقيقة فالظاهر ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى
قوله اسمية كانت نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اقرب ما يكون
العبد من ربه وهو ساجد قوله او فعلية نحو علمي زيد كان ذا
مال ويقال سمع اذني يقول ذاك اي سمع اذني كلام زيد
حاصل اذا كان هو يقول كذا وفيه خلاف الفراء قوله على الاصح
انه الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة يجب معها علامة الحالية
اذ كل واقع غير موقعه ينكر وجوز الكسائي تجردها عن الواو
لوقوعها موقع الخبر فيقول ضربي زيدا ابوه قائم كما في كلمة فوه
الى في قوله لت السويق من حد نصر وكذا بل قوله فصاح مصباح
في آخر الحلبية اسم كتاب في اللغة نقل الشارح قدس سره معنى
اللت منه قوله لما قالوا الخ ولان اذا كان منصوب المحل على
الظرفية للخبر المحذوف فلو قدر الزمان يكون اخطب بعضا
منه فيلزم كون الزمان محلا للزمان قوله او عبارة عنه اي يكون

بمعنى

بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر ولانه بعض ما يضاف
اليه كذا في الرضي وفي شرح التسهيل ما خلاصته لا يضاح هذا الباب
معتبر عند النحويين في كل مصدر وفيما اضيف اليه اضافة بعض
لكل او كل لجمع والمعنى ان يكون المضاف مصدرا في المعنى نحو اكثر
شربي واقل شربي والسبر شربي السويق ملتوتا وكل ركوبي الفرس
فارغا قوله لو رفع قائم الخ فعلى هذا لا يكون هذا المثال
مما نحن فيه لكونه مشروطا بوقوع الحال بعد المصدر قوله جاز
هذا التقدير اي تقديرا لزمان مع المصدرية ايضا كما جاز عدم
التقدير فقول الرضي يجوز رفع الحال الى قوله ويجوز ان
يقدر الخ بيان لجواز عدم التقدير وقوله ويجوز ان يقدر زمان زمان م
الخ بيان لجواز تقدير الزمان حال رفع قائم وذلك
منصوص في الرضي فما قيل جوز الرضي جعل المصدر في اخطب
ما يكون الامير قائما حينا اي اخطب اوقات كونه فالمراد
بافعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة
او بواسطة ليس بشيء كيف وقد نص الرضي بكون افعل التفضيل
المضاف الى المصدر وبمعنى المصدر كما مر قوله فلا تقول ضربي
زيدا قائم وكذا لا تقول اكثر شربي السويق ملتوت اذ لا يجاب
في اول الكلام حتى يونس به مجاز آخر قوله لان نسبة الاخطب
الى الكون مجاز لان معنى اخطب اكوان الامير حاصل اذا كان
قائما كان كل كون منه خطيبا على جهة المجاز لكونه خطيبا لحال
تلبسه بتلك الاكوان قوله والمجاز يوانس بالمجاز في شمس العلوم
آنسه نقيض اوحشه اي المجاز في اسناد قائم الى الاخطب الذي
هو بعض الاكوان يوانس بالمجاز الذي هو في اول الكلام
وهو جعل الكون اخطب وانما كان اسناد قائما الى الاخطب
مجازا لان الخطابة صفة الاعيان دون المعاني قوله ويجوز

ان يقدر زمان مضاف لانه حينئذ ليس مما وجب فيه حذف الخبر
فلا يشترط فيه كونه مصدرا صريحا ويكون التقدير اخطب اوقات
كون الامير قائم لان افعل التفضيل يكون بعض ما اضيف اليه
ويكون اسناد قائم الى اخطب اسنادا الى الظرف مجازا قوله
نحو نهاره صائم اي جعل زمان كون الامير اخطب وقائما لكون
الامير خطيبا وقائما فيه كما جعل النهار صائما لكونه صائما فيه
قوله لشيوع تقدير الزمان مع ما عطف عليه تعليل لتقدير الزمان
ولعائدية من اسناد قائم الى الزمان الذي هو اخطب قوله
ويؤيده اي يؤيد تقدير الزمان جعل الزمان الذي هو يوم
الجمعة خبرا عن اخطب فانه صريح في كون اخطب عبارة عن الزمان
قوله لان الاخبار عن ضرب زيد بيان للقرينة الدالة على
الخبر المحذوف قوله يكون حالا من معمول المصدر اي عن ياء
المتكلم او عن زيد لا عن ضمير حاصل لانه عائد الى ضربي وهو
ليس بقائم قوله فان كان عامله اي عامل قائما قوله كان
فعينه مذهبا لهم فيلزم ان يكون قائما قيدا للمبتدأ والخبر
للحصول مطلقا ولا فرق بينهما الا باعتبار تقدير حاصل مقدما
على قائما في هذا الوجه وخبرا على مذهبا لكوفيين قوله لزم
اختلاف عامل آه لان عامل ذي الحال هو المصدر قوله
لم يدفع شيء من ذلك المذكور من تقييد المبتدأ واختلاف العامل
قوله حال من ضمير كان الراجع الى زيد فيكون العامل فيهما
كان قوله ومن تتمة الخبر فيكون الحال قيدا للخبر لا للمبتدأ قوله
وقد نوقش في لزوم الاتحاد اي اتحاد عاملها ليس بلازم
واليه ذهب ابن مالك قوله فثبت على هذا وجه آخر اي ثبت على
تقدير عدم لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها لهذا الباب
وجه آخر سوى الوجوه التي ذكرناها له وهو ان تقدير الخبر

المحذوف

المحذوف حاصل من غير تقدير اذا كان او يكون عاملا في الحال مع
كونه حالا من فاعل ضربي او مفعوله قوله لرائحة معنى الشرط وهو
كون ضربي مقيدا بذلك الوقت كتعلق الجزاء بالشرط قوله واذا
هذه للاستمرار لا للاستقبال فلا حاجة الى ما قيل انه يقدر اذ اذا
اريد الاستقبال ويقدر اذا اذا اريد المضي قوله مع الجملة
المضاف اليها قيل الواجب المضاف هو اليها صفة جرت على غير من
هي وليس بشيء لان المضاف مسند الى الجار والمجرور لا الى
اذا قوله ولم يثبت في غير هذا المكان اي حذف اذ الظرفية
الخالية عن معنى الشرط مع المضاف اليه فلا يرد ما قيل ان في
مواضع الكفار الفصيحة تحذف اذا مع المضاف اليه وهو كثير
قوله وقيام الحال مقام الظرف ولا نظير وان كان الحال
مؤديا لمعنى الظرف اذ معنى جاءني زيد راكبا جاء وقت
ركوبه قوله انما عدلوا عنه اي عن معنى لنا قصة الماثلة
قوله لان مثل هذا المنصوب اي الذي يجيء بعد المصدر المضبوط
بالضوابط المذكورة قوله وذلك اي كون المقصود عموم
المبتدأ ثابت قوله لان اسم الجنس المعرف باللام او بالاضافة
لفظ ضربي زيدا قائما جميع افراد الضرب الواقع من المتكلم على
زيد واصل قائما قوله دفعا للترجيح بلا مرجح من ارادة بعض
ما يقع عليه دون بعض قوله ولا يجوز حذف الموصول الخ الا
ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه
كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقدير مالك وزيدا
مالك وملابستك زيدا قوله اي ما ضربي اياه الخ وكذا
اكثر شربي السويق ملتوتا تقديره اكثر شربي السويق شربه
ملتوتا اي ما اكثر شربي اياه الا شربه ملتوتا قوله امتناع
ما يكون الخ جوز الكسائي ابتداء المصدر المذكور بالتوابع

قوله حذف الموصول مع بعض صلته جائز اذا قامت قرينة قوية

فتقول ضربي ضربي زيدا كله وضربي زيدا لشديد قائما ومنعه غيره لغلبة
معنى الفعل عليه كذا في الرضي قوله لا يخفى ان استفادة الخ بيان
لضعف ما ذهب اليه البعض بانه لا يستفاد منه الحصر المقصود من هذا
التركيب اذ على تقدير كونه مبتدأ لا خبر له ليس فيه ما يفيد الحصر
قوله قال الشيخ الرضي الخ وتمسك عليه بما في نهج البلاغة
انتم والساعة في قرن قوله ولو ادعى بان يقال كل رجل
مع ضيعته كادعى مع ما بعدها خبرا فكذا الواو التي بمعنى مع
ان يكون خبرا مع ما بعدها قوله وفيه ان المعطوف الخ يعني ان
الواو وان كانت بمعنى مع تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه
فاذا كان ضيعته معطوفا على المبتدأ لم يكن خبرا قوله ولا يجوز
الخ عطف على قوله لا يصح وابتداء الكلام المنفي من كون الواو مع
ما بعدها خبرا فاصله انه حينئذ لا بد من القول بان الرفع فيما بعد
الواو منقول عنها لعدم قابليتها له لكونها في الاصل حرفا كما قيل
في نصب المفعول معه ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية
والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطي ما بعدها عارية
كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير وذلك
لا يصح لان مع اذا الخ قوله لا يستحق الرفع لفظا قيد بذلك
لانه يستحق الرفع محلا لنيابته عن عامله في نحو زيد مع عمرو قوله
حتى ينتقل الخ يعني نقل الاعراب الى ما بعده لعدم القابلية
فرع استحقاق الاعراب لفظا اذ لا معنى لنقل الاعراب المحلي
لعدم تعذره ومع اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا فكيف ينتقل
عنه بنيابة الواو الى ما بعده قوله بل يكون الخ عطف على لا يستحق
اي مع اذا وقع خبرا يكون منصوبا لكونه ظرفا فما دام الظرف
لازم النصب في قوله منصوبا اختيارا لما ذكره الرضي من ان
مع معرب لدخول التنوين في نحو كنا معا واجراؤه بمن وان كان شاذا

في

146

في نحو خرجت من معه وظاهر كلام سيبويه انه مبني قوله الضيعة
في اللغة العقار وفي الصحاح الضيعة العقار والعقار بالفتح
الارض والنخل ويقال ايضا في البيت عقار حسن اي متاع
واداة فقوله والمتاع عطف على الارض قوله وههنا كناية عن
مصحفها كلام صريح في انها مستعملة بمعنى الصنعة اعني الحرفة بطريق
الكناية لكن في الاساس عد الحرفة في الحقيقة وفي شمس العلوم
لا يعرف العرب من الضيعة الا الحرفة وفي القاموس الضيعة
العقار والارض المغلة وحرفة الرجل وضيعته وتجارته
ولعل توجيه الكناية ان حصول العقار في الاغلب مما يتيسر
ويتهيأ للصنعة بسبب عنها قوله عن مصحفها على صيغة اسم
المفعول في الاساس وهو لحافة مصحف وصحف الكلمة اذا
غيرها وزيادة لفظ مصحفها لمجرد لطف الاداء لا دخل له
في المقصود قوله لظهور فساد المعنى اذ ليس واحد من الرجل
مقرونا بضيعة كل رجل قوله لانه ليس مقصودا يعني ان المعنى
وان كان صحيحا لان كل ضيعة مشتركة بين شخصين مثلا فيصدق
ان كل رجل مقرون بضيعة كل رجل ما لكن هذا المعنى ليس
مقصودا اذ المقصود ان لكل رجل ضيعة وهو مقرون ومشتغل
بها قوله المقصود واضح يعني ان الضمير راجع الى كل
ومقرونيته كل رجل بضيعة كل رجل اما بان يكون اي
واحد يفرض مقرونا بضيعة كل رجل وذلك بين البطلان لا
يمكن ارادته واما بان يكون هذا مقرونا بضيعته وذاك بضيعته
وهكذا وهو المقصود وهو واضح ولكن لا يخفى ان العبارة
من ظاهرها فساده بادنى تامل ويمكن ان نقول ان الضمير
راجع الى رجل وبسبب العموم المستفاد من كل جاز ارجاع الضمير
الى رجل كانه قيل الرجل مقرون بضيعته اي رجل كان قوله

قوله في رجوع الضمير الى كل ... مرجوحة

قيل في توجيهه تقدير أي تقدير الخبر كان الأليق إيراده تحت قوله أي كل
رجل مقرون مع ضيعته قوله فيجوز سدّها مسدّ الخبر لكونه من معمولاته بخلاف
ما إذا جعل معطوفا على المبتدأ وقدّر الخبر مقرونان فإنه حينئذ
يكون من تتمة المبتدأ متقدما على الخبر لاشتراكهما فيه ولا يكون
نيابة المتأخر عن المتقدم كما يجيء قوله حذفا للمؤكد على صيغة اسم
الفاعل وذا لا يجوز لفوات الغرض منه التأكيد قوله وجواز النصب
آه لما تقرر أن عامل المفعول معه إذا كان لفظا وجاز العطف
فالوجهان ويمكن أن يقال ذلك مخصوص بما إذا كان المعطوف
عليه مذكورا قوله لأن ضيعته ليست آه مع وجوب حذف الخبر في
هذا المبتدأ مشروط بأن يعطف عليه اسم بالواو قوله فإن حذف
المؤكد آه وفيما نحن فيه من هذا القبيل حيث حذف مقرون مع
ضميره المستتر وتأكيده قوله لا بدّ له من فعل آه وليس فيما نحن فيه
العامل في ضيعته إلا المقارنة المدلول عليها بالواو فلا يصح
كونها مفعولا معه فلا يجوز النصب قوله نظرا إلى الصورة أي
صورة الكلام حيث حذف الخبر وأقيم المعطوف على ضميره مقامه قوله
كما تقول زيد قائم وعمرو والتشبيه في أن الخبر مقدم على المعطوف
في كلا المثالين وإن اختلفا في كونه مقدّرا في أحدهما مذكورا في الآخر
وفي أن خبر المعطوف محذوف بقرينة خبر المعطوف عليه والأصل
كل رجل مقرون مع ضيعته مقرون ونفسه ويرد على هذا التقدير وضيعته م
وجوب حذف خبر المعطوف مع عدم سد شيء مسده إلا أن يقال
أجري المعطوف مجرى المعطوف عليه في لزوم وجوب حذف خبره
قوله هو الظاهر لفظا لقلة الحذف وحمل اللفظ على المعنى المتبادر
بخلاف التقدير السابق فإن فيه حذف الخبرين المعطوف عليه والمعطوف
وتكرار المعنى قوله ولا يجوز آه أي لو جاز نيابة المتقدم عن المتأخر
لا لأنه عليه لجاز نيابة قائما في ضربي زيدا قائما عن الخبر المقدّر

متأخرا

147

متأخرا كما هو مذهب الكوفية ولا يصح إبطاله بأن فيه لزوم وجوب
حذف الخبر من غير سد شيء مسده قوله لأنه من تتمة المبتدأ لاشتراكهما
كما في الخبر لا لكونه معطوفا على المبتدأ على ما وهم قوله لهذا
الخبر حينئذ آه هذا بناء على أن المثنى في حكم تكرير الواحد فله
خبران لا أنه خبر عن كل واحد منهما قوله متعينا للقسم بأن لا يستعمل
إلا للقسم قوله على تعين الخبر وهو قسمي أي ما أقسم به قوله
فنحو أمانة الله من عهد الله ويمين الله والمراد بأمانة الله
ما فرض على الخلق من طاعته كأنه أمانة له تعالى يجب عليهم أن
يؤدوها قوله لا يجب حذف خبره بل يجوز أن يحذف كما في المثال
المذكور وأن يذكر فيقال على أمانة الله وعلي عهد الله وعلي
يمين الله قوله في قسم السؤال أي في قسم يكون جوابه أمرا أو نهيا
أو استفهاما قوله أشار آه أي أشار بإيراد كلمة أي المفسرة إلى
أن من المرفوعات مقدر في المتن على أنه خبر خبر أن وفي جعله
من المرفوعات تنبيه إشارة إلى أنه ليس داخلا في خبر المبتدأ
كما ذهب إليه الكوفية قوله بقرينة ما سبق وهو قوله ومنها المبتدأ
والخبر قوله ابتداء كلام أي جملة ابتدائية ليس لها محل من الإعراب
سيق لتعريفه قوله وإنما لم يقل ومنها أي تغيير الأسلوب السابق
ههنا سواء قلنا أنه مبتدأ محذوف الخبر أو قلنا المسند خبره قوله
فلم يفصل بما هو مشبه آه وهو التصريح بقوله منها ولذلك لم يفصل
مفعول ما لم يسم فاعله عن الفاعل قوله لضعف آه دليل الكوفية
يعني أنها حروف ضعيفة فلا تعمل عملين النصب والرفع والجواب أن
عملها لمشابهة الفعل المتعدي فيعمل عمل ما يشبهه قوله ولأن اقتضائهما
آه وذلك لأن معانيها من التأكيد والتشبيه والتمني والترجي
والاستدراك تتعلق بالجزئين على السواء قوله إن كنت آه أي لا
تم صدق التعريف بعد زيادة لفظ واحد على كل فرد من أفراد

المعرف لانه ان اعتبر العطف في قوله خبر ان واخواتها مقدما على الحكم
فيكون المعرف مجموع اخبار ان واخواتها فلا خفاء في عدم صدق التعريف
على المجموع لانها ليست مسندة بعد دخول احدها بل بعد دخول
مجموعها وان اعتبر الحكم مقدما على العطف فيكون المعرف كل واحد
من خبر ان وخبر اخواتها فالتعريف وان كان صادقا على خبر
ان لا يصدق على اخبار اخواتها لانها ليست مسندة بعد دخول
احدها بل بعد دخول مجموعها **قوله** قلنا المعرف حقيقة الخ جواب
باختيار الشق الثاني **قوله** وانما لم يجعل الخ اي لم يجعل كلام المص
مشتملا على توزيع الحروف على الاخبار بحيث يتضمن تعريف كل واحد
من اخبار تلك الحروف فلا يحتاج الى زيادة لفظ واحد وذلك
بان يجعل اضافة لفظ الخبر الى ان واخواتها للاستغراق فيكون
التقدير جميع اخبار ان واخواتها هو الذي اسند بعد دخولها على
معنى ان كل خبر حرف هو المسند بعد دخول ذلك الحرف **قوله** لان
المقام مقام التعريف والتعريف انما يكون للماهية دون الافراد
فالتعرض للافراد غير ملائم له **قوله** وان المناسب الخ يعني ان
المشهور فيما بينهم ان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد
على الاحاد وههنا خبر ان مفرد وان حمل الاضافة على الاستغراق
يكون بمعنى كل واحد لا بمعنى الجمع **قوله** فبالعمل فيها بالنصب والرفع
لفظا او تقديرا او محلا **قوله** فلا ينسحب الانسحاب كتشديده
كذا في التاج **قوله** بسبب المحكوم عليه وبه يعني ان الحكم لما كان
نسبة بينهما فكل واحد من التاكيد والتشبيه والتمني والترجي والاستدراك
المتعلق به يجري الى الطرفين ويتعلق بهما بالتبع **قوله** وعلى كل تقدير
اي سواء اريد ابطال اثرها لفظا او اريد ابطال اثرها معنى
وفيه اشارة الى ان كلمة او للتخيير لا للتقسيم والا لكان الواجب
ان يقول وعلى هذا لا ينتقض وانما حمل على التخيير اشارة الى انه

مطلب

لا حاجة في دفع النقض الى ارادتهما معا لانتفاء كل واحد من الاثرين في
مواد النقض **قوله** وبخبر المبتدأ اي لا ينتقض التعريف بخبر المبتدأ الواقع
بعد ان المفتوحة او المكسورة المكفوفة عن العمل بما اذ ليس دخوله
لابطال اثر اصلا اما اللفظي فظاهر لبطلان عمله واما المعنوي فلانه
بعد لحوق ما الكافة لم يبق فيه المعنى الذي كانت موضوعة له اعني
التاكيد بل افاد معنى جديدا اعني الحصر في القاموس المفتوحة فرع
عن المكسورة فصح ان انما تفيد الحصر كانما وقد اجتمعا في قوله تعالى
قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على
الموصوف والثانية لعكسه وفي الرضي روى ابو الحسن وعمله في
انما وانما بالاعمال والالغاء لكن الاعمال قليل فيها لان التاكيد
الذي هو معناها تقوية الثابت لا تجديد معنى اخر وكذا لا ينتقض
التعريف بخبر المبتدأ الواقع بعد المكسورة المخففة الملغاة عن العمل
وذلك لان المثقلة كانت مفيدة لاثر لفظي ومعنوي فلا قصد ابقاء
الاثر المعنوي وابطال اللفظي خففت فدخول المخففة الملغاة لا
بطال اللفظي وابقاء المعنوي لا لابطال الاثر المعنوي فتدبر
وكذا الجواب في ليتما ولعلما وكانما ولكنما المكفوفة الملغاة عن
العمل فان دخولها لابقاء المعاني التي كانت قبل الكف ولابطال
الاثر اللفظي لا لابطال اثر لفظي او معنوي هكذا حقق المقال
ودع القيل والقال **قوله** وان يقال زيدا اضربه الخ في الرضي
واما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدرة
بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك فلا ارى منعا من
وقوعها خبرا لان المكسورة ولكن وفي شرح التسهيل وحكى ابن
عصفور في شرح الجمل الصغير خلافا في وقوع الجملة الغير المحتملة
للصدق والكذب خبرا لان وصحح الجواز انتهى ولعل الشارح رحمه
الله تعالى لاجل الاختلاف لم يذكره **قوله** لانه استثناء الخ يعني

انه استثناء مفرغ وظرف لغوا لفعل المستفاد من كاف التشبيه فيكون استثناء
مفرغا من وجوه التشبيه كانه قيل وامره كامر خبر المبتدأ في جميع الاحكام
الا في التقديم فيجب ان يكون مشتركا بينهما فلا معنى لاضافته الى احدهما
وما قيل من ان المراد اي تقديم خبر ان فان حكمه الامتناع وحكم تقديم
خبر المبتدأ الجواز والوجوب فانما يصح لو قيل الا تقديم بدون
في بان يكون استثناء من امره واما مع كلمة في فلا لانها صريحة
في كونه استثناء من وجه التشبيه كما لا يخفى **قوله** استثناء مفرغ اي استثناء
من الكلام السابق بعد تقييده بالاستثناء الاول فيكون الكلام جملة
واحدة كانه قيل وامره كامر خبر المبتدأ في جميع الاحكام الا في تقديمه
في جميع احوال الخبر الا حال كونه ظرفا **قوله** يجوز ان يكون الخ
بان يراد **قوله** الا في تقديمه بجملة مستقلة اي يخالف امره امر
خبر المبتدأ في التقديم في جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا **قوله**
والحاصل اي على كلا التوجيهين **قوله** واجري الجار والمجرور وان
لم يكن ظرفا مجرى الظرف في التوسع **قوله** اذا دخلت على النكرة
ظرف لقوله لنفي الجنس يعني انها تفيد نفي الجنس اذا دخلت على
النكرة اما اذا دخلت على المعرفة فانها تفيد نفي مدلول تلك
المعرفة لا يخفى انه اذا دخلت على المعرفة لا تكون لنفي الجنس
فلا حاجة الى الاحتراز عنه بقوله اذا دخلت على النكرة والذي
يخطر ببالي ان المراد بالدخول عليها الدخول بلا فصل فيكون
احترازا عن صورة الفصل لما يفهم من قوله خبر لا لنفي الجنس
اي خبر لا معدودة من المرفوعات براسه اذا دخلت على النكرة
بخلاف ما اذا دخلت على المعرفة فانه لا حينئذ ملغاة عن العمل وخبره
مرفوع بانه خبر المبتدأ **فان قلت** لا بد من التقييد بان لا يكون
تلك النكرة مفصولا عنها لانه حينئذ ايضا خبر المبتدأ **قلت** المراد
بالدخول الورود لا يراد اثر فيها فلا حاجة الى التقييد ثم اعلم

الا ان ارتفاع خبر لا بها متفق عليه اذا لم يكن اسمها مبنيا بان دخلت على
النكرة المفردة مثل لا رجل في الدار وان كان مبنيا ففيه خلاف سيبويه
فانه قال ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء
لانه لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا مع قربه منها استبعد
ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقي على اصله من الرفع
بالابتداء ولا يخفى ضعفه لانها عاملة في الاسم الا ان نصبه بسبب
تضمن من الاستغراقية صار فتحا وذلك مفقود في الخبر **قوله** وقيل
لان لا نقيض ان فان لا للنفي على وجه المبالغة وان للاثبات على وجه
المبالغة ووجه ضعفه ظاهر لانه اذا كان حمل النظير على النظير
ممكنا لا يصار الى حمل النقيض على النقيض فان فيه اعتبار التناقض
بخلاف الاول فان فيه اعتبار التشابه **قوله** والمثال ينبغي الخ
ويستقبح اذا كان فيه احتمال لما مثل له واحتمال غيره على السواء
واقبح اذا كان احتمال غيره اظهر كما في مثالهم **قوله** كما في توابع
ان اسم يعني كما يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا الحمل على
المحل فكذلك يجوز في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا لانها مشبهة
بان **قوله** انما قال ذلك الخ يعني في قوله كما هو الظاهر دفع للاعتراض
السابق بان ما ذكره المص رحمه الله تعالى مبني على الظاهر
فلا يضره احتمال الصفة بناء على غير الظاهر من الحمل على المحل
قوله بدون سماحة يعني يكون المعنى حينئذ ليس لغلام رجل ظرافة
في الدار وهذا المعنى سمج وما قيل انها لو لم تفد التقييد لم يصح ما
زيد ظريفا فليس بشيء لان اتصافها بالحدوث والتجدد في وقت دون
وقت لا يقتضي صحة تقييد نفيها بالظروف فانه يقتضي انقسامها الى
المقيدة بالظرف وغير المقيدة **قوله** جعل الخبر من هذا القبيل اي
جعل الخبر المتعدد خبرا واحدا بتأويل المجموع **قوله** لا اذا امتنع الخ
كما في قوله وهي اسم وفعل وحرف **قوله** ولا يمتنع الاقتصار ههنا على

فيها وإن كان يمنع الاقتصار على طريق للزوم الكذب قوله حمل على أمر
شامل لنفي المراد الشمول بحسب الصدق بل بحسب التحقق فإن نفي الوجود
يستلزم نفي جميع الصفات قوله إذ النفي المستفاد رفع الوجود الرابطي
أي النفي المستفاد من لا لا يقتضي إلا رفع الوجود الذي هو
ربط بين المسند والمسند إليه سواء كان طرف ذلك الوجود الرابطي
الوجود المحمول كما في لا إله موجودا وغيره كما في لا رجل في الدار
ولا دلالة للعام على الخاص فلا يكون قرينة موجود قوله قال
الأندلسي الخ في شرح التسهيل للفاضل المصري من بني تميم من يلتزم
الحذف مطلقا كالزمخشري أو بشرط أن يكون الخبر ظرفا كالجزولي
فليس بصحيح قوله يجوز والحذف عندهم أكثر من الإثبات قوله فيكون
لا الخ من أسماء الأفعال[2] لا حرف نفي لكونه مع معموله كلاما مستقلا
أورد عليه أنه يجوز أن يكون لا حرفا نائبا مناب الفعل كحرف
النداء وليس بشيء لأن حرف النداء نائب عن فعل مقدر بعدها لأنه
أصل يا زيد ادعو زيدا صرح في شرح المفصل والرضي وفيما نحن
فيه ليس النفي مقدرا بعد لا وأما من ذهب إلى أن المنادى مفعول
بحرف النداء ذهب إلى أنها من أسماء الأفعال قوله وزيفه المص
رحمه الله تعالى في شرح المفصل في بحث المنادى ردا على مذهب من
ذهب إلى أن حروف النداء أسماء الأفعال وإن أسماء الأفعال
ليس فيها ما هو أقل من حرفين ومن هذه الحروف الهمزة وأي حرف
واحد وإذا بطل كون الهمزة اسم فعل بطل البواقي إذ لا قائل
بالفصل انتهى ولا يخفى أن هذا التزييف لا يجري في لا ولو وجه
هذه العبارة بأن جميع أسماء الأفعال منقولة عن المصادر الأصلية
أو عن المصادر الكائنة في الأصل أصواتا أو عن الظرف أو عن
الجار والمجرور كما صرح به في الرضي كان التزييف وجيها لكن المص
لم يصرح به قوله أن نصب لا اسم الخ لأن اسم الفعل لا بد له من فاعل

[2] أي إذا كان معنى لا أمهل ولا نال انتفى الأمهل والمال يكون لا من أسماء الأفعال
م م م

ولا فاعل ههنا وبما أورد عليه أنه يجوز أن يكون فاعله الضمير المبهم
المفسر بالنكرة فليس بشيء أما أولا فلأنه ذكر الشيخ الرضي في بحث
المضمرات أنه يجوز تأخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الإتيان
به بمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم رجلا زيدا وقصد التفخيم مع اتصال
المفسر كما في ضمير الشأن وأما ثانيا فلأنه ههنا معدوم إذ لا يعني قصد التفخيم
والمجيء بالمفسر لمجرد التفسير وارتباطه بالمضمر وأما ثالثا فلأنه
قد يحذف اسم لا فيلزم حذف التمييز بل حذف الفعل والفاعل والتمييز
وذلك إجحاف قوله لدخولها على الجملتين ذكر المص رح في شرح
المفصل النحويون يزعمون أن لغة بني تميم في ذلك على القياس
ويقولون إن الحرف إذا لم يكن له اختصاص بالاسم أو الفعل
لم يكن له عمل في أحدهما وما لا يدخل على القسمين فالقياس أنه
لا يعمل في أحدهما قلت لا خلاف في إعمال لا التي لنفي الجنس وإذا
صح إعمال لا بالاتفاق فلا بعد في إعمال ما فإن زعم زاعم أن لا
الناصبة غير الداخلة على الفعل قيل له فالمانع من أن يكون ما (الناصبة خط)
الداخلة غير ما الداخلة على الفعل قوله المفهوم الخ يعني أن مرجع
الضمير متقدم معنى لكونه مفهوما مما سبق قوله وبصحة الخ أي يشعر
بصحة إجراء حكم ليس عليها لأن حكم المشبه به يصح إجراؤه على المشبه
قوله الضمير راجع الخ لم يلتفت إليه الشارح لأنه حينئذ يكون حكم
الإعمال مفهوما ضمنا وإن كان فهم المرجع أظهر مما ذكره الشارح
وفي قوله الموجب لعمل ليس إشارة إلى أن معنى كون التشبيه شاذا
أنه قليل اعتباره في الاستعمال حتى كاد أن لا يعمل بسببه ومع ما هو
خلاف القياس فلا يرد ما قيل إنه لا شذوذ في التشبيه بما الشذوذ
في نتيجته وما قيل إن الضمير راجع إلى عمل ما المفهوم من إضافة الاسم
إلى ما ولا فلا يخفى ركاكته لأن لا لا تعمل لأجل مشابهته بما حتى يقال
عمل ما في ليس إذ قوله قالوا وهو المشهور صرح به في الرضي فمن عمم

وفاك وهوا لنكرة وان التخصيص بالشعر محل لا بد له من شاهد قوله
للحرب المذكور في الابيات السابقة يصف الشاعر نفسه بالشجاعة
في الحرب اذا فر الاقران ولا براح في الحال المؤكدة كما يقول
فلان بطلا شجاعا كذا في بعض الشروح قوله فانه كاسم ليس
يعني ان اسم ليس لشبهه بالفاعل يجوز وقوعه نكرة محضة فكذا اسمها
قوله فان لنا ان نقدر آه على ما نقل عن المبرد ان التقدير لا
لي براح قوله ان المعنى على العموم فان المقصود عموم نفي البراح
وشموله لكل فرد من افراده قوله قال الشيخ آه تاييد لا فادة لا
بمعنى ليس عموم النفي وردا على من زعم ان العموم مختص بلا التي لنفي
الجنس لتضمنه من الاستغراقية قوله فانه آه نص في العموم لتضمنه لمن
الاستغراقية ولذا قال صاحب الكشاف ان قراءة لا ريب فيه بالفتح
ابلغ من قراءة لا ريب بالرفع قوله اي من حيث آه والقرينة على
اعتبار الحيثية ما تقرر عندهم ان قيد الحيثية معتبر في تعريفات
الامور التي تختلف بحسب الاعتبار كالكليات الخمس والحقيقة والمجاز
قوله طرد التعريف اي منع تعريف علم المفعولية وتعريفا لمضروب حيث
يصدق الاول بدون اعتبار الحيثية على جرب بسلمات والثاني على
بسلمات قوله لصحة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي المفعول مشتق من
الفعل وهو الاحداث والايقاع ويعبر عنه بالفارسي بكردن فمعنى
المفعول الحدث اي الاثر الحاصل بالاحداث ويعبر عنه بكرده
شدن قوله لفظة صيغة الصيغة والبناء والوزن حقيقة في الهيئة
الحاصلة للكلمة باعتبار عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة
وسكونها واعتبار الحروف الاصلية والزائدة كل في موضعه وقد
يقال لمجموع المادة والهيئة ايضا وهو المراد هنا ولا شك في تعلقها
باللفظ باعتبار المعنى اللغوي فان المادة والهيئة المذكورة انما
تعتبران في الكلمة بحسب وضع اللغة قوله لقائل ان يقول ان المفعول

المطلق

بلغ

المطلق آه اي مدلوله لا يجوز ان يكون مفعولا بالمعنى اللغوي لانه لو كان
كذلك لكان اثرا للفاعل صادرا عنه بواسطة فعل من افعاله فلا يخلوا
اما ان يكون مفعولا بواسطة عين ذلك الفعل الذي وقع معمولا له
اي بواسطة الحدث الذي هو جزء مدلول ذلك الفعل او بواسطة
غير ذلك الفعل ما يلزمه مثلا ضربا في قولنا ضربت ضربا لو كان
مدلوله مفعولا لغويا للمتكلم فلا يخلوا من ان يكون مفعولا له وصادرا
عنه بعين ضرب اي بمدلوله الذي هو الحدث او بفعل آخر كاحداث
قوله ويتجه على الاول اي على كونه مفعولا لعين ذلك الفعل ان
الفعل نسبته بين الفاعل والمفعول ضرورة ان المعاني المصدرية
امور نسبية بين الفاعل والاثار الصادرة منه والنسبة لا تكون
عين احد المنتسبين بالضرورة فلو كان مفعولا لعين ذلك الفعل يلزم
اتحاد الفعل والمفعول لكون المفعول المطلق عين مصدر ذلك الفعل
وعلى الثاني اي يتجه على الثاني اي على كونه مفعولا للفاعل بواسطة
غير ذلك الفعل ان المفعول المطلق حينئذ يكون محلا وافعال ذلك
الفعل عليه مثلا اذا قلنا ان الضرب مفعول بواسطة الاحداث كان
الضرب محلا للاحداث فيكون المفعول المطلق مفعولا به لا مفعولا حقيقة
اي اثرا من آثار الفاعل هف قوله وان لذلك آه اي يرد على
الثاني ان لذلك الفعل الذي هو غير الفعل العامل في المفعول اسما
مصدرا وكل مصدر مفعول للفاعل ذلك الفعل بواسطة غيره فيكون هذا
المصدر مفعول لفعل آخر بان يكون احداث الضرب مفعولا لفعل آخر
كاحداث الثاني المتعلق باحداث الضرب ولذلك الفعل الثاني ايضا
مصدرا هو مفعول لفعل ثالث كاحداث الضرب وهكذا فيلزم التسلسل
اي صدور افعال غير متناهية عن الفاعل حين صدور الضرب منه
وذلك بين البطلان ولا يمكن ان يقال انه تسلسل في الامور الاعتبارية
وان احداث الاحداث عين الاحداث لان المفروض ان كل مصدر مفعول

م البطلان

لغيرضله قوله وان الفاعل الخ بكسر الهمزة عطف على قوله ان المفعول
المطلق وليس بفتح الهمزة عطفا على قوله ان المصدر اذ لا اختصاص لهذا
الايراد بالثاني اذ حاصله ان فاعل الفعل المذكور اي ما يكون
عاملا في المفعول المطلق قد يكون قابلا محضا ليس فيه جهة التاثير
اصلا فمصدره لا يكون مفعولا له بمعنى ذلك الفعل ولا بغيره ولا يخفى
ان هذا الايراد والذي قبله من لزوم التسلسل غير متجه على الشارح
لانه ادعى صحة اطلاق المفعول عليه وتكفي لذلك صحة اطلاقه باعتبار
بعض افراده بخلاف المفاعيل الباقية فانه لا يطلق عليها المفعول بالمعنى
اللغوي اصلا قوله فالظاهر ان يقال اسم قرن الخ المراد بالفعل
اعم من الحقيقي والحكمي قوله لم يسند اليه الحكم لاخراج مفعول ما لم
يسم فاعله لانه ليس مفعولا اصطلاحيا وتسميته باعتبار ما كان وقوله
وتعلق به تعلقا مخصوصا من كونه جزء مدلوله او محله او ظرفه او علته
او مصاحب معموله لاخراج الحال والمستثنى والتمييز قوله انه الخ لا يظهر
وجه التسمية اي اذا كان اطلاق المفعول عليه بحسب الاصطلاح لا يظهر
وجه التسمية بلفظ المفعول لان وجه التسمية عبارة عن مناسبة بين
المعنى اللغوي والاصطلاحي نقل اللفظ منه اليه وكذا لا يظهر وجه
التقييد بالقيود المذكورة فيما عدا المفعول المطلق لصدق تعريف المفعول
الاصطلاحي على الكل بلا تفاوت قوله فالاولى انما قال فالاولى
لان رعاية وجه التسمية امر استحساني فيجوز ان يكون من الاسماء
المرتجلة قوله انا نختار الشق الاول وهو انه مفعول لعين ذلك الفعل
وقولكم يلزم ان يكون الفعل الذي نسبته عين المفعول الذي هو
احد المنتسبين قلنا انما يلزم ذلك لو كان المفعول المطلق عين المعنى
المصدري للفعل العامل فيه وليس كذلك فان المفعول المطلق
الاثر الحاصل بالمصدر لا المصدر اي معنى المصدر نفسه فالمفعول
هو الاثر والفعل الذي هو نسبته هو المعنى المصدري مثلا الضرب الذي

٢ اي واذا لم يصح اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه فالظرف لغو مع

٢ الفعل بدر

هو عبارة عن الكيفية المخصوصة مفعول للفاعل بواسطة الضاربية اي احداث
الضرب قوله وقد صرح الخ تاييد لكون المفعول عبارة عن الحاصل
بالمصدر قوله وعدم التميز الخ عطف تفسير للسامحة قوله وصيغة
المفعول عطف على قوله انا نختار الشق الاول جواب عن قوله وان
فاعل الفعل قد يكون قابلا الخ قوله مثلا لفعل الذي هو المصدر
اعني اسم الحدث الجاري على الفعل اي المعنى المنسوب الى الفاعل
سواء كان صادرا عنه اولا فيشمل التاثير والتاثر قوله الا انه
الحاصل بمصدر ذلك الفعل سواء كان اثرا للفاعل او معنى قائما به
فيصدق في طال طولا مثلا ان الطول الذي يعبر عنه بدرازي اثر
حاصل بمصدر الفعل الذي يعبر عنه بدراز شدن وان لم يكن
مفعولا بمعنى الحدث والموجد قوله وقد يشير اليه حيث اعتبر في كونه
فعل الفاعل اسناده على جهة القيام سواء كان صادرا عنه اولا
قوله يجوز ان يجعل الخ حاصل كلامه لا انه يصدق على ما عدا
المفعول المطلق المفعول المقيد مع قيد يصدق على الحال والمستثنى
انه مفعول مع قيد مضمونه ومفعول بشرط اخراجه قوله وكانهم
آثروا الخ اي اختاروا في التسمية ضموها باسم اخف فان الحال
والمستثنى اخف من المفعول مع قيد مضمونه والمفعول بشرط اخراجه
قوله اولا وبالذات اي يتعلق به الفعل بلا واسطة تعلقه بشيء
آخر قوله بواسطة انها مبنية الخ فان الفعل متعلق بها بواسطة
تعلقه بالفاعل والمفعول حتى لو قطع النظر عنها لا يكون للفعل تعلق
بها اصلا قوله معمول على سبيل الاتفاق اي جري العادة انما قال ذلك
لان معموله على سبيل القصد مجموع المستثنى منه والمستثنى فان المجي
في قولك جاء القوم الا زيدا منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا
كما ان نسبة الفعل في جاءني غلام زيد ورأيت غلام ما ظن يفاد وكذا
سائر المتوبعات مع توابعها الى الجزئين لكنه جري العادة بانه اذا كان

الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين او اجزاء قابل كل منها للاعراب اعرب
الجزء الاول منها بما يستحقه لو اذا وقع منسوبا اليه في مثل ذلك
الموقع وما بقي من اجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق الجر كالمضاف اليه
ويتبع ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك
نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع قوله يظهر توجيه
الخ وهو انه لما كان تعلقها بالذات كان تاثيرها فيها اصالة فيستحق
الاثر اصالة واما غيرها فان تعلقه به بالواسطة فالتاثير واستحقاق
الاثر ايضا بالواسطة قوله اطلاق المفعول العرفي اي المفعول بالمعنى
المنسوب الى عرف النحاة وهو ما نقل شايعا عن القراء قوله من ضرورات
صدق المقيد الخ لان المقيد هو المطلق مع القيد قوله فكيف يصح القول
الخ اي كيف يصح ما قاله الشارح بانه يصح اطلاق المفعول المقيد بلفظ
به وفيه وله ومعه على المفاعيل الاربعة وعدم صدق المفعول عليها
قوله معنى شامل الخ وهو ما تعلق به الفعل بالمعنى المصدري في الجملة
سواء كان اثرا له او محلا او ظرفا او علة او مصاحبا لمعموله قوله لا
المفعول اي ليس مطلق هذه المقيدات المفعول فانه مخصص بالاثر لان
الضمير المستتر الذي هو مفعول ما لم يسم فاعله راجع الى الالف واللام اي
الذي بخلاف المقيدات فانها مسندة الى الجار والمجرور قوله كما في زيد
حسن الغلام فان الحسن المقيد بالاضافة الى الغلام مطلق معنى يشمل
الحسن المسند الى زيد والمسند الى متعلقه لا الحسن المقطوع عن الاضافة
الى الغلام لانه مسند الى زيد قوله حقيقة او حكما الخ يعني ان الفاعل
ههنا بالمعنى المصطلح وقد اعتبر في مفهومه القيام المقابل للوقوع فلو لم
يرد بالفاعل ههنا ما يعم الحقيقي وهو ما اسند اليه الفعل على جهة قيامه
والحكمي وهو ما يكون نائبا عنه لخرج عن التعريف المفعول المطلق الواقع
بعد الفعل المجهول لعدم كونه اسما لما فعله الفاعل الحقيقي قوله فلا
يبطل الطرد الخ الطرد ههنا بالمعنى اللغوي اي الشمول لا بالمعنى المصطلح

وقف اللغة الطرودي

اعني

اعني المنع وهو ظاهر قوله فيشكل عليهم اي على البعض تفريع على ما ذهب وفي
بعضها لنسخ فلا يشكل عليه اي على المصنف رحمه الله تعالى فيكون تفريعا على
النفي في قوله لا ان يكون الخ قوله قيل الخ هذا ما نقل من المصنف رح
كما نص عليه الرضي فالمناسب التعبير بقال قوله نحو فعله المتكلم الخ اي
الذي هو فاعل فعل مذكور وهو ضربت لا اول بمعناه لاتحادهما في المعنى
واما تفسير بمعناه بان يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء فبقرينة
زيادة الاسم والا فالظاهر الحمل على ما هو المتبادر وهو كون الفعل
المذكور ملتبسا بمعنى ما فعله سواء كان عينه او مشتملا عليه قوله بفعل
على صيغة المصدر اي اذا اريد بفعل ضربت المصدر المستفاد من قوله
لانه شيء فعله المتكلم قوله بل يقابله حيث يسمون الجملة الواقعة
بعد القول مقول القول دون مفعوله قوله وان اسلم التناول
بان يجعل الفعل على خلاف المصطلح قوله اسم لان كل كلمة موضوعة
بالوضع التبعي لنفسها واذا اريد بها نفسها فيصدق عليها انها دالة
على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة قوله لا هو
الظاهر من اصطلاحهم على اطلاق الفعل على مقابل القول قوله
ان فعل الخ اي الفعل الذي هو صفة لمضمون ضربت لا يصح ان
ينسب الى ضربت فلا يصح انه شيء فعله المتكلم باعتبار انه فعل مضمونه
اعني الحدث فلا يصدق على ضربت لنا انه ما فعله فاعل فعل
الخ قوله لان ذلك المضمون اعني الحدث مدلول تضمني لضربت
لدلالته على النسبة والزمان ايضا قوله الفعل متناول الخ اي
الفعل المدلول عليه بقوله ما فعله متناول للقول والتكلم ايضا بل
لفعل الجنان ايضا قطعا ولو مجازا لئلا يخرج عن التعريف مثل علمت
علما فاندفع ان الفعل لا يتناول القول قوله لان الالفاظ ليست
موضوعة لانفسها بل دلالتها على انفسها عقلية كما مر والوضع ماخوذ
في تعريف الاسم لكونه قسما للكلمة فلا يكون ضربت حين اريد به نفسه

مطلب كل كلمة موضوعة بالوضع التبعي لنفسها

١٢ الطيبي

ارتباطية وضعها لمعنا هو موضوع لنفسها

باعتبار م

اسما فاندفع انه مقول اسم **قوله** الجاري على الفعل اي يكون له فعل يصح ان يكون جاريا عليه ومذكورا بعده فيخرج نحو ويل مما لا فعل له **قوله** نحو ضربته انواعا الخ فان الضرب والرؤية يصدقان على انواع الضرب ومرآت الرؤية **قوله** يعني ان الفعل الخ اي ضمير هو ليس براجع الى المذكور فقط اذ المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي الذي هو قسيم للاسم والحرف كما يدل عليه قوله بمعناه فالاسم الذي فيه معنى الفعل غير داخل فيه فتعميم المذكور لا ينفع في ادخاله بل هو راجع الى الفعل المذكور وتعميم هذا القيد اما باعتبار تعميم المذكور فيشمل المحذوف فانه في حكم المذكور واما باعتبار الفعل فيشمل الاسم الذي فيه معنى الفعل لكونه في حكم الفعل من حيث انه يعمل عمله **قوله** معطوفا على قوله مقدرا فيكون داخلا تحت قوله او حكما فيما سنه اي الفعل المذكور حكما نوعان ما يكون مذكورا حكما وهو المقدر وما يكون فعلا حكما وهو الاسم الذي فيه معنى الفعل هذا لكن عبارة الشارح صريح في تعميم المذكور وما ذكره المحشي انما يتم لو قدر قبل قوله مذكورا حقيقة او حكما لفظة فعلا ويكون التقدير وهو اعم من ان يكون فعلا مذكورا حقيقة او فعلا مذكورا حكما ويكون حقيقة او حكما متعلقا بالقيد والقيد معا فيفيد قوله حكما التعميم في الفعل المذكور وبعد ارتكاب ذلك يرد عليه ان الضمير في قوله اذا كان مقدرا راجع الى الفعل الحقيقي وان الفعل الحقيقي لا يكون مذكورا حقيقة او حكما كذلك الاسم الذي فيه معنى الفعل فما وجه تخصيص بالفعل الحقيقي فلو كان قوله او اسما عطفا على قوله مقدرا لكان التقدير او لا اذا كان الفعل الحقيقي اسما كان فيه معنى الفعل ولا يخفى بطلانه فالصواب ان تحمل عبارة الشارح على الاحتباك وهو ان يحذف من الاول بقرينة الثاني ومن الثاني بقرينة الاول كما في قوله تعالى الله الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا اي جعل لكم الليل مظلما لتسكنوا فيه والنهار مبصرا لتبتغوا فيه والتقدير وهو اعم من ان يكون فعلا مذكورا حقيقة او حكما

اي جعل لكم الليل مظلما لتسكنوا فيه والنهار مبصرا صح

نسخة احتباك

في سورة المؤمن

او اسما

او اسما فيه معنى الفعل الحقيقي مذكورا حقيقة او حكما وما قيل انه عطف على قوله مذكورا اولا بمعنى ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد من الفعل اعم من الفعل وشبهه ففيه انه يقتضي ان يكون ذلك الاسم مقابلا للمذكور مطلقا فلا يكون مذكورا اصلا وهو باطل **قوله** ولا يخرج الخ اي يخرج المفعول المطلق الذي يكون للنوع او العدد لزيادة مفهومه على مفهوم الفعل والذي للتاكيد اذا عبر به بلفظ مفهومه مغاير لمفهوم الفعل متحد معه في التحقق **قوله** بل اراد الخ اي اراد ان معنى الفعل مشتمل على مدلول الاسم من حيث التحقق بان يكون تحقق جزئه الذي هو الحدث تحقق مدلول الاسم والقرينة على هذه الارادة ان قوله اسم ما فعله فاعل فعل يتبادر منه مغايرة ما فعله لمدلول الفعل فلا يمكن ان يراد من قوله بمعناه اشتمال مفهومه على مفهوم الاسم بان يكون جزء مفهومه الذي هو المنسوب عين مدلول الاسم فيكون المراد الاشتمال والاتحاد من حيث التحقق وما قيل ان الفعل اذا كان مصدرا يكون مفهومه عين مفهوم الفعل مدفوع بما مر من ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه **قوله** وذكر الخ الواو للحال وفي بعض النسخ وان ذكر فهو للعطف على قوله ان تحقق الفعل آه والقرينة على اعتبار هذا القيد ما تقرر بينهم ان قيد الحيثية مراد في تعريفات الامور الاعتبارية وان لم يذكر فالمراد من حيث انه بمعناه وهو متعلق بذكر المقدر يعني ذكر المفعول المطلق من حيث ان الفعل مشتمل على معناه ومتحد جزء مدلوله به في التحقق فيؤول الى انه بيان لجزئه ومتحد به **قوله** ولا يخفى الخ لوجود الاتحاد بينهما **قوله** لتقدم وتاخر بينهما فان الكراهة التي هي مفعول به متقدم في التحقق على الكراهة المتعلقة لضرورة دخول المتنبه في مفهوم الفعل والمنبه متاخر عن المتنبين في التحقق **قوله** وان كان هو التاديب في التحقق فان المعنى المخصوص الذي

يعبر عنه بزيد من حيث انه موصل يقال له الضرب ومن حيث انه يترتب عليه الاحتراز
عما لا يليق به يقال له التاديب فيصدق على التاديب انه اسم لما فعله فاعل
فعل مذكور ومتحد معه في التحقق لكن لم يذكر من حيث انه متحد بالضرب بل ذكر
من حيث انه مغاير بالاعتبار وعلة له قوله لا يقال قيد الاتحادي بقوله
وذكر من حيث انه بيان له ومتحد معه قوله الا اعتبار القيد السابق وهو
ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم
قوله قيد الاتحاد من تتمة السابق لانه مفهوم الحيثية المستفادة من قوله
بمعناه المفسر بالاتحاد في التحقق قوله فلو قيل الخ الصواب كما قيل
على ما في الرضي لكنهم سموه تاكيد الفعل توسعا قوله كان مسامحة
باطلاق اسم الكل على الجزء قوله دفع توهم السهو وذلك لانه تاكيد
لفظي في الحقيقة كانه قيل احدثت ضربا ضربا والتاكيد اللفظي يدفع
توهم السهو اي توهم تلفظ الفعل لا عن قصد بناء على ان العاقل
لا يسهو مرتين واما دفع توهم التجوز في المسند بان يراد بضربت
مثلا الشتم فلان ذكر المفطارة ثانيه من غير قرينة صارفة عن
المعنى الحقيقي يدفع احتمال على المعنى المجازي قوله بان امر الخ يعني
ذكر تكليما دفع لان يكون مجازا عن الامر بالتكلم فيفيد انه تعالى
كلمه بذاته لا انه بدفع التجوز في الاسناد كما توهمه المفسر بقوله اي
كلمه بذاته قوله المصدر المعرف بلام الجنس نحو رجعت الرجعى قوله
ان كان للتاكيد بناء على دلالته على نفس الماهية من غير تقييد بوصف
او عدد قوله وجب تخصيصه لزيادة الخ كما وقع في الرضي المراد
بالتاكيد المصدر الذي مدلوله مدلول الفعل بلا زيادة شيء
عليه من وصف او عدد قوله وان كان للنوع بناء على دلالته على
كونه معلوما للمخاطب وهو زايد على الحدث الذي هو مدلول
الفعل فكانه قيل رجعت الرجعى المعلوم قوله وجب ان يقال الخ فيه
بحث لانه ذكر في الرضي انما جيء بالنوع المصدر الموصوف اما

تمام

حلم

بان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى الخ ولا شك ان المصدر المعرف
بلام الجنس موضوع على معنى الوصف وهو معلومية الحاجب قوله او كلما نحو
ضربت انواع الضرب قوله مفهوما مخصوصا نحو جلست القرفصاء وقعود
المحتبي باليد او بعمومه نحو ضربت نوعا من الضرب قوله او مفهوما من لام
العهد نحو ضربت الضرب اذا اريد نوعا معهودا بين المتكلم والمخاطب
قبل ذكره قوله نحو ضربة فان صيغة الفعلة للنوع نحو جلسة وركبة قوله
وضربين اي فيما يثنى المصدر ويجمع لبيان اختلاف الانواع قوله
او من المادة اي بكون جوهر الحروف مدخل في ذلك قوله نحو القهقرى
فانه يدل على الحدث باعتبار خصوص المادة لا بالصيغة فقط ولا للتادكه
في ذلك نما يكون على هيئته قوله اوغيرها الدالة الخ اي من المادة الغير
الدالة على الحدث مع صدق الحدث عليه فان انواع الضرب ضرب
وكذا كله وبعضه قوله ولكان تقول الخ فيكون داخلا فيما مر من
قوله او بدونه قوله اي وحدته فان الواحد عدد عند العامة قوله
بعمومها او بخصوصها اي بعموم الكثرة نحو ضربته ضربات او بخصوصها نحو
ضربته ضربتين قوله باسقاط اشارة بافادة الى ان تثنية الاكثر وجمعها
باعتبار تثنية المصدر وجمعه لانك ربما قلت ضربته سوطين او اسواطا
مع انك لم تضرب العدد المذكور الا بسوط واحد قوله الاظهر في
العبارة الخ لانه يرد على عبارة الشارح ان دلالته على الماهية
المراة اي الخالية عن الدلالة على التعدد لا ينافي دلالته عليه بعد
لحوق علامة التثنية والجمع فلا بد من تفسير المراة بالمقيدة بالتعرية
فيؤول الى معنى التعبير المقابلة فلو بدل المراة بغير المقابلة كان اظهر
قوله شخصا كان كما اذا كان العدد قوله فانه قابل لذلك اي
الفرد قابل للتعدد قوله او التكثير مجازا بعلاقة التضاد ويراد بالكثرة
ح ما يقابل الوحدة قوله كما في قوله تعالى قد نرى الآية قال الزمخشري
معناه كثرة الرؤية اي كثيرا ما نرى تردد وجهك في السماء تطلعا لنزول

الوحي بتحول القبلة من بيت المقدس الى الكعبة لكونها قبلة ابائه قوله
وحينئذ كان ابلغ لكونه ادل على دفع توهم السهو والتجوز لان تكرار
اللفظ مع اتحاد المعنى ادل على عدم السهو والتجوز قوله قد مر امثلته
اي امثلة غير المصدر حيث قال وح اما ان يدل على الحدث نحو الويل
او لا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته انواعا وايتم الفا قوله
نحو يدرسه في قول الشاعر هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند
الرشى ان يلقها ذيب سراقة اسم صحابي درس الكتاب ودرسه
درسا ودراسة قرأه والضمير ليس بمفعول به لكونه مذكورا وهو
للقرآن الا انه لتقدمه زيد فيه اللام للتقوية بل مفعول مطلق اي
يدرس الدرس ومنه قوله تعالى فاني اعذبه عذابا لا اعذبه
احدا من العالمين قوله قد يفرق اه في القاموس القعود الجلوس
او هو من القيام والجلوس من الضجعة ومن السجود قوله لانه في ضمنه
اي مفهوم منه تبعا اما بدلالة التضمن لان انبتكم جعلكم نبتا او بدلالة
الالتزام لان نبت مطاوع انبت قوله او لانه اه عديل لقوله
اما في اثناء لانه في ضمنه قوله وفيه تامل لان مجيء المصدر المجرد بمعنى
المزيد لا شاهد له قوله وقيل انه اه عديل لقوله فانه مصدر نبت نبت به
وكذا قيد الثاني اي جعل مصدرا نبت لانه بمعنى التنبيت فهو اسم
بمعنى المصدر كالسلام والكلام والعطاء بمعنى التسليم والتكليم والاعطاء
قوله ليس من هذا الباب اي من باب المفعول المطلق بغير لفظه لانه
مغير اثبات بحذف الزوائد فهو مصدر من لفظ الفعل قوله في مثل
اه اي فيما لا فعل له نحو حلفت يمينا قوله وح يكون خبرا والمقصود منه
اظهار السرور بقدومه لا الاخبار لعلم القادم بذلك قوله
او دعاء بان يجعل الله قدومه مباركا قوله بمعنى ان العلم الى اخره
يريد ان الحذف في جميع المواضع سماعي بمعنى انه لولا السماع لما جاز
الحذف وانقسامه الى السماع والقياس باعتبار العلم فما لا يكون العلم

بوجوب حذفه لا بالسماع فهو سماعي وما كان العلم به بطريق الاستدلال
بان يقال هذا مصدر وقع مثبتا بعد نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه
وكل مصدر شانه كذا فهو واجب الحذف فهذا واجب الحذف فهو قياسي قوله
استدلاليا عطف بيان لقياسيا اشار الى ان القياس حينئذ بمعنى الاستدلال
قوله يسمع حذفه وجوبا سماعا اي لا يقاس عليه غيره لعدم الجامع قوله
اي يقاس اه فالقياس بمعنى التمثيل وانقسامه اليهما باعتبار العمل قوله
خبرا فان الاخبار عن الحمد ايضا حمد قوله لكان اظهر انما قال ذلك
لان الواو تفيد اشتراك الاعضاء المذكورة في كون النسبة اليها ماخوذة
في مفهوم الجمع لا على اجتماعها فيه ولذا وقع في الصحاح بالواو قوله
قال الشارح الرضي اه فعنده وجوب الحذف مشروط ببيان الفاعل
والمفعول مطلقا وبعدم قصد النوعية بخلاف البعض فانهم شرطوا كونه
باللام ولم يقيدوه بعدم قصد النوعية قوله مثل قولهم اه ومثل
وصدقت قصده ونحوت نحوه قوله بمعنى المفعول اي حمدت محموده فانك
اذا حمدت محمود شخص فقد حمدت ذلك الشخص قوله لان الواضع
اه يعني لو لم يصرح بمن التبعيضية لافاد الحصر بناء على ان المقام
مقام البيان قوله فان المقصود اه كون الدوام واللزوم
مقصودا منه التكرير ظاهر لانه يدل على ثبوته مرة بعد اخرى واما
كونه مقصودا منه الحصر فلانه ادعاء للمبالغة في اتصافه بذلك
الفعل دائما كانه ليس موصوفا بفعل آخر اصلا قوله على التجدد
اي حدوث معناه في زمان دون زمان لدلالته على معنى مقترن
باحد الازمنة الثلاثة قوله يستعمل للدوام لدلالته على الزمان
المستقبل الذي هو مستمر قوله فان اراد اه عطف على قوله انما اشترط
اه قوله جعلوا المصدر نفسه خبرا فيفيد انه لدوام حصوله منه ولزومه
له صار كانه نفسه قوله قيل صفة لنفي اه عبارة الشيخ ظاهرة
في انه صفة لمعنى نفي حيث قدر الصفة لنفي بقرينة المذكور وهو الواقع

لقواعد النحو فانه اذا اجتمع النعت والمعطوف بالحرف يقدم النعت ومن جعله صفة للنفي فلعله راعى ان معنى النفي تابع للنفي في الاحكام فتقييده يستتبع تقييد معنى النفي وانما ساغ تقدم المعطوف على النعت لان المعطوف المذكور في حكم المعطوف عليه وبمعناه فكانه ليس مغايرا له **قوله** والاظهر الخ لعدم الاحتياج الى التقدير لكن الاظهر جمع داخلين في حكم المثنية لان المقصود تقييد كليهما بالدخول لا تقييد احدهما فالاولى افراد الضمير ومطابقته في المعطوف باو ما كان الى قصد المتكلم فان قصد احدهما وجب افراد الضمير وان قصد كليهما وجبت المطابقة فلا بد من القول برجوعه الى كل منها **قوله** او منسوخ الخ نحو ان زيدا سير سيرا **قوله** وليس شرطا اي للوجوب بالحذف **قوله** انتصاب المصدر الخ مع ان ناصبه الخ واجب الحذف لما مر من ان المقصود من مثل هذا الحصر دوام حصول الفعل له ووضع الفعل للتجدد فذكره ينافي الغرض **قوله** كما يجوز ان يكون منصوبا بكان الخ بالتأويل او المبالغة **قوله** فالشرط الخ فالواجب ان يقال ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي او يكون ناصبه خبرا عن شيء لا يصح ان يكون هو خبرا عنه **قوله** بلا تأويل او مبالغة انما قيد بذلك لانه يصح جعل المصدر خبرا عن الذات بتأويل اسم الفاعل او بتقدير ذو او المبالغة بجعل الحدث عينا للذات كما قالوا في رجل عدل ومما قيل انه بهذا التقييد يصدق على ما زيد الا سير مع انه ليس محذوف الفعل فدفع بانه خرج بتفسير كلمة ما بالمفعول المطلق **قوله** هو ليس الخ فهو خارج بقوله ما وقع لانه عبارة عن المفعول المطلق فلا حاجة الى قوله لا يكون خبرا عنه **قوله** قد يكون مرفوعا لقيامه مقام الفاعل على ما مر **قوله** فيفوت الخ فان فائدته معرفة احوال اواخر الكلم اعرابا وبناء واذا جاز كون المفعول مرفوعا لم يحصل هذه الفائدة **قوله** لو اعتبر هذه الشرائط المصدر بان يفسر كلمة ما بالمصدر **قوله** عن تلك الشبهة المذكورة بقوله ان قلت هو ليس مفعولا **قوله** انسب

هنام

بالمقام

157

بالمقام لان المقام مقام البحث عن المفعول المطلق والمصدر اعم منه من وجه **قوله** الا بتكلف وهو ما يشير اليه عبارة الشارح من ان اجمع بين الضابطين تشيرا الى اشتراكهما في قيدين القيود ولا يصح لذلك الا قوله بعد اسم لا يكون خبرا منه واما ما قيل من ان المصنف رحمه الله تعالى جعل ضميره في لا يجابا له مفعول مطلق بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه ما ذكرنا فلا يخفى ركاكته لان وقع الثاني معطوف على وقع الاول فضميره راجع الى ما وتفسيره بما ذكره بعض **قوله** انما وجب الخ يعني ان وجوب الحذف مشروط بالقرينة الدالة على تعيين المحذوف وقيام شيء مقامه وكلا الامرين يتحقق في مسئلتنا اما الاول فلدلالة الجملة المتقدمة على مضمونها ومنه ينتقل الذهن الى فوائد اللازمة في الجملة فتكون الجملة دالة على عواملها لكونها بمعنى فوائد واما الثاني فلقيام الجملة مقام العوامل فانه لما تكررت المصادر استثقلوا ذكر عواملها قبلها والتزموا اقامة تلك الجمل مقام عواملها دفعا للاستثقال على سبيل اللزوم ومما قيل انه لو كان الانتقال منه الى اثاره لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة بينة بل القرينة على حذف عامل المفعول المطلق نفسه لانه ينبغي ان يكون بمعناه فدفع بان الانتقال من شيء الى شيء لا يلزم عدم الاحتياج الى ذكر الشيء الثاني فان التنصيص قد يكون مطلوبا في المقام للتكلم كيف وصرح بما علم ضمنا طريق شايع وان المفعول المطلق نفسه انما يصح كونه قرينة لو تعين كونه مفعولا مطلقا وفيما نحن فيه ليس كذلك اذ يجوز ان يكون منا وفداء مفعولا به اي تفعلون منا وتاخذون فداء وان يكون حالا اي مانين واخذين فداء ولذا قال الرضي ان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد واذا ذكرت تلك الفوائد بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها انتهى وهكذا ما قيل ان لفظ الى يحتمل مثل فشدوا الوثاق فاما منا واما فداء مفعولا لم فيغني عن

تقدير العامل مدفوع بان المفعول لم يجب ان يكون علة عاملة للفاعل على الفصل
متقدمة عليه في الذهن ولا يذكر هنا وفيما نحن هنا كذلك بل باعتبار انها مدلولات
مترتبة عليه يدل عليها الفاء التفصيلية ولفظة بعد قوله ليخرج نحو سف الخ لان
صحة وانتفاء مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر السفر من غير اعتبار نسبته الا ما قام
به بخصوص ولا يجب هنا حذف عامله اذ يقال يصح صحة وينتفي انتفاء ما
لعدم التزامهم قيام الجملة المتقدمة مقامه لقلة ما هو اثر لمضمون مفرد
قوله اي المصدر المفهوم منها يعني ان الاضافة ليست بمعنى نسبة المصدر
الى ما يشتق منه كما هو المتبادل بل ادنى ملابسة قوله اي غايته الخ
يعني ان المراد بالغرض هنا الغاية لعدم كونه عاملا للفاعل قوله
اي لان يشبه بما ناب الخ لم يرد ان الكلام على حذف المضاف حتى يخالف
قوله فانه الواقع بعد الجملة بل اراد ان ضميره عبارة عما ناب
مناب المفعول الحقيقي لان مرجع كلمة ما عبارة عنه بدليل انه الواقع
بعد الجملة ظاهرا لان المفعول المطلق في مسئلتنا مشبه لا مشبه به وانما
لم يقل ليشتمل على الوقوع على التقديري وهو خلاف الظاهر والسابق
واللاحق وكذا ما قيل الاولى ان يجعل قوله للتشبيه بمعنى المشبه الذي
هو فعل المتكلم وصفته اي وقع هذا الكلام لاجل التشبيه سواء كان
مشبها به كما في مثال المتن او اداة التشبيه كما في له صوت صوتا مثل
صوت الحمار قوله بحسب الظاهر قيد بذلك لان الواقع بعدها في
التقدير المفعول المطلق الحقيقي المحذوف قوله فاذن يخرج اي اذا
فسر التشبيه بما ذكر بخلاف ما اذا فسر بان يشبه بشيء قوله اذا ذكر
المفعول المطلق نفسه نحو له صوت صوتا مثل صوت حمار فانه لا يصدق
انه واقع لانه يشبه بما ناب منابه لعدم النيابة قوله قد جرت
عادتهم الخ يعني جرت عادتهم لانهم يحذفون المفعول المطلق الحقيقي
في هذا المقام ولا يذكرونه اصلا وفائدة النقض لا بد ان تكون
محققة فالشاهد لازم على ناقض الضابط لا على المحشي قوله فعلى هذا

لي

لان المفعول المطلق الحقيقي فلا يرد ان الواجب ان يقول الشارح لان يشبه شيء بشيء صح

اي على ما ذكر من لزوم مصدر في موضعه فسر الموصول بالمصدر دون المفعول
المطلق قوله ليسلم كلام الشارح عن المناقشة بان المفعول المطلق فيما
نحن فيه ليس مشبها به قوله قال سيبويه يجب في مثله الرفع اي فيما لم يكن
المصدر للتشبيه وجاء موصوفا واجاز الخليل فيه النصب اما على المصدر
او على الحال وبهذا الاعتبار وقع الاحتراز عنه بقوله للتشبيه وكذا
سائر الامثلة الآتية فانها احترز عنها على تقدير كونها منصوبة
على انها مفاعيل مطلقة لعدم وجوب حذف عاملها فاندفع ما قيل
ان ما وقع كما فسره الشارح عبارة عن المفعول المطلق والامثلة
المذكورة ليست منه فلا حاجة في الاحتراز عنها الى القيود المذكورة
قوله بدل بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى بالناصية ناصية
كاذبة قوله لكونه مع وصفه الخ ولولا اعتبار ذلك لم يصح جعله وصفا
لعدم معنى الوصف فيه قوله كما جعلوا الحال الموطئة نحو قوله تعالى انا
انزلناه قرآنا عربيا قوله ولذلك اي لكونه مع الوصف كاسم واحد
قوله من ان يكون تاكيدا الا انه موصوف قوله فالاولى الاتباع
اي جعله تابعا على انه صفة قوله ويجوز النصب على حذف الموصوف
اي صوتا حسنا على انه مفعول مطلق اي يصوت صوتا حسنا لكن لا
يجب حذف عامله او على الحال من الضمير المستتر في له بخلاف ما اذا
ذكر الموصوف فانه يتعين الاتباع عند سيبويه لكونه بلفظ الاول
ومعناه فيجعل الثاني مع تابعه تابعا للاول حتى يكون تابع الثاني
كانه تابع الاول قوله وهو ان يكون الاسم الخ اي يكون معنى الاسم
عارضا لصاحبه اي حادثا له غير لازم قوله فيخرج نحو لزيد زهد
الخ فان المعنى على الثبوت دون الحدوث ويتعين الرفع فيه على
البدل او عطف البيان قوله هذه الدلالة الخ اي دلالة الجملة
على الفعل وعلى صاحبه يغني غناء التقدير اي ينفع نفعا تقدير الفعل
فالجملة لكونها بمعنى يصوت ينصب المصدر من غير حاجة الى تقدير الفعل

قوله وحسنه الشارح الرضي حيث قال هذا وجه قوي قوله لم لم يجعلوا الاسم المذكور عاملا فانه مصدر والمصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا فهو كما تقول عجبت من ضربك ضربا لا مير قوله ذلك اي بان يقال لم رتب فاذا له ان يصوت صوت حمار قوله لانه قطع اي اي من رتب فاذا له قطع وجزم بوقوع الصوت وان يصوت ليس قطعيا وجزما بوقوع الصوت لان معنى ان مع الفعل يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع قوله لخلوها ما لا بد للفعل منه اعني الفاعل قوله على الحال من الضمير المستتر فيه قوله او المصدر اي وهذا الاعتبار احترز عنه بقيد وعلى صاحب قوله على احد تاويلي الوصف اي تقدير المضاف وجعله بمعنى منكرا قوله تعريف المصدر المذكور مع كونه وصفا للنكرة بناء على تقدير المثل قوله لو جاز هذا اي وقوع المعرفة صفة للنكرة بتقدير المثل لجاز هذا التركيب مع انه باطل قوله واما على انه جامد اي عطف على قوله اما على حذف مضاف قوله فاذا عرف فاي اذا عرف المصدر المذكور كان بدلا او عطف بيان عند سيبويه لا غيرهما اعني الوصف قوله فلا حاجة الى المفعول اي كما ذهب اليه الرضي حيث قال الاصل له صوت يصوت صوت حمار اي تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاما قوله قيل هو اسم اي في القاموس صراخ كغراب الصوت وشديده قوله على انه بمعنى كان بناء على ان الافعال الناقصة غير محصورة قوله وهذا اظهر معنى اي لان الاول يفيد تقييدا لوقوع بحال كونه مضمون الجملة ولا يخفى ركاكته قوله يحتمل مصدر بمعنى هذا موافق لما في بعض الكتب لا يحتمل غيره ويحتمل غيره قوله ولكل وجه لفظي او معنوي اي لكل واحد من الاحتمالين وجه مؤيد له اما لفظي او معنوي فالاحتمال الاول له وجه لفظي وهو قلة لزوم خلاف الاصل فان فيه تقديم الخبر على المبتدأ فقط بخلاف الاحتمال الثاني فان فيه تقديم العامل ايضا والاحتمال الثاني وجه معنوي وهو دلالته حينئذ على لزوم الالف على

المعول عليه

المتكلم قصدا فيكون مؤكدا بالمعنى عامل المفعول المطلق قصدا فيكون قرينة ظاهرة على المحذوف نائبا منابه بخلاف الاحتمال الاول فان مدلوله حينئذ ثبوت الالف للمتكلم مقيدا بكونه على المتكلم فيكون دلالته على معنى اعترف ضمنا قوله ومن هذا القبيل اي اشارة الى ان المؤكد لنفسه وما ذكر فيه للنكرة يجيء معرفة ايضا كما ان المؤكد لغيره بالعكس قوله لانه دعاء الى الصلاة لان الله اكبر اول اذان الصلاة فهو دعاء الى الصلاة لا يحتمل غير كونه دعوة الحق قوله عاملة فلا يكون من المنصوب اللازم اضمار عامله قوله هذه التسمية من المتأخرين وسيبويه سمى الاول بالتاكيد الخاص والثاني بالتاكيد العام وكذلك زاد المصنف رح لفظ يسمى بينهما على كون التسمية في الاستقبال بالنظر الى ما قبله اعني ذات التسميتين اذ لا يصح ارادة الاستقبال بالنظر الى زمان المتكلم قوله كما يؤكد ضربت بالف ضربت ضربا نفسه مع تغايرهما في اللفظ فاطلاق المؤكد لنفسه على الاول لا يحتاج الى تاويل كما ذهب اليه شارح التسهيل حيث قال سمي الاول مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة تكرير الجملة فكانه نفس الجملة قوله اعني الفعل بدون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان قوله مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها قوله وهو مضمون مفرد اعني الفعل من غير اسناده الى الفاعل قوله من حق الامر بنصب الامر اي من حق المتعدي قوله بمعنى تحقق في القاموس حققت الامر تحققته اي تيقنته فقوله وكان على يقين عطف تفسير لتحققه والضميران را جعان الى فاعل حق الامر قوله فانه من محتملات الجملة اذ المتكلم بالجملة قد يكون على يقين من مضمونها وقد يكون على شك وتردد فيه كما ان الكذب والباطل من محتملاتها وههنا بحث لان الصدق مدلول الجملة من حيث الوضع والكذب احتمال عقلي ناشئ من كون دلالة الالفاظ على معانيها وضعية يمكن تخلفها عنها فيصح ان يقال ان حقا مؤكد لمضمون الجملة التي لها محتمل غيره بخلاف كون المتكلم على يقين فانه ليس مدلول الجملة

مطلب البتة

وضما ولذا سموا كون المتكلم عالما بالحكم لازم فايدة الخبر اللهم الا ان
يعم مضمون الجملة بحيث يتمل لازم المضمون ايضا قوله قال الله تعالى
ذلك عيسى ابن مريم قول الحق مثال لما هو صريح القول اي قلته قول
الحق قوله ونحو لا فعله البتة مثال لما هو في معنى القول والبتة مصدر
من بت الامر قطعه في المنهل البت بوصل الهمزة على القياس وحكى صاحب
اللباب ان القطع فيها مسموع بل ادعى شارحه ان المسموع ولا اعرف
ذلك من جهة غيرهما قوله قطعة على وزن المرة فواحدة للتاكيد لا في نفخة
واحدة قوله ثم بعد وفي الصحاح بدا له في الامر بداء ممدودا اي
نشا له فيه راي وفي النهاية البداء استصواب شيء علم بعد ان لم يعلم قوله
بل هو قطعة واحدة الاولى تركه قوله في اصل الوضع واما في الاستعمال
فهو بمعنى القول المقطوع به في الجنس قوله مفعولا بها لفعله بيانا
للنوع هكذا وقع في النسخ التي رايناها وكانه سهو من الناسخ والصواب
لما في شرح الرضي مفعولا بها لفعله وهذا المصدر مفعولا مطلقا لفعلت
بيانا للنوع قوله فالقول الناصب اي القول الذي ينصب حقا مدلول
الجملة المتقدمة في قرينة عليه قايمة مقامه فيكون حذفه واجبا قوله
في مقولة له اي تلك الجملة مقول ذلك المتكلم فيكون مدلولا التزاميا
للجملة المتقدمة حين تلفظ المتكلم بها قوله لا البتة على صيغة المتكلم من
التفعيل قوله لانها ماخوذة اي في الرضي واما قولهم لبى يلبي فهو
مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك كما ان معنى سبح قال سبحان الله
قوله كل ذلك اي من حذف الفعل وحذف الزوايد والاضافة الى ضمير
الخطاب بتقدير اللام قوله وهو مفرد اي ليس بمثنى ولم يذهب يونس قوله
لبقاء الياء مضافا الى المظهر فلو كان مفردا لقلبت الالف كما في لدى
زيد وعلى زيد قال الشاعر دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبى يدى
مسور مسور بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو اسم رجل والمعنى
دعوت مسورا لما نابني اي اصابني فلبانى اي اجابني ثم قال فلبى يدي

سودا

160

مبحث المفعول له

سودا اي انعم في طاعته اقامة بعد اقامة واكون كالشيء الذي بين يديه اي اكون
تحت تصرفه وحكمه وبعضهم يكتبون فلبي الاولى بالالف دفعا للالتباس
بالثانية التي هي مصدر وان كان القياس بالياء قوله انما سمي به الخ اي
انما سمي هذا المفعول بهذا الاسم لان معناه لغة الذي فعل به على ان الجار
فيه صلة الفعل يقال فعلته به فعله قال الله تعالى ولا ادري ما يفعل
بي ولا بكم والضمير راجع الى الموصول مرفوع محلا بانه مفعول ما لم يسم فاعله
وهذا المفعول متصف بهذا المعنى لانه او قع الفعل به او تعلق الفعل به
والترديد بالنظر الى ان الوقوع الماخوذ في تعريفه اما بالمعنى الظاهر
وهو الوقوع الحسي عليه على ما قيل المراد ما وقع عليه او ما جرى مجرى ما وقع
عليه ليدخل نحو ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحدثت قتلا ويعم التعلق المعنوي
على ما اختاره المصنف رح وتبعه الشارح وغيره عصام قال يعني ان الباء للسببية
فيتعلق بالفعل او للصلة ويتعلق بما ضمنه من معنى التعلق فقد خفي عليه مراد المصنف
رح كيف ولو كان مبنيا لتوجيه على التضمين يكون الباء صلة التعلق المتضمن فلا
بد من اعتبار اسناد لفظ المفعول الى المصدر اي وقع الفعل متعلقا به على
طريقة التعديل بين الجبر والتفويض فلا يكون او تعلق به مقابلا لاوقع به
بل مندرجا تحته فالوجه ان يقال او قع الفعل بسببه ومتعلقا به قوله
اوقع الفعل به في الاساس وقع به السوء اوقعته به انزلته به فالايقاع
يتعدى بالباء كما يتعدى بعلى كالانزال فما ذكره المحشي بقوله ولك ان
تقول ليس امرا مغايرا لما ذكره المصنف فالصواب تركه ولعله فهم ان المصنف رح
جعل الجار متعلقا بالفعل باعتبار تضمين معنى الايقاع والتعلق فرد عليه
انه يجوز ان يكون متعلقا بالانزال او الالصاق قوله وقيل لانه سبب الخ اي
قيل انما سمي به لان هذا المفعول سبب لوجود الفعل لانه محله والمحل
من اسباب وجود الحال قوله بل من صفات مدلولاتها المضمنة هذا مبني
على كون الاستفهام والشرط مدلولا تضمنيا لتلك الاسماء ويويده تسميتها بالاسماء
المضمنة للاستفهام والشرط وخروجها في تعريف الحرف باعتبار ان مدلولاتها ليس

ليس شيء في غيرها بل بعضها في ذاتها وبعضها في غيرها كخروج الفعل عن تعريفه
بذلك الاعتبار صرح به في الرضي في تعريف الاسم وأما على ما قيل ان الاستفهام
والشرط عارضان لها كما نقل عن سيبويه ان حرف الاستفهام والشرط اعني الهمزة
وان حذفتا وجوبا قبل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل أأيهم ضربت
وان ايهم ضربت ضربت ثم تضمن اي معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان
فيها وان كانا لازمين فلا اعتراض اصلا قوله تعلقه به اي وصول المعنى
الحدثي اليه وارتباطه به سواء كان هناك وقوع حقيقي كضربت زيدا وقتلت عمروا
او لا نحو خاطبته وكلمته وشاهدته قوله تعلقه به اولا اي لا يكون تعلقه به
بواسطة تعلقه بشيء آخر لولاه لم يتعلق به قوله تخرج الحال لان الفعل
انما يتعلق به بواسطة انها مبينة هيئة فاعله او مفعوله لولاه لم يصل المعنى
الحدثي اليها وكذا التمييز المفعول تعلق الفعل به بواسطة انه رافع لابهام
ما تعلق به الفعل لولا ذلك فيه لم يتعلق به وكذا المستثنى تعلق الفعل به
بواسطة تعلقه بالمستثنى منه الشامل له ولغيره لولاه لم يتعلق به اصلا وما قيل
ان تعلق الفعل بالحال بواسطة حرف الجر فمعنى ضربت زيدا قائما ضربته
في حال القيام فليس بشيء اذ لو كان مجرد التقدير كافيا في كون التعلق بواسطة
الحرف كان تعلق المفعول به ايضا بواسطة حرف الجر فمعنى ضربت زيدا اوقعت
الضرب على زيد وكذا ما قيل ان خروج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق
الفعل بهما اذ لو لم يتعلق الفعل بهما لما صح اطلاق المعمول والمتعلق عليهما
قوله بما لا يعقل الا به بناء على ان النسبة الى المفعول به ماخوذة في مفهوم
الفعل المتعدي كالنسبة الى الفاعل قوله ظاهر اذ يمكن تعقل مفهوم الفعل
بدون الثلاثة وان لم يمكن تحققه بدون المفعول به قوله لا يقال
ينتقض الخ اي ينتقض التعريف على ما قاله المص رح وأما على ما قاله الشارح
فلا انتقاض لان تعلق اشترك بعمرو بواسطة حرف العطف ولذا قال بلا
واسطة حرف ولم يقل حرف الجر وأما ما قيل من انه خارج بما نقل من ان المعتبر
في جميع التعريفات انما يخرج التوابع فليس بشيء لان قيد الاصالة المعتبر في جميع

التعريفات

التعريفات انما يخرج تابع كل قسم من المرفوعات والمنصوبات عن تعريفه ولا يخرج
تابع قسم عن تعريف قسم آخر وفيما نحن فيه من هذا القبيل فان عمروا تابع للفاعل
يصدق عليه تعريف المفعول به لانه اشترك متعلق به بحيث لا يمكن تعقله بدونه قوله
لان نسبته الخ فيه ان النفي لا يناقض قوله لا يسمى متعلقا اي لا يطلق المتعلق
على الاسناد اصطلاحا وأما قولك الخ دفع لما يرد على ارادة المتعلق بغير
الفاعل حقيقة من انه يلزم خروج عمروا في ضارب زيد عمروا لكونه فاعلا
حقيقة لان المفاعلة تكون بين اثنين كل منهما فاعل ومفعول وحاصل
الدفع ان عمروا في المثال المذكور لم يقصد جهة فاعليته بل جهة مفعوليته
وان كان له جهة الفاعلية ايضا قوله مطلقا اي غير مقيد بقيد كأصلهم
خلافا لصاحب اللباب حيث عمم تعريف المفعول به وجعله قسمين ما وقع عليه
الفعل بلا واسطة حرف الجر وما وقع عليه بواسطة قوله فيه تأمل لعله
اشارة الى ما سبق من ان المفعول المطلق عبارة عن الاثر والفعل عن التاثير
والى ما نقل عن السيد من انهم لم يفرقوا بين الاثر والتاثير ولذا جعلوه بمعناه
قوله لا يخفى خروجه بذلك القيد الخ الظاهر ان يكتفي على قوله في صحة
اخراجه تأمل ولعله انما زاد اهتماما ببيان الخروج لان المص رحمه الله
تعالى نص على عدم الخروج بقيد الفاعل ذكر في بعض الشروح ان المص
قال في امالي الكافية لو اقتصر على قوله ما يقع عليه الفعل لكان اولى
وما يتوهم من ان ذكر الفاعل ههنا يفيد اخراج مفعول ما لم يسم فاعله فاسد
من وجهين احدهما ان مفعول ما لم يسم فاعله وقع عليه فعل الفاعل
لان قولك ضرب زيد معلوم انك اردت فعل فاعل وانما حذفته لوجه
من الوجوه المسوغة لحذفه فقد اشتركا جميعا في انهما وقع عليهما فعل الفاعل
واذا اشتركا لم يخرج ذكر الفاعل احدهما دون الآخر والثاني ان
المراد تحديدهما جميعا ولذلك يسمى كل واحد منهما مفعولا به على الحقيقة فلا
يستقيم ان يزاد لفظ يقصد به اخراج احدهما مع كونه واحدا وكذلك يقال اذا
حذف الفاعل واقيم المفعول به مقامه وجب ان يعدل به عن النصب الى الرفع وهذا

فصرح بانه مفعول به واذا النصب والرفع جايزان يعنى دانه وهو على حالة من كونه
مفعولا به انتهى وبما نقلنا ظهر صحة قول المحشى كلى في صحة اخراجه تامل وبطلان
ما قيل ان الاوضح الاليق انه ليس بمفعول لما صرح في تعريفه بجعل مفعول حذف
فاعله واقيم هو مقامه والقول باطلاق المفعول عليه مجازا باعتبار ما كان
مما يأبى عنه مقام التعريف **قوله** لعل المورد الخ يدلك على ذلك ما نقلناه
من امالي الكافية **قوله** وكذا فيما اذا كان الخ لئلا يلزم اتصال اما مع
الفاء الجزائية **قوله** ولم يكن له منصوب سواه اذ لو كان له منصوب سواه
لم يجب تقديمه نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا **قوله** لان تقديم الخ لان دعائم
تقديم الاهم وانما قال في ظاهر الامر لان التقديم دليل على كون المقدم
اهم بالنسبة الى ما تأخر عنه من اجزاء الجملة اما كونه دليلا على ان الفعل غير
مهم فبالنظر الى الظاهر فيجوز ان يكون الفعل ايضا مهما واهمية المقدم
بالنسبة الى ما عداه وما قيل انه يجوز ان يكون التقديم للتخصيص لا للاهتمام
فليس بشيء اما اولا فلما ذكر في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا
في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان
يفسر وجه العناية والاهتمام واما ثانيا فلان التخصيص يقتضي ان يكون الفعل
مسلم الثبوت عند المخاطب وتأكيد الفعل يقتضي ان يكون المخاطب مترددا
فيه فتأمل **قوله** ذكر المجهول لما ذكره الشيخ **قوله** نحو اخاك اخاك الخ لم يذكر
المنصوب على الاختصاص لكونه منقولا عن النداء **قوله** اي الزم وما يؤدي
معناه **قوله** ونحو الحمد لله الحميد الخ فان هذه المنصوبات تنصب بفعل مضمر لا
يظهر اصلا وهو اعني او اخص او امدح او اذم او ارحم على حسب المواضع وكلها
بمعنى الانشاء لا الاخبار **قوله** ومعناه الحث على القارئ من نفسه لان عطف نفسه
على امرأ بمنزلة تكرار امرأ فكانه قيل اترك امرأ اترك امرأ فيفيد الحث
على القارئ منه **قوله** ومعناه فانه ح يكون معناه اترك امرأ مصاحبا مع
نفسه لا تتعرض له فيكون ما اداه قاصرا ليد والبيان عنه **قوله** اي طا انتم
عليه تقدير المفضل عليه بناء على ان خيرا اسم التفضيل كما هو الشائع والا

والاشتراك في اصل الفعل اما بالفرض او بالنظر الى اعتقاد المخاطب ويجوز ان يكون
خبرا مخففا خير فلا يحتاج الى التقدير **قوله** وليست هذه اي قرينة الحذف **قوله**
اذا ترك الفعل الخ فان التزامهم لتركه دليل على عدم جواز الاظهار فيكون الحذف
واجبا **قوله** ومن هذا القبيل اي مما يجب حذف فعله لاتباع الاستعمال **قوله** اي
وسطا فمعنى قاصدا اذا قصد بفتح القاف وسكون الصاد اي بين الافراط والتفريط قال
كلا طرفي قصد الامور ذميم **قوله** واما عند سيبويه فلا اي ليس مما يجب حذف فعله
لاتباع الاستعمال وما قيل ان قوله تعالى انتهوا خيرا لكم عند الزمخشري مما يجب
حذف فعله وعند سيبويه لا يجب سهو محض نص في الرضي وغيره ان سيبويه اورد
انتهوا خيرا لكم مما يجب اضمار فعله **قوله** ولعله سمع ذكر فعله اي لعل سيبويه سمع
ممن يوثق به ذكر الفعل في قولهم امرا قاصدا ولم يسمع اظهار ناصب انتهوا خيرا
لكم وحسبك خيرا لك والا فالثلاثة متقاربة المعنى **قوله** ذلك اي ان وجوب
الحذف انما يكون اذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات **قوله** غير ظاهر اذ مبنى
وجوب الحذف ترك اظهار الفعل في جميع الموارد وليس للاية الكريمة موارد
في كلامهم لكون المخاطب فيها معينا اعني النصارى **قوله** وهي بهذا الاعتبار
الخ اي باعتبار كونها قرآنا لا يجوز ذكر فعلها لان القرآن ورد بحذف الفعل
فصدق انه ترك الفعل بها في جميع الاستعمالات **قوله** لا يبتنى على الخ لانه يستلزم
ان يكون كلما ورد في القرآن محذوفا مما يجب حذفه لكونه متروكا في جميع استعمالاته
من حيث انه قرآن **قوله** عطف مثال على مثال بمعنى انه ليس من قبيل امرأ ونفسه فانه
مثال واحد لما وجب حذفه سماعا سواء كان الواو للعطف او بمعنى مع لكون المحذوف
فعلا واحدا بخلاف قولهم اهلا وسهلا فانه مثالان لكون المحذوف فعلان
وليس المعنى ان الواو فيه من الحكاية لعطف المثال على المثال لكون الواو واردا
في المحكي **قوله** السهل بفتح السين وسكون الهاء وكذا الحزن بالحاء المهملة
والزاي **قوله** يجرح الخ اذ لا يتصور في ذاته تعالى وجه ولا قلب **قوله** مجاز يعني
ليس من افراد الحمد وهي بصرف وجهه عن الحمد وانما اطلقوا عليه لمناداة بطريق
المجاز **قوله** بعيد يدل على ذلك ما في تفسير القاضي والكشاف ان با وضع للنداء

البعيد وقد ينادى به القريب تنزيلا له منزلة البعيد اما للعظمة كقول الداعي يا رب
ويا الله فانه صريح في صحة ندائه تعالى وكيف لا وسمى النداء الدعاء والمقصود
منه الاجابة وهو المدعو في كل الاحوال والمجيب لدعوة المضطر في جميع الاوقات
ويؤيد ما وقع في التفاسير من قول الاعرابي في سبب نزول قوله تعالى واذا سألك
عبادي عني فاني قريب اجيب ان اعرابيا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ربنا
قريب فنناجيه ام بعيد فنناديه فنزلت قوله غير مناسب لانه تشبيه الخالق بالمخلوق
ولان وجه الشبه وهو اجابة المدعو له اتم واشهر في ذاته تعالى وكون كلامه
تعالى نازلا على لسان العباد يقتضي ان يكون على اسلوب كلام العباد
لا تشبيههم قوله مسؤول الاجابة اي اجابة المنادى له فان المقصود من النداء كما
صرح به الرضي في بحث الترخيم والاجابة في اللغة پاسخ كردن والمراد اعطاء
المدعو له ان كان طلبا والتصديق به ان كان خبرا كما هو في قوله تعالى يا ايها
الناس اني رسول الله اليكم جميعا فاندفع ما قيل ان اريد بالاجابة انعام
ما سئل فهو لا يستفاد من تقدير ادعو مع انه قد يكون المقصود بالنداء الخبر فلا معنى
للاجابة فيه وان اريد التفهيم فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى قوله من باب
التخييل في التاج التخييل كسى را در خيال وظن افكندن يقال خيل له كذا اي
من باب تخييل المتكلم السامع بان هؤلاء منادى مجازا وليس بمنادى حقيقة فلا
يضر خروجها عن الحد فلا حاجة الى تعميم الاقبال قوله لتشبيهها بمن له صلوح
النداء في حق سرعة الاجابة للمدعو له وانتسابها اياه كما ادعيتها قوله لا يبعد
من حد علم والمصدر البعد بضم الباء وفتحها وسكون العين والضم بالضاد المعجمة
والنون المشددة بمعنى كردن من حد ضرب وعلم قوله اي لا يبعد بكسر العين
على صيغة الخطاب يعني ان صيغة النهي مستعمل في الدعاء قوله ادعو الانشائي فلا يرد
ما قيل انه لو كان نائبا مناب ادعو لكان الجملة الندائية خبرية لانها
ظاهرة في الاخبار وان كان يجوز استعماله بمعنى انشاء الطلب قوله وهو نصب
المصدر اي اشار بهذا الى دفع ان الفعل المقدر محذوف نسيا منسيا لقيام حرف
النداء مقامه فكيف ينصب المنادى وافادة القاعدة نحوية في باب النداء

في

163

قوله انما قال وان جاز ان يكون ناصبه الفعل المقدر كما قيل الله اكبر دعوة الحق
قوله يبتدئ بحسب الظاهر اي اذ لو كان نسبة العمل اليه حقيقة لم يكن سادا بل
عاملا بنفسه وانما قال بحسب الظاهر اذ يمكن ان يقال مراده انه ساد مسده في افادة
معناه لا في العمل فيكون عاملا حقيقة قوله فالظاهر ان سيبويه اي اذ لا يصح
في المجاز بعد تحقق العلاقة فيكون النزاع بين سيبويه والمبرد لفظيا اذ المآل
حقيقة الفعل ومجازه في حرف النداء قوله لا يجوز في غيرها مثل مجيئها لسائر
اسماء الافعال في البناء قوله الا ترى الى الترخيم فانه جائز في المنادى في السعة
لكثرة استعماله مع جوازه في غيره قوله بانه قد يستتر اي ضمير المتكلم قد يستتر
في اسم الفعل كما ذهب اليه بعضهم في اف واه بمعنى اتضجر وتضجرت واتوجع او
توجعت قوله كالجملة القسمية والشرطية فانهما لعروض القسم والشرط خرجتا عن الا
ستقلال وصارتا مع المقسم عليه والجزاء كلاما تاما فيجوز ان يخرج الجملة الندائية
ايضا عن الاستقلال بدون ذكر المنادى لان النداء لا بد له من منادى واعلم
ان الاجوبة الثلاثة منوع لكون المعترض مستدلا على بطلان كون حرف النداء
اسم فعل وما ذكره من التنوير بالترخيم ونحوه سند للمنع وترك سند المنع
الثالث لظهوره مع ان المنع المجرد كاف في الجواب فما قيل الجواب الثالث
لا يتم ما لم يتبين ما عرض هنا ليس بشيء قوله اي بالضرورة فان الظاهر
الكثير في المسائل العلمية قوله لا بالامكان العام بان يكون المراد عدم
البناء ليس بضروري سواء كان البناء ضروريا او لا قوله بالعلم
الموصوف اي فيجوز فيه البناء والنصب قوله بمنزلة الاستثناء فان الاستثناء
تخصيص للحكم السابق بكلام غير مستقل وهذا تخصيص بكلام مستقل قوله فان
محالها اثنان يعني محل البناء والجر والفتح على ما ذكره المصنف اثنان حيث
قال ما سواهما يضم الثلاثة ومحال النصب على ما ذكره ثلاثة حيث اورد له
ثلاثة امثلة فلا يرد ما قيل ان محال غير المضموم ايضا ثلاثة المفرد
المعرفة والمستغاث باللام والمستغاث بالالف قوله يتعين مواضع النصب
في ايراد صيغة الجمع والتقييد بقوله من غير حاجة الى تحصيلها اي تعيينها وذلك

فصل معنى الاستثناء

حصام

ايما بها اشارة الى ان مواضع النصب لكثرتها كانت مظنة للاختصار بخلاف موضع البناء فانه واحد يحصل بنفسه بغير محتاج الى التحصيل بالقياس الى الغير فاندفع ما قيل لو قال ويخفض باللام لاستغاثة ويفتح بالفها وينصب المضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة ويبنى على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان البناء حتى يتم نكتة تقديم ما يدل النصب عليه **قوله** وفيه خدشة نقل عنه لان الشروع في الكثير بعد الفراغ عن القليل يناسب القليل والكثير بحسب الذكر لا بحسب التحقق انتهى فانه يجوز ان يكون للكثير بحسب التحقق مباحث قليلة وللقليل مباحث كثيرة فيكون تقديم الكثير في الذكر اولى ليحصل الفراغ منه ويتوجه بشراشره الى بيان القليل الذي مباحثه كثيرة **قوله** او تقديرا اي اعتبارا وفرضا سواء باعتبار اصله او باعتبار محله ليتناول المبنى قبل النداء ايضا **قوله** ويجوز ايضا آه اي يجوز في نداء ضمير المخاطب ايراد الضمير المرفوع المتصل نظرا الى وقوعه موقع المنادى المبنى على الضم وايراد الضمير المنصوب المنفصل نظرا الى كونه مفعولا به وهو المقدر فله محلان قريب وبعيد لكن رعاية القريب اولى **قوله** واذا اضطر آه اي اضطر الشاعر في المفرد المعرفة تنوينه قال الخليل وسيبويه والمازني مضموما واستشهاده ما ذكره المحشي ويونس منصوبا ردا الى الاصل واستشهاده في شرح المفصل **قوله** اقتصر على قدر الضرورة ولا يتجاوز الى موضع آخر لا ضرورة فيه للتناسب **قوله** كما قال آه فان مطرا الاول منون لضرورة رعاية الوزن والثاني غير منون لعدم الضرورة البيت للاحوص الانصاري وجمع فان يكن النكاح احل شيء فان نكاحها مطر حرام قدم البصرة فخطب الى رجل تميمي ابنته وذكر له نسبه فخرج بها الى المدينة وكانت اختها قريبا من طريقهم فقالت اعدل بي الى اختي فضل فذبحت لهم واكرمتهم ثم رجع زوجها مع رعاته بالابل والغنم الكثير واسمه مطر فلما رآه الاحوص اعجبه عينه وكان ذميما واخت امراته من اجمل النساء فقالت له زوجته قم الى سلفك وسلفها الرجل زوج اخت امراته فسلم عليه فقال واشار الى اخت امراته باصبعه

فقالت هات شاهدا انك ابن حمى الدبر فجاء بشاهد فزوجها اياها وشرطت عليه ان لا يمنعها من احد من اهلها ~~فخرج بها الى المدينة وكانت اختها~~
صح

سلام

الواهم حصام الدين

سلام الله يا مطر عليها آه ومطر اذ البيت الثاني مفعول نكاحها وهو مضاف الى الفاعل **قوله** يعني انه من قبيل آه يعني ان الفعل في هذا المثال مسند الى ذات المشار اليه بدون اعتبار وصف الشباب معه بناء على ما تقرر في الاصول ان الوصف يلغى في الغائب بالاشارة حتى يحنث بدخول الدار الخرابة فيما اذا قال لا يدخل هذه الدار وكذلك ضمير يرفع مسند الى ذات المنادى بدون اعتبار وصف النداء معه كما في قولك هذا النائم ضربني بناء على ان الضمير يرجع الى الذات وكذا قالوا ان ايراد اسم الاشارة في قوله تعالى اولئك على هدى لكونه دالا على الذوات الموصوفة بتلك الصفات المذكورة مما يفهم منه العلية ولولا وذا الضمير كما هو مقتضى الظاهر لا يكون فيه دلالة على اعتبار الصفات لرجوعه الى الذوات المذكورة وليس هذا من قبيل المجاز باعتبار ما كان او ما يؤول على ما وهم والا لخرج عن الضابطة ما لم يستعمل بدون النداء اصلا نحو يا مكرمان على ما في شرح التسهيل للعلامة المصري **قوله** خارج عن التكلف آه قد عرفت انه لا تكلف في ذلك **قوله** ان المفرد آه دفع لما يرد من ان اطلاق المفرد على مقابل المضاف وشبهه غير ثابت انما الثابت اطلاقه على مقابل المثنى والمجموع ومقابل المركب ومقابل المضاف وحاصل الدفع ان المراد به ههنا مقابل المضاف لكن المفرد الكامل منه بناء على ان المطلق ينصرف الى الكامل والكامل من المفرد مقابل المضاف ما لا يكون مضافا ولا مشابها له **قوله** اما اخراج اي اخراجها عن ضابطة البناء حتى لا يحتاج الى اعتبار قيد وان لا يكون مستفادا بقرينة ذكره فيما بعد بارادة الكامل في الافراد بان لا يكون فيه تركيب اصلا بعيد لان المفرد الكامل بمعنى المقابل للمضاف ما لا يكون فيه شائبة الاضافة لا ما لا يكون فيه شائبة التركيب **قوله** اسم اي غير مضاف بقرينة المقام فلا ينتقض الحد بالمضاف **قوله** من تمامه اي معنى نص عليه في الباب الغالب حيث قال والمضارع للمضاف ما تعلق به شيء هو من تمام معناه لا لفظا لان ما يتم به الاسم لفظا الاضافة والتنوين ونون التثنية والجمع ومعنى كونه من تمام معناه انه لا يفيد ما قصد منه تاما بدون ضمه اما بان لا يفيد بدونه شيئا كما في الضرب الثاني او يفيد معنى ناقصا كما في الضرب الاول والثالث لكون النسبة الى المعمول او الصفة معتبرة معه وتلك لا يحصل الا بذكرهما الا ترى ان المقصود بالنداء

في يا طالعا جبلا فليس رطلق الطالع بل طالع الجبل وفي يا عليما لا تجهل ليس رطلق الحليم بل الحليم الموصوف بعدم الجهالة قال في اللباب والذي يدل على ان الصفة من تمام الموصوف انك اذا قلت جاءني رجل ظريف وجدت دلالة لا تجدها اذا قلت جاءني رجل لان الاول يفيد الخصوص دون الثاني وما قيل المراد كونه من تمامه في اعتبارهم لعامل معنوي كما في القسمين الاولين او لاضطراد نحوي كما في القسم الثالث ففيه ان كونه من تمامه في اعتبارهم لا يخلو من ان يكون ذلك من حيث معناه او من حيث اللفظ والثاني باطل فتعين الاول **قوله** انما هو لذلك ولا يطول المنادى بمعموله الا ان يكون ملفوظا به فيقال يا ذاهب بالبنآء على الضم وان كان عاملا في ضميره فلو عطفت على ذاهب بنيته لا سين نحو يا ذاهب وزيد وان عطفت على الضمير المستكن في ذاهب نصبته نحو يا ذاهبا وزيد لانه عامل في زيد بواسطة حرف العطف وباشرته كان زيد بالنصب فقط والعطف على الضمير لان سترتك لا يتغنى بواحد كما في شرح التسهيل للشيخ الجزري **قوله** اسما لشيء واحد وانتصب الجزء الاول بالندآء والثاني باق على الحال السابق اعني متابعة المعطوف المعطوف عليه في الاعراب وان لم يكن فيه معنى العطف **قوله** نحو يا ثلاثة وثلاثين اذا اريد جماعة مبلغها هذا العدد وهذا ظاهر مذهب سيبويه وقال الاندلسي وابن يعيش انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا فيقال عندهما في غير العلم يا ثلاثة والثلاثون او الثلاثين كيا زيد والحارث اذا قصد جماعة معينة والا قلت يا ثلاثة وثلاثين نحو يا رجلا وامرأة لغير معين والاول اولى لطوله قبل الندآء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كذا في الرضي هو خمسة عشر في ان مجموع اللفظين في كل منهما وقع على مسمى واحد ولم يقصد بكل واحد من الجزئين معنى على حدة **قوله** الا انه لم يركب اي ثلاثة وثلاثين لم يركب تركيبا امتزاجيا بل بقي على حالة العطف **قوله** بما ذكر اي بكونه مع المعطوف اسما لشيء واحد **قوله** اذ لو لم يكن كذلك بان يقصد بكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه معنى على حدة كان يكون المقصود بالندآء في قولك يا ثلاثة وثلاثين كل واحد منها **قوله** مفردا معرفة على تقدير ارادة المعين **قوله** لاستقلاله لعدم اعتبار النسبة الى ما بعده **قوله** بمنزلة جزئيه في كون مجموعهما اسما لمعنى واحد وهو الذات الموصوفة كما في ثلاثة وثلاثين في العدد

يثنى

سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا يجوز ان يكون المنادى المنعوت بها مضارعا للمضاف فالمنعوت باعتبار خروج النعت عنه غير داخل في تعريف شبه المضاف وباعتبار كونه كالجزء منه داخل في تعريفه ولكون الصفة بمنزلة جزء الموصوف تعين عود الضمير من الوصف الى الموصوف على لفظ الغيبة ولا يجوز فيه الخطاب كما جاز في التاكيد نحو يا تميم كلكم لان المنادى هو الموصوف مع الصفة لا الموصوف وحده حتى يكون في حكم المخاطب ابتداء خطابا بالندآء اليه بخلاف التاكيد فانه انما يجيء بعد تمام المتبوع لرفع الاحتمال فيكون المنادى هو المؤكد وحده فيجوز عود ضمير الخطاب نظرا الى عروض الخطاب في الذكر المنادى هو المؤكد ويجوز على لفظ الغيبة نظرا الى انه اسم ظاهر لا خطاب فيه باعتبار الوضع **قوله** ويشترط ان يكون آه اي يشترط كون المنادى المنعوت شبيها بالمضاف ان يكون نعته جملة او ظرفا لم يرفع احتمال كونه مستقلا كما هو اصله فيتاكد جانب الجزئية ويتحقق المشابهة بلا ريبة فان المعتبر الشبه بالمضاف لا شبه الشبه ومن هذا ظهر الفرق بين جعل الموصوف بالجملة او الظرف شبيها بالمضاف في باب المنادى دون باب لا فلا يقال لا حليما لم يجهل بل لا حليم لا يجهل لتحقق الشبه بتاكيد جانب الجزئية في الاول دون الثاني **قوله** جاز آه فيه اشارة الى جواز جعله مشابها للمضاف في الرضي صرح الكسائي والفرآء بتجويز نحو يا رجلا راكبا لمعين تجعله من قبيل المضارع للمضاف وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجوازه ويؤيده تعين عود الضمير من الوصف الى المنادى الموصوف بلفظ الغيبة وعدم جواز الخطاب فيه كما جاز في التاكيد نحو يا تميم كلكم لان المنادى الموصوف مع الصفة لا الموصوف وحده حتى يكون في حكم المخاطب بخلاف التاكيد لانه يجيء بعد تمام المتبوع لرفع الاحتمال فيكون المنادى هو المؤكد وحده فيجوز عود الضمير من التاكيد اليه على لفظ الخطاب نظرا الى عروض الخطاب في الذكر ويجوز على لفظ الغيبة ايضا نظرا الى انه اسم ظاهر لا خطاب فيه باعتبار الوضع كذا في اللباب قال الرضي فيما صرحوا به اشكال لاستلزامه جواز لا رجلا راكبا مع انه لا قائل به ويمكن ان يقال لما وجب جعل الموصوف بالجملة والظرف في الندآء من قبيل المضارع حملا الموصوف بالمفرد عليه طردا للباب بخلاف اسم لا فانه لا موجب لاعتبار الشبه فيه اصلا فاجري على ما هو الاصل من عدم اعتبار الشبه **قوله** فانه لا يجوز ان يجعل

المنادى الخ عند قصد المتعجب منه قوله وفي جعلها الخ جواب سؤال مقدر تقريره ظاهر قوله
رضا رعا المضاف بجعل الموصوف منادى لا المنادى موصوفا قوله ولهذا الخ اي لعدم
الاضطرار لم يجعلوا الموصوف بالجملة او الظرف اذا كان اسم لا مضارعا للمضاف فلم
ينصبوه بل بنوه على الفتح على ما هو الظاهر من كونه مفردا نعتا بنفسه والصفة خارجة عنه
لانه يجوز توصيف اسم لا بالجملة والظرف لكونه نكرة قوله ولا يجوز الخ جواب سؤال
مقدر وهو انه لا اضطرار في باب المنادى لانه يصح بجواز جعل الجملة والظرف حالا والحاصل
انه لو كان حالا لكان قيدا للنحو فيكون المعنى على تقييد النداء وليس كذلك اذ ليس
النداء في قولك يا حليما لا تعجل مقيدا بحال عدم عجلته بل المنادى الحليم الموصوف به
قوله وهو ممتنع ونداء العلم بعد تنكيره واليه ذهب المبرد فيكون يا زيد في تاويل
يا مسمى هذا اللفظ وعند الاكثر تعريف العلمية باق والممتنع اجتماع التعريفين
اذا كانا بعلامة لفظية كالنداء واللام قوله انما الممتنع اجتماع الآلتي
التعريف لحصول الاستغناء باحدهما قوله يلزم ذلك الاجتماع اي اجتماع الآلتين
الاضافة وحرف النداء قوله صورة الاضافة الخ اي صورة الاضافة ليست
نصا في التعريف بل قد تكون للتخصيص كما في الاضافة الى النكرة فافادة الاضافة
الى المعرفة التعريف بسبب كون المضاف اليه معرفة لا بسبب صورة الاضافة
فلا تكون الاضافة آلة التعريف لعدم كونها موضوعة له فلا يلزم اجتماع
الآلتين بل اجتماع التعريفين قوله مع ان محل الدخول مختلف فلا يتحقق
الاجتماع قوله اعلم ان الخ دفع لما يتراءى انه كيف يقع الاسم الظاهر الذي
هو غائب موقع كاف الخطاب قوله لئلا يتنافى الخ بناء على كون ضمير المخاطب صالحا
لكل واحد من الحاضرين على سبيل البدل بخلاف الاسم الظاهر قوله ولا يلزم
بالنصب عطف على المعنوي اي باعتبار الافراد والتعريف في المشابهة بجميع الامرين
لتقوي جهة الاتحاد بين المنادى المفرد المعرفة والكاف وعدم لزوم بناء
الامور الثلاثة فانه لو اعتبر جهة الاتحاد مجردة وقوعه موقعه يلزم بناءها
ايضا قوله ان قلت مشابه المشابه الخ هذا منع لمقدمة مطوية يبتنى عليها كلام
الشارح كما لا يخفى قوله مجاز الاختلاف كما نحن فيه قوله المشابهة هاهنا الخ اي

ليس

ليس المراد بالمشابهة الاشتراك في صفة حتى يتجه ما ذكر بل مجرد المناسبة والارتباط بوجه
من الوجوه ولا شبهة في ان مناسب المناسب للشيء مناسب لذلك الشيء ولا اقل من كونه
مناسبا لمناسبه قوله فنقول ان المقصود الخ يعني ليس المقصود من تشبيه المنادى بالكاف
الاسمية اثبات الاشتراك بين المنادى والكاف الاسمية في صفة حتى يحتاج الى تلك
المقدمة ويرد عليه ما ذكر بل المقصود تغليب جهة الاتحاد بينهما وجعل المنادى كانه
الكاف الاسمية واذا ثبت الاتحاد بينهما حكما والكاف الاسمية مبنية لم يبق اثر المنادى لان
المتحد بالمشابه بالشيء مشابه لذلك الشيء بلا ريبة قوله العلم اذا ثني الخ فالعلم اذا
ثني العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع
اللفظ لمعين والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعا الا في اسماء معدودة فاذا زال التعريف
العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل وجب جبر ذلك التعريف الغائب باحضار آلة
التعريف وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهدية
قوله خص لفظة يا بالاستغاثة الباء داخلة على المقصور اي لا تتجاوز الاستغاثة
من يا الى حرف آخر من حروف النداء لكونها اشهر حروف النداء فكانت اولى بان
يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث والمتعجب والمهدد قوله معدية لادعو المقدر
عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول قوله لضعفه
بالاضمار اي انما جاز تعديته باللام مع ان ادعو متعد بنفسه لضعف بسبب الاضمار فاللام
لتقوية العمل عند سيبويه ولضعف النائب منابه عند المبرد كما في قولك ضربي لزيد حسن
وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد قوله لام يعني به لاعتنائها دائما ويعدى
بالنداء والاغاثة فرياد رسيدن والتعجب شكفت كرفتن والتهديد بيم كردن كذا
في التاج قوله متعلق بما تعلق به لام المستغاث وهو ادعو المقدر او النائب منابه لكن
بعد اعتبار تعلق لام المستغاث به لئلا يلزم تعلق حرفين بمعنى واحد بعامل واحد قوله
ان قيل دخول الخ يعني ان دخول الجار لا يخرج الاسم عن تاثير شبه الفعل حتى كان
الاسم غير منصرف بدخوله نحو مررت باحمد فكيف يخرج عن تاثير شبه الحرف فلو قويت جهة
الاسم بدخوله يخرج عن تاثير شبه الفعل والحرف جميعا لان البناء عدم الصرف كلاهما خلاف
الاصل قوله في غاية الضعف لانه مشابهة المشابه للحرف بخلاف علة عدم الصرف فانها

شابهة الفعل بلا واسطة ولانها عارضة بخلاف علة منع الصرف فانها لازمة فلذا وجب
اعراب المبني دون صرف غير المنصرف قوله وانه بدخول اللام الخ عطف على علة بنائه فهو
دليل آخر على عدم بناء المستغاث قوله وخارجا عن الافراد لتركبه مع لام الاستغاثة
قوله وفيه ان البدل الخ اي البدل من المنادى المعرفة يبنى مع بعده عن حروف
النداء بتوسط المبدل منه قوله في مقابلة الاضافة فكيف يخرجه التركيب باللام
عن الافراد قوله ولا يبعد ان الخ اي عن الاعتراضين المذكورين بقوله وفيه الخ بتغيير
الدليل بان يقال ان حروف النداء واللام دخلا على الاسم المفرد المعرفة وبينهما
تنازع لان الاول يقتضي البناء والثاني الاعراب فاعمل الثاني لغلبته لقربه
من الاسم المذكور كما في تنازع الفعلين حيث اعمل الثاني لقربه وفيه ان اللام تدخل
على المبني ايضا ويجعل فيه محلا كما في يا لك من ليل فليجعل فيما نحن فيه كذلك وعملا
بالدليلين بقدر الامكان فانه اولى من الغاء احدهما قوله او بان الخ هذا
الجواب مبني على عدم دخول المنادى المتعجب والمهدد في المستغاث فلذا عطف باو
قال الرضي قولهم ان لام التهديد لام الاستغاثة تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا
لا حقيقة ولا مجازا فهذا جواب عن قوله وكيف يصدق قوله وينصب ما سواهما وحاصله
ان الاسئلة المذكورة من تتمة القاعدة فقوله ما سواهما مخصوص بالمضاف وشبهه
والنكرة الغير المعينة وليس المراد ما سواهما مطلقا ثم ان عطف قوله او بان على
قول الشيخ بان الخ لا يقتضي ان يكون المعطوف ايضا جوابا عن الاعتراضين كالمعطوف
عليه بل المشاركة في اصل الجواب قوله قال الخليل الخ اشارة الى وجه آخر
لعدم كون اللام فيه حين لحوق الالف وهو انه يدل منه فلو اجتمعا لزم اجتماع البدل
والمبدل وقوله ولا لام بيان لحكم المستغاث بالالف معطوف على قوله ويفتح الخ وليس
حالا على ما وهم قوله وتلك الزيادة الخ اي تلك الزيادة تكون تارة واوا ومرة
ياء ومرة الفا كزيادة المندوب كما يجيء قوله لم يصح عمله لان الاعتماد شرط
في عمل اسم الفاعل وههنا لا يتصور سوى الاعتماد على الموصوف المقدر والمفروض
انه لم يعتبر قوله وان اعتبر الخ اي ان اعتبر اعتمادهما على موصوف مقدر بان يقال
تقديره يا رجلا طالعا جبلا لم يبق بعد اعتبار المقدر منادى مضارعا للمضاف انما

بنفسه

بنفسه فلعدم كونه منادى ولظهور تركه المحشي واما موصوفه فلانه موصوف بمفرد وهو
طالعا لان شبه المضاف بالاضافة اللفظية مفرد حقيقة كما سيجيء واخراجه فيما سبق
قوله حمل المفرد على الكامل منه وبما ذكرنا ظهر ان في كلام المحشي ايجازا مخلا لان
الضماير كلها راجعة الى طالعا سوى ضمير لانه فانه راجع الى الموصوف المقدر قوله
لانه موصوف بمفرد بمعنى مقابل المضاف حقيقة وانما خرج من المفرد في قوله اذا كان
مفردا معرفة بارادة فرده الكامل منه قوله اللهم الا ان يفرق الخ ويقال
ان المنصوب اذا كان مذكورا فطالعا جبلا مفرد لعدم كونه مضافا اضافة
حقيقة على ما هو معنى المفرد المذكور في التوابع واذا كان مقدرا يكون طالعا
جبلا منادى صورة في شبه المضاف فلعدم كونه مفردا كاملا على ما هو المراد بالمفرد
ههنا قوله لكن يبقى شيء او يجيء بعد تكلف تصحيح عمله باعتبار الاعتماد على الموصوف
المقدر وادراجه في شبه المضاف باعتبار كونه منادى بحسب الظاهر قوله لجاز
ان يكون معرفة اذا قصد به معين وانما قال جاز لانه اذا لم يقصد به معين
يكون نكرة قوله ولهذا يوصف بالمعرفة فيقال يا طالعا جبلا الظريف قوله
فكيف يصح الخ لانه يلزم توصيف النكرة بالمعرفة مع ان تقدير موصوفه نكرة واجب
ليكون مثالا لقوله وينصب ما سواهما لان المراد منه وجوب النصب ولا يكون طالعا
جبلا واجب النصب الا اذا كان موصوفه المقدر نكرة لانه ح يكون تابعا للفظ
بخلاف ما اذا قدر موصوفه معرفة فانه يكون جائز النصب والرفع لكونه تابعا
المفرد المعرفة قوله اللهم الا ان يقال الخ يعني ان طالعا قبل وقوعه موقع الموصوف
كان نكرة ثم لما وقع موقع الموصوف او باشره حرف النداء لم يمتنع قصد تعريفه كما في يا رجل
كان قبل النداء نكرة بعد مباشرة حرف النداء انه يقصد تعريفه قوله اي يقال يا رجلا الخ
يعني اذا الجار والمجرور وقع حالا عن يا رجلا بتقدير يقال او مقولا مبينا لهيئة رجلا
مع قطع النظر عن النصب فيفيد توقيت نصبه رجلا وكونه مبينا لهيئته مع ملاحظة النصب
من حيث بان رجلا مع النصب قد يكون معينا كما هو المتبادر من التقييد قوله لا يوصف
بالمعرفة الخ يجب وصفه بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا لجميع تلك الصفات للنكرة
قبل النداء قوله وان كان الخ اي وان كان الوصف بالنكرة وهي الجملة او الظرف

قوله لانه موصوف بمفرد اي ليس بموصوف بجملة او ظرف
والشرط في [illegible] كون المنادى المنعوت شبيها
بالمضاف ان يكون نعته جملة او ظرفا بهذا ما خطر
لخاطري العليل ولم ينظر ما ذكره هذا المحشي المدقق لمحمد سعد
امام
زاده

فانها في حكم النكرة قبل النداء وهذا الوصف بعد تعريفه بالنداء **قوله** اعتاد اعرابا سنذكره
فكانه مستثنى من القاعدة كما كان بقرينة الآتي **قوله** الآتي ذكرها في قوله والبدل
والمعطوف الغير الممتنع الخ فانهما كالمنادى الذي باشره حرف النداء سواء كانا مفردين
اولا وسواء كان متبوعهما مضموما اولا نص عليه سيبويه كذا في الرضي **قوله** نحو يا زيد
وعمرو على ان عمرو عطف بيان لزيد اذ لو كان بدلا لكان كالمنادى المستقل **قوله** ولكن
يحملوا الخ لم يحملوا عمرو على محل زيد الذي هو النصب لكونه مفعولا لادعو لان الظاهر
انما يترك الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا
والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الظريف واذا تعذر الحمل على الظاهر كما في لا
مستثناء كذا ذكره الرضي في باب المصدر وكلا الامرين مفقودان هنا **قوله**
كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو الخ واعلم ان مسئلة الحمل على محل المجرور بالمصدر
مختلف فيه فذهب الكوفيين وجماعة من البصريين الى جواز الحمل على المحل في جميع التوابع
وذهب سيبويه ومحققو اهل البصرة الى انه لا يجوز الاتباع على المحل مطلقا وفصل
ابو عمرو فاجاز في العطف والبدل ومنع في النعت والتاكيد فهذه ثلاث مذاهب
والصحيح الاول لورود السماع كقراءة الحسن اولئك عليهم لعنة الله والملائكة
والناس اجمعون وتاوّله المانعون على اضمار عامل وفيه تكلف كذا في شرح
التسهيل وفي الرضي قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع
المجرور باسم الفاعل او بالصفة او بالمصدر وان ما جاء مما يوهم الحمل على المحل
اضمر له ناصبا او رافعا اما فعلا او منونا من جنس ذلك المضاف وبحسن مثل
هذا الاضمار لقوة القرينة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظاهر
الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء
كما في يا زيد الظريف واذا تعذر الحمل على الظاهر كما في باب لا لاستثناء اذا عرفت هذا
فقول المحشي كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو يحتمل ان يكون مثالا للمنفي وان يكون
مثالا للنفي وعلى الاول معناه لم يحملوا على محله كما حملوا على محل معمول المصدر على خلاف
القياس لورود السماع وعلى الثاني لم يحملوا على محله كما لم يحملوا على محل معمول المصدر
حتى حملوا ما جاء على خلاف الظاهر فيفيد المبالغة في عدم جواز الحمل على محل المعرب

مطلب في تابع المجرور بالمصدر ثلاثة مذاهب

وبالجملة

وبالجملة عبارة المحشي لا تخلو عن غلاق والظاهر ما في الرضي واما نحو اعجبني ضرب زيد وعمرو
فمبني في الكلام عليه في باب الاضافة جواب سؤال مقدر كالاخفي **قوله** فان الرفع الخ يعني
ان الحكم بجواز الرفع في تابع المنادى مسبوق بامكان الرفع فيه ولا يتصور الرفع في تابع
المستغاث بالالف لعدم الرفع في متبوعه **قوله** فاد راجه فقيد بذلك لانه يحتاج الى
التعميم المذكور في ادراج المضاف بالاضافة اللفظية **قوله** يحتاج في اخراجه الخ كما في
قوله اذا كان مفردا معرفة فانه يحتاج في اخراجه شبه المضاف عنه الى التحمل اراد الكمال
منه **قوله** فاعتبر حكم المفرد الخ ولم يعكس الامر لان اعتبار حكم المفرد فيما اذا كان
منادى بان يكون مرفوعا يقتضي رفعهما حال كونهما تابعين فيلزم ترك العمل بالشبه
بالاضافة **قوله** ويا هؤلاء العشرين رجلا مثال لشبه المضاف بالاضافة [illegible]
قوله صح المضموم في المفصل وترك المضموم به هنا لسبق الفهم من كونه عين الاول
الى ان حكمه حكم الاول **قوله** لانهما يفيدان ما لا يفيده الاول يعني ان البدل
وعطف البيان يفيدان معنى لا يفيده الاول وهنا ليس كذلك **قوله** واذا اضفته عطف
على مقدر اي هذا اذا لم توصف الثاني **قوله** فابو عمرو يضم الثاني كما في حال عدم
الوصف نحو يا زيد زيدا الطويل وحكى يونس عن روبة انه كان يقول يا زيد زيدا
الطويل بنصب زيدا الثاني على انه تاكيد مثل يا تيم اجمعين فلا يمنع اذا رفعه **قوله**
ولا يجوز ان يكون الخ اي لا يجوز ان يكون زيدا الثاني مع صفته وصفا للاول هذا
رد لما حكى عن روبة انه كان يقول يا زيد زيدا الطويل بنصب زيدا الثاني على انه
تاكيد مثل يا تيم اجمعين وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالموصوف للاول
نحو لا ماء ماء باردا **قوله** على الاختصاص اي انت العالم واعني العالم **قوله**
فحكمه حكم البدل اي حكم المنادى المستقل عند الرضي **قوله** ليشعر الخ مانع الاستقلال
فان تعلق الحكم بالوصف الصالح للعلية يشعر بكونه علة له **قوله** ولم يخرج عنه الخ يعني
لو قال والمعطوف المعرف باللام لدخل في هذه الضابطة لفظة الله المعطوف في هذا
المثال مع خروجه عنها لكونه في حكم المنادى المستقل لكونه منادى في الحقيقة وجواز
مباشرة حرف النداء له **قوله** لتعين الرفع اي الضمة التي هي شبه الرفع لدخوله فيما سيأتي
من قوله والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل **قوله** ولا يبنى الصفة

الضمير،

بطريق الاولى لانه اذا لم ينصبا حال المباشرة
حرف النداء فكيف ينصبان حال كونهما
تابعين ٢٢

فمرادك للعصام حيث قال ان الترك هنا مبني على الغفلة

اي بيان الفرق بين صفة المنادى وصفة اسم لا المبني حيث لم يجعل بناء الاول وجاز
بناء الثانية نحو لا رجل ظريف بالفتح وحاصله ان النفي نحو لا رجل ظريف متوجه الى
الصفة لان المنفي في الحقيقة هو الصفة لا الموصوف وكان لا باشرة الوصف وذلك لان
معنى لا رجل ظريف في الدار لا ظرافة في الرجال فيها فالمنفي مضمون الصفة هو المنفي لا الرجال
لا نفي الرجال مطلقا فكانه قيل لا ظريف فيها فالمتحقق مباشرة لا من حيث المعنى فجاز بناؤها بخلاف
المنادى نحو يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع دون التابع فلم يباشرها
حرف النداء لا لفظا ولا معنى فلم يتحقق سبب البناء فيها وهو الوقوع موقع الكاف فلم يجز
بناؤها **قوله** والدليل اي لما كان الرفع حركة اعرابية لا بد له من رافع فبين ذلك مع
الاشارة الى حل اشكال قوي ههنا وهو انه كيف اعرب هذه التوابع بحركة متبوعه
المبني مع ان التوابع وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا المبني في بنائه فلا تقول
في جاءني هؤلاء الكرام بجر الصفة ولذا عرف التابع بكل ثان اعرب باعراب سابقه
من جهة واحدة وحاصل كلامه ان الرافع لهذه التوابع حرف النداء لكونه مشابها
للعامل الرافع في كون اثر كل من حرف النداء والعامل الرافع اعني الضمة والرفع
عارضا اي يحدث في المنادى والمرفوع بعروض حرف النداء والرافع ويزول بزوالهما
قوله مطرد بمعنى انه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة فهو مبني على ما يرفع به كما يصح
ان يقال كلما دخل الرافع فهو مرفوع فالمشابهة الاثرين في العروض والاطراد تحقق
المشابهة بين المؤثرين فصار المنادى المبني مشابها للمعرب فجاز حمل تابعه على
لفظه تنبيها لتابعه بتابع المعرب المحقق رعاية لشبه المعرب وجاز حمله على محله رعاية
لبنائه وان دفع الاشكال المذكور لكون هذه التوابع حالتها الرفع تابعة له من
حيث كونه مشابها للمعرب **قوله** ولم يظهر اي اي لم يظهر اثر كون حرف النداء مشابها
للرافع في المتبوع حيث تعين فيه الضم ولم يجز النصب رعاية لتبعيته لتحقق البناء فيه باعتبار
وقوعه موقع الكاف وهو مانع عن تغير آخره بخلاف التابع فان المانع غير
متحقق فيه **قوله** مثل يا فتى ويا هؤلاء اشار الى ان القول بمنا المفروض فيشتمل المحلي
ايضا لا بالمعنى المشهور المقابل للمحلي ولما كان هذا الاطلاق غير شايع ايده بانه
ذهب اليه الرضي حيث قال في شرح قول المصنف يبنى على ما يرفع به اي الضم مقدرا في المقصور

والمقصور نحو يا قاضي ويا فتى وفي المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء وهكذا في شرح التسهيل
قوله والاظهر لانه موافق للمتبادر بين النحاة **قوله** للعهد الخارجي لتقدم ذكره **قوله**
والجار والمجرور اي بالرفع معطوف على معنى عطفا لاسمية على الفعلية وليس منصوبا ادخاله
تحته فيما ذلا اشارة في عبارة الشارح الى بيان التعلق اصلا ولتقدم الحصر اي يختار
في المعطوف دون غيره من التوابع المذكورة **قوله** لان المراد اي فيه اشارة الى ان
الاختيار قد يستعمل بمعنى الوجوب **قوله** ينبغي ان يختار اي الخليل في المعطوف المعرف
باللام الرفع اذا كان متبوعه منصوبا ايضا لكونه منادى مستقلا ايضا **قوله** اجيب
اي اي ليس علة اختيار الرفع مجرد الاستقلال بل مع رعاية الاتباع اللفظي وهي
لا توجد الا حين كون متبوعه مضموما **قوله** لا معنى لهما فيه لان التعريف حاصل
بالوضع العلمي على ابلغ وجه **قوله** فكانه مجرد عنها فيختار فيه الرفع كما في المجرد
قوله بجاز ان يراد اي فحينئذ يكون موافقا لما نقله الرضي عن المبرد **قوله**
كلامه في شرحه اي كلام المصنف في شرحه هذا الكتاب يأبى عن ارادة ذلك **قوله**
علما كان او غيره علم بيان التغاير تفسيره الذي لما نقله الرضي من حيث الصدق
فان مثل الرجل داخل فيما يشبه الحسن ونحو الصعق خارج عنها على تفسيره وبالعكس
على ما نقله الرضي فبين التفسيرين عموم وخصوص من وجه **قوله** وذلك اي دخول
اللام للمح الوصفية لا لقصد التعريف فانه حاصل قبل دخوله بالوضع العلمي **قوله**
ان كان في الاصل صفة اي وان لم يكن في الاصل المنقول عنه معنى المدح او الذم
لم يدخله اللام الا اذا وقع الاشتراك اتفاقا اي اما اذا بقي في العلم كزيد
نا وزيدكم او تعرفه باللام نحو وليد ابن اليزيد **قوله** قصد مدح او ذم به اه
اي بالوصفية الاصلية فان الاعلام المنقولة قد يقصد بها المدح والذم باعتبار
المعنى الاصلي **قوله** لكنه غير مطرد اي ليس كل علم كان في الاصل صفة يصح دخول
اللام عليه بل في البعض **قوله** وكذا اي يصح دخول اللام **قوله** له معنى
جنسي اي كل في الاصل **قوله** يقصد به مدح او ذم بناء على اشتهار ذلك المعنى الجنسي
بصفة مدح كالاسد بالشجاعة او صفة ذم كالكلب بالخسة **قوله** ولا خفاء اي كون
اللام عارضا له بعد الوضع العلمي **قوله** ووجب ان يكون معها لازما كالبيت

والكتاب لم يجئ الا اضافة كابن عباس وابن الزبير قوله ليفيد اختصاص ذلك الاسم
به ابتداء ثم يصير بكثرة الاستعمال فيه علما له قوله وهو العلم الغالب اي العلم الذي
صار علما بسبب الغلبة والاتفاق بالوضع القصدي قوله كالثريا الخ فانه لا يتصور
فيها معنى سوى المعاني العلمية قوله فانها اي اعلام لاسبوع قوله عند سيبويه وعند
المص رحمه الله تعالى كما ذكره الشارح لانه من الاعلام الغير الغالبة استعمالها في الجنس
الشامل لذلك الجنس وغيره كالثلثاء والاربعاء والدبران والمتقي حيث منع الغلبة لان
العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما لبعض افراده موضوعه بنسيانه قوله
لكن يجب التقدير اي قدر استعماله اجناسا قوله للالحاق الخ تعليل لقوله اعلاما غالبة
اي انما ارتكب سيبويه ذلك الحاقا القليل بالاعم الاغلب واجراء اللازم لها مجرى واحد
قوله ويجوز ان يمنع الانتفاع به لو وجه تخصيص المجيء بذلك فانه قاعدة نحوية نبه في التمهيد
وان كان مع تابع المنادى ضمير مجيء به ذا الا على الغيبة باعتبار الاصل وعلى الحضور باعتبار
الحال وكذا في الكتاب قوله صفة اما باعتبار جعل التعريف في المعطوف للعهد الذهني مطلب
فيكون في حكم النكرة فيجوز توصيفه بلفظ غيره اما باعتبار كون غيره معرفة لكونه
مقابلا لما اضيف اليه ام واحدا كما في عليك بالحركة غير السكون قوله المفرد مبني ومعرب
كالمستغاث قوله فخرج به عبد الله اي خرج بقيد المبني عبد الله وبقيد على الضم زيدان
وزيدون قوله اذا جعلتا علما اذ لم يجعلا علمين خرجا بقيد بقيد العلم اذ المثنى
والجموع ليس بعلم الا الفاظا معدودة كابانين وعمايتين وعرفات قوله اي يسهل ذلك الخ
اشارة الى فائدة توصيف الفتحة بالوجود قوله لا للتوسيط فلا يصدق القاعدة
كلية وقد تقرر في غير هذا الفن ان مهملات العلوم كليات قوله في الزيدان الخ لان
حرف النداء يغني عنا اللام قوله وقد يجاب الخ اعلم ان تحقيق المقام يستدعي مطلب في تثنية العلم وجمعه
مقدمة وهي ان تثنية العلم وجمعه لما كان خلاف القياس بوجهين احدهما انه لم يوضع
الا مفردا فاذا قصد تثنيته وجمعه فقد زالت العلمية والثاني ان التثنية في الاسماء
بالحاق الزيادة المعلومة ليدل على ان معه مثله من جنسه ولا شك ان الاعلام وان
تعددت مدلولاتها ليست بموضوعة لها اوضاعا حتى يكون تثنيتها تدل على شيئين من جنس واحد وضاح
فقال الامام وابن يعيش انه اذا قصد تثنيتها وجمعها وجب تنكيرها ثم ان قصد تعريفها

عرفت

170

عرفت باللام كما في اسماء الاجناس وهذا غير مستقيم لانهم لم يتناولوا الاعلام مثناة
ومجموعة نكرات اصلا ولان تنكير الاعلام قليل لكونه خلاف وضعه فلو كان التنكير
لازما لتثنيته وجمعه لكان تثنيته وجمعه قليلا وليس كذلك وقال المص ان العرب لما وليس كذلك در
وضعت الاسماء للمثنى والمجموع للايجاز كراهة تكرار اللفظ الواحد مرارا ورأوا ان العلم
احق بذلك لكثرته اغتفروا امر جزء وجه بالوجهين المتقدمين لما قصدوا الاختصار منه
واجروا الاشتراك اللفظي مجرى الاشتراك المعنوي لم يتركوا ادخال لام العهد في التثنية
عوضا عن العلمية الزائلة من مفرده من غير تنكير الذي هو قليل مخالف للقياس فجروا
التعريف الزائل بالتثنية بالتزام اللام لزوم التعريف لعلمي له فكان فيه توفية
الامرين الخلاص من التنكير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف آخر وان كانت
التعريفات متغايرات لان غاية المجهود هذا خلاصة ما في شرح المفصل وللمحشي اذا تقرر
هذا فنقول اعتراض المحشي ليس مبنيا على مذهب الامام لان تعريف العلم باللام
عند تثنيته غير لازم عنده فيجوز ان يكون المنادى في يا زيدان تثنية علم منكر
قصد تعريفه بالنداء بل مبناه مختار المص رح فان اللام اذا كان لازما لتثنية العلم
وجمعه لا يمكن نداء مثناه ومجموعه بدون اعتبار اللام فاندفع ما اورده من ان قصد
النداء في يا زيدان الى تثنية العلم لا المعرف باللام لان تثنية العلم لا يتصور
بدون اللام فيكون القصد الى تثنية المعرف باللام ومما قيل انه لو اريد نداء
الزيدان المعهودان لقيل يا ايها الزيدان فباطل لان نداءه لا يكون الا
المعرف باللام الجنسي صرح به في التمهيد قوله وقد يجاب الخ وخلاصة الجواب
ان التعريف اللامي جبر للتعريف الفائت بزوال العلمية فلم يكن بين باق على
حالة الاول في التعويض بين البدلين العلمية واللام وليس التعريف لعدم صيرورته
بالتثنية نكرة بل بدل تعريف حفظا للعلم عن التنكير فاندفع ما قيل ان جبر نقصان
التعريف لا يكون الا بالتعريف فيكون اللام للتعريف قوله بالتنكير الصواب تركه
لما عرفت من ان السؤال والجواب مبنيان على مختار المص وهو لا يقول بتنكيره
كيف ولو كان تعريفه باللام بعد التنكير لكان كسائر النكرات اذا قصد تعريفها
وليس الجبر في الحقيقة قوله فخرجا بقوله المعرف باللام لان المراد ههنا

منا يكون تعريفه حاصلا بسبب اللام لا ذوا للام ولا لا انتقض القاعدة بنحو الرجل قائم
اذا سميت بهذه الجملة لانك تقول يا الرجل قائم نص عليه سيبويه كذا في شرح التسهيل
ونحو النجم والصعق واستثناء يا الله من هذه القاعدة بقوله وقالوا يا الله خاصة
صحيح لان تعريفه في الاصل باللام ثم صار بالغلبة علما قوله كثيرا ما يطلق الخ منه
قوله تعالى واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله وقوله تعالى واذا قمتم الى الصلوة
فاغسلوا وجوهكم الاية وانما وجب التاويل بالارادة لان نداء المعرف باللام
بعينه يا ايها الرجل مثلا يلزم اتحاد الشرط والجزاء كان نداء المعرف باللام غير
صحيح حتى يتجه عليه من انه اذا لم يصح نداؤه لا يصح ارادة ندائه عند اهل اللسان
ايضا فتقدير الارادة لا يحسن ولا يغني من جوع قوله على الاطلاق اي المعرف
بالنداء قوله بخصوصها فانه لا يصح اذ يقال اذا اريد نداء الذي قيل يا ايها
الرجل قوله ولكن الخ في تصحيح الخ يعني ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ
يكون علما والعلم يصح تاويله بالوصف المشتهر به لكل فرعون موسى وقد
اشتهرت هذه الامثلة بين النحاة بتوسيط اي وهذا وكلها يجوز اذ يراد بها كلام
وسط فيه احد هذه الامور الثلاثة قوله هي موصوفة في الرضي لا اعرف كونها
معرفة موصوفة الا في النداء قوله قال الاخفش في شرح التسهيل ذهب الاخفش
في احد قوليه الى ان المرفوع بعد اي خبر لمبتدأ محذوف واي موصولة بالجملة قوله
حذف صدر صلتها اي هو وجوبا اندفع بذلك ما قيل انها لو كانت موصولة لجاز
اظهار صدر صلتها ولكان اولى من حذفها مع انه لم يات اظهاره قوله ويؤيده الخ
تعرض لبيان مؤيد الموصولة دون الموصوفة اشارة الى ان مؤيداتها ظاهرة
لا يحتاج الى البيان منها عدم الاحتياج الى الحذف ومنها صدق النعت عليه ومنها
الموافقة مع هذا فانه موصوف بما بعده ومنها انه لو كانت موصولة لجاز ان توصل
بجملة فعلية او ظرف ومنها لزوم جواز يا ايها النجم ومنها كونه مقصودا بالنداء
فان الوصف اقرب بافادته ومنها اختلافهم في جواز نصب ما بعدها فان
المازني جوز النصب ولو كانت موصولة لتعين الرفع ومنها بيان وجه التزام رفع ما بعدها
فانه يحتاج اليه على تقدير الموصوفة دون الموصولة قوله كثرة وقوعها موصولة

مايتوهم

مطلب بيان الى الشعوط على النداء ورجحان كونها موصوفة

171

في غير هذا الموضع قوله وانما لم ينصب الخ لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب
نصبها قوله مبني على الضم اي لا غلب فيها ذلك كما يجيء في الموصولات في حرف النداء
على هذا يكون داخلا على اسم مبني على الضم ولم يغير وان كان مضارعا للمضاف
قوله بقرب هاء التنبيه من المقصود بالنداء قوله فانه نص فيها اي في الوصلة
لانه موضوع مبهما يزال ابهامه باسم بعده يستوي فيه المذكر والمؤنث فلا يصح النداء
بدون ما بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلذا
يقتصر له على يا هذا وجوز بعضهم في نعت يا هذا النصب والرفع كما يا ذا الظريف
والوجه رفع نعت اي قوله ويوصف بتابعه الخ اي بعدم كون هذا يضاف الى الوصلة
قد يوصف بتابعه بعدا لصفة لكونه منادى كما يوصف بتابع تابعه لكونه وصلة قوله
ويمتنع وصف هذا الخ اي لا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام
اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت
اسماء الاشارة بيان ماهية المشار اليه واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية
يحصل من اسم الجنس وتعيينها لفرد من افرادها قد علم من اسم الاشارة فلم
يبق الا التطابق الملائم بين النعت والمنعوت واخص ما يكون التعريف باللام اذ هو
اقل من المضاف قوله ولا يجوز الخ عطف على قوله قد يقتصر الخ ولذلك اي لكون
اي تضاف الى الوصلة لا يجوز الاقتصار على ايها فلا يقال يا ايها لعدم دلالته
على الماهية بدون ما بعده ولا يوصف بعدا لصفة بتابعه لعدم كونه منادى بل يوصف
ابدا بتابع تابعه لانه هو المنادى في الحقيقة واي وصلة اليه قوله الا اذا قصد
التحقير بان يكتفي به عند المخاطب ليس فيه ما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه
اسم الشيء وهذا مجاز وكلامنا على الحقيقة قوله ولاية الوقف الذهن وتخيل
انه منادى قوله بحيث الوضع متعلق بطالبا فلفظ شيء وما بمعناه وان كانا مبهمين
لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اي واسم الاشارة قوله لتشتد
الحاجة الى التبيين فيكون ادل على عدم كونه مقصودا بالنداء قوله يكون طالبا
لمعرف باللام لان الكلام في التوصل الى نداء المعرف باللام بخلاف ضمير
الغائب المبهم كما في ربه رجلا والموصول فانهما وان يطلبان ما يزيل ابهامهما

بيتم

بين المميز والصلة لكن لا يطلبان المعرف باللام قوله اذا اريد تبيين الخ قيد بذلك
لانه قد يذكر لابهامه بالاشارة الحسية قوله لما عرفت من قوله فانه يترتب هاء التنبيه
لما فات بعد حرف النداء قوله بخلاف ما اذا لم يقطع نحو اي رجل في الدار قوله
وابدال التاء نحو يا ايها ما تدعوا فله الاسماء الحسنى قوله فانها معينة الخ انما خصوص
الاضافة فقط واما في المثنى فلان المثنى بدل من مضاف اليه مقدر قوله وانما
وصفا ولم الخ في اسم الاشارة الى انه موصوف بالمعرف باللام ايضا لكن ثانيا وذلك لانه
رافع لابهامه في الحقيقة فيكون كلا الامرين من اي وهذا وصلة للنداء الا انه اندرج
في ازالة ابهامه بان ازيل الابهام المشار اليه ثم ببيان جنسه ولا يرد ما قيل
انه اذا وصف هذا باسم الجنس لا يكون التركيب موضوعا لاجل نداء المعرف باللام
على ما اومأ اليه المص بل لاجل نداء اسم الاشارة قوله اندفع الخ يعني لو اجرى على
اطلاقه بان يقال انه توابع معرب وتوابع المعرب تابعة للفظ يرد عليه ان تابع
المعرب قد يجوز فيه الوجهان اي قد يكون تابعة للفظ ويكون تابعا للمحل بخلاف
ما لو قيد فانه اندفع النقض لان توابع المنادى المعرب تكون تابعة للفظ فقط
لان المنادى المعرب اما منادى مضاف لا محل له واما مستغاث وله محل النصب لكن
لا يحمل على محله لانه على التقدير مفعول آخر بواسطة اللام وبدونه فلا فائدة
في ترك الاعراب الظاهر والرجوع الى المقدر بخلاف الحمل على محل اسم ان فان فيه
دلالة على كونه عمدة وركنا من الكلام وان لا يغير معنى الجملة قوله للوحدة لانه ليس
للتكثير والمراد معرب سيف وهو الرجل فيحمل بمقتضى المقام على الوحدة والمراد به الواحد
الكامل اي لا يكون فيه تعدد لا ذاتا ولا اعرابا كما هو المتبادر فلا ينتقض الحكم
الكلي بالمثال المذكور وبما ذكر اندفع ما قيل ان هذا الدفع بالغ من التكلف بحيث ما
لا يلتفت اليه الا من لا يتحاشى عن التعسف قوله فلانه منادى معنى لانه المقصود
بالنداء واي وهذا انما هو لاجل التوصل ودفع لزوم اجتماع الى التعريف قوله
فيكون منصوب المحل قيل عليه ان اعراب لنصب المنادى لفظا ولا المنادى حقيقة
والرجل ليس منادى لفظا وان كان منادى حقيقة اقول اللهم الا ان يقال لاجل
ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم

اذ فائدتها

اذ فائدتها التوكيد فقط فجاز العطف على ذلك الاسم بالرفع بخلاف ان المفتوحة وهذا
الوجه في اثبات المحل جار في الرجل ايضا لانه لما كان المقصود بالنداء هو الرجل
وتوسيط الوصلة في عدم كونه مقصودا بالنداء وقد نبه عليه بالتزام الرفع كانت
الوصلة كالعدم فيكون الرجل في محل النصب وكما انه لا يشترط في كون اسم ان مرفوع
المحل كونه مبتدأ لفظا فينبغي ان لا يشترط في كون الرجل منصوب المحل كونه منادى لفظا
والفرق تحكم قوله في النداء وغيره اي غير النداء وهو القسم اذا حذف حرف القسم
وصدر بهمزة الاستفهام بدلا لفظا او صدر بها التنبيه ويلزم حينئذ زيادة ذا بعد
المقسم به في الرضي منها قطع الهمزة يا الله وافالله وها الله ذا والمراد بوجوه القطع
فان في ندائه وجوه حذف الهمزة فيلتقي ساكنان على حدها وحذف الف يا مع الهمزة
وقطع الهمزة لكونها لازمة فكانها من نفس الكلمة وكذا في ها الله ذا اربعة اوجه
وتفصيله في الرضي في باب حروف الجر قوله وحذف حرف الجر الله لافعلن كذا
قوله وقد يزاد في آخره نحو ما اذا عليك ان تقول كلما سبحت وصليت يا اللهما اردد
علينا شيخنا مسلما قوله نحو اللهم وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف
بحذف الهمزة والمفعول وحرف النداء قوله الاسماء المختصة بالنداء اي لا تستعمل الا
في النداء في التمهيد وهو فل وفلة ومكرمان وملامان ولؤمان ونومان
والمعدول الى فعل في سب المذكر نحو يا خبث والى فعال مبنيا على الكسر في سب
المؤنث نحو يا فساق قوله سماعا متعلق بلا توصف يعني لا مانع من توصيفها قياسا
قوله نحو يا فل الخ فل وفلة عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الانسان
وهما يا رجل ويا امرأة ولامه محذوف واصله فلي لان تصغيره فليي وقال الكوفيون
انهما مرخما فلان وفلانة ضعف هذا هنا كنايتان عن علم من يعقل قوله ونحو اللهم
الخ جواب لاستشهاد المبرد على جواز توصيفها اللهم بهذه الآية قوله نحو معاذ الا انه
آخره ولا دخيه ولا عقليه بربت يعني اعوذ بالله من ان يكون الخيبة قوله في
غيرها اي غير السعة وهو الشعر قوله يبسها الخ في الصحاح كحفه من الديباج بعد
لا هما لكبادا قوله بضم الكاف صيغة الصفة المشبهة كشجاع قوله اي بما فصلناه الفرق
بين الوجهين ان المعنى على ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى جاز لك في ذلك التركيب

الضم والنصب وعلى ما ذكره المحشي ايراد الضم والنصب على طبق واذا نودي المعرف باللام
قيل يا ايها الرجل وان توجيه المحشي لا يحتاج الى اعتبار قيد كون المنادى المكرر
مفردا صورة فيحتاج في بيانه الى تكلف قوله اما ان الاول لمفرد الخ في الرضي
يعني بمثله المنادى المكرر اذا ولي الثاني اسم مجرور بالاضافة ولما كان
هذا على اطلاقه غير صحيح اذ لو كان المنادى المكرر نكرة او مضافا لا يجوز
في الاول الا الضم قيد الشارح رح المنادى بكونه معرفة مفردة وقيد الافراد
بكونه صورة اذ في الحقيقة كلاهما مضاف والاول مضاف وافراد الاول
صورة ظاهر لعدم ذكر ما يصح الاضافة اليه بعده واما كون الثاني
مفردا صورة فلانه تكرار للاول بعينه فلا يغاير بالافراد والاضافة
قوله واما عدي الخ يعني ذكر عدي بعده مجرورا لا يعين كون الثاني مضافا
لان حاله مجهول لا يدرى يقينا انه مجرور باضافة الاول او باضافة
الثاني وعدم الفصل ان كان مفردا صورة قوله لانه خرج عن العلمية بالاضافة فان العلم اذا نكر يستعمل بالاضافة نحو زيدنا خير من زيدكم
وفيه ان العلم قد يضاف مع تعريفه وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو
متصف به معنى نحو زيد صدق يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد
كذا في الرضي ومن هذا ظهر ضعف الوجهين الباقيين لان المغايرة بين القصدين
انما هو على تقدير افادة الاضافة للتخصيص والتعريف اما اذا كانت العلمية
باقية بحالها فلا وكذلك كون المضاف اوضح من المفرد انما هو على تقدير الاشتراك
في العلم وكون الاضافة للتوضيح اما اذا كانت لمجرد المدح والذم فلا
قوله وانما جيء بتاكيد المضاف الخ بيان للمقتضي وقوله وجاز الفصل
الخ بيان لانتفاء المانع قوله لئلا يستنكره يعني لو ذكر الثاني بعد
المضاف اليه لبقي مستعارا بدون احد الامور الثلاثة وذلك مستقبح عند قصد
المعنى الاضافي فقدم عليه ليبقى صورة الاضافة بحالها قوله في السعة وان لم
يجز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة
في الاغلب قوله والثاني تاكيد الشارح اوله فلا والله لا يلقى لما بي ولا

يوجد

يوجد قوله لئلا يلزم الخ يعني القول باضافة الاول الى عدي يستلزم القول
بان قوله الثاني موخر في الاصل وقدم وبالفصل بين المضاف والمضاف اليه
قوله كذلك الثاني لموافقته الاول قوله لا يحتاج الى من ينصرك الخ نفي
الاب كناية عن نفي من يقوم بامره قوله اي لست بابن رشد في النهاية هذا ولد
رشد اذا كان عن نكاح صحيح كما يقال في ضده ولد ريبة بالكسر فيهما وقال
الازهري كلام العرب فلان ابن ريبة وابن رشدة وقد قيل زنية ورشدة
بالفتح افصح اللغتين قوله وهو الاصل لان كل كلمة على حرف واحد اصلها الحركة
لئلا يلزم الابتداء بالساكن واصل حركتها الفتح لان الحرف الواحد لا سيما حرف
العلة ضعيف فلا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم
اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل قوله وهو الاكثر في الاستعمال
اذا لم يلزم اجتماع الساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها
ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدئ بها كونها حرف علة قوله وقد يضم ما قبل
الياء المحذوفة قوله للعلم بالمراد تعليل لقوله قد يضم قوله دوما الخفة
الخ لكون الالف خفيفة بالنسبة الى الياء ومدة حاصلة من انفتاح الفم قوله
ليس لبنا ذا اي ليس بقليل قوله والاصل يا بنيا اصله يا بني بثلاث ياآت
مصغر ابن مضافا الى ياء المتكلم قلب ياء المتكلم بالالف وصار يا بنيا ثم
حذف الالف قوله لاجتماع الياآت يعني لاجتماع الياآت صارت الكلمة
ثقيلة فخفف بقلب ياء الفا وحذفها وشاع استعماله كذلك قوله وبالهاء
للالابسة متعلقة بفعل من الافعال العامة لعدم القرينة على تقدير الخاص
وما قيل ان تقديره يكون يقتضي وجوب الهاء في الوقف والوجوب ليس الا
مع الالف ففيه ان المتعارف في القضايا التي لم يذكر جهتها الاطلاق العام
والحمل في بعض الموارد على الضرورة لخصوصية المقام قوله حال من الضمير
المستكن في الجار والمجرور اي موقوفا قوله او ظرفا اي في حالة الوقف
قوله اي توقف بالهاء وقفا فوقفا مفعول مطلق وفي قرينة على تقدير
الفعل الخاص قوله لبيان الالف لان الالف حرف خفيفة فاذا جيء بعدها

بها

بحرف آخر وذلك في الوصل يتبين اللحق بها واذا الاناث بعدها بسكون وذلك في الوقف
خفيت حتى يظن ان آخر الكلمة مفتوحة فلذا وصلت بحرف لين ليتبين جوهرها قوله لانها
عوض عن زائد اي زائد على بناء الكلمة خارج عنه فلا يعتد بها بنا لتانيث جعل هاء في
الوقف قوله بخلاف بنت فان لا يوقف عليها بالهاء قوله عوض من اصلي لان اصل
بنت بنو بفتحتين نقلت الى فعل بالكسر والسكون فحذف الواو واعتبرت التاء عوضا
عنها لان وجوب الحذف لا يكون بدون التعويض قوله للذكر اي يا ابت قوله مناسبة
للحرف المبدل لكونها اصلها ومتولدة من اشباعها قوله وقد جمع الفرزدق بينهما اي
بين العوض والمعوض عنه في قوله فيهما في شرح التسهيل وقد اجاز سيبويه فوان ولا في
العباس في البيت قولان احدهما انه لحن لان الميم بدل من الواو وقد جمع بينهما والثاني
انه جعل الواو بدلا من الهاء لخفائها وهذا انما قاله ابو العباس بناء على ان
الميم بدل من الواو وعلى ثبوت لغة القصر فالميم اصلية قوله يعني ان الجواز وقوعي
يعني فسر الشيخ الجواز بالوقوع لان المراد منه الجواز الوقوعي فالوقوع لازم له
فذكر الملزوم واريد اللازم فاندفع ما قيل ان كون المراد الجواز الوقوعي لا يصحح
تفسير الجواز بالوقوع قوله يتبادر اليه الذهن فاذا قيل هذا واقع في الاستعمال
يتبادر منه الوقوع في سعة الكلام اي الشائع لانه الكثير الشائع في المحاورات
قوله ويؤيده الخ لان الظاهر مقابلة المتباينين قوله ويجعل الجواز شاملا
للضرورة وتكون المقابلة باعتبار الاطلاق والتقييد وليس من مقابلة العام الخاص
حتى يجب تخصيص العام بما عدا الخاص قوله فيقصد بسرعة الفراغ فيحذف آخره
اعتباطا تحصيلا للسرعة قوله مع ندرة الالتباس اي التباس المنادى بغيره بواسطة
الترخيم قوله اكثر انتباها لو سمع الخ فجاز الترخيم في حالة النداء لانه يفهم لكثرة
انتباهه اسمه وان حذف فيه شيء بخلاف غير حالة النداء فانه يلزم التباس الترخيم
قوله فعل الترخيم اي يرخم غير ضرورة قوله باتحاد الفاعل اي كون فاعل
المفعول له وفاعل الفعل المعلل واحدا كما سيجيء قوله اي ضرورة فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه قوله ديار مية آخره لا ترى مثلها عرب ولا عجم في التاج
المتناعض المواتاة والمناعدة قوله ان يتقدم الخ لان الحكم على الشيء بعد معرفته

بالمعنى

بالمعنى الاصطلاحي اولى قوله لانه المقصود اي بالذات والتعريف من مبادي الاحكام قوله
بدليل اعتبار الخ اي المضاف اليه ليس آخر الكلمة بدليل تعاقب الاعراب على ما قبله قوله
والكلمة الاخيرة من بعلبك وكذا تاء التانيث آخر الكلمة لاجراء الاعراب عليها وان
كان بحسب الاصل كل واحد منهما كلمة براسها قوله لان حذف آخره للاعلال لا لمجرد التخفيف
فخرج بقوله تخفيفا قوله انما تقدير الاعراب وذلك خلاف الاصل مع كون هذه الاسماء
كثيرة الاستعمال قوله في التركيب اي في تركيب كلمة باخرى قوله هذا المعنى اي بلا
علة سوى التخفيف قوله ذبح الشاة بلا علة لعل ذكر الشاة لمجرد بيان التعلق في
التاج الاعتباط اسم ذابح على كشتن قوله كان الترخيم يعني اظن ان وجه
التخصيص بالاسم ان الترخيم لا يوجد في غيره قوله ترخيم المنادى وحينئذ يجوز قوله
وشرطه معطوفا على قوله وترخيم المنادى جائز وقوله وهو حذف في آخره جملة
معترضة لبيان مطلق الترخيم فلا يلزم تفكيك الضمائر قوله اذ سبق منه الخ في قوله وينصب
ما سواها فقرينة ذلك السبق يحمل المفرد هنا على ما يقابل المضاف والمشبه به بخلاف
تعيم المضاف بحيث يشمل المشبه به فان قرينته خفية وهي كون المشبه بالمضاف مشاركا
بالمضاف في اكثر الاحكام قوله قيل اكتفى الخ فالمضاف محمول على معناه الحقيقي
وحكم المشبه به متروك في الذكر اكتفاء بذكر اصله قوله لا يتم بدون المضاف اليه
لان المنادى في يا غلام زيد مثلا الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد
قوله خذوا حظكم تمام البيت خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا اواصرنا والرحم
بالغيب تذكر الاصرة ما عطفك على رجل من رحم او من قرابة او ظهر او معروف والجمع
الاواصر الرحم القرابة والرحم مثله قوله هذا ظاهر الخ لان كل واحد من جزئيه
دال على معناه بالاستقلال قوله يراعي حال جزئية الخ فيكون كل واحد من جزئي
المركب لفظي منفصلا عن الآخر بالنظر الى اللفظ قوله بعد رعاية اللفظ والمعنى
فلم يمكن الحذف منها لاول نظرا الى المعنى ولم يمكن حذف آخر الثاني نظرا الى اللفظ
فامتنع الترخيم فيه بالكلية قوله شاذ اي قليل غير قياسي فلا يعبا به لانه بمنزلة
المستثنى من القواعد قوله اعني فتح التاء كما في قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وليل
اقاسيه بطيء الكواكب فصار في غير المنادى المرخم اذا كان بالتاء وجهان

ضم التاء وفتحها قوله يلحقون هاء السكت الخ نحو ذه وفه وانه وجهله قوله
على السكون اي سكون الهاء قوله فرق قبل المفرق الخ ولايك موقف سك الوداعا
ضباعة اسم بنت صغيرة لممدوح الشاعر والمراد الدعاء بان لا يكون وداع وفراق
سك متعلق بوداع اي لا يكون موقفا لوداع موقفا منك اي من اجل وداعك
قوله قيل لابد الخ في بعض شروح المتن قال لانا لو لحذفنا احترز بقوله
زيادتان لكي لم يرد ما كان لو جمع ذرق على ذراق ثم اشبع كسرة القاف حتى
يصير ذراقيم فان الياء لم يزد مع الميم بل بعده وعلى فيه زيادتان لا بمعنى
كعصبصب انتهى فان الصاد والباء زيد تا معا لا بمعنى بل للالحاق بسفرجل
نص عليه في شمس العلوم فانه اذا رخم يقال يا عصبص بحذف واحد يقال
يوم عصبصب اي شديد بالحر او شديد كذا في القاموس قوله صفة لزيادتان
اي زيادتان كاينتان في حكم الواحدة احترازا عن نحو ارطاة فان الالف
زيد تا اولا للالحاق ثم زيد التاء للتانيث فلا يقال يا ارط قوله من
قبيل فلان في السعادة اشارة الى دفع ما قيل ان حكم الواحدة في الزيادتين
وليس الزيادتان في حكم الواحدة فكيف يستقيم الظرفية وحاصل الدفع ان
الظرفية اعتبارية شبه اشتمال الصفة بالموصوف باشتمال الظرف على المظروف
كما في فلان في السعادة اذ حصول الصفة في الموصوف يشبه بحصول المظروف
في الظرف فيقال على العكس قوله كزيادتي سلمان الخ فان الالف زيدت
لمعنى التثنية والنون عوض تنوين المفرد للدلالة على تمام الكلمة وكذا زيادة
جمع المذكر السالم وزيادة جمع المؤنث السالم مجموعهما لمعنى واحد وهو تانيث
الجمع وزيادتا مروان ونحوه للتذكير وياء النسبة بمعنى النسبة وشبهها محمولة
عليها والفا التانيث هي الممدودة كصحراء بمعنى التانيث وهمزة الالحاق مع الالف
التي قبلها كما في علباء وخنشاء فانهما ملحقان بقرطاس بكسر القاف وضمها
محمولة على الممدودة لكونها مثلها صورة وبهذا اندفع ما يرد اي من ان زيادة
الهمزة مع الالف اذا كانت للالحاق لا تكون الزيادتان لمعنى وقد اعتبر هذا
القيد فيما سبق لاخراج نحو عصبصب قوله لم يقيد الشارح الرضي باب صلى

175

الخ لعل وجهه انه يستلزم في عبارة المتن ترك ما يعني واخذ ما لا يعني من اعتبار اصلي وبعد
اعتباره لا حاجة الى اعتبار صحيح قوله كان عليه الخ ويمكن ان يقال انها خرجت بقوله
حرف فان المراد به حرف الهجاء وتاء التانيث من حروف المعاني قوله ليخرج نحو
سعلاة فانه لا يحذف منه الا التاء وحدها لكونها كلمة على حدة وان كانت على
حرف واحد السعلاة والسعلاء بكسر السين الغول او ساحرة الجن كذا في القاموس وفي
الصحاح اخبث الغيلان قوله ضلم هذا اي على اعتبار قيد صحيح سواء قيد باصلي او بغير تاء
التانيث تكون النسبة بين القيدين عموما وخصوصا من وجه فلا يكفي ذكر احدهما عن ذكر
الآخر كما يتوهم من تمثيل المصنف للقسم الاول باسماء ومرواذ قوله في اسماء لان آخره حرف
صحيح وهو الهمزة قبله مدة وزيادتان في حكم الواحدة حيث زيدتا معا قوله وافترقتا
الخ فان آخر بصري ياء النسبة وهي حرف علة فلا يصدق القسم الثاني عليه ومختار
ليس في آخره زيادتان لكون الراء حرفا اصليا فلا يصدق عليه القسم الاول قوله
احترازا الخ فانه لا يحذف منها الا الحرف الاخير لتحصين الواو والياء بالحركة وتقويتهما
والسنباف بكسر السين المهملة وسكون الراء قوله ليخرج نحو سنور وعليق فانه لا يحذف
منهما الا الحرف الاخير لمشابهتهما اذن بالحروف الصحيحة لقلة المد فيهما لان المدة
في الاغلب لا تكون الا في الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما السنور
بكسر السين المهملة والنون المفتوحة المشددة المفتوحة وسكون الواو ويقال
بالفارسية سرند كذا في الصحاح قوله لم يحذف زيادتا بنون مع كونهما جمع المذكر
السالم قوله لانها غيرتا بحذف الالف وتحريك قوله فصل هذا التفصيل وجعلهما
قسمين فاعتبر في الثاني قيد صحيح ليكون بينهما عموم من وجه ولم يقل عبارة مجملة تشمل
القسمين كما وقع في التسهيل لابن مالك قوله ولم يقل يحذف فان الخ فاذ قيل لا
يكاد يصح هذا الحد لانه لا يخلو اما ان يقيد بقوله وهو اكثر من اربعة احرف
او لا فعلى الاول يلزم اعتبار هذا القيد فيما فيه زيادتان في حكم الواحدة فيخرج
نحو بنون وقلون مع انه يحذف منهما الحرفان وعلى الثاني يدخل نحو سعيد وعمار
وثمود قلت نختار الاول والمراد من كونه اكثر من اربعة احرف اعم من ان يكون
لفظا او تقديرا فيدخل بنون وقلون واما ما قيل يرد على هذا الحد نحو سعلاة تشمل

كثمود ضمير بعد ضمير الخ فكانه شمل ثمود فاعطى حكمه
في الترخيم بان حذف حرف واحد منه قوله
ح ١

المردود بين المفصل والمجمل والجواب الجواب قوله ان الثاني اسم برأسه ولا يلزم من مناقشة
النون حذف الالف معه حذفا مع النون في المنفصل لا يستحق هذا الاعتراض مع سماعه
من العرب قال سيبويه عن الخليل واما في اثنا عشر فانك اذا رخمت حذفت عشر مع الف
اثنان لان العشر بمنزلة النون من مسلمين والالف بمنزلة الواو وامره في الاضافة
والتحقير كامر مسلمين فيلحق بحشو مع الالف كما يلحق النون مع الواو وهذا نصه وهو
مقتضى لشياع الترخيم في ذلك على هذا الوجه من العرب واكمله مناسبة المجمع وهذا
كاف في الصلة المحرية فلا معنى للاعتراض بان المنزل منزلة الشيء لا يلزم ان يعطى حكم ذلك
الشيء وقد رد الخليل وسيبويه بالاضافة النسبة وبالتحقير التصغير يعني ان امر اثنا عشر
في النسبة اليه وفي التصغير له كامر مسلمين اذا نسبت اليه او صغرته فكما تقول مسلمي
ومسيلم بحذف الواو والنون كذلك تقول اثني واثنين بحذف عشرة والالف انتهى
وفيه ان كون ما نصه مقتضيا للشياع محل قد ذكر في شرح التسهيل للعلامة المصري انه
قيل لم يسمع ترخيم المركب تركيب المزج من العرب وانما اجازوه قياسا ومنع الفراء
من ترخيم تركيب المركب من العدد اذا سمي به وقال ابن الدين والذي ذهب اليه
انه لا يجوز ترخيم المركب تركيب مزج وعلى هذا الصحة لا تكون بيانا للمناسبة بل قياسا
مبينا للحكم وحينئذ يرد ما اورده المحشي بالاشبهة قوله تقلب التاء هاء لا يجوز ان تاء
لانها تكون التاء التي كانت في خمسة قبل ان يضم اليها عشر قوله لمسلمين اي
بصيغة تثنية المؤنث قوله ورخمت بحذف الزيادتين قوله بالهاء لان التاء
تطرفت لفظا ولا توقف على تاء التانيث الا في بعض اللغات قوله بقرينة الفاء فانها
واجبة في الجملة الاسمية فايراد الفاء مع الماضي بصدد الاختصار قرينة على ان
حذف المبتدأ قوله لكون هذا الحذف الخ يعني ان هذه الجملة الاسمية معدولة
من الفعلية لان مناسبة المطابقة يقتضي الفعلية والاسمية المعدولة تفيد الاستمرار
قوله استمراره اي استمرار حذف الحرف الواحد تجددي بحسب تجدد استعمال المنادى
المرخم المذكور في محاوراتهم والاستمرار التجددي يستفاد من المضارع لدلالته على
زمان الاستقبال المستمر المتجدد لا من الاسمية فانه دال على الدوام الثبوتي
فينبغي ان يقدر المضاف قوله هذا اي كون استمرار ذلك الحذف تجدديا انما

176

هو باعتبار افراد الحذف الواقع في محاوراتهم اما اذا نظر الى حقيقة الحذف وماهيته واستمراره
ثبوتي لانه مستمر ثابت في ضمن افراده المتجددة بلا ريبة قوله فعدل المضارع فالقرينة عند
الشارح الفاء مع ملاحظة المناسبة لما سبق وعند المحشي الفاء مع دوام الاختصار فتدبر
قوله تدخل اي يجوز دخولها قوله انما يجعلون الخ يعني ان المعلوم من استقراء كلامهم
ان المحذوف لعلة موجبة قياسية مطردة كالاعلال داخل في حكم الثابت وههنا ليس
كذلك لان الترخيم جائز لا واجب قوله اجيب بان المحذوف الخ يعني ان العلة ههنا
وان لم تكن موجبة لكن اجريت مجرى الموجبة لكونها قياسية اي داخلة تحت الضابطة
مطردة في جميع الموارد مع انها قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء اقتضينا
بكون ليصغي المخاطب الى ما يجيء بعده من الكلام المنادى به قوله محل وقاضي برد
الالف والياء المحذوف فيه لالتقاء الساكنين لزوال التقاء الساكنين بزوال الواو
بالترخيم قوله نحو اسحار فانه وضع بالادغام فيكون سكون المدغم اصليا قوله
بفتح الاخر اتباعا لما قبله بجر الكسر ايضم للساكنين وهو اولى لكونه اصلا قوله وان
لم يكن اصليا السكون اي ان لم يكن المدغم الباقي بعد حذف المدغم فيه اصلي السكون
بل عرض له السكون بسبب الادغام سواء كان قبله الالف ولا يا دار بكسر
الدال وتخفيفها في راد اسم فاعل من رد قوله الفاء فصيحة التي تدل على ان
ما بعدها متعلق بمحذوف في غير شرط سبب لما بعدها كذا في الطيبي وقال القطب الفاء
التي يكون لما بعدها ان كان ما قبلها محذوفا في الفصيحة ولا في السببية فالشارح
جعل الفاء ههنا فصيحة على وفق ما في الطيبي والمحشي على وفق ما قاله القطب
فلو علق المحشي على قول الشارح فينبغي على ما كان الخ هكذا اشار قدس سره
الى ان الفاء فصيحة ويمكن ان تقدر الشرط لكان انسب واما القول بان الفاء
النتيجة فهو لان هذا القول فرع للقاعدة الكلية تمثيل لها اورد للتوضيح وليس
مقصودا بالذات او ورد القاعدة المذكورة لاثباته قوله المأولة بالفعلية
التاويل لتحصل هذه المناسبة لان عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس جائز من
غير تاويل قوله او المحذوف على تقدير ارجاع ضمير هو في قوله وهو في حكم الثابت
الى المحذوف قوله بتلك مع ان المقصود بالتنبيه يحصل بواحد قوله لان التنبيه

سي في الفصيح
عم
ما قبلها بيام

الخ فايراد الاسئلة الثلاثة هنا توطئة للتفريعات الثلثة الاتية فيما عند جعله اسما برأسه
قوله على غير القياس في الصحاح وهو جمع بحذف الزوائد كانه جمع اكرى مثل اخ واخوان
قوله اسم متمكن قال اسم ليجيئ الفعل كذلك نحو يدعوا ويغزوا لكون اعرابه عارضيا لان
الاصل في الفعل البناء وقيد بالمتمكن ليجيئ هو قوله المنادى ولا وكلاهما اصلهما البناء او
واو لو قوله ويكون اعرابه الخ اي اعراب المحمول على وفق اعراب ما كان المحمول عليه
من الاعراب قوله ومن ههنا اي من بيان وجه استعمال صيغة النداء في المندوب
قوله ظهر وجه اعرابه الخ وهو اجراؤه مجرى المنادى بواسطة دخول حرف النداء
عليه وان لم يكن منادى قوله فاما غير ظاهر انما قال كذلك لانه يمكن ان يقال
انه محمول على المتفجع عليه بناء على ان الباب المندوب على طريقة واحدة لكن فيه خفاء
لانه حمل على المحمول على شيء قوله ليس منادى عنده اي المصنف رحمه الله تعالى
حتى يكون مفعولا لادعوا المقدر قوله ولا مفعولا له اي من المنادى كباب الاختصاص
حتى يقال اجري المتوجع مجرى المفعول منه قوله ولا منصوبا بفعل التفجع حتى يقال
انه منصوب بالتفجع المقدر او بناء على انه نائب منه قوله لما كانت الخ بيان لتصحيح
التعبير عن يا بمطلق صيغة النداء قوله وفي هذا التعبير الخ بيان المرجح قوله صلة
اللام في التاج التفجع اند وهكين شدن ويعدى باللام قوله فالمحمود عليه
انه بمعنى المحمود له قوله لتضمين معنى البكاء والبكاء يتعدى بعلى يقال بكيته وبكيت
عليه قوله لا يشمل الخ لان المبكي عليه فاهر المفقود لا الموجود قوله وليست
المبنية اذ يا اووا ليست سببا للتفجع ولا الكم وهو ظاهر قوله اشار الى ان الخ
وفيه رد على الشيخ الرضي فانه قد الى المقصور عليه وجعل الباء في قوله الباء السببية
حيث قال يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وا فوازيد مختص بالندبة
ويا زيد مشترك بين النداء والندبة قوله لتضمنه معنى الامتياز فيكون مدخول الباء
مقصورا ومختصا لان ما به الامتياز يكون مختصا قوله اعرابه الخ في التاج العروبة
والعروبية تازى زبان شدن فعربا عرب تازي زبان نا ست قال المحقق
التفتازاني في شرح الكشاف المعنى نخصك بالعبادة اي نجعلك منفردا بها
لا نعبد غيرك وهذا هو الاستعمال العربي ولو قيل نخص العبادة بك لكان

استغاثة

استغاثة لا عرفيا انتهى قوله ومن هذا ظهر فساد ما قيل ان المحقق التفتازاني جعل الباء على
تقدير دخوله على المقصور صلة الاختصاص فان عبارته صريحة في تضمين معنى الانفراد
قوله لئلا يلتبس بالنداء لا يخفى ان الالتباس بالمنادى المستغاث اللاحق به الف
الاستغاثة وبالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المقلوب ياؤه الفا باق فلعله مراده
دفع الالتباس بقدر ما يمكن قوله وقد يلحق الخ اي يلحق هذه الالف بالمنادى
الغير المندوب قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيداه والهالك في غاية
البعد ومنه قولهم يا هناه في المنادى الغير المصرح باسمه قوله قال الشيخ الرضي
الخ المقصود من نقله ان ما ذكره المصنف من اطلاق خوفا للبس مخالف لما ذكره
الشيخ الرضي فانه اعتبر في المحرك بالحركات البنائية قوله يلحقه الالف لان
الاصل في باب الندبة الالف لان المد فيه اكثر والندبة من مواضع مد الصوت
اعلاما بالمصيبة فلا يعدل عنه بلا ضرورة ولا ضرورة في المعرب لانه يجوز فيه
تقدير الاعراب وحركات غير لازمة قوله نحو واضرب الرجلاه وواضربت الرجلاه
وواغلام الرجلاه قوله وكذا المحرك بالحركات الخ اي يلحقه الالف
اذا لم يؤد الى اللبس نحو قطام وحذام وجنات اعلاما مشهورة واما عند اللبس
فيلحقها مدة موافقة لحركة لان رعاية الاصل لمد الصوت فيه وهو الحاق الالف
يستلزم محذورين تغيير الحركة البنائية واللبس بخلاف المعرب قوله والمضاف الخ اي
المضاف يتبع الحركة البنائية لا عند اللبس ولا عند عدم رعاية لزومها قوله
يا غلاماه اي بالحاق الالف وابدال الكسرة بالفتحة كما قيل في يا زيد يا زيداه
بابدال الضمة بالفتحة لان الكسرة والضمة فيهما ليستا بنائية بل عارضة مشبهة بالحركة
الاعرابية قوله والاول وذلك لانه قد يختص لزوم اللبس في المحرك بالحركات
الاعرابية وما نحن فيه شبيه به لكن الاول اتباع المدة للحركة الغير الاعرابية
واعتبار مشابهتها بالحركة البنائية دفعا للبس قوله لاستحالة خطاب المضاف الخ
بالضرورة لان تعلق الخطاب بالمضاف من حيث انه مضاف يستدعي انضمام المضاف اليه معه
وكونه من تتمته وتعلق الخطاب بالمضاف اليه يستدعي انفراده عنه واستقلاله بنفسه وفيه
هذا مبنيا على القاعدة الممهدة من انه لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد من غير

تثنية او جمع او عطف قوله الا هذا اي جواز بدية المضاف الى المخاطب قوله لم يتصل الخ
اي لم يتصل بالمضاف اليه الضمير الغائب مع صحة المعنى فانه عند الحاق الالف ملتبس بالمضاف
الى الضمير الغائب قوله فيحذف للساكنين الخ فيحذف عند زيادة الالف لاجتماع الساكنين
نحو واغلام زيداه ولا يحرك التنوين كما يحرك عند لحوق مدة الانكار في نحو هذا زيد
زيدانيه لان اصل المندوب المنادى الذي هو موضع التخفيف قوله واجاز الفراء فيه
ثلاثة اوجه فتحها لاجل الف الندبة وحذفها واتباع المدة حركة ما قبلها نحو
واغلام زيدنيه وكسرها للساكنين واتباع المدة الكسرة وما ذكر اولا هو المشهور
المستعمل كذا في الرضي قوله حذفها لالف الندبة لان القياس اذا اجتمع ساكنان
حذف الاول اذا كان مدا قوله واذا ندبت الخ اي اذا ندبت المنادى المضاف
الى ياء المتكلم بسكون الياء فحكم الياء يبتني على الاختلاف في كون اصلها الفتحة
بناء على ان اصل كل كلمة بناؤها على حرف واحد ان يكون متحركا بالفتحة او السكون
بناء على ان الاصل في المبنيات العدم قوله يا غلامياه اما لان اصلها السكون
فمن قال بذلك فلا يزاد عليها مدة اخرى واما لان السكون العارضي كالاصل
بدليل قولك وا مصطفاه لا يرد الالف الى اصلها استغناء بها عن الف الندبة
في المندوب قوله فان كانتا مدتين اي حركتهما من جنسهما قوله يكتفى بما قبلها
من المدة عن الف الندبة بخلاف نحو يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة فحذفها
كلا مدة قوله جئت بالف الندبة الخ نحو وا ارضوه و وا ارضياه اذا سمي بهما
قوله حذفتا في الجمع الخ لان اصل غلامهم غلامكم غلامكمو الا ترى الى قوله تعالى
انلزمكموها والى قراءة ابن كثير لكن حذفت الواو والضمة استثقالا قوله
لبيانها لان الوقف يوجب خفاء الحرف لانقطاع الصوت عنده فاذا جئت
بالهاء ووقفت عليها لم ينقطع الصوت عند الحرف ويتبين كل التبيين قوله ولا سيما
الالف اي وخصوصا الالف فانها اشدها احتياجا الى البيان عند الوقف
لخفائها في نفسها لكونها هوائيا يتسع مع النفس وليس لها مخرج يعتمد عليه قوله
كما تبين بها الحركة في نحو يا غلاميه قوله تحذف وصلا لعدم الاحتياج اليها
اذ لا خفاء في تلك المدات عند الوصل قوله الا مكسورة للساكنين ومضمومة بعد

الالف

الالف والواو تشبيها لها بالضمير الواقع بعد الالف والواو وبعضهم يفتحها بعد الالف
لمناسبة الالف قبلها قوله وجب ان يكون الخ لما كانت عبارة الشارح قاصرة في
بيان شرائط المندوب حيث ترك ذكر كونه معرفة ولم يعم المعروف افاد المحشي
ذلك بجملة مستانفة قوله فشاذ فيه شذوذان ندبة غير المعروف والحاق الف
الندبة باخر الصفة قوله وقراءة ابن عامر الخ جواب سؤال وهو انه جاء في
قراءة ابن عامر الفصل بين المتضايفين بغير الظرف حيث قرأ قوله تعالى زين
للمشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم على انه مفعول قتل وجر
شركائهم على انه مضاف اليه لقتل اضافة المصدر الى فاعله قوله واردة
على الشذوذ وضعف القراءة التي من السبعة متابعة للزمخشري والرضي
وقالا لا نعلم ان تواتر القراءات السبعة ثم واذ ذهب اليه بعض الاصوليين
وقال المحقق التفتازاني القراءة ما يستشهد بها لا لها وقد وقع الفصل
بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف في القراءة فينبغي ان يحكم بالجواز وحمل
صاحب المفتاح على حذف المضاف اليه من الاول واضمار المضاف من الثاني
والتقدير قتل شركائهم وذكر صاحب الانتصاف ان اضافة المصدر الى المفعول
وان كانت محضة لكنه يشبه غير المحضة فاتصاله بالمضاف اليه ليس كاتصاله
بغيره وقد جاء في غيرها الفصل بالظرف فنزع عن الغير لجواز الفصل بغير الظرف
قوله وكذا ليس كاتصال الخ اي ليس اتصال الموصوف بالصفة كاتصال
الموصول بالصلة لان الموصول بدون الصلة لا يصير جزءا من الكلام بخلاف
الموصوف قوله فيه ان كل الخ اي التعليل قاصر عن المدعى وانما قيل انه الحق بما
سوى العلم من المعارف بالمناسبة ففيه انه يقتضي جواز الحذف من اسم
الاشارة لو تخصيص تعسف والحق ان يسقط عن التعليل قوله كثرة نداء العلم
ويكتفي بقوله لان اسم الجنس لم يكثر نداؤه قوله وقد يقال في تعليل عدم جواز حذف م
حرف النداء عن اسم الجنس سواء تعرف بحرف النداء او لا قوله ولا عن المعرفة
الخ عطف على قوله من النكرة قوله لا يحذف ما تعرف بها الا ترى ان لام التعريف
لا تحذف من المعرف بها وحرف النداء ادل منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف

البته والخطاب قوله ولانه كاسم الجنس وان كان قبل النداء قوله لما جعلنا داليه
للخطاب اي لاجل الخطاب قوله اخرج عن ذلك الاصل اي خرج عما هو موضوع له اعني
كونه مسندا اليه للخاطب وجعل مخاطبا قوله اعم من ان يكون الخ فان المتبادر
من القضايا المطلقة عن الجهة الاطلاق العام اي ثبوت الحكم في بعض الاوقات
قوله لانه يحذف الخ تتمة عبارة الرضي تعليل لقوله وهو منه اي لفظ الله مما لا
يحذف منه الحرف ثم اذ قرر التعليل بانه لا يحذف منه الحرف الا مع ابدال الميم فلا
يدخل تحت قوله وقد يحذف لقيام قرينة لان المتبادر منه الحذف مطلقا وان قرر
بانه لا يحذف منه الا مع الابدال الميم منه فلا يكون الحذف من لفظ الله بل من اللهم
فلا يتم ما ذكره الشيخ كما لا يخفى قوله وان كانت اسم جنس الخ ينبغي ان يكون هذا نداء
الاجناس المعرفة بالنداء قوله عطف على قوله الخ لا على قوله ذي اللام قوله
وادخل في الصباح يعني ان اصبح اما بمعنى صار او تامة بمعنى الدخول في الصبح قوله
اخذ منه الطلاق قيل سماها عن سبب البعض واخذ الطلاق فهما لتاتك تقيد
الصدر خفيف الجرس سريع الاراقة بطي الاقامة قوله في الورطة في الصحاح
الورطة الهلاك قال ابو عبيد واصل الورطة ارض مطمئنة لا طريق فيها قوله
تليد في التاج التليد سينم بر زمين نهاده ضيع قوله ان ذكر الحبارى الخ هذا
مبني على ان كرى ذكر الكروان وليس مرخم كروان كما في الرضي قوله وهي النعام
في الصحاح النعامة من الطير الذكر والانثى النعام اسم جنس مثل حمام وحمامة
وجراد وجرادة ولكونه في معنى الجمع انث الضمير الراجع اليه قوله والمعنى لا يهتدون
لان يسجدوا بعنايته متعلق بيهتدون بحذف اللام وحذف حرف الجر عن ان وان
قياسي قوله بدل عن السبيل بدل الكل اذ كان اللام للعهد وبدل البعض ان كان
للجنس قوله على التقديرين اي التعلق بيهتدون والبدلية عن السبيل قوله ويجوز ان
يقال الخ وعلى التقادير الثلث كلمة لا للنفي بدون حذف حرف الجر على الاول وحذفها
على الاخيرين قوله اي به او مطلقا سوى بين التوجيهين لان كل واحد منهما يحتاج الى
تصرف الاول التخصيص للاسم والثاني اعتبار ان عموم المواضع الاربعة
باعتبار بعض الافراد قوله يجب تخصيص الاسم بان يقيد المفعولية المتبادر من قوله

المتبادر من الفعل المطلق الاطلاق العام

لنصبه بكونه مفعولا به لان الاسم ههنا يقيد بالمفعول به فانه يخالف العموم المستفاد من كل
وينافي ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى من اخراج ضرب كان يقيد المفعولية المتبادرة من
نصبه لانه حينئذ يكون خارجا بقوله اسم وبما ذكرنا ظهر الجواب عما قيل انه كما يتبادر
من قوله لنصبه النصب بالمفعولية كذلك يتبادر من كل اسم المفعول فلا حاجة الى اعتبار
القيد بالمفعولية فتدبر وارجاع ضميرها الى مطلق المفعول به المعبر عنه بالتكلف قوله
لصدقه على يوم الجمعة اي يصدق الحد على المفعول فيه المنصوب على شريطة التفسير مع عدم
دخوله في المحدود اعني ما اضمر لكونه عبارة عن المفعول به قوله وعلى الثاني اي على
تقدير كونه عبارة عن المفعول مطلقا قوله لا تخصيص في قوله كل اسم بل يجب اجراؤه
على عمومه ليشمل المفعول فيه المنصوب على شريطة التفسير كالمحدود قوله ولا باس الخ
اي لا باس في تعميم ما اضمر عامله للمفعول به وغيره مع عد المحدود موضعا ثالثا من
المواضع الاربعة التي يجب حذف ناصب المفعول به فيها لان عد المحدود من تلك المواضع
باعتبار بعض افراده وهو المفعول به لا باعتبار جميعها قوله يعني ان على بنائية يريد
الشيخ من هذا التفسير ان كلمة على في عبارة المتن بنائية اي متعلقة بلفظ بناء المقدر
المستعمل في معناه الحقيقي اعني ترتب شيء على شيء اي اضمارا مبنيا على شرط وهذا على
تقدير كون البناء حقيقة في الترتب الحسي كترتب البناء على اساسه والعقلي كما فيما نحن
فيه فانه من ترتب المشروط على الشرط قوله يعني ان على صلة الخ يريد الشيخ من التفسير
المذكور ان كلمة على في عبارة المتن صفة الوقوع المضمر فيما اضمر والتقدير اي اضمر
اضمارا واقعا على شرط ولما كان ذلك الوقوع شبيها بوقوع البناء على اساسه في الترتيب
والتوقف عبر الشارح قدس سره عن ذلك الوقوع بالبناء فقوله بناء استعارة مصرحة
وهو هذا على تقدير كون البناء حقيقة في الحسي لكثرة استعماله فيه مجازا في العقلي قوله
لان الجملة الثانية لم تات لمجرد التفسير الخ يعني المراد من قوله لئلا يلزم الجمع بين المفسر
والمفسر المفسر الذي يكون اتيانه لمجرد التفسير من غير ان يتعلق باتيانه فائدة اخرى
كما فيما نحن فيه فانه اتيانه لمجرد تفسير المقدر فلو اتى به كان عبثا بخلاف المفسر الواقع بعد
كلمة اي فان المقصود من اتيانه ايضاح المراد من السابق ولهذا قالوا انه عطف بيان
لما قبله ويجوز الجمع بينهما فان قيل لزوم العبث في نحو قولهم زيدا ضربته ظاهر واما في نحو

على بنائية

زيدا ضربت غلامه فلا لان المقدر غير المذكور والجواب انه اذا كان المقصود الاخبار
باهانة زيد وكان ذكر ضرب الغلام بدلا طريق الكناية التي هي ابلغ من التصريح كان
المقصود من قوله ضربت غلامه اهنته فيكون ذكر ضربت غلامه ذكرا اهنته وكم جمع
بينهما يلزم العبث كما يلزم في قولنا زيد طويل النجاد طويل القامة **قوله** بل ان يبقى
الخ قيل تمامها ظرف لاول وقوله باعتبار متعلق بتبقى وتمامها على التنازع اي ان
بالجملة الثانية قبل تمام الجملة الاولى باعتبار ما تعلقت به لتبيين الجملة الاولى باعتبار
ما تعلقت به في الرضي ويجئ التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين او تمها له ذيل فتكرر
المقتضى بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون
بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب
فانه طال المفعول الاول بصلته ثم ما ذكره المحشي على تقدير كون دابتهم تكرير
الاول واما على ما اختاره القاضي في تفسيره من انه استيناف فلا ورود للنقض
ايضا **قوله** ما تعلقت به الرؤية المذكورة حكمية فان اجريت على ظاهرها فساجدين
حال وان الحقت بالرؤية العلمية فهو مفعول ثان فلذا قال ما تعلقت به **قوله**
الخ لما كان كل واضحا في غير موضعه لانه لاحاطة الافراد والتعريف انما يكون با
لماهية اورد الاقحام فانه ادخال شيء في شيء بعنف **قوله** لبيان المانعية لافادته
ان المحدود يصدق على كل فرد مما يصدق عليه الحد وذلك يستلزم ان كل ما لم
يصدق عليه الحد لم يصدق عليه المحدود وهو معنى المانعية **قوله** لا بد لشبه الفعل مما
يعتمد عليه ليعمل في الضمير وشبهه وفي الاسم المذكور بعد التسليط فان المراد من
الشبه ههنا اسم الفاعل والمفعول وهما لا يعملان بدون الاعتماد اما على
الموصوف او على حرف الاستفهام او النفي **قوله** كالمثال المذكور في الشرح اي زيد
انت ضاربه **قوله** على ان يكون بخلاف ما يكون عمرو فاعل ضاربه فانه لا يجوز
النصب حينئذ لعدم الاعتماد فلا يعمل في عمرو ولا في زيد بعد التسليط بل يتعين الرفع
على ان يكون مبتدأ لحصول الاعتماد **قوله** صفة لاحد الامرين الخ رد لما قيل انه
صفة فصل بدليل افراد الضمير وذلك لان شرط الاشتغال معتبر في كل من الفعل وشبهه
وحاصله ما في الرضي ان افراد الضمير وتثنيته في المعطوفين باو موكول الى قصد

فائدة اقحام لفظ كل في التعريف

قوله افراد الضمير وتثنيته في المعطوفين باو موكول الى قصد المتكلم

المتكلم

المتكلم فان قصد احدهما افرد وان قصد كليهما ثنى نحو زيد او عمرو جاءني وقد
جاءاني وههنا قصد المتكلم متعلق باحدهما اذ لا اجتماع بينهما في اسم واحد
فكانه قيل كل اسم بعده احد من الامرين مشتغل **قوله** او لكل من الامرين فان
لفظ الشبه لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة فيجوز توصيفه بالنكرة ومعنى
الترديد انه اذا نظر الى وقوعها بعد الاسم فهو صفة لاحدهما فان نظر
اليها في نفسها فهو صفة لكل منها **قوله** على سبيل التنازع اللغوي
فيقدر للواحد منها صفة بقرينة ذكرها في الآخر وحذفها للتفت جائز اذا
دلت عليها القرينة كما في قوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه
فان الخبر في احدهما مقدر بقرينة الآخر وليس المراد التنازع الاصطلاحي
لعدم كونهما عاملين في مشتغل بل مستويين والعجب ممن قال جعله صفة
لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المصنف خلاف مذهبه وهو اعمال
الاول كما هو مذهب الكوفيين حيث توهم التنازع الاصطلاحي وان شبهه
لكونه معرفة لا يمكن توصيفه بالنكرة **قوله** لتضمن معنى الفراغ هذا على
تقدير ان يكون الباء في بضميره صلة الاشتغال والثاني على تقدير كونها
للسببية **قوله** او بالتبعية الخ ظاهر كلامه يقتضي عموم الحكم في كل تابع وفي
الرضي اكتفى بالمثالين احدهما من عطف البيان نحو زيدا ضربت عمرا اخاه
والثاني من المعطوف بالواو وفي شرح التسهيل للعلامة المصري ملابس ضميره
هو المضاف نحو زيدا ضربت غلامه والمشتمل صفته او عطف بيان او عطف نسق
بالواو وعليه نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه وزيدا ضربت
اخاه وزيدا ضربت رجلا واخاه بخلاف البدل والعطف بغير الواو وفي المنهل
لان الواو لمطلق الجمع فالاسناد والاسناد معا بمنزلة اسم مثنى او مجموع
فيه ضمير بخلاف الفاء وثم ولو قلت زيدا ضربت عمرا اخاه جازت المسئلة
ان قدرت التابع بيانا او بدلا وبنيت على ان عامل البدل هو عامل المبدل
منه وان جعلته بدلا وبنيت على ان عامله غير عامل المبدل منه لم يكن الاسم
المنصوب مما لا يبطل المسئلة **قوله** ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا

مطلب تنازع لغوي

عصام

لعامل الضمير لم يورد لهذين القسمين مثالا لان المثال الذي للاشتغال مثالا لان
لها بعد اسقاط المعطوف عليه قوله او رجلا يضربه عطف على الذي يضربه
فيدخل عليه لو او قوله بل ليس في شيء من كتب النحو في هذا الفن قوله ويكون
ان يعني الخ فيه رد على الشيخ الرضي حيث قال والحق انه لا بد من هذا اللفظ
لا لاخرج نحو زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه قوله بان يكون اسم فعل
نحو زيد هاته او مصدرا نحو زيد ضربا اياه او صفة مشبهة نحو زيد حسن
وجهه فان هؤلاء الثلاثة لضعفها لا يعمل فيما قبلها فلا يجوز النصب فيما
قبلها ويتعين الرفع وكذا الحال في افعل التفضيل وفعل التعجب قوله
مصدرا بما له صدر الكلام كحرف الاستفهام نحو هل زيد ضربته والعرض والتمني
وحروف التحضيض وكذا ان للتمني وحرف الشرط نحو زيدا ان ضربته يضربك
والاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام نحو هند من يضربها اضربه كذا في الرضي قوله
كان واخواتها الخ نحو زيد انك ضربته ولام الابتداء نحو زيد لهو يضربه
واما ان المفتوحة وان لم يجب وان لم قوله لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها
لكونها حرفا مصدريا قوله دون لم ولن ولا واما لم فلامتزاجها بالفعل
تغير معناه الى الماضي حتى صار كجزئه واما لن فلكونها نقيضة سوف لم يحطها
الفاعل نحو زيدا سوف اضرب واما لا فلكثرتها في الكلام حتى انها تقع بين
الجار ومجروره نحو كنت بلا مال قوله بان يكون صلة نحو ايهم اضربه قوله
والصفة نحو رجل لقيته حاضر فانه يتعين الرفع فيهما لان الصلة والصفة
مع الموصول والموصوف في تقدير المفرد فلو عملنا فيهما لكان كل واحد منهما
مع معمولها المقدم عليه كلاما فالرفع واجب قوله او مضافا اليه فان
المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف نحو زيد يوم تضربه يموت قوله او واقعا
بعد الا نحو ما رجلا الا اعطيته لان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها قوله او مؤكدا
بنون التاكيد نحو زيدا اضربنه او لا تضربنه لان الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله
قوله نحو زيد ظنه منطلقا بمعنى ظن نفسه ولا يجوز نصب زيد لانه كرهوا
احتياج الفاعل لذاته الى تقدم ما هو في صورة المفعول عليه مع تأخره

رتبة

رتبة وانما نحو ضرب زيدا سيده وما ضرب زيدا الا عمرو فالاحتياج الى تقدم المفعول
ليس لذات الفاعل بل للضمير المضاف اليه ولاجل الا واما اذا كان كل واحد منهما
ضميرا منفصلا فيجوز ان يقال في الفاعل زيدا لم يضرب الا هو وفي المفعول ايان ضرب
زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر كذا في الرضي قوله
او معطوفا اي واقعا بعد حرف العطف اي حرف كان فان ما بعد هذه الحروف
لا يعمل فيما قبلها لانها دالة على ان ما بعدها من تتمة ما قبلها فلو وقع معمولا لانعكس
الامر قوله الا اذا كانت زائدة نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله
فسبح فان فسبح عامل في اذا على المذهب الصحيح لان الفاء زائدة فوجودها كعدمها
قوله فجعل كلمة ما في حيز الجزاء اعني بنعمة ربك قوله شرطا اي واقعا موقع الشرط
قوله وجعل جزاء الجزاء جزاء اعني حدث فوقع الفاء بين اجزاء الجزاء فلا يكون
واقعة موقعها اذ حقها ان تدخل على تمام الجزاء فقوله اذ حقها علة لمقدمة مطوية
قوله وهو ان زيد الخ لعل المراد بالفراغ عن العمل فيه اعم من العمل فيه لذاته
او لغيره كما قال الكسائي والفراء ان الناصب لفظا الفعل المتأخر عنه اما لذاته
ان صح التسليط واما لغيره ان لم يصح التسليط قوله كما قاله الرضي من ان قوله
لو سلط عليه هو لنصبه غير محتاج اليه لان معنى قوله مشتغل عنه بضميره انه لولا الضمير
لعمل في ذلك المقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر في مظانه فلم يبق الا النصب فمعنى
مشتغل عنه بضميره مشتغل عن نصبه بضميره اي لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه
انتهى ولا يخفى ان الدلالة المذكورة التزامية ودلالة الالتزامية مهجورة في التعريفات
وله جواب آخر يستفاد عن عبارة الشرح وهو انه لاخرج نحو زيدا كنت اياه باعتبار
تقييد النصب بالمفعولية وتفصيله ان المراد بقوله ما اضمر عامله المفعول به ليصح
حمله على قوله الثالث فان المراد به ثالث المواضع الآتية حذف ناصب المفعول
به فلو لم يقيد النصب بالمفعولية لدخل فيه زيدا كنت اياه مع انه غير داخل في المحدود
فاندفع ما قيل ان المثال المذكور من قبيل شريطة التفسير فلا معنى لاخراجه واما
ما قيل ان المتبادر من كل اسم هو المفعول فمخرط لان كلمة كل نص في عموم ما اضيف
اليه فلا يجوز تخصيصه بالمفعول قوله لان الترادف انما يكون في المفردات والفاعل

وان كان مجرد الفعل او شبهه لكن تسلطه لا يتصور بدون الفاعل فالمسلط ليس
المناسب بالترادف بل المركب من الفعل والفاعل **قوله** كما ذهب اليه بعضهم وهو الكسائي
والفراء فانهما قالا ان ناصب هذا الاسم الفعل المتأخر عنه اما لذاته اذ صح المعنى بالتسلط
واما لغيره ان لم يصح وليس قبل الاسم فعل مقدر ناصب نحو زيدا اخاه ضربت غلامه
فان ضرب الغلام يستلزم اهانة مولاه اعني مولاه اخا زيد وذلك لا يستلزم ملابسة
زيد والتعلق به من حيث انه ضرب اخاه **قوله** ولا يخفى الخ يعني في هذه صورة الاشتغال
بالضمير مع تسلطه بعينه يمكن ان يتكلف ويقال ان الناصب هو المتأخر باعتبار ما يسد
مسده اما في الصورة الاولى ففيه اشكال لانه يلزم ان يكون لفعل واحد متعد الى
مفعول واحد مفعولين في الرضي لا منع عندهما من ان يعمل الفعل في المفعول وفي
ضميره في حالة واحدة اذ الضمير في المعنى هو الظاهر ولو كان الضمير واجبا الذي فيه
المنصوب المقدم لم يجز وفائدة التسليط على الضمير بعد التسليط الظاهر المتقدم تاكيد
ايقاع الفعل عليه قيل هذا قول لا يجوز تعلق الخ ثم عندهما **قوله** بان يكون بدلا
الخ لم يتعرض لكونه تاكيدا او عطف بيان لعدم كونه من التاكيد الاصطلاحي وعدم
افادة الضمير المعنى بدون المرجع **قوله** لزم تعلق الفعل الخ لا يخفى ان تعلق معنى
الفعل ليس الا بالمرجع فقط وكون التعلق اللفظي بالضمير متقدما على تعلقه بالمرجع
ثم فان تقدمه في الذكر منصوبا يقتضي تعلق العامل به اولا ولما كان الضمير عبارة
عنه تعلق به ثانيا للتاكيد في زيدا مررت بغلامه اي جاوزت زيدا مررت بغلامه فيما
عدا الصورة الاولى فان المقدر فيه نفس الفعل فيقدر فعل الملابسة ضرورة تحقق
الملابسة مع ذلك الاسم بوجه ما كما لا يخفى **قوله** في مواضع يظن الخ فالظان جمع
مظنة بكسر الظاء اسم مكان من الظن على خلاف القياس لكونه في مقابلة المئنة
يقال انه لمئنة كذا اي جديد بان يقال فيه انه كذا والمراد بالظن خلاف العلم
لا المعنى المشهور **قوله** وان لم يكن في الرافع ليشمل ما وجب فيه الرفع ثم ان كلام
الشيخ ... يدل على ان ذكر المضمر وليس مثل ازيد ذهب به الخ قصدي والظاهر انه
استطرادي للرفع لتوهم كونه مما يختار فيه النصب ولذا لم يذكره مع ما يختار فيه الرفع
او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الاربع اشار الى آخره **قوله** ابتداء وان

لان المناسب لباب الابتداء مما يختار فيه النصب **قوله** بملابسة الخ يعتبر الوجهان الذي
دون الرضي **قوله** رافعه فعل مقدر مجهول **قوله** وليس الرجحان الخ وهو لا يستغني عن
تكلف تقدير العامل قال الشيخ لان تجرده عن العوامل اللفظية اي في بادي الراي
لا تجرده مطلقا لانه يوجب الرفع **قوله** اراد بترجيحه تقويته لان اختيار الرفع موقوف
على انتفاء القرينة باقسامها الثلاثة فالترجيح بالنظر الى قرينة صحة النصب لا
بالنظر الى قرينة الرفع **قوله** لم يجتمع الخ فان انتفاء قرينة اختيار الرفع يشمل انتفاء
قرينة وجوب الرفع وانتفاء قرينة اختيار النصب وانتفاء قرينة مساواتهما فقط له
او عند وجود قرينة اقوى منها اي من قرينة خلاف اختيار الرفع اي في صورة
مساواة قرينتي الرفع والنصب فمذهب فانه جاز فيه الاقدام **قوله** وفيه بعد
لفظا ومعنى لقرينة الرفع والثانيا ذا الذهن اليه **قوله** بعضا الذي يخالف الاصل
قيد بذلك لان السلامة عن الحذف الذي لا يخالف الاصل بان كثر استعماله
ويوجب الرجحان فان ارتكاب الاستعمال الكثير راجح كالصفات المقطوعة
قوله هب انه كذلك الخ في الرضي ذهب ابن السراج وابو الفتح الى ان الاصل
في الخبر الافراد ولما نع ان يمنع ثم نقل دليلهما على ذلك واجاب عنه ومن هذا
يعلم انه ليس مذهب الجمهور ويؤيده عبارة اللباب والخبر قد يكون مفردا خاليا
عن ضمير المبتدأ او متضمنا له ويكون احدى الجمل الاربع لكن ذكر في المغني في بحث
الجملة المجاب بها القسم الاتفاق على ان اصل الخبر الافراد وهذا في قوله هب
اشارة الى الاختلاف فيه **قوله** وفيه انه يلزم الخ يمكن ان يقال وقوع الخبر
جملة خلاف الاصل من حيث القياس لا من حيث الاستعمال فلا يكون قرينة مرجحة
للنصب لتعارض الجهتين وهذا هو سر الاختلاف **قوله** قال الشيخ الرضي انما
اعتراض على المصنف بان الواجب ترك كاف التشبيه وانما دفع التوهم الناشي من
ايراد الكاف بانه ليس القصد التعميم كما هو الشائع بل مجرد البيان والاشارة
الى ان الحصر فيها استقرائي **قوله** ما يوجب الخ وهو الطلب **قوله** ولا وقت ان
يقول اي المصنف مع قوله مع غير الطلب هذا القول وذلك ليكون بيان
وجود قرينة اقوى من قرينة يقوى النصب تماما حيث اشتمل على بيان الاقوى

والقوي الا ان نظر المصنف لشدة احتياج الى القرينة الاقوى قوله ومع عطفها جملة اخرى كما
في المثال المذكور في الشرح قوله هي التناسب بين المعطوفين قوله والتطابق بين
السؤال والجواب في كونهما فعليين قوله خص الطلب بالذكر اشارة الى ان الكاف ههنا
كالكاف في قوله كانا قوله كالاستفهام مثال كل هل زيد تضربه وزيد ليتك تضربه
والا تضربه يجب رفع الاسم سواء كما تقدم قوله ولا يعارضه ايضا اي لا يعارض اقتضاء
الطلب السلامة عن الحذف في الرفع الكثرة وقوع الحذف في كلامهم وقلة استعمال
الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغير الاعراب بخلاف قوله تعالى بل انتم
لا مرحبا بكم فانه لا يمكن جعلها فعلية بتغير الاعراب قوله لورود النصب ههنا اي الرفع
عدم شياع النصب بعدها فالاصل منعه بناء على اجماعهم على انه لا يجيء بعدها الا
الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر وفي المغني قيل يجوز النصب على
الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيدا يضربه عمرو مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر
لان اذا الفجائية لا يليها الا الجملة الاسمية وقال ابو الحسن وتبعه ابن عصفور يجوز
في خرجت فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه عندي ان التزام
الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين اذا الشرطية فاذا اقترنت
بقد حصل الفرق اذ لا تقترن الشرطية بها قوله وتجرده عن العوارض والمتعجب
انما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه ولذا قيل لا يبنى فعل التعجب
الا من فعل مضموم العين في اصل الوضع او المنقول اليه ليدل بذلك على ان
المتعجب كالغريزة قوله اعتراضية لا عاطفة الكلام على حذف المضاف اي واو
الجملة الثانية والا فالظاهر معترضة لا معطوفة قوله والا لزم عطفا كذا وذا
لا يجوز فيما لا محل له من الاعراب عند البيانيين مطلقا وعند الاكثرين من النحويين
واجازه الصفار وجماعة ونقل ابو حيان عن سيبويه وقال صاحب المغني انه
غلط عليه ولذا قال والظاهر قال الشيخ وهي عاملة في المضارع بخلاف ما
ولا فانهما غير عاملين وان كانت عاملة الا انها لقوتها في العمل جزمها الشرط
والجزاء يجوز تقديره معها قوله في عدم تقدير معمولها كما يجيء بما سيجيء في بحث المضارع
من الفرق بين لم ولما انه يجوز حذف المنفي بلما في الاختيار دون لم والجواب

183

انه فرق بين حذف المعمول وهو الفعل فقط وبين حذف المنفي وهو الجملة بجملتها ان
الثاني يستلزم جوازنا الاول قوله كان حكمه حكم هل فان الرفع والنصب في ذلك
الاسم قبيحان الا ان النصب احسن القبيحين لوجود الدخول على الفعل تقديرا
بخلاف الرفع كذلك لان كل ما يستطفل على شيء فحقه لزوم اصل المتطفل عليه اذا
امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا كذا في الرضي وقال
المص في شرح المفصل وليس هل زيدا ضربته مثل ازيدا ضربته لا في الرفع ولا
في النصب لان قبحها لفقد الفعل فلذلك كان شاذا بخلاف الهمزة لتصرفهم
فيها فالنصب في جميع ادوات الاستفهام مختار بالنسبة الى الرفع عند المصنف
الا ان في الهمزة من غير قبح وفيما عداها مع القبح ولذا اطلق ههنا وفي
شرح المفصل الاستفهام وطريقه بالهمزة وترك ذكرنا عدا الهمزة فيما
يجب فيه الرفع وهذا مذهب الاخفش كما صرح به في شرح التسهيل للفاضل
المصري وهذا معنى قول المحشي فلو قال وبعد كلمة الاستفهام لكان اشمل
لشموله ما وقع بعد الاسماء المتضمنة للاستفهام ايضا فاندفع ما قيل ان
بعد الاستفهام بغير الهمزة يجب النصب كما وقع في التسهيل والالفية فقوله لكان
اشمل ليس على ما ينبغي فان ذلك مذهب سيبويه على ما صرح به في شرح التسهيل
وبهذا اندفع التدافع بين عبارتي الرضي حيث قال ههنا ان نصب الاسم
المجرود بعدما عدا الهمزة احسن القبيحين والرفع اقبحهما وفي بحث كلمات
المجازاة انه لا يجوز وقوع الاسم بعدما عدا الهمزة اذا كان بعد ذلك
الاسم فعل نحو هل زيدا تلقاه وهل زيدا ضربته لاضطرادهم بعدها لاتفاق
المواد الاستفهام غير مختص بالفعل فتدبر ولا تلتفت الى ما قيل القول
بقبح هل زيد عرف انما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه فهل زيدا
ضربته لا يجوز على بيان غير المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى بيان
المفتاح لا يقبح هل زيدا ضربته بل يحسن فلا وجه مع القول بتجويز هل زيدا
ضربته الحكم باستقباح هل زيدا ضربته فانه فاسد لما مر اولا فلان صاحب
المفتاح لم يقل بقبح هل رجل عرف واعترض صاحب التلخيص عليه بانه يلزم

ان لا يقبح هل زيد عرف واما ثانيا فلما عرفت من ان القول بجوازه من الاخفش وكذا من الكسائي في شرح التسهيل واما ثالثا فلانك قد عرفت ان الرفع والنصب كلاهما قبيحان الا ان النصب احسن القبيحين مستويان في الجواز بالقبح وعدم الجواز بدونه الا ان احدهما اقبح لعدم الاتصال بالفعل لفظا وتقديرا فقوله فلا وجه مع القول الاخر فلا وجه له **قوله** نعم لو قال الخ يعني ان ما ذكره الشارح فائدة لفظ بعد لا فائدة لفظ حرف حتى لو قال بعد الاستفهام خرج نحو من اكرمته ويمكن ان يوجه كلام الشارح بانه لو قال بعد الاستفهام لتوهم دخول من اكرمته لانه بعد الاستفهام تقديرا اذ الاصل ازيدا اكرمته ام عمروا او غير ذلك فلما دخل لفظ حرف صار نصا في الخروج بحيث اندفع التوهم المذكور ثم ان الشارح انما تمسك بالمثال المستقبح ولم يقل ليشمل هل زيدا انت ضاربه لانه المناسب لقوله النصب اذ هو مع اقتضاء الفعل على ان كون المختار فيه النصب ممنوع لان وقوع الجملة الاسمية بعد هل اذا لم يوجد بعدها فعل جائز من غير قبح وان علل بان الاستفهام اليق بالفعل ففيه انه لو قدر الفعل ضرب يلزم ان يكون فاعل الغائب ضميرا للمخاطب وان قدر ضربت لزم حذف الجملة بخلاف ما لو قدر ضارب **قوله** اذ هل طالبة للحكم في الاصل بمعنى قد المختصة بالفعل وهذا التعليل مختص بها واما التعليل الشامل لجميع الاستفهام فهو ما مر نقلا عن الرضي ان كلما تطلب على شيء الخ **قوله** ولهذا قبح هل زيد خرج بخلاف ما ذكره السكاكي من ان قبح هل زيد ضربت لان هل لطلب التصديق والتقديم لافادة التخصيص يدل على ان الفعل مسلم الثبوت والنزاع في المفعول لانه ليس ذلك في هل زيد خرج لعدم افادة التخصيص عند السكاكي **قوله** كما ذهب اليه الخ وانما اختار بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل اولى ولم يوجبا الفعل لانها ليست عريقة في الشرط كان ولو **قوله** في وقوع الجملتين لا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون خبرها فعلا الا في الشاذ **قوله** في لزوم دخولها الخ فيجب بعدها النصب نحو **قوله** اذ ليس الخ ولكثرة دخولها على الاسمية التي

فان حكمها حكم متى لا تفصل بينها وبين الفعل كسائر الجوازم المتضمنة لمعنى الشرط صح

جزئها الشاذ اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس **قوله** قال الشارح وفيما قبل الامر والنهي بيان لكمال المعنى بمنزلة قوله وفي الامر والنهي عطف على قوله بعد حرف النفي كما بينا في الامر والنهي وليس مقصوده تقدير لفظ فيما قبل حتى يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف وابقاء المضاف اليه على حاله فان الجمهور لم يجوزوا الاول ولا الثاني وقيل الاولى تقدير قبل فقط عطفا على بعد وفيه انه يلزم دخول في على قبل والغايات غالبة الاعراب في الاغلب انها جرت بمن او منصوبة على الظرفية نص عليه في الرضي وبعضهم قدر الوقت واراد وفي وقت وقوع الاسم قبل الامر والنهي على التوسع في الظرفية **قوله** عند تساوي الامرين لانه اي من حيث الاعراب اللفظي فانه تساوت في افادة المقصود جاز كل واحد منهما وان تفاوتت فان قصد افادة المقصود وجب رفع اللبس والا فلا ويكون الكلام مجملا **قوله** والرفع مختار اي رفع اللبس حينئذ مختار للانضباط اذ قصد افادة المراد **قوله** اذا دار بين كونه الخ اي لا رجحان لاحدهما على الاخر من حيث اللفظ فما قيل انه يرجح كونه صفة ورجحان كونه قوله بقدر خبرا على كونه متعلقا بخلقناه لانه يفيد فائدة تامة وهم لان الراجح كونه معمولا للفعل المذكور دون المحذوف **قوله** لما فيه من الفائدة التامة اي فائدة يصح السكوت عليها بخلاف الصفة والاصل في الكلام افادة فاندفع ما قيل انه كلما زاد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه ابعد لان ذلك ترتيب للفائدة والكلام في نفسه الافادة قال الشارح يعني في موضع الخ فسر كلمة ما بالموضع لتناسب الموصوف عليه اعني بعد حرف النفي فانه موضع وقوع الاسم المذكور **قوله** اذ هي مواقع الفعل فمن قال لا حاجة الى تفسير ما بالموضع اذ يصح ان يفسر بالاسم لم يلاحظ السابق واللاحق **قوله** مما فاصلة يرجع الخ فيه بحث لان حاصل ما قاله الرضي كما لا يخفى على الناظر الفطن ان كل شيء في قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر ليس مثل كل شيء في قوله تعالى والله على كل شيء قدير فان المراد بالاول كل مخلوق اي ما يصدق عليه هذا المفهوم سواء كان شريرا او بالحادث او بالشيء او بالموجود الممكن وبالثاني كل ممكن وحينئذ لا يتفاوت المعنى سواء جعلنا الفعل خبرا او صفة والخبر في كونه مقدرا لا

انه على تقدير الخبرية يكون المراد بكل شيء كل مخلوق مثلا بدليل العقل فيكون
التقدير كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى تقدير الوصفية يكون كل شيء بمعنى كل ممكن والتقييد
بمخلوق مستفاد من المنطوق ويكون التقدير كل شيء مخلوق كائن بقدر وبما ذكرنا
من ان المراد بالاول كل مخلوق كائن يصدق عليه هذا المفهوم اندفع البحثان
الاول لان المحشي وبقي البحث الثاني وهو الذي اي ما ذكره السيد السند قدس سره
في حواشيه من ان المعنى على الوصفية كل شيء مخلوق لنا بقدر وعلى الخبرية كل
مخلوق مخلوق لنا بقدر والثاني اعم من الاول مفهوما عند اهل السنة ويجب
الواقع عند المعتزلة فيتفاوت المعنى في التقديرين ولهذا فرق كالنسبة الاسنادية
في بيان المعنى حيث قال كل مخلوق مخلوق بقدر وكل شيء مخلوق كائن بقدر
اشارة الى دفعه بان محط الفائدة في الكلام هو القيد الاخير وهنا
سواء كان مسلم الثبوت على ما نقله المحقق التفتازاني عن الشيخ عبد القاهر
في المطول فالمقصود بالافادة على التقادير الثلاث هو كينونة كل مخلوق
بقدر واما كونه مخلوقا لله تعالى فمعلوم الثبوت ذكر تتميما لافادة كونه
بقدر هذا ما عندي والله اعلم بحقيقة الحال قوله لان المراد بالشيء
المخلوق فهم منه ان لفظ الشيء مستعمل بمعنى المخلوق فورد الاعتراض بالوجهين
وقد عرفت حقيقة الحال قوله لان المعنى كل مخلوق مخلوق بقدر هو المعنى
حال اذا جعل خلقناه خبرا وبما وقع في الرضي ان معناه على تقدير الصفة كل شيء
خلقناه كائن بقدر فاقام المحشي هذه العبارة مقام تلك لاتحادهما في المؤدى مع
كونه اخصر واظهر في عدم التفاوت بين تقديري الخبر والصفة في افادة المقصود
لكن عبارة الرضي تتضمن بيان التفاوت بين التقديرين في تخصيص الشيء بالمخلوق
بان في الاول عقلي وفي الثاني لفظي قوله وعلى التقدير الثاني على تقدير عدم تناول
الشيء للمعدوم وتقدير تناوله اياه وتخصيصه بالموجود بمعونة المقام قوله بما
سوى الله وصفاته لانها ليست بمخلوق وان كانت حادثة بحسب المفهوم لان المطلق
اعم من المقيد قوله عند المعتزلة بناء على ان افعال العباد مخلوقة للعباد
وليست مخلوقة لله تعالى وتقدس قوله لم يحصل المقصود لان المقصود الحكم على كل

مخلوق بانه كائن بقدر والمستفاد على الصفة الحكم على مخلوقه تعالى بانه كائن بقدر قوله في
الاخبار احترازا عن الاستئناف الجائز فانه حاصل في صورة اختيار النصب ايضا قوله غرضهم
اي غرض المصنف من ايراد هذا المثال المشتمل على ترك العائد ليس الا ان سيبويه صرح
عطف جملة على جملة ذات وجهين واما صحته فموكول الى علم السماع قوله وقد منع
سيبويه في ذلك جملة معترضة بين المبتدأ والخبر اورد سيبويه المثال قام زيد وعمرو
كلمته واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الجملة الصغرى لعدم العائد واجازه السيرافي
باذكر المحشي قال [illegible] هو معارضة الخ اي على تقدير تسليم كون السلامة من الحذف مطلقا من
المرجحات واما على ما ذكره السيد قدس سره في حاشية المطول من ان الحذف اذا كان مما يسبق
اليه الفهم بنصبه بدون اعتبار المحذوف فذلك الحذف من البلاغة مقدم اعتباره على عدم
الحذف لكونه تكثيرا للمعنى بتقليل اللفظ قوله واما اذا جعلها لفظ الخ في الرضي في
تعريفها لها على كل خبر رفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدأ وان يقال
هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدأ انتهى ولعل الاول رعاية لجهة المعنى
فان المخبر عنه بالقيام في قولنا زيد قام هو زيد ويؤيده التفسير بالفارسية بقولنا
زيد ايستاده است نه ايستاده است زيد والثاني رعاية لجانب اللفظ فان اعتبار
الضمير لاجل محافظة قاعدة عدم جواز تقديم الفاعل ولذا قالوا انهم يقولون انه
جملة فعلية على المقدم والتأخير يجوز تقديم الفاعل قوله كانت الكبرى مفصولة
لانها قد تمت بمجرد الفعل والضمير انما اعتبر لئلا يبقى الفعل بدون الفاعل ولا دخل
له في حصول الجملة الاسمية فيكون مفصولة عن الصغرى بالاجنبي عنها فان قيل ان الفاعل
جزء الفعل والفعل جزء الجملة الاسمية فلا تكون مفصولة بالاجنبي لان جزء الجزء جزء
منشأ قلة التدبر قوله باعتبار انتهائه بالنتيجة هو من قبيل حصول الصرع
قلنا ان الفصل بالضمير لا باعتباره قوله تليق بالفعل لان تلك المعاني انما تتعلق بالامور
المتجددة والفعل لدخول النسبة في مفهومه متجدد بخلاف الاسم فانه يتعلق تلك المعاني
باعتبار النسبة الخارجة عن مفهومه قوله الا ان بعضها الخ وهذا الاقتصار موقوف على
السماع لا طريق القياس اليها قوله كحروف التحضيض في السعة اذ قد يجيء بعدها الاسم
شاذا كقوله ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها قوله لا اعرض عن قال

باختصاصها قال بوجوب النصب بعدها ومن لم يقل بالاختصاص قال باختيار النصب بعدها
فليعد ذلك من مواقع الوجوب والاختيار اتفاقا ولذا تركها المص وانما ذكر ان الشرطية
لعدم الاعتداد بالخلاف في اختصاصها لما اختلف في اختصاصها **قوله** فاذا امر هنالك اي فيما
يدخل ان على اسم يكون خبر فعله **قوله** قال الشيخ الخ ايراد على الشارح بانه مخالف لما
في الرضي حيث جعل قوله مشتغلا عنه بضميره مخرجا له والجواب ان الشيخ حمل قوله مشتغلا عنه
بضميره على الاطلاق ولم يفسر بكونه مشتغلا عن نصبه بنصب ضميره لئلا يلزم استدراك قوله
بحيث لو سلط عليه لنصبه وقدم تفصيل ذلك **قوله** لان معنى الاشتغال الخ لان على
الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا المنصوب والفعل لا يشتغل عن نصبه اسم برفع
ضميره في زيد في قولك اذ زيد ذهب به خرج عن الحد المذكور بقوله مشتغلا عنه وبقوله
بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصب ذلك الاسم بنصب ضميره **قوله** وتجويز نصبه الخ على
ما جوزه ابن السراج والسيرافي **قوله** حتى يكون المعنى الخ فيكون الجار والمجرور
في محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط **قوله** يعني ويجب الخ فقوله
بالفعل يتعلق بالمدلول عليه لا بالاختصاص يعني ان المصدر انما يقوم مقام الفاعل
اذا كان مخصوصا بصفة او قيد والمصدر المدلول عليه بالفعل ليس كذلك والجواب
ان ذلك الشرط انما هو في المصدر الذي يكون مفعولا مطلقا فانه لا يعرب مناب
الفاعل الا اذا كان مذكورا مخصوصا وفيما نحن فيه الفعل مسند الى ضمير مصدره
كما في قولهم لقد حيل بينها وبين النزوان وقيل في توجيهه ان قوله بالفعل متعلق بالا
ختصاص والمعنى ان الذهاب وان ينتصب باذهب فيقال اذهبت زيدا ذهابا بالايقاد
انبت الله نباتا حسنا لكن ليس له اختصاص وزيد مناسبته به بل اختصاصه بذهب
والفعل لا يسند الى مصدر كذلك وفيه ان المسند الى الذهاب هو ذهب لا اذهب
والناصب لزيد ملابسه على ان ذهب المسند الى الاذهاب على ان ما ذكره لا يدل لمن
شاهد وان عبارة الرضي آب عنه حيث قال لعدم الاختصاص في المصدر ولم يقل لعدم
الاختصاص للمصدر **قوله** الاظهر ان يقال الخ لان الكلام في المفسر الناصب لا في
انه يقال انه تقدير المفسر الناصب قبل التسليط كما يدل عليه قوله لو سلط عليه لنصبه
وفي الثاني اعني جعلا بسم احد بالذهاب به **قوله** كذا ذكره المص رحمه الله تعالى اي فقط

ثم ما ذكره الحشي خلاف ما في الرضي فانه
قال انه يجب النصب بعد الا التحضيضية
نحو الا زيدا تكرمه وجعل حرف
الشرط اعني لو وان كالا ح ح

المفسر الناصب وانما قال الاظهر لانه
يمكن ح ح

بقوله بالابتداء **قوله** ويوافق ضابطه الخ حيث قال واما قولهم زيد قام وزيد ضرب
فليس من هذا الباب اذ ليس مسلطا على ضميره لا وقد لا على ما يتعلقه بتسلط المفعولية
وما كان كذلك فليس من هذا الباب وحكمه ان يكون مبتدا اذ لم يكن قبله ما يرجح به
تقدير الفعل وفاعلا ان كان معها ما يرجح تقدير الفعل على المختار وفاعلا على
الوجوب ان كان معه ما يوجب تقديره فالاول كقولك زيد قام والثاني كقولك
ازيد قام والثالث كقولك ان زيد قام انتهى وفيه بحث في كونه مبتدا بحث لانه
يكون الكلام جملة اسمية ولم يقل سيبويه باسميتها الا عند الضرورة قال المص كل
شيء فعلوه ترك لفظ نحو او ما يؤدي معناه هنا اوردوه في السابق واللاحق
للدلالة **على** انه لم يوجد له نظير وان كان يمكن اخذ ضابط منه بانه يقال
كل مرفوع بعده صفة المرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب تقييدي
ولو سلط الفعل عليه يصير تركيبا خبريا ولاجل هذا اخص بان عدم كونه من هذا
الباب بالاية **قوله** لا يمنع الخ دفع لمنع ظهور دخوله في الاية بجعل الضابط بناء
على ان الفاء تمنع عن عمل ما بعدها فيما قبلها **قوله** لان ما بعدها الخ وذلك اذا
كانت غير واقعة في موقعها او زائدة قال الشيخ لا ان كل كان الخ لان الصفة يجب
ان تكون قصة معلومة للمخاطب وكون افعالهم في الدبر غير معلومة لهم **قوله**
تعليل الخ للحكم المستفاد من كنا اعني ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير في
جملة لا محل لها من الاعراب واللام في الفاء للعهد **قوله** وجملة قوله جملتان بتقدير
المبتدا الخ لفظ جملة مبتدا ومضاف والباء في بتقدير للسببية وتعليل خبره وموصوف
خبر بعد خبر بتقديره العائد اي منه دون فيه كما سبق الى الفهم لان العائد في الخبر
انما يحذف قياسا اذا كان مجرورا بمن والخبر جملة ابتدائية مبتداها جزء من المبتدا الاول
وما قيل ان لام العهد هو العائد فلا حاجة الى التقدير وهم لان العائد في الخبر
لا يكون الا الضمير او وضع الظاهر موضعه نحو الحاقة ما الحاقة كل ذلك منصوص
في الرضي فيكون صلته العاملة الدال عليه لان الباء فيها للملابسة ولربط فلا
يرد انه لا قرينة على حذف الفعل الخاص **قوله** ظرف لعاملها اي الظرف المقدر اي الجار
والمجرور واعني بمعنى الشرط للكونه ظرفا مستقرا والاظهر الخ لان كونه بمعنى الشرط ليس

عند المبرد ولا باعتبار الحكم به فلا ظهر ان يتعلق الظرف بالنسبة والحكم المستفاد من حمل
الخبر على المبتدا قوله كما اذا آه فانه يتعين فيه التعلق بالنسبة لعدم استيفائه لوا وقع قوله
آه جملة معلقة لكونه ظاهر فان الظرف في قوله تعالى متعلق بالنسبة اي هذا الحكم عند الله
وليس متعلقا بشيء من المبتدا والخبر لعدم صلاحيتها قوله انما قال سلطنا آه لا يخفى عليك
ان ما ذكره فايدة لفظة هنا لكن لما كان لفظ ثم لبيان ان المشار اليه نوع الفاء المذكورة
في الآية دون خصوصها وان كانت الفايدة المذكورة مترتبة على ارادة نوع الفاء اعني
ما يكون للسببية واقعة موقعها نسب المحشي الى الفايدة لفظ ثم قوله كما في قوله تعالى آه
فان موقع الفاء قبل اليتيم لكون معمول مدخولها قدم عليه لئلا يجتمع اما مع الفاء قوله
يلزم ان يكون آه وهو ما اختلف فيه والحق تاويله بقول في حقه فلا ترجيح بقول
المبرد قوله والتقدير هذا آه لكن التقدير الذي ذكره الشارح اظهر فالذا اقتصر عليه
قوله لان اجلدوا آه دفع لتوهم ان المضاف المحذوف في الجملة السابقة الحكم
الذي هو الوجوب وقوله فاجلدوا ايجاب فانه طلب الفعل على سبيل اللزوم فلا
يكون تفسيرا له وحاصله انه تفسير له باعتبار ما يتضمنه ولك ان تقول ان الحكم
نفس الايجاب عند الشيخ الاشعري والوجوب نفس الايجاب تحقيقه في الشرح
العضدي احترازا عن نحو وربك فكبر ولم يتعرض للزايدة لان الحمل عليها بعيد كلام
ان الشرطية بمعنى قوله ولا فالمختار النصب فيما سنشاء آه تقرير وان لا يكون احد
التقديرين المختار النصب لكنه ليس بمختار لاتفاق القراء على الرفع فالمقدم مثله اعني
انتقاء احد التاويلين وما قيل تجويز اتفاق القراء على غير المختار اذا كان
فصيحا بناء على ما نقله المحقق التفتازاني في شرح الكشاف في قوله تعالى وما عملت
من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا انه لا يمنع اتفاق القراء على احد الجائزين وان كان
مرجوحا بقوله تعالى وجمع الشمس والقمر فزعم لان الفاء الثابت في نحو جمع الشمس حسن
والتذكير حسن على ما نص عليه الرضي وكذا الرفع والجزم فيما اذا كان الشرط ماضيا
مثبتا والجزاء مضارعا جائزان لان الجزم اكثر استعمالا وليس احد الوجهين مختارا
والآخر غير مختار فمبنى هذا الاعتراض عدم الفرق بين المختار والاحسن وبين
الحسن وغير المختار وما قيل في الجواب من ان التذكير في جمع الشمس مبني على تغليب المعطوف
مبتدا

ان الا ان ما ذكره المحشي اظهر قوله يجوز ان يعالاه
اي على مذهب سيبويه قوله اذا كانت آه
قيد للسببية صح

بعيدا

فلا يفيد لان ذلك داع الى التذكير ولا يفيد كونه داعيا على التانيث قوله وانما حمله
اي الشرطية بناء وما القول على اي على القياس لا شيئا آه بحمل قوله فالمختار النصب على لزوم كونه
مختارا ولم يحمل على ما هو الظاهر من كونه مختارا الواقع لكان معناه آه يصير التقدير وان لا يكون
احد التقديرين فالمختار النصب في الواقع فيفيد وقوع اختياره على تقدير سوى التقديرين
لكنه غير واقع لاتفاق القراء على الرفع والقراءة الشاذة اعني قراءة عيسى ابن عمر
لا تنافيه قوله ذكره في التحذير ضيق الوقت لان التحذير يقال فيما اذا كانت البلية
مشرفة على الوقوع والقايل يخاف ان تشتغل بها يقع المحذور فيها فيحذف الفعل
ثم ان كانت البلية في غاية الاشراف والقرب من المحذر يحذف المحذر بعضه ويذكر
المحذور منه سكوتا للمبالغة في التحذير فلما كان الوقت فيه اضيق مما ذكره عند
وجوب الحذف وانما اشترط من قيام القرينة ونيابة شيء مقام المحذوف في فقه
التحذير قرينة على تعيين الفعل الخصوص والمفعول به المذكور نايب مناب بدليل انه
لا يذكر معه اصلا بخلاف ما اذا لم يذكر المحذور منه بعد او لا يكون مكررا فانه يجوز
ذكر الفعل قوله لتعلق التحذير اي اللغوي بذلك المعمول هذا على ما اختاره المصنف من ان
التحذير الاصطلاحي هو المعمول وقال الرضي سمي اللفظ المحذر به نحو اياك والاسد ونحو
الاسد الاسد مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير بناء على ما افاده من ان التحذير
لفظ المعطوف والمعطوف عليه باطلاق المعمول آه والمعمول قد يطلق على محل اثر العامل
كما يقال السرير معمول النجار فلا حاجة الى القول بالحذف والايصال والاصل
معمول فيه الا اشياء لانه معمول اتق لا مفعول التقدير الا انه اراد معمول باتق لفظ
احترازا عن اتق نفسك فانه ليس من باب التحذير الاصطلاحي قوله الا مضافا الى
المخاطب نحو راسك والسيف وعينك والجدار لا المخاطب نحو اياك والاسد قوله وقد يجيء
متكلما واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون غائبا نحو اياك واياي ان يحذف
وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب شاذ من وجهين وقوع اياه
محذرا وليس بمعطوف واضافة ايا الى الظاهر قوله لا حذر على صيغة اسم المتكلم
وغيره اي غير سيبويه قوله ولئلا يكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا في باب
والشرطية كان آه نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياي واياك واياه واياه

محتاج الى اكثر

قوله بعد من حيث المعنى اذ ليس احد لقسمين المعول الثاني ذكر من انواع المفعول لانه في تقسيم
المنصوبات الا ترى ان قوله لنا في المنادي لنا لك انا اضرب عامله اذ الانات اضرابية
اي بمعنى بل كانقول يا مقيم وامشي لنا انا امشي فلو كانت هنا اضرابية لكان اضرابا
عن قوله معمول فلا يستقيم قوله ويجعل معطوفا آه هذا على تقديران يكون منصوبا
قوله بتقدير الحين اي وقد وقت تحذيرا المعول ما بعده او وقت ذكر المحذور
منه مكررا قوله دون غيره آه بنا على ان محط الفائدة هو القيد لا خير لان التقدير
لاجل التحذير بان يكون محط الفائدة هو المضاف ويكون المضاف اليه لتعيين المضاف
قوله لانه لو ذكر لحصل التحذير وما قيل انه يفوت بذكر العامل فرصة
التحذير فقصد التحذير داع الى التقدير فليس بشيء لانه لا يكون الداعي قصد التحذير
لا نفسه قوله او يجعل الخ عطف على قوله او يجعل معطوفا وهذا على تقدير ان يكون
مرفوعا ويجعل الاضافة آه ويكون الذكر بمعنا المذكور اي المحذور منه المذكور مكررا
قوله لا يقال الا يراد على قوله او يجعل معطوفا على قوله معمول قوله ليكون اشارة
آه وليس لنا وبيا المنادى للتحديد باعتبار القيد اي قوله تحذيرا ما بعده فان قلت
قلنا نعم اي انه لابد في المعطوف عليه من الضمير بنا على ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجب له ويمتنع باللفظ الى ما قبله والضمير في المعطوف عليه واجب بنا على
انه جملة وقعت صفة او حالا ولابد في الجملة من الرابط هي الضمير اذ هو الموضوع
بمثل هذا الغرض لكنه قد يقام الظاهر كذا في الرضي وهنا كذلك وبما حررنا لك
اندفع ما قيل انه لا معنى للاستدلال بقوله لكنه وضع المظهر موضع المضمر بعد تسليم
انه لابد من الضمير واجمع قوله لابد في المعطوف من ضمير ممنوع بل لابد فيه من عائد
وهو اعم من الضمير قوله من نوعه اي نوع المعول وفيه انه يلزم حذف العايد المجرور
وهو قياسي فيما اذا كان الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية فيما جزء من المبتدأ
الاول نحو البر الكر بستين وفيما عداه سماعي والثاني لا يتساق اليه الذهن ولذا
تركها الشارح لما لم يجمعا آه لانه لا يجوز ان يكون ضميري الفاعل والمفعول بشيء
واحد الا في افعال القلوب فلا يقال ضربتني بل ضربت نفسي فلما حذفا لفظ اي
مع الفاعل قوله لعدم الاحتياج لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل قوله

اعم صح

قوله

قوله قوله
مع الفعل يمكن ان يضمر الخ ولدليل عليه تعدية الى النفس لان مسنا لفا آه قال الفاضل
في تفسير قوله هوى بالتقين المهتم اسم فاعل من قوهم وقاه يقيه ولو قاية فرط الصيانة
وهو في الشرع اسم لمن يقي نفسه عما يضره في الآخرة انتهى وهذا يدل على انه يصح ان يقال
اتقيت نفسي من الاسد فقد بر قوله لان نفسك محذور منه اي النوع الثاني المحذور منه المكرر
قوله فكيف يصح القول آه فيه لحن لانه لم يقل ان معناه مبني على ذلك يعني ان صحة
معنى نفسك نفسك مبني على ارادة بعدها عما يؤذيها اذ التحذير عن النفس غير ممكن فلا
فائدة في التحذير عنها فكانه قيل بعد موذي نفسك الا ان ذلك الموذي لما كان في غاية
المشارقة من الحصول لها اعتبر كانه عينها فقيل بعد نفسك نفسك مبالغة في التبعيد ولكن
في التحذير فالمقدر بعد دون اتق وهذا لاعتبار على كلا مرا للشارح كالا يخفى قوله
الا ان يقال آه فان كون المحذور منه في الحقيقة هو الضرر لا يقتضي تقديرا في
اللفظ وجعل النفس محذورا ولو سلم فغاية ما لزم صحة التقدير نظرا الى الحقيقة
لا تعينه واما قوله اياك المراء فانه وآخره الى المشترك دائما والمشاجرة المراء
المجادلة والمماراة فهي داعية الى العداوة قوله فلضرورة الشعر والكلام لسعة قوله
اما اياك آه اي من المحذور منه المكرر منه وليس من القسم الاول حتى يحتاج الى
تقدير من وهذا قول سيبويه ولا ان المراء مصدرا آه فيجوز حذف من على تقدير
به وليس ذلك بقياسي حتى يراد انه يلزم من ذلك جواز اياك الضرب وهذا قول
الزجاج وفيه ان تقدير المصدر المعرف بان مع الفعل بعيد ولذا لا يعمل المصدر
المعرف عند الاكثرين قوله اي وذلك بتقدير العاطف وقيل حال بتقدير قد وقيل
هو الحال بتقدير قد وقيل جزاء اذا ما وقوله تعالى قولوا استئناف وجواب لسؤال
نشاء من قبل هو ناقاهم وتمام الآية قلت لا اجد ما احملكم عليه تولوا واعينهم تفيض
من الدمع اي قسم المفعول فيه بحذف الجار والمجرور على طبق قوله ثمة المفعول المطلق
قوله او هذا باب المفعول فيه على حذف المبتدأ اما على حذف المضاف من الجزء او على
المسامحة قوله وهو فصل اي هو نفس هو وجه فصل فانه ليس موقع الفصل اذ لم
يثبت مجيئه الا بين معرفتين ثابتها ذا للام او بين معرفة ونكرة هي افعل التفضيل
كما ذكره سيبويه واجاز المازني وقوعه قبل المضارع قال ولا يجوز زيد هو قال

قوله صح

مبحث المفعول فيه

مطلب موقع ضمير الفصل

كذا في الرضي قوله صدر استينافية آه اي مبتدأ خبره ما بعده والجملة استينافية لا محل لها
من الاعراب قوله اي ومساه على حذف المضاف لئلا يلزم نزع الخافض قبل الوصول الى الماء
قوله مسامحة باقامة العلل مقام المدلول قوله او اسم ما فعل فيه على حذف المضاف
في اول التعريف يشتمل على الجنس قوله وهو الفعل اللغوي لا الفعل الذي هو قسيم الاسم
والحرف لانك اذا قلت ضربت امس فقد قلت ضربت اليوم اي تكلمت به اليوم والضرب الذي
هو مضمونه فعلته امس فامس فعل فيه الضرب لا ضربت قوله ما يقابلها اي الدلالة
بتمامها سواء كان تضمنا او التزاما قوله المستعمل في المعنى الالتزامي نحو قتله يوم الجمعة
اي ضرب ضربا شديدا او ما لمح له المعنى وان لم يكن مدلولا التزاميا اي لا زما
ذهنيا نحو زيد اسد في بيته ~~اما~~ وبناه بان يكون اسم المصدر قوله اذ لو اريد بقوله
آه مجازا او كناية لغوي وقد اريد معناه الحقيق وذلك فان وقوع الحدث فيه يلزمه
عند التعبير ان ينسب الفعل الاصطلاحي اليه يعني قوله لم يحتج الى اعتبار الحيثية لاخراج
نحو شهدت يوم الجمعة على تقدير اعتبار وقوع الشهود عليه لعدم كونه منسوبا اليه بتقدير
في ولا يضره كونه منسوبا اليه بتقدير في على تقدير ارادة شهود شيء في يوم الجمعة فانه
فعل آخر لانه شهود شيء غير يوم الجمعة قوله لان هذا المعنى آه اذ مفاد التعريف
اسم ما فعل فيه الحدث المذكور مقيدا بكونه فعل فيه الحدث المذكور فالازم منه
كونه اسما للمقيد ليس باعتبار الوضع بالضرورة فيكون باعتبار الاستعمال فيفيد
كونه منسوبا اليه يعني لفظا او تقديرا وهذا معنى قوله ثم يصير قريبا من اعتبارها
ويصير المآل انه ذكر من هذه الحيثية وبما ذكرنا لك ظهر معنى قول الشيخ فان ذكر
يوم الجمعة ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور وان ما ذكره بعض المناظرين في جواب
اعتراض المحشي وتوجيه عبارة الشرح بعيد عن المقصود بمراحل قوله قد يصدق آه
وذلك لان اعتبار الاخراج بالقيد الضمني قد يصعب جدا لفراغ عن الاحترازات
بالقيود المذكورة صريحا فيكون الحيثية ح محتاجة لما بقي من القيود الضمنية لا زيادة
تصوير المعرف قوله قد يجعل آه يريد ان الزمان والمكان اعم من ان يكونا حقيقيين او
اعتباريين ~~تعورا~~ قوله آه تمثيل للمنفي يعني ان المفعول فيه ما ينسب اليه الفعل يعني وكلمة
في محمولة على الظرفية الحقيقية فيكون المفعول فيه ما يكون ظرفا حقيقيا وهو الزمان

قوله

ولا يقتضي ان يكون الحدث المذكور منسوبا اليه في الآن يقال ان كونه اسما لذلك المقيد صح

فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه صح

والمكان

والمكان وهو ظرف مجازي كالمصدر الحيني ولشموله الثالث المذكور ليس مفعولا فيه
بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر فليس كل مجرور بفي مفعولا فيه فلذا قيد بقوله
من زمان او مكان قوله اتفق القوم آه يعني انه لا خلاف في تفسير المبهم والمحدود
من الزمان فلذا لم يذكر المصنف تفسيرها قوله ولا لوجب آه نظرا الى ظاهر
العبارة من غير تأويل فلا يرد انه يجوز رجوعه الى الظروف بتأويل المكان
او بالجمع او بالكل او بالمذكور واما ما قيل انه يجوز ان يكون التذكير لرعاية
الخبر فغير موجه لان الخبر هنا مشتق يجب مطابقته المبتدأ لتحمله ضميره ~~مثل~~ ولعله فسرها بمثل
آه وهو المحصور وغير المحصور قوله ووسط بسكون السين ~~وليس~~ ولعله عندهم آه لم يظهر
لي فائدة تقسيم ظرف المكان الى المبهم والمحدود قوله بمعناها اي بمعنى الجهة كما في
قوله تعالى ولكل وجهة هو موليها احترازا عن استعمالها مصدرا بمعنى ~~مثل~~ دون
قوله وذي قال الاصمعي الذي بالفتح كل ما اشترت به يقال انا في ظل فلان
وفي ذراه اي كنفه وستره قوله ان يحمل على الجهات الست اختلفوا في هذا النوع
فقيل انها غير داخلة في المبهم لان لها مقدارا من المسافة وقيل داخلة تحته
وقيل انه شبيه بالمبهم وقيل انه منصوب على المصدرية والفتة ساعده لان النحويين
شرحوا الغلوة والميل والبريد والفرسخ بالخطى فيكون شرحه ميلا بمعنى خطوة هذه
الخطوة وقيل على تقدير مضاف كانه قيل سرت مسير ميل كما في قولك ضربته سوطا كذا في شرح
التسهيل فلعله لهذا الاختلاف لم يتعرض المصنف لبيانه وفي قوله ينبغي اشارة الى ذلك
قوله اسم المكان يدخل فيه لفظ المكان ايضا قوله من حدث سواء كان ذلك
مشتقا منه الفعل الناصب لذلك الاسم نحو جلست مجلس فلان او لا نحو قوله تعالى واقعد
الهم كل مرصد قوله بمعنى لا يستقل اي لا يستقر في مكان ينتصب بالعامل على
ذلك الحدث سواء كان فعلا واسما نحو جلوس زيد مجلس فلان يوم الجمعة وسواء
كان ذلك الدال مذكورا او لا نحو هو مني مناط الثريا ومقعد القابلة ومزجر الكلب
بلزوم في في غير المكان نحو دخلت في المسجد قوله ولا يخفى ان ما ذكره آه في شرح التسهيل
فيما بعد دخل من الظروف المختصة ثلاثة مذاهب احدها مذهب سيبويه والمحققين انه
منصوب على الظرفية بتقدير في على خلاف القياس لكثرة الاستعمال الثاني مذهب الفارسي

اى ضرب سوطا

وما بعد دخل ... في نسخة

بحث المفعول له

انه مفعول به بواسطة في ثم حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال الثالث مذهب الاخفش
وهو انه مفعول به صريحا ودخل يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر اخرى وكثرة الامرين
فيه يقتضي انهما اصلان انتهى ومقصود المحشي ان المستدل الرضي لم يتم على ادعاء
تعديته بنفسه بل اراد ان تعقل معنى الدخول موقوف على تعقل متعلقه كسائر الافعال
المتعدية فالظاهر ان يكون ما بعده مفعولا به بواسطة حرف الجر كالخروج لان الظرف
فالظرف لا يتوقف عليه تعقل الفعل بل وجوده قوله كل يوم صمت فيه في الصيف
فان المقصود صمت كل يوم في الصيف ولو دخل اللبس بالصفة وافادة كل يوم صمت
فيه كائن في الصيف قوله اي ما هو حامل على الفعل بيان بمعنى لاجله وانما التزم
فصل بين نوعيه قوله انما يجب التصور ويجب التحقق فالمفعول له اعم من العلة
الغائية فانه يجب تأخيرها بحسب التحقق قوله لان التحقيق الخ متعلق بالنفي والظاهر
ان يقال لان الفعل عامل في المجرور فانه منصوب به محلا وترك لفظ التحقيق لان
عمل الجار في اللفظ ايضا تحقيقي الا ان يعتبر بالنظر الى الحقيقة فيصير مقابل الظاهر
وترك ضمير الفصل وتعريف المسند المفيدين للحصر اذ لا يتعلق الغرض به الا ان يقال
انه من قبيل والمدرك العبد قوله والجار بمنزلة الخ في افادة التعدية وايصال
الفعل اليه وان كان له معنى زائد فيما سوى باء التعدية وحاصل الجواب
ان قيد معه في التركيب الذي فيه مراد بقرينة ان التقييد بذكره معه في الجملة
لا فائدة فيه ولما كان البحث في المنصوبات يفهم منه ان ذكر الفعل قبله لان هذه
لما كانت لازمة وهي مهجورة في التعريفات اشار الى ضعفه بقوله اللهم وانما عصام
قيل ان تعريف المفعول له ليعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته
على انه ينصب بالفعل ولو ورد الفعل لينصبه لدار وانه يرد عليه نحو جئتني للتاديب
الذي ضربت بل جئتني للتاديب ايضا لانه يصدق على التاديب انه ما فعل لاجله فعل لاجله
مذكور معه لمعلل فيه في تركيب ضربت زيدا للتاديب فقد فرع بالحكم انتصابه الموقوف
والموقوف عليها لعمل مطلقا وبان التاديب المذكور في التركيبين لكونه اشارة
الى تاديب وقع من المخاطب بسببه اذ ضربته في ضربت تاديبا او للتاديب فان المعرفة
غير النكرة وهو في حكم النكرة قوله مع اتحادهما بالذات اذ لم يصدر من الفاعل

عصام

الا فعل واحد هو الضرب فظهر فساد ما قيل ان التاديب حدث للتاديب والضرب سبب لاحداثه
ووسيلة اليه فلا يكون نفسه قوله اراد ترتبه الخ لم يعتبر الترتيب بينهما باعتبار المغايرة الاعتبارية
بان يقال ان الفعل المذكور باعتبار ايلامه للمضروب ضرب وباعتبار ايجابه التاديب
مترتب عليه كما في دمناد فقلة لان الكامل للمتكلم يحمل الضرب تاديب المضروب لا تاديبه
اياه قوله كما صرح به في الرضي الخ تاييد للاولوية المذكورة قوله لتضمنه العلة
الحقيقية اعني التاديب ومشاركته الخ اي مجموع الامرين علة للانتصاب فلا يرد ان لو
كان علة الانتصاب التضمن المذكور يصح ضربته تاديبا قوله ولو صرحت بالعلة
الحقيقية اي قلت ضربته تاديبا لم يجز نصبه عند النحاة لان شرط النصب اتحاد فاعل
الفعل والمفعول عند النحاة واما عند الشيخ الرضي فيصح انتصابه لعدم شرط
الاتحاد المذكور قوله قيل قائله الفاضل الهندي احسن بمقام الخ وانما قال لان نقول
احسن لان نسبة الجبن والقعود الى نفسه وان كان المقصود التمثيل غير لائق
ولان وجود الشجاعة اظهر بالنسبة الى الجبن فيكون في تمثيل النوع الثاني
ايضا قوله ان يقال فيه الخ اي التمثيل بقعدت عن الحرب جبنا تعريض على
الزجاج بكونه جبنا قاعدا عن المحاربة في هذه المسئلة كما في قولك لست انا بزان
تعريض على المخاطب بكونه زانيا هذا اذا قرئ قعدت بصيغة المتكلم كما هو
الظاهر ولو قرئ بصيغة المخاطب فان التعريض باعتبار ان الخطاب لمن يتلقى الكلام
والمقصود منه اثبات الجبن للزجاج كما في قوله تعالى لئن اشركت ليحبطن عملك
قوله يخالف هذا قول الزجاج كما حذف المضاف والمخالفة بمعنى عدم
اتفاق القولين في المدلول والا فاعتبر فاعل الحذف القائل لتكون المخالفة
بمعناه الحقيقي والحذف قبله وتحمل التقديري الفعل المقدر على صيغة المعلوم ونصل
الفعل المجهول لا يصح نسبته الى الزجاج والمخالفة من الجانبين فيجوز نسبته
الى كل منهما الا ان الاولى نسبته صريحا الى قول الزجاج واجمع فيه بين قول
الشيخ قوله ظاهر ليصح تقديرا لفعل الناصب للمفعول المطلق معه في الرضي
من ان المفعول المطلق اذا بين فاعله ومفعوله بالاضافة نحو سبحان الله او باللام
نحو حمدا لله وجب حذف عامله الا اذا كان للنوع نحو مكروا مكرهم وسعى لها سعيها

وفيه اتحاد الفاعل والمفعول [illegible] شرط [illegible] محمد

وانما قال الشارح ظاهرًا لانه بعد التاويل الاتي ليس لاحد خلاف في انه مفعول مطلق
وانما الخلاف قبل التاويل كذا قيل

وتركه الحشي لان مقصوده مجرد تقديرا لعامل قوله خلافا للزجاج جملة معترضة بين المعطوفين
الناظرون تحرفا في لفظ ظاهر فبعضهم اعترض بانه لا فائدة فيه وبعضهم تفوهوا بما لا يرضى
به لاذان الكريمة فيدا لمخالفة بظاهر بقرينة قول المصنف فانه عنده مصدر من غير لفظه
فانه يستفاد منه ان القولين متعارضين في النقيض قوله لما رايكم فانه اذا كان
تفصيلا له يمكن تاويله بالفعل المشتق وتقييده قوله فان معناه الخ فالتاديب
محل للضرب بيان له قوله فكذا تاديبا الذي بمعناه اي مشتق معه في المفهوم فلا
يرد ما في الرضي من انه اي منع في ان تتفق في المعنى المصدران المختلفان في الاعراب الا
يرى ان معنى جئت ذا لمجيئ وقت الركوب ولا وقت لما لو لثاني مفعول فيه قوله
فاعطاه نقا لنظرة هذا من قصة ذكرها الله تعالى عنه فيما خلقه آدم فذكر
الاول ما في التي وقعت من الله سبحانه بالنسبة اليه لما اذ ذكرا بابليس من السجود
وذكر ما له بقوله اعطاه النظرة بكسر الظاء التاخير استحقاقا للسخط اي
الغضب الشديد واستتماما في بعض النسخ واتماما للبلية والجازا للوعد فقال
انك من المنظرين الى يوم الوقت المعلوم قوله وقد يقع معرفة كما في قول حاتم
واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما وفي قوله
تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم حذر الموت قوله وقد جيء بين التحرك والنزوان
او له امر باصر الحزم لو استطيعه قال ابو محمد سالت اعرابيا كيف ذو وجها فقالت لا مجيء
فيه مجيء ولا بيت فيبنى فليستدرك وهم لفظها فلم تستطع لضعفه فقالت هذا
البيت قوله اتفاقا كذا في الرضي وعلله بان اصل الواو للعطف وانما يعدل
النصب نصا على المصاحبة في قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب
على المصاحبة لكونه في العطف اظهر فمثل هذا كفاك وزيدا درهم لا يجوز ان يكون
مثالا للمفعول معه لكن في التسهيل وكذا راسه والحائط وامرا ونفسه
وشانك والحج على المعية لا العطف بعدا منها ردا في كل ولد والناقة وعليك الذي ان
وفي شرحه فالتقدير دع راسه والحائط فراسه مفعول به ويجوز في الحائط النصب
على المعية والعطف وكذا التقدير في الناقة دع وامرا ونفسه وفي نصبهما الوجهان
واما شانك والحج فالتقدير فيه عليك شانك والحج الوجهان هكذا قدره سيبويه

ما بعده عن العطف

لان العطف في جاء زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ويحتمل حصول المجيء احدهما قبل الاخر والنصب نص في المصاحبة

مجمل

191

عليك شانك ملتفظا فرآه وظاهره جواز تقدير عليك وهل يسمى قبل واسناد الاضافة لا يعمل
مضمرة وكلام المصنف في باب اسماء الافعال لا يحسن بجوازه وقد نا ولو ان سيبويه على انه
تقدير معنى لا تقديرا بالزم الخ وفي تجويز سيبويه في هذا المثال النصب على المعية رد على
من يقول ان المفعول معه لا يكون الا بعد الفاعل لفظا في ضربت زيدا وعمرا سبعة
وقالوا ان زيدا مفعول معه بالاصل وهو ما انتهى وهذا يدل على جواز كفاك وزيدا
درهم وضربت زيدا وعمرا على المفعول معه عند سيبويه لعل كلام الشارح مبني على
مذهبه قوله وينقض الخ قال الرضي في شرح التسهيل زعم الزمخشري ان زيدا في
قولهم حسبك وزيدا درهم مفعول معه وليس كذلك لان المفعول معه لا يعمل فيه
الا الفعل او ما يجري مجراه وليس حسبك مما جرى مجرى الفعل لانه اسم جامد
ومذهب سيبويه انه منصوب بفعل مقدر ومفعول به والتقدير ويحسب زيدا وهو
مضارع احسبه اذا اعطاه حتى يقول حسبي ومما ادعاه ابو عطية من ان الكاف
في موضع النصب لان اضافة حسب محضة وزعم الزجاج ان حسبك اسم فعل
والكاف في موضع نصب وليس بصحيح لدخول العوامل عليه لقوله تعالى فان حسبك
الله وقول العرب بحسبك درهم انتهى ولعل الشارح لاجل عدم كونه من المفعول معه
عند سيبويه ترك التمثيل به ولجدا لا مخالطة بالطرف في الكلام ظهر لك اندفاع
ما اورده بعض الناظرين من الشكوك في هذا المقام قوله اي تساوى الخ اي ليس
استوى بمعنى ارتفع او استقام حتى لا يتحقق الاشتراك بين الماء والخشبة في الفعل
بل بمعنى تساوى قوله فلا يجوز الخ لعدم المشاركة في الفعل قوله كما ذهب اليه
الاخفش مراعاة لاصل الواو وهو العطف معنى مجازي كالانتقاد قوله المشهول
الاكتفاء آه نما ذكره الشارح مذكور بعينه في اللباب واورد الجلال السيوطي ان المثال
المذكور في شرح الالفية وناقل انه لو لم يعتبر وحدة الزمان في المذكور لم يصح لان
تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يرضع الناقة ولدها فلا يتم
ان المقصود فيه المشاركة في مكان واحد لا زمان واحد كما هو المستفاد من
العبارة قضية ان تركهما متفاوتين بحيث يجتمعان في مكان واحد يستلزم الرضع وتركهما
في مكانين في زمان واحد لا يستلزم ذلك فوحدة الزمان لا دخل له في ذلك نعم

لا يصح

المثال صح

ترك كل واحد بدل الآخر فيكان واحد لا يستلزم ذلك لكان الامر فيهما لا على البدل
قوله بنفس الواو وشبهه انه مخصوصة بالاسم وبه يظهر جواب بحث الاولوية اولوية
رعاية الاصل انما هو على تقدير ان لا يصرف عنه صارف قوله ولو نصبت الخ يمكن الجواب
بان عمله مشروط بتقدم الفعل وما بمعناه لافادة المصاحبة فيه على النصب فيما بعدها
كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ارتفع الاسم الشريف اذ يمكن اظهار
الرفع في المثال بعينه وهنا مذهبان لم تذكر احدهما مذهب الزجاج انه منصوب
بمضمر بعد الواو وانما لم يجر على السابق لفصل الواو فيه ان الفصل بالواو العاطفة
لا يمنع العمل وثانيهما مذهب الكوفيين وهو انه منصوب بالخلاف ورد بان الخلاف
معنى ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة خلافا للاخفش قوله حيث جوز استوى والخشبة
الخ لان ذلك قد جاء ملحوظا لانها محمولة عليها ولانه قد ورد في كلامهم نحو جمعت
وخشبا خشبة ونيمة والجواب انه يحمل في الاصل لقوته ما لا يحمل في الفرع والواو في
وخشبا عاطفة قوله لا ادري معنا الخ فيقال في مررت بزيد وعمرو ابزيد وعمرو مررت
قوله جعل كان تامة وتفسير الفعل هنا بما يدل على الحدث ولم يفسر بما سبق اشارة الى انه
بمعناه الاصطلاحي لعدم تناول الحاصل ولكنا نريد معنا الفعل في الموضعين وضع الظاهر موضع
المضمر لما دعى معنا الفعل في التعريف اعم مما يتضمن الحدث وما يستنبط منه او الاخبر
واكتفى بالفعل الذي هو الاصل عن ذكر ما يشبهه لاشتراكهما في اكثر الاحكام
ولاجل هذا لم يفسر معنى الفعل اولا وتعرض له ثانيا فاندفع التشكيك التي عرضت
لبعض المناظرين قوله لفظا الخ وكذا قوله معنى حتى قال انه حمل كان في المثال
الثاني على الناقصة فقد سهى لان المراد بما يدل على الحدث العامل فلا يرد ظرف
الزمان والمكان والاكون على ما وهم قوله تأمل فيه لان مناط الفائدة وجود
الفصل اللفظي والمعنوي لا انتصاف الفصل بكونه ملفوظا او مستنبطا من اللفظ قوله
وانما يعدل عنه الخ اي فيما لا توجد القرينة العقلية الدالة على المصاحبة فلا يرد
ان ما ذكره الشارح من قوله كفاك وزيدا درهم والامثلة المنقولة من شرح التسهيل
ما جوز سيبويه الاخرين فيها فلا يكون العدول عن العطف للتنصيص على المصاحبة فلا يصح للتنصيص
الحصر المستفاد من انما لان القرينة العقلية في جميعها دالة على ان المراد المصاحبة سواء

كانت

كانت الواو للعطف وبهذا الخ انه على تقدير الحمل على المصاحبة يكون في اللفظ دلالة
وعلى تقدير الحمل على العطف يكون الاكتفاء بالدلالة العقلية قوله فاذن الخ ومما عصام
قيل ان حمل الجواز في كل موضع على معنى بعيد وانما حمله عليه جعل معمول الفعل الجزء
من المفعول به حتى تدخل في التعريف كفاك وزيدا وح يدخل ضربت زيدا وعمرا لا يخفى انه
فالوجه تخصيص المعمول بما عدا المفعول به المنصوب وح يكون ضربت زيدا وعمرا
خارجا عن القسم فلو حمل الجواز على عدم الامتناع لا ينتقض الحكم بالمثال المذكور
فليس بشيء اما اولا فلان لنا حمل الجواز في الموضعين على الامكان الخاص الا
انه نفيه في القسم الثاني باعتبار الامتناع بقرينة الجواز كما يشعر به الاضراب
عنه بقوله بل يمتنع واما ثانيا فلما عرفت من الفرق بين كفاك وزيدا وضربت
زيدا وعمرا واما ثالثا فلان تخصيص المعمول بما عدا المفعول به المنصوب لا دليل
عليه قوله الحاجة ثابتة فيه ان القرينة فيها العقلية وفيه ان المقصود السؤال
عن شان احدهما مع الآخر لا عن شان كل منها كافية في افادة المقصود لا حاجة
الى التنصيص على المصاحبة فان الدلالة العقلية ليست من اللفظية ولا المراد بقوله السؤال
عن شانهما اي شان احدهما مع الآخر فلا يرد ما قيل انه يجوز ان يعطف
عمرو على الشان بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والنصب ان يرجح
بالسلامة عن الحذف ويرجح الرفع بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوي قوله
بمعنى الفعل الذي الخ لان قولك شانك بمعنى خطبك وصفتك كذا في الصحاح وفي
القاموس شانت شانه قصدت قصده قوله والمضمر لم يؤكد الخ فحكم في كل
ما فيه العامل المعنوي بتعين العطف فرق بين الاولين والآخرين فقال المختار
العطف مع جواز النصب من غير ضعف في الاولين اي فيما يكون في اللفظ مشعر قوي
بالعامل للعطف اولى بلا خلاف وان قصد المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال
واذا النصب مع قلته وضعفه وقدر لكان ذكره وقوعه هنا فكان منطوقا به
اي هلا كان لك واياك وما كنت وزيدا وبين الآخرين لم يوثق الرضي بين الجزئين
بل انا واياه في مكان وبين ما انت وزيدا وحيث قال ان الاولين بعد من الثاني
الاستعمال نادرا بالفصل لما فيه من معنى الفعل في كثرة وقوع كان بعد ما وانما هذا لك

وإياك أي فيا فيه حرف خاطر وما أنت وزيدا أي فيا فيه حرف الاستفهام فلا فرق بينهما في وجود الداعي للفعل وفيها كثرة وقوع الفعل بعدها وعدم تعارض الأمرين **قوله** وقس عليه الخ فان التقدير فيهما وذلك أي العامل المعنوي مع تبين النصب **قوله** وكل قضية الخ أي من القضايا الثلاثة تتضمن الأمثلة الثلثة متضمن للحكم المخصوص بذلك المثال قوله وهو الحكم بان عامله معنوي وتلك القضايا متضمنة للأحكام الثلاثة بجعلها الحكم الذي ذكره أنسب وقيل الأظهر أن المحلل النصب أي نصب الاسم في هذين المثالين لأن المعنى ما تصنع وفيه ان هذا المعنى متحقق في لزيد وعمرو مع تبين العطف **قوله** الهيئة في الأصل الخ في القاموس الهيئة وقد تكسر حال الشيء وكيفية ورجل وهيئ كيس وظريف حسنها وقد هاء يهاء وهيئ وهيوء ككرم انتهى وبعضهم من تاج البيهقي انه في الأصل مصدر بحيث قال الهيئة التي سافهن كادرا كالتهى للبناء لبتها شاخصة سدد **قوله** نحو قوله تعالى فادخلوها الخ أورد ثلاثة أمثلة للحال عن الفاعل والحال عن المفعول جامدا أو مشتقا **قوله** قائم الخ كالصفة فانها قد تكون بحال نفس الشيء وقد تكون بحاله متعلقة **قوله** نحو أتينك وزيد قائم فان قيام زيد ليس هيئة للفاعل والمفعول لا باعتبار نفسها ولا باعتبار متعلقها **قوله** وقد استمر الخ لأن الكناية شائعة في كلامهم وهي تعبير بالملزوم باللازم **قوله** ليس هيئة الزمان لانه إذ ليس بينهما إلا المقارنة في الوجود وليس أحدهما حاصلا للآخر ولعل المصنف عرف الحال الذي هو مفرد لانه الأصل والمرجا لمضروب **قوله** الا بتأويل بان يراد قيام زيد فيه فيكون حالا له باعتبار متعلقه **قوله** مقارنا أي في الوجود بوقت حصول مضمون يخرج به نحو ربح الغهفري لان الرجوع تعيد بنفسه لا بوقت حصول ذلك المتعلق ويدخل الجملة الحالية عن الضمير لافادته لتقيد ذلك المتعلق وان لم يدل على هيئة الفاعل والمفعول **قوله** أو بما يجري مجريهما يدخل فيه الحال عن الفاعل والمفعول المعنويين وعن المضاف اليه إذا لم يجعلها حالا بل معطوفا على ما قبله وأما إذا جعلتها حالا في جزء الكلام دال على التقييد المذكور داخل في الحد **قوله** ذو دلالة الحال الخ يعني ان اعتبار قيد

وهيئ م

حاشية: مضمونه فلان تحدث فاعل تقيد يخرج به النفت فانه لا يتقيد لوقت حصول حرم

الحيثية المتعلقة بين وان كان يخرج صفة الفاعل والمفعول عن الحد لكونها بينية هيئتهما مطلقا لا من هذه الحيثية ألا يرى انها لو انسلخا عن الفاعلية والمفعولية وجعل مبتدا او خبرا أو غير ذلك كان بيانها لهيئتهما بحاله لكنه يخل بجامعية الحد لان المراد بالفاعل أو المفعول النحوي وفي دلالته على ان مدلولها بين هيئة الفاعل والمفعول أي مدلولها من حيث انه فاعل نحوي أو مفعول تأمل إذ لا يدل الحال على هذه الحيثية حتى يصح انه مبين هيئة مدلولها مقيدا بهذه الحيثية وكون مجيئها مقيدا بحال الفاعلية والمفعولية فان راكبا حال في جاءني زيد راكبا حال ~~وجاءني~~ أخوك لم يجئ انما قيد اشتراط تحققها بهما لا دلالتها على صفة الفاعلية والمفعولية ومنشأ الاشتباه عدم التفرقة بين الدلالة والاشتراط في التحقق هذا كلام المحشي وليس مراده ان الحال لا يدل على هيئة الفاعل والمفعول النحوي بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل أو قام به أو تعلق به على ما وهم فان هذا البحث مطرد في سائر التعريفات مندفع بان الكلام على حذف المضاف أو اقامة الدال مقام المدلول وبما ذكرنا ان قيد الحيثية متعلقة بيبين اندفع ما قيل ان قيد الحيثية مقيد لاضافة الهيئة وثبوتها لهما تعليل وانما تقيد وكلاهما غير صحيح في زمان تعلق الفعل بهما فيشترط في تحققها وجودهما فيقول ثم الخ بيان لمنشأ الغلط **قوله** حق الحال المفرقة ظاهر العموم في المختلفة والمتفقة وقيل في المختلفة على حد ترتيب صاحبها أي تورد على سبيل اللف والنشر المرتب **قوله** او خبر لكان المقدر والجملة استئنافية **قوله** يرشدك الى هذا أي الى التفسير لفظيا بما ذكر الشم دون المعنى المتبادل وهو كونه ملفوظا **قوله** تفصيل العامل حيث جعل قسما منه ~~قوله~~ بمعنى الفعل فانه تكون فاعلية الفاعل ومفعولية منتظمان نحوي الكلام **قوله** علامة اتحادهما أي المفهومين ذاتا أي فيما صدقا عليه وفيه ان الملة والتي تتابع ابراهيم ولا نفع واذا لو اتحد لا يحتاج اليه في كونها مفعول حكما فالصواب علامة اتحادهما من حيث تعلق الفعل فان اتباع الملة اتباع ابراهيم واكل اللحم اكل الأخ الميت لو اريد بقوله ذاتا خارجا من حيث تعلق **قوله** لان الداخل في الذات الخ فبين هيئة الداخل من حيث دخوله فيه فلا يرد ان دخوله في الذات لا يستلزم ان يكون هيئة حتى يكون الحال عن الذات

ولو قلت زيد راكبا جاء

فيه ان قيد الحيثية متعلقة بيبين اندفع ما قيل ان

والمتفقة

ما لا عن الداخل **قوله** عن المفعول فيه وعن المفعول له ايضا **قوله** ويتجه عليه الخ اي
على ما في الرضي في كلام شرح المفصل **قوله** لان عامله مقدر اه واذا كان العامل
مقدرا كانت فاعلية الفاعل مفهومة من نفس الكلام فيكون الفاعل لفظيا لم يكن
لضرورة المعنى بل للضرورة لصناعة قاعدة نحوية وهي ان الجار لابد له من متعلق ولما
فهم العربي الفصيح المعنى من غير اعتبار التقدير في حكم المفهوم من الظرف فيكون فاعل
الفعل ايضا مفهوما من الظرف **قوله** ويلزم اختلاف الخ لان عامل ذي الحال
الابتدائية وعامل الحال الظرف فان المقصود تقييد الحصول في الدار بحال القيام
قوله لا يصير الخ فان فاعله ح ايضا يكون مفهوما من نفس الكلام لا من تجزاه **قوله**
لان زيدا مشارا اليه الخ اي بعد اعتبار اتحاده بما يعبر عنه بذا وانما اعتبر معنى
الاشارة عاملا في ذا مع تعلق الاشارة بما يعبر به اذ لا فائدة في قولنا اشير الى المشار
اليه وكذا المنبه زيد به ذا فزيد منبه عليه باعتبار اتحاده بذا لا ذا واذا كان
متصلا بحرف التنبيه فتدبر فانه مما اشتبه على من ادعى التفرد في فهم الدقائق وحقيقة
قيد به لانه منبه عليه بالتجوز باعتبار اتحاده بذا **قوله** مع تقارب الخ فاستنباط الفعل
من الاسم اولى من استنباطه من الحرف **قوله** فصل العامل ههنا الخ يعني ان المناسب
والمناسب ان يذكر شرط النفي بعد تعريفه فكان اللائق تقديم قوله وشرطها الخ
على قوله وعاملها الخ لكن قدمه لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهما الا انه
خرج بين في التعريف فكانه من تتمة **قوله** وكانه ارادة دفع لما يرد من انه كان اللائق
مع ذكر ما هو توطئة له عقيبه يعني لو ذكر امتناع التقديم على عاملها المعنوي
مقدما على قوله وشرطها آه يلزم الفصل بين مباحث التقديم لان منها انها لا يتقدم
على ذي الحال النكرة ولكن ان تقول انه قدم على ذكر الشرط بقدر ما هو ضروري
التقديم وتتمة التعريف ليكون الشرط متصلا بالتعريف بقدر الامكان اي من صيغة
يلزم على عدم هذا ذكر اسم الفعل مع انه يكون عاملا في الحال على ان استعمال
التركيب بمعنا الصيغة غير متعارف بينهم فالاولى ان يكون ضمير تركيبه للموصول والمعنى
ويكون ذلك مقصودا من التركيب الذي فيه فيشتمل فيه الاسم الفعل ايضا ويكون
التركيب بالمعنى المتعارف بين النحويين وفي غاية التحقيق لو ادخل اسم الفعل في معناه

الفصيح له

عليه

توضيح للفاضل العصام

الخ

واكتفى في تفسيره بما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغة ولم يعتبر فيه كونه مستنبطا
من فحوى الكلام من غير التصريح به وتقديره **قوله** الظاهر انهما ليسا الخ فيهما لان الظاهر
في المثالين ان المقيد هو التنبيه لا المنادى فان طلب زيد في حال كونه قائما وكذا
تنبيهه بالاسد في حال كونه صائلا والتمني والترجي حصول زيد في الدار حال القيام
والتمني والترجي غير مقيد بحال من الاحوال فكانها اذا خلتا من الجملة المقيدة
بالحال **قوله** فيه بحث الخ يعني ما قاله الشارح الرضي ليس بصحيح على اطلاقه فانه في
المثال المذكور ليس الخبر مقيدا اذ ليس التمني رجوعه مقيدا بحال فقره بل التمني
رجوعه مطلقا فقيرا او غنيا والتقييد بالفقر ليفيد استمرار التمني وثبوته في حال
الغنا بطريق الاولى فيكون الحال للتمني وهذا معنى قوله معناه الخ فالحال لو صلح
تقييد كون نقيض الشرط اولى بالجزاء هذا لكن المثال المذكور ضعيف وكونه
مستعملا في محاوراتهم ممنوع لابد له من شاهد **قوله** والحل الخ لما كان نقضا والحل
في مقابلة عبارة عن منع مقدمة معينة وهي ههنا ان السائل ينافي المفعولية
المعلومية يجوز ان يكون معلوما آه فيكون ههنا معلوما باعتبار المفهوم مجهولا باعتبار
اتصاف ذي الحال **قوله** لو قيل مخصوصة الخ ولا يشمل جميع الصور المذكورة على
ما وهم لان المتبادر من المخصوصة المقيدة بقيد **قوله** او ما بمعناه فلما جاز ذي الحال
راكبا **قوله** منصوبا على الاختصاص بتقدير اعني على الحال اما بجعله بمعنى امرين
او بنيابته عن عامله المحذوف فقوله اي امرين اه بيان لحاصل المعنى او من ضميره
مفعوله الراجع الى القرآن **قوله** في المقصود وهو كون ذي الحال فيه نكرة مستغرقة
لجواز ان يكون حالا منه من حيث استغراقه لا بحمله بل من حيث خصوصه بالاضافة
الى امر حكيم او خصوصه بالوصف بان يجعل حكيم صفة للكل واذ كان الغالب كونه
صفة لما يضاف اليه لا لما يشبهه آه فان لم يكن مستغرقة **قوله** تعسف في النتاج لتعسف
ركوب الامر من غير تدبير وذلك لان ظاهر العبارة تدل على وقوع النكرة بعد الا
والمراد وقوع الحال بعدها **قوله** يعني ان فاعل الظرف وهو ظرف مستقر لكونه
معطوفا على قوله في خبر الاستفهام وهو صفة لقوله نكرة معطوفة على قوله موصوفة
وما قيل انه ظرف لقوله يعمل فوهم على المذهبين اي مذهب البصريين والكوفيين في تنازع

عصام

الفاعلين قوله لا ضيرا لنكرة كا يتبادر من لسوق قوله والتقدير آه ولا يجوز ان يكون
اللام في الحال عايدا اما ان يكون للعهد او عوضا عن المضاف اليه في حالها محلها وهم لان
العايد لا يكون الا ضميرا او ظاهرا لقايم مقامه نص عليه في الرضي وفيه ان حذف
العايد المجرور شايع لا في موضع لوجب ان يقوله آه ليخرج ما رايت رجلا الا في
الدار راكبا فانه لا يصح ردا للاختصار وليس من باب التقييد حتى لا يفهم ادراكه
بل خلاف ما يتبادر نظرا الى السياق الا ان يكون الاستثناء مفرغا لانه يكون
الاستثناء من اعم الاحوال والشايع في ذلك ترك ذكره قوله والاستثناء المفرغ
آه فصوله نقضا للنفي بيان للواقع وليس قيدا للاحتراز يا قوله وانما حسن تنكيرها هنا
اي تنكير ذي الحال مع انه ليس معرفة ولا مخصصا لعدم التخصيص او الاستغراق لعدم
توجه النفي اليه بل الى المتعين منه اعني اعم الاحوال فما قيل ان المصحح فيه عموم
النكرة وهم قوله فلا يصح آه اي اشتراط كون ذي الحال معرفة لدفع التباس
الحال بالصفة وهنا لا التباس هنا فالمعنى الحال حتى امتنع كونها صفة في حال
وقوعها من النكرة ولذا جازت منها عند بعد منها وانما جواز كونه في حكم المعرفة
فليحمله على المعرفة فلجواز وقوع الصفة بعد الا في شرح المفتاح للمحقق
التفتازاني انه لا خلاف في جريان الاستثناء المفرغ في الصفة نحو ما جاءني
رجل الا كريم لكن نفي الخلاف سهو ظاهر في المعنى واما وما اهلكنا من قرية
الا ولها كتاب معلوم فللوصفة بما في الواو والا وهو برا الزمخشري وابو البقاء
واحد منهما ما نعا وكلام النحويين بخلاف ذلك قال الاخفش لا تفصل بين الموصوف
والصفة فان قلت ما جاءني رجل الا راكب فالتقدير الا رجل راكب يعني ان
راكبا صفة لبدل محذوف وقال وفيه قبح بجعلك الصفة كالاسم يعني في ايلائك
اياها العامل وقال الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الا احد قايم فان قلت
الا قايما جاز انتهى ومما نقلنا يعلم جواب بحث المحشي فان كلام المصنف مبني على مذهب
الجمهور وفساد ما قيل ان جواز وقوع الصفة بعد الا قرينة يلوح بنيه قوله لان
التقديم آه اي في حالة النصب نحو ضربت امراة راكبة فطرد التقديم دفعا وجعل
كنا في الباب للنسبة اي ظرف مكان اي في غالب الحال او ظرف زمان او في

غالب الاوقات قوله الذود المنع بفتح الذال المعجمة والمهملة بعد الراء الساكنة والفعل
منه من حد نصر قوله في الصحاح آه فعلى هذا النقض مبنيا على ان الثاني المجازي لما ليست
لكن الشارح اكتفى على المعنى الاول لاشارة الى ان معنا الثاني مجازي من باب استعمال
المطلق في المقيد لرجحان المجازي من الاستعمال قوله الا في مواضع معدودة فانها جاءت
فيها مجرورا وهي قريع وحده ونسيج وحده وجحيش وحده وعيير وحده ورجيل وحده
القريع كامير فحل الابل مفتوح الحلق اي فنا دفيل بمعنى مفعول وكذلك النسيج
وهو في الاصل ثوب لا ينسج على منواله غيره استعير للشخص الذي لا نظير له والجحيش تصغير
الجحش وهو ولد الحمار والعيير والرجيل تصغير رجل والكلمات الثلاث ذم
يقال في المجرور اما الضد يره مصدر وحده آه مذهب سيبويه والخليل انه اسم موضوع موضع
المصدر الموضوع موضع الحال كانه قال ايحادا وايحادا موضوع موحدا
فاذا وقع بعد الفاعل المتعدي فهو حال من الفاعل اي ضربته في حال ايحادي
له بالضرب واجاز المبرد ان يكون من المفعول فيكون التقدير موحدا او ايحاده
الزجاج وقال بعضهم مذهب سيبويه اولى لان وضع المصادر موضع اسم
فاعل اكثر من وضعها موضع اسم المفعول وذهب ابن طلحة الى انه حال من
المفعول ليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا مررت به وحدي وذهب
جماعة الى انه مصدر موضوع الحال فمنهم من قال انه مصدر لم يلفظ له بفعل
كالاخوة ومنهم من قال انه مصدر محذوف الزوائد قال ابو الفتح من اوحدته
ايحادا ولكن جيء به على حذف الزوائد وحكى الاصمعي عن العرب وحد يحد
وفي القاموس وحد كعلم وكرم يحد فيهما وحادة وحودة ووحودا ووحدا ووحدة وحدة
فبقي منفردا وعلى هذا ينبغي ان يكون مصدرا كذا في شرح التسهيل واكثر المختار
الاخير لعدم تكلف فيه قوله ان اصله وحد وحدة قوله هنا بضم الجيم اي من حيث
الدراية ويجوز ان يكون بمعنى الاجتهاد اي مجتهد او بمعنى الطاقة اي طيقا قوله
ظاهر اي صورة ففي الحقيقة نكرة لتأويله تعريفا كذلك اي يجيء غيره آه كثيرا شايعا فان
الجم هو الكثير قال الله تعالى ويحبون المال حبا جما والغفير الستار ولا فاوالا
اي ستر بتيس قوله فان هذه الاسماء الثمانية وطريقة سيبويه جاء وابتها وقد

قاسه بعضهم على ثلثتهم قوله منصوبة في الحجاز ولا يؤكدون بهن الاعداد بل يكل واخواتها

قوله مجتمعين في المجئ فيه اشارة الى انه يكون لا فرق بين الوجهين قال ابن مالك في شرح

التسهيل النصب عند الحجازيين على تقدير جميعا والرفع للتميميين على جميعهم لا فرق بين

المعنيين الا من جهة ايضاعه وقيل اذا نصب على الحال فيكون المعنى مررت بهم في حال

انهم ثلاثة فلا يكون معهم غيرهم واذا جعل توكيدا فالمعنى مررت بثلاثة كلهم فلا

يمتنع معهم غيرهم قوله وتوكيدا عطف على منصوبة يعني ان تميما يجعلونها تابعة

لما قبلها في الاعراب على سبيل التوكيد ثم اختلف في نصبه على الحال فذهب سيبويه

في هذا كذهبه في وحده فانه عنده اسم موضوع موضع المصدر الموضوع الحال كانك

قلت متك وذهب يونس الى انه في الاصل صفة فيكون حالا لا بنفسه وبانه لا يكون

صفة الا نكرة وذهب المبرد الى انه معدول عن لفظ الثلاث فصل فيقول مررت بهم

فلا نتهم قوله كذا في شرح التسهيل ومنه ظهر ان ما ذكره الرضي من انها في تاويل

النكرة مذهب سيبويه وليس تمامها قوله او صفات اي صفات مقدرة وهي احوال

ما ليه ذهب بعضهم رعاية لكون الاصل في الحال الافراد قوله غير واجب في المثال

الاول اي ادخلها الحال لعدم كون المصدر مضافا الى ضمير الفاعل والمفعول

قوله في الثاني وهذه القاعدة التي ~~ذكرها~~ الرضي قوله وجاز الوجهين وقوعها حالا

من النكرة فرقا بين الصفة والحال لا التقديم رعاية الاصل في الحال واعني العطف

قوله نحو جاء رجل وزيد راكبين فيه اشارة الى ان يكون مشتركة ان يكون

حالا من كل منهما حيث ذكر الحال بصيغة التثنية فاقيل الحال المشترك صاحبها

مجموع المعرفة والنكرة والمجموع ليست بمعرفة ولا نكرة فقوله نكرة يخرج صاحب الحال

المشتركة فلا حاجة الى زيادة قوله ولم يكن الحال مشتركة وهم محض

ثم ان القيدين ذكرهما الشيخ الرضي ليسا بزيادة بل الاول مستفاد من قوله نكرة باعتبار ان

المطلق ينصرف الى الكامل والثاني مستفاد من ان الاطلاق قد يكون قرينة التقييد

لقيد فقط فالمراد نكرة فقط قوله الحال حكم آخر ليس بقول الشيخ لانها في المعنى

مبتدا وخبر قوله فلا يجيء آه لانه مكين لا يجتمعان في قصد المتكلم وفيها ذلك

فيما يكون الحالان ملفوظين بالذات فلذا قال الهمام وما قيل ان تخصيص بالخبر

عصام

اي مررت به وحده لكون المصدر مضافا مع عدم كونه للنوع صح

قوله

عصام

196

المقدم الذي ليس بظرف وهو لا ينفع في تصحيح المبتدا فمدفوع لانه ليس بمبتدا حقيقة بل بالتاويل

نظرا الى المعنى فهو شبيه المبتدا ويكفي في تخصيصه تقدمه شبيه الظرف ولا يلزم كون ظرف

الزمان خبرا عن الجثة لعدم كونه ظرفا حقيقة وعدم كونه خبرا حقيقة قوله لتحقق

الالتباس نحو رايت رجلا عالما راكبا واجيب بان لا التباس لان النكرة المخصوصة انما

تقع ذا الحال لكونه في حكم المعرفة في انتفاء الشيوع والابهام فكانه حال عن

المعرفة فلا التباس ثم ان التخصيص نكتة معنوية وعدم الالتباس لفظية وكل منهما

مستقل في ايجاب وجوب التقديم ولذا اورد لهما اللام في كل منهما قوله اعلم ان

الدال آه اي اللفظ الدال على حدثين كباب فاعل وتفاعل وافعل التفضيل

واداة التشبيه وغير ذلك والمقصود منه تعيين ما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا

ببيان مثله قوله على خصوصه حد كثير كان فيه قوله كالظرف نحو زيد عندي احسن

منه عندك والزمان نحو زيد يوم الجمعة احسن منه يوم السبت والمتعلق اي

المفعول به بلا واسطة وبواسطة نحو زيد ايجر واضرب من بكر بخالد والحال نحو زيد

قائما احسن منه قاعدا قوله وهما لم يتميز آه لغرض الدال عليهما لفظا واحدا

والجملة معترضة او حالية حتى يلي آه اي يتصل كل واحد من الحديثين بصاحب ذلك

الحدث لكون ذلك المتعلق متعلقا وقوله المصرح به صفة صاحب ذلك الحدث

واحترز به عن الضمير المستكن في افعل التفضيل وفي افادة التشبيه فانه وان كان

صاحب ذلك الحدث لكنه لما لم يظهر كان كالعدم قال الرضي ومع ذلك فلا ارى

باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا لعدم الالتباس بين

الحالين فانه اذا قيل زيد كعمرو قائما قاعدا لا يتعين كون احدهما حالا من زيد

والآخر من عمرو قوله حال عن العامل المعنوي فيفيد ان العامل المعنوي تلبس

بمخالفة الظرف لعامل في امتناع التقديم واما ان وجه المخالفة ما ذا فلا

دلالة للكلام عليه فهنا جدال بينه الشيخ بان امتناع التقديم في الاول اتفاقي

وفي الثاني خلافي فاندفع ما قيل ان كون مدار المخالفة بين العامل المعنوي

والظرف كون احدهما متفقا عليه والآخر مختلفا فيه مما لا يفيد العبارة واجيب بان هذا

الاعتراض وارد على الوجه الذي اختاره حيث قال فالوجه انه لا يتقدم الحال على

كلا التباس صح

نورمص للعصام

عصام

العامل صح

المتفق

العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما تقدم المبتدأ على
الحال فيكون البناء على مذهب الاخفش فانه قد اعتبر في المخالفة امرين لا تقييد هما
العبارة اصلا واما خص بيان المخالفة بالظرف مع ان الفعل والمشتق ايضا يخالفان
للعامل المعنوي فان الحال متقدم عليهما لاشتراك يتقدم على العامل المعنوي في الجملة
وهو ما اذا كان لغوا كما صرح اللباب في بحث الحال وقد نص في المطول في بحث
التشبيه ان الجار والمجرور في قول الشاعر اسد علي وفي الحرب نعامة متعلق باسد
ونعامة لتضمنها معنى شجاع وجبان وفي المغني وذلك اي من شان التعلق بما او
بشبه الفعل قوله وان لسان شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم اي عليه
على الحذف وفيه متعلق صبه والمذكورة متعلقة لغا وقولها بصعبا وشاقا او شديد في
نحو ما قيل ان الظروف لا تتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهه
من الجار والمجرور ونص عليه في الرضي فاذا لم يدخل في العامل المعنوي لم يصح
ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي فلا يصح قول الشيخ هذا اذا لم يكن
الظرف فاذا غلا في العامل المعنوي قوله يعني اذا كان العامل المعنوي الخ سواء كان
بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله نحو قوله تعالى كل يوم هو في شان
وقد عرفت ان تقديم الظرف في اللغو على العامل المعنوي واذا لم يكن ظرفا جائز
فلا حاجة الى التبيين بقوله يعني آه وقد تبع المحشي الشيخ الرضي في ذلك ولعله
حمل قوله بخلاف الظرف على الظرف المستقر لان الحال اشبه به فان الظروف
والجار والمجرور اذا وقع حالا لا يكون الا ظرفا مستقرا وح لا بد من التقييد المذكور
ويؤيد الحمل المذكور ان الامثلة التي اوردها التقديم الظرف على العامل
المعنوي كلها من المستقر قوله قال الشيخ الرضي يعني ان عدم جواز تقديم الحال
على العامل المعنوي مذهب الجمهور قوله قد صرح ابن برهان واستشهدوا لذلك
قوله تعالى هنالك الولاية لله فان هنالك ظرف في موضع الحال والولاية مبتدأ
ولله خبره وهو العامل في هنالك قوله فلا يجوز الخ وهو في الجملة وهو
فيما اذا كان ذو الحال مظهرا كما لا انه ح يلزم الاضمار قبل الذكر لان في الحال
ضميرا يعود الى ذي الحال المتاخر بلا خلاف ما اذا كان مضمرا فان الضمير

وقع لما تحرر الفاضل العصام من انه لا بد من وجه في تخصيص المخالفة بالظرف

الظرف والعامل المعنوي في الضعف وعدم الدلالة على الحدث وضعا قوله كما انه الخ فيفيد ان الظرف صح

بلغ

جعلنا

ليته كان في عودها على مفسرها قوله اذا كان صاحبها الخ سواء كان مظهرا ومضمرا لان
النسبة في الحال المتاخر عن صاحبها لا يكون اضمارا قبل الذكر قوله وهي ما اذا
كان الخ نحو جاء والجار زيد فان شدة طلب الفعل الفاعل كانه ولي الفعل والحال
ولي الفاعل فلا يكون اضمارا قبل الذكر قوله استثناء الصورة الاولى وتجويزها على
قلة مذكوران في الرضي واما استثناء الصورة الثانية فغير مذكور فيه بل في شرح
التسهيل انه اذا كان صاحب الحال مجرورا باضافة فلا يجوز تقديم الحال اجماعا
وكذا في التحقيق ثم قال بعد ما ذكر انه اذا كانت الاضافة غير محضة جاز تقديم
الحال على المضاف كهذا ثاني بالانفصال نحو هذا شارب السويق ملتوتا الان
او غدا قوله الخ يرد اي تقديم التابع على ما لا يتقدم عليه المتبوع قوله لان الفاعل
الخ دليل النفي محله قبل الفصل لكونه ذاتا يطلب لاجله المسند قوله وامتنع ان
تقديمه على الفصل صورة لعارض الالتباس بالمبتدأ عند التقديم فلا يقدم التابع على ما
لا يتقدم عليه المتبوع في ذلك المثال قوله قيل وجه الخ يعني ان امتناع التقديم
في الصورة الثانية شائع لا قياسي قوله الحصر اضافي اي لا امرا بما يضرهم
فلا ينافي كونه آمرا بما ينفعهم كما اذا جعلته حالا عن الناس فان الحصر اضافي
ايضا اي لا لبعض الناس كما زعمت اليهود انه مبعوث الى العرب خاصة قوله
والتقديم الخ دفع لما يتوهم انه لا تقديم من الرسول وقت الارسال كما لا يكف
سنه بانه لا يلزم تقديم الحال عن صاحب الحال فيجوز ان يكون من المتكلم قوله لازمة
الحالية فوقوعها صفة للمصدر خلاف الاستعمال الفصيح وقد يقع كانه في كلامهم
لا يوصف بعربية مضافة غير حال وقد خطئ فيه كذا في الرضي غير مضافة خبر
وليس بحال من ضمير لازمة قوله ولا يخفى ان المتبادر منها من لفظ كافة هذا
المعنى اي معنى قاطبة اي جميعا فوقوعها حالا بمعنى ما نقصه خلاف المتبادر
قياسا وسماعا قوله تعالى فانفروا ثبات او انفروا جميعا وقول العرب
جاء الخيل بدادا بددا اي علم وضع موضع مبددة ثم القياسي انواع سبعة
قال في التسهيل عن اشتقاقه وصفه او تقديره مضافا او دلالته على مفاعلة
او سعر وترتيبا واصالة او تفريع او تنويع او طور واقع فيه تفصيل انتهى فتامل

٢ استثناء الصحيح

قوله التابع

قوله

بلغ

قوله بصفة او مشبهة قوله هي الحال في الحقيقة اي المقصد التقييد بها لا بموصوفها فان قيل القول بالحال التي هي الموطئة انها اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال في جاء زيد رجلا بهيا انهما حالان منه وقوله اي مثل اسدا او شجاعا

الله بقوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا ووقع المصطرحان عدلي عرابي سل عدلي وكلمته فاه الى في اي مشافهة وبعنا الشاء شاة ودرهما اي مسعرا وادخلوا رجلا رجلا اي مرتبين وهذا خاتمك حديدا وهذا ثمود شهرا وهذا بسرا اطيب منه رطبا وللشيخ الرضي ذكر منها خمسة والمحشي منها ثلاثة ولم يظهر في وجه لاقتصار عليها قوله مشتقة اي بعض مشتقة في الحال في الحقيقة اي بمعنى المقصود التقييد بها لا بموصوفها فما قيل القول بالحال الموطئة انما يحسن اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال في جاء زيد رجلا صالحا انهما حالان مترادفان ليس بشيء قوله اي مثل اسدا وشجاعا اي فيما يقصد به التشبيه وجهان احدهما ان تقدر مضافا قبله وثانيهما ان يأول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم وذلك لانهم يجعلون المشبه في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى كقولهم لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهارا وقسطا اي بيان القسط الشيء وهو الحظ قوله ونصب لذلك القسط اه لا يخفى ان الجزاء في قولك بعت الشاء شاة بدرهم هو الشاء لان معنى بعت الشاء كل شاة بدرهم كما يجيء فالمنصوب على الحالية هو نفس الجزء والمائة بعض القسط وكذا في قولك بعت البر قفيزا بدرهم ثم يصح ذلك في الامثلة التي ذكره الشيخ الرضي هذين المثالين من اخذت زكوة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما فدرهما اي جعلت في مقابلة درهم كل مع سنه درهما منى ووضعنا الدينار كل احد منهم اذ بيان يقتضي ان يحمل النكرة في الابانة دينارا للرئ صح على الاستغراق واستشهد عليه بقولهم تمرة خير من جرادة وبقوله تعالى علمت نفس ما قدمت ثم ذلك لا يدخل كاف في ضابط كخرجت يدا بيد اي فم بفم بعت شاة بدرهم والامثلة الباقية داخلة في ضابط الفاضل على ما في التسهيل وشرح الالفاظ للشيخ السيوطي رح كلاهما المساق الى الفهم قوله انما مع واو العطف في الباب ما حاصله ان الاصل في هذا الاحوال الجمل فالاصل في هذا في وبعت بيدي وشاة بدرهم اي كل شاة واو شاة منها بدرهم لان الهيئة فهمت منها ولذا جوز الخليل الرفع في تلك الاسماء الا انهم وصفوها مواضع لوازمها المفردة اي مشافها ومصفا وسرح ومقابل المبادرة لفهم لم تلك اللوازم لكثرة الاستعمال

من غير نظر الى تفصيل اجزاء تلك الجمل فاعربوا القابل قوله منها اعراب الحال وهو الجزء الاول من الجزئين فيما ليس فيه حرف العطف وكلاهما فيما ابدل فيه الواو العاطفة من اداة المصاحبة وهي الباء بمعنى مع لانه اذا ابدلت الباء واوا اوجب ان يعرب ما بعدها باعراب ما قبلها نحو قولهم كل رجل وضيعته واحراء ونعته قوله اي بحرف الجر او بغيره كما من وضعت عندكم الدنيا ودينارا الذي كل احد قوله الاظهر اه لان البسر ما بقي فيه مرتبة مضيفة من مراتب الحموضة وكل مرتبة نوع لا ما بقي فيه حموضة مطلقا لكي يحمل السادج المتكرر في حموضة على التفويج او على قلة ولذا قال المحشي والاظهر فان قيل ما في القاموس من ان البسر التمر قبل ان يرطب وتغيره في الصحاح بقوله بيس بانه يستعمل بما فيه حموضة مطلقا قلت بالتسليم هذا المنه غير مراد في القول المذكور قوله ولئن لينجح التمر والاظهر ما فيه رطوبة لان اللين يستعمل في مقابلة الصلابة قوله هذا اذا كان هذا اه اي هذا التأويل اذا كان لفظ هذا في القول المذكور اشارة الى النخل لان البسر بصيغة اسم الفاعل النخلة لا ثمرة قوله كما يدل عليه سياقه اي قوله من ابسر النخل قوله اذا صار ما عليه بسرا واما ما قيل ان مقصودهم تحصيل معنى الصفة في الجامد وذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق المفروض انما هو لتصوير المراد به فلا حاجة الى اعتبار اشارة الى النخل فليس بشيء لانه خلاف في وجوب اشتقاقه فلو لم يوجد مشتق من لفظه في الاستعمال ثبت ما هو غرض المعترض ووقوع الجامد حالا لا لتضمنه معنى الصفة من غير تأويل المشتق بالفتح صح هدمه في محاوراتهم في التاج المنصح [illegible] والضم بحته شدد من حد سمع والا دال رسيد دن مسوه قوله قال الشيخ اه لا يخفى ان كل جملة وقعت حالا اقيمت مقام المفرد مع انه لا يعرب شيء من جزئيها والمقصود انه لما انحت منها معنى الجملة واردت معنى المفرد اعرب الجزء الاول منها بالنصب بانها في معنى المفرد وقدم تفصيله بما لا مزيد عليه قوله وفاه الى في ووجهه انه لم يجز حذف المضاف اليه نفسك لئلا يبقى المعرب على حرف واحد وقد جاء فما بفم بحذف المضاف اليه وابدال الواو ميما لئلا يبقى المعرب على حرف واحد قوله كخرجنا الشاء شاة ودرهم اي كل

شاة او شاة شاة ودرهم مقرونا والجملة استينافية فلا يحتاج الى الواو **قوله** ولا يقصد
من الانشاء وقوع مضمونه اي معناه المصدري الذي يدل عليه بحوكم لان الانشائية
الطلبية او ايقاعية بالاستفاد والمقصود من الاول مجرد الطلب سواء وقع مضمونها
او لا ومن الثانية الايقاع وهو مناف لقصد وقته لو قوع وهذا التعليل جار عند
من يجوز وقوع الانشاء خبرا من غير تاويل وعند من لم يجوزه بخلاف تعليل الشرح فانه
مختص بمن لم يجوز وقوعه خبرا وفي تقييد المصنف ههنا بالخبرية وعدم تقييده في الخبر
اشارة الى ان عدم وقوع الانشائية حالا متفق عليه بخلاف وقوعه خبرا **قوله** فضلة
يتم الكلام بدونها احتيج الى زيادة ربط فصدر الجملة التي اصلها الاستقلال
بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ليوذن فاتحا والامران الجملة
لم تبق على الاستقلال **قوله** ولهذا اي لكونها فضلة لا يكون الواو لانه بالخبر
تم الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكون المعنى فيه كانها من تتمته وكذا
الصلة لانها يتم بها جزء الكلام فاكتفي فيها للاولية بالضمير هاهنا حسبك الحسب بالتحريك
قول الشريف الجملة المصدرة بليس وان كان فيه لازما اي ليس على الاصح اعتذار بما
قيل انه ينفي الحال لكنه داخل على الاسمية فكانها باقية على اسميتها ولذا كان حكمها
قول حكم الاسمية قد سمع بالواو في قولهم قمت واصك وجهه **قوله** مبتدأ محذوف
اي وانا اصك وجهه فيكون اسمية تقديرا **قوله** ويشترط الخ بشاعة اجتماع الحال
والاستقبال وان كان الحال الذي نحن فيه غير مناقض للاستقبال **قوله** لا بد فيه
من الواو لكونها ماضيا معنى فكما ان الماضي المثبت احتاج الى قد المقربة بالحال
كذلك المضارع المنفي بلم يحتاج الى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصح معه قد
لانه لتحقيق الحصول ولم للنفي لم يدخله الواو لان المضارع المجرد يصح الحال فكيف اذا
ضم معه كلمة ما التي في النفي الحال فلهذا ينبغي ان يلزمه الضمير **قوله** لزمه الضمير كما يلزم
المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة **قوله** والاغلب الخ اي الاكثر في الاستعمال تجرده
عن الواو كالمثبت لان معنى جاء زيد لا يركب جاء في غير راكب فهو راكب فهو واقع الموقع
قول ولكن مطابقة المضارع المصدر بلا اكثر من مطابقة المجرد لما ذكره السيد الشريف
قدس سره في حواشي المطول **قوله** وللقدم ههنا كلام بعيد عن التحقيق وهو انه لا بد من قد

ظاهرة

ظاهرة او مقدرة في الماضي المثبت اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب
الماضي من حال التكلم فقط والحال ان شانيان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي
الماضي والحال في الجملة فاتوا بقد لظاهر الحالية كما ان المجرد من حرف الاستقبال لذلك
قوله منها اشارة الى ان لوجوب الحذف القياسي مواضع منها ما وقع الحال نائبا عن خبر
نحو ضربي زيدا قائما ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخا على ما لا ينبغي من التنقل في الحال نحو
اتميميا مرة وقيسيا اخرى بالهمزة وبدونها اي تتحول تميميا عند السيرافي والزمخشري وعند
سيبويه ان انتصابها على المصدرية اذ المعنى انك حال كونك تميميا بل تتحول هذا التحول
ومنها صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي من الحال نحو قائما وقد قعد الناس مع الهمزة وبدونها
تقديرا اتقوم قائما هو عند السيرافي في حال مؤكدة وعند سيبويه صفة قائمة مقام
المصدر اي القيام قياما ولكون القسم الاول مذكورا في بحث حروف الجر والقسمين الباقيين
والمختلف في حاليتها ترك المحشي التصريح بها فتقول بعت بدرهم فصاعدا ويقال في ذي
اجزاء بيع بعضها بدرهم والباقي باكثر **قوله** لتقرير مضمون الخبر في نحو انا حاتم
جوادا او تعظيم نحو انت الرجل كاملا او تفاخر نحو انا عبد الله آكلا كما ياكل العبيد
او تصغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاكا للدماء او غير
ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد معروفا وهو الحق
مبينا وهو الحق مصدقا فقولك آكلا ومرحوما مصدقا للاستدلال على مضمون الخبر
وقوله كاملا وسفاكا للدماء وآية ومعروفا ومبينا لتقرير مضمون الجملة وقولك عطوفا
قوله يحتمل وانما سمي الكل مؤكدة لان في الاستدلال ايضا نوع تاكيد للمدلول وذلك
المعنى آه فيه بحث لان المتولد من نسبة ابوك الى زيد بنوة العطف لزيد بنوته لابوك
فيكون المعنى زيد يعطف عليك عطوفا فيصير عطوفا مصدرا لا حالا **قوله** لها اي للمثبت
والمجرد في الصورتين اي المثبت والمجرد **قوله** من حيث انه اب وبهذا اندفع اعتراض الرضي
من انه لا معنى لقولك تيقنت الاب عرفته حال كونه عطوفا لان ذلك انما هو على تقدير
ان يكون متعلق التيقن والعرفان ذات الاب واما اذا كان ذلك متعلقا باعتبار
الوصف الابوة اما باعتبار الحيثية او بتقدير المضاف اي ابوته بمعونة الكلام فالمعنى
صحيح بلا ريبة ولم يظهر لي وجه تسليم المحشي الاعتراض وعدم التعرض لدفعه مع

كليهما صح

مبحث التمييز

كونه في غاية الوضوح قوله وانما قدرنا الخ وكذا تقدير بعض الاحوال في قوله ويجب في المؤكدة
قوله باولا اثناك الخ ويجئ ما يؤكد مضمون الجملة دائمة بقسم الحال الى متنقلة
ودائمة مؤكدة قوله وكثيرا ما يجئ الصفة الخ نحو قمت قايما والله اكبر كبيرا الاظهر الخ
انما كان اظهر لعدم احتياجه الى المصدر فانه لا يحتاج اليه في تعريفه المصنف فقوله جلسا اي
اسم جنس وهو ما يدل على معنى كلي جنس شامل لجميع الاجناس نحو جيفة نفسه وعين ذاته
غير داخل في التعريف لعدم كونه اسم جنس ولو قيل انه في حكم النكرة لان مراد نفسها وربما
كان داخلا في التعريف كما هو راي الكوفيين وقوله ذكر لتعيين مبهم يخرج جميع النكرات
المستعملة ابتداء من غير سبق مبهم وكذا اسماء العدد والصفات اذا اريد بها الذوات
وقوله صالح لاجناس مختلفة يخرج النعت والبدل وعطف البيان فان كل واحد
منها وان حصل منه تعيين المبهم لكن ذلك المبهم ليس صالحا للاجناس المختلفة وبقي فيه
نعت اسما الاشارة نحو هذا الرجل والمشترك نحو رايت عينا جارية فاخرجه بقوله
سقاط فان ذكر النعت فيها لتعيين المراد منها لتقاضي تلك الاسماء التعيين بالذكر
لان الابهام فيها نشا من الاستعمال قوله والاصل في التمييز الخ لان المقصود
رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي الاصل فلو عرف وقع التعريف ضايعا تعريفه قوله
باللام نحو زيد الحسن الوجه بنصب الوجه قوله مضمن فيه معنى شكا اي امتلا بطنه
بطنه بمعنى سفه في نفسه فهو منصوب بنزع الخافض وفي تفسير القاضي ان سفه بالكسر
متعد وبالضم لازم ولا وجه الى التكلف المذكور قوله لان الاصل الخ في الصحاح
سفه نفسه واخوته كان الاصل فيها سفهت و رشد امره فلما حول الفعل الى الرجل
انتصب ما بعده ووقع الفعل عليه لانه صار بمعنى سفه نفسه بالتشديد هذا قول
البصريين والكسائي ويجوز عندهم تقديم هذا المنصوب كما يجوز غلامه ضرب زيد
وقال الفراء لما حول الفعل من النفس الى صاحبها خرج ما بعده مفسرا ليدل على
ان السفه فيه وكان حكمه ان يكون سفه زيد نفسا لان المفسر لا يكون الا نكرة
ولكنه ترك على اضافته ونصب نصب النكرة تشبيها له بها فلا يجوز عنده تقديمه لان
المفسر لا يتقدم قوله لعل الوضع الخ بان يراد بها تعيين اللفظ الدال له على
معنى بنفسه وبالقرينة سواء كان اللفظ ملحوظا بخصوصه او بوجه كلي وعندي لا حاجة

الى هذه الغاية لان الوضع اعم ان يكون اصليا او طاريا بحسب الاستعمال فان تلك الاسماء صارت
حقيقة في المعدود والمكيل والموزون لكثرة الاستعمال فيها قوله لا يدل الخ لانه في اللغة
هو الثبات ورب عارض ثابت عارض لازم كالابهام في المشترك مع عدم القرينة ولا يدل
على كونه وضعيا فلا يجوز ارادته منه قوله ويمكن ان يدفع الخ الاستقرار في اللغة ادام
كرفتي ويستعمل في الحصول والثبوت مطلقا واما استعماله في الحصول الذي لا يكون طاريا
ولو سلم فيكون من باب استعمال المشترك في احد معنييه من غير قرينة وانه لا يجوز ولو سلم فلا
دلالة له على كونه بالوضع قوله على خصوص خص منه كالثياب والعبيد مجاز لان استعمال
المطلق على المقيد من حيث خصوصه مجاز ثم هذا المجاز متفرع على المجاز الذي طار اسماء
العدد بحسب الاستعمال حقيقة فيه اي العدد قوله على ارادة مبهم وليس هذا معنى مجازيا
لكونه ما يصدق عليه انه مشار اليه والاشارة الى ذلك ايضا بقوله كاف ربه رجلا
قوله فيه مسامحة الخ لا مسامحة اذا اريد بقوله ان الوضع وضع الرطل بالوضع
الطاري لنصف المن من المعدود قوله هو الصحة في الصحاح صحة الميزان سنكراذا
وهو معرب لا نقل بالسين قوله وسيشير اليه حيث يفسر المقدار بما يقدر به الشيء لكن هذا
تفسير بمنا الوصل قوله هذا بالحقيقة الخ اي هذا الابهام يتصف به الوزن بذاته ويتصف
به الموزون بواسطته كما ان الابهام من حيث الجنس يتصف الموزون بذاته والوزن
بواسطته قوله كان المعنى كفى رجولية او شهادته لا شبهة انه يخفى ان مقصود الشيخ الرضي
كما يظهر للناظر في كلامه الفرق فيما جعل التمييز نفس ما انتصب نحو كفى زيد شهيدا وفيما
جعل متعلقه نحو كفى زيد شهادة بان الذات المقدرة في الاولى اذا اظهرت صار ما انتصب
عنه بدلا منه وفي الثانية صار مضافا اليه وهذا لا ينافي اتحاد المعنى في الصورتين
قوله يفيد ان ما بعدها مصدر الخ يعني ان كلمة عن للتعليل كما في قوله تعالى وما
فعلته عن امري وقوله تعالى فازلهما الشيطان عنها وانما قال يفيد لتحمل احتمال كونه
معنى حقيقيا وكونه مجازيا قوله والاولى ليقاع عن على اصل معناه مع تضمنه معنى لطيف بخلاف
اذا كان بمعنى بعد قوله ولكن عندي مثل زيد رجلا لو امن الاسلحة رجل زيد وانسان
غيرك ورجل سواك ورجل بطولك وارض لعرضه قوله مبالغة في التعجب كواغ
التعجب اذا كان بعضها لا مسلمة المبالغة يعني ان كان الضمير مبهما لا يعرف المقصود منه

يكم كتمييز عن الضمير وان عرف المقصود منه برجوعه الى سابق معين ليس التمييز عن الضمير لا لابهام
فيه بل عن النسبة وعبارة الرضي مشعرة بان يكون ذلك الظرف قيدا هنا لبيان الاجزاء حيث قال
لا ريب في ان التمييز في نعم رجلا لبيان المفرد وهو الضمير ولعل هذا باعتبار ما هو الشايع فيه وهو
تاخير المخصوص بالمدح واما على تقدير تقديمه نحو زيد نعم رجلا فالتمييز عن النسبة قوله
هو نفس الضمير الخ والاظهر ان الناصب في نعم رجلا وبئس رجلا هو الفعل قوله لا يضاف
الى اسمين آه فلا يقال غلام زيد وعمرو ولقرينة الاضافة آه الحاصل بيان التمييز
العدد بقوله وسيأتي الى ما سيجيء في مباحث العدد قوله اذا لم يقصد به لا نزاع بل الاتحاد
قوله لان جوابه الخ لا يخفى ان تعريف الجنس على ما ذكره لا يقتضي تجرده عن التاء بل
وقوعه حال تجرده عن التاء على القليل والكثير نحو تمرة وجلسة يكون جنسا قوله هذا
الامثلة الخ لان قوله ثم ان كان تنوين معطوف على قوله ان كان جنسا عطف الشرطية
على الشرطية والضمير فيه راجع الى التمييز لو عطف على قوله فالاولى من مفرد مقدار
غالبا كان الضمير راجعا الى المقدار وهو المناسب من حيث المعنى ولذا سوى الشيخ بين
الامثلة قوله اي اللفظ الذي علم الخ في تفسير القاضي ورمضان مصدر رمض اذا احترق
فاضيف اليه الشهر وجعل علما ومنع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون كما منع داية
في ابن داية علما للغراب للعلمية والتأنيث وقوله عليه السلام من صام رمضان فعلى حذف
المضاف للأمن عن الالتباس قوله بالتفريع اي بجعله فرعا وفي بعض النسخ بالتنوع
وهو تصحيف يليه صلة صفة بعد صفة للفرع وقوله ويجوز عطفه عليه قوله وهو بنصب
الخ ولا كثرة الاضافة المحضة وعدم الفراقه في الابهام قوله لنوع ابهام في النسبة
الى الابهام الذي كما يدل عليه قوله بسبب احتمالات الظرف قوله ودفعها عطف
على قوله ذلك الابهام قوله جواب لما يسأله آه يعني ان الشيخ الرضي في داخله
في الشبه ومحاذاة لما هو الحق وان كان الرضي جعله مقابلا للشبه قوله ما يدرى من حد
نصر وضرب لنوع بيان مشتركة في المذهب قوله وهو كناية الخ في الصحاح
يقال في المدح لله دره اي عمله وفي هذه العبارة شبهة مشهورة آه هذه الشبهة تلقاها
الفحول بالقبول وتحملوا لدفعها بوجوه اولها تقييد المقدم بقيد يتبين عليه قرينة
الدفع النقض ومع ذلك يصير المعنى سخيفا لا يقبله الطبع المستقيم وعندي انه لاوجه

وصحيحون عليه نحو زان نفسه حينئذ العصفور والانكار بما انتصب عنه ح

لان التمييز في كل صورة يصح اطلاقه على ما انتصب عنه ويجوز ان يوجد تمييز جهة التغاير من
حيث المفهوم ولذا صح اضافة التمييز اليه فيكون لمتعلقه فقولنا طاب زيد نفسا يجوز ان
يكون اصله طاب نفس هو زيد وان يكون طاب نفس زيد فالثاني لما ذكره الرضي وان كان
التمييز لمتعلق ما انتصب عنه اما وصفا له او غير وصف صفا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب
ابوه زيد وابو زيد ودار زيد ونفس زيد وجعلنا النفس كالمتعلق حتى صح اضافتها اليه
وانما كفى زيد رجلا هو داخل في الصفة قوله وكذا قيد الخ يعني انه قيد مقدم الشرطية
الثابتة بذلك القيد ايضا نحو قيد النفي اذ لم يقيد بانه كان النفي المستفاد من قوله والا
متوجها الى المقيد اي ان لا يكون كذلك اي لم يصح لما انتصب عنه ان لم يكن قوله نصا في المنتصب
عنه فيجوز ان يكون النفي بانتفاء ذلك المجموع بان لا يصح جعله لما انتصب عنه اما بانتفاء عدم
كونه نصا في المنتصب عنه بان يكون نصا فيه فيدخل فيه طاب زيد نفسا مع انه ليس مستغنيا لمتعلقه
وما قيل من انه على اعتبار هذا القيد يلزم اتحاد الشرط والجزاء لان عدم كونه نصا في المنتصب
عنه ليس الا احتماله له ولمتعلقه فيكون هذا التقدير بعينه تقدير بعض الشارحين ويحتاج
في دفعه الى ما سيجيء ولا وجه للعدول عنه فوهم لانه ان اريد الاتحاد في المفهوم فممنوع فان الاول
عدمي والثاني وجودي وان اريد انهما متلازمان في التحقيق فلا يضر اذ كل شرطية شانها ذلك
والقوة المودعة اي العرض والجوهر قوله ولا يخفى انه غير صالح آه فيه انه ان اراد انه غير
صالح للمتعلق اصلا فمم لانه صالح له بمعنى آخر وان اراد انه غير صالح له بهذا المعنى فمسلم
لكنه لا يضر لان معنى قوله جاز ان يكون له ولمتعلقه عند المجيب صلاحيته لهما في نفسه مع قطع
النظر عن ارادة بخصوص قوله التمييز لا وجه لايراد الاسم فان الاسم وصاحب اللباب
صرحا بدخوله في الصفة كان للتعلق فيظهر داخل في قوله والا فهو لمتعلقه لعدم صحته
ح للمنتصب عنه اي الذات آه يعني انه يبدل عن الفاعل فيكون الاصل طاب نفس زيد
اي ذاته والذات من غير اعتبار صفة ليس لها الطيب وفيه انه يقال في المدح انه ذاته
طيب بادعاء ان الطيب لازم لذاته وليس لاجل صفة المغايرة ولو سلم فالنقض باق
بقولنا ما طاب زيد نفسا ولعل هذا وجه التسليم الذي اشار اليه بقوله ولو سلم صحته قوله
الحمل عليه آه لا خفاء ان صحة الحمل على ذاته كاف في كونه تمييزا بل لا بد من صحة الحمل عليه من
حيث انه منتصب عنه وذلك يستدعي كونه نصا لانه كما عرفت من معنى المنتصب عنه فلا بد من صحة

ان اراد انه ما

١٧ الذي هو مبدأ التعقل والجوهر الذي هو مبدأ الحس والحركة الارادية فان القوة يطلق على الجوهر والعرض صح

نسبته لمضاف اليه **قوله** قبل جعله تمييزا او ارادة قبل جعله تمييزا او ارادة في التركيب يكون
في نفسه صالحا لان يطلق على المنتصب عنه فالمراد المنتصب عنه ولا يخفى انه تكلف ولا يخفى سماجة
هذا الجواب اذ يصير معنى الشرطية الثانية وان لم يكن صالحا قبل كونه تمييزا فهو لاحدهما بعد
كونه تمييزا او لا فايدة بقيدها في هذه الشرطية **قوله** جعله الشيخ الرضي حيث قال فان جعله
لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كما في طاب زيد ابا فانه يصح
ان يكون زيدا وان يكون ابا لزيد وكذا جاز ان يكون لما صح ان يكون صفة لنفسه
ان يكون صفة لمتعلقه ايضا كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان يريد بها ابوة زيد نفسه
وان يريد ابوة ابيه ثم اعترض بانه على اطلاقه غير صحيح لان علما يصح ان يكون صفة
لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه فالشيخ جعل بصحة الاطلاق عليه
ليخرج نحو علما في طاب زيد علما ولا يرد نقضا على الشرطية الاولى فنقل المحشي ما اختاره
الرضي وعدم بيان وجه عدم اختيار الشيخ ما اختاره فهو قصور فلا تكن من القاصرين
قوله فيه مسامحة والمراد نحو ذات مقدرة هو نفسه **قوله** وانما قلنا ذلك اي المغايرة
لزيد بالذات مطلقا اي فيما جاز ان يكون لما انتصب وفيما يكون لمتعلقه هو الشيء المنسوب
الى زيد فلا بد ان يعتبر فيما يكون لمتعلقه المغايرة لزيد لكن في اعتبار المغايرة بالذات
بحث لما عرفت فيما نقلنا عن الرضي ان طاب زيد نفسا اصله طاب زيد بجعلها كالمتعلق حتى
صح اضافتها اليه **قوله** من حيث انه فاعل معنى اي للفعل المفهوم من نسبة الجزاء على
صفة له الى الاسم اعني الصفة كانه قبل ثبت الصفة كونها صفة مع وصف المطابقة
وفي اعتبار الحيثية اشارة الى دفع ما اورد على الشارح من ان قوله المفصول منه عن غير
الفاعل وكذا بعد الفاصلة مختلف فيه والحمل على المختلف فيه مع صحة العطف لا وجه
له اما وجه اختياره حيث قدمه وايراد العطف بلفظ الجواز مع ان الاصل في الواو
العطف فلرعاية جانب المعنى فان الكلام السابق في صحة كون التمييز لهما او لاحدهما
والمطابقة متفرعة عليه تتمة له فذكرها ههنا بطريق التقديم انسب بما تقدم واما ما
قيل انه مفعول معه لمصاحبة فاعل كان اي كانت الصفة ومطابقتها له اي لما انتصب عنه
فوهم اما لفظا فلانه حمل على المختلف فيه مع وجود الوجه المتفق عليه واما معنى فلان المقصود
افادة ان الصفة صفة له مع وصف المطابقة لا افادة ان تلك الصفة مع وصف المطابقة

ثابتة

ثابتة له ثم قوله كلتهما مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها اشارة الى ان طبقه يجوز ان يكون
مصدرا محذوفا الفاعل والمفعول وعلى التقديرين مبني للفاعل لا على انه على التقدير الثاني مبني
على المفعول على ما توهم فانه ارتكاب تكلف من غير ضرورة ولذا لم يحمل في المعطوف لا مصدر المبني
للفاعل **قوله** تميز عن النسبة الخ خبر ان اي تمييز عن نسبة كائنة الحصر المستفادة من فوله
ان شر بسند الخ هي تمييز عن الذات المقدرة التي في نسبة اسم الفاعل الى فاعلها **قوله**
ومثله كثير في كلامهم تتمة كلام الرضي **قوله** في قسم الاول اي المفرد وقيل مطلقا في
الرضي وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا او علما وليس
بوجه **قوله** ولا يقال عندي عشرون من درهم وبعضهم منعه ان من لا تزاد في العدد
وهكذا في التسهيل **قوله** يتضمنه في شرح التسهيل واما امتلأ الكوز ماء فقيل هو
شبيه بالمنقول وقيل منقول عن فاعل يصح اسناده للمطاوع فاصله ملأ الماء الكوز
فامتلأ فاعل ملأ والذي طاوع امتلأ وهذا قيل معناه انه فاعل وما هو منتصب في تركيب
يؤدي مضمون هذه الجملة فبهذا الاعتبار جعل كالفاعل في هذه الجملة فبعيد غاية
البعد او خلاصة جعله كالفاعل لكونه فاعلا في تركيب آخر ثم ان التعليل الذي ذكره
الشارح انما هو عند من لم يقل بنقل التمييز عن المفعول والقاعدة المشهورة عند
من قال به فلا تدافع في شرح التسهيل واما المنقول عن المفعول فذهب ابن عصفور
واكثر المتأخرين الى انه جائز وانكره الشلوبين **رحمه** وتلميذاه الابدي وابن
الربيع وحمل الشلوبين منصوبا على الحال وحمله ابو الحسن على البدل او على البدل
او على اسقاط حرف الجر وان ما اورده الشارح الرضي على هذا التعليل من انه ليس
بمرضي لانه ربما يخرج الشيء عن اصله كالمفعول لما لم يسم فاعله كان جائز التقديم
في الاصل فصار ممتنع التقديم الدفع ظاهر لاندفاعه اذ ما ذكر تتمة لعدم وقوع تقديم
التمييز لا لعدم جوازه **قوله** انما اتى بالجمع الخ يعني ان التمييز اسم جنس جمع لقصد الانواع
قوله لقرينة دالة الخ لانه شرط في المجاز ولولا القرينة كان اللازم حمله على
الاسناد الحقيقي قال سيبويه اذا جاد استد لانه قوله من يجيد الشعراء جادوا جيد
ومنه شاعر مجيد كذا في القاموس لكن ينبغي ان يذكر اسمه ليظهر كونه من المجيدين
قوله وهو الصرف الى الثنى بفتح الثاء وسكون النون كذا صرح في تاج البيهقي

قصوى

للفعل

من ... السيوطي

المثنى وناكردن واودشتن ودادكر دايند يعني انتهى فالمناسبة على الاول ذكر
المثنى مرتين في ضمن المستثنى منه مرة ومرة صريحا على الثاني كونه متماعنا لدخول
وعلى الثالث ما ذكره المحشي بطلب من نفسه فالاستفعال للطلب كما هو الشائع قوله
صرفه اه اي صرف عن الدخول في الحكم اشارة الى ما هو المختار من ان الاستثناء
منع عن الدخول في الحكم لا عن اللفظ واختصاصه بالمتصل لا يقدح في كونه وجه
المناسبة الا تاكيد معنى لصرف لان المنع فيه اقوى قوله التعبير وقع اه هذا
على ان يكون الظلمات عبارة عن الكفر والجهل باعتبار تعدد انواعه واما اذا اريد
المعاصي فالاخراج على حقيقة وفي الحكم عليه يضا اي بانه منصوب لا بانه متصل
ومنفصل لانه لا حكم في التقسيم وان كان صورة قوله ولو قيل اه اشار بلو الى ان
المناقشة مكابرة بفرض كما نفرض المحال لكا يشير اليه في الجمل احد من الوجهين
في شرح قوله وهو منصوب قوله فان احدهما مخرج اه وهذا ان المفهومات ذاتيات
لها ما خوذين في تعريفها والماخوذ في تعريفات الاصول لا عبارة ذاتي لها كما تقرر
في محله فلا يرد منع كونهما ذاتيين على ما في الرضي قوله بحسب المعنى بحيث يفيد تصور
معنى كل منها ممتازا عن الاخر وان كان تعريفها باعتبار قدر مشترك بينهما داخل
او خارج فانه تعريف بالاعم لا يفيد تصور ماهية الشيء منها فاندفع النظر الذي
اورده المحشي هو المذكور قوله بعد الا واخواتها اه اذا اريد باخواتها ما يدل على
الاخراج ورد الفائدة ونحو جاء القوم لا زيد فقيل ان يراد لا لفاظ المشهور الخ
وح يكون تعريفا بحسب اللفظ والكلام في التعريف بحسب المعنى كذا في الرضي في الاصول
قوله الى تكلف عموم جواز الضواب عموم مشترك ولا تكلف في شيء منها فانه طريقة
سلوك في المحاورات ترتب عليها المسائل الفقهية كما بين في الاصول قوله او اجزاء
اه اي في الحد والتقسيم بان يراد لفظ المثنى قوله الى المعنى المجازي الشامل للحقيقي
مجاز وهو الحق ولذا لا يجوز الحمل على المنقطع الا عند تعذر المتصل حتى ارتكبوا الاضمار
في نحو له علي عشرة دراهم الا ثوبا فقالوا معناه الا قيمة ثوب ليصير متصلا قوله ان ح
الاداة الاستثناء يعني الا واخواتها مجاز لانها موضوعة للاخراج قد استعمل في مخالفة
الحكم السابق نفيا واثباتا بلزوم السابقة الصريح لا اثباتا لمجيء لزيد في ضمن القوم

ونفيه عنه صريحا بوجود ثلاثة لا رابع لها لان قولك له علي عشرة الا ثلاثة ان اريد
به عشرة واسند اليه فالتناقض ظاهر وانتفاؤه بان لا يراد العشرة او يراد ولا
اسند اليه فان لم يرد العشرة فان اريد بها السبعة فهو قول الاكثر حيث قالوا
المراد بالعشرة السبعة بقرينة الا ثلاثة ارادة باسم الكل كما في التخصيص بغيره وان لم
يرد بها السبعة وهي مرادة في الحكم فيكون مراده بالمركب وهو قول القاضي ابي بكر ان
عشرة الا ثلاثة موضوعة للسبعة بالوضع التركيبي كلفظ السبعة الا ان الاول
مركب والثاني مفرد وان اريد بالعشرة ولم يسند اليه بل بعد الاخراج عنه فهو القول
المختار قوله هو الجمع اه اي لما يستفاد من الجمع اعني النسبة مثلا قوله دفيه ان اه
واجيب بان تلك الارادة واخرجت عن معنى الظرفية وصارت بمعنى لا فيكها حكم الاول
ان كانت معربة باعتبار الظرفية ابقاء على حالها الاصلي قوله فيكون انسان متاخرين
عنها فيه ان المتاخرين انما هو على التقدير ان لا يكون القيد معمول النسبة واما اذا كان
معمولا لها عن المعنى المتبادل فالنسبة موقوفة الى ذكر القيد فتعتبر النسبة بعده وهذا
نحو لا القيود في الاثبات يفيد التعميم اذا كانت معتبرة على المعنى الخاص المتبادر الى
معنى عام نص عليه السيد الشريف قدس سره في حاشية المطول في القرينة المجاز العقلي
قوله بان الاستثناء متاخر عن النسبة الحكمية التي هي عبارة عن مجرد الربط في الشيء
متقدم بمعنى لا يقاع او لانتزاع او لا وقوع على الا قبلان في ان الالفاظ موضوعة
للصور العقلية او للامور الخارجية ولا تناقض لدخول المستثنى في النسبة الحكمية
وخروجها عن الحكم فالادوات التي هي ظرف وفيود للنسبة متاخرة عنها متقدمة
على الحكم هذا ولا يخفى ما فيه اذ لا امتياز في اللفظ بين النسبة والحكم انما التعدد والامتياز
بينهما في الذهن فاعتبار القيد المذكور في اللفظ قيدا لاحدهما دون الاخر تحكم
لا دلالة اللفظ عليه قوله متصلا مجازا اي لا يخلو بين تلفظهما زمان يعد في العرف
انفصالا قوله وليس معنى اه هنا المنع لنه وجه الجواب والمقصود ان المراد بالاخراج
المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة التي هي مورد ذلك الحكم فلا يرد ان في
نحو رايت القوم فاكرمني زيد ولم يكرمني زيد ولم يكرمني عمرو تحقق المخالفة في الحكم بعد
التشريك في النسبة مع عدم الاخراج اي ذو عدد وكثرة يعني ليس المراد المتعدد في اللفظ

الحكم

في بيان الواقع وليس للاحتراز اذ لا اخراج بالا الصفة ولا احتياج الى هذا القيد بعد قوله
حاوله من متعدد قوله وذلك لم اصطلاحهم اي اصطلحوا على ما يكون نحو جاء بنك لا ادوات
مستثنى لما سواه وان كان بعضه لم يلزم ذلك ان يكون ما ذكر مستثنى لعدم كون ما سواه مستثنى من
الادوات الفرق بينهما بالاستقلال وعدمه قوله ما قلنا بقوله وفيه ان هذا الجواب
لا يمشي وقد ذكرناه سابقا لانه يستدعي ان اصلا بل مخالفة الحكمين اثباتا ونفيا وبيد
بفتح الباء الموحدة وسكون المثناة التحتانية والدال المهملة بمعنى غير ويجي بمعنى فاعل
ومن اجل وطعام كذا في القاموس قوله اصطلاحا الخ لا لغة حتى يرد ان الاستفهام
داخل في الموجب فكيف يعد من غير الموجب قوله فلان معنى تكرير العامل فيه بحث
لان البدل في حكم تكرير العامل من حيث ان المقصود بالنسبة على ما صرح به القاضي في تفسير
قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فلا بد من اعتبار النسبة اليه لكونه المقصود اصالة ومن
النسبة الى المبدل منه لكونه مقصودا تبعا ولذا يفيد تاكيد النسبة والمنسوب اليه والمنسوب جميعا
على ما نص الكشاف فلا بد فيه من تكريره من حيث الايجاب والسلب بخلاف العطف بلا
ولكن فانه في قوة تكرير العامل من حيث الصرف فيه تكرير المنطوق عن الايجاب والسلب ولذا
وجب خلاف الحكمين بالسلب والايجاب قوله ولان البدل منه الخ لما صح كلام المستدل
كونه في حكم المفرغ باعتبار عدم كون النسبة في كل منهما اصالة والمفرغ ممتنع في الايجاب
فكذا ما في حكمه ولم يدع فساد المعنى فيه حتى يرد ما ذكره المحشي قوله على المفرغ آه
اي ليس مقصوده انه منصوب على الظرفية والكلام في المنصوب على الاستثناء حتى يرد ما ذكره
المحشي بل مراده انه من قبيل المفرغ فيندرج داخله في الاحد او اخراجه عن هذا فلا بد من قيد
تام وهو لا يناسب بالاخوة لجواز اذ جعل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويته بالا
قوله ثم قال عطف على قوله قال الشيخ الرضي لجواز ان ينتصب المستثنى اذ الجملة ليست
بناقص مشابهة للفضل التام كلاما بفاعل المفرد الذي تم هو بالنون والتنوين
لا سيما مع تقويتها بالة الاستثناء ولهذا سيبويه في كتابه في مواضع فيقول على فيه
ما قبله لحمل المشتركين في الدرج هذا هو الظاهر لان الظاهر اذ قوله بعد لا غير كان وقوعه
في كلام موجب حال دون العكس لان الاصل تقدم الحكم على القيد ولما كان المقصود
بيان مواقع النصب يكون قوله او مقدما عطفا على الخبر دون الحال قوله وذكر عبد

مفهوم عدم من العبارة لا يضر لانه مفهوم من بيان حكم ما وقع بعد غيرا لا فيما سيأتي قوله
وهو خبر آخر او حال له جعله خبرا آخر يوهم ان يكون كل من الجزئين شرطا مستقلا والمقصود ان
مجموع الامرين شرط وكونه حالا لا يفيد ان الشرط كونه بعدا لا مقيدا باحدى الامور
الثلاث والمقصود ان المشروط احد الامور الثلث فالمناسب جعل كل منها خبرا وفي
كلام موجب قيدا للاول قوله وان ما بعد الا آه عطف على قوله وان المنقطع وفي
بعض النسخ والا ان قوله والا في المنقطع عطف على قوله ما بعد اسم ان ولكن فيه
قوله وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو زيد غني الا انه شقي
قوله الملحوظ بطريق الانسحاب كشيده شدن اي الاخراج فالمنصوب لمقول المشبه على قوله
منقطعا اي منصوب اذا كان منقطعا في الاكثر والجملة اعتراضية لبيان الخلاف قوله
وانما يجوز فيه الخ اي لم يجوز ابن السراج فيه البدل فيما اذا كان كلام في غير موجب
كما جوز ذلك في المتصل نظرا الى انه ليس من جنس السابق ظاهرا فالحاجة بدل
غلط وهو مما لا يقع في فصيح الكلام قوله كما في قوله تعالى خلق من مارد افق
وعصمته يعني ان فاعله النبيه قوله لا جبل آه اي ابن نوح عليه السلام الجبل عاصم
بقوله ساوى الى جبل يعصمني من الماء قال نوح لذلك لا بد لك القول فقوله معتصم
على صيغة المفعول ظرف مكان قوله اذا قال عدا بي كذا الخ يريد بيان المناسبة التي بها
استعملت هذه الالفاظ في الاستثناء قوله كان معناه اي معناه الاتراخي بعناه قوله معناه
ليس فعلهم آه فالكلام على حذف المضاف في الاسم والجر بدل باعادة الجار لان المقصود
آه يعني ان المقصود بيان حال مطلق المستثنى كما يدل عليه اعني قوله وهو منصوب اذا كان
بعد الا آه واللاحق وهو قوله ومخفوض بعد غير وسوى آه وقوله يعرب على حسب العامل
ولو جعل بدلا كان المقصود بيان حال المستثنى الواقع بعد الا لان المبدل منه اعني
بحال المستثنى يكون في حكم التنحية فما قيل ان البدل مستثنى بعد الا والمقصود بيان
حاله فيحمل ذكر المستثنى في حكم التنحية لا يخل بالمقصود وهم يقتضي منه العجب وكذا
ما قيل لا صحة لتوجيه الشرح لان المتبادر في المعنى ويجوز فيه النصب بعد الا ولا يصح
لان يقال في محل واقع بعد الا لا ذكر ظرف مكان فمعنى قوله بعد الا واحد لا فرق بينهما
الا باظهار في تقدير فيها قوله وقد يكون الخ ويكون المراد يعني المكان الخاص

في النسخ الانسحاب

قوله او خبرا اي هو النصب في المنقطع في الاكثر صح

وفيما بعد الا صح

وعلى تقدير تعلقه بالآخر فقط يكون بمعنى لا لامكان الظاهر اي لا يمتنع النصب في المستثنى
ولا يخفى ما في التوجيهين لانه ان اريد جواز النصب على سبيل العموم اي في كل
مستثنى فلا بد من التقييد بما يكون بعد الا وان اراد الاطلاق فلا فائدة
في ذكره سوى التصريح بما علم من ذكره في المنصوبات ومن قوله ويختار البدل
فالفصل للتوجيه الثاني قوله متراخيا آه اي في الذكر لم يكن البدل مختارا اذ كونه
مختارا يقصد ليطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يتبين ذلك قوله
رد الكلام تضمن الاستفهام وقع في النسخة التي رأيناها من الرضي هكذا
وقولنا غير مردودية كلام تضمن الاستثناء احترازا عن نحو ما قام القوم
الا زيدا زيدا ردا على من قال قام القوم الا زيدا اذ النصب ههنا اولى بقصد
التطابق بين الكلامين ولعل في نسخة المحشي قوله مما يقبله وانما صح آه
يعني ان الضمير في بدل البعض لازم فكيف يصح ههنا مع انتفاء الضمير فاجاب
المحشي ان الامر في عطف بهذه الشروط لان البدل والمبدل منه في كلام واحد
والمستثنى من حيث المعنى في كلام آخر والجواب انهما في اللفظ كلام واحد لاتصال
مواصلة لفظه وقال ثعلب كيف يكون بدلا قوله والا وجه انه خالف منه الثاني
في النفي والايجاب والجواب انه لا منع من الخلاف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة
مررت برجل لا ظريف جعلت النفي مع الاسم الذي بعده صفة الرجل
والاعراب على الاسم كذلك تجعل فيما جاء في القوم الا زيد لنا الا زيد
بدلا والاعراب على الاسم كذا في الرضي وههنا يجئ الاشكال الذي اورده
من انه لا يصدق تعريف البدل لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه فههنا كلا
النسبتين ههنا مقصودتان قوله اي نوع تحمل اي ليس المراد بالاصالة ما يقابل
التبعية بل انه ليس منصوبا بذاته بل تشبيهه بالمفعول نوع تكلف كما ذكره الشيخ
قوله ويكون آه يعني ان اللفظي والمحلي كلاهما بعامل المستثنى منه هو الباء
التي كانت داخلة في المستثنى منه ثم انتقل الى المستثنى بعد حذفه قوله وعامل
نصبه هو مررت آه يعني عامل الاعراب بالخصوص اعني نصب المحل هو مررت بتوسط
الباء بعيد ورتبه مفعول به بما وقاله اليه واما الاعراب مطلقا نصبا او رفعا
اوجها

اوجها فتوسط الا في سلبها لسهوا المحشي في هذا القول فقد سهى قوله بمعنى
فاذا حذف آه كلام المحشي يدل على ان كلام الرضي محتاج الى هذه العناية
وليس كذلك فان ما ذكره مذكور فيه بعينه كلام طويل وقع في البين بقوله فاذا
تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف آه فالصواب ترك لفظ يعني قوله فيه
ان النحوي آه يعني ان تقييد صحة الاعراب على حسب العوامل بكونه في كلام غير
موجب لا وجه له لان ذلك لصحة المعنى والنحوي انما يبحث عن دلالة الهيئات
التركيبية على المعنى صح او لا يصح وليس تقريره ان هذا من قبيل وضع الشيء في غير
عصام محله اذ لا يبحث النحوي عن استقامة المعنى على ما وهم قوله على اصل المعنى احترازا
عن صاحب المعاني فانه يبحث عن دلالة الهيئات التركيبية على الخواص والمراد المعاني
هي المعاني الثاني الزائدة قوله الا يرى جواز آه اي هذا التركيب جائز
نظرا الى القاعدة السابقة من وجوب نصب المستثنى اذا كان في كلام موجب
بعد الا مع عدم صحة المعنى فلم يجز بعد حذف المستثنى منه بعض فالوجه في اشتراط
صحة المعنى ههنا دون ذلك قوله اراد آه فيكون التقييد المذكور موجها اذ
الهيئة التركيبية بدونه لا تدل على المراد قوله فهو رفضه آه فيه ان عدم صحة
المعنى اقوى لان الاستثناء لا يقتضي الا متعددا يدخل فيه المستثنى واما عمومه
فلعدم قرينة الخصوص على ما اعترف به فيمكن الحمل هنا بتقدير عام يصح المعنى
به قوله الاظهر آه ولعل الشيخ انما ترك قيد الدوام لانه لا دخل له فيما هو
بصدده اعني عدم صحة الاستثناء المفرغ في الاثبات قوله ثبت دايما آه اي
مستمرا في الزمان الماضي فانه لا استمرار هنا لعله من قبله على ما سيجيء
قوله وفي افادته بحث في الرضي ما حاصله انه اذا قيدت النفي بزمان وجب
ان يعم النفي جميع ذلك الزمان قوله بخلاف الاثبات وذلك ليكونا على طرفي
النقيض ولم ينعكس لان استغراق النفي اسهل فيكون نفي النفي دايما كما ان نفي
الاثبات يكون دايما ونفي النفي يلزمه الاثبات فيكون الاثبات دايما ولا يخفى
ما فيه لان عموم نفي الاثبات انما جاز ليكونا على طرفي النقيض كالسالبة الكلية
والموجبة الجزئية فيقتضي هذا التعليل ان يكون نفي النفي سلبا لنفي الدايم

لا لسلبها. ثما ولذلك لا يفيد دخول النفي على كل فعل فيه معنى النفي دوام النفي نحو ما فارق
وانما انفصل فالوجه ان يقال ان هذا بحسب السماع في بعض الافعال الناقصة بدليل انه
لو كان المقتضي مجرد ثبوت الخبر لفاعلها كفى افادته كان بالاثبات فيقال مثلا كان زيد اسيرا
فالمدلول ما زال زيد اميرا لغرضنا لا يستفاد منه كلام عينيه لكن ان تعقل المراد عنه في الحصول
وان كان مغايرا له في المفهوم قوله لوسلم اي اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ في اربعة
مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء الزائدة لتاكيد غير الموجب نفيا كان او استفهاما
وفي اسم لا التبرئة مفتوحا كان او منصوبا وفي خبر المنصوب بما الحجازية فلو زاد المص المثالين
المذكورين لاجل استيفاء مواضع التعذر لكان اولى قوله واضعف اي ليشعر بجواز النصب
في الجملة لكن المشهور امتناعه لان ما بعد البدل عن محل القريب لاسم لا التبرئة وهو كفى وبين
التوجيه اذا البدل مجموع الا الله لا انه اعرب بجزء الاول فالاعراب للاسم الذي اليه
فلا كفى ولا تناقض قوله اي لا يترض شان فيه بذلك ليحصل للتقدير معنى مشترك
بين التقدير الحقيقي والحكمي ولا يلزم استعمال المشترك في المعنيين والجمع بين الحقيقة والمجاز
قوله يعني انه اي علة عملها الحمل على ليس وان وعلة الحمل كونها بمعنى النفي فهي علة
بالواسطة وجزء العلة التامة قوله اذا كان العامل حرفا بخلاف ما اذا كان
فعلا نحو ما جاءني زيد قائما فانه لا يبقى تقدير عملها قوله كما نحن فيه فان الحمل على البدل
اللفظ متعذر والنصب على الاستثناء مع كونه اقل في نفسه يوهم البدل من المحل قوله
وذلك اه دفع لما يتوهم من انه كيف معنى في نفسه معنى الفصلية مع انها يدل على معنى في غيرها
اعني نفي النسبة التي فيما بعدها كما ولا قوله مما كان اي التامة بمعنى ما حصل وما
ثبت فيدل على معنى في نفسها كسائر الافعال التامة وافادتها المعنى في غيرها عارضة
كيجد وما عدا الزمان بخلاف ما فانها موضوعة لنفي ما دخلها قوله بدليل اه يعني ان
لحوق علامات الفعل دليل على فعليتها وكون معناها معنى في نفسها ثم سلبت اه دفع لما
يتوهم من ان الفعل لا بد له من الدلالة على الزمان وهي مستقبل فيها امر فا قوله
وان لم يبق معنى الكون اي التامة ومادة النفي كون مضمون الجملة وهي فيما كان
منفيه بالدفع فاعل يتضمن انتفاء اه تعليل لانتفاء النفي وبقاء العمل كليهما قوله
مشهور تان وكذا لا وان معنا لا دوحة مع العقد لعدم غير مشهورتين قوله

مطرداي في استعمالاتهم كما يطرد دخوله في خلا وعدا قوله ودخول ما عليه حكاه الاخفش
من قول الشاعر رأيت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا لا يستشهد
به عند سيبويه لكنه وقع في الحديث اسامة احب الي ما حاشا فاطمة قوله بدليل
فان المصريف ولحوق الضماير المرفوعة خاصة الفعل قوله يحتمل اي يجوز
ان يكون مشتقا من لفظ حاشا حرفا واسما قوله المصريف تارة حرفا بدليل
مجيء الجر والنصب بعده قوله واذا وليه اللام نحو حاشا لزيد في سبحان من
علقمة في قول الاعشى ولكما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخر قوله لم سوء
ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى الا في هذا المعنى قوله وربما اراد اي قال
الله تعالى وقلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء اذ لا يظهر من لفظه قوله عما يستحقه
من الستين على محله اي محل ما اضيف اليه باعتبار الاستثناء قوله كان الاخفش انما
قال الاخفش ليغاير اعرابه اعراب المستثنى باعراب خصوصية المحل وان اتحد نوعا
لكن التغاير المذكور لما لم يكن منظورا للنحوي كان الاخفش ترك اعتباره قوله
لان ذلك فيه عارض والمعتبر التأدي معنى الحرف وضعا ليفيد قوة المشابهة
وما بعدها اي صفة حملت على الا بحسب المشابهة نحو مررت برجل غير زيد او بحسب الوصف نحو
وقلت بوجه الذي ضربته لا يكون فيه ذلك قوله مغايرة اي بالاثبات
والنفي او بعدم الدخول ليكون اظهر لان الاصل في الصفة ذكر الموصوف قوله
لان المحكوم عليه اي هذا انما يفيد تعذر الاستثناء المتصل لا مطلق الاستثناء
قال الرضي فليس في مثله لا الصفة او الاستثناء المنقطع ولا يكون داخلا
في ضابط حمل الا على الصفة ولعله لاجل هذا فسر الرضي قوله الجمع بكونه
لفظا او معنى ولم يجعله شاملا للمثنى كما ذهب اليه قال الكم اي منكر لا يعرف
بلام آه ذكر المعرف باللام المراد به العهد الخارجي والاستغراق بطريق التمثيل
والا فالعلم والمضاف والموصول واسم الاشارة حكمها حكم المعرف باللام في عدم تعذر الاستثناء
ان اريد بها العهد الخارجي لان الذهني حكمه حكم النكرة كما نص عليه الرضي قوله
لا يوجب التعذر الا في المثال الاول اذ لا يعلم قطعا دخول زيد في المائة ولا عدم
دخوله فيها قوله لا يوجب عدم التعذر الا في المثال الثاني لان المراد جماعة من هذا

فان الوجه الذي تبين فيه اثر الغضب
كانه غير الوجه الذي ح

او الاستغراق بشيء المناذر عموم شمل المذكور وذكر
المعرف باللام في الرضي بطريق التمثيل وانما
قيد هنا العهد ٢٢٢

الجنس والواحد والرجل والحمار ليس بجماعة فلا يدخل فيها فيصح الاستثناء المنقطع سواء
من جنس المستثنى منه بلفظه او بغير لفظه او لا يكون من جنسه وبما ذكرنا سقط ما قيل
لا فائدة في هذا الاستثناء لانه لا يعلم مما بقي بعد المستثنى منه الا ان يراد برجال اقل
مراتب الجمع ح يكون جمعا منكرا محصورا معينا لانه انما يدل على عدم صحة كونه استثناء متصلا
ووقع في نسخة بعض الناظرين في المثال الثاني بكلمة ما النافية وهو غلط وبنى
عليه الاعتراض وطول الكلام واخل بالمرام قوله قال سيبويه الخ لما كان تعذر الاستثناء
غير كاف في حمل الا على الصفة ضم اليه تعذر البدل ليتم البيان قوله ايضا الخ يكون
تعذر الا كافيا في المقصود وكذا الحق عليه المصنف قوله الا حيث يجوز الاستثناء ولا
يجوز هنا لان الله تعالى وتقدس غير واجب الدخول في الهة المنكر ولانه لا يجوز
قوله استثناء المفرد من الجمع على انه استثناء متصل اي يجب ان لا يكون آه يعني ان الملزوم
الفساد في الذكر واذا كان مفهوم الهة مغايرة لذاته تعالى وتقدس لكن الفساد لازم
لمطلق المغايرة اذ لو فرض اله واحد غير الله تعالى يلزم الفساد ايضا فانتفاء الفساد
يستلزم انتفاء التعدد مطلقا وانما ذكر في الآية بصيغة الجمع تشنيعا بالكفار بانهم
اعتقدوا الشركاء ولكن لا يجوز له شريك اصلا قوله لا يكون ماضيا لان ليتها الماضي
تقع المعنى في حيز لفظ قوله فقبيح اي لا يحكم بمطلق المنع لارتفاع ليفيد التقريب الذي
لم يستفد من مجرد كان قوله وكذا قالوا آه لما مر لكن ينبغي ان يكون القبح اقل من قبح
كان لعدم تحقق المعنى قوله وكذا ينبغي انما قال ذلك لعدم التصريح به منهم قوله
تجويز وقوع الخ اي لا يمنع من قيام سببين يفيدان معنى المضي ومنع ابن مالك آه
والجار لانه مستثنى قد وقع اخبارا جميعا ماضيه قوله للاستمرار اي مضمون اخبارها
في الماضي الا ان المنع قرينة لانه يضارع الفاعل فلمضارعته لفظا ومعنى
استعمل فيه مقيدا بزمان يستعمل فيه قوله تقلب آه اي في الاخلية فلذا تقول اجلس
ما دام زيد جالسا وقد يجي بمعنى المضي نحو قوله تعالى ما دمت فيهم قوله
فلعل ذلك مبني الخ فالقرينة المعنوية موجودة تقديرا سمه في عمله او في بدنه او صحته
كان في قولهم الا مقتول بما قتل به ان خنجرا ان كان في يده آه او في صحبته والحاصل
انه يمكن تقدير الجار والمجرور والظرف خبرا لكان المحذوف قوله ربما جر آه

حذف

207

حذف حرف الجر لدلالة السابقة عليه مع ما بعد فانها متعلق به قوله حكي عن يونس آه ما كان
لما وقع بعد الا لا يجوز توجيه النصب سوى تقدير كان والمراد الاتي من جنسها المعنى قوله
الذي في صورة الفاصلة اي ليس كالجزء حتى يكون حذفه مع كان كحذف لفظ واحد
كان حذفه مع الاسم كجزئيته من حيث كونه فاعلا في المعنى قوله ولا يحذف التخفيف آه غير
عبارة الرضي بالتقديم والتأخير فان كان فيه ولا يحذف الا كثيرا لاستثقال التخفيف
ولكون الشهرة دالة على المحذوف لعدم صحته على الاطلاق يحذف ما لا يكون كثير الاستعمال
اذا دل عليه قرينة فقيد الحذف بان يكون للتخفيف ليصح لكنه اخل بعطف قوله ولكون
الخ لانه تعليل الحذف وما عطف عليها عني قوله التخفيف قيد له فالاوجه ان يقال المراد
ولا يحذف حذفا شائعا الا كثيرا لاستعمال والمعطوف عليه والمعطوف كلاهما متعلقان
بالحذف فالاول غاية مترتبة والثاني علة حاصلة قوله انما صح آه معناه ان الماضي
الغير المصدر بقد ظاهرا او مقدرا اذا وقع جزاء لا يدخل الفاء اصلا قوله لانه
مقدر اي عدم دخول الفاء انما هو في الماضي الملفوظ الواقع جزاء قوله الا المفتوحة
الخ اي لا يجوزون مجيء ان المفتوحة شرطية فان القرآتان في قوله تعالى ان تضل احدهما
فتح الهمزة وكسرها بمعنى الشرط قوله فلاستقامة التعليق اي تعليل حصول الجزاء
بحصول الشرط في الزمان الماضي لما صح الرضي من ان الشرط لا تقلب كان الى
الاستقبال لكنه يضافي هذا على تقدير كون ما هو على التقدير فتحها اعني البينة
في الزمان الماضي فالجملة على تقدير الفتح يكون ماضويا بالجزاء استقامة التعليق
لا تنبت مساعدة المعنى لما لا ينبت ان التركيب فيما بينهم استقبالي وهو في قوله
اي الهذلي يا خراشة اي يا ابا خراشة اذ كنت ذا شاء عدة من الرجال او ثلاثة
المعشرة فان قومي لم يا كلهم الضبع اي لم اقتل والضبع اما على سنة الحيوان او السنة
الجدبة سببهت في اهلاكها الناس بالضبع وفي ما اهدا اشد من الضبع اي اهل
والضبع اما لانها اذا وقعت في غنم افسدت ولم يكتف بما يحتاج اليه قوله
متعلقا حال من فاعل لا يخفى بجوازه اي لا يجوز هذا التقدير حال كونه متعلقا به
واما على تقدير تعلقه بالمحذوف فجائز كما ذهب اليه البصرية قوله من تفسير
فعل يفصل في الجار والمجرور اعني في ما انت ذا نفس الكونه بمعنى لان كنت قوله

اذ تمنع ولان معمول جر ان لا يتقدم عليها لم يعتبر كان غير الخبر قوله وجب تغيير صورتها لانه
تقابل بما على وضعها الاصلي مع وقوعها وجوبا عن مقتضاها الاصلي بلا مفسر هو كالعوض
ستذكره فاذا غيرت عن حالها الاصلي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير
كانها ليست في الظاهر في الشرط وجب الفاء لتؤذن بانها في الاصل حرف الشرط
لان الفاء علم السببية قوله فلا بد اذن اي لانه لم يبق من الشرط شيء فيلزم مقارنة
حرف الشرط مع الفاء ولانه لا بد في الحذف الغير اللازم من قيام شيء مقام المحذوف
قوله واذا كان الثاني نحو اما انت منطلقا وما انت ذا نفر قوله من غير سبقه
بقرينة ذكر التوابع بعد قوله اي لنفي ما اجري عليه لا لنفي صفة الجنس مطلقا
قوله من معنى البدية وهو ان يكون الاسناد بعد الدخول قوله اما الدخول وهو
ان يكون لا بد من الاثر قوله لا حاجة اي معنى لو صرفنا الظاهر المتبادر بمعونة
المقام الى معنى آخر انما يكون عند الحاجة كما في التعريفات السابقة ولا حاجة
هنا وما قيل لما تعارف في كلامهم تكرار البدية والدخول بهذا المعنى خرج به لا محالة
فيكون خروجا بعد دليلها خروج الخارج وهم لان الصرف عن الظاهر واذا تكرر لا يصير
متعارفا فاطرد قوله وعليه يرد على هذا القول ما ذكرنا من انه لا حاجة
اليه قوله فالتعريف غير مانع فيه انه يجب حمل البدية والدخول على ما مر كيف
يدخل المرفوع في التعريف وانه لا معنى لقوله اللهم اذ يعني قوله بان الجار
اي يعني انه ليس متعلقا بالمنفي بل المحذوف هو خبر لا كان عليك ضربت واليوم ظرف
لذلك الخبر المحذوف قوله او بالعكس اي اليوم خبر وعليك متعلق به وعلى
التقديرين ضربت مبتدأ قوله اي لا وجودها غارض معنى انه على حذف المضاف
كيلا يكون ظرف الزمان خبرا عن الجثة قوله لان حرف اي كل مصدر يتعدى بحرف
من حروف الجر يجوز ان يكون ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا تقول
الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وما عليك المعول وليس لك الالتجاء
لتضمن ضمير المصدر فالمتعلق به باق بعد جعله جزءا من حيث المعنى قوله لا يجوز ان
يجعل اي فلذلك قدرنا مدلوك لانه لا يتم متعلقا بقوله من الله قوله لان
المنصوب لانه لا يكون مفردا يتوهم من كون الكلام سوقا له قوله ذلك اي ارتفاع

بحث المنصوب بلا

قوله ويرد عليه اي يرد على هذا القول ما ذكرنا من انه لا حاجة اليه صح

ضمير

ضمير المبتدأ الظاهر من ارجاعه الى اسم لا لكونه مذكورا صريحا قوله مبنية على الفتح
بلا تنوين هذا اي من مخالفة في الحركة لما يراد المعنى بعد لا التبرئة ما سعد بالحركة قبل
دخولها طردا للباب على نسق واحد الذين جعلا اسما لا لا مطلق المعطوف عليه لنسق
وجه يكون اذا اسما لشيء واحد نحو بثلاثة وثلاثين مضارع المضاف سواء كان عاملا
اولا قوله بخلاف ما جاءني من رجل فانه لا يصح بعد بل رجلان او اجالك ولذا
قال المفسرون ان قراءة لا ريب فيه بالفتح ابلغ في النفي من قراءة لا ريب بالرفع قوله
في الاضافة الى الاسم الصريح احترازا عن الاضافة الى الجملة نحو يوم ينفع الصادقين
فانها ترجح جانب البناء قوله التنبيه على كونها لنفي الجنس لان نفي الجنس تكرير النفي
في الحقيقة قوله سواء كان اي نحو لا حسن في الحسن البصري رحمه ولا صعق في الصعق
او فيما اضيف اليه نحو لا امرء قيس ولا ابن زبير قوله فلرعاية اللفظ اي انما
يجعل في صورة النكرة وان كان النفي في الحقيقة وهو المثل الذي لا يتعرف بالاضافة
الى المعرفة لرعاية اللفظ واصلاحه بان يكون مطابقا لما قصدهم ولذا قال
الاخفش على هذا التأويل يمنع وصفه لانه في صورة النكرة ويمنع وصفه بمعرفة
في الحقيقة ولا يوصف بنكرة قوله فالامر واضح لصيرورته كانه اسم جنس موضوع لافادة
الوصف المشهور وعلى هذا يحكى وصفه بالنكرة وقوله في الثاني زائدة ويجوز البناء مع
الزائد نظرا الى لفظها قوله للتبرئة اي لنفي الجنس ملغاة عن العمل قوله مرفوع بلا
عند غير سيبويه واما عنده فلا لان اسمها المفتوح لا يعمل في الخبر فهما في موضع رفع مبتدأ
والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدأ لا خبر لا قوله في حكم واحد بالاضافة اي في حكم
عامل واحد فيجوز ان يجعلا واحدا قوله الاظهر اي نظرا الى المتعدد اسم لا والتأويل
بالمفرد نحو لا شيء منهما موجود خلاف الظاهر قوله فان لا عاملة اي يشعر كلامه
بان مدار جواز تقدير خبر واحد وعدمه كون لا عاملة في المبتدأ عنده وليس كذلك
فان معناه لا المفتوح اسمها يعمل في الخبر عند غيره ولا يعمل فيه عنده مرفوع على انه
خبر المبتدأ فلو قدر خبر واحد يلزم توارد العاملين على معمول واحد وذا لا يجوز
قياسا على توارد المؤثرين على واحد كما صرح به في الرضي وغاية التكلف ان يقال مراده
ان لا عاملة عند غيره في المبتدأ والتابع فالخبر خبر لا فلا يلزم التوارد عنده لانه مع

اسمه المبني مبتدأ فلا على الاول المبني والمعطوف منصوب فلا يتحقق عاملان فلو قدر خبر
واحد يلزم التوارد قوله للضرورة الشعرية نحو قوله لا يبطل عملها لان عملها انما كان
لمشابهتها بان وبتوسطها بطل العمل لان ان لا يبدلها من تصدير قوله لجواز ان معنى التقدير
الخ هذا انما يرد وانما كانت هذه المعاني مدلولات كلمات الاستفهام بان تكون مستعملة
فيها واما اذا كانت من مستفادة التركيب وكلمات مستعملة في الاستفهام فلا تفصيل مذكور
فلا يقال الشيخ السيوطي قوله عن ابطال الحصر المستفاد من كلامه انما قال السيرافي
الخ في الرضي قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول تلحق الالف الاستفهام اداة النفي
فيكون الالف لمجرد الاستفهام بل لابد ان يكون للانكار والتوبيخ او بمعنى التمني
~~مع لا الجحود فيجوز بعدها العطف والوصف~~ الخ قال المازني والمبرد ان حكم
الا بمعنى التمني حكم الا بمعنى حكم لا الجحود فيجوز عندهما العطف والوصف على
الموضع الاماد لا كبر انفسه والاماد وضمها شبها وخبرها ظاهرا او مقدرا كما
في الجحود وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع آه بيت تغلل كذا اشارة الى
ان البيت مضمن وهو ما لا يتم معناه الا بما يليه في شرح ابيات المفصل بيت الى شير
ترابا لعدد من خاتما ليراخرج ترابها والمضداع الثاني صفة رجل والى ذلك
اعترض كان الشاعر عشق هذه المرأة فقول على طريقة لينهذا لعنا لا ترى
ويبصروني رجلا يدلني على هذه المرأة ويهديني طريقها ويوصلني اليها اي يبصروني
رجلا هذه صفة فانه يدل وقيل يروى بيت اي سيلني ولعله تصحيف
فيا لتاء المثلثة التي بالحصة قوله اي لثبوت الخ فالمكان مصدر ميمي لا ظرف
قوله وتوجيه النفي اليه حقيقة اي من حيث المعنى بناء على ان محط الفائدة القيد
الاخير وان كان صورة الى المنفي قوله بنزع الخافض والاصل برفع وبنصب
مثل الجائي كون خبر لا مذكور قبل المعطوف لفظا او تقديرا قوله كان في المعطوف
على محل اسم ان المكسورة لئلا يلزم توارد العاملين لكن في المغني انه يجوز مراعاة
محلها مع اسمها قبل مضي الخبر فيجوز رفع النعت والمعطوف نحو لا رجل ظريف فيها
ولا رجل وامرأة فيها قوله يقتضي وجوب حيث ان بدلا للمنادى يجب بناؤه اذا كان
مفرد معرفة لان حكمه حكم المنادى المستقل فيجب بناء بدل الاسم لا اذا كان مفردا

والتمني والعرض وقال سيبويه
آه م

نكرة على ذلك جواز البناء بناء على ما قال في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا
واخرى غير مستقل في باب لا التبرئة وباب النداء قوله عند الشيخ الرضي فانه يقول
عطف البيان هو البدل قوله لئلا يتوهم الخ ظاهره انه ليس منصوبا بل مبني كما في
لا اب ولا غلامين لكنه اجرى احكام المضاف عليه لمشابهته المضاف في المعنى وليس
كذلك لانه صرح في الرضي بانه معرب اتفاقا انما الخلاف في انه مضاف حقيقة بل
مشابه له واليه ذهب المص ولعل مقصود المحشي لئلا يتوهم ان تشبيهه بالمضاف
لاجل النصب فقط لكن عبارته قاصرة يعني ان صورة آه لما كان قول المص لمشاركته له قوله
في اصل معناه غير صحيح بحسب الظاهر اذ اسم لا في هذين التركيبين نكرة وتركيبه
بالجار والمجرور تركيب خبري عند المص فلا اختصاص لاسم لا في هذين التركيبين
حتى يشارك المضاف اعني لا اباه ولا غلاميه فيه اوله له توجيهان اولهما حاصل
جوابا
الاول ان اسم لا المضاف باقحام اللام بينه وبين المضاف اليه يشارك
بتقدير اللام في افادة الاختصاص الاضافي لاشتمال كلمتها على الاضافة
وصورة اسم لا في هذين التركيبين الجائين صورة المضاف باظهار اللام
فاعطي له حكمه وحاصل الثاني ان مثل هذين التركيبين مع كونه خبرا
لا اضافة فيه مشارك للتركيب الاضافي في افادة الاختصاص وذلك ان
الاختصاص الاضافي لكونه معلوما للمخاطب مسلم الثبوت عنده اعم من
الاختصاص الجزئي قوله وهو اسم لا في حالة اعتبار اضافته لوجود اللام
مشارك لاسم لا مضافا المقدر فيه اللام في افادة الاختصاص قوله فلا
يعتبر فيه آه بل ان هذا التركيب الجزئي مشارك للتركيب الاضافي في افادة
مطلق الاختصاص فاعطي لاسم لا في الاول حكمه في الثاني لكن قال
انه لا فرق بين التوجيهين في المآل وانما التفرقة في حل تركيب المص بارجاع
ضمير مشاركته تارة الى لا اسم المضاف باظهار اللام وارجاع ضمير له
الى المضاف وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين وبارجاع
ضمير له الى تركيب يشمل لم يتدبر حق التدبر قوله من التعريف فانه انما يستفاد
بسبب الاختصاص بالمعرفة قوله والمعاني الاخر من التعظيم والتحقير للمضاف

والمضاف اليه لا يبين في علم المعاني ان الصورة اي صورة المضاف فيه
باظهار اللام مع بقاء معنى الاضافة قوله وقد تلحق التاء نقل عن جيباد
الشارح تمام حين لا مجاء العاطفون تحين ما من عاطف لتانيث الكلمة
اي لا او المبالغة اي في النفي لا في علامة قوله وههنا استعمالا للزمان
فانه في الاصل اسم اشارة للمكان قوله في محل النصب واما ايان فهو
السيد في مبني على الكسر كونه في الاصل مضافا الى الجملة حذفت الجملة وبني
على الكسر لئلا يلزم اجتماع الساكنين ثم الحق التنوين للعوض وقال الكوفيون
لات حرف جر وقيل انه مجرور بمن مقدرة اي لا من الخوف وقد يرتفع وقد
يجر بتقدير من كما جاء في القراءة الشاذة ولات حين مناص قوله ولا
يستعمل اي لات لا يستقل من احد لا من الحجازيين ولا من غيرهم في اللغة الحجازية
اذن اعمال ما وحدها الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا قوله
الا منفصلا بينهما نحو الا زيدا لعالم واما الجمع بين اللام وقد فنحو
لقد سمع الله وفي الاول في الاسم فلان نقد سبيل الاخرين القرب
والنزع وفي الاسعى التنبيه فلم يكن يحض المحقق قوله الا سبحونا المجنون
الدولاب التي يستقي عليها والمؤنثة قوله مثل قولك الخ فالتقدير في
الاول بدور دوران مجنون حذف الفعل واقيم المضاف اليه مقام
المضاف وفي الثاني الا يعذب سعد باكد بمجنون ما زيد اعمرو ضاربا
بان يكون عمرو اسم لا وضاربا خبره وزيد مفعول ضاربا نحو قوله
تعالى فاستكم آه فان من مدا الخ اسم لا وقدم عليه الجار والمجرور وقد يحمل
في محل الرفع خبر مبتدأ محذوف هو من عطف الجملة على الجملة قوله اذكر
الخ فتوهم اذا الاول رفع وليس بشيء لان مثل ذلك ليس بمطرد
ولا في سعة الكلام بيان للواقع توطئة لبيان تقييم العلامة والمراد
بالجر ما هو نوع الاعراب فالتلبس المستفاد من باء الملابسة في قوله
بالكسرة تلبس الحكم بالحركة قوله فلا يتوهم الدور لعدم دخوله
في التعريف وما قيل ان المعرف هو المجرور المشتق من الجر بالمعنى

المصدر

المصدري والمراد بمعنى الجر نوع الاعراب فلا تقدير دخوله في التعريف لا يتوهم الدور وانما
فيه ان الجر بمعنى نوع الاعراب ماخوذ في الجر بالمعنى المصدري قوله لان المص ذكره
وانما ذكره محلا في تعريف المرفوع فلا صرح به الشيخ ان المص اورد في بحث الفاصل
المرفوع المحلي فلا يمكن التخصيص هناك بالمعرب قوله في بيان اقسام الاعراب حيث قال
والجر علم الاضافة قوله وانما لا يقبل الخ على وفق ما مر في بيان انواع الاعراب
كما قال في عديليه قوله بجي ما بعد مفعول ياخذ بالحاء المثلثة وسكون الجيم والراء
خصي الانسان والحيض ما دون الابطين الكشح كذا في القاموس قوله علامة
الشيء اي ذاتها لا من حيث انها علامة وما قيل انه ينتقض تعريف المجرور بمثل
غلامي غير مجرور فمرفوع لان حركة غلامي حال كونه مجرورا غير حركته حال
كونه غير مجرور ولذا كان اعرابه حال الجر تقديرا للتنصيص على ان المراد اي ان
المراد في الموضعين معنى واحد بخلاف ما اذا اورد الضمير فانه يحتمل
الاستخدام قوله نحو كفى بالله اي فيما يكون حرف الجر فيه زائدة قوله لا اختصاص
بالاضافة يعني ليس نكرة محضة حتى يجب تقديم الحال عليه قوله من اقسام
المتوسط باعتبار ان المتوسط لفظي وتقديري قوله ما يتوقف على الجر وهو قوله
مرادا قوله بمعنى انسلاخ التجريد في المغلوب عنه كرد في الكون بمعنى لا انسلاخ متلبس
به فمن قال انه من باب القلب حمل التجريد على المعنى الحقيقي والقلب لا يحتاج الى
نكتة عند السكاكي واما عند غيره فان كنتا المبالغة في التجريد ثم ان القلب من خلاف
مقتضى الظاهر وهو ما كان المجاز فلا ترجيح للكون بمعنى الانسلاخ على القلب قوله
لا حاجة محل بحث قوله اعترض عليه الخ يعني ان قوله لاجلها وان افاد اخراج
نحو الغلام زيد والضارب زيد لكن اخل بطرد التعريف لخروج الحسن الوجه
لان انسلاخ التنوين فيه بواسطة اللام لا بواسطة الاضافة قوله واما الضارب
الرجل فانه جائز مع عدم انسلاخ المضاف فيه من التنوين او ما يقوم مقامه لاجل
الاضافة بل لاجل اللام وحاصل الجواب ان القياس عدم جوازه وانما جاز حملا
على الحسن الوجه على ما ياتي فكان في حكمه قوله كما قال الشيخ الرضي آه كلام مستأنف
والكلام السابق كان على قوله لاجلها وجوابا له وهذا جواب عن اعتراض يرد على

وله تجردا عنه تنوينه بانه قد توجد الاضافة بتقدير حرف الجر مع عدم التجريد كما في
المضاف المبني وغير المنصرف اذ ليس فيه تنوين ونون والتجريد فرع الوجود فكان المناسب
تقديم هذا الكلام لكن انه من لاشتماله على الجواب محل الحسن الوجه والضارب الرجل
ايضا قوله مشروط بشرط آخر فلما لم يوجد الشرط لم يوجد المشروط وعمل الجر
مفعول مطلق لم يجعل قال الشيخ آه في دفع الاشكال قوله اراد بها قادر بالمعنى
في اصل التحليل لانها تفيد صفة قائمة بمعنى اللفظ قوله ما يقابل اللفظ لا يدل
عليه فهو ليس منسوبة الى اللفظ دون المعنى قوله كان المراد الخ ليصح التمثيل
بليث واسد فانهما مترادفان قوله المساواة المسامحة وهي المساواة في
الصدق سواء اتحدا في مفهوم اولا كما قالوا النسبة تساوق الوجود وعلى هذا
يصح مقابلة بقوله او اعم او اخص بلا تكلف قوله فان الاحد آه اي المراد
من الاحد هو يوم الاحد فيكون المضاف اليه اعني اليوم اعم مطابقا منه
قوله ولما لم يشمل الخ عطف على قوله اذ لم يستعمل آه مقدمة ثانية لاثبات
عدم الصحة فان الاولى انما يفيد عدم الاستعمال فقط قوله وجب تنافرا
والتنافر لا يصح استعماله في كلام الفصحاء قوله الا بعد التاويل آه فيقال
في كل رجل جزئيات رجل قوله وذا لا يجوز لان كلا لا يستعمل الا مضافا الى
ظاهر او مضمر محذوف نحو كلا هدينا اي كلهم قوله او ملفوظة نحو ان الامر كله
لله كذا في المغني قوله كما تقرر في الميزان من ان كل سور الموجبة الكلية والمراد
من الموضوع الافراد دون المجموع المفهوم افكما الظاهر من كلام اهل العربية
ما ذكره صاحب المفتاح قال في المغني كل اسم موضوع لاستغراق افراد المنكر نحو كل نفس
ذائقة الموت والمعرف المجموع نحو كلهم آتيه واجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن
ثم قال ما حاصله ان لفظة كل مفرد مذكر ومعناها بحسب ما تضاف اليه فان
كانت مضافة الى منكر وجب مراعاة معناها فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا
في نحو كل شيء فعلوه في الزبر فقالوا يجوز مراعاة لفظها ومعناها نحو كلهم قائم وقائمون
معنى فما ذكره الميزانيون مبني على اصطلاح بناء على ان كلمة كل لما كان في افادة
الافراد والاجزاء تابعة للمضاف اليه وان ما يستقل بافادته هي الاحاطة قالوا

ومفردا مؤنثا ونحو كل نفس بما
كسبت ونحو وكلهم مجزي مذكرا ومؤنثا
واه كانت مضافة الى المعرفة

ان كل للاحاطة وان الافراد من جانب المضاف اليه نحو كوكب آه الخرقاء اي كوكب المرأة الحمقاء
وسهيل كوكب كبير يعند طلوعه ينضج الفواكه وينقطع القيظ بلا نسبة انها تنسج الخ
كما قال الشاعر اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها في القرائب قوله
لان الاضافة الخ لان الاصل ان يكون للاختصاص قوله لا يستلزم مئونة
الفصل ولذا قالوا انه في حكم النكرة ولذا توصف بالنكرة دون المعرفة قوله
مجازا لغة آه لانه يدل على ان كلا من المضاف وذو اللام حقيقة في الواحد المعين
مجاز فيما سواه وما في كتب البلاغة انه حقيقة في الواحد المعين والجنس اما
اشتراكا لفظيا كما هو المشهور او اشتراكا معنويا كما هو مذهب السكاكي ولو حرف النفي
في قوله من غير اشارة الى واحد معين وقوله بلا اشارة الى معين الى القيد اعتبار
الواحد فيكون مفاد العبارتين الاشارة الى واحد غير معين او نفيها الى المخالفة
لان استعماله في واحد غير معين من حيث انه واحد من افراد الجنس لا من حيث
مطابقة الجنس اياه مجاز لانه استعمال المطلق في المقيد قوله لا راد تقيس
الجنس بان يكون المراد الجنس من حيث التحقق وذلك بحسب القرائن الا ان قرينة
الاستغراق في المقام الخطابي هو انتفاء قرينة البعضية كيلا يلزم الترجيح كذا
قالوا قوله بعض المحققين اراد به السيد قدس سره صرح في حواشي المطول قوله
بادنى عناية بان يعني بقوله حينئذ اعم من الفرد والجنس وبقوله بلا اشارة
الى معين الاشارة الى غير معين قوله او غير ذلك اي الاستمرار وفيه
خلاف الزمخشري فانه يجوز ان يكون اضافته مقصودة لاشتماله على المعنى
اسم الفاعل ههنا مطلق والمطلق من الاستمرار قوله وايضا ليس يجري الخ
اي كما لا يجري الحكم بان الاضافة المعنوية الى المعرفة تفيد التعريف
في الالفاظ المذكورة كذلك لا يجري في هذه الالفاظ ليكفيك في
بعض النسخ باللام المفتوحة المكسورة لان في هذه الاسماء من المبالغة
الزائدة على ما في الافعال وفي بعضها بدون اللام اكتفاء باصل
المراد وكذا اخواته فان شرعك بالشين المعجمة المفتوحة وسكون الراء
معناه حسبك واشرعني كذا اي حسبني وكان معناه الكفاية الظاهرة

المكشوفة من شرع الدين شرعا او اظهر وبينه وكفيك بتسكين الفاء اي
حسبك وهيك بتسكين الهاء يقال هذا الرجل هيك وناهيك من رجل
وهاك من رجل تاويله انه يجد غايته فهاك عن طلب غيره كذا في الصحاح
نكرة نحو رب شاة كلتيهما تعرف المضاف لكون المضير معرفة نحو زيد واحد منه
قوله مختصة ببيئ نحو رايت رجلا هو واحد منه الا ان يكون المضاف اليه
آه فانه يتعرف في غير لا تخصار الغير نحو عليك بالحركة غير السكون ولذلك كان
قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت وكذا اذا اشتهرت بنقيض
بما منك في شيء فقيل لجاء مثلك كان معرفة اذا قصد ذلك المنقوض قوله
وقيع القدح نشتر زدن كما اشار آه فيه ان اشتراط القصد انما ذكره
المص في مثل دون غير فانه اذا كان له ضد واحد يعرف بما يعرف به فلا
الى القصد قوله معنى واما لفظا نحو زيد الشجاع فلا تجوز الاضافة كما يجي
فانه يجوز لان المقصود منها المدح قوله يعني ان المقصود اندفع بهذه
العناية لما يتوهم من ان التعريف الحاصل بالاضافة غير التعريف الحاصل بما
يحاذيها فلا يكون تحصيل الحاصل قوله فيه ان المعرفة آه غرض الشارح ان
الاسماء المذكورة قبل العلمية كانت مستعملة في المتحصل المعين وبعد العلمية
ايضا مستعملة في ذلك المتحصل ففيه تعريف المعرف وتحصيل الحاصل ولذا قال
لزوم تعريف المعرف دون تعريف المعرفة واذ وجه الاعتراض بانه مستفاد
من قوله وبين جعلها على اطلاق المعرفة على الجمع مع المعرفة هو الاسم
المعرف فقد دفع بانه مبني على المسامحة الشائعة بينهم قوله فقط زاده ليصير
الترك دليلا على ضعفها برادا للام قوله ابدا غير مشروط بشرط قوله
لفظة ابدا لانها تابعة للعمل قوله ويضاف آه فاضافتها اليه لفظية
واضافتها الى المفعول به آه خصها بالذكر لانها لا يضاف الى الفاعل
والمفعول به والمقصود فيهم لبيان طلبها دون سائر معمولاتها قوله على الاولين
وعلى الثالث
اي الحال والاستقبال يحتملها والمغيرة لاشتمال الاستمراري على الماضي
والحال والاستقبال فاذا قصد الماضي للمتعلق واذا قصد الحال والاستقبال

اذا اتصف

عملا قوله كما يرد الفيد كما في قوله وقد اغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد
هيكل يعني لقصد التعليم من العبد وكناية عن سقطه والبيد باق وكنانة بضم الواو وسكون
الكاف وكذا موقع الطير اينما وقعت تجي راي لفرس منجرد قصير الشعر دقيقه قيد الاوابد
يقال لفرس الجواد قيد الاوابد اي الوحوش كانه لسرعته قيدها على رجله الهيكل الفرس
الطويل بل الضخم قوله والغير آه في قولهم هذه ناقة عبر الهواجر جمع هاجرة
نصف النهار عند اشتداد الحر اي عابرة فيها ويكون الاضافة آه وخبر بانه صلى الله
على وجه البدل قوله اي لا حقيقة آه يعني ان التخفيف مستعملة في الحاصل بالمصدر
مجاز قوله صحيح به آه اي ليس هذا قيدا احترازيا حتى يستفاد ان المعنوية لا تفيد
تخفيفا لا في اللفظ ولا في التصريح بالمقابلة اي المقابلة بالمعنوية بان اللفظية يفيد امرا لفظيا
وتلك امرا معنويا قوله او الاحترازي اي الاحتراز عن فائدة خفة المعنى فيكون
القيد لدفع توهم خلاف المقصود وانما قيدنا ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وانه
يحصل الحصر بطاهره مضافا في الحقيقة المعنى اي يفيد لا تخفيفا في اللفظ لا في
المعنى فلا يفيدانها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فدفع اما الاول فلان الخفة
ليس هنا الا بمعنى سقط شيء وهو كما يتصف به اللفظ يتصف به المعنى والمجاز ليس
متفقا الى السماع واما الثاني فلان المستثنى ما هو بعد الا فيكون المعنى ان فائدتها
مقصورة على التخفيف المخصوص لا يتجاوز الى غيره من التعريف والتخصيص والتخفيف في المعنى
قوله بعد صلة منها آه باذا اعتبر ضمير الفاعل في الصفة فصار فضلة كالمقصود
قوله لا يخفى ان آه مبني البحث ليس ان اشار الى اعتبار الجمع لا يستلزم ما بعده بناء على ان انتفاء
هذا التخصيص لا مدخل له في الاستلزام ما بعده حتى يندفع بما ذكره الشارح ما سيناه انه لا يصح
البناء المستفاد من قوله ومن ثم لانه منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص لبناء آه
سابق اي بحسب نفس الامر قوله واستدلاله بالنظر الى السلم آه دبرنكي مجازا
بان يقال نسب البناء الى الجمع باعتبار بعض اجزائه للتلازم بينهما كما نسب لقتيل
الى كل القبيلة باعتبار تعاونهم وتشاركهم في المنافع والمضار قوله مذكورا
صريحا آه اي قصد بحال في معنى افادة التعريف فانه مذكور ثبتا فان المقصود اطلاقه
في الاستثناء المفرغ الحكم على المستثنى منه فلا يرد المذكور صريحا هو النفي والاثبات

في المتن منيز فيكون الامر بالذكر بالعكس **قوله** ما عرضناه وهو كونها مقصود التنوين يتوقف
على البطلان دليل الخصم اذا كان موجودا بلا تعارض دليل اثبات المطلوب **قوله**
وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب حيث استدل ببطلانه وانما قال لشوب مصادرة ولم
يقل مصادرة لان الركيك في بيان ضعفه بعدم الافادة في الاضافة اندفع المصادرة
وما قيل الاكثر اضعف من المضيف ان ضعفه لفظها او يقال ان امتناع مثل الضارب
زيد متقرر بحيث ينبغي ان يرد نحيا لفه وان كان قوي المعنى ولا يمكن ان يرد بقوله
المعنى وح لاشوب المصادرة فليس بشيء اما الاول فلانه موقوف على النقل من
الفصحاء واما الثاني فان الخصم لا يسلم كون امتناعه متقررا **قوله** مشهورة لعل
الشيخ يمنع شهرتها فلذا الحكم بانه لا نص في الجر وانما لم يجوزا الشيخ نصب لماية الجاذان
فلا يحتاج الى دعوى نصب لعبد حملا على المحل والتقدير بعد الحاجة عن الضمير العائد
الى الموصوف **قوله** فنصب شاة الى ان المحمل هو النصب اذ لا نصب بخلاف في الجر فان الجار
متفق فلا يرد ان محل التشبيه بالمفعول لازم في الجر ايضا على ما صرح به سابقا
فيا بر على الظاهر اي الضارب زيدا فانه مشغول فيه النصب **قوله** واسند الجواز اي جواز
الجر في الضاربك **قوله** او كما يلزم آه ولا يخفى ما في التوجيه الجمع من الامتناع كمنع
الخف قبل الموصول الى الماء **قوله** للمفعول المقدم من جاز فان الجار اذا المفهوم من
عطف الضاربك على الضارب لا جل يفهم من التجويز **قوله** لم لم يحمل الضارب آه فانهما
من باب واحد لا فرق بينهما الا في اللام كما في الضاربك ولم يعتبر على هذا التقدير
في وجه حمل الضاربك على ضاربك اشتراكهما في كون حذف التنوين فيهما قبل الضارب
لا تصال الضمير لا للاضافة كما في التقدير الاول حتى يفرق بان في ضارب زيد حصل
التخفيف بالاضافة فلا يمكن حمل الضارب زيد عليه بخلاف الضاربك وضاربك
فانهما ليستركان في عدم حصول التخفيف بالاضافة **قوله** الا انه من غير اعتبار غير كون كل
منها كان في قوله محذوف التنوين في التقدير السابق وتعلقه بحمل وهم وانما قلنا دون
التقدير السابق آه اورد لدفع هذا الاعتراض على التقدير السابق بانه اذا جاز
حمل ذو اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على الجرد منها لعلة في الجرد دون هي
اللام وهي ابتاع الشاقين لم يضعف فلبي حمل ذي اللام في الضارب زيد على الجرد

بثبوته على صح

لع

منا

213

منها ان عدة الاضافة لعلة جاسلة في الجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على
انهما من باب واحد ولا يخفى تمامه لانه اذا كان التخفيف في ضارب زيد شرطا كيف يمكن
حمل الضارب عليه والى ما ذكرنا المحشي بقوله فاذا التخفيف في باب منظور فيه **قوله**
ثم اثبتنا فيان لان التنوين مشعر بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلو لم
يحذف ولم تنقض الكلمة لزم كون الضمير منفصلا وفي المضاف اليه بتبديل الضمير المنفصل
بالمتصل والضاربك وان لم يتداركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب
زيد فليس بشيء لان التخفيف المعتبر في الاعتبار اللفظية عند الجمهور كما سبق منحصر
في حذف التنوين وحذف النون وحذف الضمير لا دائما في التخفيف بالتبديل ليس
بمعتبر وجوده كعدمه وحسن نسبة الضارب زيدا الضارب زيد كنسبة الضاربك
الى ضاربك في حصول التخفيف بحذف التنوين وانما قلنا عند الجمهور لان من قال اذا اضافة
افعل التفضيل لفظية قال بحصول التخفيف بحذف معنى كما في اللباب وفي ضوء
المصباح وانما سماه الضاربه والضاربك لانه في اصل الضاربك اياك
والضارب اياه فلما حصل التخفيف **قوله** بخلاف باب ضارب زيد اي
ما فيه الاضافة المحظة فان التخفيف منظور فيه فلا يمكن حمل الضارب
زيد يرد عليه هذا التقدير آه اي التقدير السابق حيث اعترف فيه بان حذف
فيه التنوين في باب ضاربك ليس للاضافة قلت لعل المصنف لم يرض بهذا
القول اي بالاضافة في ضاربك مع عدم الخفة ويكون قوله والضاربك
وشبهه آه على هذا التقدير ويؤيده انه لم ينسب هذا المذكور الى القوم
وذلك بان لا يقول بالاضافة ويكون الضمير منصوبا كما هو مذهب الخليل
وقياسه على الضارب زيد والضاربوا زيد قياس مع الفارق او بان
يقول بالاضافة ومع التخفيف كما في تقرير الثاني هذا لكن هذا الجواب
لا يحسم مادة النقض لانه باق عند من يقول بالاضافة مع عدم
الخفة في ضاربك فالحق ان القاعدة مخصوصة كما يشعر به كلامهم حيث
قال في اللباب بان الاضافة في ضاربك لا ذمة لئلا يلزم الجمع بين
التنوين والضمير المتصل والاضافة المقصود بها التخفيف غير لازمة كما

نقلا لكلام القوم ح

جوازه

في ضارب زيد فانه يجوز ضارب زيدا وقال في الايضاح ان لاسم الفاعل مع الضمير المتصل شانا ليس له مع المظهر فلا يلزم من اضافة اسم الفاعل الى المضمر من غير تخفيف لاجل هذه العلة جواز اضافة اسم الفاعل الى الظاهر مع انتفائها قوله بان التنوين قد راه لان المنافي للتنوين انما اللام او الاضافة وكلاهما مفقود عند اتصال الضمير واتصال الضمير انما تنافي وجود التنوين لفظا لاشتداده بالتمام دون التقدير حذف التنوين من التقدير بعد اعتبار الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين المقدر كما في حواج بيت الله فان الدليل التقدير في حواج بيت الله موجود وهو وجود الكسر فانها سقطت من غير الضرورة بتقدير التنوين ولا دليل فيما نحن فيه على تقدير التنوين سوى حفظ القاعدة المذكورة قوله لا يجوز الضارب آه لوجود الخفة في المحمول عليه دون المحمول لان الضاربك آه يعني ان ههنا شيئا آخر من الشبه في الضارب زيد وضاربك زيد فعدم جواز الثاني لا يستلزم عدم جواز الاول قوله من جانب المضاف بحذف التنوين ومن جانب المضاف بالتبديل وان لم يكن لهذا التخفيف مدخل في صحة الاضافة للتخفيف آه فالمعطوف عليه الصيغة اخترت الاضافة لفائدة التخفيف والتعريف والتخصيص قوله بخلاف حسن الوجه فانه لا يفيد شيئا من التعريف والتخصيص لعدم الاتحاد ما بين المضاف والمضاف اليه بعد اعتبار الضمير قوله سيف شجاع اي سيف رجل شجاع قوله حاصله آه هذا سؤال لان حاصل الوجه الثاني انه من قبيل اضافة احد المتباينين الى الآخر والصواب قال الشيخ الرضي ما حاصله آه وكانه كان في نسخة المحشي سقط من قلم الناسخ قوله تلك الامثلة اي اضافة تلك الامثلة الاربعة لاضافة هذه الامثلة على ترتيب اللف والنشر المرتب قوله اراد المشابهة آه اي ليس المراد بالعموم والخصوص ما هو المشهور اعني ما يكون بحسب الصدق بل المعنى اللغوي اي الشمول اي شمول الاطلاق وعدمه فيشمل المترادفين قوله وتبعه الشيخ الرضي وقال انه كثير لا يمكن دفعه ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لا يحتاج

الى تعسف كثير قوله اي ذاته وشخصه فانه عبد واعلم ان ذاته بلفظ الحي نوعه بالمبالغة فاذا قلت نفس حي زيد فكانك قلت شخصه ذاته وحي موجود لانه سبب لبيان غاية كونه معدوما ثم صار مستعملا في التاكيد بمعنى الذات وان كان مبنيا قوله واسم السلام عليكما قول الحول ثم اسم السلام عليكم ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر قوله لم يحمل الضمير آه مع قربه قوله دون المضاف اليه فان الاختصاص فيه ثابت قبل الاضافة قوله اعلم ان الشيء بمعنى آه بيان لان الاحتمال لا في اضافة المبين الى الشيء وتبيين للاحتمال الذي فيه الخفاء ليحصل للمتعلم برد الخاطر ولا يبقى له ترتب قوله لشموله كل مفهوم اي لشمول الشيء كل مفهوم حتى نفسه ومقابله ضرورة ان مفهوم الشيء وما لا يشيء فانه انما يزيد الخفاء عن هذه الاضافة لتحقق المبين في الشيء بدون اللاشيء ودون اضافة الى الشيء اذ لا مفهوم يصدق عليه المبين بدون الشيء اذ لا مفهوم يصدق عليه بدون الشيء وفساد ما قيل ان اللام الجنسي في شيء اذا اريد بها الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالمبين اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها واذا اريد به الطبيعة في ضمن الفرد فالمبين يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هي لما عرفت من صدق الشيء على كل مفهوم حتى نفسه مقابله قوله اي وقتا اي صاحب هذا الاسم فلهذا من الاسماء الستة وهي صفة موصوف محذوف قوله وذاه صاح الاولى ان يبنى بذاه يوم على ما في الرضي ليكون اشارة الى الخصاص ذا بالبعض وذات بعض الامر خاستها هم قوله ما يشرب في الصباح وليس بزمان حتى يكون من باب حمل احد اللفظين على المدلول والامر على المادي يعني ما كان الاسم من الافناء بمعنى في زمان شاختي والفناء الاسم بمعنى الافناء وقع مفعولا مطلقا قوله على سبيل الاتباع وليس باتباع لانه تقوية اللفظ بموازنة مع انها في الطرف والاخير نحو حسن بسن رفوعا ومنصوبا بتقديرا المبتدا وبتقدير اعني قوله فان من عزي يلي في مثل هذا قوله من جنس الحركة ولذا نابت عن الحركة في الاعراب للالتباس اي التباس الرفع بغيره نحو مسلمي لا يوجب قوله القلب عند الجمع عند هذيل وغيرهم ظرف للنفي ولا ظهور ما في الرضي لا يوجب عندهم ايضا قوله ولا يبتل آه الا ترى انك تقول مختار

مضطر في الفاعل والمفعول معه قوله واجمع لوى والالوى الرجل المجتنب المنفرد لا يزال
كذلك وذنب لوى معطوف خلقة كذنب الفرس كذا في الصحاح كذا ذكره في الحواشي اشارة
المصنف الى القول بالضعف لانه من الحركة المتبعة التي لا يتشبث عليها قوله لعله آه فيه
اشارة الى بعد هذا الوجه لعدم سبق المعنى اليه وعدم الموافقة لغيره العربية وقيل
قدم الاخ لانه ابعد من خلاف المبرد حملا على ما ورد في اب كما صرح به الشيخ وفيه مع انه
عدم اطراده في قوله اخوك وابوك في بيان انواع الاعراب وفي قوله اذا قطعت
عن الاضافة قيل اخ واب ليشابه ان تقديم ما فيه مخالفة ردا على الخصم واقوى وجه
التقديم انه اكثر استعمالا لانه يجيء في الاربعة التي يجيء لحاب اعني مصاحب الحروف
حالة الاضافة فقدم المقصر ثم النقص ثم التشديد وزيادة وجه وهو جهده كولو وابا
على ظاهره آه انما قال ظاهر لانه يمكن ان يقال مراد الشيخ بيان حاصل المعنى
لا تقديرا لمبتدأ لكنه خلاف الظاهر فيكون عطف فعلية على اسمية وهو ما اختلف في جوازه
قوله وصفي ادعى الظن فان مجهوله يستعمل بمعنى الظن وما لك ذو الحال الجار زيد ري
مفعول ادى والضمير منقوض بينهما يخاطب نفسه فيقول قدر الشيخ وقضاؤه ان ذلك
هذا الموضع بمنزلة تقسيم به بل ترجى عنه عن قريب واقسم بالي على ذلكم كذا
في شرح المفصل وفيه منه ان ادى بصيغة المعلوم بمعنى اعلم قوله الا ان يحذف
مضاف فيقال اصله صاحب مالي فاندفع الاعتراض لكن بقي توهم اختصاص اضافة
الحنى بالمراة قوله مفتوحة العين فكان قياسها حالة الافراد ان تكون مضموم
لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها بالحروف حملوها في ترك الفصح حالة
الافراد على حالة الاضافة قوله فلم يسمع منه اهناه وحكى ابن يعيش هنا كثرة
فانها تحريك العين جمع تمرة بسكونها على خلاف القياس فيجوز ان يكون هناة سكنها
عوضا الميم من الواو لما بينهما من قرب المخرج وكونهما من حروف الزيادة عند جريان
الاعراب عليه فانه عند جريان الاعراب يصير الواو متحركة فيجب قلبها الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فاذا لحقتها التنوين التقى ساكنان فحذف الالف وبقي الكلمة على
حرف واحد قوله التابعة للحركات الاعرابية اي ضم الفاء حالة الرفع ويفتح حالة
النصب ويكسر حالة الجر قوله كرشا في بعض النسخ بالواو وكسبا من اسم من ارتشى

وادسع فيه الكم كيف ولم يستعمل اخي بالتشديد وانما اجازه المبرد صح

الرجل

الرجل اذا كثر ماله وفي بعضها بالراء كالكتاب الجليل ستائها اي سمي ذوا تا بحذف
النون لما انه لا يستعمل الا مضافا وجمعها ذوات قوله عينها اي عين ذوات قوله
باب الطي اي ما عينه واو ولامه ياء قوله لعقب في الموت فيقال ذمه
لا قيل ذمه فخطوية قوله لما مر من ان فعلا ساكن العين وعلتها يجمع على
افعال قال الشيخ الرضي آه هذا وجه آخر لاختصاص ذو بالظاهر لاحتياج
فيه الى اعتبار وضعه وصلة الى وصف اسماء الاجناس قوله ولما كان
جنسها المضمرات آه لما كان ما ذكره سابقا غير كاف المطلوب بانه
في المضمرات لا الاعلام ضم هذه المقدمة لاتمام الدليل وابداء الفارق بينها
وبين اسماء الاجناس وحاصله ان جنسها كله لا يقع صفة فلم يتوصل بذو
في شيء من افرادها بخلاف اسماء الاجناس فان بعضها يقع صفة كالمشتقات
وبعضها لا يقع كالذهب والضرب والقتل فتوصلوا في الوصف به بذو ولم يكن
باب اسماء الاجناس على وتيرة واحدة قوله وايضا لو حذفناه وجه ثان
للاختصاص المذكور وحاصله ان حذف المضاف واقامة المضاف اليه جائز في
السعة فلو توصل بذو في الوصف بالمضمر والعلم يلزم بعد حذفه الوصف بها
وهو ممتنع بخلاف ما اذا وصف باسم الجنس فانه يجوز الوصف به في الجملة قوله
ذويه اي اصحابه آه ان المناسب للمقام لان المقام بيان حال الاسماء الستة
حالة اضافتها الى الضمير المتكلم قوله الجاذعه وهو المضروطا قوله الحي
جنسه وهو غير اسم الجنس نحو ولكني آه فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد
به الذوينا البيت للكميت قوله والذوينا يعني به الاذواء وارعين وهم ملوك اليمن
من قضاعة المسمون بذي يزن وذي جدن وذي نواس وذي جيم وذي
الكلاع وهم التبابعة ذكره الجوهري قوله وكذا الفاعلة آه وهذا
الحكم مطرد في جميع صيغ الفاعلة الصفة ولا يجوز في الفاعل الوصفي بيان
الحال كما يشير اليه قوله كان في المرتبة الثانية منه قوله لا للتصغير اذ لا معنى
للتصغير هنا والفاء في قوله لا الجد المتراخي في البيان وليس للتفريع على ما سبق اذ
لا دخل للتفسير المذكور في نفي التصغير فانه لو حظ الثانية مثلا مع قطع

فقوله

كانت مصيرة للاثنين لا انها متى لو عطفت مع الصفة الاولى والمتبوع كانت مصيرة لهذا
ثلاثة قوله وعلى التقديرين اي سواء كان سوآء اريد منه الثاني في الرتبة
او مطلق المتأخر يتبادر منه كونه كذلك في الذكر فيخرج عنه المعطوف الا ان
يصرف اللفظ عن الظاهر المتبادر ويراد السبق والتأخر بحسب الرتبة العقلية دون
الذكرية كما قيل بعد التصريح بان المراد الثاني كونه في المرتبة لا يتوجه الاشكال
بالتابع المتقدم نحو قال ليتحل بك عليك ورحمة السلام فقد غفل منشأ
الغفلة عن المرام بيع انهما متغايران يعني قوله اعرابها سابقه كما يفيد اتحاد
الاعرابين بالجنس يفيد تغايرهما بالشخص ايضا ضرورة امتناع قيام اعراب واحد
بكلمتين والتغاير المطلق ينصرف الى الكامل وهو التغاير باللفظ والقصد
فلا يرد ما كرر ذكله واقيم جميع الكرمتين مقام كلمة واحدة واجري
اعرابها على كل واحد منها انه يصدق على الكلمة الثانية انه ثان في الذكر
متحد اعرابه باعراب سابقه بالجنس مغاير له بالشخص ~~مغاير له~~ لعدم التغاير
بين الاعرابين في قصد المتكلم بل في اللفظ فقط بناء على تعدده قوله اي المقتضى
الاعراب اي المراد من جهة المقتضى فلا يضر اختلافها من جهة المتبوعية والتابعية
والاعراب والبناء وغير ذلك مستخصة بناء على انها الوحدة الكاملة نوع
الفعلية لا مستخصا لان مفعولية الاولى غير مفعولية الثاني فان الاول
مسند اليه والثاني مسند قوله التقسيم الا ان يراد آه وتستعمل الصفة المادحة
والتوابع والتأكيد للتقرير والتأكيد لاتحادها كلها مع المتبوع وكذا عطف البيان
والتأكيد اللفظي والمعنوي واما المعطوف بالحرف فنسبته مع المعطوف عليه في الانتساب
بالواسطة قوله ظاهرة وانما قال الظاهر لبعده عن عبارة الشيخ وكذا لفظ
التوابع مبتدأ وكل ثان خبر واما جعل التوابع سقطا عما بعده وتقدير لفظ
هو لعائدا الى التابع فتكلف بين قوله سمحنا اي ذا اختلاف في غير محلها
لبيان الجمع والمنع اي جامعية التعريف ومانعيته فلفظ الجمع يفيد ان جميع افراد
المحدود يصدق عليه الحد فيكون جامعا ولفظة كل تفيد ان جميع افراد الحد يصدق
عليه المحدود فيكون مانعا وهذا الوجه خير الوجه الذي ذكره الشيخ فانه حمل

الغفلة

قوله نوعا صح

لان الظاهر ان التوابع صح

بحث النعت

على ان التعريف للتابع بناء على ان اللام في التابع للجنس واذا كان كل يفيد المانعية والجامعية
حاصلة من ظهورها لانحصار ولذا قال كالمنصوص عليه ولعله اكتفى بذلك لان الاحكام
بقدر بقدر الضرورة والحسن قصد التنصيص على الجامعية والمانعية فاختارهما قوله والاوفق
متابعة فانه تبع المنعوت في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث بخلاف سائر التوابع اي حاله آه اي ليس المراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حتى
يرد ان النعت بحال المتعلق خارج عن التعريف لانه يدل على معنى حاصل في متعلق المتبوع لكونه
مسندا اليه ما يقابل الذات وهو ما يدل على امر حاصل المتبوع سواء كان حصوله باعتبار نفسه بان
يلاحظ في حصوله امر سوى المتبوع او باعتبار ملاحظة متعلقه فان الحسن وان كان حاصلا
في الغلام لكن حسن غلام زيد حاصل في زيد قوله جعله مطلقا صفة الحصول
فانه يدل على معنى حاصل في متبوعه حصولا مطلقا اي غير مقيد بزمان ونسبة نحو له
المتبوع او نسبة الى غيره لدفع توهم آه فالتقييد احتياطي احترازي قوله لاخراج التأكيد
مثل آه يعني ان سائر التوابع سوى التأكيد باللفظ كلها خارج بقوله يدل على معنى في متبوعه
والتأكيد بمثل خارج بقوله مطلقا قوله ولا يخفى آه اي على تقدير جعله صفة الحصول
تبقى هذه الامثلة داخلة في التعريف لكونها دالة على معنى في متبوعه مطلقا غير مقيد
بحال النسبة واما اعتبار الحيثية آه بان يقال ما يدل على معنى في متبوعه من حيث انه
يدل على ذلك فيكون الحصول في المتبوع ايضا مدلولا له فتخرج الامثلة المذكورة لان
التوابع المذكورة وان دلت على معان حاصلة في متبوعها مطلقا لكنها لا تدل على حصولها
فيها وهو ان يكون مذكورا آه لا يخفى ان ههنا طريقين لاخراج الامثلة احدها اعتبار
الحيثية والثاني ان المراد بقولنا تابع يدل على انه ذكر ليدل على معنى كما نقل العلامة
في شرح المفتاح عن المصنف والحشي خلط الطريقين الا ان يقال ان قوله وهو
ان يكون آه بيان لحاصل الحيثية وهي مقصودة لاشارة الى تقدير ذكر ولام الغرض
بتعميم اي الشمول على سبيل البدل وعدم التخصيص فرد دون فرد والفرق بين ان الايقاع
يستدعي سبق الابهام والتعريف يقتضي عدمه قوله ولم يذكر هاهنا اي تحت مقولة قبل
اي لم يذكر المصنف الكاشفة وههنا بحث اي في قوله وقد يكون النعت للكشف وهي
هذا بحث على ما قيل كما لا يخفى وليس كاشفا اذ لا يحصل كشف ماهية الجسم بكل واحد من تلك

اعتبار

آه منع لقوله وليس كاشفا قوله لانه مساو للجسم آه فيه بحث لان الجسم عند الاشاعرة
ما يتركب من جزئين فصاعدا فالطويل مساو له والعريض والعميق ليس بمساو له كيف
والعريض اخص من الطويل والعميق اخص من العريض فمساواته للاخير لان المجموع معرف
ان اراد انه كذلك عند جمهور الاشاعرة ثم لما عرفت انه عند غيرهم فلا ينفع لان
الاعتراض مبني على رايهم الا ان يقال المراد ان المجموع معرف في قصد المتكلم
لكن فيه خفاء والجواب ان هذا المثال للكاشفة انما هو على راي المعتزلة
المعتبرين في الجسم تقاطع الابعاد على زوايا قائمة فالكاشف هو المجموع قوله
لا يجري في مثل آه لعدم كون كل واحد منها مساويا للانسان فالاظهر آه لك
ان تقول اذا النعت هو الطويل الموصوف بالعريض الموصوف بالعميق او المجموع
نعت واحد كما قيل الذاهب في الجهات الثلث قوله حاصل كلام المص بما ذكر
الشيخ من ان اشتراط الاشتقاق في النعت توهم صدر من كثير النحاة منشاه غلبة
الاستعمال حاصل كلام المص والشيخ الرضي صرح بانه مذهب جمهور النحاة قوله
وفي الفرق باشتراط اشتقاق في النعت دون الحال لا محل لما يستفاد من استضعافهم
كذا في الرضي ويرد عليه ان الاستضعاف لا يدل على الاشتراط بل على عدم الاستحسان قوله
لا يخفى آه يعني ان ذكر مثال ذو مال واي رجل في هذا المقام ليس بوجه لانهما
في قوة المشتق فان معناهما منسوب الى تميم وكامل في الرجولية والمقصود هنا ذكر
مثال نظير الدال على معنى في المتبوع فاقيل بناء الرد على انه لا داعي لاشتراط
الاشتقاق ولا موجب للتأويل عقلا ولا نقلا وليس بناء الرد على الامثلة حتى يرد
ما ذكره المحشي ليس بشيء قوله متعلق بقوله آه وليس عطفا بقوله ولا فصل الوضع
آه يعني انه بمعنى تعيين اللفظ للدلالة على معنى سواء كان بنفسه او بالقرينة
وترك التوجيه الثاني الذي ذكره السيد قدس سره في حواشي الرضي من انه اراد
بالوضع الوضع في التركيب والاستعمال لانه خلاف المتبادر من لفظ الوضع قوله
بناء آه يعني ان اربع مستعمل في المعدود اي ذات هذا العدد ليصح وقوعه صفة
نسوة قوله المراد آه بعوضه السيد الدلالة تفسير لقوله المعنى لكن الظاهر
ان كلام الشيخ مبني على حذف المضاف اي لغرض دلالة عليه لان السابق الى

الى الدلالة

الذهن

217

الذهن من المعنى ما يقابل اللفظ وح يكون قوله الحصل المراد آه توجيها آه للسان
لا يحتاج الى تقدير المضاف قوله لتضمن آه فان الغرض لا يكون موضوعا له بل
مرتبا عليه قوله انت الرجل كل الرجل فاللام للجنس لغظه لكنه مضافا الى المعرفة
للشمول على سبيل الاجتماع اي انت مجموع افراد الجنس الرجل نحو مررت بزيد الرجل
اي الكامل في الرجولية قوله وذلك اي عدم جواز وصف غير اسم الاشارة بالرجل
بمعنى كامل الرجولية لان استعماله ليس وضعا حتى يكون مطردا بل مجازي يختص
بما اذا جعلته صفة لاسم الاشارة قوله ان قيل آه يعني قد ظهر من ذلك انه لا يجوز
ان يوصف غير اسم الاشارة باسماء الاجناس باعتبار استعمالها بمعنى كامله في الجنس
لكن لم لا يجوز ان يوصف غير اسم الاشارة من المبهمات باسماء الاجناس باعتبار
معناه الحقيقي ولهذا اي لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة وانما قولك
آه يعني ان في ذكر الموصوف فيه فائدة زائدة لا تحصل من اسم الجنس وحده وهو
جعله حاضرا مشاهدا قوله قال الشيخ آه تعيين المواضع التي تقع الجمل اشارة
صفة فيها والتي لا تقع قوله اخص فيها اذا كان مضافا الى اسم الاشارة لا يقصد
هو عدم الدلالة لعدم القصد لان دلالة اسم الاشارة على معنى المشار اليه
متحققة دائما الا انه قد يقصد لذات المعينة المتصفة بهذا المفهوم فلا يقع صفة
وقد يقصد به هذا المفهوم فقط فيصح وقوعه صفة لكونه بمنزلة الظرف لا
لفظ المشار اليها لا معرف بلام الجنس آه نحو ولقد امر على اللئيم يسبني هذا
الاشارة آه يعني المعرفة ما فيها اشارة الى معلومية مفهومها والجملة من حيث
انها جملة ليس فيها الاشارة الى معلومية مضمونها فلا يتجه ما قيل ان الجملة وان
كانت لافادة النسبة المجهولة لكنها اذا جعلت صفة ان تكون معلومة للمخاطب حتى
يتعين موصوفها بها عند المخاطب لان كونها معلومة لا يستلزم وجود الاشارة فيها
الى المعلومية فان النكرة المخصصة ايضا معلومة للمخاطب لامتناع الخطاب بما
لا يفهم لكن لا اشارة فيها الى المعلومية قوله احتاج الذات ولا اسم الظاهر تره لفظ
الذات الا انه وقع في الرضي لفظ الذات فاشار بعطف الاسم عليها الى تفسيرها
كما قال السيد قدس سره اراد بالذات الاسماء التي مدلولاتها مستقلة قوله

قد سوى آه تايد لما يستفاد من عبارة الشيخ فان الحق كل جملة يصح وقوعه المفرد
موضعها فلذلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدا والحال والصفة والمضاف ولا
تقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها
محل فيها لكونها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة
ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك لكن وجهه وجه المشهور قوله
وذلك في الطلبية آه اي ذلك التاويل في الجمل الطلبية وهي الامر والنهي والاستفهام
والتمني والترجي والعرض فاصل بقول الحذوف وخص الطلبية بالذكر لعدم وجود مثاله
في كلامهم بغير الطلبية الواقعة صفة قوله جاؤا آه اي قوله اجزهم قبله مازلت
اسعى معهم واخبطهن حتى اذا جن الظلام واختلط جاؤا بمذق هل رايت الذيب
قط هذا لونه جزت فلانا واخبطه سعيا له بغير وسيلة مذق اللبن بالماء
يمذق مزجه بنحو جاء فيقول لهم ازال النهار كنت اسعى معهم وابتهم واسالهم
شيئا حتى اذا اظلم الليل واختلط الظلام وتكاشف جاؤا بلبن مخلوط بماء
كثير يضرب لونه لكثرة ما به الى لون الذيب فهل من رآه يستفهم عن رؤيته
على السؤال عن الذيب وانما قال هذا لان الذيب موصوف بالورقة واللبن
اذا كثر ماؤه يصير ورق كذا في شرح ابيات الايضاح ويمكن هذا يتبين عدم
اختصاص الوصف بالانشاء بالجمل المحكية حقيقة كما وهم بل يكفيه ان من شانه
ان يحكى ويقال وقد نص السيد الشريف بذلك في حواشي المطول وشرح
المفتاح حيث قال وذلك لا على الحكاية بل معنى انه يستحق ان يقال فيه قوله
اشار الشيخ بقوله اي مستحق لان يقول به وما قيل هناك تاويل قريب بان يقال
زيدا آخر به في تاويله زيدا مطلوب ضربه مغن عن الحذف ففيه ان هذا التاويل
ذكره السيد الشريف قدس سره في حواشي المطول فكل كلام يقربه وهو لان الطلب الذي
هو مدلول الامر انما هو الملاحظة المطلوب للحاكم به لا بد من ملاحظة قصدا ليصح
جعله محكوما وذلك تاويل بعيد يخرج الكلام عن وضعه ومن ظهوره رجحان تقدير
القول على ذلك التاويل كما يكون آه اي مثل يكون هذا تاويل بقوله ذلك قوله وجدت
آه ان جملة بعنا صيب فالجملة الطلبية حال وان جملة بعنى علمت هو مفعول

ثان

هو

اوسعقد عنده هل رايت صح

زيدا ضربته في تاويله صح

218

ثان هذا قوله ابا الدرداء آه اجزاء جرب من ضربه اذا جرى به وتقلله جواب الامر واصله تقطى
من قلاه بعلة الفضة حذفت الياء للجزم والهاء هاء السكت والمعنى وجدت الناس مقول
فيهم هذا القول اي جربهم تقلهم لانهم عند التجربة يستحق ان يبغضوا لسوء افعالهم وقبح فعالهم
وقيل هو من كلام علي رضي الله تعالى عنه وقيل من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وقيل
قال المامون لولا ان عليا قال ذلك قلت اقل بحق كذا في شرح ابيات المفصل قوله
وفي الملازمة مناقشة آه مدفوعة بما في الرضي من ان ذلك لا رابط هل الضمير اذ هو الموضوع
لهذا الغرض فهو ثم قيل ان الظاهر قائم مقام الضمير قوله او ما له ربطا فان
الضرب في المثال المذكور حال زيد وله ربط بالرجل باعتبار وقوعه عليه قوله
في حصول الفائدة من التخصيص والتوضيح وغيرهما قوله كوصفه آه في قوله تعالى من نطفة
امشاج مشيج مختلط وشيء مشيج كقتيل وسبب وكتف في لغته جمعه امشاج ونطفة امشاج
مختلطة بماء المراة كذا في القاموس فلا يلزم ان يكون حال الموصوف محل لان الضمير عبارة
عنه المحل جملة كردن قوله لان الالف والواو آه فيلزم ان يكون لفعل واحد فاعلان
فيحتاج الى التحمل ان الظاهر بدل الضمير البارز ولا يحتاج الى ذلك في الصفة ومعنى قوله
فانهما علامتان قطعا انهما علامتان قطعا علامتان الفاعل مستتر بخلاف
الفعل فانهما فيه فاعل وعلامة كما صرح به السيد الشريف في رسالة جوفة الفال سبعة
ما قيل ان الالف التي ملحق التثنية في الفعل ضمير الفاعل والفعل مفرد كما كان وهو
محض كيف وهو مخالف لما تقرر عندهم اذ الماضي والمضارع اربعة عشر صيغا نعم ان
تضمنا الصفة فاصلة في الفعل بسبب الفاعل في الافعال احترازا عن نحو واسروا النجوى
الذين ظلموا على قول من قال الذين فاعل واسروا والواو علامة الجمع قوله لانه
ليس فيه معنى الوصفية آه لانه مستعمل في جزئيات المتكلم والمخاطب والغائب سواء قلنا
بوضعه لها او للمفهوم فباعتبار كونها جزئيات لما يفهم منه المتكلم والخطاب والغيبة والحكم
استعمالها في المفهوم الكلي لا يكون فيها معنى الوصفية قوله والاولى ان يقال آه في
كلامهم الشيخ اشارة الى هذا التعليل لانه مقصود من نقل وجه عدم ارتضاء الشيخ الرضي
وانما كان اولى لسلامته عن المناقشة قوله لا يحمل على الخصوص آه على ما قيل ان الموصوف
انما يكون اخص بعد الموت الموصوف والحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق وبعد

التوصيف بالابيض وح يكون قوله والموصوف افضل وبيانا للواقع اذ لا يمكن تخلفه
الموصوف عن هذا الحكم لا بيانا لاشتراط كون المبهم موصوفا قوله لا يصح بناء قوله
ان فات العالم في جاء ذا الرجل العالم اخص من الرجل على اصطلاح المنطقيين قوله
باسم الاشارة الخ فيمكن اجراؤه مجرى الضمير في اعتبار استخدام لكن وقوعه في الاستفهام
بحيث ظاهر اذ لا اشتباه فيها اطلاق واما الغائب واذ كان احتمال في نفسه فهو
يحتاج الى الاعتبار المرجع فبعد اعتباره معه لا اشتباه فيه رضي لان اعتبار المرجع معه
بمنزلة وضع اليد على شيء وبيد فيه والعين على ما هو اصل اسم الاشارة من كون
المشار اليه مشاهدا قوله شفاء منصوب على الحال بكيفية جملة مستأنفة لتعليل الاشتراط
قوله فسر المماثلة الخ يعني يدل عليه قوله لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف
وتعميم المثل الموصول قوله ذات المثل اي ما يصدق المثل في التعريف ليس فيه
كثير فائدة لانه لا يعلم بدون ذا التعيين ما يصح وصف ذي اللام بما لا يصح واذ علم
القاعدة الكلية بسبب الاضافة اي اضافة لفظ المثل الى الضمير قوله واشارة الخ
عطف تفسيري لقوله عهدية قوله وهو ان الموصول آه مع مماثلة ذي اللام الموصوف
مطلقا جاز ان يكون آه لكن يكون البيان غير تام موهما لجواز وصفه ذي اللام
بمن وما واي بقي استدراك آه لان المضاف الى المشاكله مساو في التعريف الذي
اللام فهذا داخل في شكله والمشار من عطف على قوله فسر قوله وفيه تامل
لان التعريف الذي يفيدنا الذي ضرب احضاره بالصلة في ذهن المخاطب ومعلوميته
اياه بالصلة بمضمونها وتعريف الذي يفيده المضاف اذا كانت اللام للتعريف احضار
الذات ومعلوميتها باعتبار نفسها قوله حيث يثبت المدعى وهو اشتراط الاضافة
الى المثل فانه لو جاز الخ لما كذلك لجاز وصف ذي اللام بالمضاف الى الضمير
او اسم الاشارة مثلا لجاز انحطاطه الى مرتبة دون مرتبة المضمر واسم الاشارة
اعني مرتبة ذي اللام فيكون الموصوف مساويا للصفة مع عدم الاضافة الى المثل
قوله بدليل الاشارة والمرور لان العالم يشمل الملك والجن لكنهما ليسا بمشار
اليه ولا يقع المرور متلبسا بهما قوله عطف النسق في اصطلاح النسق بسكون السين
به ترتيب كرد ذي عدد ضر قوله في صدقه آه اذ ليس كل واحد من السقف والجدران

مقصودا

219

مقصودا انتهى بل يمكن ان يقال ان المقدر مجموع سقف وجدران فكل واحد منهما مقصود
بالنسبة الاضافة الا انه لما حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه اجري الاعراب
على كل منهما قوله فان اخوك آه يعني ان اخوك مقصود بنسبة المجيء في الجملة الاولى
وزيد مقصود بنسبة في الجملة المعطوفة فيصدق ان اخوك مقصود بنسبة المجيء مع
متبوعه لكن اخوك ليس مقصودا مع المتبوع في الكلام الذي فيه متبوعه بل المقصود
فيه اخوك فقط وزيد مقصود في كلام آخر اعني الجملة المعطوفة ولو قال بدل
زيد متبوعه لكان اظهر اي لم يقع غلط آه فسر لا غير المفيد للتخصيص لهذا الاشارة
الى ان التاكيد يفيد التخصيص في الاثبات دون الثبوت قوله لم يقع غلط لسهو
او نسيان في التاكيد اللفظي قوله ولا مجاز في النسبة في التاكيد المعنوي فيما عدا
اللفظ كل قوله او ان المذكور في اللفظ كل ولا شك انه مقدمة ثانية الدليل
معطوفة على قوله وذلك لانك بنيت بعد اعتبار ما عطف على بنيت والمراد بالتبيين
في قوله اذا بنيت ما يشمل الايضاح ايضا بخلاف ما سبق قوله والبيان فرعه
فيكون التوابع الثلاثة غير مقصودة بالنسبة قوله ولا شبهة آه لان منشأ ذكر
المبدل منه الغلط على لا نحاها الثلاثة قوله فيدخل آه بالجملة لا فرق بين قولك
جاء زيد خادم وجاء زيد بل خادمه في المعنى المقصود الذي هو تدارك الغلط فجعل
خادمه في احدهما مقصودا لها بالنسبة مع المتبوع دون الآخر تحكم فيلزم مقصودين باصل
النسبة آه وخرج به بدل الغلط باقسامه اذ ليس المبدل منه مقصودا باصل النسبة
اصلا قوله في اعتبار اصل النسبة المقصود في الاثبات يكون الخروج لا الدخول
اذا كانت صادقة عموما هو المتبادر ما قبلها كما نص عليه السيد قدس سره في كتبه
وههنا كذلك لان المتبادر من قوله مقصود بالنسبة ان يكون مقصودا بالنسبة المخصوصة
المكيفية بالايجاب والسلب باقيا على ذلك القصد وح يخرج منها المعطوف ايضا المذكور
فلا صرف عن الظاهر المتبادر بارادة ما ذكره صادقا ما يفيد الدخول
قوله كما من نظير ذلك آه يعني ان قوله ليدل على المعاني المصورة داخل في التعريف
لافادة التوضيح والبيان اذ الغرض من وضع الاعراب وخارج عنه قوله نحو قولك
الخ فان ثانيت الفصل واجب في المثال الاول والتعريف واجب في الثاني حذف

طلبا للاختصار حيث قال اكد بعين تأكيد جعل جزاء للشرط فيفيد لزوم التأكيد للعطف المذكور في
ما ذكره فانه يدل على ان العطف على الضمير بلا تأكيد وفصل غير جائز قوله اذ يمكن اسنباق
آه يعني يمكن ان تعتبر الملابسة التي هي معنى الباء ابتداء متعلقا بزيد او ملابسة واحدة متعلقة
بالمخاطب وبزيد قوله اختلاط به كاختلاط بالصحة العطف ليس باقل آه في الحروف الزائدة لا تنافي
مع زيادتها قوله وبقوله تعالى تساءلون به آه قوله واتقوا الله الذي تساءلون به
والارحام تساءلون اصله تتساءلون ادغمت التاء في السين وقرئ تساءلون بطرح التاء
الثانية والمعنى اتقوا الله الذي تساءلون به بعضكم بعضا الحقوق فيقول بالله افعل
كذا على سبيل الاستعطاف وقوله والارحام قرئ بالحركتين فالنصب على تقدير اتقوا الله
والارحام او على عطفه على محل الجار والمجرور كقولك مررت بزيد وعمرا والجر على عطف
الظاهر على المضمر المجرور قوله الاختيار اي في سعة الكلام والنظر لا في الضرورة لا في كثرة
الاستعمال قوله انه معطوف آه لم يتعرض لبيان ضعفه لظهوره وهو كثرة التقدير مع عدم
القرينة قوله لان ما قبله آه وهو ام لا يصح آه حتى لا يكون قسما للحال واجيب بانه
ليس قسما للحال والتقدير والارحام انه مطلع بما يفعلون ولا يخفى ضعفه كالثاني وفيه
انه انما يصح آه لان حاصله ان قراءة حمزة باطل مبني على مذهبه وهو انما يصح اذا جوز
ان يكون في القراءة السبع ما هو قياسي وليس بمتواتر لكن الصحيح ان القراءة السبع
كلها متواترة فيما ليس من قبيل الاداء كالمد وتخفيف الهمزة ونحوها فيما لا يختلف به
خطوط المصاحف والمعنى كما في شرح مختصر الاصول وما نحن فيه من هذا القبيل لاتفاق
المعنى على ان هذه القراءة منقولة عن كثير من الصحابة والتابعين كابن مسعود وابن
عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والاعمش كما في شرح الشاطبية الظاهر لتقوي
لانه معطوف على المجرور قوله وكونه آه لعل الشيخ اراد بالاحوال العارضة له من نفسه
ان لا يكون بالنظر الى ما قبله بخصوص كما يدل عليه السياق والاعراب كذلك اذا الدخل
فيه لمطلق العامل انهم جعلوا آه ان اريد بالشذوذ شذوذ نكارة الضمير لانه
اعرف المعارف فيها جانب واحد وان اريد شذوذ اضافة رب الى المعرفة فهما
جانبان والشذوذ على التقديرين بمعنى مخالفة القياس فعلى الاول مخالفة قياس
للضمير وعلى الثاني مخالفة كون المعطوف في حكم المعطوف عليه قوله واعترض آه يعني

ان التقدم انما افاد نكارة الضمير على خلاف القياس فيما اذا ميزها مفسرا بما بعده
للضرورة واما اذا تقدم المرجع فلا يقولون بنكارته بل هو معرفة لكونه الاعلى
امر معلوم للسامع وان كان مرجعه نكرة بهذا ظهر ان ما ذكره المحشي بقوله ويمكن
ان يجاب آه غير مفيد لان مقصود المعترض ان قولهم والمعطوف في حكم المعطوف
عليه ينتقض برب شاة وسخلتها بناء على ما ذهبوا اليه من ان الضمير الراجع الى
النكرة معرفة لانه خرج قوة النفعية لاشتماله على الاسناد التام فكانه قيل
لا ذهب عمرو بخلاف الصفة المشتملة الخ فاعلها فانها في حكم المفرد قوله
نحو لقيته فاكرمه لا يجوز عطفه لانشاء على الاخبار فيما لا محل له من الاعراب
كالفاء الناصبة للمضارع نحو زرني فاكرمك فان التقدير ليكن منك
زيارة فاكرام مني قوله متعلقة بها سواء كان مضمون الاول سببا لمضمون
الثانية كما في مثال الذباب ولا كما في المثال الذي بعده قوله بمطلق الجمع
لا دلالة على الاقتران وغيره لم يجز ذلك اي جرد احدى الجملتين عن الضمير
فلا يجوز الذي قام وقعدت هند قوله مناف للمقدم لان عدم الجواز
ينافي وقوع العطف قوله وان لفظ الخ اي لا وجه لاستبعاد اذ الملحقي
هيهنا لدلالتها على التحقق قوله لكنه يجوز آه واجيب بان عدم الجواز عند
الجار اقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فليتجنب
عن لانه لم يعن ولا يخفى ضعفه قوله اتفاقا فمن جوز العطف على عاملين
ومن لم يجوز قوله كالجار لقيامه مقامه في المحل قوله وهو الضابط
المذكور اذا تقدم المجرور آه قوله نسب المخالفة في عدم الجواز فهم منه الجواز
عنده وليس كذلك لانه موافق لسيبويه في عدم الجواز مطلقا قوله لان
المتقدمين يجوزون ذلك فلا يصح نسبة عدم الجواز الى الجمهور قوله
قاصر عن الضابط لانه يفهم من تقييم التأخير المنصوب ولا كون الاتيان
بالمعطوف بذلك الترتيب ولانه يدخل فيها الصورة المتفقة بالاتفاق قوله
فانه يتبدل الخ يعني ان قولك لا في الدار زيد والحجرة عمرو ويستلزم
والمستثنى منه المحذوف في جميع المواد فيفيد عدم الحكم المذكور اعني عدم الجواز

مع المخالفة في نحو هذه الصورة بناء على ان الاستثناء من النفي اثبات فيفيد بدل عدم
الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة لان المتبادر من انتفاء الحكم المذكور انتفاء
تجويزه فلا يرد انه يجوز ان انتفاؤه باعتبار انتفاء المخالفة وبناء عدم الجواز
قوله فانه لا يستثنى بعماد فوقه خلافا لسيبويه متعلق بالاستثناء المذكور لا بالحكم
المذكور فلا يرد ان مخالفة سيبويه في عدم الجواز مع مخالفة القوم في
جميع الصور لا في هذه لا يفيد ما هو المقصود من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا
لجواز ان يكون باعتبار ثبوت الجواز في جميع الصور وانتفاء مخالفة القراء
قوله لجاء بالهمزة وبالواو وكلاهما لغة فيه ومعناه التوثيق وقوله
لا تحسبن الخ اي على قراءة الخطاب قوله اي غالية وشأنه الخ اعلم ان التاكيد
هنا ذكر لتقرير المتبوع وجعل مفهومه ثابتا بحيث لا يظن به غيره لانه يعاديه
المتبوع بلفظه وبغير لفظه فيفيد تقريره قطعا ولذا عرفه في الكتاب بما يفاد
به ذكر الشيء وقال علماء المعاني فايدة تقرير الحكم عليه وتحقيق مفهومه
قوله وجعله ثابتا بحيث لا يظن به غيره ويخرج منه سائر التوابع اما
المعطوف فظاهر واما البدل فلان ذكره لكونه مقصودا بالنسبة لا للتقرير
وان افاد بدل الكل تقرير المتبوع واما الصفة فلان ذكرها للدلالة
على معنى في متبوعه وافادتها التقرير في الموضحة لاستلزام التوضيح التقرير
وفي المؤكدة لاشتمال الموصوف عليها ونحو هذا الفرق بين الحلبين وبين (margin: اثنين)
الرجلان كلاهما حيث كان الاول صفة والثاني تاكيدا وكذا عطف
البيان لان ذكره للتوضيح ورفع الابهام دون التقرير وان استلزمه
مطرح والمص لما اعتقد ان عطف البيان غير خارج عما ذكر من التعريف وزاد
قوله في النسبة والشمول واختلف الشارحون في تفسيره فقال بعضهم معناه
تابع يقرر معنى المتبوع في النسبة او معناه في الشمول وقوله في النسبة والشمول
يخرج منه عطف البيان لانه لا يؤتى به لا لتقرير متبوعه وتحقيقه في
نفسه لانه اذا قيل جاءني ابو محمد عبد الله مثلا فقد اوضح متبوعه لانه
يدل على ان الجائي المحمد الذي عبد الله لا غيره ولا يدل على ان نسبة

(margin: لاخراج وقال عطف البيان يقرر متبوعه لكن لا في النسبة والشمول)

(margin: عبد الله)

(معنى)
يرجع اليه لا الى متعلقه بخلاف التاكيد انتهى وعلى هذا قوله في النسبة او الشمول لا في نفسه
وقال بعضهم المراد بامر المتبوع الصفة وقوله في النسبة متعلق بامر بيان له وظرفيته
ظرفية الكلي لجزئيه فالمعنى تابع يقرر حال المتبوع في باب النسبة اي كونه منسوبا او منسوبا
اليه وح يكون قوله في النسبة او الشمول تمييزا للمعنى كانه قيل يقرر امرا هو النسبة او
الشمول وهذان توجيهان للتعريف ماخوذان مما وقع في شرح المص في جواب الاعتراض
بان واحدة في نفخة واحدة التي في نفخة فيجب ان يكون تاكيدا قال ان تقرير امر المتبوع
لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة فيها (margin: دلالة صح)
(معنى) فيها على النفخ اصلا وايضا ان واحدة لا تقرر معنى نسبة ولا شمول انتهى فان الجواب
الاول يدل على انه اراد بالامر معنى المتبوع والثاني على انه اراد به نفس النسبة او الشمول (margin: بيان الشان)
قوله فقوله امر المتبوع الخ اي امر الذي هو النسبة الى الشمول كما ان الشأن في قوله
هو العلو والنقر والظرفية ظرفية الكلي للجزئي والباب بالحصلة والبابات الوجوه
قال ابن السكيت الباب عند العرب هو الوجه ويراد به النوع كما في قوله عليه الصلاة
والسلام من فتح بابا من العلم اي نوعا كذا في العيني شرح البخاري قوله انه تمييز
بحسب المعنى لا بحسب اللفظ لان التمييز لا يكون الا نكرة منصوبا او مجرورا بمن او بالاضافة
فباعتباره متعلق بامر حال منه قوله او عن الذات المقدرة اي في الاضافة كانه قيل
تقرر امر شيء من المتبوع وهو النسبة او الشمول قوله اي الحالة المفهومة منه الخ
لا يخفى ان مبنى التوجيه الذي ذكره ان المراد بامر المتبوع ما يتعلق به من كونه منسوبا اليه
ومن كونه شاملا لجميع اجزائه ولذا افسد الظرفية بكونه من النسبة او الشمول وقد صرح بذلك
في الرضي فلا معنى لتقييده بقوله المفهومة منه ويؤيده كما ان نفسه في جاء زيد نفسه مفهوم
من زيد قلت نفسه الخ فلا يندفع به ظن السامع بالمتكلم الغلط في تلفظ زيد
قوله الصورة الاولى اعني دفع غفلة السامع فانه لا يندفع بقوله نفسه لانه ليس صريح
اللفظ الاول حتى يندفع غفلته عن سماعه قوله لا باعتبار نسبة الفعل اي الى شيء
بل باعتبار انضاف شيء بهذه المعاني في نفسه قوله امثلة الدلالة عليها اي تلك
المعاني الحيثية الذي قصد نسبة الفعل اليه هذا المعنى اي باعتبار نسبة الفعل الى
شيء قوله لا يجب بيان لوجه المماثلة على رأي الخليل حيث قال ان البيت لنا بيت

فاجمع انه تعريفا اضافي لان الاصل فجاء ذا القوم اجمع اجمعون وذا اي من قال اذ فيه
التعريف الوصفي كالاعلام اي وضع تاكيدا المضاف بلا علامة التعريف على قلة كجاءتني القبيلة
جمعاء والقبائل جمع فانه يوكد بجاء آه فيقال رايته عينه وبعينه **قوله** وجميعها اي بعض
هذه الالفاظ عطف على قوله بعضها لم يجي الا منصوبا **قوله** مرة تاكيدا ومرة حالا والمعنى
واحد بخلاف الوصف فانه لا يشترط فيه معرفة الحاضر لعدود فاذا قصدت الوصف
لم يكن في هذه الالفاظ نظرا الى نسبة الفعل الى متبوعها بعينها تشمل ذلك الفصل جميع
افراد المتبوع والصاحب لكن في اخراج آه بخلاف بدل البعض والاشتمال فانهما لا يفيدان
ان تقدير البدل حينا اشتمل المبدل كاي اخر فائدة والصفة الكاشفة والموكدة للتقرير
لبث بالوضع **قوله** في الدلالة اي الموضحة والكاشفة والموكدة لانها تفصل آه
لانها تدل على معنى في المتبوع وانما اي النسبة الى المتبوع نفسه لا المستطفه فكلا ثا
عرفت من انه لا ينظر في الوصف الا نسبة الفعل الى المتبوع **قوله** بان المدلول عمو
من المطابقي والتضمني والالتزامي ولدلالة العام على الخاص فلا يمكن ارادة
المطابقي منه **قوله** وان اجمعون آه اي لو فرض المدلول بالمطابقي يخرج اجمعون
عن التعريف وفي بعض النسخ فان اجمعون فيكون ذا اعتراضا واحدا وهو مخالف
في الماضي **قوله** لان كونهم آه معنى في الاجتماع بعينا لشمول مدلول الاول لا يدل
لفظ رجال فيكون مدلوله تضمنا **قوله** وقد صرح آه هذا كلام المحشي قصد به
دفع توهم عدم كون اجمعون تاكيدا بناء على دلالته على الاجتماع اي انقضاض متبوعه بالفعل
في حالة واحدة وهو غير مستفاد من متبوعه **قوله** لا يجوز ان تؤكد النكرة آه لان
التاكيد لدفع الاحتمال في النسبة او الشمول ودفع الاحتمال في النسبة الذي يحصل به
معرفة ذاته فتوصيفها اولى من تاكيدها قال السيد قدس سره في حواشي الرضي فلا
يصح نحو جاءني رجل رجل لدفع توهم غفلة السامع او اعتقاده غلط المتكلم وقد يقال
الممنوع تاكيد النكرة تاكيدا لفظيا وهذا **قوله** وكذا على عدم الجواز بكون تلك
الالفاظ معرفة مع كونها بها نحو قوله عليه الصلوة والسلام فنكاحها باطل باطل وقوله
تعالى دكت الارض دكا دكا **قوله** ليس ببعيد الاحتمال تعلق الفعل ببعض الوقت
قوله ولا يخفى بعده لان الظاهر تقسيم التاكيد الذي هو من التوابع **قوله** ذهب آه ط جمع

كما اذا قصدت بها التاكيد والحال فلا بد من النظر الى نسبة الى متبوعاتها صح

لا منه اجمالا ثم تفصيلا وقرينته ان خارج الكلام في التاكيد صح

والشمول ودفع الاحتمال عن ذات النكرة فانه اي شيء هو والاصل دفع الاحتمال والنسبة ١٢

في المفصل

في المفصل بجواز البدل لكنه سمى البدل تاكيدا لمادته المثال وقال المص في الايضاح انه
غير مستقيم لانه تكرير لفظي وقال الشيخ الرضي وهذا عجب فلعله سهو منه وزيادة المفصل
يجب ان تكون محققة ثم بدا له ان يقصده آه لا يخفى انه اذا بدا له قصد صار ذكر الثاني
مقررا للاول وابطاله لكونه توطئة ومجرد كون ذكر الاول توطئة لغيره لا يكفي في البدل
فالوجه ما ذكرنا **قوله** بذكر المرادف فيدخل فيه نحو رباطل وبهذا ظهر ان ما قيل ان
التكرير مطلقا مخصوص فيما يكون الضرورة داعية الى المخالفة كما في ضربت فلا يكون اجمع
واكتع داخلا فيه لعدم الضرورة وهم بقي بابا الاتباع نحو حسن بسن خارجا عن التاكيد
اللفظي مع انه قسم منه لانه ليس تكريرا للاول حقيقة ولا تكريرا بالمرادف اذ ليس معنى الثاني
الا ان تعمم تكرير الاول حقيقة ويقال انا بعينه او بجواز نوع الاتفاق في طرف الا
غير ولا يخفى بعده **قوله** يجوز الابتداء آه تفسير لغير المتصل اذا كان على حرف واحد او كان
بحسب نطقه بما بعده نحو دار حجاجه كالضاربة لبادرة المتصلة كما في الرضي يدل عليه
وان لم يكن على حرف واحد فكانه سقط من قلم الناسخ **قوله** في السعة واما في الشعر
فيجوز تكراره وحده نحو قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء وقد جوز
البعض في تكرير الضمير المتصل وجها على تكرير العامل **قوله** هنيئا مريئا المراد كما رشدد
طعام الهناء كما رشدد طعام وشراب كذا في الصحاح للتنزيل وجودهما بحلول وجود
الجزئيات والاجزاء حيث تاكيدا تضمنها في الرضي في بحث المثنى اذا اضيف لفظا او معنى
الجزءان الى متضمنيهما فان الاقصى ان التثنية بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى
من التثنية ثم لفظ الجمع اولى من الافراد كقوله فقد صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم
في المضاف فيه الى اللفظة الكثيرة لاستثقال اجتماع تثنيتين مع اتصالهما لفظا ومعنى اما
لفظا فلا ضافة واما معنى فلغرض ان المضاف جزء المضاف اليه ولا اتصال المعنوي اقوى
من اتصال الجزء بالكل **قوله** فانه يجوز آه فان يقول بالرجال مررت كلهم جمع كتمع
على تاويل الجماعات جاز ان يدل مظاهره دفع لما بينا اي انه يمكن كيف يمكن ملاحظة الافراد
بجمله والحال ان الحكم على كل فرد فرد نحو اكرمت القوم كلهم بان ملاحظة الاجتماع
لا ينافي كون الحكم على فرد فرد انما ينافي اذا كان الحكم فيه من حيث الاجتماع كالدرهم
البيض فانه لو لم يلاحظ افراد الدراهم مجتمعة لا يصح وصفه بالجمع مع ان الحكم بالبياض

على كل واحد من افراده قوله وهو توهم الحكم الخ اي عكس ذلك بملاحظة الحكم على كل فرد غير عن الملاحظة بالتوهم لكونه مكاشفتها بالجزئيات المحسوسة غالبا كما في المثال المذكور كقولك الخ فانه انما انتج هذا القياس بملاحظة الحكم على المجموع قوله وكل اثنان هكذا في النسخ التي رايناها والصواب كل الناس او كل الاثنان على ان يكون اللام للجنس وكل لاحاطة الجزئيات كما في قوله تعالى كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل فان كلا اذا اضيف الى النكرة كان لشمول فرد فرد قوله افترق حكمهما وهما اي الحكم الذي نسب اليهما وعطف عليها للاشارة الى ان المراد بالحكم المحكوم عليه قوله في ترتيبه ترتيبا لفظيا اي قدمت النفس ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواتها من اكتعين الى ابصعين قوله واتباع المشتق اي الجامد واحسبا اذا كان المشتق على وزن الصفة في منع الجمع المراد من جميعها قوله فيه انه يفهم الخ وليس كذلك فانه نفس في التسهيل ويبدل فعل من فعل نحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب وانما قولك ضيق في مدخول فصحيح لا حجة فيه لجواز كونه عطف بيان ولو جعل ما مصدرية والجار والمجرور قائما مقام الفاعل اندفع الاعتراض عن ابن هشام وبقي على الشارح ولك ان تقول ان كل جزء من جزئي الجملة حتى كانت او فضلة هو محكوم عليه بما هو له من كونه مسندا ومتعلقا نص عليه السيد قدس سره في شرح المفتاح في تعريف المسند السببي قوله ظرف الخ اي منصوب على الظرفية باعتبار الاصل وان لم يكن فيه معنى الظرفية وحال باعتبار المعنى المراد فهو كما في تجاوزا بيان المعنى على الوجهين ولا خلاف باعتبار الرجل الحزن وكذا جعله ظرفا للمقصود او حالا من المستتر فيه ليفيد ان نسبة المتبوع توطئة التابع مقصودة تبعا اذ صيرورة المعنى تابع مقصود نسبة ما الى المتبوع حال كون ذلك المنسوب متجاوزا عن المتبوع اليه توطئة له قوله غير ظاهر في البدل الغلط فيما يكون سبق اللسان او النسيان يحكي اذ يقال انه لم يذكر المقصود من بدل الغلط التوطئة والتمهيد الاتيان بعد الوقوع ويكون توطئة وتمهيدا في الذكر حيث لم يتعلق الغرض به اصلا قوله قد وقع الخ اي لما ذكرت انما يصح عند من قال ان الاستثناء فيه حكمان متخالفان بالنفي والاثبات واما عند من قال انه تكلم بما بقي بعد الاستثناء ففيه حكم

والحكم على المستثنى منه بعد الاخراج فلا يصح ان يقال ان نسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة لكن ابانا قوله وان الحكم باعتبار ان اخراج المستثنى من السابق يفهم منه مخالفته للمستثنى منه في الحكم قوله لا بالعبارة اي فيما الكلام مسوقا ولا يخفى ان قوله في الحكم الخ لا دخل له في الاعتراض ذكر تتميما للكلام لجماعة قوله ما ذكروه من ان تكلم بالباقي بعد الثنيا قوله الاستثناء المتصل اي ما لا يكون محتملا للبدل غير ان يدل لا زيد حتى يرد الاعتراض بمخالفة الحكم البدل للمبدل منه الى تعميم النسبة في الحكم لا فضلة للشمول قوله وينبغي ان يجعل الخ لا خفاء في بعد لان قوله غالبا وتعميم للاشتمال يدل على ان المراد بالاشتمال معناه اللغوي الذي يعبر عنه بالملابسة بدون كونه لا التقاضي في الفهم كيف وقد جعل الاضافة فيه كالاضافة بدل الغلط باد في ملابسة من جهة واحدة شخصية وههنا ليس كذلك لان جهة الاعراب فيهما وان كانت واحدة بالنوع اعني الاضافة لكنها مختلفة بالتشخص لكونها في المعطوف عليه بتقدير من وفي المعطوف بتقدير اللام بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه قوله بمعنى اللام لوجود الاختصاص فيهما اما في الاول فلكونه متحدا بالمبدل منه في الصدق واما في الثاني فلكونه بعضا منه قوله او فرق الخ بان يقال المذكورة توجب تغاير الجهة بالتشخص دون المقدرة فانها لنيابة المضاف عنها كانها ليست ملحوظة فيكون الاعراب التابع والمتبوع من جهة الاضافة من غير ملاحظة الحرف المقدر متحد جهة الاعراب وما قيل من ان المركبات الاضافية الاربعة صارت اسماء للاقسام الاربعة كعبد الله علما وان عطف لفظ البعض على لفظ الكل من قبيل العطف على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثاني وهذه مسامحة شاعت في كلام المصنفين ولا يكاد يحترز عنها وانما ذكرا لتمثيل الاضافة في الاوليين بيانية وفي الاخيرين لامية لادنى ملابسة بيانا لاصل الاضافة لا معناها المراد في المقام فلا اشكال شيء ولا الجواب فليس بشيء اما اولا فلان العطف على بعض الاسم المركب كالعطف على حرف من كلمة فكيف يصح مع انتفاء ما هو المقصود بالعطف من التشريك ولان

لحلوا فيها وهو من هذا القسم كما في تلخيص المفتاح فان علم البلاغة وتوابعها انزجو
عن لزوم ذلك العطف واما ثانيا فلان عبارة الشارح حيث فسر بدل الكل بقوله
اي بدل هو كل المبدل منه وكذا فيما عداه ينادي بان المراد منه المعنى الاخاني
قوله من قطع المقل الخ اي قولنا فاشيا من قطع المقل عن الاخوة وبدخلنا فيه
وانما ذكرنا اخاك لمجرد تكرير الاسناد قوله واذا قلت اكرمت الخ اي جعلت اخاك
بدلا من زيد قوله فكانك قصدت الخ هذا القصد مستفاد من كون الاسناد
الى اخاك مقصودا لذاته وكون الاسناد الى اخاك من قبيل الاسناد الى
المشتق لدلالته على الاخوة فكانك قيل اكرمتك اخاك لاخوته لك وهذه
الفائدة اي جعل الثاني مناط الحكم منتف في عطف البيان لانتفاء الاسناد
اليه وانما الاسناد الى المتبوع فقط وعطف البيان للايضاح ورفع الايهام
عن نفسه ذكرنا لمقيد اي ما ذكره الشارح بقوله بجملة ما ذكرنا من قبيل الاميرة
مناسبة ومن بينها لا ولزيد وكذا قوله قوله لا يجب النسبة الى البدل اي انما لا
يثبت مسوقة اليه واجاب ان الكلام على تقدير وجود القرينة الدالة
على ان لا تكون النسبة الى الظاهر مقصودا قوله وكذا المثال الاخير فيه
بحث اذ الدرجة غير مرئية فالنسبة اليه مسوقة الى ذكر ما يتعلق به الرؤية
من الاسد قوله بالقصد بان يكون ذكر المبدل منه عن قصد تمهيدا لتوهم
انك غالط فيه وهذا كثير بين الشعراء للمبالغة نحو هند نجم بدر شمس
بالنسيان اي نسيان المقصود اولا ثم تذكره او سبق اللسان الى ذكر المبدل
من غير قصد ولا نسيان قوله اذا استفيد الخ بخلاف نحو لقيت زيدا رجلا هدم
الفائدة في الثاني اي مقدس مرتين اي اذا لم يجعل طوى اسم الوادي
بل كان اسم الجنس مثل حطم وضع من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوي بالتقديس
الحطم السواق المهاشية بنفق بحطم بعضها بعضا اي يكسر وضع في الارض ذهب
ودليل فتح مثل صر وهما الماهر في الدلالة وتقديس مرتين اما لانه
نودي فيه موسى ندائين او لانه قدس مرة بعد اخرى قوله اذا تقدم لفظا
المزيدون الخ ويكون المزيدون اخوة المخاطب فيقول المزيدون اخوتك لقيتهم

ايام

اياهم فيكون الضمير لاول المزيدون والثاني لاخوتك فكانك قلت لقيت المزيدين واخوتك
قوله هنا اي فيما اتحد المبدل والمبدل منه مفهوما ان ما ينبغي الخ افاد بلفظ ينبغي الفرق
بين التاكيد والبدل فان التاكيد يفيد ان ما نسب اليه الفعل ليس الا زيدا والبدل
يفيد ان ما ينبغي الاسناد اليه الا زيدا ولا ينبغي ان يكون الاسناد الى غيره قوله لا يجوز
الخ لان الظواهر كلها غيب لا يحوطون فيه معنى الجمل قال القاضي في تفسير قوله تعالى
وتركهم في ظلمات لا يبصرون ترك في الاصل بمعنى طرح وخلى وله مفعول واحد فضمن
معنى صير فجرى مجرى افعال القلوب انتهى وما وقع في التسهيل من انه بمعنى صير وفي الفارسي
من انه يكون بمعنى جعل بيان للاستعمال ومبنى كلام المحشي على ما هو اصل اللغة فمن اعترض
بانه لم يعرف اللغة فقد باء بالتضمين لم يعرف اصل اللغة ومقصود المحشي قوله لا يقال
الخ حاصل كلام الشارح ان الاسم المبني ليس مجهولا باعتبار كونه اسما بل باعتبار انه مبني
خاص فاذا كان المبني المطلق معلوما كان تعريف المبني الخاص المجهول باعتبار خصوصيته
بالمبني العام واذا لم يكن المطلق معلوما كان المبني الخاص مجهولا باعتبار مفهوم المبني
المطلق ايضا فيلزم تعريف المبني المطلق بالمبني المطلق وحاصل اعتراض المحشي انه يجوز
ان يكون المبني المطلق معلوما بوجه مجهولا مطلوبا معرفته بوجه آخر فلا يلزم تعريف الشيء
بنفسه لوجود التغاير بالاعتباري وحاصل الجواب ان مجرد الجواز لا يكفي ما لم يبين
الوجهان المختلفان لاطراده في جميع موارد الاعتراض بلزوم تعريف الشيء بنفسه قوله
فلو اريد به وجهه الخ فيه انه لم يرد بالمبني وجهه بل مفهومه من حيث انه معلوم بالوجه وفرق
بين ارادة الوجه وارادة الشيء بالوجه كما بين في محله فما ذكره ليس في غاية
الخفاء قوله اذا كان بالادغام كما في قوله تعالى فبذلك فليفرحوا قوله لا العكس
اي ليس المراد بالمناسبة هنا المشابهة لان المناسبة اعم من المشابهة عبارة عن الاشتراك
في الصفة بخلاف المناسبة ولذا عد المشابهة من اقسام المناسبة قوله وهي اي
المناسبة قوله كما يشعر الخ حيث عد ما عدا المشابهة من موجباته قوله اراد بقوله
الخ لكن الارادة المناسبة المبنية المفصلة بالتفصيل المذكور من لفظ مناسبا لدال على مطلق
المناسبة في غاية الخفاء اللهم الا ان يقال المناسبة الواقعة في هذا المقام يراد بها
تلك المناسبة في عرفهم سورة في البناء اي بناء الاسم لا ستلزامه الدور لان الاسم المبني
قوله قوله

انما كان مجهولا باعتبار مبناه لمنع الخلو اي لجواجمعها لامنعين كما هو اصل وصفه لا لشك الذي كثر استعماله فيه فلعدم افادة الحسن واما ما قيل لا للجمع كما يتبادر اليه الفهم فوجه التبادر غير ظاهر ولا حاجة الى نفيه **قوله** اجيب يعني داخل في الشق الثاني **قوله** لانه ليس كلمة اي ما يحكى به الغراب ليس كلمة لا حقيقة ولا حكما بخلاف ما يتكلم به ابضاد فانه وان لم يكن كلمة حقيقة لعدم الواضع المعنى لكنه كلمة حكما باعتبار وقوعه في كلامهم واجرايهم اياه مجرى الكلمات **قوله** يعني القابه اي الجنسية المقدرة بمعونة المقام بحسب المعنى تميز عن اضافة القابه فيكون التقدير القاب حركاته او آخره وسكونها او القاب علامة بنائه فاندفع ما يرد من ان الظاهر ان الجنسية تفسد قد والمبني باي احد من ليس المذكورات القابه ولا يخفى ما في التوجيهين من التكلف سيما في الثاني فان فيه التصرف في المرجع مع اعتبار الجنسية والاوجه ان يقال اضافة القاب الى المبني بادنى ملابسة والمراد بالالقاب حركاته او آخره او يحمل على حذف المضاف اي القاب علامة بنائه او بانه ول ضم بعضهم **قوله** وهذه فهم انه فيه انه ان اراد منه الاختصاص وضعا فالبعض بجواز اختصاص هذه الالقاب بحسب الوضع بالحركات البنائية وان اراد الاختصاص استعمالا فلفظ القابه لا يدل عليه لان اللقب مختص وضعا لا استعمالا فلا حاجة الى التاويل المذكور الشارح **قوله** بالوقف او بان الاول مشترك والثاني مختص بالمبني **قوله** كفلان وفلانة فانه يكنى بهما عن علم الاناسي مجردين عن اللام وعن اعلام البهائم باللام ولعله نزل لفظ البعض منزلة الاكثر حكم الكل ولذا لم يقل وبعض الموصولات مع انها معربة **قوله** كما في ذلك اي الكاف الحرفي وكذا بلام العهد **قوله** هو باعتباره فالمراد بالوضع اعم من ان يكون باعتبار نفسه او باعتبار ما يلحقه **قوله** يحتمل جيد تحكم الواحق ذا له على التكلم والخطاب والغيبة مع اذا الاشتراك خلاف الاصل **قوله** يعني قوله لا بتكلم ومخاطب فان ذكرهما ليفهم ان المراد بالمتكلم او مخاطب المفهوم لا الذات ومناط الاخراج هو لفظ به **قوله** ولذا صح انه فان انت متكلم مع انه لم يتكلم بلفظ متكلم وكذا انا مخاطب مع انه لم يخاطب بمخاطب **قوله** وكذا خرجا ذكره لما لم يتعرض لبيان فايدة القيود على التفسير الاول بينها الحشي بالا مزيد عليه ولقد اعجب واحسن ومن قال انه قريبة بلا

225

مرية فقد افترى كذبا ام به جنة لان عدم تعرضها لهم لا يقتضي لا فتراه **قوله** لان المراد آه بدليل قوله يحكي عن نفسه ويتوجه الخطاب اليه فانهما صفتان لما صدق عليه لا لمفهوم **قال المحشي** يحكي عن نفسه تفسير المتكلم واشارة الى ان المراد به المعنى الاصطلاحي لا المعنى اللغوي اعني المتلفظ لكونه مستعملا في معنى مجازيا عند اهل الاصطلاح وكذا قوله يتوجه الخطاب اليه فان المخاطب يطلق على ما يلقى اليه الكلام اريد سواء توجه اليه الخطاب او لا فان الرسول صلى الله عليه وسلم مخاطب بجميع القرآن بالمعنى الثاني دون الاول لتوجه الخطاب في بعضه الى الامة واعتباره قيدا زايدا في الجنسية جرهم الاعتراض على الحشي بانه لا حاجة لاخراج زيد المذكور الى قوله يحكي عن نفسه في تقييد المتكلم بالحيثية واما ما قيل في توجيه عبارة الشرح من ان المراد بقوله هذا المعنى المصدري الى تقييد الوضع باحد الامور ولنا الفرد القيد ولم يرد ان الغرض منه اخراجها فقط لانه يخرج جميع اسماء الغايبة الغير الموصوفة بما وصف به الغايب بل اراد انهما داخلان في الغايب ووجه الصحة انهما موضوعان للغايب مطلقا فخرجان بهذا القيد المشتمل على الغايب المقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسيري المتكلم اما على الثاني فظاهر واما على الاول فان المتكلم ظم واما امر المخاطب فخفي لان المخاطب موضوع المخاطب من جنس انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب اليه بلفظ المخاطب بخلاف انت فانه موضوع لان يقال من حيث انه مخاطب به فلا يخفى فساده اما اولا فلان قوله هذا القيد صريح في ارادة القيد المذكور قريبا وهو قوله به وجعله بالمعنى المصدري خلاف المتبادر واما ثانيا فلان قوله موضوعان للغايب لولا فرده بل لمفهوم المتكلم والمخاطب فالمقصود اخراجها بهذا الاعتبار بقوله متكلم او مخاطب واما باعتبار كونه من اسماء الظاهرة والظواهر كلها غيب فخارجان بما تقدم ذكره واما ثالثا فان الحج لما على التفسير الثاني قيد به وعلى الاول قيدا لحيثية فنسبة الاخراج الى تقييد الوضع بشيء من القيود سيما باعتبار الوصف المشتمل الغايب لا معنى له وهل هذا الا ان يقال اخرج عن تعريف الانسان سائر الانواع الحيوان بتقييد الحيوان بالناطق ولم يقع في تعريفاتهم نسبة الاخراج الى التقييد بالفصول هو فرية بلا مرية واما رابعا فلان نسبة اخراجها الى التقييد الوضع وحينئذ

الغيم

يخرجان فلا يرد النقض بهما وقوله فان لا تاء الظاهرة بيان لصحة خروجهما به مع انهما

الا ان يراد يتوجه اليه الخطاب
صح

مطلقا لا يكاد يصح لو بهما ليسا موضوعين لمفهوم الغايب

اخراج سائر الاسماء الظاهرة الى وصفا للغائب مع كونها من عدادها والخروج لها قيد
واحد لا وجه له واما ثانيا فلان قوله لا يسمى المخاطب لانما يتوجه اليه
الخطاب فاسد لما عرفت من كون المخاطب بمعنى ما يلقى اليه الكلام واما ثالثا
فلان قوله الا ان يراد آه رجوع بالاخرة الى اعتبار قيد به ولا حاجة الى اعتبار
الحيثية وكم كان مفاسد ايجاب النفس اكثر مما ذكرنا فتحصل قوله اذا عبر آه فانه
يصدق عليه انه ما وضع لذات متكلم لكن لا من حيث انه كذلك بل مطلقا قوله وقس
عليه آه يعني اذا عبر عن المخاطب المسمى بزيد بزيد فانه يصدق عليه انه ما وضع
لذات مخاطب لكن من حيث انه مخاطب لانهما موضوعان صيغة اي الصيغة مدخل
الدلالة المعنى قوله الهيئة الاشتقاقية لا الهيئة مطلقا قوله يعني لما ليس
متكلما من حيث انه متكلم قيد بالحيثية ليدخل فيه لفظ المتكلم ومخاطب قوله وكذا
تقول بصيغة الخطاب قوله نظرا اي تقول لضمير الغائب نظرا الى الاصل المتاري
وهو كونه اسما ظاهرا وتقول كلكم نظرا الى عروض الخطاب بواسطة يا كما
سبق قوله ولقول آه بصيغة الغيبة وفاعله المسمى بزيد وكذا عطف عليه
قوله فلابد منه آه الى قوله تقدم ذكره لاخراج مثلكم وكذا اي لا اسماء
الظاهرة التي هي كنايات قوله تفسير للتقدم اللفظي آه حيث اطلق قوله ملفوظا
ولم يضف بكونه قبل الضمير قوله من اقسام الذكر حقيقة فالذكر اللفظي ان
يكون مفسر الضمير مذكورا بلفظه والمعنوي ان يكون معناه مذكورا بلفظ آخر دال
عليه تضمنا او التزاما والحكمي ان يعطى له حكم المذكور وان لم يكن مذكورا لا
بلفظه ولا بغير لفظه فيكون نحو ضرب غلامه زيد داخلا في الذكر اللفظي
وان كان تقدمه تقديريا قوله لا من اقسام التقديم حقيقة حتى يرد ان
الضمير في ضرب غلامه زيد راجع الى زيد متأخر لفظا ولذا يجوز سلب التقدم
اللفظي عنه بان يقال ليس مفسر ضمير غلامه مقدما وهو لفظا فكيف يصح دخاله
فيه نعم انه متقدم من حيث المعنى لكونه فاعلا فالحق ادخاله في التقدم معنى قوله
جعله من اقسامه مجازا باعتبار الذكر الذي اسند اليه التقدم في قوله تقدم ذكره
قوله بان تقسيم التقدم اللفظي آه كما فعله الرضي في شرحه وتبعه الشارح ولما حصل

الرفع

الدفع ان عادته ذلك فيما اذا قصد تقسيمه حقيقة وههنا تجوز واراد بالتقدم اللفظي
ما لا تعلق بالملفوظ سواء كان من جهة اللفظ او من جهة المعنى ولهذا قال في باب الفاعل
بان نحو ضرب غلامه زيد لا بد من تقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما لفظيا او معنويا
وهو راجع الى زيد وهو متأخر لفظا ولولا انه متقدم معنى لم يجز فجعله من باب
التقدم معنى لا لفظا قوله في حكم العرب حيث قال بالخلاف في العوامل لفظا او تقديرا
قوله وبيان الاعراب حيث قال التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظي فيما عداه قوله
على تفسير المصنف حيث قال فانما لا في المسائل المتفرقة وانما جاز الاضمار في الشأن
والقصة ولم يتقدم ذكره لانه ضمير لنسبة خاصة بين الجزئين المسميين كلاهما وذلك
معهود لكل عاقل فكانه انما اضمر لتقدم امر يدل عليه وهو ذلك العهد السابق
قوله واما التقدم تحقيقا آه لانه التقدم الحكمي انه تقدم تقتضيه وضع الضمير قوله
من خص بالاول آه اي خص الضمير بالمفهوم من لفظ بعينه وجعل الالتزام من باب
السياق قوله والاول ظاهر اي عدم الاختصاص ظاهر اذ المفهوم الالتزامي قد يكون مفهوما
من لفظ بعينه فهو لم على توارت الشمس لظهور على الشمس قوله الظاهر ان يقال آه لان معنى
لفظ العدل مذكور حقيقة لكونه مدلول اعدلوا فلا معنى لكلمة كان وجعل الحيثية للتعليل
حتى يصير المعنى فكان لفظ العدل مذكورا لاجل المعنى اي لاجل كون معناه مذكورا في
ضمن اعدلوا بل عنه هو سوق الكلام لان الحيثية فيما تقدم للتقييد ولذلك قال الظاهر
قوله واما الضمير آه اي ارجاع الضمير قبل ذكر المرجع عند البصريين في تنازع الفعلين
في الفاعل فللتحرز عن لزوم تكرار الفاعل لو ذكر الفاعل الفعل الاول او حذفه
ان لم يستتر الضمير قوله في التلفظ اي في الدلالة على المعنى فانه يشمل الظاهر
كلها قوله بعنوان المخاطب لان المتصل البارز يمكن التلفظ به استقلالا الا انه
غير واقع في لسان العرب قوله مع امكانه اي امكان التلفظ به لان مجرد قيامه
مقام الظاهر لا يقتضي الانضمام الى الكلمة قوله لا يقع اي الفصل قوله مع ان
الفصل بينهما اي بين المضاف والمضاف اليه قبيح مطلقا سواء كان المضاف اليه
مضمرا او مظهرا في المعنى لا شك ان الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور في الضرورة
ثابت مع قلة وقبحه والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان

٢ لان العهد سابق على ذكر الضمير حقيقة فهو راجع الى محل في التقدم لكونه متأخرا لفظا فقط لا انه متقدم ٥١ فهو صح

والفصل بغير الظرف في الشعر قبيح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر قبيح منه في الشعر م م

او بينا او غير فقرأه ابن عباس رض قتل اولادهم شركاؤهم بنصب اولادهم وجر شركائهم ليست
بذلك ولا نسلم تواتر القراءة السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين قوله بان المراد صيغة
آه بعيد بان المراد هو المسند اليه قوله او بان المقصود آه هذا لا يدفع اولوية ذكر اضرب
لحصول المقصود مع فائدة الاستيفاء قوله ثم ذكر آه اي اذا لم يكن الاستيفاء مقصودا
ثم ذكر صيغة المجهول قوله ودفع توهم آه فلهذا ذكر صيغة المجهول ولم يذكر اضرب لكن
هذا انما ينفع في عدم ذكره بدل المجهول لا في عدم ذكره معه قوله لان الحكم لان ضربت
ضربت ليس شاملا لما عداها قوله فيلزم ان لا يدخل آه هذا ما هو القاعدة المقررة
عند الجمهور اذا ان كان لمد الحكم لا تدخل الغاية تحت المغيا كما في قوله تعالى ثم اتموا
الصيام الى الليل وان كان للاسقاط يدخل كما في قوله تعالى فاغسلوا ايديكم الى
المرافق قوله سيما اذا لوحظ آه يعني ان الكلام على حذف المعطوف لانسياق الذهن
اليه قوله فيكون آه للاسقاط لمسودناه وفي ذلك الغاية ايضا قوله لتجرده عن
اللواحق ولو باعتبار بعض الصيغ قوله اسلوب لترقي من الادنى الى الاعلى في التعريف
قوله همزة ونون مفتوحة قوله الوقف اي في الوقف لبيان الفتح وكان يلتبس بان
الحرفية لسكون النون ولذا يكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتداء وقد يوقف
على انا باسكانه وقد يبين فتحها وقفا بهاء السكت على الفرق بين الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث قوله على تغاير الواحد آه اي تغاير الضمير المستتر فيها قوله التاء
للمبالغة لا للتانيث حتى يرد انه لا يجوز كونها لا لعدم المطابقة مع ذي الحال في التذكير
قوله معترضة بين المبتدأ والخبر اي المعطوف آه يعني ان اللام في لانفصال ليست صلة
الوضع بل لام الاجل قوله فباخذ المغايرة آه حيث اختلف الرفع والنصب والجر بالصيغة
قوله لا ادري آه قد سبق ذلك في تعريف الكلمة بالا مزيد عليه قوله صفة آه
اي لنفي حقيقة مستترة كان محل الغرض قوله في الماضي للغائب ولذا كان في نسخة
المحشي لفظ الغائب بدل اللام الجارة قوله اي ثباتا مطلقا آه يعني ان مطلقا
اما ظرف لثبتنا ومفعول مطلق له ولعل ذلك المطابقة قوله وفي الصفة مطلقا فانه
لا يجوز كونها لان الصفة لا يناسب بالوصف وفي تذكير الضمير في قوله سواء كان
مفردا آه اشارة الى ذلك قوله بيان للتكلم فالاسم قوله تذكيره آه اي على تقسيم

الاسم قوله فاعتبر بانه فرق بينه اذا كان احد جزئي الجملة وبين ما لم يكن كذلك قوله
وكذا فاعل المصدر اي لا يكون الا منفصلا واذا وليس بلا فصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع
ضميمة ان فلا يكون مسندا مستكنا في اقتضاء الاتصال تقول اعجبني ضربك زيدا اذا لم
يضيفوا لان الاضافة اكثر لكون الكلام بها اخف وقيل لضرب انت زيدا قوله كالجزء الاخير
آه في كون اتصاله بالاخير دون الاول قوله وقع تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك
ولقيتك اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظ اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق
نحو جاءني زيد وانت قوله جاءني انا انت او زيد فانه لو قيل جئت انت وزيدا فاد
الشك لكن انما في اولى الامر قوله اذا كان الاتصال آه كما اذا اخبرت عن المفعول
الثاني في علمت زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا وقلت الذي علمت زيدا اياه ابوك
والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته
زيدا عمرو لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول قوله اما اذا لم يلتبس نحو اعطيته زيد
درهما فقولك الذي اعطيته زيدا درهم اولى من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم
لانك تقدر على الاتصال بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى وانما جوزنا الانفصال
توطئة لازالة اللبس فيما فيه لبس قوله والانفصال في باب علمت آه نحو علمت زيدا
قائما فقولك الذي علمت زيدا اياه قائم اولى من قولك الذي علمته زيدا قائم للتوطئة
المذكورة لرعاية اصل المفعول الثاني اذ الفاعل في الاصل مما يجب انفصاله عنه
قوله بان تقديم المفعول اي على الفاعل لا يفيد الاهتمام وهذا مخالف لما في كتب
المعاني من ان تقديم المفعول على الفاعل نحو قتل الخارجي فلان للاهتمام قوله
يفيد على كونه اهم على ما قاله المصنف من ان تقديم المفعول في اياك نعبد للاهتمام لكن
الحق انه للاختصاص قوله الا يكون نصا آه نحو مررت هند برجل ضاربته هي ونحو
قولك جئتماك وجاءني زيد ضاربيه انتما ونحو الضاربته انت ونحو زيد هند ضاربها
هو قوله لا يختلف بين اولي العلم وغيرهم قوله انا ضاربك انا فان الفصل فيه
من حيث المعنى قوله فلا لبس آه نحو زيد هند ضاربها هو وضربها فلو لم يأت الضمير
في ضاربها علم ان الضارب لزيد لا لهند وقس على ذلك ما سواه قوله فاللبس
حاصل نحو زيد عمرو ضاربه او يضربه هو وزيدان الهندان ضاربانها او يضربانها

وحمل على ذلك قوله فاللبس منتفٍ آه لاختلاف الصيغة فيها نحو انا زيد ضربته او ضاربه
والزيدان نحن ضربا او يضربانا وهند انا ضربتها او تضربني قوله فان اللبس حاصل
هنا لاشتراك الصيغة نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك وانا الهندان تضربانها
والهندان انا تضربانهما فان اللبس حاصل هنا لتعين كل منهما لا باعتبار الرفع الحاصل
بالمفعول ويرتفع بالتأكيد بالنفس كما هو مذهب الشيخ الرضي والاول باظهار الضمير
كما في ذهب اليه المذهبين قوله فاللبس حاصل في جميعها اي اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لعدم اختلاف صيغتها في الغيبة والتكلم والخطاب قوله مع اختلاف المذكور
اي اختلاف ما جرى عليه والمحل في الغيبة والخطاب والتكلم نحو انا زيد ضاربه
ونحن الزيدان ضاربهما ونحن الزيدون ضاربهم قوله قليل فلا يحمل الكثير على
القليل فان قيل فالفعل على الصفة كما ان الصفة حملت عليه في العمل اجيب بان الفعل
اصل في العمل وفي استتار الفاعل وابرازه فلا يليق حمله في شيء منها على غيره قوله
كما عرفت من انه لا التباس فيها لان غائبية المضارع مع المخاطب في غائبته مع المخاطبين
وهذا دفع معترض كما مرّ قوله برفع اللبس فان بالهاء يعرف انه ضارب ما يسند الى
انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربه قوله لمجرد رفع اللبس بل
لكونه قوله ضمير لا يجوز حذفه وهذا الضمير البارز قوله ولا يجيء مما يتعذر فيه
الاتصال من الصور المذكورة نحو عندي درهم اياه اعطيتك وما اعطيتك الا اياه ونحو
في الطريق سبع اياك واياه ونحو هند زيد موصلك اياه هي فان قيل اذا امتنع
الاتصال فكيف يجوز الانفصال قلتم ولا يجوز المنفصل الا لتعذر المتصل اجيب
بان الاتصال هنا متعذر من وجه دون وجه اما التعذر فباعتبار الفصل بلفظه
واما عدم التعذر فلكونه متصلا في المراد بقوله ولا يسوغ نفي الامكان العام فيفيد
الاستثناء ان المنفصل عند تعذر المتصل لكن عام سلبه واجبا بان كان التعذر من كل
الوجوه وجائزا خاصا بان كان التعذر من وجه دون وجه والحاصل ان المنفصل
ممتنع في جميع الصور الا في صورة تعذر المتصل فانه ح اما واجب او ممكن خاص قوله
قال سيبويه آه يعني ان وجوب الانفصال في صورة الثاني هو مذهب الجمهور وقد
خالفهم سيبويه حيث قال بالتفصيل والمبرد حيث جوّز الانفصال مطلقا قوله جاز الاتصال

ودرجاته

آه في التسهيل وشرحه وجها الاتصل غائبين ان لم يشتبها لفظا مثال ذلك ما حكاه الكسائي
هم احسن الناس وجوها وانضرهموها وذلك قليل والوجه الانفصال فان اشتبها لفظا
امتنع الاتصال نحو زيدا الدرهم اعطيته قوله وهو غير جار في كلام العرب قوله
وان لم يكونا غائبين المتكلمين او مخاطبين قوله لم يجوزا الاتصال بل تعين
الانفصال مثال ذلك علمتني اياك وعلمتكما اياي كذا في شرح التسهيل واجاز المبرد
آه في شرح التسهيل اجاز بعضهم الاتصال في ضميري المتكلم والمخاطب والغائب مطلقا فيقول
اعطيتنيك اعطيتكماكما واعطيتهوه على ضعف وقبح قوله ان يتبع الاول فيقال في ضربه اياه
ضربتهوه كضربتكه بصيغة الخطاب في الضميرين معا وبان في الخطاب واجاز الاتصال
لكون الاول راجح بكونه فاعلا قوله كالمفعول الاول آه فيقال في اعطيتك اياك اعطيتكه
باعتبار البشاعة اي الكراهة في اللفظ لاجل التكرار قوله فيما نقل من النير ستكفيكهم
قوله عن النحاة لا عن العرب ولذا اراد الشارح لفظ التجويز قوله واستجاز اي عدّ
جيدا قوله وضعوا الحروف في اوائل الكلم قوله قلنا آه حاصله ان العامل المعنوي
ليس معدوما من كل وجه حتى لا يعتبر اصلا ولا الناسخ موجودا من كل وجه حتى يعتبر
مطلقا قوله معدوم صورة لبطلان عمله ثابت معنى لان المعنى على الخبرية قوله عكس
ذلك اي موجود صورة لوجود عمله معدوم معنى لبقاء المعنى المبتدا والخبر على حاله
وكون الناسخ قيدا فضولا لان الناسخ دليل جزء المدعى قوله بحيث لا يجيء بعدها بالاضافة
لفظا اذا كان مفردا او تقديرا اذا كان جملة قوله واذا ذا يليها غدوة آه اي اذا
اتصل كون لفظ غدوة تنصب لدن غدوة اي جاز نصبها به في الرضي وان بعدها لفظ
غدوة جاز نصبها مع الجر وقد ترفع اما النصب وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن
مع غدوة وكون دال لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر ثم قد تحذف نونه
فشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة
جواز حذفها فصار لدن غدوة لفظا كراقود خلا فنصبها تشبيها بالمفعول في نحو ضارب
زيدا واما الرفع فعلى حذف احد جزئي الجملة اي لدن كان غدوة قوله اذا لم يكن زائدا
كما في بحسبك فانه لا يقتضي متعلقا قوله او معناه فيه آه تأويله بما ذكره وكونه يحصل
معناه لا يوجب تحقق متعلق كونه لفظا او الكلام فيه على كون معناه لوجود دال على تقدير

بالتنيار ثبيرام

كونه جزم الظرف لا يكون بمعنى جميع الحرف لا لاسم ولا ظهر ان يقال في الجواب لكن لا مثل الحرف لنائبه في عدم اقتضاء المتعلق وكما قالوا انه لا بد لحرف الجر من متعلق مرادهم الحروف المعدودة اي المشهورة اذ البيتين واحد الا انه تغييرا لظاهره لقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف ان لا يجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثيرا اذا كان سهلا اهون من ارتكاب خلاف الاصل الغير المستعمل واذ قد كذا في الرضي قوله مضارعا البتة فلا يخرج بالكلية عن اصله فلا يقال عسيك خارج قوله فتنصب الاسم بجعله على لعل قوله ويجعل خبره آه كما كان مقتضاه في الاصل اعني في نحو عسى زيد ان يخرج قوله جاز تركه لرعاية لعل لان خبر لعل في الاصل خبر المبتدأ ولا يقال انت ان تفعل فاقتران المضارع بان في عساك ان تفعل لا يناسب خبر لعل قوله اذا لم يعهد اي تخصيص الياء بياء المتكلم لانه لم يعرف في كلام العرب غير ياء المتكلم مع النون قوله غير عارضة آه احترازا عن نحو قل الحق قوله لما سمعوا الفعل الخبر لكونه من خواص الاسم قوله اصل علامات الجر كما مر في بيان الاعراب قوله بخلاف الفتحة والياء فانها فرعاه قوله ودخولها آه مع عدم حفظه عن دخول الكسرة الالف والياء يبقى على سكون لولا النون قوله او لكن الكسرة يتعذر على الالف والياء قوله وقاضي بالتشديد قوله وتركها آه عطف على دخولها اي ترك نون الوقاية في عسيت حيث يقال عساي اذ يخرج قوله رجل سوء آه فانه كان في الاصل رجل سوء نحو رجل عدل ثم اضيف الموصوف الى الصفة قوله وانما جاز آه هذا عند من قال ان المحذوف نون الوقاية كالجزولي ولهذا التقل هنا وانما على قول سيبويه وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها فالحذف في عدم حذف نون الفاتة ظاهرة وهي انها ليست معرضة للحذف ولها معنى ولو قال المحشي وانما جاز الحذف مع نون الاعراب دون نون الوقاية لكان البيان شاملا القولين قوله نون الوقاية اي نون الضمير ونون التاكيد وان كان اجتماع المثلين فالحق لحاملا قوله فانه لا معنى لها اذا اعرابا الفعل ليس لمعنى كما هو مذهب البصريين بخلاف نون الوقاية قوله لعروضها آه اي ليس المراد عروضها في نفسها حتى يرد ان كسرة ما قبل الياء ايضا عارضة قوله وذلك اي

الياء المذكورة قوله كسرة المناسبة اي الكسرة التي لاجل مناسبة الياء يجعل الكلمة آه لزوم السكون لا يدخل الاسماء المتمكنة قوله الا الافعال المبنية على السكون اعني الامر قوله وكذا المجزوم آه اي لاجل انه مشبهة بالفعل لا لاجل حركة آخرها حركة بنائية قوله وقد صرح على صيغة المجهول اي هذا التعليل مصرح به في الكتب قوله واجيب آه لا يبعد

الجواب بانها وان لم يكونا بعد العوامل مبتدأ وخبرا لكن يصح التعبير عنهما بالمبتدأ والخبر حقيقة لان المبتدأ والخبر ليسا مشتقين حتى يجب نظرا في ما قصد بهما بمفهومهما حين تعلق الحكم بهما فليس يجيء لانه من صدق مفهومهما في وقت ما ولا يصدق على ما يدخل عليه العوامل انه مبتدأ وخبر في وقت فالبيان انا لسائل بقوله اذا دخلت عليهما لكن يبقيا مبتدأ وخبرا قوله وفيه نظر آه عبارة الفاضل الهندي في حاشيته صريح في ان الاعتراض انما يرد اذا جعل قبل العوامل صفة للمبتدأ والخبر واما اذا جعل متعلقا بمتوسط فلا يتوجه الاشكال كما ان الظرف في قولك رايت هذا الشاب في شبابه وصباه متعلق بفعله رايت وليس بصفة للشاب وحاصل اعتراض المحشي رح ان تعلق الظرف بمتوسط لا يدفع الاشكال لانه لا بد من صدق المبتدأ والخبر في حال التوسط بعد دخول العوامل وفي النظر المذكور وانما يلزم كونه شابا في حال الرؤية لان الوصف في الحاضر لا لمتعلق الظرف فما بالنا قوله بنفي الفقرة آه منها انهم قالوا لو حلف لا يكلم هذا الشاب يحنث لو كلمه بخلاف شيخا فانه بخلاف ما اذا حلف لا يكلم شابا وكذا لو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد خرابها يحنث بخلاف ما لو حلف لا يدخل دارا قوله لتناوله لا لكونه رجعا للمنتهى الفضل على من قال لا موضع له قوله وقد يجعل آه اي المرفوع المتوسط بين المبتدأ والخبر لا يخفى ان قال انه لا يصح ان يكون الضمير في قوله المرفوعات هو ما اشتمل فصلا على تقدير كون المرفوعات مبتدأ فمن تمسك به في دعوى انه قد يطابق الخبر فقد سهى لا يتوهم ان مراده توسط الفصل وكيف يتوهم ذلك ولم يسبق ذكر الفصل وذكر انه مشروط بكون الخبر معرفة او افعل من كذا قوله وتذكير الضمير آه اي على تقدير رجاعة الى المرفوعات على ما ذهب اليه بعض الشراح قال الشيخ في بحث الفصل في شرح قوله وسمي الجملة يجوز ان يكون بالياء والتاء وضابطه ان كل لفظين وضعا لذات واحد احدهما مؤنثة والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز

لابد

عليهما

عصمه

الفصل

تانيث الضمير وتذكيره والتذكير هنا احسن لان الجملة مؤنثة وهو خبر عنه قوله وربما وقع بلفظ
الغيبة آه نحو قول الشاعر وكاين بالاباطح صديق يراني لو اصبت هو المصابا فهو فصل والمفعول
الاول اياي و يراني وهو جملة والمفعول الثاني المصاب فلم تتابق الفصل والمفعول الاول
فاحتيج الى تاويل وهو حذف المضاف والتقدير مصاب هو المصاب ثم حذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه كذا في شرح التسهيل قوله لا يترتب آه بل على ابانة بين المبتدا والخبر
قوله او بالرفع عطف على الاتباع يعني انه موضوع لاجل هذا الغرض قوله قيل يحتمل
آه يعني ان قوله آه المضمون الظاهر انه خبر كون و يحتمل ان يكون حالا ويكون تامة
قوله يفيد التاكيد وليس بتاكيد لان الظاهر لا يؤكد بالمضمر لعدم لزوم التاكيد عليه
نحو انك انت العزيز الحكيم ولا يقال زيد نفسه قائم قوله في نحو زيد نفسه القائم هذا
مخالف لما قاله البيانيون من ان الفصل لتخصيص المسند اليه بالمسند ولعل قول المحشي ولعل
اشارة الى ذلك قوله لا يؤكد الا اذا كان حكما نحو قوله عليه الصلاة والسلام فكلاهما
باطل باطل قوله تاكيدا للضمير المستكن فلا يلزم شيء من الحذف ودين قوله ليس
بالحقيقة آه خبر الجواب وانما لم يكن احتمالا آخر لان تقديم التاكيد مع بقائه تاكيدا
لا يجوز وعند الشيخ لا يكون مبتدأ قوله عند المحققين خلافا لمن لا تحقيق له حيث جوز تقديم
التابع مع كونه تابعا على المتبوع وقال ان السكاكي ممن يجوز ذلك وان نحو اذا عرفت
من ذلك التنبيه كما في المطول قوله متعلق بمحذوف ظرف للكينونة الدال عليها له واللنفي
المستفاد من لا قوله وبعضهم اي الكوفيون يجعله تاكيدا لما قبله فان الضمير المرفوع قد
يؤكد به المنصوب والمجرور كما في ضربتك انت ومررت بك انت ورد عليهم ان الظاهر لا يؤكد
بالمضمر قوله لا يدخل التاكيد فلا يقال انه لنفسه كريم قوله وهذا وجه وجيه ذكره صاحب
انه معنى قولهم بتقدم المرجع وهو اعم من حيث المفهوم من ان يكون قبل الجملة او لا يحذو به
وجلا يكون قوله قبل الجملة للتقييد لا للاخراج وانما قيد لعموم بقوله بحسب المفهوم تنصيصا لدفع
استدراك لفظ قبل لان معناه التقدم فاندفع ما قيل في هذا التوجيه خروج عن مقتضى
الصيغة التقدم لانه تقتضي ان يكون هناك متاخرا واخراج لهذا التركيب عن مقتضاه
فانه يقتضي اضافة التقدم الى الجملة فان المتاخر منها [illegible] وهو المرجع اشار اليه
بقوله من غير سبق المرجع ولا نسلم اقتضاء التركيب المذكور نسبة التقدم الى الجملة

يتقدم صح

تنصيصا

ثم لو قيل ويتقدم الجملة لاقتضاها قوله عبارة عن المبتدا بناء على ما رئي كونه بمنزلة التاكيد له
لكن البيانيون يقولون انه رابط يفيد التخصيص ويزيد ما نقل عن الفارابي ان معنى زيد
هو القائم زيد ذاته قائم است قوله لا وصفا لاختصاصه يقول بين الموصوف والصفة لا وصف
قوله او بان كان بان يكون اسما الحجازية عطف على قوله بان كان مبتدأ ما بتقدير
او لا يكون عامل معنويا لئلا يلزم كونه بيانا الفاعل المعنوي قوله الى غير ذلك لم يوجد
له نظير قوله هكذا قالوا لما كان مقصودهم في هذا المقام الفرق بين المرفوع والمنصوب
والفارق هو كون المنصوب فضلة دون المرفوع واما وجود القرينة على المحذوف فمشترك
بينهما تعرضوا للاول دون الثاني فاندفع قوله ففيه آه قوله لا تعين المراد وان كان
تعين المحذوف فانه تعين المحذوف على كون الجملة بعدها فيما لا ينافي اما لها التاويل
بالمفرد فلا يرد انه اذا لم يتعين المراد لا يكون قرينة على خصوصية المحذوف فات تعين
المحذوف على تقدير كون الجملة بعدها قوله اذ يقال فيما قلنا في الحديث وهو ان
تكون الجملة بتاويل المفرد اسم ان والخبر محذوف والتقدير ان هذه القصة واقعة وجاؤن
بفتح الهمزة ومدها والجوذر بضم الجيم والذال المعجمة وبعضها كوزن كذا في الصحاح قوله انما
هو انما ضمير الضمير لكل واحد لان وضع المجموع وضع اجزائه وليس له وضع على حدة قوله
لا يكون آه ان محسوس ففيه الاشارة الى الحسن بمعنى تعلقها بالمحسوس لا بمعنى انها محسوسة
قوله مشاهد اي مبصر تخصيص بعد التعميم ولم يكتف بمشاهد لانه قد يطلق على المعلوم
تعيينا قوله لان المعرف حينئذ آه يعني ليس المعرف المعنى التركيبي الاضافي بل المعنى
الافرادي الذي نقل اليه المركب الاضافي الاصطلاحي قوله كما اشار اليه بقوله
بحسب الاصطلاح جملة معترضة بين الموصول اعني معنى وصفته اعني اريد بيانه والكاف
الداخلة على ما الكافة تنبيه بمضمون الجملة كما في قوله [illegible] اجعل لنا الها كما
لهم الهة فلا يقتضي ما يتعلق به نص عليه في الرضي قوله جزؤه بالنظر الى المعنى
الاصطلاحي قوله بل قبله اي المعرف بالنظر الى المعنى الاضافي قوله اذ ما من
الشيء اي موجودا الا ويدل عليه دلالة المصنوع على الصانع هو لوضوحه
ببيكثرة الادلة صار كالمحسوس المشاهد قوله لعدم الاحتياج وعدم عطف
سائر الاسماء الاشارة على ذا قوله احتياج الى الحمل قوله في الجملة التي

قوله انما

محمد اسحاق

مطلب تصدير التعلق بلام التعريف دون الموصول

صلة اي ما عطف عليه قوله والاولى آه ليكون اسناد بنا انا بجملة في الاحتياج الى البيان لكن فيه كثرة الحذف قوله خبر مبتدا محذوف والجملة مع ما عطف عليه بمنزلة البدل للجملة الاولى لكونها غير وافية بتمام المراد وكون ثانية وافية قوله صفة لما فيقدر متعلقه معرفا بلام التعريف دون الموصول لئلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته وهذا هو التكلف الذي اشار اليه المحشي قوله مع سرد آه لانه لا يمكن اذ يكون قوله لمشار صفة لذان والمسرود دون غيرهما والمراد اجرا الكلام قوله ثم قال اي بعض قوله المحققين وهذا القول على تقدير جعله صفة وقوله وذان مع ما عطف عليه من الموصول المحذوف قوله وحسن لعدم الاحتياج الى الحذف والعطف كسرد الكلام فيه على نسق وجزء الخبر ليس مسندا آه كونه مسندا في اللفظ كاف في صحة كونه ذا حال ولا يلزم كونه مسندا من حيث المعنى فالتقدير ينبغي ان يكون ذا كلا يفهم من تقدير الشارح ثم يرد على توجيه الشارح انه ليس المطلوب الحكم بان اسماء الاشارة مجموع هذه الالفاظ حال كونها المذكر والمثنى ولاجل ذلك كان التقدير المذكور زعم بعض المحققين وجوز كونه صفة مع احتياجها الى تقدير متعلق الجار من فا وعندي الوجه تقدير الخبر لهى كالذي قوله وهي اسم وفعل وحرف قوله فان التاء قد تكون علامة التانيث فلذلك خص بعضا الالف بها بالمؤنث دون المذكر ولا يتوهم ان التاء فيها علامة التانيث ولذا معنى قوله لان الهاء تكون بدلها آه قوله فالوقف ثم اجري الوصل مجرى الوقف لان هذا اي الكسرة بالتاء حال الوقف المجهول اصله انه واو وياء لان الياء اخف من الواو قوله يعني ان الهمزة آه اي في تفسير الشارح الهمزة بما ذكره الامرين قوله قد يفصل لقوله على الضم باتصالها به لكثرة استعمالها معه قوله ويغير ها من التقسيم كقولهم لا ها الله ذا ما فعلت وان كقوله ان ما عذرة وان لم تكن نفعت فان صاحبها قد تاه في البلد وحرف العطف كقوله نحن قسمنا المال نصفين بيننا فقلت هذا لها ها وذا ليا اي لهم هذا لها وهذا ليا قوله فيه ان الضمير آه والجواب ان الكلام في الضمير البارز وهو كونه ملفوظا حقيقة وانحصار الظاهر يصح وقوع الظاهر موقعه بخلاف الثوب في قوله الاول الشارة اليه قوله لان معناها غير مستقل آه لافادة كون المخاطب باسم الاشارة الذي قبله واحدا مثنى مجموعا مذكرا مؤنثا كما في الرضي قوله الاترى انه لم يظهر فرق بين تاء التانيث وانت وبين كاف ذاك يفيد كون الاول تنويرا للثاني

قوله

قوله

231

في عدم الاستقلال مع ان توافق الترجمة بالمترجم عنه لا يقتضي الاتحاد في المعنى من كل الوجوه قوله وضع اسم الاشارة اي القرب والحضور لا زمان له من حيث الوضع كما يدل عليه الدليل قوله المرجبة من هذه الحيثية فلا يقال يا هذاك قوله الا في المراد الخصوصية وهي ادمجها في الكلمة الخطاب نحو انتما فعلتما او بعطف احدهما على الآخر نحو انت وزيد فعلتما قوله اورثت معنا الغيبة في التعبير عنه وان لم يمنع حضوره قوله فيه بحث آه لا يخفى ان الشارح لم يستبد بنفس الاستعمال بل بكثرة الاستعمال وهو دليل عدم الفرق في الوضع لانه ماخوذة من كثرة الاستعمال وما ذكر في علم البلاغة فهو مبني على القول بالفرق قوله لما كانت المخالفة آه حيث استعمل ذا باللام للبعيد واخواته استعملت له بزيادة اللام وحذف الالف في المفردة المؤنثة وبدون اللام مع التشديد في المثنى وبجزم المقصور في الجمع قوله في البعيد دون المتوسط والقريب قوله اكتفى به ولم يتعرض لبيان لها للتقريب والمتوسط قوله لان ما عدا آه دفع لتوهم انه كيف يكون اشارة الى جملة ذلك والمذكور سابقا كلمات ثلاثة وحاصل الدفع ان اشتراكها في الزيادة يعين قرينة على التعيين لكن لا يخفى ضعف القرينة لذلك قال الشارح لا يبعد قوله وهو بعيد عن المراد اذ المراد انه لا يتم جزئية لانه لا يتم في نفسه لعدم الجزئية قوله وقال لان الافعال آه وقال في بحثها ويجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما يقول تم التسعة بهذا عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار عالما كاملا قال الله تعالى فتمثل لها بشرا اي صار مثل بشر ونحو ذلك انتهى وشمل على القول بالحصر قوله اذ الموصول آه بيان وتفصيل له والا فمعنى لا يتم جزءا لا يصح الجزئية وهي ظاهر وجعله بمعنى يصير دون يكون فان من الموصوفة بالجملة الخبرية لا يكون جزءا الا بالصفة لكنه يصلح للجزئية بدونها لعدم كونها كالجزء منه بخلاف الصلة قوله هذا اي تفسير تعريف الجزء التام بالركن وتعريف الحو من قبيل والركن المبتدا اي ظاهر حقيقة الحصر فلا يرد انه يقتضي ان يكون تفسير الشارح باطلا مع انه يرجحه على تفسير الرضي قوله صرف الجزء التام عن ظاهره وحمله على الجزء الاول وفيه اشارة الى رجحان خلاف الظاهر وما قيل انه انما يتم لو كان المبتدا والخبر والمفعول مجموع الموصول والصلة وليس كذلك بل هو الموصول والصلة تفسير له ولا نصيب له من الاعراب فليس بشيء اما اولا

عصام

ولا كونه كالجزء منه كاف في ذلك قال في التحفة شرح المنهج وجه كون الصلة لا محل لها
من الاعراب لانها بمنزلة الجزء من الموصول وجزء الاسم لا محل له من الاعراب واما ثانيا فلان
الصلة ليست تفسير الموصول بل آلة التعريف كاللام في المعرف بها والاشارة في اسماء الاشارة
واما ثالثا فلان قوله ولا ذهب لها مستدرك او محل تقدير كون المجموع جزء الا نصيب لها من
الاعراب واما رابعا فلان قوله فمن قوله الا بصلة الانقادنا بها الا الا ما اخوذ اسمها ليشهد
بانه على تفسير الشيء يحتاج الى ان يفسر قوله بصلة ما خوذ اسمها وليس كذلك لانها ليست
جزء الحقيقة بل كالجزء فالباء للملابسة ثم تسامح الشارح اطلاق لفظ الجمع في قوله لانه
اذا كان مجموع الموصول آه حيث جعله ما هو بمنزلة الجزء جزءا واعلم ان حق الاعراب
ان يدور على الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جيء بالصلة لتوضيحه بدليل
ظهور الاعراب في اي الموصول وكذا في اللذان واللتان واللذون بمن قال
باعرابها واما الصلة فالجمهور على انها لا محل لها من الاعراب وقيل انها معربة
باعراب الموصول زعما انها صفة الموصول وليس بشيء لان المعرفة لا توصف بالجملة
كذا في الرضي قوله ولا خفاء في ان المتبادر آه والقرينة ليست بقوية لما يجيء من انه
يجوز ان يكون ذكر العائد باعتبار علم المخاطب قوله في خارج التعريف في اشارة
الى انه يجوز ذلك اذا كان التفصيل داخلا كما قالوا في تعريف الكتاب بالقرآن
المنزل على الرسول صلى الله عليه وسلم آه وفي تعريف النظر بانه الفكر الذي به
علم او ظن قوله خارج عن التعريف لان المراد بها الاسم قوله ولا يلزم النقض
آه توضيحه ان من الشرطية لتضمنه معنى الشرط ولا يصح استعماله بدونه كالموصول
لكون وصف لما يعرف المخاطب اتصافه بمضمون الصلة يحتاج الى انضمام الصلة فكل
منهما يحتاج في كونه جزءا تاما من الكلام الى جملة يتصل به فيصدق على من الشرطية انه
لا يصير جزءا تاما الا بما يتصل به سواء كان قلنا انه مبتدأ خبره اما الشرط فقط او مجموع
الشرط والجزاء او مبتدأ لا خبر له وانه فاعل او مفعول لفعل مقدر والظاهر كما بينه
الرضي في باب المبتدأ والخبر فمن قال ان من الشرطية يصير جزءا تاما بدون
من الشرطية لكونه مبتدأ او فاعلا او مفعولا بخلاف الموصول سها سهوا بينا اذ لا فرق
بينهما في عدم الصحة بدون انضمام الجملة والتقييد بها والصحة به واما كون ما بعد

من الشرطية

من الشرطية في محل الاعراب وعاملا فيه فلا يقدح في ذلك الا ترى ان صلة الموصول لها محل
من الاعراب على انه صفة له عند البعض قوله فاذن اي اذ قيل ذلك قوله لان
الحقائق آه دليل للنفي المستفاد من قوله لا لما قيد قوله ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فيه
اشارة الى بيان منشأ غلط القائل واذ قوله يصح على هذا التقدير لا يخفى ان باعتبار
مبدأ بخلاف الموصول فانه مجهول باعتبار ذاته فتعريف بالصلة لا يستلزم تعريف الشيء بنفسه
نعم يستلزم الدور لو عرف الصلة بالموصول قوله على ان قوله آه دليل ثان للنفي يعني ان
الموصول ليس من قبيل ما ذكره القائل لعدم تعريفه الصلة بعد قوله ليس تعريفها فيه
ان ذلك القائل اشترط التفسير للتعريف والتفسير بالاعم جائز قوله ليس ما خوذا آه بل
من الصلة اللغوية ثم نقل الى المعنى العرفي قوله فيه تأمل اذ يصدق التعريف المذكور
على شرط من الشرطية قوله جعل الضمير واذ كان سوق الكلام يقتضي رجوعه على الموصول
قوله الا في الجملة الخبرية اذ الانشائية اعلام بما في الذهن لا يعلمه المخاطب قبل القائها
اليه قوله جوابا لقسم والانشائية انما هي القسم قوله فلا حاجة آه كل من الوجهين
خلاف الظاهر لا ترجيح لاحدهما على الآخر فعلى فلا حاجة ليس في موقعه قوله بمنزلة
الاستثناء كانه قيل الا الصلة الالف واللام قوله لعود الضمير اليه نحو المرور به زيد قوله
والقول بان الضمير آه كالذهب اليه المازني وقال ان تقديره المثال المذكور الرجل الممرور
به زيد قوله بعيد لان حذف الموصوف قليل الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله
من المجرور بمن او بفي قال الله تعالى ومنهم دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم لقوة
الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله فكانه مذكور قوله مصدر ولا صفة مشبهة ولا
افعل التفضيل لبعدهما من الفعل بعدم الدلالة على الحدوث والزمان قوله الا جملة
حقيقة او حكما قوله باعتبار الخبر اي باعتبار كونه جامعة قوله من السياق اي من سوق
الكلام فاصل المرجع من السابق وجميع من اللاحق اعني الخبر فصولا الضمير واقع جملة
حالية فيه لكون المرجع مفهوما من السياق قوله عند البصرية آه وقال الكوفية اصله
الذال الساكنة لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها الا انما متحركا ثم حركوا الذال
بالكسر واشبعوها فتولدت الياء قوله زيدت اللام آه قالوا بزيادتها لان الموصولات
معارف وصفا بدليل كون من وما معرفتين ولا لام والذي مع اللام لانها لو نزعت تارة وادخلت

اخرى لا وهم كونها للتعريف قوله يجب اللفظ لا يجب لمعنا اذ لا يحصل التعريف به في الرضي
بحسبنا اللفظ وهو اول قوله لا يتوهم انه هذا لاطراده ولذا قال الرضي حتى لا يكون موصوفه
معرفة يوصف بالنكرة قوله ولما كان وزنه انه فاعلها على وزن عم وشج اذا اصلهما عمي
وشجي قوله مضافة الى المعرفة لتكون معرفة قوله او مقدرة نحو لهفنا يا ضربت قوله
وفرعيها اي المثنى والجمع قوله بعد ما الاستفهامية كانت نحو قوله تعالى وما تلك بيمينك
اي ما التي بيمينك او لا نحو قوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون اي انتم الذين قوله فلا
يقوم دليل عليه والحذف بدون الدليل لا يجوز وفيه انه يجوز ان يقوم دليل آخر على حذفه
قوله لا يكون انه بعد الا نحو جاء الذي ضربت الا اياه واما في المنفصل الذي
ليس بعد الا فلا منع نحو صنع الزيدان الذي اعطيتهما اي اياه قوله الا ان يتصل بالفعل
نحو الذي ضربت زيد لان الضمير اذن فضلة قوله لا بالحرف الناصب نحو الذي انه
قائم زيد قوله ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه قوله او يجر
بحرف انه لانه بعد حذف المجرور لا بد من حذف الجار اذ لا يبقى حرف جر بلا مجرور
فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره قوله اي بمعنى باكرامه نحو مررت بالذي
مررت فالجار اذ هنا باء وكذا متعلقها قوله للاستطالة يعني ليس حذف حرف
الجر قياسا في كل موضع والمجوز هنا استطالة الصلة فلا بأس بحذفها مع المجرور
بها قوله لا يحذف انه اذ غيره اما فاعل ولا يجوز حذفه واما خبر المبتدأ ويكون
الضمير خبر المبتدأ ان قليل فلا يوجد دليل على حذفه بل يدل ذلك على حذف
المبتدأ واما خبر ان فحكمه حكم الخبر المبتدأ واما اسم ما الحجازية فلا يحذف لضعف عملها
قوله بشرط ان لا يكون انه اذ لو كان احدهما لم يعلم بعد الحذف فانه حذف شيء لانهما
يصلحان مع العائد فيهما ان يكون صلة فلا دليل على الحذف قوله جاز الحذف انه نحو
قوله تعالى ايهم اشد اي هو اشد قوله في معنى معبود لم يقل بمعنى معبود ليشمل جميع اشتقاق
الله قوله بالمفعول اذ يجوز حذف المجرور والمرفوع ايضا كما عرفت قوله لتحقق الاستثناء
اي استثناء الصورتين المذكورتين قوله فلا حاجة الى تخصيص المفعول لان المراد
والعائد المفعول يجوز حذفه اذا وجدت قرينة قوله وكذا في صورة اتصاله انه ذكره
استطرادا اذ لا دخل له في السؤال اي امتناع الحذف في صورة اتصال الضمير بالحرف

ايضا للتنبيه على انتفاء القرينة لانه قلما يحذف الضمير المنصوب حين اتصاله بالحرف لقلة وجود
القرينة عليه فامتناع حذفه ما دام كونه عائدا لانتفاء القرينة قوله فلا اشكال لدخوله
في المفعول قوله وهذا اي حذف العائد على الاطلاق هو المراد من قوله ويجوز حذف
العائد المفعول قوله في المجرور ايضا فان المجرور لا يحذف على الاطلاق وحذفه للاستطالة
قوله او بجربه هل يستحضر المسائل المهمة اولا في الصحاح مرن خو كردن وعادة
كردن والتمكين باي برجاي كردن ودربته على الشدائد حتى قوي ومرن عليها ودربت
البازي على الصيد ضريته والمعاني في اللغة متلازمة فلهذا فسر الجوهري لفظ احدهما
بلفظ الآخر قوله بلا تغيير شيء من الجملة الاولى الا قدر ما يقتضيه الاخبار المذكور
قوله بمعنى من وتوجيهها صحة اللام لانه لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها قوله
فقد اختلف فيها فلا يجب بعضهم الاخبار عن احدهما وعلى بدل بعضهما لان البدل لتبيين كالصفة
فلا يفرد من المبدل منه وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منها تقول في مررت برجل زيد
مخبرا عنها الذي مررت به رجل زيد وعن البدل منه الذي مررت به زيد رجل وعن البدل
الذي مررت برجل به زيد باعادة الجار لان المجرور لا ينفصل ه ويجوز ان تقول برجل
هو واضعا للمرفوع مقام المجرور قوله اي الذي استحقه غيرها يعني ان اللام للتقوية
العمل قوله اي سلا انما قال ذلك لانها تكون زائدة كما في قوله تعالى فبما رحمة
من الله لكنها في حكم الكافة في عدم تغير المعنى قوله ويحذف الظاهر انه لان لها صدر
الكلام ولا يمكن تأخير الجار عنها فقدم عليها وركبا حتى يصير الجميع ككلمة موضوعة
للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن التصدير وجعل حذف الالف دليلا على التركيب لكونه
قابلا للحذف بخلاف من وكم الاستفهاميتين قوله كافة كما في قوله تعالى ربما يود
الذين كفروا قوله لئلا يلزم انه لانه ح يكون حرف فلا بد لنكرة من مفعول والتقدير
نكره النفوس شيئا من الامر قوله وذلك قليل واما حذف العائد اللازم على كونها
موصوفة فشائع قوله الا بشرط من كون الموصوف بعض ما تقدم من المجرور بمن او في نحو
كالحج قوله للتبعيض ويكون المرفوع المفعول بتأويل البعض قوله تضمن نكرة انه ويكون
من صلة تنقيص قوله وجه قوله اي على التوجيهين واما على تقدير كونها موصوفة
فهو بتقدير كان متعلق رب عند الجمهور وعند الرضي صفة مجروره قوله حرفا زائدة

رو لما نوشم العصام

في معنا انا زايدة ذلك اسهل على قاعدة الكوفيين من ان الاسماء تزاد قوله ولا ارى ان
من عددا اوله الهما الزبير سنام المجد قد علمت ذاك العشيرة ولا ارى ان من عدد ذلك
في الرضي ولا رواية المفضل ان الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبائل والمراد بالزبير
ابن العوام الصحابي ابن عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن اخي خديجة اول من
سل سيفا في سبيل الله تعالى واستشهد يوم الجمل سنة ست وثلاثين في جمادى الاولى
وسنام المجد بفتح السين اعلاه استعير من سنام البعير وعلمت بمعنى عرفت فلا يلزم
حذف المفعول الثاني وذلك مفعوله والعشيرة فاعله واللام للاستغراق والمراد
بالعشيرة العرب ولا ارى ونحو لا ارى في المفضل من لا يرى ورد كثرة العدد ويقال
ثرى القوم ويثرون اذا كثروا وهو معطوف على سنام المجد قوله اي لا كثرون عددا
بيني من زايدة وعددا تمييز قوله موصوفة بدليل لا ارى وذكذا في المغني ولا وجه
ان يكون تمييزا وعددا صفة اسم وضع موضع المصدر اعني المفعول قوله في الهام قليل
حكى ابو زيد سبحان ما سخركن لنا سبحان ما سبح الرعد بحمده قوله كونها نكرة موصوفة
نحو مررت بما معجب لك قوله بمنزلة التنوين لكونها عوضا منه قوله وان كان مقدرا
آه نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى قوله فلا يبني اي منها لانه
لا يحذف منها شي لان اتصاف الجزئين فيها اشد قوله بشرط ان يكون آه فلا
يحذف المبتدأ في نحو اضرب ايهم غلامه قائم وانما حذف بهذا الشرط لكونه بالنظر الى
الموصول كالاسم المكرر على ما لم يرد معنى قوله في الاعراب اي في كلام العرب نحو اكرم
ايا افضل قوله اي الذين هم اشد فهي موصول حذف صدر صلتها مرفوعة على انها
خبر مبتدا محذوف قوله اجاز بعضهم آه فيقول اكرم ايا افضل منصوبا بالتنوين
قياسا على ايهم افضل ولم يسمع ذلك من العرب قوله وقيل ان التزع معلق هذا
قول يونس وهو يجوز التعليق في غير افعال القلوب ايضا قوله وعلى تقدير اي فرض قوله
لا زياد لتحقق الاحتياج الى المضاف وبعض الصلة المحذوفين قوله يبقى في صورة الحكم
بحرايتهم فان المضاف ليدع الخبر في صورة المبتدأ والخبر قوله مع بعد لزوم حذف
بعض الصلة من غير ضرورة قوله لا غير اذ الزيادة تستلزم حذف المبتدأ والخبر
من غير قرينة والموصولية تستلزم حذف تمام الصلة قوله ورفع البدل في قوله الشاعر

الاستفهام لان المراد اذا الحادث ما انحب فيقضي ام ضلال وباطل قوله اي عليه فيه
وطلبا لما لا يحصل الاماني فهو يسعى في ذلك ومآربا لا زام هذا الفعل منه ضلال
ضادر عنه بهواه لا بعقله قوله قلنا جاز ذلك واذا اعدوم لزوم التطابق وان كان
يجري في صورة رفع الجواب لا يجري في صورة البدل فلذا لم يذكره قوله ان حذفه
هو الباعث على الحكم بانها موصولة لا زايدة قوله يحتمل ان يكون ناقصة آه اي ما كان ذكانا بمعنى
الامر وما مصدر بمعنى الامر او بمعنى الامر قوله انها مصادر يعني انها منصوبة المحل
على المصدرية ولا يخفى انه انما يجري فيما هو على وزن المصادر قوله ان معنى الفعل
آه لان معنى الفعل يقتضي كونه مسندا الى شي والمبتدأ يكون مسندا اليه قوله ان ذلك
امر اصطلاحي والاصطلاح وقع على كونه اسما قوله هذا القسم اي ما يكون مسندا قوله
ان يخرج من التخريج بمعنى التحصيل قوله لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة لا غير في ذلك
في الرضي اذا في واوه بمعنى تعجبت وترجعت لا ننشأ بين قوله تصغير ترخيم بحذف
الزوايد قوله ونحو رويدك آه اي كل ما جاء مصدرا مضافا واسم فعل مما نحو رويد زيد
وزيدا اذا اتصل به كاف الخطاب احتمل ان يكون الكاف فيه مجرورا نظرا الى كونه مصدرا
مضافا الى فاعله وان يكون حرف الخطاب نظرا الى كونه اسم فعل بخلاف هاك
فانه حرف خطاب فيه اذ لم يات هاك زيد بالاضافة قوله نحو رويد زيد يستعمل
بالاضافة مستعمل في المعنى المصدري مثله رود اركا حذف الفعل واضيف المصدر الى
المفعول كما في فضرب الرقاب قوله اشارة الى اقسامها الاربعة المتعدية واللازمة
والمستعملة في المعنى الاصلي وغير المستعمل فيه قوله وكسرة للساكنين لاصل البناء السكون
عطف على فتحت قوله اصله هيئة قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قوله
الا بالهاء لان التاء للتانيث قوله فجمع مفتوحة التاء وكان هيهات كقوقيات في جمع
قوقاة الرجل اذ انهم حذفوا الالف منها لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وبالدين في التثنية
قوله ان اللام تدخل على بعضها نحو عند بعضهم وهو ابن السكيت والجوهري
قوله وذلك اي التنوين الذي يلحق بعضها قوله لانه غير صالح لذلك الفعل لا يكون
معرفا ولا هناك قوله وهو اي التنوين دليل على ان الاسم الذي لحقه كان قبل التحوق
معرفا في الدلالة على التعيين اسكت سكوتا اي سكوتا عن كل كلام فالتنكير للابهام

والتفخيم قوله وان كان طاريا فان جميعها منقولة عن المصادر او عن الظرف فوضعها لمعنى
الاوصاف طارية بخلاف الضارب امس قوله لكان اظهر لانه لا يكون بمعنى ضرب فيصدق
عليه انه اسم بمعنى الماضي بخلاف امس فانه لا دلالة عليه دلالة الماضي عليها لا باعتبار
وزن من الزمان الماضي قوله الصحيح من تقديرها لكاين لكن الكاين اسبق الى الذهن
واشهر قوله اوذو قياس على حذف المضاف قوله وهو كلمتان وزاد في شرح التسهيل
جرجار قوله قال لبيد آه وفي شرح التسهيل انه جمعه من البلاد وللوم قار قار
من قرد عاد عاد من هرم خففوا الراء وحذفوا الالف فصار قرقار وعرعار قوله
قرقار اي قال الشاعر قالت له ريح الصبا قرقار لما كان الصبا ينشئ السحاب
صارت كانها قالت له قر بالرعد اي صوت به قوله ان الحكاية لا تغير في شمس
العلوم عرعار مبني على الكسر لعبة لصبيان البادية يخرج الصبي منهم فاذا لم يجد
صبيانا يلعبون معه رفع صوته فقال عرعار فخرجوا اليه قال النابغة يتكنفني جنبي
عكاظ كليهما يدعوا وليدهم بها عرعار قوله وهكذا في شرح بيانه المفصل ناقلا
عن صدر الافاضل ومنه يعلم ان صوتهم عرعار لا عار عار حتى يلزم تغير الحكاية
قوله كسبحان فانه علم للتسبيح بدليل قول الشاعر سبحان من علقمة الفاخر
قوله ثم افتصفاه لانها يجذب الى العدم والى القبر قوله اي قاطعة من قطعة اذا
قطعه قال الطلت قراطهم حتى اذا ما قطعت سراتهم كانت قطار قوله انما اعتبر ذلك
اي مشابهة لفظ الامر عدله لان مشابهته له في الوزن غير كافية في بنايه فضمه له
الوزن العدل قوله لا دليل على العدل اي في فعال الغير الامري قوله ان يكونا
مترادفين لهما من غير ان يكون احدهما معدولا عن الآخر قوله لا دليل آه لان وجه
بنايه وهو تضمن معنى الفعل محقق فلا دليل فيه لا على العدل التحقيقي ولا على التقديري
قوله ومما استدلوا عليه في غاية الضعف فان خلاصته على ما في الرضي نقلا عن عبد
القاهر اسند الفعل المؤنث اليه في قول الشاعر ولانت اشجع من اسامة اذا دعيت
نزال ولج في الذعر فالحق بضمير المؤنث لكن اسناد الفعل اليه انما هو فوقه كالالف في القيا
في جهنم لكن ارادة المثنى القيا القيا ولا يخفى ضعفه لان تانيث الفعل فيه بناويل الكلمة
او اللفظة او الدعوة ولو سلم فهو انما يدل على تضمنه معناها لا ان اصله تلك قوله

لمشابهته لفعال الامري وبنيا لفعال الامري لتضمنه معنى الفعل قوله ومبالغة لاعدل لا
حتى يرد انه لا وليس معدولا في شيء منها قوله اذ في المحكي في كل اسم دال لا فعال مبالغة
فاما كان في الاصل مصدرا حقيقة او حكما فكما يتبين في المفعول المطلق فيما وجب حذف
فعله قياسا واما الظرف فلان فيه الانفصال لغرض التاكيد فان نحو امامك ودونك
وعليك زيدا نحت فقدامكنك اختصر لغرض حصول الفراغ بسرعة ليتبادر المامور الى
الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وقس على ذلك واما ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب
فمعنى هيهات ما ابعده وشتان ما اشد الافتراق وقس على ذلك قوله لما لا من مفهوم آه
وما قيل انه خال عن ضمير مبني وقوله مرب مستغن عن التقييد بجعل لفعال المقيد ففيه ان
المتبادر من الضمير هو الذات وان تقدم مقيدا بصفة ولذلك قالوا في قوله تعالى اولئك
على هدى اورد اسم الاشارة للدلالة على الذات الموصوفة بالصفات السابقة بخلاف
الضمير وانه لا يكون الكلام على اسلوب واحد قوله فيه ما ذكر
في الحاشية من انه لا دليل على العدل قوله ولا يجري فيه آه ما يجري
فيما من مشابهة لفعال الامري في الزنة والمبالغة هذا ما
فيه قوله فصلا لامالة اي امالة فتحة الضاد الى
الكسرة اذ هي ان سبحس لحصول المجانسة اللفظية
الى الثقل الحاصل من التراكي
تمت الحاشية المنسوبة الى
مولانا عبد الحكيم
السيالكوتي



مجموع عدد الاوراق
٢٢٤

فهبوا عيني ما اجرى البكا   عين ماء فهي احدى منيتي